الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات

مجلة مدارات سياسية

مجلة دورية دولية أكاديمية محكمة
تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

الإيداع القانوني: جوان 2017 EISSN : 2710-8341 ISSN :2588-1825
المجلد (07)، العدد (01)، جوان 2023

موقع المجلة: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/429

The Journal of Political Orbits
(MADARATE SIASSIA)
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825

مجلة مدارات سياسية

The Journal of Political Orbits (MADARATE SIASSIA)

مجلة دورية دولية أكاديمية محكّمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

تصدرعن مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر

الإيداع القانوني: جوان 2017
الترقيم الورقي الدولي ISSN 2588-1825 والترقيم الدولي الإلكتروني EISSN 2710-8341

المجلد رقم (07)، العدد رقم (01)، عدد جوان 2023

ترسل جميع المراسلات إلى مديرة ورئيسة هيئة تحرير مجلة مدارات سياسية
أ.د: شريفة كلاع
على العنوان الإلكتروني: madarate.politique@gmail.com
حساب المجلة في المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) على الرابط التالي:
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/429
العنوان البريدي للمركز: تعاونية السنابل الذهبية العقارية، سكن رقم 52، المنطقة الحضرية الجديدة رقم 02، تبسة، الجزائر
نشروتوزيع مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات

وصف المجلة

مجلة مدارات سياسية؛ هي مجلة علمية دولية محكمة فصلية ومجانية، تصدر عن مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات - الجزائر، تهتم المجلة بمجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، توفر منصة أكاديمية للباحثين للمساهمة في نشر البحوث والدراسات الأصلية والرصينة ذات القيمة العلمية العالية، المعروضة بدقة وموضوعية بشكل علمي بما يطابق مواصفات المقالات المحكمة، فيما يدخل ضمن نطاق تخصص المجلة وما يواكب التطورات العلمية، بما يسهم في خلق الظروف الفكرية الملائمة لتكوين المعارف العلمية الأكاديمية، يتم نشر المجلة في كل من الإصدارات المطبوعة والإلكترونية، وهي متاحة للقراءة والتحميل، كما تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية بالمساهمة في أعدادها بأحد المواضيع المستجدة المتعلقة بمجال تخصصها.

The Journal of Political Orbits (MADARATE SIASSIA), is an international, double-blind peer-reviewed, Quarterly and free of charge, open-access journal published the Al-Madar Knowledge Center for Research and Studies - Algeria, The journal focuses on the following topics: Political Science and International Relations, It provides an academic platform for professionals and researchers to contribute innovative work in the field, The journal carries original and full-length articles that reflect the latest research and developments in practical aspects of Economics, society and human behaviors, The journal is published in both print and online versions, The online version is free access and download. All papers around the world are very welcome in our International Journal.

تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي المجلة
يخضع ترتيب الموضوعات بالمجلة لاعتبارات فنية لا ترتبط برتبة الباحث ولا مكانته العلمية

جميع الحقوق محفوظة لمركز المدار المعرفي
للأبحاث والدراسات
عدد جوان 2023

مديرة المجلة ورئيسة التحرير
أ.د: شريفة كلاع

سكرتير التحرير:
د. خليفة كريفار، جامعة وهران 2 - الجزائر

المحررون المساعدون

أ.د .ناجي محمد عبد الله الهتاش (العراق)	أ.د. أنور جمعاوي (تونس)
أ.د. رضوان شافو (الجزائر)	أ.د. علي الحجامي (العراق)
أ.د. عبد الوهاب المعمري (الأردن)	أ.د. محمد السويطي (العراق)
أ.د. رابح لعروسي (الجزائر)	أ.د. الشريف بحماوي (الجزائر)
د. عبد الوهاب كريم حميد (سلطنة عمان)	د. كوكخان بوزناش (تركيا)
د. سالم خلف (تركيا)	د. رضوان سلامن (الجزائر)
د. أحمد الرشيد (ليبيا)	د. بن لحسن بدران (قطر)
د. محمد الداه عبد القادر (موريتانيا)	د. محمد نفاد (المغرب)
د. بشير بن لحبيب (الجزائر)	د. يوسف محمود البياتي راجي (العراق)
د. فتحي المراغي (السعودية)	د. زهير النامي (المغرب)
د. النذير محمد التوم شاع الدين (السودان)	د. ليلى الرطيمات (المغرب)
د. بشرى حساني (المغرب)	د. حنان أبو سكين (مصر)
د. عبد القادر التايري (المغرب)	د. بكير بوعروة (الجزائر)
د. فاطمة بقدي (الجزائر)	د. ليندة بورايو (الجزائر)
د. هدى عماري (الجزائر)	

قواعد النشر

ترحب مجلة مدارات سياسية بنشر الأبحاث والدراسات الرصينة ذات المستوى الأكاديمي الراقي بمختلف اللغات العربية، الفرنسية، الإنجليزية، ولذلك يسرنا دعوة كافة الأساتذة والباحثين في المؤسسات الجزائرية والأجنبية للمساهمة في إثراء المجلة، على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

1 – أن لا يكون قد سبق نشره، وأرسل إلى مجلة أخرى.

2 – أن يرفق بملخصين أحدهما بلغة المقال والآخر بإحدى اللغتين المتبقيتين، كما يرفق المقال باللغة الأجنبية بملخص باللغة العربية، وأن لا يتجاوز الملخص حدود 150 كلمة، وأن يتضمن على الأقل خمس كلمات مفتاحية.

3 – أن يكتب بخط Traditional Arabic مقاسه 14 بالنسبة للمتن، وخط Traditional Arabic مقاسه 10 بالنسبة للهامش، وبالنسبة للغة الأجنبية يكتب بخط Times New Roman مقاسه 12 بالنسبة للمتن، 10 بالنسبة للهامش.

4 – أن يتم الإشارة إلى الهامش والإحالات أسفل كل صفحة، على أن تعرض قائمة المصادر والمراجع في نهاية المقال مرتبة هجائيا بحسب اسم الشهرة.

5 – أن تترك مسافة 1 سم بين الأسطر، وتكون هوامش الصفحة 2 سم من كل الجهات، وحجم الورقة عادي (A4).

6 – تكتب كل العناوين بخط Traditional Arabic مقاسه 14 غامق، وتكتب مع بداية السطر ولا يوجد فراغ قبلها، وتكتب قائمة المراجع في نهاية البحث بخط Traditional Arabic مقاسه 12 بالنسبة للمراجع باللغة العربية أو الأجنبية على حد سواء، وأن تتم كتابة العناوين بالغامق وفي بداية السطر وعدم ترك فراغ قبلها كما لا يجب تسطيرها.

7 – تتضمن الورقة الأولى لمادة النشر المعلومات الشخصية للباحث: اسمه ولقبه، رتبته الأكاديمية، تخصصه، الهيئة التي يتبع لها، رقم هاتفه وبريده الإلكتروني.

8 – مادة النشر تكون موثقة وفق النموذج المرجعي المعروف بـ"نموذج شيكاغو". وإلا فلن يتم قبولها وإرسالها للتقييم أو النشر، ويكون التوثيق أسفل كل صفحة وبترتيب جديد، على أن تكون قائمة المصادر والمراجع آخر المقال.

9 – أن يتم وضع الصور، الخرائط، الجداول والرسوم البيانية في متن المقال، على أن تتضمن مصادرها والروابط المشيرة لها.

10– المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن رأي صاحبها.

11– كل مقال لا تتوفر فيه الشروط لا ينشر مهما كانت قيمته العلمية.

12 – إخضاع مادة النشر للتدقيق اللغوي قبل إرسالها للمجلة، وإلا فلن يتم قبولها وإرسالها للتقييم.

13 – يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

14– المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

15– يحكم البحوث أساتذة مختصون في الجامعات ومراكز البحوث والدراسات.

16 – في حالة إبداء ملاحظات من طرف المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحثين لإجراء التعديلات اللازمة خلال مدة أقصاها أسبوعان.

17 – يتلقى صاحب المقال المنشور نسخة من العدد، إضافة إلى شهادة نشر.

18 – يسمح بالنقل أو الاقتباس مما تنشره المجلة، شريطة الإشارة إلى ذلك حسب القواعد العلمية المعمول بها في هذا الشأن.

19 – في مرحلة ما بعد قبول المقال بصفة نهائية، يلزم على الباحث إدخال قائمة المراجع الخاصة بمقاله عبر حسابه في البوابة الإلكترونية الجزائرية للمجلات العلمية المحكمة، وفي حالت عدم إدخال المراجع في الوقت المحدد يستثنى تقائيا ذلك المقال من النشر، وفي حالة الإطالة في إدخال المراجع، وفي حالة ما حدث إستهتار يمنع الباحث من النشر مرة ثانية في المجلة.

20 – يمكن التوصل مع المجلة للإستفسار عبر العنوان الإلكتروني التالي: madarate.politique@gmail.com

21 – ترسل المقالات عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية الجزائرية (ASJP) من خلال حساب المجلة على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/429

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

بعون من الله وتوفيقه يصدر العدد الأول من المجلد السابع لشهر جوان من مجلة مدارات سياسية، وقد تناولت مقالاته مختلف المواضيع ذات الشأن بتخصص المجلة وذات الصلة بتوجهاتها الأكاديمية، حيث شمل العدد؛ مقالات ذات الصلة بالاقتصاد الجزائري ومسألة انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس، والسياسات الأمريكية في إفريقيا، وقضايا تخص التطرف وخطر تنظيم داعش، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مسائل الأمن الغذائي والمنظمات ذات الصلة، النزاعات الحاصلة في بعض دول القارة الإفريقية، ومواضع ذات العلاقة بالتعليم زمان جائحة كورونا وما بعدها، إضافة إلى مواضيع أخرى أثرت العدد الذي وصلت عدد مقالاته إلى 29 مقالا، الأمر الذي أثرى هذا العدد، حيث تم الحرص على استقبال المقالات كالعادة عبر البوابة التابعة للوزارة الوصية، وتقييمها من حيث الشكل ثم إسنادها للمراجعين بعد حذف معلومات صاحب كل مقال، مع الحرص على التزام الباحثين بتعليمات المراجعين ومن ثم إدخال قائمة مراجع مقالاتهم في البوابة وإرسال تعهد الملكية الفكرية، مما ساهم في إخراج العدد في وقته، وهو إنجاز تفتخر به أسرة المجلة للمضي قدما إلى الارتقاء بها، وكذا إدخالها في قواعد البيانات الدولية الخاصة بالمجلات، وحتى تكون من المراجع المهمة في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ونسأل الله التوفيق والسداد.

رئيسة تحرير المجلة

أ.د. شريفة كلاع

فهرس العدد (01)، المجلد (07)، (2023)

الرقم	عنوان المقال	الصفحة
1	معضلة إدارة التعددية الدينية في المجتمعات الهجينة: الخبرة اللبنانية نموذجا سمير حمياز، جامعة بومرداس، (الجزائر) مراد حجاج، جامعة بومرداس، (الجزائر)	24 – 10
2	إشكالية إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011 رشيد علوش جامعة الجزائر3، (الجزائر)	48 – 25
3	الاستراتيجية الأمريكية الجديدة اتجاه إفريقيا: دراسة في الدوافع والتحديات التوفيق بوقعدة جامعة الجزائر3، (الجزائر)	71 – 49
4	السياسة الخارجية الأمريكية ومشروع الشرق الأوسط الكبير: الوسائل والأهداف موزة سليمان الحوسني جامعة الجزائر3، (الجزائر)	94 – 72
5	نحو انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس (BRICS): أي متطلبات وأي مكاسب؟ شريفة كلاع جامعة الجزائر3، (الجزائر)	116 - 95
6	الاقتصاد الجزائري بين الاخفاق الداخلي والأزمات الدولية؛ أين تكمن الحلول؟ منى قحام، جامعة المدية، (الجزائر) علي حميدوش، جامعة المدية، (الجزائر)	142 – 117
7	التدخل العسكري الروسي- الأمريكي في سوريا: دراسة في الأبعاد والمظاهر بللوشة أمير، جامعة عمارثليجي الاغواط، (الجزائر) شمسة بوشنافة، جامعة عمارثليجي الاغواط، (الجزائر)	170 – 143
8	الحرب الروسية - الأوكرانية في ميزان نظريات العلاقات الدولية سليم بوسكين جامعة الجزائر3، (الجزائر)	187 – 171

9	المنظمات الدولية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في العالم زوينة بوفرورة جامعة الجزائر3، (الجزائر)	203 - 188
10	السيادة الغذائية للجزائر: السياسات والمتطلبات سعاد شليغم جامعة الجزائر3، (الجزائر)	220 - 204
11	المكانة الدستورية للجماعات الإقليمية في الجزائر: دراسة مقارنة صابر نصر الدين عبد السلام , جامعة بومرداس، (الجزائر) سمير بن عياش، (الجزائر)	248 - 221
12	الحقوق الرقمية في الجزائر: دراسة في المفاهيم وآليات الحماية أوناف هاجر، جامعة وهران 2، (الجزائر) حيرش سمية، جامعة وهران 2، (الجزائر)	267 - 249
13	الوظيفة الرقابية للوسيط الإداري على أعمال الإدارة: دراسة مقارنة دندوقي سمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (الجزائر) قاسم ميلود، جامعة قاصدي مرباح، (الجزائر)	289 - 268
14	دور التكنولوجيا في دعم محاربة التطرف لدى الشباب سليمان اعراج، جامعة الجزائر3، (الجزائر) محمد الكعبي، جامعة الجزائر3، (الجزائر)	296 - 290
14	أثر استخدام الميديا الاجتماعية على الاتصال الأسري: دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الفايسبوك في الجزائر باباواعمر عبد الرحمان جامعة غرداية، (الجزائر)	315 - 297
16	أهمية التعليم الإلكتروني في ضمان استمرارية العملية التعليمية في ظل كوفيد 19: تجارب دولية وتحديات مليكة بوجيت جامعة الجزائر3، (الجزائر)	331 - 316
17	تحولات التعليم الجامعي في زمن جائحة كورونا وما بعدها بين التحدي والاستجابة: الجزائر أنموذجا ليندة بورايو جامعة الجزائر3، (الجزائر)	346 - 332

18	و اقع العلاقة بين السلطة التنفيذية وسلطتي التشريع والقضاء في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020 عليم زهرة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، (الجزائر) عشاش حمزة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، (الجزائر)	360 - 347
19	تداعيات أزمة كورونا على التجارة الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أقاري سالم جامعة تامنغست، (الجزائر)	376 - 361
20	دور المقاربة الاقتصادية في حل المعضلات الأمنية: رواندا – أنموذجا بلخضر طيفور جامعة ابن خلدون – تيارت، (الجزائر)	393 - 377
21	دور منظمة الإيكواس في تحقيق التنمية الاقتصادية في منطقة غرب إفريقيا محمد الشريف شيباني جامعة الجزائر3، (الجزائر)	408 - 394
22	مسارات التجارب التكاملية الاقتصادية .. الإقليمية في مواجهة العولمة عربي بومدين جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، (الجزائر)	425 - 409
23	Anthropology of Neoliberal Globalization: Imagining Alternative cognitive discourses? Bakdi Fatima University Algiers 03, (Algeria)	432 - 426
24	Dismantling the Ideological and Military features of Al-Qaeda and ISIS ismahan Hattab University Algiers 03, (Algeria)	448 - 433
25	The military and political corruption in sub Saharan Africa Loubna Bahouli Mohammed Boudiaf M'sila university, (Algeria)	464 - 449

476 - 465	**The Role of Psychological Capital in Improving Job Performance of the organization** **Gacem Aissa, Blida2 Ali Lounici University, (Algeria)** **Laboratory of mental health, education, talent and creativity** **Mihoubi Fouzi, Blida2 Ali Lounici University, (Algeria)**	**26**
507 - 477	**La reconstruction Postconflit en Côte d'Ivoire et la quête de la « Paix Positive »** **Lotfi Touatit** **Université d'Alger3, (Algérie)**	**27**
535 - 508	**Le rôle des services de renseignement dans la guerre économique en France** **Salah Eddine Amirech** **Université d'Alger3, (Algérie)**	**28**
559 - 536	**Le cadre stratégique de la politique de défense en Algérie** **Smail Djouhri** **Université d'Alger3, (Algérie)**	**29**

جميع الحقوق محفوظة لمركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات

المجلد رقم (07)، العدد رقم (01)، عدد جوان 2023

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 10 - 24

معضلة إدارة التعددية الدينية في المجتمعات الهجينة: الخبرة اللبنانية نموذجا

The dilemma of managing religious pluralism in hybrid societies: The Lebanese experience as a model

سمير حمياز[1]*، مراد حجاج[2]
[1]جامعة بومرداس، (الجزائر)، samirhamiaz@hotmail.com
[2]جامعة بومرداس، (الجزائر)، mouraditfc@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/05/03 تاريخ قبول النشر: 2023/06/07 تاريخ النشر: 16 /06/ 2023

ملخص:

تعالج هذه الدراسة معضلة إدارة التعددية الدينية في المجتمعات الهجينة، من خلال دراسة الحالة اللبنانية، وقد حاولت الدراسة البحث في الآليات الكفيلة بإدارة التنوع الديني والثقافي في المجتمعات التعددية والهجينة وكيف يمكن تطبيق وإسقاط هذه الآليات على الحالة اللبنانية، بالشكل الذي يجعل الدولة قادرة على ضمان تنوعها الديني والثقافي، وفي الوقت ذاته تحمي أمنها القومي وتحصن وحدتها الترابية من خطر التفكك والزوال. وقد خلصت الدراسة، إلى أن تحقيق الاستقرار والسلم المستدام في المجتمعات الهجينة مرهون بمدى نجاح السلطة المركزية في الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والهوياتية، من خلال المراهنة على سياسة الاستيعاب، الديمقراطية التوافقية، الحياد السياسي للدولة، العدالة الثقافية والتوزيع العادل للسلطة والثروة، وغيرها من الآليات التي تجعل الدولة كيانا سياسيا حاميا لحقوق الأقليات ومعبرا عن التنوع الديني والثقافي، ومن جهة أخرى يتم تجنيب الدولة خطر التفكك الذي يهدد وحدتها الترابية.

الكلمات مفتاحية: التعددية الدينية؛ المجتمعات الهجينة؛ الأمن الاجتماعي؛ الهوية الدينية؛ لبنان.

Abstract:

This study treats the dilemma of managing religious pluralism in hybrid societies, by studying the Lebanese case, through the following problematic: What are the mechanisms capable of managing religious and cultural diversity in pluralistic and hybrid societies? How can these mechanisms be applied to the Lebanese case, in order to make the state capable of guaranteeing its religious and cultural diversity, and at the same time protecting its national security and regional unity from the danger of disintegration?. This study concluded that achieving stability and sustainable peace in hybrid societies requires the effectiveness of the central authority in the democratic management of religious pluralism and identities, through reliance on the policy of assimilation, consensual democracy, political neutrality of the state, ethnic justice and the fair distribution of power and wealth, and other mechanisms that The state makes a political entity that protects the rights of minorities and expresses religious and cultural diversity. On the other hand, the state is spared the risk of disintegration and division that threatens its unity and territorial integrity.

Keywords: religious pluralism; hybrid societies; social security; religious identity; Lebanon.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تشكل مسألة إدارة التعددية الدينية والهوياتية، إحدى القضايا الحساسة البالغة الخطورة، بحكم ما تنطوي عليه هذه القضية من معضلات، ترتبط أساسا ليس فقط بالاستقرار السياسي والأمن القومي للدولة، ولكن أيضا بالأمن الوجودي للأقليات والمجموعات الدينية، خاصة في ظل أنظمة سياسية تسلطية وأحادية تتميز بالعجز الديمقراطي وتقوم على منطق التهميش والإقصاء، وعدم الاعتراف بحقوق الأقليات والمجموعات الدينية، فضلا عن غياب التوزيع العادل للقيم وللسلطة والثروة بين مختلف المكونات المشكلة للمجتمع.

وفي ظل فشل السلطة المركزية في إدارة التنوع الديني والثقافي في المجتمعات التعددية، تبرز أنماط مختلفة من الاحتقان الطائفي والتعبئة المذهبية، قد تشكل مدخلا لصراعات دينية وهوياتية حادة، وبذلك تصبح التعددية الدينية والهوياتية خاصة عندما يتم تسييسها، كمصدر تهديد للأمن القومي للدولة ولاستمرارية وحدة وجودها.

تأسيسا على ذلك، حاولت الكثير من أدبيات علم الاجتماع السياسي، وبالخصوص كتابات "ويل كيملكا"، "أرنت ليجفهارت"..، البحث في آليات وطرائق إدارة التعددية الدينية والثقافية، من خلال المراهنة على الديمقراطية التوافقية، الحياد السياسي للدولة، المساواة والعدالة الإثنية، التوزيع العادل للسلطة والثروة، تغليب منطق التعايش والتسامح بدلا من منطق التهميش والإقصاء، علاوة على ضرورة تنمية الحس المواطني، باعتباره عنصرا جوهريا لتوليد هوية مشتركة موحَّدة وموحدة لمختلف المكونات المجتمعية، وغيرها من الآليات التي تبحث في كيفية جعل الدولة كيانا سياسيا حاميا لحقوق الأقليات ومعبرا عن التنوع الديني والثقافي دون أن تتعرض الدولة لخطر التفكك والزوال.

وتعد لبنان إحدى الدول الشرق أوسطية، التي تتميز من حيث بنية نسيجها الاجتماعي بدرجة كبير من التنوع والتعدد على الأصعدة الدينية والطائفية والهوياتية، وقد شهد التاريخ السياسي للبنان صراعات طائفية حادة وحرب أهلية دامية، نتيجة للعجز الوظيفي للدولة في إدارة التعدد الديني والهوياتي.

بيد أن التجربة اللبنانية، اهتدت بعد فترة طويلة من الصراعات إلى إقرار مجموعة من الآليات والترتيبات السياسية لإدارة التعددية الدينية والطائفية، بالشكل الذي يضمن العيش المشترك بين الطوائف المختلفة من جهة، ويؤسس من جهة أخرى لأرضية صلبة لتحقيق السلم المستدام في لبنان.

على ضوء ما تقدم، تحاول هذه الدراسة، البحث في الآليات الكفيلة بإدارة التنوع الديني والثقافي في المجتمعات التعددية والهجينة؟ وكيف يمكن تطبيق وإسقاط هذه الآليات على الحالة اللبنانية، بالشكل الذي يجعل الدولة قادرة على ضمان تنوعها الديني والثقافي، وفي الوقت ذاته تحمي أمنها القومي وتحصن وحدتها الترابية من خطر التفكك والزوال؟.

سعيا للإجابة عن الإشكالية، تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية:

- كلما زاد استيعاب الجماعات الإثنية والدينية والطائفية في إطار ديمقراطية توافيقة وتوزيع عادل للسلطة والثروات في المجتمعات التعددية، كلما تعزز السلم والاستقرار السياسي والمجتمعي.

ولمعالجة الموضوع اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، كونه يساعد على دراسة إشكالية إدارة التعددية الدينية ليس في مجمل منطقة المتوسط، وإنما بالتركز فقط على دراسة الحالة اللبنانية، باعتبارها تشكل إحدى الدول المتوسطية الأكثر تنوعا على الصعيد الديني والطائفي، وبذلك فهي تمثل النموذج الأنسب، وموضوعا خصبا لبحث المشكلات المرتبطة بإدارة التعددية الدينية والثقافية. كما تندرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، من خلال توصيف خريطة التعددية الدينية والهوياتية في لبنان، فضلا عن تحليل أسباب وتبعات فشل الدولة في التعامل مع التنوع الديني والثقافي، وكذا اقتراح أهم الآليات التي من شأنها إدارة التعددية الدينية والهوياتية في لبنان، بالشكل الذي يحفظ حقوق الأقليات الدينية ويضمن استمرارية وبقاء الدولة.

قصد الإجابة عن الإشكالية، فقد تم تقسيم الدراسة، إلى هيكلة منهجية تتضمن المحاور التالية:

1. التأصيل المعرفي للتعددية الدينية.
2. قراءة عامة في آليات إدارة التنوع الديني والثقافي في المجتمعات الهجينة.
3. معضلات إدارة التعددية الدينية في الدول المتعددة الثقافات والديانات.
4. الإسقاطات الميدانية لآليات إدارة التعددية الدينية على الحالة اللبنانية.

2. التأصيل المعرفي للتعددية الدينية

تشكل التعددية الدينية أحد المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع في إطار أدبيات العلوم الاجتماعية والسياسية، وبخاصة في تنامي زخم الصراعات الطائفية والأزمات الهوياتية التي تشهدها الكثير من دول العالم، ومن هذا المنطلق يتوخى هذا المحور التطرق إلى مفهوم التعددية الدينية، وكذا الإشكالات المرتبطة بها.

1.2 مفهوم التعددية الدينية

يشير مفهوم التعددية الدينية، إلى ذلك الإطار من التفاعل المؤسس على التسامح والتعايش المثمر بين المجوعات والطوائف الدينية المختلفة. كما ينطوي مفهوم التعددية على نمط من التفاعلات القائمة على الاحترام المتبادل مع تلافي منطق الصراع، ولكن أيضا بعيدا الانصهار والهيمنة. ومن هذا المنطلق، فإن التعددية تعني ذلك التنوع المؤسس على التميز وعلى احترام الخصوصية.[1]

وتعتبر التعددية الدينية والهوياتية، فلسفة سياسية واجتماعية تعمل في جانبها الأكبر على تطوير التنوع الديني والثقافي داخل الدولة الواحدة، فضلا عن تعزيز التفاهم بين المجموعات الدينية والثقافية المختلفة، وتأسيسا على ذلك، يطلق على التعددية الدينية والثقافية في بعض الأدبيات اسم "البينية الدينية والثقافية". ويراهن مؤيدو فلسفة التعددية الدينية، أن تضطلع مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدور محوري في تكريس ثقافة التعددية، قصد

فهم الثقافات والهويات الدينية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع ومعرفة كيفية التعامل معها لتجنب الصراعات الطائفية والإثنية، ولعل هذا ما يعرف "بالتربية المتعددة الثقافات" أو"التربية البين ثقافية".[2]

2.2 الإشكالات المرتبطة بمفهوم التعددية الدينية

تعد التعددية الدينية وآليات إدارتها، قضية حيوية تطرح بشدة خاصة في المجتمعات والدول التي يتميز نسيجها الاجتماعي بدرجة كبيرة من التنوع على مستوى الأديان والمذاهب والثقافات..، الأمر الذي يثير أسئلة بالغة التعقيد، ومن ذلك، كيف يمكن جعل جماعات دينية وهوياتية تمتلك أنماطاً وأعرافاً وتقاليد ومعتقدات خاصة بها، بأن تتعايش معاً دونما أن تعرض وحدة المجتمع لخطر التشظي والتفكك؟ وإلى أيّ مدى يمكن للحقوق المدنية التي ترفعها المواطنة بناء مجتمع منسجم ومتماسك؟ وكيف يمكن المواءمة بين الهويات الفرعية والهوية الوطنية؟ وما هي التدابير والسياسات التي يمكن أن تراهن عليها الدساتير والحكومات لحفظ التعددية وضمان العيش المشترك بين المجموعات والطوائف الدينية المختلفة دونما تعريض انسجام المجتمع ووحدة الدولة لخطر التشظي والتفكك؟.

وعليه، إن الإجابة على هذه التساؤلات، هو من صميم وجوهر الفلسفة العامة لإدارة التعددية الدينية والهوياتية، التي تقوم على منطق الحرية والتعايش بين الديانات المختلفة، في إطار الحق في الاختلاف والتنوع، أي أنها إقرار واعتراف بوجود التنوع الديني والهوياتي والاجتماعي، وهي تعالج مشروعية تعدد القوى والآراء والمعتقدات، التي تُعبر عن نفسها في المجتمع ومؤسسات الدولة التمثيلية، مما يسمح لمختلف المجموعات والطوائف بأن تشعر بأنها مُمثلة وفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية.

وتقتضي الإدارة الديمقراطية العادلة للتعددية الدينية والهوياتية، اعتماد مبدأ المواطنة أساساً في التعامل بين المكوّنات المجتمعية من دون التمييز على أساس الدين، أو المذهب، أو العرق..، بالإضافة تكريس المساواة وتكافؤ الفرص، فضلا عن تقاسم السلطة وضمان التمثيل السياسي لمختلف المكونات الاجتماعية، وغيرها من الترتيبات الكفيلة باستيعاب المجموعات الدينية المختلة، في إطار من التسامح والتعايش السلمي، بالشكل الذي يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.[3]

3. قراءة عامة في آليات إدارة التنوع الديني والثقافي في المجتمعات الهجينة

تنطوي أدبيات العلوم الاجتماعية والسياسية، على الكثير من الطروحات التي بحثت في آليات وطرائق إدارة التنوع الديني والثقافي في الدول والمجتمعات التعددية، وعلى هذا، يهدف هذا المحور إلى البحث بداية في آليات إدارة التعددية الدينية والثقافية، بالإضافة إلى تقديم قراءة نقدية تحليلية لهذه الآليات.

1.3 آليات إدارة التعددية الدينية والثقافية

يمكن إبراز وتبيان آليات إدارة التعددية الدينية والثقافية في النقاط التالية:

1.1.3 سياسية الاعتراف العام بالمجموعات والأقليات الدينية:

تعد سياسة الاعتراف العام بالأقليات والمجموعات الدينية المختلفة، إحدى الآليات الهامة في مجال إدارة التنوع الديني والثقافي في الدول المتعددة الديانات والثقافات. وتعني، الاعتراف بالجماعات والطوائف الدينية وبالمكونات الثقافية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع، وكذا توزيع الموارد الاقتصادية والسلطة السياسية بين مختلف المكونات الاجتماعية بشكل عادل. ومن ثم، تغدو سياسة الاعتراف العام، إقرارا من لدن الدولة بوجود الاختلافات والتباينات الدينية والهوياتية والثقافية على نحو رسمي.[4]

وتأسيسا على ذلك، تُعبر سياسة الاعتراف العام بالمجموعات والأقليات الدينية والثقافية، عن إقرار الحقوق وضمان المشاركة في السلطة والتمثيل السياسي، وكذا التوزيع العادل للثروة والقيم دونما تهميش أو إقصاء.

2.1.3 الحياد السياسي للدولة:

ليست سياسة الاعتراف العام، هي السبيل الأوحد للتعامل مع التنوع الديني والثقافي، بل ثمة ترتيبات أخرى لإدارة التعددية الدينية والهوياتية، ولعل من أبرزها مبدأ الحياد السياسي للدولة، الذي يشير إلى ضرورة حياد الحكومات والتعامل بصورة حيادية مع مختلف المكونات الدينية والثقافية التي يتشكل منها المجتمع.

كما تقتضي فكرة حيادية الدولة، أن يقف النظام السياسي على مسافة واحدة في تعامله مع المجموعات الدينية والثقافية المختلفة، دون الميل إلى أي مكون اجتماعي. علاوة على ذلك، يتعين على النظام السياسي أن لا يعتنق أية إيديولوجية لإحدى المكونات الاجتماعية.[5]

الأمر الذي يعني التعامل مع الثقافة والدين بصورة حيادية، ومن ثم لا تعبر الدولة عن معتقدات الأكثرية ولا الأقلية، سواء كانت تلك المعتقدات دينية أم ثقافية، وفي الوقت ذاته تتعامل الدولة على أساس احترام كل المكونات الثقافية والدينية للمجتمع دون استثناء.[6]

وعليه، فإن إبعاد هيمنة ثقافة دينية لأحد المكونات الاجتماعية على الدولة وتعميمها، يفضي إلى العديد من المزايا، ولعل أبرزها، جعل الدولة كمشترك عام، وبالتالي لا يحق لأي مكون ديني أو ثقافي احتكاره على حساب المكونات الأخرى في المجتمع.[7]

3.1.3 آلية الديقراطية التوافقية:

يعتبر عالم السياسة الهولندي "أرنت ليجبهارت" المنظر الأهم لمصطلح الديمقراطية التوافقية، التي تشكل إحدى الآليات الناجعة لإدارة التنوع الديني والهوياتي في المجتمعات التعددية والهجينة. وتقوم الديمقراطية التوافقية، على قبول التنوع الديني والثقافي والاثني، مع ضمان الحقوق والحريات والفرص بالنسبة للجميع، فضلا عن إيجاد المؤسسات السياسية والاجتماعية لتمثيل تلك الجماعات، التي تتمتع بمزايا المساواة، دون الحاجة إلى الاستيعاب القهري.[8]

وتنطوي الديمقراطية التوافقية، على العناصر الرئيسية التالية:[9]

- ✓ حكومة ائتلافية موسعة تضم تظم الأحزاب السياسية التي تمثل الأقسام الرئيسية للمجتمع المتعدد الثقافات والديانات.
- ✓ مبدأ التمثيل النسبي في الإدارات والوزارات والمؤسسات والانتخابات أساسا.
- ✓ حق الفيتو المتبادل للأكثريات والأقليات على حد سواء لمنع احتكار السلطة.
- ✓ الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.

4.1.3 العدالة الثقافية والدينية:

لقد ذهب "ويل كيملكا"، إلى تعريف العدالة الثقافية والدينية، على أنها "غياب علاقات الاضطهاد والإذلال ما بين مختلف الجماعات الثقافية والدينية. وفي ضوء هذه العدالة، يتحقق التكامل الاجتماعي وكذا إنصاف شتى الجماعات الدينية والثقافية والاثنية عن طريق حقوق الأقليات والعمل على حماية الحقوق الفردية ضمن المجتمع السياسي لكل من الأكثرية والأقلية عن طريق حقوق الإنسان."[10] كما تعني العدالة الثقافية والدينية، التعامل مع الأقليات الدينية والمجموعات الثقافية المختلفة على قدم المساواة، وعلى أساس من الحرية وتكافؤ الفرص دون تهميش أو إقصاء، ولذلك يحظى كل مكون ثقافي أو ديني بالحقوق والحريات نفسها التي يحوزها أقرانه.

وتأسيسا على ذلك، يرى "كيملكا" أن العمل بهذا المنظور الثقافي للعدالة، سيؤدي في نهاية المطاف إلى زوال علاقات الاضطهاد والإذلال، أي زوال وضعية الأكثرية–الأقلية لتقوم مقامها وضعية المواطنة المتعددة الثقافات. كما يستند "كيملكا" في منظوره للعدالة الثقافية والإثنية، إلى فكرة أساسية مفادها، أن العدالة تعمل على معالجة مشاكل الانسجام الاجتماعي، ولذلك، فهي المعنية بإيجاد حلول للمعضلات الناجمة عن توتر العلاقات الاجتماعية وتباين انتماءات الأفراد الدينية والثقافية وتناقض مصالحهم وانتماءاتهم. وبالنظر إلى كون هذه المشاكل طبيعية في الأصل، وتشكل عنصرا راسخا في الحياة الاجتماعية في الدول المتعددة الثقافات والديانات، فإن دور العدالة فيها يتجسد بتقليص آثار هذه المشاكل ومنعها من التفاقم حتى لا تهدد وجود المجتمع بأسره.[11]

5.1.3 خيار الفيدرالية المتعددة الديانات والثقافات:

تعتبر الفيدرالية نظام سياسي يقوم على إتحاد مركزي على أساس جغرافي، أو إثني بين مقاطعتين أو إقليمين أو أكثر، والدولة الفيدرالية هي دولة واحدة، تتضمن كيانات دستورية متعددة، ولكل منها نظامها القانوني الخاص واستقلالها الذاتي، وتخضع للدستور الفيدرالي باعتباره المنشئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي.[12]

وتكمن أهمية الفيدرالية، في كونها توفر إحدى الحلول لإدارة المشكلات المرتبطة بوجود مجموعات دينية وثقافية وإثنية متباينة المصالح والأهداف داخل الدولة الواحدة، فهي تحفظ من جهة وحدة الدولة وكيانها

السياسي، ومن جهة أخرى تمنح المقاطعات والأقاليم نصيبا من السلطة والثروة والتمثيل السياسي، كما تضمن الفيدرالية الاحترام التام للتنوع الديني والثقافي والإثني.[13]

2.3 قراءة نقدية لآليات إدارة التعددية الدينية والثقافية

بالرغم من أهمية الطروحات النظرية التي قدمت بشأن إدارة التنوع الديني والثقافي وبناء دول ومجتمعات متعددة الديانات والثقافات، إلا أن هذه الطروحات تعرضت لعدة انتقادات، ومن ذلك، أن الأخذ بفكرة التعددية الدينية والثقافية على إطلاقها، والتعامل مع التنوع الديني والثقافي الحاد، وبخاصة في دول جنوب المتوسط، على أساس التعددية وتوزيع المنافع والأعباء على أساس الانتماء الديني والثقافي ومدى التعرض للإقصاء الثقافي والحرمان الاقتصادي والاجتماعي..، سيؤدي إلى ترسيخ حدة الوعي بالتمايز والخصوصية الدينية والثقافية، حتى لدى الجماعات التي كان حس التباين الثقافي المسيس لديها حسا ضعيفا، مقارنة بالجماعات الأخرى الأكبر حجما.

وتأسيسا على ذلك، يزداد تسييس الهويات الدينية والثقافية، وتتعمق حدة التباينات بين المركز والأطراف، فتتحول هذه الهويات الدينية والثقافية عمليا إلى كيانات ثقافية، متمركزة سياسيا وجغرافيا، بحيث لا يربطها بالمركز سوى صلة واهنة وهي الدولة التي سرعان ما تزول.[14]

ومن هذا المنطلق، هناك من يرى، أن الطروحات النظرية الخاصة بالتعددية الدينية والثقافية، تعمل في جانبها الأكبر على إضعاف قدسية الدولة وتآكل منطقها السيادي، وفي المقابل، فإن الأخذ بهذه الطروحات يدفع إلى الانفصال وتشظي الدولة وتفككها، ومن ثم، تقوم محل الدولة الوطنية دويلات على أسس مذهبية وعرقية وثقافية. كما أن هذه الطروحات تتنافى مع منطق النظام الديمقراطي، الذي تشكل السيادة الشعبية وفكرة المواطنة شرطا جوهريا لقيامه، خاصة وأن السيادة الشعبية تقتضي أن يكون المتمتع بالحقوق الجماعية هو المجتمع السياسي أي الدولة دون مكوناتها.

علاوة على ما سبق، يمكن القول أن التعددية الدينية والهوياتية، وبالخصوص في الدول التي تفتقر إلى الثقافة السياسية الديمقراطية، من شأنها أن تؤدي إلى إفراز نتائج عكسية من خلال تعزيز الولاءات الفرعية المذهبية والطائفية على حساب الولاء للوطن، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الحس المواطني الذي ينبغي أن تذوب وتنصهر فيه مختلف المكونات الاجتماعية.

4. معضلات إدارة التعددية الدينية في الدول المتعددة الثقافات والديانات

تُعد مسألة إدارة التنوع الديني والثقافي واحدة من الإشكاليات العويصة، التي تُطرح في المجتمعات الهجينة والمفككة على الصعيد الديني والثقافي، وعلى هذا، يتوخى هذا المحور، البحث في التحديات التي تواجه إدارة التعددية الدينية والآثار المترتبة عن فشل هذه الإدارة على أمن الدولة ووحدتها الوطنية.

1.4 تحديات إدارة التنوع الديني في المجتمعات التعددية

تشكل إدارة التعددية الدينية رهانا وتحديا كبيرا بالنسبة للسلطات المركزية للدولة، بحكم ما يترتب عن هذه المسألة من مضاعفات وتبعات خطيرة، قد تعصف بالوحدة الترابية للدولة وبأمنها القومي. ومن الثابت، أن المعضلات المرتبطة بقضية إدارة التعدد الديني والهوياتي، لا تنشأ من فراغ، وإنما هي محصلة لمجموعة من الحركيات السببية التي تعمل في جانبها الأكبر على انبعاث الحركات المطلبية التي تقودها هذه المجموعات الدينية والهوياتية. إذ يمكن إبراز وتبيان هذه الحركيات السببية في العناصر التالية:

- سياسة التهميش والإقصاء التي تمارسها السلطة المركزية ضد الأقليات الدينية والمجموعات الثقافية.
- غياب التوزيع العادل للثروة والسلطة والقيم بين المكونات الاجتماعية المختلفة.
- الحرمان الطموحي، وانعدام المساواة وتكافؤ الفرص.[15]
- غياب الاعتراف بحقوق الأقليات والمجموعات الدينية والثقافية.
- انعدام الحياد السياسي للسلطة في تعاملها مع الأقليات والمجوعات الثقافية المشكلة للمجتمع.
- تغليب الحلول الأمنية في التعامل مع المطالب المشروعة للأقليات الدينية والثقافية، بدلا من التعاطي معها وفق سياسة الاستيعاب ووفق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- دور العامل الخارجي في التعبئة المذهبية وفي إذكاء الصراعات الطائفية والهوياتية.

2.4 أثر الفشل في إدارة التعددية الدينية على أمن الدولة ووحدتها الوطنية

من الثابت أن العجز الوظيفي للسلطة المركزية في إدارة التعددية الدينية والثقافية، من شأنه أن يؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة، ومن ذلك، ضعف رابطة المواطنة، نتيجة حلول الولاءات التحتية، المناطقية والمذهبية والقومية ...، محل الولاء للوطن.

كما أن فشل النظام السياسي في إدارة التنوع الديني والثقافي، من شأنه أن يفضي إلى العديد من الأزمات السياسية، ومن ذلك، أزمة المشروعية، نتيجة عدم اعتراف المناطق التي تتواجد فيها الأقليات والمجموعات الدينية والثقافية بشرعية السلطة الحاكمة، الأمر الذي يؤدي إلى أزمة التغلغل بحكم عدم قدرة الحكومة المركزية على بسط سلطتها وقوانينها في مناطق الأقليات الدينية والثقافية وبذلك، تتشكل مناطق رمادية وبؤر توتر، تفضي إلى ثغرات بنيوية في الأمن القومي للدولة.[16]

علاوة على ذلك، فإن فشل النظام السياسي في التعامل مع التعددية الدينية والهوياتية، قد يؤدي إلى تنامي انبعاث المطالب السياسية للمجموعات الثقافية والدينية، التي عادة ما تظهر في شكل حركات ومطالب انفصالية تهدد الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدولة.

الواقع، أن الممارسة الدولية، أثبتت أنه في حالات انهيار السلطة المركزية، أو عجزها الوظيفي في إدارة التنوع الثقافي والديني والعرقي، تدخل المجموعات الثقافية والدينية والعرقية في ما أسماه "باري بوزان" "بالمعضلة الأمنية الاثنية

والدينية"، التي عادة ما تكون نتيجة لحالة الفوضى وانهيار السلطة المركزية، فضلا عن محدودية الموارد وغياب الثقة..، وتأسيسا على ذلك، تقدم كل مجموعة دينية وثقافية على اتخاذ الإجراءات التي تكفل لها البقاء والأمن الوجودي، بيد أن المجموعات الثقافية والأقليات الدينية الأخرى تنظر إلى هذه الإجراءات على أساس أنها عدائية وموجهة ضد أمنها وبقائها، الأمر الذي يؤدي إلى انزلاق هذه المجموعات إلى مأزق أمني وإلى حروب استباقية دينية طائفية وثقافية بغية الحفاظ على بقائها، ولعل هذا ما يفضي إلى تشظي الدولة وتفككها على شاكلة ما وقع في يوغوسلافيا سابقا.[17]

ويُضاف إلى ما سبق، أن فشل السلطة المركزية في تدبير وإدارة التعددية الدينية، علاوة على اضطهاد الأقليات الدينية وانتهاك حقوقها، قد يفتح الأبواب للتدخلات الأجنبية، لاسيما في ظل عولمة حقوق الإنسان وإقرار مسؤولية الحماية "حق التدخل الإنساني"[18] وهو الأمر الذي يعرض أمن الدولة وثرواتها للخطر، خصوصا وأن التدخلات الأجنبية التي يتم تبريرها بحجة حماية حقوق الإنسان والأقليات، تنطوي على أهداف ورهانات جيوسياسية، وبخاصة السيطرة على الثروة النفطية للمنطقة، ولعل هذا ما أثبته التدخل الأطلسي في العراق وفي ليبيا.

5. الإسقاطات الميدانية لآليات إدارة التعددية الدينية على الحالة اللبنانية

يعتبر التنوع إحدى الخصائص الجوهرية التي تطبع المجتمعات البشرية، بيد أن الرهان الأساسي لهذه المجتمعات والدول، يتمثل في مدى إمكانية إدارة هذا التنوع الديني والثقافي، بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان أمن الدولة ووحدتها الوطنية. وعليه، يهدف هذا المحور إلى تقديم نظرة عامة حول واقع التعددية الدينية والثقافية وإشكالاتها في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى إسقاط آليات إدارة التعددية الدينية على الحالة اللبنانية.

1.5 نظرة عامة في واقع التعددية الدينية والثقافية وإشكالاتها في منطقة الشرق الأوسط

تشكل منطقة الشرق الأوسط، أحد المجالات الجيوثقافية والدينية الأكثر تنوعا على الصعيد الثقافي والديني واللغوي والعرقي ..، بيد أن هذا الثراء والتنوع الذي تتميز به المنطقة، أدى نتيجة العجز الديمقراطي والفشل السياسي للأنظمة السياسية القائمة في المنطقة في إدارة هذا التنوع الديني والثقافي، إلى إثارة العديد من الأزمات الهوياتية والأمنية.[19]

ولعل هذا ما تجلى بالأساس، في المشاكل الهوياتية التي عرفها المغرب مع الأمازيغ ..، وأحداث الربيع الأمازيغي التي شهدتها الجزائر، والأمر ذاته ينسحب على منطقة المشرق العربي، من خلال الأزمة الهوياتية والحرب الأهلية التي شهدتها لبنان، بالإضافة إلى الأشكال المختلفة للتعبئة المذهبية والاقتتال الطائفي التي عرفتها سوريا واليمن بعد "الربيع العربي"...الخ.[20]

ولذلك، من خلال إجراء مسح عام على منطقة الشرق الأوسط، يتضح أن الكثير من دول المنطقة تواجه تحديات إدارة التعدد الديني والثقافي. بيد أن المنطق المنهجي ومتطلبات التحكم والإمساك بالموضوع محل البحث والدراسة، يستدعي التطرق إلى دراسة حالة.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة، ستقتصر على التركيز على الحالة اللبنانية، باعتبارها تشكل إحدى الحالات النموذجية الخصبة، لبحث وإبراز كيفية تطبيق آليات إدارة التنوع الديني والطائفي والثقافي، بالشكل الذي يضمن حقوق وأمن المجموعات والأقليات الدينية والثقافية المختلفة، وفي نفس الوقت، يتم الحفاظ على بقاء الدولة وحمايتها من خطر التفكك والزوال.

2.5 إسقاط آليات إدارة التعددية الدينية على الحالة اللبنانية

إن الدارس لخريطة التركيبة الدينية والثقافية للمجتمع اللبناني، يستشف بأن لبنان تمثل إحدى الدول الشرق أوسطية الأكثر تنوعا على الصعيد الديني والطائفي والثقافي. ومن خلال تفكيك البنية الثقافية والمذهبية للمجتمع اللبناني، يتضح أن الخريطة الدينية والثقافية لهذا المجتمع الهجين وغير المتجانس، تتشكل من:

- **المسلمين:** وينقسمون إلى سنة، شيعة ودروز.
- **المسيحيين:** وينقسمون إلى موارنة، كاثوليك وأورثودوكس.

كما تجدر الإشارة، أن التركيبة الاجتماعية والدينية والثقافية اللبنانية، هي نتاج تلاقح حصل بين تجربة مجتمعية سياسية لبنانية مشبعة بموروثها العثماني، وتجربة فرنسية انتدابية مشبعة بتجربة مواطنة انبثقت من موروثها الثوري. ولذلك، فالصراع التاريخي بين المد الإسلامي والمسيحي في لبنان، أنتج فسيفساء عقائدية متميزة وفريدة من نوعها. علاوة على ذلك، فإن خصائص البنية القاعدية للاجتماع اللبناني ترتكز على ثلاث أضلاع أساسية، وهي: الطوائف، والمناطق، والعائلات.[21]

إن الدارس للتجربة اللبنانية في إدارة التنوع الديني والثقافي، يلحظ أن الكثير من الطروحات النظرية لإدارة التنوع الديني والهوياتي تجسدت في واقع الاجتماع السياسي اللبناني. ومن هذا المنطلق، فقد طُبقت في الحالة اللبنانية سياسة الاعتراف العام بالمجموعات الدينية والأقليات الطائفية، في هذا السياق، كتب "أنطوان مسرة" في "النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني"، أن الدستور في لبنان، يكرس ليس فقط تمثيل الطوائف، وإنما أيضا يضمن استقلاليتها في مسائل الأحوال الشخصية والتعليم.[22]

ومن جهة أخرى، أقر اتفاق الطائف لعام 1989، حقوق وحريات الطوائف الدينية المختلة، كما ضمن حقها في التمثيل السياسي والمشاركة في السلطة دونما إقصاء لأي مكون ثقافي أو اجتماعي.[23]

كما تجسدت في الحالة اللبنانية آلية الديمقراطية التوافقية، من خلال اعتماد مبدأ "التوافق" بين مكونات الاجتماع السياسي، أي الطوائف والمجموعات الدينية المختلفة في لبنان، في رسم السياسات والتوجهات العامة، وتحديد

المناصب وكيفية ملئها، وكذلك كيفية تقاسم السلطات وتوزّعها و طريقة التقاسم الطائفي للوظائف دون تهميش لأي مكون اجتماعي.

وقد اهتدت التجربة اللبنانية، في هذا الإطار إلى تقاسم ثلاثي للسلطة بين الطوائف الدينية، وذلك على النحو التالي:

- رئيس الجمهورية مسيحي.
- رئيس المجلس النيابي شيعي.
- رئيس مجلس الوزراء سني.

والجدول التالي، يوضح كيفية تقاسم وتشارك السلطة بين المجوعات والطوائف الدينية المختلفة، التي يتشكل منها الاجتماع السياسي اللبناني.

الجدول رقم 1: تقاسم السلطة والتمثيل السياسي للطوائف الدينية في لبنان.

الطائفة	التمثيل النيابي		التمثيل في مجلس الوزراء		المناصب الوزارية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الموارنة	30	30.3	886	25.9	105	25.5
السنة	20	20.2	806	23.7	102	24.7
الشيعة	19	19.2	480	14.1	55	13.3
الأرتودوكس	11	11.1	421	12.3	52	12.6
الكاتوليك	6	6.1	376	11.0	46	11.1
الدروز	6	6.1	408	11.9	48	11.6
الأرمن الأورتودوكس	4	4.0	32	0.9	4	0.96
الأرمن الكاتوليك	1	1.0	7	0.2	1	0.2
البروتيستانت	1	1.0	--	--	--	--
الأقليات الأخرى	1	1.0	--	--	--	--

Source: Dekmejian Henry, "Consociational Democracy in Crisis: The Case of Lebanon", Comparative Politics, vol. 10, No 2, 1978, p.244.

الواقع، أن حساسية وهشاشة البنية الاجتماعية للبنان المشكلة من عدة مجموعات ثقافية وطائفية، شكلت قوة دفع أساسية لجعل النظام السياسي يعمل على تفادي الانزلاق في أزمات أمنية، من خلال الحرص على صياغة ميثاق للعيش المشترك " اتفاق الطائف"، وكذا تجسيد فكرة الحياد السياسي للدولة وضمان المساواة والعدالة بين المكونات الثقافية والطائفية المختلفة، التي يتشكل منها الاجتماع السياسي اللبناني، وعلى هذا، نصت

المادة السابعة من الدستور اللبناني المعدل باتفاق الطائف، "أن كل اللبنانيون متساويين أمام القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الواجبات العامة دون فرق بينهم."[24]

وتأسيسا على ما سبق، يتضح أن الخبرة اللبنانية في التعامل مع التنوع المجتمعي، جسدت الكثير من آليات إدارة التعدد الديني والثقافي، الأمر الذي مكن المجموعات الدينية والطائفية في لبنان على ممارسة حقوقها، فضلا عن ضمان تمتعها بهامش أوسع من التمثيل السياسي، وفي الوقت ذاته، تم تجنيب الدولة اللبنانية خطر التفكك والزوال، بعد السنوات الطويلة من الاقتتال الطائفي والحروب الأهلية.

6.الخاتمة:

انطلاقا من تضاعيف صفحات هذه الدراسة، يمكن الخلوص، إلى أن مسألة إدارة التنوع الديني والثقافي في المجتمعات التعددية والهجينة، أصبحت تشكل إحدى القضايا الشائكة لاسيما في ظل تنامي زخم الصراعات الطائفية والأزمات الهوياتية. وتزداد الأهمية التي تكتسبها سياسات إدارة التعددية الدينية والثقافية، خاصة في ظل الفشل الديمقراطي والعجز الوظيفي للأنظمة السياسية في التعامل مع التنوع المجتمعي، الأمر الذي يؤدي في الكثير من الحالات إلى إفراز تبعات خطيرة على الوحدة الوطنية والترابية للدولة، فضلا عن تهديد أمنها القومي وسلامتها الإقليمية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الخبرة اللبنانية، اهتدت بعد سنوات طويلة من الصراعات الطائفية والحروب الأهلية، إلى اعتماد الكثير من الآليات الكفيلة باستيعاب وإدارة التعددية الدينية، خاصة آلية الديمقراطية التوافقية، سياسة الاستيعاب، تقاسم السلطة والثروة والوظائف، وغيرها من الترتيبات التي حققت الاستقرار النسبي في لبنان، ذلك أن السلام المستدام، يقتضي بالأساس التجاوز النهائي لمنطق الطائفية إلى ترسيخ ثقافة المواطنة في واقع الاجتماع السياسي اللبناني.

وبناء على ما سبق، تقترح هذه الدراسة مجموعة من التوصيات الكفيلة بإدارة التنوع الديني والثقافي في الدول والمجتمعات التعددية، وهي على النحو التالي:

- إن حماية حقوق المجموعات الدينية والثقافية وضمان استقرار الدولة ووحدتها الترابية، مرهون بمدى نجاح وفعالية السلطة المركزية للدولة في تجسيد سياسات إدارة التنوع الديني والثقافي. ومن جهة أخرى، كلما فشلت الدولة في إدارة التعددية الدينية والهوياتية، وراهنت على منطق التهميش والإقصاء والاستيعاب القسري والمعالجة الأمنية، كلما ساهم ذلك في تغذية الصراعات الطائفية وانبعاث المطالب الانفصالية والأزمات الهوياتية..، الأمر الذي يعرض قيم الوحدة الوطنية، السلامة الإقليمية والأمن القومي للخطر.
- إن سياسة الاعتراف العام بالمجموعات الدينية والثقافية، الحياد السياسي للدولة، الديمقراطية التوافقية، خيار المواطنة وسياسة الاستيعاب، العدالة الثقافية والإثنية..، كلها تشكل مداخل هامة لإدارة التنوع

الديني والثقافي في المجتمعات التعددية غير المتجانسة، بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان حقوق الأقليات الدينية والثقافية، وفي الوقت ذاته يتم تجنيب الدولة خطر التفكك والزوال.

- إن الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية القائمة على المواطنة، المساواة، التوزيع العادل للسلطة والثروة ..، كلها آليات تعمل في جانبها الأكبر على ضمان العيش المشترك وتعزيز دعائم السلم الاجتماعي المستدام.

7.الهوامش:

[1]عبير بسيوني، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 2012، ص175.

[2] أنطوان مسره، الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والثقافية: لبنان من منظور عربي مقارن، جامعة القديس يوسف: كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار، 2018، ص139.

[3] عبير بسيوني، المرجع السابق، ص ص181-182.

[4] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص208.

[5] Theo Goldberg, Multiculturalism: A Critical Reader, Oxford: Basil Blackwell Ltd, 1994, p.92.

[6] حسام الدين علي مجيد، المرجع السابق، ص200.

[7] Michael Walzer, On Toleration, London: Yale University Press, 1997, p.81.

[8] عزمي بشارة، "في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية نموذجا إيرلندا ولبنان"، سياسات عربية، العدد 30، 2018، ص7.

[9] فوزية لبادي، إشكالية إدارة التنوع الإثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص65.

[10] Wil Kymlicka, Politics in the Vernacular: Nationalism Multiculturalism an Citizenship. Oxford: Oxford University Press, 2001, p.78.

[11] حسام الدين علي مجيد، المرجع السابق، ص ص242-243.

[12] اليوسفي حازم، "الفيدرالية والنظم الاتحادية"، مجلة قضايا، العدد 10، 2005، ص130.

[13] تانيا كيلي، "التعايش في ظل الاختلاف"، سلسلة أوراق ديمقراطية، العدد 02، 2005، ص5.

[14] حسام الدين علي مجيد، المرجع السابق، ص335.

[15] Ted Gurr, Why Men Rebel, Colorado: Paradigm Publishers, 2010.

[16] جابرييل ألموند، جي بنجهام باويل، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

[17] Bary Posen, "Security Dilemma and Ethnic Conflicts", Journal Survival, Vol 35, No 2, 1993, p.28.

[18] Mario Bettati, Le Droit D'ingérence, Paris: Editions Odile Jacob, 1996.

[19] Claude Gerard, La Méditerranée: Géopolititque et Relations Internationales, Paris : Ellipses, 2007, p.49.

[20] عز الدين لمناصرة، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، القاهرة: دار الشروق، 1998.

[21] ملحم شاوول وآخرون، خارطة طريق إلى دولة مدنية: إدارة التعدد الثقافي داخل نظام ديمقراطي، مؤسسة كونراد آديناور، 2017، ص14.

[22] عزمي بشارة، المرجع السابق، ص18.

[23] شاكر الأنباري، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص62.

[24] ملحم شاوول، المرجع السابق، ص ص11-12.

8.قائمة والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

1. ألموند جابرييل، جي بنجهام باويل، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
2. الأنباري شاكر، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007.
3. بسيوني عبير، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 2012.
4. بشارة عزمي، "في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية نموذجا إيرلندا ولبنان"، سياسات عربية، العدد 30، 2018.
5. شاوول ملحم وآخرون، خارطة طريق إلى دولة مدنية: إدارة التعدد الثقافي داخل نظام ديمقراطي، مؤسسة كونراد آديناور، 2017.
6. علي مجيد حسام الدين، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
7. كيلي تانيا، "التعايش في ظل الاختلاف"، سلسلة أوراق ديمقراطية، العدد 02، 2005.
8. لبادي فوزية، إشكالية إدارة التنوع الإثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
9. لمناصرة عز الدين، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، القاهرة: دار الشروق، 1998.
10. مسره أنطوان، الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والثقافية: لبنان من منظور عربي مقارن، جامعة القديس يوسف: كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار، 2018.
11. اليوسفي حازم، "الفيدرالية والنظم الاتحادية"، مجلة قضايا، العدد 10، 2005.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

12. Bettati Mario, Le Droit D'ingérence, Paris: Editions Odile Jacob, 1996.
13. Gerard Claude, La Méditerranée: Géopolititque et Relations Internationales, Paris : Ellipses, 2007.
14. Goldberg Theo. Multiculturalism: A Critical Reader, Oxford: Basil Blackwell Ltd, 1994.
15. Gurr Ted, Why Men Rebel, Colorado: Paradigm Publishers, 2010.
16. Henry Dekmejian, "Consociational Democracy in Crisis: The Case of Lebanon", Comparative Politics, vol 10, No 2, 1978.
17. Kymlicka Wil, Politics in the Vernacular: Nationalism Multiculturalism an Citizenship. Oxford: Oxford University Press, 2001.
18. Posen Bary, "Security Dilemma and Ethnic Conflicts", Journal Survival, Vol 35, No 2. 1993.
19. Walzer Michael, On Toleration, London: Yale University Press, 1997.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 25 - 48

إشكالية إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011

The problematic of reforming and rebuilding the security sector in Libya after 2011

رشيد علوش
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، rachidallouche@hotmail.fr

تاريخ الإستلام: 2023/04/06 تاريخ قبول النشر: 2023/05/11 تاريخ النشر: 2023/ 06/16

ملخص:

يمثل إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في حالات ما بعد الصراع من أعقد الإشكاليات التي تواجه الدولة في ليبيا، بهدف إعادة تنظيم احتكار ممارسة القوة المشروعة على مستوى النظام الأمني، ورغم تعدد البرامج والمانحين الدوليين بغية تقديم الدعم الذي تحكمه مبادئ توجيهية. فإن الفشل والفوضى آخذة في الترسخ على مستوى القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011، بسبب مصفوفة من الإشكاليات المعقدة، أنتجت قطاع أمن هجين، ساهمت في تكريسه الفجوات البنيوية المرتبطة بتاريخ تشكيل القطاع الأمني في ليبيا، وملأت فراغه ميليشيات ومجموعات شبه عسكرية قاومت برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نظرا لاستفادتها من استمرار فشل إعادة بناء القطاع الأمني. والذي لم ينظر له باعتباره عملية مترافقة في سياق عملية شاملة لإعادة بناء الدولة في ليبيا، وهو ما أدى بعد مرور أزيد من عقد على سقوط النظام السياسي وانهيار الدولة لاستدامة تقويض سلطة الدولة وإضعافها بشكل مزمن.

الكلمات المفتاحية: إصلاح القطاع الأمني؛ قطاع الأمن الهجين؛ إعادة بناء الدولة؛ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ليبيا.

Abstract:

The reform and rebuilding of the security sector in post-conflict situations are one of the most complex problems facing the state of Libya. The goal is to restore the monopoly of the exercise of legitimate power at the level of the security system. Despite the multiplicity of programs and international donors aimed at providing support that is governed by guidelines, failure, and chaos have taken hold at the level of the security sector in Libya since 2011, due to a matrix of complex problems. This has resulted in a hybrid security sector that perpetuates structural gaps related to the history of the formation of the security sector in Libya. The void created by this hybrid sector has been filled by militias and paramilitary groups, which has further undermined state authority and prevented the successful rebuilding of the security sector.

Keywords: Security Sector Reform; Hybrid Security Sector; Rebuilding the State; Disarmament; Demobilization and Reintegration; Libya.

1.مقدمة:

بعد مرور أزيد من عقد على التحولات الجذرية في ليبيا والتي أطاحت بنظام القذافي، وأدت لانهيار الدولة، وصلت عملية الانتقال السياسي ومسارات إعادة بناء الدولة إلى طريق مسدود. يغذي هذا المشهد الهش القطاع الأمني المجزأ والهجين في أحسن أحواله، الصراعات المحلية والمزمنة، المترافق مع غياب القانون وانعدام الأمن، ما أنتج حالة عدم استقرار تبلورت على شكل مخاطر وتهديدات أمنية امتدت آثارها لمجمل دول جوار ليبيا.

تجادل هذه الدراسة بأن التشرذم الأمني في ليبيا بعد 2011 متجذر بعمق في العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية المحلية على وجه الخصوص، حيث لا يوفر القطاع الاقتصادي الليبي أي فرص عمل منتجة تقريبا، وتحول لصورة مشوهة من اقتصاد الميليشيات التي تقتات على استدامة الأزمة. وما فاقم الإشكاليات المرتبطة بالقطاع الأمني هو افتقار البلاد لحكومة موحدة ومؤسسات دولة عاملة تحتاجها لإعادة توزيع الثروة التي تعتبر هي الأخرى مأزقا مزمنا. وفي ضل هذه الظروف يحاول الليبيون على مدار أزيد من عقد التعامل مع الصعوبات الاقتصادية وانعدام الأمن والقانون من خلال التوجه لمؤسسات ما دون وطنية زادت من ضعف الدولة على هشاشتها، بالاستناد على القبيلة أو المنطقة وحتى المجموعة العرقية لتلبية مطالبهم، مما أدى لتفتيت وتجزئة الأمن في بعده القطاعي. ويمكن النظر لهذا التشرذم أو التهجين الذي صبغ القطاع الأمني الحالي وعدم الاستقرار في ليبيا بعد 2011، على أنه جزء من العملية التاريخية الفوضوية لتشكيل الدولة، وخلال هذه المرحلة يتم التوسط في الاتفاقيات السياسية والأمنية بهدف إضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال عمليات محلية لحكم الميليشيات والمتمردين وحتى المجموعات شبه العسكرية والتي يتم تحديد نطاق الترتيبات الممكنة في إطارها من خلال مجموعة من القيود الاقتصادية والسياسية والثقافية السياقية التي تحولت لحالة مزمنة زادت من حدتها التدخلات الأجنبية التي تتحمل جزءا كبيرا فيما وصلت إليه ليبيا من انهيار طبع حالة إعادة بناء الدولة في سياق إشكالية إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني.

ومن هذا المنطلق تم طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل إشكالية إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني وما هي أبرز تحدياته؟

وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم التطرق للنقاط التالية:

أولا: الإطار المفاهيمي لإصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في بيئة ما بعد النزاع؛

ثانيا: تحديات إصلاح وإعادة بناء قطاع الأمن؛

ثالثا: إشكالية بناء القطاع الأمني في ليبيا.

2.الإطار المفاهيمي لإصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في بيئة ما بعد النزاع

لقد أصبح إصلاح قطاع الأمن أو إعادة البناء جزءا من مجموعة الأدوات القياسية للتدخلات داخل الدول المتأثرة بالصراع وتلك التي تسعى لتحقيق نوع من الاستقرار أو لتجنب الانقسام، في ماي 2014 في

المناقشة الافتتاحية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن اعتماد القرار رقم 2151، وهو أول قرار دائم بشأن إصلاح القطاع الأمني. حيث أوضح الأمين العام للأمم المتحدة في تلك الفترة بان كي مون أن "قطاع الأمن المحترف والخاضع للمساءلة في إطار سيادة القانون يمكن أن يعزز ثقة الشعب في الدولة ويوفر الاستقرار اللازم لبناء السلام والتنمية".

1.2 تعريف إصلاح قطاع الأمن:

يتطلب أي برنامج لإعادة إصلاح قطاع الأمن، أولا رسم بعض الحدود حول المفهوم، والذي هو كباقي المفاهيم المعقدة، لا يتوفر على تعريف مجمع عليه، على الرغم من أن مجمل التعريفات لقطاع الأمن تميل إلى التوسع بهدف الإلمام بكل جوانبه التعريفية. وما هو مجمع عليه لحد كبير التعريف الذي قدمته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD.DAC)، للنظام الأمني المراد إصلاحه وهي: "الجهات الأمنية الأساسية (القوات المسلحة، الشرطة، الدرك، حرس الحدود، الجمارك والهجرة، أجهزة المخابرات والأمن)، وأيضا هيئات الإدارة والرقابة الأمنية (وزارة الدفاع، والداخلية، والهيئات الإدارية والمالية، ولجان الشكاوى العامة، وأنظمة العدالة التقليدية)، وقوات الأمن غير النظامية، ولكن أيضا شركات الأمن الخاصة، والميليشيات الخاصة".[1]

ومن بين التعريفات ربما المنافسة في مجال إصلاح قطاع الأمن، وهو الأكثر صلة باعتبار أن هذا التعريف يجادل بأن القطاع الأمني خاصة في إفريقيا ليس نهجا شاملا بدرجة كافية ويقترح البديل التالي:

تحول قطاع الأمن: وهذا يعني تغيير شامل لقطاع الأمن يهدف إلى تغيير علاقات القوة داخل القطاع باتجاه الرقابة المدنية/ الدستورية لتحويل الثقافة المؤسسية، وتعزيز المهنية، وتحسين استخدام الموارد والفعالية التشغيلية، من جانب قوات الأمن بإدارة سياسية أفضل، ومن جانب السلطات المدنية جنبا إلى جنب مع المسائلة واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، وإشراك مدخلات من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والقوى العاملة المحلية.[2]

غير أن مصطلح "إصلاح القطاع الأمني" استخدم في سياق سياسي من قبل وزير الدولة البريطاني للتنمية (كلير شورت) عام 1998، وارتبط بصورة مباشرة بالتغيرات الحاصلة في الأمن الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيراته الارتدادية على مناطق مختلفة من العالم. خاصة في سياق النظرية الليبيرالية وتطبيقاتها، لذلك فإن أحد أهم إضافات إصلاح القطاع الأمني، مقارنة بنماذج المساعدة الأمنية خلال الحرب الباردة، هو التركيز على مفاهيم الحوكمة الرشيدة والأمن والتنمية.[3]

كما يعرف إصلاح القطاع الأمني: على أنه إجراء لتقييم، وتطبيق ومراجعة (متابعة تقييم) من قبل السلطات الوطنية (أو الدولية)، لتحسين الأمن الفعال والقابل للمحاسبة للدولة ومواطنيها، من دون تمييز مع احترام كامل لحقوق الإنسان وسلطة القانون.[4]

هناك توافق على عدم وجود نموذج موحد لإصلاح القطاع الأمني، ولكن يمكن الحديث عن ثلاثة سياقات لإصلاح القطاع الأمني:

1- عملية إصلاح القطاع الأمني متبناة من قبل الجهات الدولية المانحة كوسيلة لرفع كفاءة وتأثير مساعدات التنمية.

2- إصلاح القطاع الأمني وسيلة لتسهيل التنسيق التطبيقي والدمج المفاهيمي للدفاع والإصلاح الداخلي للأمن في الدول التي شهدت عمليات تحول ديمقراطي. وقد طبق هذا النموذج بعد الحرب الباردة.

3- ارتبط إصلاح القطاع الأمني بإعادة البناء في مناطق "ما بعد الصراع"، أي الدول المتأثرة بنزاع داخلي، أو صراع بين الدول، وهذا السياق يمكن رؤيته في العديد من الدول (على سبيل المثال، العراق، أفغانستان، وليبيا).[5]

2.2 إصلاح القطاع الأمني في بيئة ما بعد النزاع

إنّ إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في بيئة ما بعد النزاع يتسم بالتعقيد، لأنه عادة المؤسسات تكون ضعيفة والوضع الأمني متأزم، ولكن أيضا شروط اقتصادية غير مستقرة، لذلك فإنه في مثل هذه الحالات عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يجب النظر إليها كجزء من عملية إصلاح القطاع الأمني ككل.

يعد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مصطلحا عريضا لمجموعة من الإجراءات لنزع السلاح والتسريح وإعادة دمج عناصر المجموعات المسلحة المتحاربة حينما ينتهي الصراع، ويهدف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى "إزالة الخطر المباشر الذي يستهدف السلام الهش الذي قد يدفع بيه المقاتلين السابقين المسلحين غير النظاميين وغير المسيطر عليهم".[6]

عملية إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هما عمليتان مرتبطتان وتدعمان بعضهما البعض، ويهدفان إلى (ترسيخ احتكار الدولة للقوة وفرض حكم القانون)، وعليه فإن نجاحهما أو فشلهما مرتبط بمصير واحد، ولهذا فيجب التخطيط لهما وتنفيذهما وتقييمهما من خلال تنسيق متواز، ويحدد نموذج المعايير المتكاملة الذي تبنته الأمم المتحدة، ثلاث حلقات عملية للربط بين إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي كالتالي:[7]

- ربط نزع السلاح بسياسات الأمن القومي.
- ربط الإدماج الأمني والعسكري بعملية إصلاح القطاع الأمني.
- مشاركة المعلومات بين فاعلي إصلاح القطاع الأمني، وفاعلي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأهداف تخطيطية.

ولضمان نجاح عملية إصلاح القطاع الأمني فإن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب تطبيقه بمستويات دنيا، وذلك لكون عملية الإصلاح تتطلب نزع سلاح المحاربين وإعادة إدماجهم بالمؤسسات الأمنية.

ومن التعريف يتضح أن الدول المتأثرة بالصراع فقدت هذا الاحتكار، ولهذا فإن الغاية المشتركة من إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح والإدماج، هي إعادة تأسيسية بحل القوى الفاعلة المسلحة وإعادة تأسيس القوات الحكومية، فيما قد تتطلب بعض الحالات حل القوات الحكومية أو إحالة كوادرها أو جزء منهم للتقاعد.

3.2 المبادئ التوجيهية للإصلاح وإعادة بناء قطاع الأمن في بيئة ما بعد النزاع:

هناك اعتراف متزايد بأن مبادئ لجنة المساعدة الخاصة بإصلاح القطاع الأمني يمكن أن تساعد في تأطير المدخلات الفنية "الأصعب" التي تقدمها مجتمعات السياسة الدبلوماسية والأمنية، حيث يمكن هذا النهج البلدان من مواجهة التحديات الأمنية المتنوعة من خلال دمج سياسات وممارسات التنمية والأمن، ولكي تكون مبادرات إعادة بناء أو إصلاح القطاع الأمني فعالة ومرنة ينبغي أن تلتزم بالممارسات الجيدة التالية:

1- يجب على المانحين المشاركة في إصلاح القطاع الأمني لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- تحسين تقديم خدمات الأمن والعدالة الأساسية.
- إنشاء نظام فعال للحوكمة والرقابة والمسائلة.
- تطوير القيادة المحلية وملكية عملية الإصلاح لمراجعة القدرات والاحتياجات الفنية للنظام الأمني.

2- تسليم المدخلات الفنية لإصلاح القطاع الأمني وتنسيقها مع فهم واضح للطبيعة السياسية لإصلاح القطاع الأمني والفرص والقيود السياسية. وهذا هو الأساس الذي يمكن لمجتمعات السياسات المختلفة (التنمية والحوكمة والدبلوماسية والأمن)، أن تعمل معا بشكل فعال ومتسق. وأيضا بناء فهم لإصلاح القطاع الأمني بين الجهات الفاعلة غير الأمنية أمر ضروري لبناء حوار حول قضايا إصلاح الأمن والعدالة والحوكمة.[8]

3- كما يجب تهيئة المجال السياسي في البلدان الشريكة وإجراء استثمارات مبكرة في التحليل المناسب، باعتبار أنه في السابق كانت البرامج تستند إلى تقييم غير ملائم وكانت في كثير من الأحيان ذات طبيعة فنية للغاية. لذلك يجب تحقيق توازن بين الدعم لتوفير المكاسب السريعة وتدابير بناء الثقة من ناحية، وتخصيص الوقت لفهم كل سياق معين مع التحليل والتقييم المناسبين من ناحية أخرى.

4- ويجب أيضا أن تسترشد أدوات التقييم بتصميم البرامج الواقعية المركزة، والتي يمكن أن تقدم مساهمات كبيرة لدعم البلدان الشريكة في تلبية احتياجات الأمن والعدالة لجميع المواطنين. حيث إن اجراء تقييمات مشتركة هو السبيل لضمان دعم المانحين الفعال لعمليات إصلاح القطاع الأمني، فمن المرجح أن يعزز التحليل المشترك الفهم للمشاكل والأهداف المشتركة. أي أنه يمكن لأدوات مثل تحليل القوة ومحركات التغيير والتحليل الاستراتيجي للنزاع أن تكشف الأسباب الجذرية للنزاع العنيف ومشاكل النظام الأمني.

5- يجب تصميم البرامج للمساعدة في تحديد الدوافع المحلية للإصلاح، وأن تكون مرنة في دعم الملكية المحلية عند ظهورها، وتعتمد عملية تحديد الملكية وتعزيزها اهتماما مستمرا، ولا يمكن افتراض أن الملكية ستكون سهلة التحديد أو متماسكة عند النقطة التي يبدأ الفاعلون الدوليون الانخراط. من ناحية أن المرونة مطلوبة للاستجابة لمسارات واتجاهات الملكية المتمايزة عبر مؤسسات النظام الأمني والمستفيدين، سواء من الدولة أو من غير الدول، ومع مرور الوقت ومهما كان الثمن يتعين على الجهات المانحة تجنب الإغراء لدعم المبادرات التي يحركها العرض، لذلك فإن الإصلاحات التي لم يتم تشكيلها ولا يقودها الفاعلون المحليون من غير المرجح أن يتم تنفيذها بشكل صحيح ومستدام.

6- ونظرا لأن الملكية والقيادة ليسا متجانسين أبدا وليس من السهل تحديدهما دائما، يجب إعطاء الأولوية لفرص تعزيز تحالفات أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التغيير.

7- يجب أن يعمل المانحون مع الشركاء لضمان أن تكون المبادرات الرامية إل دعم توفير الأمن والعدالة حساسة للنزاع ومستدامة من الناحية المالية والمؤسسية والثقافية والمجتمعية، باعتبار أن الاستدامة قضية أساسية في تصميم وتقديم الدعم لتوفير خدمات الأمن والعدالة.

8- تحتاج برامج إصلاح القطاع الأمني إلى إتباع نهج متعدد الطبقات أو متعدد أصحاب المصلحة. ويساعد ذلك في توجيه مساعدات المانحين إلى مقدمي هذه الخدمات، والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في وقت واحد، في النقاط المتعددة التي يتم فيها تقديم الخدمات اليومية الفعلية. حيث تساعد الاستراتيجية متعددة الطبقات على الاستجابة للاحتياجات قصيرة المدى لتقديم خدمات الأمن والعدالة المعززة، مع بناء الاحتياجات متوسطة المدى لقدرات الدولة.

9- يحتاج المجتمع الدولي إلى الانتقال من المشاريع المخصصة والقصيرة الأجل في كثير من الحالات، إلى المشاركة الأكثر استراتيجية. ولكي تكون النهج الشاملة للحكومة فعالة واستراتيجية يجب أن تبنى على الفهم المشترك واحترام التفويض المتفق عليه والمهارات والكفاءات المختلفة لتحقيق الأمن والتنمية، بغرض تعزيز الشفافية حول الأهداف والمخصصات والعمليات الاستراتيجية المتماسكة.[9]

10- يجب أن تركز أهداف إصلاح القطاع الأمني على النتائج النهائية لخدمات الأمن والعدالة الأساسية. الأدلة التي تشير إلى أن ما لا يقل عن 80٪ من خدمات العدالة في أفريقيا جنوب الصحراء يقدمها مقدمو خدمات غير حكوميين، يجب أن يوجه المانحين لإتباع نهج متوازن لدعم الدولة والفواعل غير الحكومية لتوفير خدمات الأمن والعدالة. من غير المرجح أن تكون البرامج المقيدة بمؤسسات حكومية أو غير حكومية مرنة، مع استبعاد الأخرى فعالة.

11- يجب على المجتمع الدولي استخدام الأدوات والنهج المناسبة للسياقات المختلفة، وينبغي بناء الدعم عبر نظام العدالة والأمن لضمان إتباع نهج أكثر استراتيجية لإصلاح القطاع الأمني، تشمل الخيارات:

- نهج لحل المشكلات يعني التركيز على مشكلة أمنية أو عدالة واحدة (مثل الجريمة) كنقطة دخول من أجل حشد المشاركة على نطاق المنظومة.
- نهج مؤسسي حيث توجد مبادرات مؤيدة للإصلاح على المستوى المؤسسي يمكن دعمها (مثل مراجعات النظام الأمني التي بدأتها الحكومة).
- نهج مرحلي لحالات ما بعد الصراع يركز على فهم وتحقيق التكامل –تأمين السلام – والأهداف الموجهة نحو التنمية حيثما أمكن ذلك.
- تعد المشاريع والبرامج متعددة أصحاب المصلحة أدوات أساسية لإصلاح القطاع الأمني، لكن برامج دعم ميزانية المانحين توفر فرصًا مهمة للنظر في قضايا تمويل قطاع الأمن.[10]

12- ينبغي النظر إلى إصلاح القطاع الأمني باعتباره جزءا لا يتجزأ من عملية التخطيط لحالات ما بعد الصراع مباشرة وعمليات دعم السلام. يمكن أن يساعد هذا في منع إتباع نهج مفكك للمشاركة في مرحلة ما بعد الصراع ويؤدي إلى مزيد من المشاركة الاستراتيجية من البداية التي تتضمن استراتيجية شاملة للسلام المستدام. إن إدراج إصلاح القطاع الأمني في التخطيط الاستراتيجي لعمليات دعم السلام أمر بالغ الأهمية.

- كما يجب اختيار نقطة الدخول الصحيحة المؤدية إلى إصلاحات أوسع على مستوى النظام الأمني، حيث أن طرق ربط الإصلاحات بالنظام الأوسع وكيفية تسلسل الإصلاحات ونقاط الانطلاق والسمات الخاصة باحتياجات إصلاح القطاع الأمني بعد الصراع. والتي تشمل القطاعات الفرعية التالية:[11]
- الرقابة المدنية والمسائلة
- إصلاح الدفاع
- إصلاح أجهزة المخابرات والأمن
- إدارة الحدود
- حفظ الأمن
- الإصلاح القضائي والقانوني
- إصلاح إدارة السجون
- الشركات الأمنية الخاصة

- المجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية

لقد أصبح إصلاح نظام الأمن عنصرا محوريا في الجهود المبذولة للتغلب على الهشاشة والصراع في العديد من البلدان، ويضل التحدي الأساسي الذي يواجه المانحين هو كيفية ضمان قيامهم بدعم عمليات الإصلاح المستدامة، ودعم الحد من الفقر عبر التنمية من خلال تحسين تقديم الخدمات، والمساعدة في تطوير أنظمة فعالة وخاضعة للمساءلة والعدالة في البلدان الشريكة، مع مركزية النظر للعملية على أنها جزء من عملية شاملة لإعادة بناء الدولة في بيئة ما بعد النزاع.

3.تحديات إصلاح وإعادة بناء قطاع الأمن:

من المؤكد أن الهدف الأساسي من إصلاح قطاع الأمن هو "هدف جماعي"، وبناء عليه فإن هذا البيان يؤكد على أهمية إصلاح القطاع الأمني كنهج لبناء الدولة ويقر بالسجل المختلط وغير الكامل لتدخلات إصلاح القطاع الأمني.

1.3 مركزية توافق وتكامل السياق المحلي والدعم الدولي في عملية إصلاح القطاع الأمني:

وانطلاقا من أن إصلاح أو إعادة بناء القطاع الأمني هو موضع نقاش تعريفي كبير، لكن كتيب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يضع تعريفا شاملا لكيفية الدعم الدولي لعملية إصلاح القطاع الأمني على أنه "يسعى إلى تعزيز قدرة البلدان على تلبية نطاق الأمن وتحديات العدالة التي يواجهونها بطريقة تتفق مع المعايير الديمقراطية والمبادئ السليمة للحكم وسيادة القانون". ليتم تناول هذا التعريف الشامل بأشكال مختلفة من قبل معظم المنظمات الدولية المنخرطة في إصلاح القطاع الأمني، وهو ينعكس أيضا في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2008 حول تأمين السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن.[12]

ليتم اتباع هذا النهج من قبل العديد من الجهات الفاعلة الإقليمية في السعي لتحقيق أهداف ديمقراطية وتنموية وأمنية أوسع. حيث أنشأ الإتحاد الإفريقي في إطار سياسته بشأن إصلاح قطاع الأمن في عام 2014، والذي يؤكد على قيم إصلاح قطاع الأمن ولكنه يقترح أيضا مناهج إقليمية لمشاركة دول الإتحاد الإفريقي وقوات الأمن في برامج الإصلاح، بغض النظر عن التقدم الذي أحرزه الإتحاد الإفريقي في هذا المجال، ولكن هناك بعض التردد في المشاركة في تنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني، الذي يبقى لحد كبير مشروع مركزي للدولة، بسبب مخاوف بشأن السيادة والتدخل الخارجي، وهذا يعني أنه نادرا ما يتم تنفيذ إصلاح القطاع الأمني في شكله الشامل وبالتالي فإن الأجندة المعيارية الأساسية القوية للديمقراطية وحقوق الإنسان تميل إلى أن تكون خاضعة للتدريبات الفنية والتجهيز لزيادة فعالية الدولة.[13]

يعد إصلاح القطاع الأمني عنصرا أساسيا في بناء الدولة على نطاق أوسع، نظرا لأن توفير الأمن والعدالة هو في صميم وظيفة الدولة، كأجزاء من الشرعية (كمزود للعدالة وحكمها) والعقد الاجتماعي (كمزود للأمن).

وعلى هذا النحو يمثل إصلاح القطاع الأمني نافذة على عملية إعادة بناء الدولة على نطاق أوسع وإلى الافتراضات الأساسية وغير المكتوبة عادة التي تضعها الجهات الفاعلة الدولية عند الانخراط في عملية إعادة بناء الدولة. كما قد يؤدي إهمال السياسة إلى ما يشير إليه ليماي هيبيرت Lemay hebert على أنه نهج "القشرة الفارغة"، حيث قد ينتج عن حل " مقاس واحد يناسب الجميع"، حيث أن للدول المستوردة دولة تعمل لصالح النخب المحلية ولكنها تفتقر شرعية أساسية مع السكان على نطاق واسع.[14]

وعلى الرغم من السجل المختلط وغير المكتمل إلى حد ما لتدخلات إصلاح القطاع الأمني، فإن العديد من الجهات الفاعلة الدولية تشارك حاليا في برامج إصلاح القطاع الأمني، على سبيل المثال الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا، وفرنسا في مالي بعد 2012.

تستخدم هذه البرامج مجموعة من الأساليب، ومزيجا معقدا لإصلاح قطاع الأمن الذي ليس متشابها بالضرورة، ولكن دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو بيان واضح جدا، حيث يطرح وجهة نظر مفادها أن إصلاح القطاع الأمني يجب أن يركز على اتفاقيات الشركاء مع البلدان المتلقية بهدف تحقيق أربعة الأهداف الأساسية للعملية.[15]

وعلى الرغم من تشابه بيئة ما بعد الصراع إلى أنه كان هناك نقاش مفاهيمي حول نطاق وحدود "الأمن" كقطاع بشكل عام، وهذا لأن البرمجة الشاملة لإصلاح القطاع الأمني تتجاوز القدرة التشغيلية للخدمات الأمنية في عمليات مكافحة الإرهاب أو مكافحة التمرد، و تضم عناصر أعمق وأكثر حساسية من الناحية السياسية مما قد يترك مجالا واسعا لازدهار أنظمة العدالة العرفية المحلية، فيما يتعلق ببناء الدولة، لذلك تبقى العدالة بالغة الأهمية كمقياس لشرعية الدولة وقدرتها على إنفاذ القوانين بشكل عادل، فضلا عن اعتباره مصدر محرك للصراع إذا أسيئ التعامل معه.

وفق هذا النحو ربما لا تكون مقاومة إصلاح القطاع الأمني في بيئة ما بعد الصراع أو المتزامنة مع عملية إعادة بناء الدولة مفاجئة، لأن هذه العناصر تذهب إلى صميم ماهية الدول وما تعنيه القوة داخل الدولة، كما يمكن أن يؤثر أي برنامج لإصلاح القطاع الأمني بشكل كبير على علاقات القوة المحلية المرتبطة بالأجهزة المشكلة لقطاع الأمن والذي غالبا ما يتم هندسته وفق روابط معقدة لنخب محلية مشاركة في العملية السياسية قد تلجأ في العديد من الحالات لزيادة حدة الصراع إذا لم يتوافق برنامج الإصلاح في القطاع الأمني مع أهدافها السياسية المحلية المرتبطة بالبحث عن إدامة السلطة والنفوذ على مستوى القطاع الأمني.[16]

إن الافتقار إلى استراتيجية شاملة يعني بشكل فعال أن إصلاح القطاع الأمني يتكون في الكثير من الأحيان من سلسلة من البرامج الصغيرة غير المنسقة التي تقدم أنشطة تطوير وأمن "تقليدية"، تتخذ وسم إصلاح القطاع الأمني فقط، على سبيل المثال، تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالا حيث لا توجد خطة شاملة

لإصلاح القطاع الأمني على الرغم من تبني العديد من الجهات المانحة لأهداف البرنامج، ولكن أيضا حيث يقوم مانحون مختلفون بتنفيذ أنشطة مختلفة داخل نفس القطاع ولكنهم يستخدمون نفس التسمية، على سبيل المثال تتكون النسخة الفرنسية من البرنامج بالتدريب والتجهيز، والبلجيكيون يفعلون شيئا مشابها، والاتحاد الأوروبي يحاول التنسيق، والمملكة المتحدة مهتمة بالمسائلة وكذلك القدرة، بينما تشارك أيضا في تدريب الشرطة جنبا إلى جنب مع جنوب إفريقيا، وفي نفس الوقت في أي مكان آخر في القارة الإفريقية تستأجر نسخة الولايات المتحدة من إصلاح القطاع الأمني شركة DynCorp لتدريب الجيش الليبيري دون أي عناصر سياقية مثل القيادة والسيطرة المدنية.[17]

ويزداد الأمر تعقيدا بسبب الوكالة على المستوى المحلي، حيث عادة ما يكون هناك ميل للجهات الفاعلة المحلية لتكون انتقائية في كيفية تنفيذ برامج أو مبادرات إصلاح القطاع الأمني، حيث يضل تأثير النخب المحلية في التأثير على اتجاه الإصلاحات وتنفيذها مهما، ولكن دون بحث كاف. وبسبب التركيز الأقل على السياقات التي من المحتمل أن يتم فيها تنفيذ إصلاح القطاع الأمني قد يؤدي ذلك إلى فشل بعض الجهود التكنوقراطية ولتعليمية للبرنامج على المستوى السياسي، وربما يجعل الأوضاع الهشة أسوأ بكثير، وفي أفضل الأحوال يؤدي لعدم تحسين الوضع الأمني، لذلك يستلزم الأمر حاجة ماسة لتطوير المؤسسات والقدرات المحلية بدلا من الهندسة الاجتماعية المدفوعة من الخارج التي تضل تابعة خارجيا، وهذا متوافق تمام مع الأهداف الأصلية لإصلاح القطاع الأمني نفسه في إعادة بناء مؤسسات شرعية.[18]

عادة ما يؤدي الفشل في تفسير سياسات إصلاح القطاع الأمني من حيث علاقات القوة المحلية والعلاقات السياسية اليومية الكامنة وراء هياكل الدولة على ضعفها، إلى إتباع نهج تكنوقراطي يركز على تحسين فعالية المؤسسات الأمنية بدلا من السياسات التي تبحث عن سياقات عدم الاستقرار، وتميل جهود تحقيق الاستقرار على المدى القصير إلى أن تكون لها الأسبقية على التحولات الديمقراطية طويلة المدى. ويرجع ذلك جزئيا إلى أن السياق المباشر لتحقيق الاستقرار هو أحد الأمور الملحة، ولكن أيضا لأن هذه هي الطريقة التي يعمل بها المانحون الدوليون.

لذلك فإن التركيز المبكر على الأمن أدى إلى إضفاء الطابع الأمني على أجندة إصلاح قطاع الأمن حيث تتجه البرامج إلى شكل من أشكال "اعتماد المسار الآمن"، أي أن تحكم الأجندة الأمنية جميع الإجراءات اللاحقة، بما في ذلك العدالة، لينتهي الأمر بتعزيز تقوية النخب السياسية من خلال جعل وسائل السيطرة أكثر فاعلية دون تغيير نظام الرقابة والمسائلة الديمقراطي.[19]

سيتطلب التغيير الجيلي في إصلاح قطاع الأمن إعادة النظر في الحكمة التقليدية القائلة بأن الأمن شيء تقدمه الدول وتحدده، ويستهلكه المواطنون، لا سيما في سياق البيئات الهشة وحالات ما بعد الصراع حيث

العصابات والميليشيات وغيرها من قوات الأمن النظامية على مستوى المجتمع المحلي هي التي تقدم الأمن وتهدده في الوقت نفسه. لذلك لا يمكن لأي نهج لإصلاح أو إعادة بناء القطاع الأمني يطمح لأخذ فكرة الملكية المحلية على محمل الجد تجنب حقيقة أن " المحلي " فئة غير عملية ومربكة للغاية، مع الإقرار أيضا بأن الاستراتيجيات التقليدية لإشراك المحلي من التشاور إلى المشاركة تم تحديدها بشكل قاطع من حيث العمق والعرض.[20]

2.3 الملكية الوطنية ومركزية الدولة في عملية إصلاح القطاع الأمني:

إنّ الإشارات إلى الملكية تتغلغل في خطاب التنمية وبناء السلام، سواء تم الإقرار بها باعتبارها "ضرورة حتمية أو ضرورية بشكل مطلق"، أو تم إطلاقها فقط باعتبارها مفهوم طنان وفارغ، فإنه لا يزال هناك عدم إجماع حول من الذي يجب أن يتوقع منه بالضبط أن يمارس الملكية (سواء على التنمية أو بناء الدولة، أو إصلاح القطاع الأمني) على المستوى المحلي.

إنّ التركيز على إبرام الاتفاقات على مستوى النخبة والإصلاح المؤسسي على مستوى الدولة يميز معظم التدخلات المعاصرة لما بعد الصراع، من الناحية العملية لا يزال هناك الكثير مما يجب التركيز عليه حول كيفية ممارسة الملكية (أو يمكن تسهيلها) لأغراض إصلاح القطاع الأمني، في حين أن التوترات بين الملكية الوطنية (أو النخبة)، والملكية المحلية (أو المجتمعية)، لعمليات إصلاح القطاع الأمني تبدو واضحة. باعتبار أن الدول والمواطنون في السياقات الانتقالية ببساطة يميلون للنظر إلى المشكلة الأمنية من منظور مختلف تماما، حيث أدى الاتجاه السائد في الجيل الأول إلى النظر لإصلاح القطاع الأمني من منظور تقني وليس سياسيا إلى جذب الانتباه بعيدا عن حتمية التوفيق بين الإطار الأوسع لعقد اجتماعي معاد التفاوض بشأنه، أي أن عملية إصلاح أو إعادة بناء القطاع الأمني لا يمكن النظر له من زاوية منفصلة عن عملية إعادة بناء الدولة كحالة شاملة.[21]

كما أنه لا يمكن فهم ديناميكيات إصلاح القطاع الأمني خارج السياق الأوسع للصراعات المحلية المستمرة حول من يتحكم في موارد السلطة في بيئات غير آمنة وغير مستقرة مؤسسيا، فضلا عن القواعد الناشئة في لعبة حول كيفية تخصيص السلطة والتحكم فيها، وعلى سبيل المثال لدينا القوميين البوسنيين العازمين على الحفاظ على قوات شرطة مجزأة عرقيا، إلى أمراء الحرب الأفغان الذين يقسمون وزارتي الدفاع والداخلية في بلادهم، إلى الزعماء البارزين في سيراليون لحماية أدوارهم التقليدية كمقدمين للأمن والعدالة، نادرا ما توضع المفاهيم المجردة للأمن البشري على رادار تتهافت النخب السياسية على التنقل في السياقات الانتقالية بطرق تحافظ على خصوصيتها ومواقفها أو تعززها.[22]

كما انه غالبا ما يتم تجاوز في خضم الصراع السياسي الأوسع حول إصلاح القطاع الأمني أولويات ووجهات نظر أولئك الذين يسكنون المؤسسات الأمنية الرسمية التي تستهدفها برامج الإصلاح، والذين يميلون إلى أن ينظر إليهم على أنهم أهداف للإصلاح وليس كمصلحين في حد ذاتهم. بينما يتحدث هذا المنظور إلى الحكمة

التقليدية القائلة بأن المؤسسات الأمنية وليس فقط تلك الموجودة في السياقات الهشة والمتأثرة بالصراع هي بطبيعتها خدمية ومقاومة للتغير لأنها مرتبطة بديناميكيات محركة وطنية أو محلية.

3.3 الشمولية عند إصلاح القطاع الأمني:

لقد أصبحت شمولية إصلاح القطاع الأمني في السنوات الأخيرة الأداة البلاغية القياسية لسد الفجوة والتوترات بين الملكية الوطنية والمحلية، من حيث أن الصفقة الجديدة للانخراط في الدول الهشة على سبيل المثال، والتي انبثقت عن الحوار الدولي حول بناء السلام وبناء الدول والتي تسعى إلى وضع العلاقة بين الدول الهشة والمانحين الدوليين على أساس أكثر إنصافا وأقل أبوية متجذرة في مبدأ " التحولات الشاملة التي تقودها الدولة والمملوكة للدولة للخروج من حالة الهشاشة". ووعد الموقعون عليه بتعزيز التسويات السياسية الشاملة ودعم الحوار السياسي الشامل والتشاركي، كما أن تحديث الأمين العام للأمم المتحدة لإصلاح القطاع الأمني لعام 2013 يعيد النظر في الموضوع، بحجة أن الهدف النهائي لزيادة أمن الناس "يتطلب حوارا شاملا ومشاركة المجتمعات والمجتمع المدني".[23]

إن الملكية لعملية إصلاح القطاع الأمني من جانب المجتمعات المتأثرة بالصراع بشكل كبير لا يجب أن تقتصر برامج الإصلاح التي تركز على المجتمع المدني أو المستندة إلى المجتمع على تجاوز الاختلافات الهائلة والانقسامات التي لا تعد ولا تحصى، الموجودة عبر مشهد الجهات الفاعلة غير الحكومية، بل إنها تواجه أيضا تحديات مروعة من حيث الحجم والتنسيق، بينما تناول تقرير التنمية لعام 2011 مسألة التحالفات الشاملة بما فيه الكفاية في التحولات من الحرب إلى السلام، مشيرا إلى الحاجة لمزيج من نهج "الدولة وغير الدولة"، ومن أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل، لا تزال الإشكاليات مطروحة حول مقدار المشاركة، وبأي شكل، ومع من، وإلى متى، وفي النهاية إلى أي غايات. وباستثناءات قليلة، فإن المبادرات الدولية التي تركز على المستوى المحلي سواء كانت تهدف لبناء السلام بشكل عام أو إصلاح القطاع الأمني بشكل خاص لم تتعامل بشكل كامل مع هذه التحديات، وكانت تميل إلى أن تكون مخصصة وقصيرة المدى والتي أدت غالبا لفشل عملية إعادة بناء القطاع الأمني وإصلاحه، أو إلى تهجينه بشكل مزمن في أفضل الحالات لأنه يخدم مصالحها الضيقة على المدى القصير.[24]

علاوة على ذلك، سعت أجندة الشمولية على وجه الخصوص إلى إعطاء صوت للأشخاص الأكثر ضعفا والأكثر أمانا، بما في ذلك النساء والشباب واللاجئين والنازحين، مما أثار أسئلة أساسية حول ما إذا كانت الجهات التي ينظر لها على أنها لا تدخل في صميم عملية إصلاح القطاع الأمني في الواقع لديهم القدرة أو الإرادة، لتمكين أولئك الذين تم إهمالهم تقليديًا داخل مجتمعات معينة، في العديد من سياقات ما بعد الحرب. في نهاية المطاف، فإن الواقع هو أن العديد من الجهات الفاعلة التي يسعى البرنامج إلى مشاركتها سواء كانوا مواطنين عاديين أو

جمعيات شعبية ليس لديهم القدرة ولا الموارد للقيام بذلك بشكل فعال، ناهيك عن التنافس على النفوذ مع النخب الراسخة.

وبالتالي إذا كان خطاب الإدماج يهدف إلى التوفيق بين التوترات بين الملكية الوطنية والمحلية، فإن الطريقة التي تم تأطيرها بها تبدو غير مسيسة بشكل غريب، بالنظر إلى كل من ساحة اللعب غير المتكافئة التي تتفاعل عليها الدولة والجهات الفاعلة من غير الدول . والواقع الذي ما هو على المحك في هذا التفاعل هو الطريقة التي يتم بها توزيع السلطة وممارستها وإدارتها. بشكل خاص في قطاع الأمن، من غير المرجح أن تظهر التحولات الشاملة المستنيرة بالحوار السياسي الشامل إما بشكل عضوي أو بمبادرة من الجهات الأمنية على مستوى الدولة (للأسباب المذكورة أعلاه)، وبالتالي، قد يكون الواقع أنه خارج الحالات الاستثنائية التي تنطوي على قيادات وطنية مستنيرة، قد لا تتمكن الجهات الفاعلة الدولية من التراجع ولعب دور الميسرين المحايدين.

بدلاً من ذلك، قد تتطلب إضافة مضمون إلى أجندة الشمولية من الخارج القيام بأدوار سياسية عالية في اقتطاع الفضاء السياسي، بالإضافة إلى توفير الموارد والمعلومات (دائمًا ما تكون سلعة حساسة في مجال الأمن)، وحتى التدريب المطلوب لضمان ذلك يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية المساهمة بشكل كامل في عمليات حوار السياسات وإعلامها. مثلما يبتعد المانحون الدوليون عن استخدام أدوات مثل المشروطية لتوجيه عمليات إصلاح القطاع الأمني نحو نتائج معينة، فقد يكون مطلوبًا منهم النظر في نفس الأدوات من أجل تمكين عمليات خاصة وتشاركية.[25]

4. إشكالية بناء القطاع الأمني في ليبيا:

1.4 تشكيل القطاع الأمني في ليبيا بعد الاستقلال:

واجه إنشاء الدولة الليبية عام 1951 حكومتها بمعضلة كيفية هيكلة احتكار الدولة للقوة، شك الملك إدريس الأول في قدرته على السيطرة على جيش وطني. لذلك فضل الاعتماد على قوته شبه العسكرية المكدسة قبليًا، قوة دفاع برقة (CYDEF)، وأبقى الجيش النظامي صغيرًا وخاضعًا لسيطرة الأجانب. حيث كان يخشى الملك إدريس أن يقوم الجيش الذي يتم تجنيده بشكل منصف من الأغلبية الليبية في طرابلس، بتدبير انقلاب، لذلك أراد الاستغناء عن جيش وطني والاعتماد بدلا من ذلك على قوات شبه عسكرية مكدسة من بدو برقة الموالين للنظام الملكي، كما كان للملك إدريس قوة أكبر تعرف في الأصل باسم القوات العربية ثم أعيدت تسميتها بـCYDEF، والتي نظمها البريطانيون من أجل الملك إدريس السنونسي سنة 1939.[26]

كما أدت التهديدات الخارجية المتزايدة إلى انهيار نموذج إدريس الأول للسيطرة على الجيش في 1956-1958. وفي نفس الوقت أجبرت فيه الأحداث الإقليمية على تبني قيادته العليا وأجبرته على توسيع الجيش، لحدود 5000 فرد في الفترة بين 1956 و1961، بعدما كان لا يتجاوز 1200 فرد في 1952. وبعد سحب

المملكة المتحدة حمايتها من طرابلس وطبرق عام 1965 وأبلغت السنوسي أن ليبيا ستحتاج لتشيل جيش للدفاع عن نفسها، كما دفعت الهزيمة العربية خلال حرب 1967 الليبيين إلى مطالبة حكومتهم بتطوير جيش قادر على الإسهام في القضية العربية المشتركة، ليرد الملك السنوسي أولا بالسماح بتوسيع الجيش إلى 15000، ترافق في ماي 1969، بإصدار مرسوم بالتجنيد الإجباري للمؤهلين. بينما رضخ إدريس السنوسي لضرورة توسيع الجيش فقد طور بعد ذلك نظامًا من مستويين، حيث قام جيش قوة دفاع برقة المدجج بالسلاح بشكل متزايد على موازنة جيش دائم،أنشأ إدريس بعد ذلك قوتين متخصصتين من قوات الانقلاب المضاد التابعة لـ CYDEF خارج طرابلس والبيضاء.[27] هكذا، طور إدريس نظامًا من مستويين، حيث شكّلت الجماعات شبه العسكرية المتكدسة على المستوى المجتمعي العقبة الأساسية أمام قيام الجيش الوطني بتدبير انقلاب.[28]

استمر ميزان القوى بين الجيش وCYDEF في التحول لصالح الأول، بسبب عوامل بشرية أقل واقعية وعلى الرغم من سخاء إدريس تجاه CYDEF ظهرت القبلية والمحسوبية المستوطنة في CYDEF، حيث كانت الخلفية العائلية أكثر أهمية من الكفاءة المهنية، قللت من كفاءة القوة حتى عندما استوعبت أسلحة أثقل. لاحظت المخابرات الأمريكية هذا التراجع، مشيرة إلى أنه "طوال الخمسينيات من القرن الماضي، كانت CYDEF"منظمة مختصة ورائعة"ولكن بعد عقد من ذلك المستوى العام للروح المعنوية والانضباط والتدريب هو منخفض الآن. استمر نظام إدريس المكون من مستويين في حكمه حتى عام 1969، لكن الانقلاب الذي أطاح به كاد أن يغرق ليبيا في حرب أهلية.[29]

2.4 صعود القوات المسلحة الليبية المركزية:

سعى القذافي بعد وصوله للسلطة في ليبيا والزعماء الذين انضموا إليه في الإطاحة بإدريس إلى إعادة تشكيل مؤسسات الدولة الأمنية. لقد سعوا لكسب ولاء الجيش وحشد الدعم العام باستخدام جيش موسع لمتابعة أهداف السياسة الشعبية. على الرغم من البذخ على القوات المسلحة، حيث قام بتعزيز حجم الجيش بشكل كبير وزاد من قوته النارية في نفس الوقت الذي تم فيه تطهير القوات المسلحة الليبية، تم رفع الإنفاق الدفاعي إلى 140 مليون دولار سنويا، وهو ما يعني زيادة بـ 50 في المائة في ميزانية الجيش، رغم كل هذه الإصلاحات التي عرفها القطاع الأمني في ليبيا في مرحلته الأولى إلى أن الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي لم يثق بشكل كامل في جيشه. لذلك حتى خلال هذه الفترة، كرر عناصر من نظام إدريس ذي المستويين من خلال إنشاء الحرس الثوري كقوة مضادة ولجان ثورية لقمع المعارضة.[30]

على الرغم من الموارد الباهظة التي خصصها القذافي لتطوير الجيش فإنه لم يثق في المؤسسة بالكامل، حيث تآمرت مجموعات من داخل الجيش للإطاحة بالقذافي في ثلاث مناسبات 1969، 1970، 1975.لذلك سعى القذافي إلى ضمان نفسه ضد الانقلاب حتى عندما وسع الجيش، وهذا من خلال بناء قاعدة قوة قبلية مرتبطة بالنظام، ولأن قبيلة القذاذفة كانت أصغر من أن توفر الأفراد المطلوبين، فقد نسق تحالفات مع القبائل التي

تزاوجت تاريخيا مع القذاذفة، ليتم إبرام ميثاق رسمي مع أكبر القبائل في ليبيا وهي الورفلة في أواخر عام 1975، وتم عقد ميثاق أيضا مع قبيلة المغاربة ذات الثقل المجتمعي الكبير في ليبيا خاصة في الجنوب.

لقد وضع العقيد القذافي ممارسات أخرى لمنع الانقلاب للتعويض عن قدرته المحدودة على تكديس القوات النظامية، ولهذا الغرض أنشأ هيئة شبه عسكرية مثل اللجان الثورية المنشأة سنة 1979، بهدف التضييق على العمل السياسي، وتم تشكيل 2000 فرد من الحرس الثوري تأسس عام 1982 لمنع الانقلاب العسكري، كما تم تشكيل جيش الشعب، ميليشيات بدوام جزئي قوامها 45 ألف فرد، تلقت تدريبات من مدربين كوبيين، وتعمل هذه القوات المسلحة شبه الرسمية بمثابة ثقل موازن للجيش الذي أصبح يمارس مهامه في بيئة هجينة، وهو ما أصبغ القطاع الأمني في ليبيا حتى منذ تشكيل الدولة أين عمل النظام السياسي على تشكيل أنظمة أمنية ذات مستويين تحولت لقطاع أمني هجين يعاني ضعفا وهشاشة مزمنة.[31]

3.4 تشرذم القطاع الأمني والحرب الأهلية في ليبيا بعد 2011:

على الرغم من أن انتصار التمرد كان شاملا، إلا أن نظام القذافي ذي المستويين خلق الظروف المسبقة للفوضى التي اجتاحت ليبيا بعد التحولات التي شهدتها الدولة في ليبيا بعد 2011، رغم أن التحولات هي سمة مركزية في الدول التي يستمر فيها شكل من أشكال احتكار القوة، حيث يمكن توفير هذا الاحتكار إما عن طريق الجيوش الثورية، أو عن طريق تحويل ولاءات الجيش الحالي للدولة، كما حدث في تونس ومصر عام 2011. ومع ذلك تنتمي إلى فئة ثالثة، حيث تولد الاضطرابات قطاعا أمنيا مع جهات فاعلة متعددة ومتنافسة.[32]

في ليبيا طالبت فئات الميليشيات الثلاث " التي يقودها الجيش والمدني والإسلامي" بدور مركزي في قطاع الأمن في فترة ما بعد 2011، حيث أكد الموظفون المنتظمون المسلحون على مؤهلاتهم المهنية وخدمتهم في زمن الحرب. كما سعت هذه المجموعات الثلاث إلى تعزيز مواقفها، على سبيل المثال تولى القائد الزنتاني أسامة الجويلي وزارة الدفاع، وفي غضون ذلك أنهى عبد الحكيم بلحاج المقاتل القديم بالجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة تعيينه كرئيس للمجلس العسكري في طرابلس. وهكذا شرعت الجهات الفاعلة في إضفاء الشرعية على قواتها وتدفق موارد الدولة إلى كل منها، حيث مولت وزارة الدفاع الليبية إعادة تشكيل القوات النظامية واستخدمت ميليشيات الزنتان، وفي غضون ذلك مولت الحكومة الليبية ميليشيات مصراتة والمجموعات الإسلامية، التي اتحدت في هيكلين: قوات درع ليبيا، وغرفة عمليات الثورة الليبية.[33]

من ناحية أخرى أدت بقايا وحدات القذافي المتكدسة إلى تعقيد المفاوضات بين هذه القوات، وكانت الوحدات المكدسة قد انسحبت مع أسلحتها إلى بني وليد بعد سقوط النظام وانهيار مؤسسات الدولة، كما

تعاطف سكان المدينة مع هذه الوحدات منذ تجنيدهم بكثافة هناك في جانفي 2012. لكن شيوخ بني وليد زعموا أن تمردهم كان مجرد تأكيد على الحكم الذاتي للمدينة.[34]

خططت الحكومات المتعاقبة منذ 2012 في البداية للتراجع عن هذا النظام الأمني المجزأ من خلال دمج الميليشيات والجيش في كيان واحد، حيث سعى المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا أولا إلى تجنيد 50000 من رجال الميليشيات في الجيش، وخلق توازن بين النظامين وأفراد الميليشيات السابقين. عارض الضباط العسكريون ورجال الميليشيات على حد سواء هذا المشروع، لذلك دفعت الحكومة إلى مراجعة هدفها نزولا إلى 6000 من أفراد الميليشيات، وترك الجيش النظامي بشكل أساسي دون تغيير من قبل رجال الميليشيات. انسحب نصف أفراد الميليشيات من برنامج التدريب مما دفع قائد القوات العسكرية للضغط من أجل إلغاء المشروع. والنتيجة الأساسية هي أن فشل مشاريع التكامل هذه في ليبيا عرضها إلى معضلات أمنية، حيث نظر كل فصيل إلى تصرفات الآخرين في ضوء محصلتها صفرية.

ولكن تجزئة قطاع الأمن في ليبيا تكرست حينما دفع التحدي المرتبط بالمجموعات المسلحة ذات الخلفيات الإرهابية في بنغازي الجماعات الليبية الأخرى إلى المعركة، ما دفع الحكومة الليبية لتوجيه أوامر للميليشيات التابعة لقوات درع ليبيا بمحاربة أنصار الشريعة المتمركز في مدينة درنة، إلى أن المجموعات ذات الخلفيات الجهادية قادوا ميليشيات معينة من قوة درع ليبيا وفضلوا التواطؤ مع أنصار الشريعة بدلا من محاربتهم. وفي غضون ذلك أرغمت ميليشيات مصراتة القوية ذات القاعدة المدنية السلطة التشريعية على التوقيع على قانون العزل السياسي في مارس 2013، الذي استهدف عناصر النظام السابق وتم طردهم من القوات المسلحة، ثم وجهت الحكومة الليبية ضربة أخرى للجيش من خلال الضغط على وزير الدفاع للاستقالة بسبب الفوضى المتزايدة في القطاع الأمني في مدينة بنغازي. ليصل الأمر لحد تمكين قوة الميليشيات التابعة لغرفة عمليات القوة الليبية لاختطاف رئيس الوزراء علي زيدان في أكتوبر 2013.[35]

تصاعد المعضلات الأمنية المرتبطة بالقطاع الأمني المجزأ، وتعارض الجماعات المسلحة الليبية إلى حرب أهلية في عام 2014. وأصبح الجنرال خليفة حفتر، وهو منشق رفيع المستوى عن جيش القذافي، مقتنعًا بضرورة تولي القوات المسلحة الليبية وميليشيات الزنتان التابعة لها السيطرة على البلاد. لكن محاولته الانقلابية الأولى فشلت. حيث استولى حفتر على محطة تلفزيونية في فبراير 2014 وأعلن أنه حل المجلس التشريعي الليبي وسيشرف على حكومة تصريف أعمال. ولكن لم تحتشد أي وحدات عسكرية مع حفتر ورفضت الحكومة مطالبه. ومع ذلك، فقد أحصى حفتر عددًا كافيًا من المتعاطفين معه ستحفزه لتكرار الحرب الأهلية الثالثة في أفريل 2019 [26].

ليشرع حفتر في كسب القوات المسلحة، من خلال إعادة تحشيد مليشيات الزنتان لقضيته بعقد "لقاءات مفتوحة" مع قادتهم. ثم أعلن عن "عملية الكرامة" في مايو 2014 وهاجمت قواته بنغازي وطرابلس. على الرغم من النجاحات في البداية، تعثرت عملية الكرامة عندما اتحدت الفصائل الليبية الأخرى ضد حفتر. انقلبت الميليشيات المدنية في غرب ليبيا، بما في ذلك كتائب مصراتة القوية وميليشيات الجبل الأخضر ونفوسة، ضد الجيش الموالي لحفتر وألوية الزنتان. وفي بنغازي تحالفت أنصار الشريعة مع ميليشيات قوة درع ليبيا لمحاربة حفتر تحت راية مجلس شورى الثوار. أطلق التحالف الفضفاض على مستوى ليبيا للميليشيات المناهضة لحفتر اسم "عملية الفجر" المضادة لها.[37]

ولكن لم يكن لدى الفجر ولا تحالف الكرامة القوة اللازمة للحسم. تقدمت الكرامة، لكنها هُزمت بعد ذلك في بنغازي وطرابلس. ثم تعثرت عملية فجر ليبيا المضادة بعد أن طردت ميليشيات مصراتة كتائب الزنتان من مطار طرابلس واستولى مجلس شورى بنغازي على مقر الصاعقة، مما ترك حفتر مع طبرق والزنتان. وبناء عليه فإن الفئات الثلاث للجماعات المسلحة المشكلة من مخاض تمرد 2011 الجماعات العسكرية الموالية للنظام السابق، والميليشيات المدنية والقوى الإسلامية، وهكذا قسمت ليبيا إلى حدٍ ما في غضون عشر سنوات بعد انهيار الدولة والإطاحة بنظام العقيد القذافي.

4.4 أسباب تجزئة وتهجين القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011:

إن انتشار الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية في بيئة ما بعد الصراع هو تهديد عادة ما تعجز الدولة الهشة أو منهارة على احتواء سلوكها المترافق مع تحدي إدماجها في بنية الحكم، بعد التفكيك والتسريح وإعادة الإدماج على المدى البعيد.[38] لأنها مرتبطة بالقوى الفاعلة السياسية التي كانت طرفا في النزاع، أو التسوية والتوافق المتوصل إليه. لذلك عادة ما تمثل هذه المجموعات التي تشكل قطاع الأمن الهجين في زيادة انعدام الاستقرار وتزايد حدة الفوضى في القطاع الأمني غي النظامي، داخل الدول أثناء أو بعد فترة النزاع، وغالبا ما يتم استيعابها للتعايش مع مؤسسات الحكم النظامية على مدى عقود طويلة مفرزة مجموعة معقدة من الإشكاليات المستدامة والمزمنة ومن أبرزها:[39]

- الإشكالية الملحة في هذا السياق أن المجموعات شبه العسكرية في قطاع الأمن المجزأ والهجين تملأ الفراغ في فترات ما بعد الصراع، مستفيدة من ظروف الحكم السيئ، والتي تساعد على تغذية حركيات النزاع، وتدفع نحو استمرار حالة إعاقة الاستقرار محليا وإقليميا.
- انخراط بعض أو كل المجموعات شبه العسكرية "الميليشيات"، في القطاع الأمني وتفرز مجموعة من الممارسات التي ينظر إلها على أنها مرتبطة بمؤسسات الدولة على ضعفها وهشاشتها. كما تنخرط في القطاع الاقتصادي عبر ممارسات ابتزازية شبه مافيوية، ما يسمح لها ببناء رأس مال سياسي هائل، والتسلل إلى مؤسسات الدولة

في حين أن فرص إسقاط الميليشيات للدولة واردة، إلى أنها زعمت أنه في بلد ينظر إليه بأغلبية ساحقة أنهم أبطال من قبل المواطنين، خاصة بعد 2011. فإن البعض، خاصة أولئك المتحالفين بشكل وثيق مع القوى الفاعلة السياسية الليبية والمدعومين من قوى فاعلة خارجية قد استولوا على الدولة الليبية من الداخل.[40]

- كما أن أحد أهم الأسباب التي تدفع نحو زيادة تهجين قطاع الأمن في البلدان التي مزقتها الحروب الأهلية، والذي يرجع في النهاية إلى الظروف الأساسية للحكم السيئ، وقدرة الميليشيات على تقديم نفسها على أنها بديل لبدائل أسوأ خلق مناخ ما بعد النزاع في ليبيا فراغا يمكن للمجموعات الإرهابية والميليشيات الاستفادة منه، حيث أن الفاعلين غير الحكوميين يزدهرون في الأماكن التي يتم فيها تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية. وبغض النظر عن طبيعة العملية السياسية في ليبيا فإن سلطة المجموعات المسلحة آخذة في الترسخ في القطاع الأمني، وهي نقطة الضعف المركزية التي وواجهت عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا بعد 2011، في قطاعه الأمني.[41]
- السمة الأساسية التي طبعت القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011، هو انهيار القطاع الأمني بمجمله، وعلى الرغم من حالة الإهمال الهيكلية التي ترسخت قبل 2011، ولكن بعدها مباشرة انتقلت السيطرة الأمنية من الحكومة إلى مجموعة متنوعة من المجموعات المسلحة شبه الرسمية التابعة لهياكل امن الدولة أو تعمل خارج السيطرة الرسمية لمؤسسات الدولة المنقسمة والهشة.
- مشكلة إصباغ صفة شبه الرسمي على المجموعات المسلحة بعد كل حرب أهلية أو بدايتها و لمدة تجاوزت عشر سنوات، حاولت الحكومات الليبية المتعاقبة استعادة السلطة وشرعية احتكار العنف من هذه المجموعات المسلحة، حيث تم بناء و تدريب وحدات جديدة لقوات الأمن، و اتخذت خطوات لإدماج المجموعات المسلحة في الهيكل الأمني الذي طبعته حالة انقسام مستدامة ولكن أيضا التنافس على مستوى القطاع الأمني الهجين، مع بقاء القوة و القدرة إلى حد كبير لسلطة المجموعات المسلحة، وحتى المجموعات المرتبطة بالدولة بشكل فضفاض هي غير مندمجة إلى حد كبير في التسلسل القيادي الهرمي الرسمي، ولا تخضع للمسائلة عن ممارستها.[42]

لذلك فإنه قبل تحديد أي برنامج لإعادة بناء وهيكلة قطاع الأمن في ليبيا، يجب منح الأهمية لفهم متعمق لكيفية تأثير النزاع على قطاع الأمن بشكل عام. لأن المأزق الذي أنتج قطاع أمني هجين ومجزأ وغير فعال، ليس مجرد مسألة مرافق ومعدات تضررت أو دمرت، وإنما بدلا من ذلك يجب أن يتم التركيز على الشبكات والمحركات البنيوية لضعف القطاع الأمني في ليبيا. وهذا يكون بالبحث عن تحليل الديناميكيات المحركة للقوة التي تتغير مرحليا بين المجموعات المسلحة التابعة لكل القوى الفاعلة في ليبيا. وحول كيفية تغير مواقف الليبيين من مسألة القطاع

الأمني بسبب النزاع، ولكن أيضا بتحديد احتياجاتهم الأمنية الفورية، في ضل السياقات المتغيرة الذي طبع المشهد الأمني في كل المستويات والأبعاد.

وبهدف الخروج من حالة التشرذم والانقسام والفوضى التي يشهدها قطاع الأمن في ليبيا بعد 2011، وليكون قاعدة ترتكز عليه عملية بناء الدولة، فإنه يتوجب على مختلف القوى الفاعلة الأساسية الليبية والقوى الفاعلة الخارجية الداعمة لعملية بناء الدولة في ليبيا بالتركيز على النقاط التالية:

– تنفيذ عمليات وقف إطلاق النار، بين مختلف المجموعات المسلحة بالتوافق بين كل الفواعل الأساسية الليبية الداعمة لهذه المجموعات المسلحة، وتأمين الانسحاب الكامل للقوات المشاركة في العمليات العسكرية.[43]

– كما يجب من جهة أخرى على القوى الفاعلة الخارجية أن تطالب وتعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالوقف الفوري لعمليات إطلاق النار، وتشجيع قادة المجموعات المسلحة على انتهاج سبل الحوار لحل المسائل الخلافية كبداية مشجعة، ومن ثمة التهديد باستعمال القوة من طرف المجتمع الدولي، سواء عن طريق مجلس الأمن، أو من خلال الإتحاد الإفريقي بنشر القوات الجاهزة لرسم خطوط بين المجموعات المسلحة المتقاتلة.[44]

– العمل على تأمين انسحاب جميع المجموعات المسلحة من المؤسسات والمناطق الحيوية للدولة كمرحلة أولى، وتحديد المجموعات المسلحة التي تخضع لقيادة مركزية والتنظيمات الإرهابية التي ترفض منطق الدولة المدنية، خاصة في شرق وجنوب ليبيا التي تنشط فيها مجموعات أنصار الشريعة، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإرهابي الذي بسط نفوذه بشكل كبير على مدينة سرت.[45]

– ينبغي لأية عملية تهدف لتقديم الدعم لبناء الأمن في ليبيا أن تقوم على إخضاع قادة المجموعات المسلحة من كل الفصائل، خاصة التي تحاصر أو تحتل المؤسسات الرسمية للدولة، وتنتهك قرار مجلس الأمن رقم 2009 الناص على منع توريد الأسلحة لطرفي النزاع واستلامها، وهذا بانتهاج آلية لحل جميع المجموعات المسلحة تماما. [46]

– صياغة خارطة طريق للحكومة الانتقالية لحل المجموعات المسلحة، و نزع سلاحها ، مع مرافقة هذه العملية بالضغط من طرف المجتمع الدولي على الفواعل الأساسية في ليبيا للانضمام للعملية السياسية والتوافق على إستراتيجية شاملة للخروج من حالة لا دولة، مع الأخذ بعين الاعتبار لمتغير نبذ المجموعات الإرهابية والتي تنفذ هجمات على المنشآت المدنية والحيوية، وهذا يكون بالضغط على القوى الإقليمية التي تدعم طرف على حساب طرف، الأمر الذي سيطيل من أمد التوازن الهش الذي تشهده ليبيا خاصة ما تعلق بالقطاع الأمني الهجين الذي تشكل بعد 2011.

– العمل على تشكيل وبناء مؤسسات سياسية تناط بمهمة بناء أرضية وطنية لهندسة بناء الأمن في ليبيا، على أن تكون خطة العمل المتبناة شاملة، ولا تحتوي على أي تدخل إقليمي بشكل قد يخل بالتوازن الجهوي، وتقديم المسؤوليات القيادية للكفاءات الوطنية، ومن جميع مناطق ليبيا بدون أخذ منطق المحاصصة في اختيار القادة

والمسؤولين الذين سيتولون مهمة تسيير المرحلة الانتقالية المتفق عليها. كما ينبغي أن تكون مهمة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لاعبا أساسيا، في التوسط لحل الخلافات، ودعم التسويات السياسية، في حين أن مبعوثي الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، ومجموعة دول جوار ليبيا، أن تشارك في جهود الأمم المتحدة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، خاصة في المسائل ذات البعد السياسي والأمني، من خلال الكف عن التدخل من قبل عدة دول في الشأن الداخلي الليبي.

– أما في حالة انهيار الدولة تماما وساءت الأوضاع الأمنية ووصلت لدرجة التعفن، ينبغي التوصل لعقد اتفاق من قبل المجتمع الدولي، (الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، والإتحاد الأوروبي) على بلورة تصور وبرنامج لنشر قوة سلام دولية بتفويض محدد ومقيد لحماية المؤسسات الحيوية للدولة، وتكون مهمتها منع الاشتباك بين القوات المتصارعة في ليبيا. وعلى الرغم من أن قوة دولية كانت في المرة الأولى هي السبب فيما وصلت إليه الدولة الليبية، ولكن تخلي المجتمع الدولي عن ليبيا أدى لانهيار الدولة.[47]

– صياغة اتفاق إقليمي بعدم التدخل، وهذا نظرا للدعم الذي تتلقاه العديد من القوى الفاعلة الأساسية في ليبيا من طرف دول أجنبية، الأمر الذي أسفر عن مزيد من التصعيد بين الفصائل المسلحة، لذلك وفي غياب اتفاق إقليمي واسع بعدم التدخل، فمن المرجح أن تستمر إمدادات السلاح الخارجية، على الرغم من مطالبة مجلس الأمن عبر القرار رقم 2009 الصادر في 2011، والقرار رقم 2095 الصادر في 2013 الملزم لجميع الدول أن توقف دعم المجموعات المسلحة بالسلاح.[48]

5. الخاتمة:

إن فترات ما بعد النزاع غالبا ما ترتبط بها مجموعة معقدة من الإشكاليات الأمنية ذات البعد الهيكلي والمزمن، والذي يترك أثرا مستداما على قدرة الدولة ومرونتها في تلبية وتوفير احتياجات مواطنيها الأساسية على مستوى القطاع الأمني. ومن خلال الدراسة تبين في الأخير أن أهم الفجوات التي تطبع إشكالية إصلاح أو إعادة بناء القطاع الأمني خاصة في بيئة ما بعد النزاع تتسم بالفشل، نتيجة لتكرار الوقوع في نفس الأخطاء من طرف القوى الفاعلة المحلية أو المانحين الدوليين. وتشمل هذه الإشكاليات الأكثر شيوعا الإخفاق في التقييم الصحيح للبيئة الأمنية، والفشل في ضمان الملكية المحلية والوطنية لبرامج إعادة البناء للقطاع الأمني والدولة على السواء. كما أن الحالة محل الدراسة تجسدت فيها مجمل الإشكاليات التي تم تشريحها أعلاه، سواء من ناحية تخصيص الموارد الكافية، أو من خلال فصل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن عملية إصلاح قطاع الأمني في سياق عملية إعادة بناء الدولة ككل، وهذا نتيجة أساسية للديناميكيات المحركة لتشرذم النظام الأمني في ليبيا ما بعد 2011، على وجه التحديد، وتحوله لإشكالية مزمنة ترسخت في إطارها ممارسات ميليشياوية أدت في الأخير لانعدام الاستقرار في مداه المتوسط والطويل.

6. الهوامش:

1. Paul Jackson. Introduction: Second-Generation security sector reform. London (journal of intervention and state building, vol 12, No 1), 2018, p 1-10.
2. Ibid. P 6.
3. مراد أصلان، إصلاح القطاع الأمني في ليبيا: قد يدفع نحو نجاح إعادة بناء الدولة، تركيا (مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، 2020، ص 22.
4. المرجع نفسه، ص 23.
5. المرجع نفسه، ص 24.
6. المرجع نفسه، ص 26.
7. المرجع نفسه، ص 27.
8. The OECD Dac Handbook On Security System Reform (SSR)Supporting Security And Justice. OECD. 2007. P.9.
9. Ibid, P 17.
10. Ibid, P 18.
11. Ibid, P 20.
12. تقرير الأمين للأمم المتحدة، تأمين السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن والتنمية، 2008.
13. Paul Jackson, P 5.
14. Ibid, P 7.
15. Ibid, p 7.
16. Ibid, p 8.
17. Ibid, p 8.
18. Ursula c. Shroder, fairliachappuis, new perspectives on security sector reform: the role of local Agency and domestic politics, (International peacekeeping, vol 21, No 2), 9 jun 2014, p 133-148.
19. Ibid, p 139.
20. Timothy Donais. Security sector reform and the challenge of vertical integration. (Journal of intervention and statebuilding. Vol 12, No 1), 2018. P.3.
21. Ibid, p 4.
22. Ibid, p 5.
23. Ibid, P 6.
24. Ibid, p 7.
25. Ibid, P.8
26. Marc R. DeVore& Armin Stähli, Anarchy's anatomy: Two-tiered security systems and Libya's civil wars, London (journal of strategic studies), V43 Issue 3, Routledge 2020. P 5.
27. Ali Ahmida, The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization and Resistance, 1830–1932, (New York: SUNY UP 1994) p 20–27.
28. Ibid, P 25.
29. Marc R. DeVore& Armin Stähli, P 10.
30. Richard H. Sanger, 'Libya: Conclusions on an Unfinished Revolution', (Middle East Journal 1975), V 29/4. PP 411–412.
31. Alison Pargeter, Libya: The Rise and fall of Qaddafi (New Haven: Yale UP 2012), p 96–103.

32. Jesse I. Kornbluth, Order from Chaos: Militias in the Middle East and North Africa: "It's the governance, stupid". 13 July 2019. Brookings.Edu. https://bit.ly/3KfaFDc. Accessed: 12/02/2023.
33. Peter Bartu, 'The Corridor of Uncertainty: The National Transitional Council's Battle for Legitimacy and Recognition', in Peter Cole and Brian McQuinn (eds.), The Libyan Revolution and its Aftermath (London: Hurst 2015), p 33–34
34. تحقيق-الموالون للقذافي يواصلون القتال وليبيا تسعى للوحدة، رويترز 27 أكتوبر 2011. https://reut.rs/40FOCMQتاريخ الدخول: 2023/02/23.
35. Marc R. DeVore& Armin Stähli ,P 18.
36. Ibid, P 20.
37. أنصار الشريعة تحذر من انتفاضات مسلحة في بنغازي، الجزيرة نت، 14 أكتوبر 2014، https://bit.ly/3KzV9IFتاريخ الدخول: 2023/03/01.
38. David Latin, 'The Industrial Organization of Merged Armies', in Roy Licklider, (ed.), New Armies From Old: Merging Competing Military Forces After Civil Wars (Washington, DC: Georgetown UP 2014). PP 231–243.
39. مقيدش حليم، الحوكمة الأمنية في فترة ما بعد النزاع – دراسة حالة رواندا – (مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية-تخصص دراسات أمنية واستراتيجية-جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية) 2020-2032، ص ص 80-82.
40. Sarah Detzner, Modernpost-conflict security xector reform in Africa: partner of success and failure, (African security review, vol26, No 2, London, 18 April 2017), PP 116-142.
41. Youssef MouhammadSawani, Security sector reform, disarmament, demobilization and reintegration of militias: the challenges for state building in Libya, (contemporary Arab Affairs, Vol 10, No 22017), PP 171-186.
42. Luca Raineri, Security and informality in Libya: militarization without military? (Conflictsecurity and Development, vol 19, No 06, London, 2019), PP 586-602.
43. كريستوفر شيفيس وجيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية، واشنطن ديسي (مؤسسة راند كوربورايشن) 2014، ص 70.https://bit.ly/2RQUSxbتاريخ الدخول: 2023/01/12.
44. ويري فريديريك، إنهاء **الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن**، بيروت(معهد كارنيغي لسلام الدولي) 24 ديسمبر 2014. https://bit.ly/3ZG1f9zتاريخ الدخول: 2023/01/02.
45. المرجع نفسه، ص، 28.
46. المرجع نفسه، ص، 29.
47. لمرجع نفسه، ص، 30.
48. المرجع نفسه، ص، 30.

7. قائمة المراجع:

1.7 باللغة العربية:

1. أصلان مراد، **إصلاح القطاع الأمني في ليبيا: قد يدفع نحو نجاح إعادة بناء الدولة**، تركيا(مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، 2020.

2. حليم مقيدش، **الحوكمة الأمنية في فترة ما بعد النزاع – دراسة حالة رواندا** – (مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية–تخصص دراسات أمنية واستراتيجية– جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق و العلوم السياسية) 2020-2032.

3. تقرير الأمين للأمم المتحدة، **تأمين السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن والتنمية**، 2008.

4. شيفيس كريستوفر شيفيسومارتيني جيفري. **ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية**، واشنطن ديسي(مؤسسة راند كوربورايشن) 2014.https://bit.ly/3GlH35Oتاريخ الدخول: 2023/01/12.

5. ويري فريديريك، إنهاء **الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن**، بيروت(معهد كارنيغي لسلام الدولي) 24 ديسمبر 2014. https://bit.ly/3ZG1f9zتاريخ الدخول: 2023/01/02.

6.أنصار الشريعة تحذر من انتفاضات مسلحة في بنغازي، الجزيرة نت، 14 أكتوبر 2014،https://bit.ly/3KzV9lFتاريخ الدخول: 2023/03/01.

7. تحقيق- **الموالون للقذافي يواصلون القتال و ليبيا تسعى للوحدة**، رويترز 27 أكتوبر 2011.https://reut.rs/3GkOPNkتاريخ الدخول: 2023/02/23.

2.7 باللغة الإنجليزية

Books:

1. AhmidaAli**, The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization and Resistance, 1830–1932** (New York: SUNY UP), 1994.
2. BartuPeter, '**The Corridor of Uncertainty: The National Transitional Council's Battle for Legitimacy and Recognition**', in Cole Peter and McQuinn Brian (eds.), The Libyan Revolution and its Aftermath (London: Hurst) 2015
3. LatinDavid, **'The Industrial Organization of Merged Armies'**, in Licklider Roy, (ed.), New Armies FromOld: **Merging Competing Military Forces After Civil Wars**(Washington, DC: Georgetown UP)2014.
4. PargeterAlison, Libya: **The Rise and Fall of Qaddafi** (New Haven: Yale UP) 2012.
5. **The oecddac handbook on security system reform (SSR)supporting security and justice**. oecd. 2007.

Reviews:

1. DeVore Marc R. &Stähli Armin, **Anarchy's anatomy: Two-tiered security systems and Libya's civil wars**, London (journal of strategic studies),Vol 43,No 3 2020.

2. DonaisTimothy. **Security sector reform and the challenge of vertical integration**. (Journal of intervention and statebuilding. Vol 12, No 1), 2018.
3. Detzner Sarah, **Modern post-conflict security sector reform in Africa: partner of success and failure**, (African security review, Vol26, No 2, London, 18 April 2017.
4. Jackson Paul. Introduction:**Second-Generation security sector reform. London**(journalof intervention and state building, vol 12, No 1), 2018.
5. RaineriLuca,**Security and informality in libya :militarisation without military?**, (conflict security and Development, vol 19, No 06), London, 2019.
6. SangerRichard H., **'Libya: Conclusions on an Unfinished Revolution'**, (Middle East Journal,1975),vol29/No4
7. Shroder Ursula, chappuisfairlia, **new perspectives on security sector reform: the role of local Agency and domestic politics**, (International peacekeeping, vol 21, No 2), 9 jun 2014.
8. Sawani Youssef Mouhammad**, Security sector reform, disarmament, demobilization and reintegration of militias: the challenges for state building in Libya**, (contemporary Arab Affairs, vol 10, No 22017), p 171-186.
9. Kornbluth Jesse I., **Order from Chaos: Militias in the Middle East and North Africa: "It's the governance, stupid"**. 13 July 2019. Brookings.Edu. https://bit.ly/3KfaFDc. Accessed: 12/02/2023.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 49 - 71

الاستر اتيجية الأمريكية الجديدة اتجاه إفريقيا: دراسة في الدو افع والتحديات

The new American strategy towards Africa: A study on motivations and challenges

التوفيق بوقاعدة
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)
toufikbougaada@hotmail.com

تاريخ الإستلام: 2023 /05/07 تاريخ قبول النشر: 2023/05/25 تاريخ النشر: 2023 / 06/16

ملخص:

شكل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن استراتيجيتها الجديدة اتجاه إفريقيا، تحولا بارزا في طبيعة ومسار السياسة الأمريكية، التي ركزت طيلة العقود الماضية على حماية مصالحها أكثر من بناء شراكات مع دول القارة، لمواجهة مختلف التحديات المرتبطة بالتنمية والاستقرار السياسي والأمني، ويترجم مضمون هذه الاستراتيجية بأن دافعها هو الأهمية العالمية المتزايدة للقارة الإفريقية، واشتداد حدة التنافس الدولي حول ثرواتها وموقعها الاستراتيجي.

حددت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في القارة، التي فرضتها البيئة الدولية الضاغطة على موقعها في النظام الدولي، ومعطيات الواقع السياسي والاقتصادي والأمني الإفريقي المضطرب، ورسمت بعناية أدوات تحقيقها بما لا يثير وتخوفات الأفارقة، وعدم الانخراط في سياساتها.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن دوافع الولايات المتحدة لإقرار استراتيجية جديدة تجاه إفريقية والتحديات التي تواجهها لترجمة بنودها على جغرافيا المنطقة، ومدى قدرة صانع القرار الأمريكي تكييف سلوكه مع مستلزمات الزمن الإفريقي الراهن والتعاطي مع قضاياه بواقعية تعزز مصالح الطرفين، ومغادرة فضاء التجديد في الخطاب إلى واقع التجديد في الممارسة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمريكية؛ إفريقيا؛ النفوذ؛ التنافس الدولي؛ روسيا؛ الصين.

Abstract:

This study aims to explore the motives of the United States to adopt a new strategy towards Africa and the challenges it faces to translate its provisions on the geography of the region, and the ability of the American decision-maker to adapt his behavior to the requirements of the current African time and to deal with its issues realistically that promotes the interests of Both parties, leaving the area of renewal in the discourse to the reality of renewal in practice.

Keywords: US strategy; Africa; influence; international competition; Russia; China

1. مقدمة :

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية شهر أوت الماضي، استراتيجيتها الجديدة تجاه منطقة أفريقيا، في بريتوريا عاصمة جنوب أفريقيا، وذلك خلال الزيارة الثانية التي قام بها وزير الخارجية "أنتوني بلينكن"، إلى إفريقيا في أقل من عام، حدد "بلينكين" خلالها استراتيجية بلاده اتجاه إفريقيا على خلفية الوباء والحرب في أوكرانيا والتباطؤ الاقتصادي العالمي.

وتعتبر هذه الاستراتيجية خطوة أولى، في مسار تحويل العلاقات الأمريكية الأفريقية إلى شراكات قوية في شتى المجالات، وتجاوز حالة الإهمال الذي طبع السياسة الأمريكية في إفريقيا في الكثير من المراحل التاريخية الماضية، أين ظلت اللاعب الثانوي في استراتيجيات القوى الاستعمارية الأوروبية، منذ مؤتمر برلين 1884م.

إعادة الولايات المتحدة الأمريكية تعريف علاقاتها مع الدول الإفريقية، يأتي في إطار الأهمية التي أضحت تحوزها القارة في استراتيجية الصراع والتعاون الدولي، وتصميمها وفق السياق الإفريقي الحالي، بظهور فواعل دولية وإقليمية جديدة أمعنت في نشر نفوذها واستثماراتها في الجهات الأربع للقارة، وتعمل على تغيير قواعد النظام الدولي عبر تعزيز عناصر قوتها، بما تزخر به المنطقة من موقع استراتيجي وثروات متعددة، عقب تراجع النفوذ الغربي وعدم قدرته على التكييف مع مطالبات النخب الحاكمة الجديدة في التنمية ومواجهة التهديدات الأمنية التي بات تشكله الظاهرة الإرهابية.

جاء المسعى الأمريكي لبناء هذه الاستراتيجية لتعزيز حضورها في القارة، وتقييد الوجود الصيني والروسي، الذي بات يشكل خطرا على مصالحها ومصالح حلفائها، وتدليل العراقيل والصعوبات التي كانت وراء تراجع نفوذها في القارة خلال العقدين الأخيرين، عبر حزمة من الإجراءات غير المسبوقة في تاريخ تعاملات الدولة في المنطقة، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

كيف تواجه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة رهانات القارة الإفريقية في الأمن والتنمية في ظل تصاعد التنافس الدولي لبناء شراكات استراتيجية معها؟

وتختبر هذه الدراسة فرضية رئيسية مفادها، أن الإرث التاريخي للمشاريع والمبادرات الأمريكية في علاقاتها مع القارة، يشكل عائقا في إقناع الدول الإفريقية بجدوى الاستراتيجية الجديدة، في رسم شراكة قادرة على مواجهة تحديات الأمن والتنمية مع وجود بدائل من قوى منافسة فاعلة ولا تضع شروط مسبقة في تحقيق تلك الأهداف.

ولمعالجة إشكالية الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي لرصد مسارات العلاقات الأمريكية الإفريقية، والفواعل والمتغيرات المؤثرة في طبيعتها، كما استندنا إلى النظرية الواقعية لتحديد العلاقة الترابطية بين المصلحة الأمريكية وتوجهاتها في رسم الاستراتيجية الجديدة في بيئة تنافسية متضاربة السياسات والأهداف.

1.2 السياق التاريخي للعلاقات الأمريكية الإفريقية:

لم تبرز أهمية القارة الإفريقية في التخطيط الاستراتيجي والسياسي الأمريكي، إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أين بدأت تتطلع بممارسة مسؤولياتها كقوة إقليمية قطبية عالمية، ويرجع السبب في ذلك لسياسة العزلة التي انتهجتها الولايات المتحدة (مبدأ مونرو 1823م)، وعدم رغبتها في الانخراط في أي منطقة من العالم، للحفاظ على استقلالها وبناء دولتها وإعانة الدول المجاورة لها. إلا أن ذلك لا يعني أنها كانت في حالة انقطاع عن العالم الخارجي وما يحدث فيه قبل إعلان المبدأ وبعده، حيث أبرمت في سبتمبر 1795م معاهدة سلام وصداقة مع الجزائر، وكان من بنودها حماية سفنها التجارية في عرض البحر الأبيض المتوسط[1]، وفي عام 1801م حاولت الولايات المتحدة الامريكية غزو شمال إفريقيا من خلال معركة طرابلس[2]، بعد اتهامها لليبيا بقرصنة السفن الأمريكية.

بعد الحرب العالمية الأولى وخروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها مؤقتا، لم تنخرط في أي علاقة مع الدول الإفريقية، لأن القارة الإفريقية — حسبها – تمثل مناطق نفوذ للدول الاستعمارية الأوروبية، وعدم رغبتها في تحمل نتائج سياسات الدول الأوروبية الاستعمارية في إفريقيا، ولم يسجل خلال هذه المرحلة أي اهتمام أمريكي بالقارة، وأثناء الحرب العالمية الثانية عرفت القارة أول زيارة لرئيس أمريكي؛ وهي الزيارة التي قام بها الرئيس فرانكلين روزفلت إلى غامبيا والمغرب سنة 1943 بعد حضوره مؤتمر الدار البيضاء،[3] لرسم الاستراتيجية الأوروبية للحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وتبني مبدأ "الاستسلام غير المشروط" لقوى المحور.

1.2 العلاقات الأمريكية الافريقية خلال الحرب الباردة:

تمثل مرحلة الحرب الباردة بداية الاهتمام الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الافريقية، مع زيادة حدة الاستقطاب الدولي بين المعسكر الشرقي والغربي، وظهور حركات التحرر في القارة، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير سياستها اتجاه القارة، وأصبح هدف محاصرة توسع الشيوعية في القارة في صلب اهتماماتها[4]، وقد ظهرت خلال هذه المرحلة عدد من المنظمات الأهلية المهتمة بالشؤون الإفريقية، ومنها؛ اللجنة الأمريكية الخاصة بأفريقيا ومجلس الشؤون الإفريقية والمعهد الأمريكي الإفريقي[5].

انخرطت جميع القوى الاستعمارية، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، في عملية تصفية الاستعمار، بدءًا من ليبيا عام 1951 والسودان والمغرب وتونس عام 1956 وغانا عام 1957م. الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية تبني رؤية جديدة في تعاطيها مع القارة، والتي عرفت بـ" رؤية ايزنهاور اتجاه افريقيا"، عبرت عنها وثيقة مجلس الأمن القومي رقم (NSC 162/2) لسنة 1953[6]، وأقرت بضرورة استمرار التقارب مع دول الحلفاء الأوروبيين ولاسيما بريطانيا، فرنسا وبلجيكا لمواجهة الخطر السوفياتي، واعترفت الوثيقة بأهمية دور الدول الافريقية في تحقيق هذا الهدف، في المقابل العمل على تحقيق مبدأ تقرير المصير لشعوب القارة؛ ويفهم مما جاء في وثيقة مجلس الأمن القومي، أن الولايات المتحدة الأمريكية أيّدت مصالح القوي الاستعمارية الأوروبية في مستعمراتها، وفي نفس الوقت ساندت شعوب القارة علي الاستقلال، وإن لم تخفي الوثيقة توجس الأمريكيين من حركات التحرر وارتباطات

قياداتها بالمعسكر الشرقي، وبحسب الرؤية الأمريكية فإن شعوب القارة غير مهيأة لقيادة نفسها، لذلك فهي بحاجة لمرافقة الدول الاستعمارية لتحقيق تنميتها كشرط أولى لاستقلالها، وتجنب وقوع الأنظمة الجديدة تحت السيطرة السوفياتية، حيث ظلت العلاقات الأمريكية الإفريقية في حدودها الدنيا، ولم تنشأ علاقاتها إلا مع الأنظمة العنصرية واليمينية والفاشية لمنع التغلغل السوفياتي في القارة[7].

بدأت تظهر أهمية إفريقيا في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، بعد موجات الاستقلال الوطني لدول القارة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، والتي رحبت بها أمريكا التي كانت تنادي بمبدأ تقرير المصير في المحافل الدولية، وتوالت الزيارات الدبلوماسية الرسمية لمسؤولي الإدارة الأمريكية، وتعزيز المساعدات الإنسانية والتعليمية والثقافية، فقد زار "ريتشارد نيكسون"، الذي كان يشغل منصب نائب الرئيس، غانا بين 28 فيفري و21 مارس 1957م، لعدد من الدول الإفريقية، حيث شارك في احتفالات غانا بالاستقلال باعتباره الحدث الأبرز في إفريقيا جنوب الصحراء منذ 1950م، ثم زار عدداً من الدول الافريقية: (المغرب – غانا – ليبيريا – تونس – السودان – ليبيا – إثيوبيا – أوغندا)، وعبر خلالها عن الاهتمام الذي توليه الولايات المتحدة للقارة[8]. وازداد هذا الاهتمام عندما جاء الرئيس الغاني "كوامي نيكروما" إلى الأمم المتحدة ليدافع عن قضايا السود، وعن قضايا القارة الأفريقية عموما، وبدأت مع هذه الزيارة تتضح المعالم الأولى لمكانة القارة في أجندة السياسة الأمريكية الخارجية، في صراعها مع الاتحاد السوفياتي، ولتعزيز مصالحها ومصالح حلفائها. وكان البعد الاقتصادي أحد محركات الاندفاع والتدخل الأمريكي في القارة، لما تحوزه القارة من ثروات ومعادن ضخمة، وخاصة في مجال الطاقة، فبعد اكتشاف البترول في خليج غانا سنة 1960م، عملت الإدارة الأمريكية على بناء شراكات اقتصادية مع بعض الدول الافريقية، وربط اقتصاداتها بالاقتصاد الأمريكي، وبقائها في تبعية له[9].

2.2 العلاقات الامريكية الافريقية بعد الحرب الباردة:

أحدث انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وخروجه من دائرة الصراع الدولي في إفريقيا، تغير في علاقات القارة بالقوى الدولية، على ضوء التوازنات الجديدة التي فرضها تربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام العالمي الجديد، والإقرار بأنها الفاعل الرئيس على مستوى العالم، فقد انتقلت علاقات القارة الأفريقية بالولايات المتحدة والقوى الكبرى إلى مستوى آخر من التعاون أحياناً، والمنافسة بين تلك القوى أحياناً أخرى حول مصالحها المتنوعة في القارة.

دفعت التغيرات الجديدة صانع القرار الأمريكي لإعادة تقويم وترتيب منظومة مصالح دولته وأولوياتها القومية، بما يعزز مكانتها في القارة كلاعب محوري ومساعد للقوى الغربية، وطرحت رؤية جديدة اتجاه افريقيا لتعزيز مكانة القارة الحيوية في استراتيجية الهيمنة العالمية، عبر دمج اقتصاديات القارة في منظومة الاقتصاد العالمي، وتصدير قناعاتها الأيديولوجية لشعوب القارة.

حلت سياسة "الرؤية الشاملة" محل سياسة "محاصرة الشيوعية" التي كانت تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا خلال الحرب الباردة[10]، وعملت إدارة الرئيس "جورج بوش الأب" على صياغة مفهوم النظام الدولي الجديد، والتي ظهرت فيه الهيمنة الأمريكية بلا ضوابط أو حدود، ورغم الاهتمامات الامبراطورية الواسعة لهذه الادارة، إلا أنها لم تكن لها رؤية واضحة فيما يتعلق بالدور الأمريكي في إفريقيا، التي فقدت أهميتها الاستراتيجية مع سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي.

حاولت إدارة الرئيس "بيل كلينتون" تدارك الغموض الذي ميّز سلفه في رؤيته للقارة، وأطلق سياسة واشنطن الأفريقية وفق فلسفة جديدة، تعتمد الانتقال من المساعدات إلى التجارة. وتحركت الإدارة الأميركية باتجاهين، تمثل ذلك في تبني الكونغرس الأميركي "لائحة النمو والفرص" عام 1997، ثم إعلان البيت الأبيض عام 1998 مبادرة "الشراكة من أجل النمو والفرص في أفريقيا"[11]، حيث أوصى مجلس العلاقات الخارجية بتعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة اتجاه أفريقيا بشكل أكثر فعالية، بنهج أكثر شمولا يدمج السياسات في مجالات المساعدات الخارجية والتجارة والاستثمار، وتخفيض الديون[12].

وقدا واجهت سياسة بيل كلينتون في القارة العديد من الصعوبات والعراقيل، بعضها مرتبط بطبيعة اقتصاديات القارة الافريقية، والبعض الأخر ارتبط بهذه السياسات ذاتها، حيث ثبت عدم جدية الإدارة الامريكية في تبني القيم التي تنادي بها، وأنها تعمل بمبدأ الكيل بمكيالين في مختلف الازمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها القارة.

قام الرئيس "جورج دبليو بوش" بعد وصوله للبيت الأبيض بتحركات مكثفة داخل القارة الافريقية، وقام بزيارة عدد من الدول الإفريقية سنة 2003م ، هي: نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا، بوتسوانا وأوغندا، وانسجاما مع السياسة الامريكية الرامية إلى التوسع في القارة لمواجهة التهديدات الأمنية، أكد "بوش" على سعي أمريكا لمساعدة القارة في محاربة الارهاب، قائلا "لن ندع الارهابيين يهددون الشعوب الافريقية، أو استخدام افريقيا قاعدة لتهديد العالم"[13]، حيث كانت الولايات المتحدة تخشى أن تؤذي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المتردية في القارة الافريقية لانتشار الظاهرة الإرهابية، لذلك قامت واشنطن بإطلاق "برنامج المساعدات والتدريب لعمليات الطوارئ الافريقية" عام 2002، كما طرحت في نفس السنة، "مبادرة مكافحة الإرهاب في الساحل الافريقي"، بالإضافة الى "برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي"، في اطار الاعداد العسكري والايديولوجي للضباط والعسكريين الأفارقة داخل المؤسسات الأمنية، بهدف إخضاع جيوش الدول المتلقية للتدريب وأجهزتها الأمنية لسلطة الولايات المتحدة الأمريكية[14].

وانعكس الاهتمام الأمريكي خلال فترة الرئيس بوش في إعلانه فيفري عام 2007م، عن إنشاء قيادة عسكرية جديدة خاصة بالقارة عُرفت بـ "الأفريكوم"؛ وذلك لضمان تمكن الولايات المتحدة من حماية الإمدادات النفطية الخاصة بها، بجانب الاستمرار في حملتها العالمية لمواجهة الإرهاب.

وما يمكن استنتاجه من السياسة الامريكية اتجاه القارة الافريقية في عهد "جورج دبليو بوش"، أن الولايات المتحدة الامريكية فشلت في سعيها إلى بناء شراكات عسكرية جادة مع الدول الافريقية لمحاربة الإرهاب، وأن النوايا الامريكية من هذه الشركات كانت مكشوفة، حيث تسعى إلى الهيمنة العسكرية، وضمان استمرار تدفق الثروات الطبيعية من القارة، عبر خلق قواعد متقدمة لنشاطها العسكري، لمحاصرة خصومها ومنافسيها، وتعزيز مصالحها في القارة.

عرفت فترة إدارة باراك أوباما مراجعة جذرية للسياسة الأمريكية في القارة الافريقية، واعادت النظر في مجمل سياسات سلفه، وأولها ما تعلق بالقيادة الامريكية في القارة "أفريكوم"، التي خلقت حالة السخط الافريقي حولها. وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية، أنها ستراجع طموحاتها لبناء قيادة مركزية في إفريقيا، مرجعة ذلك لمعارضة الدول الافريقية لهذا المشروع، وعدم نجاح أمريكا في إقناعهم بالموافقة على استضافتها، وهو بذلك اعترافا امريكي بفشلها في إزالة التوترات والشكوك لدى تلك الدول[15]، ورغم الدعم العسكري الذي قدمته إدارته لبعض بلدان القارة، وإنشاء قواعد عسكرية في أكثر من عشر دول إفريقية، إلا أن ملف الإرهاب وتطوير السياسة الأمنية والعسكرية التي انتهجها "جورج دبليو بوش" لم تكن على سلم أولوياته، بل أن تركيز سياستها الخارجية كان نحو مناطق أخرى من العالم رغم أصوله الافريقية.

شكل انتخاب باراك اوباما تغييرا كبيرا لصورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم عموما، وفي القارة الافريقية خصوصا. وقد كانت أول زيارة قام بها الرئيس أوباما إلى القارة دولة غانا؛ وهي الدولة التي طالما وصفت من قبل المسؤولين الامريكيين بـ"دولة الحكامة الجيدة"، وقد شكل خطاب أوباما هناك ما يمكن اعتباره برنامج عمل متعدد الجوانب: دعم الديمقراطية، تحقيق التنمية الاقتصادية، حل النزاعات المسلحة، استمرار التعاون العسكري المشترك. كل هذا في سبيل احداث قطيعة مع سياسة بوش الابن[16]. لكنه أفضى في النهاية إلى تراجع نسبي لنفوذ الولايات المتحدة بأفريقيا لصالح فواعل دولية أخرى.

يعتبر وصول الرئيس "دونالد ترامب" إلى قيادة الإدارة الأمريكية، تحول كبير في الاهتمام الأمريكي بالقارة الافريقية في الاتجاه السلبي، حيث تراجع التعاطي مع قضايا القارة في أجندته الخارجية، واتسمت العلاقات الأمريكية الإفريقية في فترة حكمه بالركود، مما زاد من ضعف النفوذ الأمريكي لصالح تمدد قوى دولية وإقليمية أخرى.

ولم يكتفِ "ترامب" طيلة مدة رئاسته بما اتخذه من قرارات تسببت في تضاؤل الدور الأمريكي في مواجهة الإرهاب، حيث أعلن في ديسمبر 2020 أن الولايات المتحدة ستسحب قواتها المؤلفة من 700 جندي في الصومال[17]، وهو ما أدى إلى زيادة الانكشاف الأمني لقدرة أمريكا العسكرية في المنطقة. ومع ذلك بقي الفضل في بعض الاستقرار للسياسة الأمريكية في القارة إلى الكونجرس الذي استمر في تمويل برامج إنسانية باهظة التكلفة مثل خطة الرئيس جورج بوش الطارئة للإغاثة من الإيدز، أين بلغ إجمالي مساعدات وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية للبلدان الإفريقية 7,1 مليار دولار في السنة المالية 2019، بما يتماشى تقريبا مع المساعدة السنوية لإفريقيا خلال إدارة الرئيس أوباما[18].

رغم الموقف المبدئي السلبي لـ "ترامب" من القارة الافريقية، إلا أن إدارته ظلت منخرطة دبلوماسيا في العديد من القضايا الأمنية والسياسية، وخاصة الاقتصادية والتجارية، لمواجهة التمدد الصيني والروسي، واستمرت في المبادرات العسكرية والتجارية وتقديم المعونة، وذلك لتطوير شراكات اقتصادية وسياسية وأمنية في جميع أنحاء القارة الإفريقية، والتزمت إدارة "ترامب" بشكل صريح بمتابعة البرامج التي تعزز مصالح الولايات المتحدة، وتؤكد على رغبتها في منافسة بكين وموسكو في مغامراتهما داخل إفريقيا.

ومع ذلك فقد خلفت إدارة "ترامب" رصيد كارثي في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا، وجاءت إدارة "بايدن" برؤية جديدة تصحح الاختلالات التي خلفها، ووضع استراتيجية تستجيب لرؤية الولايات المتحدة الأمريكية وأدوارها بالقارة في المرحلة القادمة.

3. دوافع الاستراتيجية الامريكية الجديدة اتجاه افريقيا:

جاء إعلان واشنطن في الثامن من أوت 2022 "استراتيجية الولايات المتحدة تجاه إفريقيا"، في سياق لا يمكن فصله عن الصراع الجيو–سياسي المحموم بين المعسكر الغربي وكل من روسيا والصين. ومن جامعة بريتوريا في جنوب إفريقيا أعلن وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن عن تطلع بلاده إلى شراكة حقيقية بين الولايات المتحدة وإفريقيا[19]، مؤكدا أن بلاده لا ترغب في تجاوز نفوذ القوى العالمية الأخرى في القارة، وأضاف إن أمريكا لن تملي على أفريقيا خياراتها، ولا ينبغي لأي شخص آخر أن يقوم بذلك، مؤكدا أن حق اتخاذ هذه الخيارات يعود للأفارقة وحدهم، وبالرغم من أن أمريكا لم تفصح عن الدوافع الحقيقة لبناء هذه الاستراتيجية لكن يمكن حصرها فيما يلي:

1.3 استعادة الدور القيادي العالمي لأمريكا:

يعتقد البعض أن الريادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية في أفول، وأنها لم تعد تلك القوة القادرة على الهيمنة على السياسة الدولية نتيجة لصعود قوى منافسة على المشهد العالمي، وتراجع نفوذها في كثير من بقاع العالم، وقد كرس الرئيس الأسبق "دونالد ترامب" لهذه الطروحات من خلال مبدأ "أمريكا أولا". إلا أن خلفة "بايدن" وضع في أولويات برنامج الرئاسي إعادة أمريكا للواجهة الدولية، وانخراطها بشكل واسع في مختلف القضايا العالمية الأمنية والعسكرية والاقتصادية، ويعمل على تفنيد هذه الطروحات على اعتبار النظام الدولي الذي قادته أمريكا لثلاثة أرباع القرن، وهو نظام مفتوح ومتعدّد الأطراف ومُحكم بمعاهدات أمنية وشراكات مع ديمقراطيات ليبرالية أخرى، وأن القابلية للفشل هو أحد المزايا التي تحظى بها أمريكا، فباعتبارها مجتمعًا ليبراليًا، فإنّه بإمكانها الاعتراف بنقاط ضعفها وحساسيّتها وأخطائها والسعي إلى تحسينها تبعا لذلك، وهي أفضليةٌ متميّزةٌ على حساب منافسيها غير الليبراليّين أثناء مواجهة الأزمات والانتكاسات[20]، لذلك يعمل بايدن على تعزيز مصداقية الولايات المتحدة

الأمريكية بين أصدقائها وحلفائها، وأعاد تشكيل التحالفات والشراكات الدولية التي قوضتها إدارة "دونالد ترامب"، وتبني سياسة خارجية واقعية تتقبل العالم كما هو، لا كما تودُّ الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون.

2.3 تزايد الأهمية الديمغرافية والاقتصادية والسياسية للقارة الأفريقية:

تُعد قارة إفريقيا ذات أهمية عالمية متزايدة خلال العقدين الأخرين، في ظل ما تمتلكه من موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة، وموارد بشرية هائلة، وموقع استراتيجي متميز يتحكم في الممرات المائية المهمة للاقتصاد العالمي، ما يجعلها دائمًا محطّ أنظار وتنافس العديد من دول العالم، فديمغرافيا؛ يتعدى عدد سكانها المليار ومئتين مليون نسمة في الوقت الراهن ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى 2,5 مليار نسمة بحلول عام 2050م، بما يعادل ربع سكان العالم. وسوف تشكل القارة الإفريقية وحدها 65% من معدل النمو السكاني العالمي خلال السنوات الخمس والثلاثين القادمة[21]، مما يجعلها سوق استهلاكية واعدة، كما تشكل الموارد الأولية من مصادر الطاقة والمعادن النفيسة محل أطماع كل القوى الولية، خاصة في الفترة الأخيرة بعد أزمة الطاقة والغذاء التي يعرفهما العالم عقب الحرب الروسية الأوكرانية.

كما يمكن أن تشكل 54 دولة في أفريقيا كتلة سياسية قوية على مسرح المنظمات العالمية، وتستطيع أيضًا أن تظهر قدرة متزايدة على العمل في انسجام تام من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، خاصة إذا تمكنت البلدان الإفريقية، وخاصة الأكثر نفوذًا، من إيجاد صوت سياسي موحد. وفي ظل هذه الأهمية تسعى أمريكا الاستفادة من القارة وفق رؤية جديدة.

3.3 الاستعداد للعهدة الانتخابية الثانية:

لقد واجه الرئيس "جوزيف بايدن" انتقادات كثيرة لطريقة إدارة السياسة الداخلية للبلاد، ميّزتها التراجع الاقتصادي الكبير وتأثيره على الوضع المعيشي للفرد الأمريكي، ورغم محاولاته لوضع خطة إنقاذ اقتصادي، إلا أن مؤشرات نجاحه لازالت بعيدة[22]، وهو ما جعل من حظوظ فوزه بولاية ثانية في تراجع، لذلك فهو يعمل على كسب نقاط إيجابية في سياسته الخارجية يعزز بها مركزه الانتخابي، بالسعي إلى ضبط سياساته العالمية وتوجهاتها بما يخدم الاقتصاد الأمريكي، وحاجته إلى اقناع الكتل الانتخابية المتعددة، فقد وجه "بايدن" رسالة للكتل الانتخابية المهتمة بموضوع البيئة من خلال مشاركته في قمة المناخ "كوب 27" بمصر، ورغم الأهمية التي يوليها "بايدن" لموضوع المناخ إلا أنها لم تقنع الكتلة الناخبة المهتمة بالبيئة، لذلك جاءت هذه الاستراتيجية واستضافته للقمة الامريكية–الإفريقية لتعزيز حظوظه وتوجيه رسالة للكتلة الانتخابية من الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية والذين يشكلون جزءا أساسيا من القاعدة الانتخابية لمرشحي الحزب الديمقراطي، وساهموا بشكل كبير في وصوله لرئاسة أمريكا.

4.3 مراجعات في الرؤية الأمريكية للقارة الأفريقية:

لم تكن إفريقيا مُستثناة أو خارجة عن نطاق اهتمامات الولايات المتحدة، لكنها كانت تشغل أولوية غير متقدمة من الوجهة الاستراتيجية، لكنها من جهة أخري، لم تكن مُهملة بالقطع، حيث ظلت القارة لدى دوائر صناعة القرار منطقة خالصة لحلفائهم الأوروبيين، واستمرت الاتصالات الأمريكية مع أفريقيا على النحو الذي تؤثر فيها أجواء الحرب الباردة والروح التنافسية بين القوتين الأعظم[23]، لأنها كانت تعتبر مصدر لمشاكل معقدة، وأي ارتباط بها يمثل عبئا لا تريد أمريكا تحمله إلا بما يعود عليه بالمصلحة، إلا أن التحولات الجيوسياسية العالمية أعادت للواجهة الأهمية الاستراتيجية للقارة، وهو ما أدركته إدارة "بايدن"، وأعادت تعريف القارة استراتيجيا بأنها "أرض الفرص"، وبدأ الحديث عن الإمكانات الاقتصادية الضخمة التي تحوزها القارة وعلى أمريكا الاستفادة منها.

5.3 تزايد المخاوف الأمنية في القارة الأفريقية:

شهدت إفريقيا في العقد الأخير، تطورًا ملحوظًا في قضية الإرهاب؛ وتزايد الحركات والجماعات المتطرفة ترجمه الارتفاع الكبير في نسبة العمليات الإرهابية، من أقصى الغرب الإفريقي إلى أقصى شرقه، حيث لا يقتصر الانتشار المرعب للإرهاب في القارة على جهة بعينها، بل لا تخلو منطقة من مناطق القارة من وجود تهديد إرهابي، فهناك أكثر من 5000 إفريقي من جنسيات مختلفة ينشطون مع الجماعات الإرهابية في القارة، وفي مناطق النزاعات المسلحة الأخرى، وتنشط في إفريقيا أكثر من 64 منظمة وجماعة إرهابية ينتشر معظمها في شرقها. ومع ذلك يمكن القول إن قوَّة وفاعلية الجماعات الإرهابية في القارة تختلف من منطقة إلى أخرى، وتأثيرها يختلف من دولة إلى أخرى[24].

تطورت الظاهرة الإرهابية في القارة السمراء، تماشيا وتطور حركة التفاعلات السياسية والاقتصادية الكبرى، إذ تأثر تطور ظاهرة الإرهاب إلى حد بعيد بالموروث الاستعماري، والنشأة الاصطناعية للدولة في إفريقيا، كما تداخل الإرهاب مع ظواهر وتطورات سياسية واقتصادية أخرى، مثل الحروب الثورية، والحروب الأهلية، والحروب بالوكالة التي تقودها قوى دولية ضد أخرى، مما جعل القارة أكثر مناطق العالم معاناة من الإرهاب.

يشكل الإرهاب تهديدا حقيقيا للمصالح الأمريكية في القارة، ورغم إقرارها لسياسات أمنية خاصة بالقارة وإنشاء "أفريكوم" لمحاربة الظاهرة، لكن خطره لازال يتمدد في العديد من الدول، لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى الحد من الظاهرة بتغيير أنماط التعامل معها ومع الأسباب التي تؤذي إلى تناميها.

6.3 التنافس بين القوى الدولية في إفريقيا:

تسعى الدول الإفريقية إلى التحرر من هيمنة القوى الغربية الكبرى، وإيجاد توازن لمصالحها في إطار شبكة العلاقات الدولية القائمة والمستقبلية، والاستفادة من المراجعات الاستراتيجية لعلاقات القوى الكبرى معها، من خلال إعادة القراءة لأدوارها، في ضوء ما طرأ من معادلات جديدة على حلبة الصراع والتنافس الدولي على القارة الإفريقية.

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية بقلق شديد لأدوار ونفوذ قوى دولية منافسة في القارة وخاصة الصين وروسيا، وبالرغم من أن هذا القلق بدأ في عهد إدارة "أوباما"، لكنها فشلت في الحد منه بسبب سياساته الانتقائية في التعامل مع بلدان القارة ومشاكلها، وظلت تكرر تحذيراتها لنوايا الصين الحقيقية من وراء شركاتها مع الدول الافريقية، التي تنتهي بديون ثقيلة، والسيطرة أخيرا على البنية التحتية الافريقية، إلا أن الواقع يؤكد أن الأمر لا يعدو إلا أن يكون الخوف من النفوذ الصيني في القارة وتهديده لنفوذها ومصالحها الاقتصادية والتجارية[25] وليس على مصالح إفريقيا، رغم أنها لم تقدم بديلا ناجزا للاستثمارات الصينية المشبوهة حسبها. ومع انقضاء ولاية "دونالد ترامب"، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك طرف أخر بدأ يتقدم في مواقعه العسكرية في إفريقيا، وهي روسيا، التي استغلت الإهمال الأمريكي والرفض الإفريقي للقوى الأوروبية، لتعزز مكانتها الأمنية والعسكرية، حيث يحرك السياسة الخارجية الروسية تجاه أفريقيا المحددان الاقتصادي والعسكري، والمتجليان في تكثيف المبادلات التجارية وفي زيادة صفقات التسليح والتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب، تمثل التواجد الروسي في القارة خلال شركاتها الكبرى في الأمن واستخراج المعادن واستغلالها، وهو ما جعل إدارة "بايدن" تدق ناقوس الخطر لمواجهة التمدد الصيني والتوسع الروسي وقوى إقليمية أخرى مثل الهند وتركيا.

4 الملامح الرئيسية لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة اتجاه إفريقيا:

انطلاقًا من الدوافع الأمريكية لإعادة قراءة الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها إفريقيا لخارطة مصالحها العالمية والإقليمية المتعلقة بالقارة، كشفت الولايات المتحدة النقاب عن وثيقة سياسية تعلن عن إصلاح شامل لسياستها في إفريقيا تحت عنوان "الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء"، وهي وثيقة تقع في 17 صفحة، أعلن عنها وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن، أثناء جولته الأفريقية الأخيرة في شهر أوت 2022، وباشرت الولايات المتحدة في شرح مضمونها وأهدافها خلال القمة الأمريكية-الأفريقية من 13 إلى 16 ديسمبر 2022، بواشنطن ومشاركة 50 دولة إفريقية وممثلون عن الاتحاد الأفريقي، عرضت فيها مجموعة من الرؤى والأفكار، تستطيع بها الولايات المتحدة مواجهة التطورات في القارة الأفريقية، بما ينعكس على أدوارها في القارة بشكل أكثر تأثيرًا وفعالية. وقد حددت هذه الاستراتيجية لنفسها أربعة أهداف، وهي[26]:

1.4 تشجيع الانفتاح والمجتمعات المفتوحة:

تدعو الاستراتيجية إلى مزيد من المساءلة بين الدول الأفريقية، من خلال دعم الضوابط والتوازنات التي تتراوح من استقلال القضاء إلى الصحافة الاستقصائية، ومن خلال تشجيع الشفافية، بما في ذلك مكافحة الفساد والقمع الرقمي. وترى الاستراتيجية أن المجتمعات المنفتحة لديها أهدافًا مشتركة مع الولايات المتحدة، وأكثر احتمالًا لمواجهة "الأنشطة الضارة" من قبل روسيا والصين وغيرهما. وأشارت الاستراتيجية إلى أن للولايات المتحدة مصلحة دائمة في ضمان بقاء المنطقة مفتوحة ومتاحة للجميع، وتأكيد قدرة الحكومات والشعوب على اتخاذ خياراتها السياسية الخاصة بها، بما يتوافق مع الالتزامات الدولية، ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت عن

خيار "المشروطية السياسية" لإقامة العلاقات مع الدول الإفريقية، وضخ المساعدات لمحتاجيها في القارة كما كان في السابق.

2.4 دعم التعافي من الوباء والفرص الاقتصادية:

تؤكد الاستراتيجية على ضرورة تعافي إفريقيا من أثار فيروس كورونا، من خلال دعم جهود التطعيم المستمرة وبناء المرونة الصحية على المدى الطويل، من خلال توسيع البنية التحتية للصحة العامة، وقدرة الدول الأفريقية على الاستجابة السريعة لأزمات الصحة العامة والأوبئة، وأكدت الاستراتيجية التزام الولايات المتحدة بالعمل مع الحكومات الإقليمية والشركاء الدوليين لبناء اقتصادات أفريقية أكثر استقراراً وشمولية. من خلال تعزيز شراكات القطاع الخاص والعام الصحيين، والانخراط في جهود إنعاش المنطقة اقتصاديا، والشراكة من أجل البنية التحتية العالمية، والاستثمار من قبل مجموعة الدول الصناعية السبع، بتمويل بقيمة 600 مليار دولار بهدف منافسة مبادرة الحزام والطريق الصينية.

3.4 تعزيز الجهود الديمقراطية ومعالجة التحديات الأمنية:

تؤكد الاستراتيجية على دعم الولايات المتحدة للديمقراطيات في القارة من خلال دعم منظمات المجتمع المدني (CSOs)، وتمكين الفئات المهمشة، ودعم الانتخابات العادلة، ونشر مزيج من الأدوات لمعالجة التراجع الديمقراطي. وتؤكد الاستراتيجية أيضًا على النهج ثلاثي الأبعاد (الدفاع والتنمية والدبلوماسية) لجهود بناء السلام، مثل استراتيجية الهشاشة العالمية ومعالجة دوافع الصراع في أفريقيا. وتعطي الاستراتيجية الأولوية "لمقاربات مكافحة الإرهاب غير الحركي بقيادة مدنية" حيثما أمكن، واستخدام القوة المباشرة عندما يكون ذلك "قانونيًا ويكون التهديد أكثر حدة".

4.4 الحفاظ على البيئة ودعم تحول الطاقة:

وفقاً للاستراتيجية، فإن جهود أفريقيا للحفاظ على النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية الغنية في القارة واسترجاع ما فقد منها – مع تحقيق أهداف الوصول إلى الطاقة وأمن الطاقة، وتنويع مصادر الطاقة لديها، وبناء سلاسل التوريد المستدامة – تعتبر أساسية من أجل معالجة أزمة المناخ العالمية. ومع أن المنطقة ليست مسؤولة – بحسب الاستراتيجية – إلا عن مستوى منخفض جداً من الانبعاثات بالنسبة إلى عدد سكانها، فإنها تعاني من بعض أسوأ آثار تغير المناخ. لذلك ستدعم الولايات المتحدة الدول الأفريقية في بناء البنية التحتية المقاومة للتغيرات المناخية، وجهود التكيف مع الأثار الناجمة عنه، والحفاظ على النظم البيئية في أفريقيا، حيث تدعم الاستراتيجية برامج الطاقة الخضراء كوسيلة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في القارة.

5 أدوات تحقيق الاستراتيجية الأمريكية الجديدة:

ووضعت الاستراتيجية ستة مداخل يمكن للولايات المتحدة تنفيذها من أجل تحقيق تلك الأهداف وهي:

1.5زيادة الانخراط الدبلوماسي الأمريكي في المنطقة:

أقرت الاستراتيجية الجديدة بضرورة انخراط الولايات المتحدة دبلوماسيا في المنطقة من خلال مجموعة من الأدوات، يأتي على رأسها تمكين سفرائها ومسؤوليها من التواصل مع الجماهير الأفريقية، وخاصة الشباب والنساء بطرق أكثر سهولة وإبداعاً، فضلاً عن تشجيع المزيد من التبادلات الثقافية مع مواطني القارة الأفريقية، وتكثيف عناصر القوة الناعمة الامريكية التي تحوزها.

2.5 دعم التنمية المستدامة والصمود الاقتصادي:

أشارت الاستراتيجية إلى أن عمق الأزمات الاقتصادية في القارة نتيجة فشلها في تحقيق التنمية، وما خلفته جائحة كورونا على البنى الاقتصادية للقارة، وأكد صناع الاستراتيجية على ضرورة تعميق الإدارة الأمريكية تعاونها مع الحكومات والهيئات الإقليمية الإفريقية، بما في ذلك الاتحاد الإفريقي، لدعم التنمية المستدامة والتحول الرقمي. ودعم الاستمارات في القدرات الأساسية للنظام الصحي والبنية التحتية وتحسين سلاسل التوريد للسلع الأساسية، والحصول على الكهرباء. ونوهت الاستراتيجية بأن واشنطن ستدعم الاستثمار في القدرات الأساسية للنظام الصحي، بما في ذلك القوى العاملة والبنية التحتية. كما ستدعم، بحسب الاستراتيجية، طرق وتقنيات الحصول على الكهرباء. ولفتت الاستراتيجية إلى أن الولايات المتحدة ستلعب دورًا قياديًا في تنسيق أنشطة التنمية الإنسانية والاقتصادية للمانحين.

3.5 مراجعة أدوات التعامل مع الجيوش الأفريقية:

وفقًا للاستراتيجية، تعد الجيوش الفعالة والشرعية والخاضعة للمساءلة ضرورة لخلق الاستقرار، ودعم المجتمعات المنفتحة والديمقراطية والمرنة، ولمواجهة التهديدات المزعزعة للاستقرار في أفريقيا. وفي هذا الإطار، أكدت الاستراتيجية أن واشنطن ستراجع أدوات التعامل مع الجيوش الأفريقية، وخاصة البرامج التي تدعم بناء القدرات المؤسسية اللازمة، ومكافحة الفساد، وتعزيز إصلاحات قطاع الأمن.

4.5 تعزيز العلاقات التجارية مع دول المنطقة:

أكدت الاستراتيجية أن واشنطن ستعمل على تعزيز علاقاتها التجارية مع دول المنطقة؛ وذلك من خلال التركيز على القطاعات التي تتوافق مع أولويات الولايات المتحدة وتفي باحتياجات شركائها الأفارقة، مثل الأعمال التجارية الزراعية، الطاقة، الترفيه، الرعاية الصحية والتكنولوجيا، مع تسهيل المعاملات في القطاعات الحاسمة للنمو الاقتصادي الأفريقي.

وأضافت أن الولايات المتحدة ستعمل على تحقيق ذلك أيضاً عبر تسهيل التجارة والهجرة بطريقة شرعية، مع تبادل المعلومات لتأمين حدود الدول الأفريقية، وتعزيز الشراكات بين الجمارك والشركات، وزيادة استخدام تدابير أمن البضائع، وتوسيع مشاركة البيانات مع الشركاء الأفارقة، ومراجعة "قانون أجوا" (Growth and Opportunity

in Africa)* الذي ينتهي في عام 2025 –بعد سلسلة التمديدات الذي عرفه القانون، ودعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

5.5 قيادة عملية التحول الرقمي في المنطقة:

أكدت الاستراتيجية أن واشنطن ستقود عملية التحول الرقمي في أفريقيا، من خلال تعزيز نظام بيئي رقمي مبني على الأنترنت المفتوح والموثوق والقابل للتشغيل المتبادل والآمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر أفريقيا، فضلاً عن ضمان الوصول إلى الإنترنت بأسعار معقولة، وزيادة معدلات البيانات، وخفض التكاليف.

6.5 مساندة جهود التجديد الحضري بالمنطقة:

تماشياً مع التزام الرئيس "بايدن" بالاستثمار في التجديد الحضري والبنية التحتية في الداخل، أشارت الاستراتيجية إلى أن الولايات المتحدة ستساعد المدن الأفريقية في التخطيط لنموها في القطاعات الحيوية مثل الوصول إلى الطاقة، وتغير المناخ، والتكيف، والنقل، وإدارة المياه، فضلاً عن تعزيز البنية التحتية من خلال تسخير الأدوات والقدرات الحالية المشتركة بين الوكالات لإطلاق الإمكانات الحضرية للمنطقة.

6 تحديات الاستراتيجية الامريكية الجديدة اتجاه إفريقيا

أعطت القمة الأمريكية–الإفريقية منبرا دبلوماسيا مهما للإدارة الأمريكية لإقناع الأفارقة بالتحولات التي احدثتها للتعاطي مع القارة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، ورغم الحساسية التي يثيرها ماضي العلاقات البينية، في العديد من الملفات، خاصة ما تعلق بالديمقراطية ومحاربة الإرهاب والقواعد العسكرية، وبذلك فإن هذه الاستراتيجية الجديدة تواجه العديد من التحديات، التي تعمل الإدارة الأمريكية على مجابهتها لتحقيق الأهداف، ومنها:

1.5 الموقف الأفريقي من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة:

ينشد الأفارقة حدوث تغيّير فعلي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاههم، وتجاوز صانع القرار الأمريكي الشعارات والصياغات اللفظية حول الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، إلى وضع آليات عملية ملموسة تترجم صدق الإرادة الأمريكية في تحقيق الشراكة، وتحمل مسؤوليتها الأخلاقية في كثير من أزمات القارة، فبواقع التجربة مع الاستراتيجيات الأمريكية السابقة، يخشى الأفارقة أن تتكرر ذات الخطابات التي سمعوها سابقا حول دعم التنمية والشراكة الاقتصادية وتعزيز قدرات القارة في محاربة الإرهاب.

ويبدو من خلال المؤشرات الأولية أن الولايات المتحدة لم تتخل عن منطق تعاملها مع إفريقيا، كما أكده الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون (1969–1974) في تصريح له سنة 1991، قائلا " إننا لا نذهب إلى هناك دفاعا عن الديمقراطية، ولا نذهب إلى هناك لمحاربة الديكتاتورية، ولا نذهب إلى هناك للدفاع عن الشرعية الدولية، إننا نذهب إلى هناك وعلينا أن نذهب لأننا لن نسمح بأن تمس مصالحنا الحيوية"[27]، فقد كشفت الحرب الروسية – الأوكرانية النظرة الأمريكية التي لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح القارة وسكانها، إذ فرضت واشنطن وحلفاؤها عقوبات على روسيا وعلى من يتعامل معها دون استشارة الأطراف المتضررة جديًا من هذه الإجراءات. فلئن كان

التضخم على سبيل المثال بلغ في بريطانيا 9% في ماي 2022 فما بالنا بالأوضاع الاقتصادية في أفريقيا، حيث تضرر الاقتصاد الأفريقي بشكل كبير، حتى أعلن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الرئيس السنغالي "ماكي سال" من سوتشي الروسية أن "العقوبات المفروضة على روسيا أدت إلى حرمان الدول الأفريقية من الحصول على الحبوب والأسمدة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع في مجال الغذاء، لأننا لم نعد قادرين على الحصول على الحبوب، وخاصة القمح الروسي"[28]. كما أن حديث بلينكن عن تطلع واشنطن "إلى الدول الأفريقية للدفاع عن قواعد النظام الدولي"[29]، ترددت أصداؤه أفريقيًا مع مخاوف جدية من تحول القارة إلى ساحة خلفية لحرب باردة جديدة بين القوى العالمية الكبرى، لن تعود بكثير من النفع على القارة المتعطشة إلى الاستقرار والتنمية.

ومع ذلك هناك مؤشرات إيجابية على إمكانية إحداث نقلة نوعية في مستقبل العلاقات الأمريكية–الإفريقية خلال الفترة المقبلة، والتعاون في العديد من الملفات والقضايا المتشابكة ذات الاهتمام المشترك، بهدف ضمان وتعزيز المصالح الاستراتيجية للطرفين، إلا أنه يجب عدم إغفال تغير طبيعة البيئة الدولية خلال الفترة الراهنة مقارنة بما كانت عليه في عهد إدارة الرئيس أوباما، خاصة في ما يتعلق بتنامي النفوذ الدولي في قارة إفريقيا، والتأثيرات الاقتصادية العالمية بسبب انتشار جائحة كوفيد–19، لذلك تنظر دول القارة بحذر شديد للتوجهات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، في انتظار ما سوف يقره واقع الممارسة الأمريكية.

2.6 المأزق الأمريكي في دعم الديمقراطية بأفريقيا:

انتقلت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة من التصور الميكانيكي للديمقراطية، بصفتها مشروعا جاهزا للتصدير بصفتها مشروعا جاهزا للتصدير، إلى إدراك عوائق ومصاعب التحول الديمقراطي في إفريقيا التي لها علاقة مباشرة بالأزمات الاجتماعية والأمنية في القارة. وهو تحول واضح في المحددات الرئيسية للتعامل مع الدول الإفريقية الذي كان يمر عبر احترام حقوق الانسان والأنموذج الديمقراطي في العملية السياسية، مع أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا حددت أهدافاً وتوجهات كبرى للولايات المتحدة تستجيب لمنطق تدعيم الممارسات الديمقراطية والإصلاح السياسي ومواجهة التطرف الراديكالي، إلا أنه لن يكون لها أثر عميق في ترتيب وضبط الأوضاع السياسية الأفريقية.

وقد كرست الولايات المتحدة هذا المبدأ منذ انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، حيث يقول أنتوني ليك (Anthony Lake) مستشار الأمن القومي الأمريكي (1993–1997) "يجب علينا نشر الديمقراطية واقتصاد السوق في العالم، لأنها تحمي مصالحنا وتحفظ أمننا، وتعكس في الوقت نفسه قيمنا التي هي قيم أمريكية وعالمي"[30]، ورغم أن هذا المبدأ تعاملت به الولايات المتحدة بازدواجية مفضوحة، ولم يكن المعيار الثابت، حيث أنها دعمت دول ديكتاتورية عندما تقاطعت مصالحها معه، ويبدو أن ذات النهج مستمر بعد الإعلان عن الاستراتيجية، حيث رفضت الولايات المتحدة دعوة أربع دول هي السودان، بوركينا فاسو، غينيا ومالي، وهي الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دولًا خضعت لانقلابات عسكرية في الفترة الأخيرة ولا تتمتع بشرعية ديمقراطية. كما أنها خضعت لعقوبات

سياسية من جانب منظمة الاتحاد الأفريقي. لكنها وجهت دعوة للرئيس الأوغندي "يوري موسيفيني" الذي يحكم بلاده منذ 36 عامًا وسجله الحقوقي يشوبه كثير من الاتهامات، وهو ما يجعل من قضية الديمقراطية الأمريكية محل جدل كبير يخشى أن تتحول مع الزمن إلى نموذج آخر من "Pax Americana"، حيث يكون السلام لمن يحقق المصالح الأمريكية دون الاستناد إلى أي معايير قيمية ثابتة. وهو ما تستخدمه قوى عالمية أخرى للدعاية المضادة ضد النفوذ الغربي عمومًا والأمريكي خصوصًا في القارة الأفريقية.

3.6 النفوذ الصيني في إفريقيا:

تمثل الصين نمطا مختلفا ومستقلا عن القوى الكبرى في المحيط الدولي فقد أخذت توسع اهتمامها اتجاه إفريقيا، عن طريق التركيز على أنها أكبر دولة نامية تتفهم الاحتياجات التنموية الإفريقية، وهي مؤهلة للدفاع عن مصالح إفريقيا في المحافل الدولية، حيث أنها لا تعتمد على سياسة " العصا والجزرة"[31]، المنتهجة من القوى الاستعمارية التقليدية في القارة والولايات المتحدة الأمريكية وقد أرسى الرئيس الصيني السابق "جيانغ زيمين"، مبادئ العلاقات الصينية الافريقية خلال زيارته إلى القارة عام 1999، وشملت ساحل العاج، غانا، مدغشقر وجنوب إفريقيا، وهي : الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل في الأوضاع الداخلية للدول الأخرى، المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي. وما يدعم توجه السياسة الصينية لزيادة نفوذها في إفريقيا هو عدم وجود خلفيات سياسة أو أيديولوجية لمشاريعها الاستثمارية في البنية التحتية، وهو ما يساير المزاج العام للقادة الأفارقة.

اقتصاديا، تميزت الاستراتيجية الصينية الاقتصادية للتعامل مع إفريقيا بسمات عدة، منها؛ سعيها للتعامل مع كل الدول الافريقية دون استثناء، الميزة التفضيلية التي تمثلت في استخدام استراتيجية الديون ذات التكلفة المنخفضة، التي تركز على العمالة الصينية الماهرة ذات التكاليف المنخفضة، السرعة في الإنجاز بالإضافة إلى المساعدة الدبلوماسية الإنمائية. وقد شجعت الصين كل شركاتها بالنظر إلى القارة بوصفها مركزا تجاريا واستثماريا، تركزت أغلب هذه الشركات في تطوير البنى التحتية الأفريقية، إذ يبرز في هذا الإطار "مشروع الحزام والطريق" العملاق كإحدى أكبر أدوات الاختراق الصينية للقارة السمراء. ورغم ظروف انتشار وباء كورونا، فقد حافظت بكين على معدلات تبادل اقتصادي وتجاري مرتفعة مع أفريقيا، فبين جانفي وسبتمبر من عام 2021 بلغت التجارة الثنائية بين الطرفين مستوى قياسيًا، مرتفعة بنسبة 32.2% على أساس سنوي لتصل إلى 185.2 مليار دولار أمريكي، كما بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا 2.55 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من 2021 بزيادة 9.9%[32]. ورغم محاولة الإدارة الأمريكية مواجهة نفوذ بكين من خلال تطوير نشاطها الاقتصادي في أفريقيا، بناء على تلك الاستراتيجية خاصة عبر "الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية" والتي أقرها اجتماع مجموعة السبع في جوان 2022، من خلال العمل على جمع 600 مليار دولار تلتزم الولايات المتحدة بـ 200 مليار منها لتنفيذ مشاريع لتطوير البنى التحتية المرتبطة بالتحول الرقمي والطاقة وتحديات المناخ[33]، وهو ما يعد النظير الأمريكي لمشروع الحزام والطريق

الصيني العملاق. ولكن يبقى مع ذلك أن الإمكانيات الصينية، خاصة في الشق المتعلق بالبراغماتية التي تتجاوز الخطاب الأمريكي، الذي قد تُعيقه آليات الديمقراطية وتداخلات بعض مؤسسات اتخاذ القرار هناك خاصة الكونغرس بمجلسيه.

ورغم ذلك لا يمكن إهمال الهدف العام للتحرك الصيني اتجاه إفريقيا، والذي أشار إليه رئيس الوزراء الصيني السابق "ون جيا باو"، خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2003، الذي قال "إن الهدف الاستراتيجي العالمي الأوسع لإقامة علاقات أوثق مع إفريقيا هو مواجهة الهيمنة الغربية"[34]، بحيث تمثل إفريقيا إحدى الركائز لمواجهة استراتيجية الاحتواء الأمريكية الموجهة ضد الصين، كما تمثل إفريقيا –كما لأمريكا–ثقل سياسي مهم قد تحتاجه الصين في إطار علاقاتها الدولية، ولا يقتصر التحرك الصيني تجاه إفريقيا على الزيارات الدبلوماسية، وإنما ذهبت نحو تطوير علاقاتها مع الاتحاد الافريقي كونه إطارا شاملا يضم كل الدول الإفريقية، وغالبا ما تعلن الصين تقديرها واحترامها لفكرة عموم إفريقيا، وتدعم دور الاتحاد الافريقي في مختلف قضايا القارة.

وبذلك تشكل التوجهات الصينية في القارة تحديا كبيرة للاستراتيجية الأمريكية الجديدة، وموقها مضاد لمجمل توجهاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفي علاقاتها مع النخب الحاكمة التي تعمل امريكا على استمالتهم ليكفلوا لها السيطرة على ثروات القارة وانظمتها السياسية، وبالتالي التحكم في منطقة مصالح حيوية ذات أولوية.

أمام الاستراتيجية الأمريكية تحدي كبير في تحييد الاستراتيجية الصينية التي تعمل بمقاربة تستهوي النخب العسكرية الحاكمة في إفريقيا، من خلال السعي الصيني لإضفاء الشرعية على انتهاكات حقوق الانسان، وعلى الممارسات غير الديمقراطية في بعض الدول تحت شعار السيادة الوطنية وعدم التدخل، بالإضافة إلى الدعوة المشتركة بين الصين والدول الإفريقية بخلق نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب تشترك فيه جميع دول العالم.[35]

4.6 التمدد الروسي في إفريقيا:

انطلقت روسيا نحو القارة الإفريقية التي تمثّل الآن كما كانت روسيا في التسعينات من القرن الماضي سلّة من الفرص الاستثنائية خاصة فيما يتعلق باستثمار الموارد الطبيعية والمواد الأولية. ومستفيدة من خبرة الحقبة الماضية، قامت روسيا بحث شركاتها على الاستثمار في أفريقيا وممارسة نفوذها المتأتي من الفوائض المالية لديها والترويج لقدرتها على إفادة دول القارة عبر مدّها في مجالات مثل: السلاح والتكنولوجيا (الطاقة النووية)[36]. هذه الاستراتيجية التي اعتمدت في بدايتها على بيع السلاح للدول الأفريقية كمدخل للاستثمار وتعميق التعاون الثنائي مع دول القارة واستعادة نفوذها الجيو–سياسي العالمي الذي كان قائما في العهد السوفياتي.

تسعى السياسية الخارجية الروسية منذ وصول الرئيس بوتين إلى قيادة الدولة إلى تعزيز حضورها على الساحة الأفريقية، وذلك ضمن أهدافها الاستراتيجية المستقبلية، وهذا التوجه المتزايد يأتي في إطار مزاحمة النفوذين الأمريكي والفرنسي، أو ما يمكن أن نطلق عليه المنافسة الاستراتيجية خارج المجال. وقد ساهم تفجر الصراع في أوكرانيا في منح التواجد الروسي في أفريقيا المزيد من الأهمية، كأداة لنقل صراعها مع القوى الغربية إلى خارج الحدود، وهو ما يطرح

تحدي للاستراتيجية الأمريكية في مواجهة امتحان آخر متعدد الوجوه، إذ لم يؤدّ إخفاق حلفائها الأوروبيين في منطقة الساحل إلى التشكيك في جدوى المقاربات الغربية في مواجهة الانقلابات والارهاب.

تراهن روسيا على دعم نفوذها وبناء مستقبل علاقاتها مع أفريقيا، وتنفيذ استراتيجيتها وسياستها الخارجية، بالاعتماد على النخبة الأفريقية، حيث تقوم بتقديم الدعم والمساعدات لهذه النخبة لتأمين بقائهم في السلطة لأطول فترة ممكنة، وإغراقهم في الديون من أجل امتلاك تأثير على عملية صنع القرار في هذه الدول، والتأثير على توجهاتها الخارجية، وفي الأخير ضمان تبعيتها لموسكو، مستخدمة في ذلك درعها العسكري غير الرسمي "شركة فاغنر" كأداة للتدخل المباشر، وهي قوات يتم نشرها عادةً في الدول التي تعاني من صراعات داخلية، أو في الدول التي تعج بالاضطرابات ونشاط الجماعات المسلحة، ضمن سياسة موسكو الجديدة المبنية على "الحرب الهجينة" في مناطق النزاع والتوتر. وحتى الثلاثي الأول من 2023، تنشط الشركة في سبع دول أفريقية هي: السودان، مالي، أفريقيا الوسطى، غينيا، موزمبيق، وليبيا، ومدغشقر. ولكن مع حلول العام الجديد أصبح من المتوقع تزايد اتساع انتشار "فاغنر" داخل القارة ليشمل دولًا أخرى، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنغولا، سيراليون، وأثيوبيا، لتقوم بأدوار متعددة تجمع بين حماية النخبة الحاكمة وممتلكاتهم واستثماراتهم، والانخراط في بعض النزاعات التي تهدد بعض القادة الأفارقة من البقاء في السلطة. بالإضافة إلى خلق استثماراتها الخاصة التي تعتمد عليها بشكل أساسي في تمويل المرتزقة المنتسبين إليها.

تختلف الاستراتيجية الروسية في إفريقيا عن نظيرتها الصينية أو الأمريكية، فهي في المبدأ لا تحتاج إلى نفط القارة أو ثرواتها المعدنية، كما الحال مع الصين أو أمريكا لكونها من كبرى الدول المنتجة لهذه السلعة، وأراضيها تكتنز الكثير من الموارد الطبيعية والأولية أيضا على عكس الصين، كما أنّ البعد الأمني في سياستها تجاه القارّة أقل من ذلك الموجود لدى الولايات المتّحدة.

كما يضع التزام الولايات المتحدة بتعزيز الديمقراطية كأولوية، ولو نظريًا، واشنطن في مأزق تجاوزته موسكو التي لا تكترث لطبيعة نظام الحكم عند بيع الأسلحة مثلًا أو تعزيز الاستثمارات، وهو ما يمنحها ميزة تفضيلية لدى الحكام الأفارقة، ونفوذًا استراتيجيًا متزايدًا، في حين يواجه البيت الأبيض، من جديد، مأزق التوفيق واقعيًا بين الشقين السياسي والعسكري لاستراتيجيته الجديدة.

تمثل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أحد أبعادها ردة فعل محسوبة على الجهود الديبلوماسية التي قامت بها روسيا في أفريقيا بعد اندلاع الحرب الأوكرانية، وكان من بين تجلياتها جولات القادة الروس المتكررة للدول الإفريقية –كان آخرها جولة وزير الخارجية لافروف في جويلية 2022–، ضمن توجهات بارزة من مؤشراتها الاختراق العسكري والأمني المتزايد للدول الإفريقية الحليفة للغرب، ونجاح الدبلوماسية الروسية في تحييد موقف أغلب الدول الإفريقية في الصراع الدائر في أوكرانيا. ولذلك لا ترغب واشنطن في ترك فراغ أمني تستغله روسيا. كما أن توسيع عملياتها في مكافحة الإرهاب يعزز مساعي بايدن لاستعادة الدور الريادي للولايات المتحدة عالمياً، ويزيد طمأنة

الحلفاء الأفارقة والأوروبيين[37]، رغم مظاهر الفشل الأمريكي في كبح النفوذ الروسي العسكري المتنامي في القارة الافريقية، رغم الزخم العسكري الأمريكي المتمركز في حوالي 27 موقعًا عسكريًا للعمليات في القارة، من شرقها إلى غربها، لذلك تخطط الولايات المتحدة بتأسيس وجود في مناطق أخرى ذات أهمية استراتيجية، مثل البحر الأحمر وخليج غينيا. حيث يتم إنفاق حوالي 330 مليون دولار بحلول عام 2025 على بناء قواعد عسكرية أمريكية ومشاريع البنية التحتية ذات الصلة، التي تركز على أنشطة مكافحة الإرهاب وعمليات القوات الخاصة والدعم الإنساني، إلى جانب حماية المصالح التجارية الأمريكية في مواجهة الوجود والروسي المتزايد، بالإضافة لمواجهة الخطر المتزايد للقرصنة في خليج غينيا. كما جاءت الاتفاقية التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع جمهورية الرأس الأخضر، في 2020، لتسمح للقوات الأمريكية باستخدام أرخبيلها عسكريًا على نحو يؤجج المنافسة الجيوسياسية العالمية في منطقة غرب أفريقيا[38].

7. الخاتمة:

جاءت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة اتجاه إفريقيا لإعادة ترتيب أولويات ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، وهي جزء من رؤية شاملة لهندسة إدارة "بايدن" لعلاقات أمريكا الخارجية، عقب الضرر الذي لحق بصورة أمريكا في عهد سلفه "دونالد ترامب"، إلا أن استراتيجية إفريقيا تبرز كجهد مُفصل بشكل دقيق عن المبادرات التي إطلاقها لأمريكا اللاتينية ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

تهدف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية تتمثل في تعزيز الانفتاح والمجتمعات المنفتحة، توزيع مكتسبات الديمقراطية والأمن مع الشركاء الأفارقة، ودفع عجلة التعافي من تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) والفرص الاقتصادية، فضلًا عن دعم المحافظة على البيئة والتكيف مع تغير المناخ والتحول العادل للطاقة. وهي أهداف سبق وأن سطرتها أمريكا في سياستها اتجاه القارة، لكنها لم تعرف طريقها للتنفيذ لعد اعتبارات بعضها مرتبط بطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والعسكرية في القارة، وأخرى بغياب الإرادة الأمريكية في تحقيقها.

تركز الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في مضمونها بشكل أقل على المنافسين الجيوسياسيين للولايات المتحدة الأمريكية، وتهتم أكثر بتحسين الدور الأمريكي في منطقة إفريقيا. إلا أن ذلك لا ينفي توجسها من نفوذ دولة الصيني التي استثمرت بكثافة في البنية التحتية الإفريقية بالماضي، وأضحت الشريك التجاري الأول للقارة، وفي التخوف من التمدد العسكري الروسي، التي تصفه الولايات المتحدة بالخطر المهدد للاستقرار السياسي والعسكري لدول القارة، وتحديدا دور مرتزقة "فاغنر" في انتهاكات حقوق الانسان وانقلابات القارة.

بالإضافة إلى تحدي الديمقراطية؛ أين أبانت الاستراتيجية تخليها عن مبدأ "المشروطية السياسية" في تعاملاتها مع بلدان القارة، لكنها تؤكد حرصها على دمقرطة الأنظمة لأنه السبيل الوحيد لضمان مصالحها على المدى الطويل.

ستراقب البلدان الأفريقية في المرحلة اللاحقة كيفية تنفيذ أمريكا هذه الرؤية الجديدة، لكنهم لا يتوقع أن تشكل هذه الاستراتيجية خطوة حاسمة في الصراع الدولي الدائر حول القارة الأفريقية، أو تؤدي إلى تغييرات حاسمة في تركيبة النظام الدولي وتوازناته، ولن يكون لها أثر عميق في ترتيب وضبط الأوضاع السياسية والعسكرية في القارة، وما تعيشه دولة السودان من حرب أهلية دليلا على ذلك.

8. الهوامش:

[1] – علي تابليت، "معاهدة السلام والصداقة بين الجزائر والولايات المتحدة سنة 1795"، **حوليات جامعة الجزائر**، المجلد الرابع، العدد 01، ص 93-94.

[2]– علي تابليت، " الحرب الليبية الأمريكية 1801-1805"، **حوليات جامعة الجزائر**، المجلد السادس، العدد 01، ص 127-138.

[3]– عادل جارش،" الاستراتيجية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية، دراسة تحليلية "، المركز الديمقراطي العربي، 06 جويلية 2014، على الرابط:https://democraticac.de/?p=2340

[4]– خالد التزاني، "الانتشار العسكري الأمريكي في افريقيا: الدوافع والرهانات"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 436، جوان 2015. ص 30.

[5]– حمدي عبد الرحمن، " السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، **بوابة إفريقيا الإخبارية**، 25 ديسمبر 2013، على الرابط:
https://www.afrigatenews.net/article

[6] – The Executive Secritary, a Report to the national Security Council, Washington, october 30, 1953, On Line :
https://irp.fas.org/offdocs/nsc-hst/nsc-162-2.pdf

[7]– إبراهيم أبو خزام، **أقواس الهيمنة: دراسة في لتطور الهيمنة الأمريكية مطلع القرن العشرين حتى الآن**، ط1. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2005، ص 158.

[8]– زكريا صادق الرفاعي، "السياسة الامريكية اتجاه افريقيا جنوب الصحراء 1957-1961: دراسة وثائقية"، **قراءات إفريقية**، 2017/04/11 على الرابط: https://n9.cl/z7hmz

[9]– **نفس المرجع**.

[10] – Mandou Ka, "La politique africaine des Etats-Unis de 1945 a' 2005 : de l'engagement sélectif a' la politique de "legacy"". **Polis**/**R**.**C**.**S**.**P**./**C**.**P**.**S**.**R**. Vol. 14, Numéros 1&2, 2007. P33.

[11] – محمد الدابولي، "تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا"، **مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية**، 04/11/2019، على الرابط: https://pharostudies.com/?p=2706

[12]– منى عبد الفتاح، "البُعد الجديد في العلاقات الأميركية الأفريقية"، موقع الجزيرة، 2015/08/04، على الرابط:
https://n9.cl/c9aqg

[13]– سماح مهدي صالح العلياوي، "التزاحم الجيوسياسي الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد عام 2001"، **مجلة دراسات دولية**، المجلد 20، العدد 84، جانفي 2021، ص 292.

[14]– **نفس المرجع**، ص 293.

[15] – خالد التزاني، **المرجع السابق**، ص 35

[16] – **نفس المرجع**، ص 36.

[17]– أندرو هادينغ، "الصومال قد يواجه مخاطر كبيرة بعد قرار دونالد ترامب سحب بعض القوات الأمريكية من البلاد"، **بي بي سي عربية**، 19 جانفي 2021. على الرابط التالي:https://www.bbc.com/arabic/world-55671359

[18] – John Campbell, "U.S. Africa Policy Needs a Reset", **Foreign Affairs**, October 12, 2020. Online : https://n9.cl/3mvwn

[19] –Mathilde Boussion, En Afrique du Sud, le chef de la diplomatie américaine plaide pour un partenariat « d'égal à égal » avec le continent, **Le Monde**, 09 août 2022. Online: https://n9.cl/a96a4

[20] – G. John Ikenberry, Why American Power Endures: The U.S.-Led Order Isn't in Decline, **Foreign Affairs**, November,01 2022. Online :https://n9.cl/jgbf2

[21]– أحمد عبدالعليم، "القارة الصاعدة: رؤية مستقبلية لفرص وتحديات التنمية في أفريقيا 2030"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 07 جانفي 2019. على الرابط التالي: https://n9.cl/n5oq58

[22]– أميمة الشاذلي، "الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2024: هل يعيد التاريخ نفسه لصالح جو بايدن؟"، **بي بي سي عربية**، 13 أفريل 2023. على الرابط التالي: https://n9.cl/wt7njy

[23]– خالد التزاني، **المرجع السابق**، ص 33.

[24]– حفريات، "خريطة الإرهاب في الشرق الأفريقي.. الدوافع والتحديات"، **حفريات**، 31 جانفي 2018. على الرابط التالي: https://n9.cl/yxaa4

[25] – سليم كاطع علي،"الوجود الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد الثالث، العدد 2، ديسمبر 2014. ص 238.

[26]– نشر موقع البيت الأبيض النص الكامل لهذه هذه الاستراتيجية، على الرابط التالي: https://n9.cl/acvmk

[*] **قانون أجوا**: هو قانون النمو والفرص الأفريقي، الذي تم سنه في عام 2000، هو حجر الزاوية في العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا، وتتم في إطاره معظم التبادلات التجارية بين واشنطن والدول الأفريقية المستفيدة، ويُعد برنامجًا تجاريًا تفضيليًا يمنح البلدان الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء وصولًا تفضيليًا إلى الأسواق الأمريكية، مما يسمح لها بتصدير المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية لما يصل إلى 6500 سلعة.

[27]– منصور عبد الحكيم، **الإمبراطورية الأمريكية: البداية والنهاية**. دمشق: دار الكتاب العربي، 2005، ص 170.

[28]– موقع قناة الميادين،" الاتحاد الأفريقي: العقوبات على روسيا تمثل تهديداً لأمن أفريقيا الغذائي"، **موقع قناة الميادين**، 03 جوان 2022، على الرابط التالي:https://n9.cl/6w7ns

[29]- عبد القادر محمد علي، "استراتيجية أمريكا تجاه إفريقيا.. تسارُع لكبح النفوذين الروسي والصيني"، **trt عربي**، 19 أوت 2022. على الرابط: https://n9.cl/dc31s

[30]- سليم كاطع علي، **المرجع السابق**، ص 290.

[31]- **المرجع نفسه**، ص 295.

[32]- انتصار عنتر، "الصين أم أوروبا... من يربح الصراع على أفريقيا؟"، اندبندنت عربية، 23 فيفري 2022. على الرابط التالي: https://n9.cl/d7iwz

[33] - The White House, FACT SHEET: President Biden and G7 Leaders Formally Launch the Partnership for Global Infrastructure and Investment, JUNE 26, 2022. Onlie: https://n9.cl/nkdtq

[34]- كلمة رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية ون جيا باو، في مراسم افتتاح المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى التعاون الصيني ـ الافريقي، 15 ديسمبر 2003. على الرابط التالي: https://n9.cl/mrvfl

[35]- سليم كاطع علي، **المرجع السابق**، ص 300.

[36] – The White House,FACT SHEET: U.S.-Africa Partnership in Promoting Peace, Security, and Democratic Governance, Decembre 15, 2022. Onlie: https://n9.cl/g7hbq

[37]- أحمد صوان، "أفريكوم ذراع أمريكا الأفريقي لمواجهة الصين وروسيا، **مصر 360**، 22 أوت 2022.على الرابط التالي: https://n9.cl/tvks7

[38]- صلاح خليل، "التنافس خارج المجال: أهداف توسيع النفوذ الروسي في أفريقيا"، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 07 فيفري 2023، على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/32740

9. قائمة المراجع:

1.9. المراجع باللغة العربية

1- (أبو خزام، إبراهيم)، **أقواس الهيمنة: دراسة في لتطور الهيمنة الأمريكية مطلع القرن العشرين حتى الآن**، ط1. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2005.

2- (تابليت، علي)،" الحرب الليبية الأمريكية 1801-1805"، **حوليات جامعة الجزائر**، المجلد السادس، العدد 01، ديسمبر 1991.

3- (ـــــ، ـــــ)، "معاهدة السلام والصداقة بين الجزائر والولايات المتحدة سنة 1795"، **حوليات جامعة الجزائر**، المجلد الرابع، العدد 01،

4- (التزاني، خالد)، "الانتشار العسكري الأمريكي في افريقيا: الدوافع والرهانات"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 436، جوان 2015.

5- (جارش، عادل)،" الاستراتيجية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية، دراسة تحليلية "، **المركز الديمقراطي العربي**، 06 جويلية 2014، على الرابط:https://democraticac.de/?p=2340

6- (حفريات)، "خريطة الإرهاب في الشرق الأفريقي.. الدوافع والتحديات"، **حفريات**، 31 جانفي 2018. على الرابط التالي: https://n9.cl/yxaa4

7- (خليل، صلاح)، "التنافس خارج المجال: أهداف توسيع النفوذ الروسي في أفريقيا"، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 07 فيفري 2023، على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/32740

8- (الدابولي، محمد)، "تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا"، **مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية**، 04/11/2019، على الرابط التالي: https://pharostudies.com/?p=2706

9- (الشاذلي، أميمة)، "الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2024: هل يعيد التاريخ نفسه لصالح جو بايدن؟"، **بي بي سي عربية**، 13 أفريل 2023. على الرابط التالي: https://n9.cl/wt7njy

10-(صادق الرفاعي، زكريا)، "السياسة الامريكية اتجاه افريقيا جنوب الصحراء 1957-1961: دراسة وثائقية"، **قراءات إفريقية**، 2017/04/11 على الرابط: https://n9.cl/z7hmz

11-(صوان، أحمد)، "أفريكوم ذراع أمريكا الأفريقي لمواجهة الصين وروسيا، **مصر 360**، 22 أوت 2022. على الرابط التالي:https://n9.cl/tvks7

12-(عبد الحكيم، منصور)، **الإمبراطورية الأمريكية: البداية والنهاية**. دمشق: دار الكتاب العربي، 2005.

13-(عبد الرحمن، حمدي)، " السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، **بوابة إفريقيا الإخبارية**، 25 ديسمبر 2013، على الرابط: https://www.afrigatenews.net/article

14-(عبد الفتاح، منى)، "البُعد الجديد في العلاقات الأميركية الأفريقية"، **موقع الجزيرة**، 2015/08/04، على الرابط: https://n9.cl/c9aqg

15-(عبدالعليم، أحمد)، "القارة الصاعدة: رؤية مستقبلية لفرص وتحديات التنمية في أفريقيا 2030"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 07 جانفي 2019. على الرابط التالي: https://n9.cl/n5oq58

16-(عنتر، انتصار)، "الصين أم أوروبا... من يربح الصراع على أفريقيا؟"، **اندبندنت عربية**، 23 فيفري 2022. على الرابط التالي: https://n9.cl/d7iwz

17-(كاطع علي، سليم)،"الوجود الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد الثالث، العدد 2، ديسمبر 2014.

18-(كلمة رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية ون جيا باو)، في مراسم افتتاح المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى التعاون الصيني ـ الافريقي، 15 ديسمبر 2003. على الرابط التالي: https://n9.cl/mrvfl

19-(محمد علي، عبد القادر)، "استراتيجية أمريكا تجاه إفريقيا.. تسارُع لكبح النفوذين الروسي والصيني"، trt عربي، 19 أوت 2022. على الرابط: https://n9.cl/dc31s

20-(مهدي صالح العلياوي، سماح)، "التزاحم الجيوسياسي الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد عام 2001"، **مجلة دراسات دولية**، المجلد 20، العدد 84، جانفي 2021.

21-(موقع قناة الميادين)،" الاتحاد الأفريقي: العقوبات على روسيا تمثل تهديداً لأمن أفريقيا الغذائي"، **موقع قناة الميادين**، 03 جوان 2022، على الرابط التالي:https://n9.cl/6w7ns

22-نشر موقع البيت الأبيض النص الكامل لهذه هذه الاستراتيجية، على الرابط التالي: https://n9.cl/acvmk

23- (هادينغ، أندرو) ، "الصومال قد يواجه مخاطر كبيرة بعد قرار دونالد ترامب سحب بعض القوات الأمريكية من البلاد"، **بي بي سي عربية**، 19 جانفي 2021. على الرابط التالي:https://www.bbc.com/arabic/world-55671359

2.9. المراجع باللغة الأجنبية:

1- The Executive Secritary, a Report to the national Security Council, Washington, october 30, 1953, On Line :https://irp.fas.org/offdocs/nsc-hst/nsc-162-2.pdf

2- Mandou Ka, "La politique africaine des Etats-Unis de 1945 a' 2005 : de l'engagement sélectif a' la politique de "legacy"". **Polis/R.C.S.P./C.P.S.R**. Vol. 14, Numéros 1&2, 2007. P33.

3- John Campbell," U.S. Africa Policy Needs a Reset", **Foreign Affairs**, October 12, 2020. Online : https://n9.cl/3mvwn

4-

5- Mathilde Boussion, "En Afrique du Sud, le chef de la diplomatie américaine plaide pour un partenariat « d'égal à égal » avec le continent", **Le Monde**, 09 août 2022. Online: https://n9.cl/a96a4

6- G. John Ikenberry, "Why American Power Endures: The U.S.-Led Order Isn't in Decline", **Foreign Affairs**, November,01 2022. Online : https://n9.cl/jgbf2

7- The White House, FACT SHEET: President Biden and G7 Leaders Formally Launch the Partnership for Global Infrastructure and Investment, JUNE 26, 2022. Onlie: https://n9.cl/nkdtq

8- The White House,FACT SHEET: U.S.-Africa Partnership in Promoting Peace, Security, and Democratic Governance, Decembre 15, 2022. Onlie: https://n9.cl/g7hbq

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 72 - 94

السياسة الخارجية الأمريكية ومشروع الشرق الأوسط الكبير: الوسائل والأهداف

The American Foreign Policy and the Greater Middle East Project: Means and Objectives

موزة سليمان الحوسني
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، mozaalhosani3@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/05/12 تاريخ قبول النشر: 2023/06/06 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

يشكل مشروع الشرق الأوسط الكبير أحد رهانات دور السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية وذلك عبر جملة من الرسائل المتعددة من أجل الوصول إلى هدفها الأول والأخير هو الهيمنة على المنطقة والعمل على حماية مصالحها وحماية أمن إسرائيل، وهو ما يتضح من خلال أبعاد الدور الأمريكي في المنطقة العربية.

إن قيام مشروع الشرق الأوسط الكبير يمثل استجالة للتوجهات الداعمة لتقوية نفوذ النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، والسعي لجعلها تفوز بقيادة المنطقة عبر تفكيك وإعادة ترتيب المنظومة الإقليمية بما يخدم المصالح الغربية ووضع مصلحة شعوب المنطقة العربية على الهامش.

الكلمات المفتاحية: السياسية الخارجية؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ الشرق الأوسط الكبير؛ النفوذ الإسرائيلي.

Abstract:

The Greater Middle East project constitutes one of the goals of the role of American foreign policy in the Arab region, through a set of multiple messages in order to reach its objectives, which is hegemony over the region and work to protect its vital interests including Israel's security, which is prove through the dimensions of the American role in the Arab world.

The establishment of the Greater Middle East project represents a reckoning with the tendencies that support strengthening the influence of Israeli influence in the region, and striving to make it win the leadership of the region by dismantling and rearranging the regional system in a way that serves the Western interests and puts the interest of the Arab region in the margins.

Keywords: foreign policy; the United States of America; the Greater Middle East; Israeli influence.

1. مقدمة:

لعبت التحولات والمتغيرات الدولية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية إلى رسم سياساتها من خلال جملة من الأدوات خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفياتي سابقا، فأخذت زعامة العالم، وعملت على إعادة بناء العلاقات الدولية وفق مفاهيمها الأحادية.

وفي هذا الإطار فقد مهدت الولايات المتحدة هجمات الحادي عشر من شهر سبتمبر 2001 م، التي ضربتها والسعي إلى طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ما هو إلا استمرارية للمشاريع الشرق أوسطية التي ما فتئت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تطرحها على دول المنطقة، خاصة بعد مشروع الشرق أوسطي الذي طرحته إدارة بوش الأب والذي كان يسعى إلى طرح نظام إقليمي جديد يضم أغلبية الدول العربية إلى جانب إسرائيل، وعدد من البلدان الأسيوية الإسلامية ورفضته إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون بسبب النقائص التي تخللته وخاصة بعد تعثر عملية التسوية، وعدم قبول إسرائيل للنتائج الخاصة بعملية السلام، أين عادت إدارة بوش الابن سنة 2004 م إلى بعث المشروع تحت تسمية جديدة وهي مشروع الشرق الأوسط الكبير، إن ما تحاول تمريره الولايات المتحدة الأمريكية بمشروعها الخطير، من خلال التظاهر بمساعدة دول المنطقة لإعادة تطوير أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية من خلال دمقرطة دول المنطقة، وبناء الأمن والاستقرار من أجل مكافحة أسباب التخلف والفقر ونشر الديمقراطية وتحقيق التقدم المنشود، إلا أن أهداف المشروع الشروط الكبير يحمل بين ثناياه مفاجأة للمنطقة.

إن تبنى الإدارة الأمريكية لهذا المشروع وخاصة في منطقة الشرق الأوسط لتنفيذ أهداف على المستوى القريب والبعيد، وأهم الوسائل والأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها على دول المنطقة، وبناء على ما تقدم يمكن طرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تنويع أدوات وأهداف تجسيد مشروع الشرق الأوسط الكبير ضمن سياستها الخارجية؟ للإجابة على هذه الإشكالية نطرح جملة من التساؤلات التالية:

*ما هو مفهوم وأبعاد مشروع الشرق الأوسط الكبير حسب الرؤية الأمريكية؟

*ما هي ركائز وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية في تجسيد مشروع الشرق الأوسط الكبير؟

2. التطور التاريخي لمشروع الأوسط الكبير ومفهومه:

يهدف نظام الشرق الأوسط الكبير المطروح إلى إعادة صياغة المنطقة العربية جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، وإقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

فالمشروع أو ما يطلق عليه أحيانا في الأدبيات السياسية النظام الشرق أوسطي يجري تصميمه خارج المنطقة في مخابر أجنبية، وسيفرض على المنطقة العربية مادامت أنها فقدت عنصر القوة والتعاون فيما بينها، وسيكون فرض ذلك وفق أسس جديدة تخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة والعالم.

إن الواقع القائم بأبعاده العربية والإقليمية والدولية يعد فرصة ملائمة للولايات المتحدة لإعادة رسم الخريطة الجديدة للوطن العربي، وهي أسوأ من خريطة سايكس–بيكو. وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن حل أزماتها الاقتصادية، ونجاحها في أمركة العالم وصراعها الاقتصادي مع روسيا والصين، والقضاء على مفهوم المقاومة في فلسطين، كل ذلك يتطلب منها المضي قدما في إقامة النظام الشرق أوسطي الكبير، امتداداً لمصالحها وضمانا لمخططاتها، والسيطرة على النفط ومنابعه وممراته وأسواقه والتحكم بأسعاره.

ونتيجة للترابط بين إسرائيل والقوة الغربية، ولكون الوطن العربي، كان ولا يزال أهم منطقة في العالم بالنسبة إلى العالم الصناعي، فقد وجدت أمريكا ومن يدور في فلكها في المنطقة ونخص بالذكر إسرائيل، ضرورة تصدير مشروع الشرق الأوسط الجديد للمنطقة والعمل على تنفيذه، وتطبيقه من خلال نشر نظرية الفوضى الخلاقة التي يقصد بها إحداث متعمد لفوضى ما قصد تحقيق مصالح محددة من خلال استهداف منطقة ما وتفكيكها لإحداث التغيير.

1.2 بوادر ظهور لمشروع الشرق الأوسط الكبير:

إن الإقرار بوجود نظام شرق أوسطي يقتضي تتبع التطور التاريخي لظهور فكرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراءه؛ حتى نقف على مبررات مسيرته التاريخية.

إن فكرة هذا المشروع قديمة، فقد روج له منذ القرن الماضي وعلى لسان ألفرد ماهان، ثم أعقبه "فالنتاين شيرول" مراسل الشؤون الخارجية لصحيفة التايمز، وظلت هذه الفكرة قائمة حتى يومنا هذا، أي أن الدعوة إلى مشروع الشرق الأوسط ليست جديدة على المنطقة، بل قديمة قدم الأهداف التوسعية للقوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد مرت الفكرة بعدة مراحل من أجل أن يتم ترتيب المنطقة وفق قواعدها، وأسسها لتنسجم وتحقيق المصالح الأمريكية فيها، وما إن أطل القرن الحادي والعشرين برأسه على العالم، واحتكم العالم لنظام دولي جديد، حتى وجدت الولايات المتحدة الفرصة السانحة لتعمل على صياغة المنطقة بثوب جديد، تسعى من خلالها إيجاد صيغة للتعاون الإقليمي، بهدف طمس الهوية العربية وتذويبها عبر استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي يكون لإسرائيل فيه دور أكثر تفوقاً واحتواءً، سواء في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو العسكرية.

نظرا للأهمية الاستراتيجية للوطن العربي وموقعه بين آسيا وأفريقيا، رأى الاستعمار البريطاني إقامة إسرائيل في المنطقة، لفصل آسيا العربية عن أفريقيا العربية لدوافع استعمارية محضة، علما أن تلك المنطقة تشكل قلب العالم العربي، وتشكل نقطة ارتكاز وانطلاق للتحكم بالمنطقة العربية وثرواتها وإدارتها. وتعود بدايات مشروع الشرق الأوسط إلى عام 1902م التي جاءت على لسان ألفرد ماهان الذي نبه الحكومة البريطانية لأهمية منطقة الخليج العربي التي أطلق عليها يوم ذاك " الشرق الأوسط للإمبراطورية ومصالحها في الهند".[1]

كما ظهر في لندن عام 1909م كتاب بعنوان: مشاكل الشرق الأوسط، وضح فيه أهمية المنطقة لأوروبا والعالم، وطالب بضرورة السيطرة عليها، وأعلن الحاكم البريطاني على الهند "اللورد كيرزون" عام 1911م إدارة خاصة للشرق الأوسط، وكلفها بالإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق[2].

2.2 مفهوم الشرق الأوسط الكبير:

استخدم مصطلح الشرق الأوسط من طرف القوى الاستعمارية الأوروبية، وأثناء الحرب العالمية الأولى بعد ظهور الوعي القومي العربي، وعلى أثر التراجع التوسعي الذي اضطلعت به الإمبراطورية العثمانية، وتزامن ذلك بعد أن فرضت سياسة التتريك على المجتمعات العربية، ولاح في الأفق غروب الدولة العثمانية، وكانت البداية الفعلية للمشروع حينما تم تطبيق السياسة الاستعمارية والمتمثلة بـ معاهدة سايكس – بيكو لسنة 1916م، التي تمت صياغتها من أجل تفتيت المنطقة العربية في حالة غفلة من العرب.[3] ولم يكن الشرق الأوسط يشير في حقيقته إلى حيز جغرافي محدد بذاته، ولا إلى تاريخ محدد تتقاسمه شعوب المنطقة، وفي هذه الفترة ألحقت فكرة الشرق الأوسط في السياسة البريطانية، وفكرة المشرق في أدبيات السياسة الفرنسية، إن مشروع الشرق الأوسط هدفه وقبل كل شيء إسقاط الأنظمة السياسية العربية التي لا تأخذ بالسياسات والمشيئة الأمريكية، واستبدالها بأنظمة تأتمر وتأخذ دون أي تحفظ بما تمليه الولايات المتحدة، وإلغاء المؤسسات الجماعية العربية. وقد لجأت الدول العربية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق مواءمة بين مفهوم النظام الإقليمي ومصطلح الشرق الأوسط، وبتوجيه خطي من القوى الغربية ذات الشوكة والمطامع في المنطقة العربية. وهذا يتفق مع رؤية "رونالد بالم": أن الإقليمية ليست بديلاً للعالمية، بل عاملاً مساعداً لها، وخطوة هامة ولازمة على طريق تحقيقها أيضاً.[4]

ان مصطلح الشرق الأوسط مصطلح جديد، ابتدعه المؤسس الحقيقي لدولة إسرائيل ثيودور هيرتزل عام 1897م واستخدمه من بعده قائد القوات البحرية البريطانية "الفريد" ماهان مطلع القرن العشرين وليس ثمة اجماع بين جمهور الباحثين والمختصين حول الدول التي تشكل الشرق الأوسط بينما هو في الأغلب يطلق اليوم على العالم العربي وافغانستان وباكستان وإيران وتركيا الى جانب إسرائيل، ونلاحظ في الادبيات الغربية وخاصة الأمريكية ندرة وجود مصطلح العالم العربي أو الوطن العربي، فالولايات المتحدة تنظر الى العالم العربي كجزء مجزأ لا كل موحد، رغم كونه واحد من حيث منظومته الدينية باستثناء اسرائيل، التي وجودها بحد ذاته في المنطقة مناف لطبائع الاشياء، ولكن الولايات المتحدة الامريكية إرادات لنفسها التعاطي مع هذه المنطقة بهذا المنطق.

فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي مطلع تسعينيات القرن الماضي وتحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية الى نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية منفردة، ازداد الاهتمام الامريكي بمنطقة الشرق الأوسط، نظرا لأهميته الجغرافية والاقتصادية التي سنناقشها لاحقا والاهمية الذاتية للمنطقة، اذ ترى الولايات المتحدة ان هذه المنطقة مصدر للتطرف ونقطة تمدد للإسلامويين، الأمر الذي يمكن الاستفادة منه أمريكيًا، فمنذ ذلك الحين نفذت الولايات المتحدة الامريكية ثلاث حروب انحصرت كله في منطقة الشرق الأوسط، وما زال الجدل دائرا حول امكانية

اضافة ايران وسوريا إلى القائمة الامريكية، حيث يمكن القول أن فترتي رئاسة بوش الابن هما الأسوأ في العلاقة الأمريكية الشرق أوسطية تاريخيا على الاطلاق، حيث كانت هذه السياسية عسكرية اكثر منها دبلوماسية، بدليل تقدم وزارة الدفاع على وزارة الخارجية في الولايات المتحدة نفسها على عكس ما كان سائدا في الادارات السابقة، بقول فواز جرجس:

"مع أن الرئيسين كارتر وريغن شهدا تعاظم سلطان الحركات الإسلامية في الشرق الاوسط، وواجها خيارات سياسية صعبة في ذلك المجال، لم يخرجا علنا بأي مجموعة منهجية من الأفكار بشأن الاسلام السياسي، ربما لأن مزاحمة الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة كانت مستحوذة على ذهنيتهما"[5]، بل ما كان هو مجرد دعم حليف للقيام بحرب بالوكالة، حيث دعم ريغن صدام حسين لمواجهة خطر انتشار ظواهر الثورة الاسلامية الايرانية في الشرق الأوسط، ولكن لماذا لم تتم المواجهة في فترة ما بعد الحرب الباردة مباشرة، أي في فترة رئاسة بوش الاب أو كلينتون؟ في العامين 1989 م-1992م كان هنالك حدثان سياسيان لهما عظيم الأثر على صعيد الاسلام السياسي في الشرق الأوسط، الأول: في السودان الذي نتج عن انقلاب اللواء عمر حسن البشير الأقرب إلى القومية الاسلامية على النميري عام 1989م، والثاني: فوز الجبهة الجزائرية للإنقاذ المنحلة في الانتخابات الجزائرية.

أما إدارة الرئيس كلينتون فكانت تهدف إلى عزل الإسلامويين عن أي دور سياسي بأيدي حلفائها في المنطقة، بمعنى مسألة المواجهة المباشرة مع الإسلامويين كانت مستبعدة " ذكر أن كلينتون قرر التشديد على فكرة الإسلام والتسامح رغبة منه إلى حد ما، في تعزيز استراتيجية اساسية تقضي بتوفير الدعم للمعتدلين في المجموعة الاسلامية".[6]

ولكن إدارة بوش الابن قد اعتمدت استراتيجية واضحة المعالم للتعاطي مع الأصولية الاسلامية من خلال البُعد (الأمني الأمريكي) الذي كان مسيطراً تماماً على طبيعة التفاعل بين الولايات المتحدة وأي دولة شرق أوسطية انطلاقا من ضرورة مواجهة خطر "الإسلاميين"، كل ذلك تم بأشكال مختلفة ومضمون واحد، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م بادرت إدارة بوش بحشد العالم لمواجهة ظاهرة الأصولية ثم تلاها إطلاق الحرب على الارهاب ثم مشروع الشرق الأوسط الكبير ثم سياسة الحصار المالي ودعم الديمقراطية التي كلها لم تقدم للشرق الاوسط سوى مزيدا من الانقسام والحروب، بل كانت حجر عثرة أمام اعادة الاستقرار في المنطقة، فإذا كان اهتمام الإدارات الأمريكية السابقة بالإسلام السياسي يتم من بوابة الوحدات السياسية، فإن إدارة بوش الإبن أضافت إلى ذلك حركات الإسلام السياسي بشقه الأصولي، بل ذهبت أبعد من ذلك حينما أعدت لائحة للحركات الإرهابية تضع عليها من تشاء من حركات تتحدى المصالح الأمريكية أو الإسرائيلية في المنطقة.

حيث كانت ولازالت المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط متعددة ومعقدة إلا أن هذا التشعب يصطدم بـ "خطر" الإسلامويين، أو بالأحرى واقع يرفضه الإسلامويون "الأعداء"، أو كما أرادت لهم الولايات المتحدة أن يكونوا، انطلاقا من فكرة العدو المفترض لتبرير التدخلات الأمريكية في المنطقة " يقول جورجي أرباتوف

مستشار غورباتشوف مخاطباً الأمريكيين – بعد انهيار الاتحاد السوفياتي – لقد قمنا بعمل مهول لكم، لقد تركناكم من دون عدو"[7]، كما يقول: هنتنغتون: أن السيكولوجيين عمومهم يتفقون على أن الأفراد والجماعات يسعون لتمييز أنفسهم وتحديد هويتهم، ووضع ذواتهم في مواقف معارضة للآخرين".[8]

وبالعودة إلى مسألة المصالح الأمريكية فهي قائمة على أسس:

الأساس الاقتصادي: وهو تأمين تدفق النفط الى الولايات المتحدة الأمريكية وبأسعار معقولة من جهة وضمان استمرار التجارة البينية المختلة لصالح الولايات المتحدة من جهة أخرى.

الأساس العسكري: وهو أساس أمني بالدرجة الأولى، يقوم على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة وتحقيق أمن اسرائيل.

الاساس السياسي: ويقوم هذا الأساس على ضمان بقاء الحلفاء وحمايتهم من أي خطر ممكن.

وقد ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير كمفهوم في حلقة تطور الأوسط في التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 1995م، الذي يصدر عن مركز معهد الدراسات الاستراتيجية القومية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، وقد حدث تطور عسكري مُهم مُرتبط بالشرق الأوسط في عام 1999م، عندما نقلت وزارة الدفاع الأمريكية أمر القيادة العليا للقوات الأمريكية في آسيا الوسطى من قائد القوات الأمريكية في المحيط الهادئ، إلى القيادة المركزية للشرق الأوسط والتي كانت تعرف بقوات الانتشار السريع، ودخلت الولايات المتحدة على الخط بعد احتلالها للعراق[9]، حيث أعلن الرئيس جورج بوش الإبن عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، في محاولة لاستغلال الظروف الدولية والإقليمية التي صاحبت الاحتلال، ومحاربة الإرهاب بعد أن اتخذت من أحداث 1 سبتمبر 2001م مبرراً لهذه الحرب، وأعلنت أن ذلك من أجل المحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية غير جادة في دعوتها إلى إقامة شرق أوسط كبير قائم على الديمقراطية. كما أعلنت كوندليزا رايس – وزيرة خارجية الولايات المتحدة أنذاك – عن المشروع الأمريكي الجديد في الوقت الذي كانت بلادها ترفض وقف إطلاق النار في لبنان، قبل أن تحقق اسرائيل نجاحات عسكرية في مقدمتها القضاء على حزب الله الذي يعتبر من أهم العقبات التي تواجه الولايات المتحدة ومخططاتها، ويرفض الوجود الإسرائيلي في المنطقة[10].

إن التصور الأمريكي لمشروع الشرق الأوسط الجديد، يتمثل بإيجاد منطقة آمنة تتنامى فيها المصالح الأمريكية أولاً والإسرائيلية تالياً، من خلال وجود دويلات ضعيفة ومتفرقة ومرتبطة بشكل كامل بالولايات المتحدة، والقضاء على أي مقاومة أو تيار سياسي يعارض مشروعها، ومساعدة إسرائيل في فرض حل على الفلسطينيين.[11] وتجزئة الأقطار العربية المجزأة أصلاً. إن الأجواء السياسية في المنطقة جعلت من مشروع الشرق الأوسط الجديد مادة تشغل حيزاً هاماً من اهتمامات الأوساط الحاكمة في المنطقة، وأفسحت وسائل الإعلام مساحات واسعة له، ويبدو أن توقيت طرح هذا المشروع لم يأت من باب الصدفة، بل جاء تتويجاً لسلسلة من الخطوات الأمريكية التي سبقته التي سبقته في المنطقة.[12]

ويمكن أن نقول أن تحديد مفهوم الشرق الأوسط الكبير يضم في ذهن أصحاب المشروع دول الشرق الأدنى والشرق الأوسط بالإضافة إلى دول شمال إفريقيا وإسرائيل، وجوهر هذا المشروع هو من ناحية ضم إسرائيل، وإدخالها في نسيج المنطقة، وجعلها جزءاً وعضواً مركزياً في المنطقة دون الاضطرار إلى إبراز اسمها، وهو من ناحية ثانية التمهيد بكل وسائل لانتزاع الاعتراف العربي الجماعي بها، وفرض التعامل الطبيعي معها. ولقد أخذ هذا المصطلح ينتشر بين الباحثين في القضايا الاستراتيجية، ففي عام 1997م أصدر كل من روبارت بلاكويل Robert Blackwill ومايكل ستيرمد كتاب بعنوان: "الحلفاء المنقسمون"، ويقصد المؤلفان أمريكية والاتحاد الأوربي وانقسامهما حول سياسة الشرق الأوسط الكبير، كما صدرت عن دار نشر Borking Institute في نفس العام كتاب لروبرت هركاني وجيفري كب بعنوان "الجغرافيا الاستراتيجية والشرق الأوسط المتغير" Changing Middle East والذي يطرح مفهوم الشرق الأوسط الكبير[13].

– العوامل الدافعة لإعادة بعث المشروع: يمكن إجمالها فيما يلي:

- نمو النزعة الإمبراطورية والعسكرية و"الوطنية في امريكا لاسيما مع ازدياد نفوذ تيار المحافظين الجدد الذي يدعي بأن لامريكا دوراً رسولياً عليها القيام به لبناء العالم على شاكلتها، على قاعدة نشر الديمقراطية والليبرالية والاقتصاد الحر ولو تطلب الأمر استخدام القوة.
- هجومات 11 /9/ 2001 م التي أحدث تحولًا كبيراً في إدراك الأمريكيين لحدود أمنهم القومي وما سهل على المنظرين والمخططين تيار المحافظين الجدد تحويل السياسة الخارجية الأمريكية، وإجراء تغييرات عليها إزاء المنطقة والعالم العربي بما في ذلك تبرير كل إجراءات الحرب على الإرهاب ومبدأ الحرب الوقائية وفرض الوصاية على الدول العربية وتعزيز مكانة إسرائيل في السياسة الأمريكية إزاء المنطقة.

كما أنه ونتيجة لهذه الهجمات دخلت أمريكا حربها ضد الإرهاب بحيث خاضت حربين، في أفغانستان[14] وفي العراق، ولقد أطلق المحللون على هذه المرحلة صفة الماكرو Macro أي المقاربة الكبرى للمنطقة والتنفيذ لتثبيت مواطئ القدم على الأرض وبالفعل دخلت أمريكا الشرق الأوسط القديم حتى ولو لم يكن العالم راضياً عن سلوكها. وبعد هذه الحروب الكبيرة والمحدودة في أفغانستان والعراق[15] بدأت أمريكا خوض الحروب الصغيرة جدا Micro Wars وهي التي ذكرت في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي NSS، وبغية الانتقال من صورة الماكرو إلى الميكرو أطلقت أمريكا مشروع الشرق الأوسط الكبير، أي الدخول إلى العقل والوعي العربيين وتغييرهما من الداخل (الميكرو)، وهذا بحجة منع استعمال الإرهاب لتحقيق الأهداف السياسية ولا يكون الأمن إلا من خلال تغيير العقل العربي ويكون هذا من خلال مقاربة التنمية البشرية والاقتصادية، كما تركز واشنطن على ضرورة تغيير المناهج الدراسية وكل ماله علاقة بتسويق الكره للغرب ويطرحون هنا مثال مدارس الطالبان وما أنتجته من سلوكيات متطرفة تجاه الدول الغربية. ويعد الغزو الأمريكي للعراق الانطلاقة البارز في إعادة رسم الشرق الأوسط، ومع احتلال العراق وتدمير مؤسساته وبناه التحتية والثقافية تعاظمت مشاعر العداء للولايات في المنطقة العربية خاصة والعالم الإسلامي عامة،

وعليه أدركت واشنطن أن تجاوز هذه المشاعر التي تهدد مصالحها في المنطقة لا يتحقق إلا بإجراء تغييرات أساسية على مستوى أنماط الإدارة والحكم، ولتمرير مشروعها ادعت الإدارة الأمريكية أنه يصب في مصلحة دول المنطقة وأنه سيخرجها من عزلتها الدولية وركودها الاقتصادي والاجتماعي مما سيعود عليها بالفائدة. ولإضفاء الشرعية على هذه المبادرة عمدت أمريكية إلى إشراك الاتحاد الأوربي فيه[16]، وأدت كل هذه الأحداث إلى تركز السياسات والدوافع الاستراتيجية الأمريكية حول: أولا: مكافحة الإرهاب ليس فقط بالآلة العسكرية، وإنما بالسياسات الاقتصادية، الدبلوماسية الثقافية، ثانيا: إحكام السيطرة على مصادر النفط الممتد من وسط آسيا إلى المنطقة الخليجية، حيث اشار جريجوري جوز Gregory Gause :"ان الاقتصاد العالمي يحركه النفط وأن الخليج هو مستودع النفط العالمي"[17]، ثالثا: إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية لما يمهد لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم بأسره، رابعا: منع ظهور القوى الكبرى (الصين، روسيا، الاتحاد الأوربي)، وطردها من ساحة منافسة الأمريكية.

وترى نادية مصطفى: "إن الاستراتيجية الأمريكية تطمح في النهاية إلى تطبيق الأهداف التالية: حماية المصادر النفطية بالسيطرة على منطقة الخليج، حماية الأمن الإسرائيلي حتى ولو على حساب عملية السلام، والتسوية عادلة للقضية الفلسطينية، إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية من خلال بناء تحالفات جديدة تضم الكويت والعراق على حساب مع مصر والسعودية، ضرب مراكز المقاومة العربية المتبقية من خلال تضييق الخناق الاقتصادي والسياسي على سوريا واستخدام ورقة الأقليات في السودان وسوريا.".[18]

وتضيف نادية مصطفى أنه بعد حرب العراق في مارس 2003 م لم تعد أمريكا بحاجة إلى الحلفاء الاقتصاديين أو حتى العملاء، كذلك ولم تعد العوامل الثقافية والاجتماعية للتدخل الأمريكي منفصلة عن العناصر عن العناصر العسكرية والاقتصادية، فمن المنظور الأمريكي لم تعد إعادة تشكيل المنطقة العربية مقصورة على الأسباب العسكرية المباشرة، بل امتدت إلى الأسباب الاجتماعية والثقافية وأصبحت العلاقة بين المجتمع والدولة في لُب التغييرات اللازمة. وهو ما يعني أن أحداث 11 سبتمبر أدت إلى تصاعد التداخلات الخارجية بشكل ملحوظ، وكذلك إلى تصاعد العلاقة بين الداخلي والخارجي، فالداخلي صار خارجياً والخارجي أصبح داخلياً والإقليمي أصبح دولياً. كما أن الضعف في العالم العربي والإسلامي سهل على الإدارة الأمريكية مهمتها، الأمر الذي أدى إلى وضع المنطقة العربية في مقدمة الاستراتيجية الأمريكية العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر.[19]

3. وسائل السياسة الخارجية الأمريكية لتطبيق المشروع:

إن السياسة الخارجية الأمريكية تعمل على تشكيل الأحداث في كل جزء من هذا العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية، لقد أدت سياسات بوش لإصلاح هذه المنطقة وما تنوي القيام به من إصلاح، كمشروع الشرق الأوسط الكبير وما يحمله من مخاطر إلى دول المنطقة وتحويلها إلى مجتمعات ديمقراطية، إلى احتلال العراق، وارتفاع حاد في أسعار النفط العالمية، وتعود معظم السياسات الأمريكية في المنطقة إلى نشاطات اللوبي اليهودي هناك، وعلى الرغم من أن المصلحة الوطنية الأمريكية يجب أن تكون المحرك الأول للسياسة الخارجية

الأمريكية، إلا أنه في العقود الأخيرة فإن الأولوية تأتي لصالح إسرائيل وبذلك تغدو المحرك الأول لهذه السياسة، وأن مشروع الشرق الأوسط يدور في معظمه لصالح هذه الدولة، ويأتي في واحدٍ من أهدافه البعيدة خلق دويلات ضعيفة، تكون إسرائيل هي الأقوى من بينها، هكذا يرى دعاة الاستراتيجية الأمريكية وترتضيه الجماعات اليهودية داخل وخارج إسرائيل. ولهذا سنسعى من خلال هذه الورقة البحثية استعراض أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، التي ترى بها الولايات المتحدة الوسائل المناسبة لتخطي التحديات، والتي كما نرى بعضها على أرض الواقع تستخدم لتنفيذ هذا المشروع، والذي في مضمونه وكأنه الباعث إلى الخير في ظاهره وأما فيما يضمره فهو لا يبدو أنه سيخدم المنطقة، وذلك من خلال النقاط الآتية:

1.3 الوسائل السياسية لتطبيق المشروع

وفقاً للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية أصبح الشرق الأوسط محل تطبيق لتلك السياسة، وذلك باعتبار العالم العربي مصدر الخطر الذي يهدد الولايات المتحدة الأمريكية من وجهة النظر الأمريكية، وأن منظري تلك السياسة يرون أن المتطرفين الإسلاميين غير عقلانيين. فإذا ما امتلكوا أي نوع من أنواع القوة فإنهم سوف يهددون العالم أجمع، وبعد ذلك يكون الأمر غير قابل للاحتواء.

لذلك فإن السياسة التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق بهدف تحويله إلى قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط، كانت بسبب موقعه الاستراتيجي والذي يتميز بجوار دول عدتها الولايات المتحدة الأمريكية دولا لا تتماشى مع سياستها، وتناهض السياسة الأمريكية، وتحاول إجهاض أهدافها في المنطقة وهذه الدول مثل: إيران وسوريا. وإن السياسة الجديدة التي اتبعتها أمريكا تقوم على العمل الاستباقي إن لم يكن الوقائي – الانفرادي، والتي تحمل في ثناياها الديمقراطية التي تتبجح بها الولايات المتحدة الأمريكية لفرضها على المنطقة، بواسطة الحاملات العسكرية التي تجوب البحار، وهذه السياسة ما هي إلا سياسة فارغة المضمون وإن بدت براقة المظهر، فما هي إلا إحدى صور الانقضاض على مبدأ السيادة لبعض الدول لصالح الولايات المتحدة، وبالتالي فهي سياسة قائمة على أساس النوايا وليس على أساس الأدلة والبراهين.

إن الولايات المتحدة تعي أمر مشروعها بأنه غير مقبول لكثير من التوجهات والأحزاب والفئات في منطقة الشرق الأوسط، لذا فقد أعدت عدة أدوات أجل تنفيذه ويتمثل هذا بعزل القوى المقاومة للمشروع.

وقد تميزت القضية الفلسطينية على مدار وجودها بتعقيداتها واختلافها عن باقي القضايا الأخرى، وذلك على مختلف المجالات سواء كانت تفاعلات داخلية، أو في علاقاتها الخارجية، لكن الانتخابات التشريعية الأخرى أدخلت القضية الفلسطينية في حالة من التعقيد تكاد أن تكون منقطعة النظير، وذلك لأسباب منها:

أنه لأول مرة تحصل حركة إسلامية في العالم العربي على هذه النسبة الشعبية في السلطة التشريعية، ولأول مرة في العربي تقود الحركة الإسلامية السلطة بطريقة ديمقراطية، والأكثر تعقيداً وإلحاحاً، يكمن في وجود إسرائيل التي تحاول فرض نوع من العلاقة على الفلسطينيين، أو مع العالم الخارجي.[20]

ليست هذه الديمقراطية التي تريدها الولايات المتحدة في المنطقة، بل تريد غير ذلك والتي تتلاءم مع سياساتها في المنطقة العربية من أجل تنفيذ مخططاتها، وهذا التراجع الذي أقدمت عليه الولايات المتحدة لا تعترف بواقعيته، ولكنها متشبثة بمواصلة تنفيذ سياساتها ودعم حلفائها الإقليميين عبر مختلف الوسائل[21]، لذا سعت الولايات المتحدة إلى دعم جهود الرئيس الفلسطيني محمود عباس بشتى الوسائل السياسية والاقتصادية من أجل إبعاد المقاومة الفلسطينية، وإقناع الشعب الفلسطيني بقبول كل ما تم الاتفاق عليه من اتفاقيات ومفاوضات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل. إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد أن تفشل إسرائيل في المنطقة وتفرض سياسات تعبر عن المصالح الإسرائيلية وغالباً لا تتماشى مع مصالح الدول العربية في المنطقة.[22]

إن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، تحاولان أن تضغطا على المقاومة بكل الطرق من أجل التخلي عن مقاومتها لإسرائيل والاعتراف بحقها في الوجود، حتى تتحول من عقبة إلى أداة أمريكية لتنفيذ مشاريعها في المنطقة العربية والإسلامية وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الجديد.

لقد أثمرت سياسة العزل التي قامت بها الولايات المتحدة، وباتت مظاهرها واضحة أمام العيان للقريب والبعيد، وتمثلت تلك المظاهر بما يأتي:

- شق الصف الفلسطيني إلى شقين فريق مع منظمة التحرير الفلسطينية، والآخر مع حماس وكانت هذه السياسة من صنيع السياسات الاستعمارية القديمة التي عنوانها " فرق تسد".
- إنهاك المقاومة بقوى محلية متمثلة في منظمة التحرير وذلك من خلال تشجيع المنظمة ودعمها للإعمال والمواقف التي تتخذ ضد الحركة، وتارة أخرى بالسيف الإسرائيلي عن طريق الألة العسكرية.
- تشجيع الدول الأوروبية بل الضغط عليها، لعدم التعامل مع المقاومة، وكان لهذا التشجيع والضغط نتائجه وفق ما أرادته الولايات المتحدة وإسرائيل معاً.

إن ما سبق ليس إلا رسالة سياسية تخبئ في مضمونها، ما مفاده أن من يقاوم مشاريع الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، يجب أن يتلقى ضربةً سياسية من الولايات المتحدة وبمساعدة العرب أنفسهم، وذلك بسبب الهيمنة الأمريكية على الأنظمة السياسية العربية.

2.3 الوسائل الاقتصادية في تطبيق المشروع:

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الحصار الاقتصادي على المنطقة ذات العلاقة المباشرة، بمشروع الشرق الأوسط الكبير بعد الغزو العراقي للكويت، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حصاراً اقتصادياً على العراق، من خلال قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وظل العراق يعاني من الحصار الذي أودى بحياة الكثيرين من الشعب العراقي، حتى عام 2003م، هذا العام شكل بداية النهاية للعراق باحتلاله، والسيطرة على

كل خيراته الطبيعية والبشرية، كما فرض الحصار من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي على قطاع غزة بسبب وصول حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى السلطة.

لقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل منذ بداية إعلان الدولة الإسرائيلية في عام 1948م، ومن ثم تلقت الدعم السياسي الأمريكي في حصولها على عضوية الأمم المتحدة، وما تزال الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الدعم إلى إسرائيل، وعلى كافة الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ولولا هذا الدعم الذي تتلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة، لانهار البُنيان الاقتصادي الإسرائيلي وخاصة بعد مقاطعة الدول العربية لها آنذاك، إن هذا الدعم وبكل أشكاله هو الذي يمد الحياة لإسرائيل.

ولتطبيق أهدافها استعملت الوسائل التالية:

إن الحصار الاقتصادي أداة فعالة من أدوات السياسة الخارجية لأي دولة، والولايات المتحدة استخدمت الحصار هذا وبشكل واضح للعيان لا ينكره أحد ضد العراق وحركة المقاومة الإسلامية حماس ويمكننا إبراز ذلك على النحو الآتي:

لقد تعرض العراق إلى عقوبات اقتصادية مُشددة، حيث كان دخوله الكويت عام 1990م الباب الذي تم فتحه للولايات المتحدة للدخول ومعه جملة من الإجراءات ذات الأبعاد الاقتصادية لتنفيذ ما تريده في هذا القُطر العربي، لذا يمكننا القول إن اجتياح الكويت مكّن الأمم المتحدة من إصدار قرار من مجلس الأمن رقم 660 الصادر في أغسطس 1990م، الذي يُدين الغزو ويطالب بانسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية مع مباشرة المفاوضات بين الطرفين، إن هذا القرار كان مُبرراً لإصدار سلسلة من القرارات استثمرتها قوات التحالف، وعلى رأسها الولايات المتحدة لشن حرب على العراق، ومارست حظراً اقتصادياً مُكثفاً منذ صدور القرار 661 في عام 1990م، ومن خلال الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق آنذاك، أصبح العراق محروماً من متطلبات الحياة على المدى المنظور، وذلك بسبب العقوبات الإلزامية التي تعد الأكثر شمولاً والتي لم يسبق لها مثيل في تاريخ العقوبات، وتضمنت هذه العقوبات إعلان المقاطعة التجارية والمالية والاقتصادية للعراق.[23]

صيغت قرارات العقوبات بمبادرة أمريكية باسم الشرعية الدولية، وعلى أساس لا يتفق مع بنود الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وقد صدر أكثر من 30 قراراً بحق العراق منذ احتلاله للكويت، وفي عام 1996م، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية كل الوسائل المتاحة، خلال أزمة الخليج وشملت تجميد الحسابات العراقية في الولايات المتحدة،[24] وقد أجازت الفقرة 23 للقرار 687 عام 1991 م للجنة العقوبات السماح للعراق بتصدير السلعة الأساسية التي ينتجها لشراء المواد الغذائية والحاجات المدنية الأساسية.

لقد كان احتلال العراق يمثل مصلحة اقتصادية أكثر ما هي مصلحة عسكرية، إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بضمان مصدر إضافي لحساب الخزانة الأمريكية من عائدات النفط العراقي يبدو واضحاً، وخصوصاً أن العراق يمتلك من الاحتياطات النفطية الكثير ، وأن إنتاجه الذي نادراً ما يتجاوز 5,3 مليون برميل يومياً يمكن زيادته

إلى 6 ملايين برميل يومياً باستثمارات مناسبة. كما وتعتبر تنمية موارد العراق النفطية طريقة منطقية لزيادة عملية تنويع مصادر الواردات للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا هدف مرغوب لدى الشركات النفطية الأمريكية التي تضغط على صناع السياسة الخارجية الأمريكية، وهذه الشركات لها أهمية في عالم السياسة الأمريكية، ولا ننسى دورها في تمويل معارك الرئاسة الأمريكية، كما أن الزعامة الأمريكية الحالية لها اهتمامات نفطية بشكل واسع.[25]

وظل العراق يعاني من الأوضاع الاقتصادية السيئة التي فرضتها عليه الولايات المتحدة الأمريكية، حتى عام 2003م وكان العراق في وضع لا يحسد عليه قبل توالي الأزمات عليه، وسرعان ما وقع تحت السيطرة الأمريكية التي أصبحت تضع يدها على كافة موارده الاقتصادية، وهذه أداة الحصار التي حاولت الولايات المتحدة استخدامها للضغط على العراق، من أجل تطويعه للسياسة الأمريكية في المنطقة، لكونه ظل يُشكل عقبة في وجه السياسة الأمريكية، وبالتالي فالولايات المتحدة تسعى إلى إضعاف هائل للحكومة المركزية في العراق وإن أول عُنصر من عناصر قوة الحكومة المركزية هو دخل البترول، ولذلك فالحديث في الولايات المتحدة عن أفضل شيء بالنسبة إلى بترول العراق وخصخصته، وخصخصة البترول لا تعني أن ملكية هذا البترول ستعود إلى العراقيين، ولكن الشركات الأمريكية هي التي ستُحظى وتتصرف به من حيث إنتاجه وتصديره والتحكم بأسعاره، حتى إنها من خلال سيطرتها على هذا المورد الاقتصادي، تُصبح ذات قرارات تتداخل مع قرارات الحكومة الأمريكية، وتعرض إرادتها على ما يجب أن تتخذه الحكومة مُستقبلا، وبالتالي فإن الشركات ستصبح محدداً من أهم محددات القرارات الحكومية.[26]

إذا كان النفط هو الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، فليس ثمة حُجة تُبرر شن الحرب على العراق، أن هذا الهدف يتحقق من خلال رفع العقوبات عن الاستثمارات النفطية في العراق دون أن تثير ضجة، لذا نجد أن الحرب ترافقت مع أحلام من راودتهم من أجل النفط، وهذا أدى إلى تدهور الأوضاع في العراق، نتيجة الأخطاء التي ارتكبت من أجل تحقيق مصالح اقتصادية لدولة محتلة، قد وصلت الحملة الأمريكية إلى ذروتها، فلا يوجد حل واضح للعقوبات الاقتصادية الأمريكية.

3.3 الوسائل العسكرية لتنفيذ المشروع:

لقد كان الاحتلال أنجلو-أمريكي للعراق امتداداً لحرب الخليج الثانية الناجمة عن دخول القوات العراقية للكويت في عام 1990م، وقد انفردت الولايات المتحدة بفرض شروط قاسية على العراق فيما يتعلق بإزالة أسلحة الدمار الشامل، ومع تنفيذ كل الشروط على العراق، إلا أن الولايات المتحدة لم تقتنع بذلك، لأنها تبحث عن أهداف استراتيجية طويلة المدى في المنطقة، وكانت تريد عزل النظام العراقي، لأنه يمثل من وجهة نظرها نظاماً دكتاتورياً، وقد أعتبر العراق منذ حرب الخليج وبعدها عدو أمريكا الأول[27]، وخاصة إن الرئيس صدام حسين كان يرفض الهيمنة الأمريكية على المنطقة، ولا سيما وأن احتياطي العالم من النفط يتمركز في هذه المنطقة، وبعد التدخل الأمريكي في المنطقة واحتلالها للعراق، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطها وتهديداتها لحزب الله في لبنان، ومن ثم أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل لإعلان الحرب على حزب الله في صيف 2006م، وفعلاً كانت

الحرب واستمرت (33) يوماً. إن احتلال العراق والقضاء على نظامه، ونزع سلاح حزب الله في لبنان أصبحا ضروريين لأنهما يمثلان عقبات أمام تنفيذ المخططات الأمريكية في المنطقة، وفي مقدمتها مشروع الشرق الأوسط الجديد، لذا لم تجد الولايات المتحدة من بدٍ في استخدام الأداة العسكرية، كأحد أدوات سياستها الخارجية لتحقيق هذا الهدف المرسوم.

أ- احتلال الانجلو – الأمريكى للعراق:

يمثل العراق العقبة الكبرى التي تحول بين الولايات المتحدة وبين تحقيق أهدافها، لما تبنته من أهداف قومية تصب في مصلحة العرب، فكانت السهام الأمريكية تتجه صوب هذا القُطر العربي، وخصوصاً أن رئيس هذا القُطر ركب حصان التشدد والحزم إزاء ما هو أمريكي – إسرائيلي، وخصوصاً أنه رفض التوقيع على معاهدة صلح بينه وبين دولة إسرائيل، بعد مؤتمر مدريد رغم أنه خرج مثقلاً بالجراح بعد الحرب التدميرية التي لحقت به على إثر حرب التحالف التي شنت عليه في فبراير 1991م، لذا ولأسباب اقتصادية أخرى اتجهت سياسة الولايات المتحدة لعزل النظام في العراق[28]، لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات التي سبقت احتلال العراق بانتهاج درب سياسي محض تلخص هذا الدرب فيما يأتي:

- استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية كل قوتها السياسية في مجال إفشال القمة العربية الذي عقد لبحث مسألة دخول العراق للكويت عام 1990م، وذلك من أجل أن لا تتخذ قراراً لحل الأزمة الكويتية والعراقية، وإفشال جميع القمم التي تناولت قضية العراق فيما بعد، الأمر الذي سمح لها بأن تتدخل بشكل مباشر في المنطقة.[29]

ولما كان العراق قد صُنف أنه معوق من معوقات مشروع الشرق الأوسط الكبير، تبنت السياسة الخارجية الأمريكية أهدافاً جديدة بالنسبة إلى العراق، هذه الأهداف ترجمت لهدف عريض هو احتلال العراق، وقد سوغت لهذا الاحتلال عدة أسباب أهمها ما يأتي:[30]

- امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل: كانت أحد الأسباب الرئيسية التي سوغتها الولايات المتحدة في وسائل الإعلام لاحتلال العراق.
- البترول: وضعت الولايات المتحدة النفط العراقي نصب عينيها، للاستيلاء والسيطرة على كل المصادر الطبيعية في العراق.
- بابل وأساطير التوراة: إن العراق ضمن الدولة الموصوفة في الكتاب المقدس، وكان احتلاله نتيجة الضغط الذي مارسه اللوبي الإسرائيلي على الإدارة الأمريكية من أجل احتلال العراق.

بعد خروج العراق من الكويت في عام 1991م، وجهت إلى العراق عدة تهم من بينها أنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وقد خضع العراق إلى لجان التفتيش، ولم تعثر هذه اللجان على شيء، ولكن الولايات المتحدة

كانت مُصرة على احتلال العراق، والقضاء على نظامه السياسي، لذا شنت الحرب عليه عام 2003م، بدون الحصول على شرعية من الأمم المتحدة، وبعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن إتمام غزوها واحتلالها للعراق في 9 أبريل 2003م، أعلنت أيضاً إنها تمكنت من القبض على الرئيس العراقي السابق صدام حسين في نوفمبر من العام نفسه، ويعتبر صدام حسين أول رئيس عربي تطيح بنظامه دولة أجنبية بالقوة عن طريق الغزو تحت دعاوى متعددة ثبت عدم صحتها، وكان نهايته المحاكمة ثم الإعدام.[31] وعمت الفوضى جميع مدن العراق، من أعمال النهب والتخريب، وتحت أنظار الجنود الأمريكان، وعلى أثر الاحتلال فقد تم تشكيل سلطة الائتلاف الموحد برئاسة بول بريمر، وقام مجلس الأمن بالتصديق على قرار يدعم الإدارة التي تقودها الولايات المتحدة، وتسلم بريمر رسالة من الرئيس بوش الابن بتعينه مبعوثا رئاسياً إلى العراق، ومنحته سلطةً تامةً على موظفي الحكومة الأمريكية وأنشطتها وأموالها، وتم تفويضه بكل الأعمال التنفيذية، والتشريعية والقضائية في العراق.[32] وبدأ بريمر ومنذ تولية رئاسة الائتلاف وهو يبث الفرقة ويشعل نار الفتنة بين الطوائف العراقية، ويحاول أن يتقرب من الشيعة على حساب السنة، لقد ارتكزت سياسة الإدارة الأمريكية في العراق، منذ فترة التخطيط للإطاحة بنظام صدام حسين، على إعطاء نفسها الحق لأن تكون قوة تحرير للشعب العراقي الذي يعاني من حكم دكتاتوري كما وصفوه، لكن العراق أصبح نقطة استقطاب لعناصر عديدة من المسلمين المناوئين للولايات المتحدة الأمريكية.[33]

إن الحرب التي شنت على العراق وأقدمت عليها الولايات المتحدة، ما إلا نيابة عن إسرائيل، وتريد أمريكا من ذلك تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يستهدف إحداث تغيرات جغرافية سياسية عن طريق عزل وتغيير الأنظمة بالمنطقة، تحت شعار بسط الديمقراطية.

ب- المعضلة الإيرانية:

رأت الولايات المتحدة في إيران بعد رحيل الشاه أنها دولة قد خرجت عن الخط السياسي الأمريكي المرسوم لها، ولقد دفعت السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة إلى تنامي الدور الإيراني في العراق وبعد هذا التمرد للسياسة الإيرانية وصل نفوذها إلى لبنان ودعم حزب الله. ويشكل الملف النووي الايراني أحد أكثر الملفات الساخنة في المسائل الاقليمية والدولية بين إيران وإسرائيل خاصة، وهذا يعتبر تهديداً نووياً للولايات المتحدة والدول الغربية، وتحاول الولايات المتحدة من خلال مجلس الأمن الضغط على إيران من أجل إيقاف برنامجها النووي، ولكن كل العقوبات باءت بالفشل.

4. الأهداف المتوخاة من مشروع الشرق الأوسط الكبير ومواقف الدول العربية منه:

اثر نهاية الحرب الباردة بين قطبي العالم انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة الدولية، وسعت لتأمين مصالحها الاقتصادية والحفاظ على مكانتها الدولية في ظل نسق أحادي القطبية تنفرد بقيادته، ومع وجود هذه المشكلات وبالأخص على هذه المنطقة الاستراتيجية سوف يشكل تهديداً خطيراً على مصالحها فيما بعد ذلك التهديد الذي تمثل شكله الأول في هجمات على المراكز الحيوية بداخل الولايات المتحدة، فما كان لها إلا وأن

تلتفت لتلك المنطقة وتوليها اهتماماً أكثر، ولقد جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير" مُبلوراً لهذا الاهتمام ومُعبراً عن مصالحها الحيوية بداخل منطقة الشرق الأوسط.

لم يكن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو الأول أو الفريد من نوعه لدى من الإدارات الأمريكية[34]، فلقد سبقه لحيز التنفيذ العديد من المشروعات على بقاع مختلفة من العالم، والتي كانت الغاية منها هي حماية المصالح الأمريكية بطريقة غير مباشرة، وباعتبار أن مشروع الشرق الأوسط الكبير واحداً من هذه المشروعات فإنه بالطبع مُتضمناً العديد من الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتأمينها، لذلك سوف نحاول تحديد الأهداف الأمريكية الغير مباشرة من وراء مشروعها في الشرق الأوسط؟ ولماذا تطبيق مثل هذه الاستراتيجية على تلك المنطقة؟ وكيف ساقت هذا المشروع لدول الشرق الأوسط؟ وكيف تعاملت معه الإدارات الأمريكية المختلفة؟

لقد أتت مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير كرد فعل للولايات المتحدة على التهديد المباشر للأمن القومي الأمريكي والذي تجسد في هجمات الحادي عشر من سبتمبر على المناطق الهامة بداخلها، فألقت الولايات المتحدة باللوم على دول الشرق الأوسط ليس فقط بسبب غياب مفاهيم منها الديموقراطية والوعي السياسي وغيرهما بل وأيضا الافتقار لآليات تنفيذ مثل تلك المفاهيم، ومن هنا انطلقت المبادرة من فرضية مفادها "أنه كلما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية... فإن المنطقة سوف تشهد زيادة في معدلات التطرف والجريمة الدولية"[35]، استطاعت من خلالها خلق خطرًا يُهدد العالم أسمته "الخطر الأخضر"، ولم تقف الولايات المتحدة فقط عند حد خلق عدو تسبب في الكثير من الخسائر الجسيمة لها بل أشعرت العالم بأثره بخطورة هذا العدو وأنه ليس فقط يهددها وحدها بل أيضًا بقية دول العالم من خلال أجهزة الإعلام[36]، وبذلك تستطيع جعل الرأي العام العالمي يؤيدها في سلوكها الصادر تجاه الخطر الأخضر وبالتالي تتمكن من فرض أراءها على سائر الدول المعادية للإسلام ومن هنا تتحقق لها السيطرة العالمية.

وعلى الرغم من افتقار تربة الشرق الأوسط لنبتة الديموقراطية بل وعجزه في التعامل مع هذا النبت المستورد[37]، إلا أنه من ناحية أخرى تعد منطقة الشرق الأوسط من أخصب مناطق العالم من حيث امتلاكها لنسب مرتفعة من الذهب الأسود، وهنا تواجدت الولايات المتحدة بل والدول الأجنبية من أجل الاستفادة من خيرات هذه المنطقة، فهي على وعي تام بأهمية البترول والنفط في تحريك الاقتصاد العالمي.

إن من الأهداف السياسية لهذا المشروع تقسيم المنطقة إلى أجزاء عدة، بمعنى تقسيم الدولة القُطرية إلى أقطار متعددة ومتناحرة فيما بينها، وأن مثل هذا الجو السياسي الذي يكتب لدولة إسرائيل اليوم والتي تحظى بدعم الولايات المتحدة الوفير، وخاصة في المنتديات السياسية ومنابر الأمم المتحدة البقاء والازدهار، ومن هذه الأبعاد السياسية تفتيت النظام الإقليمي العربي واستبداله بنظام شرق أوسط جديد، تبعد بعض الدول العربية عن نظامها التي كانت ولا تزال تعيش سمائه، وخاصة دول المغرب العربي كونها دول غير مشرقية، وتجلس بدلا منها داخل هذا البيت الجديد دولة إسرائيل، التي لا تربطها مع الدول العربية أي رابطة دينية أو عرقية، فعندما يقال شرق أوسط جديد فإن ذلك

يعني أن تستبعد دول المغرب كل الاستبعاد عن هذا النظام، وإن كانت هذه الخطوة الأولى فربما تتبعها خطوات جديدة تتكون فيها جامعة دول الشرق الأوسط، وبذلك تحل دولة إسرائيل مكان الدول العربية.[38]

ترى الولايات المتحدة أن الطائفية والقبلية والاثنيات في وطن العربي سلاح مبرر لديها في مواجهة الأمة العربية، ولا يمكن بأية حال اعتبار مشروع الشرق الأوسط فكرة قابلة للتطبيق، إلا إذا أثارت هذه النزعات، فقد سعت الولايات المتحدة على إثارتها في ربوع المنطقة العربية فظهرت المشكلة الكردية في الشمال العراقي.[39]

ان من الأهداف الاجتماعية الأخرى لهذا المشروع هو تحرير المرأة من كل القيود الاجتماعية العربية، وذلك بعد اتهام المجتمعات العربية من انتقاص حريتها وهيمنة الرجل على كل مقاليد الحياة، واعتبار المرأة ذات مكانة متدنية، ويضربون على ذلك من الأمثلة منها: أن شهادتها تعتبر ناقصة وبالتالي فشهادة كل امرأتين تقابلها شهادة رجل، وميراثها نصف ميراث الرجل، ولا يجوز توليتها كرسي الرئاسة، وديتها إذا قتلت خطاءً نصف دية الرجل. الأمر الذي يتطلب كسر هذه القيود، وإعطاء المرأة مزيداً من جرعات الثقة كي تتمكن من أداء رسالتها نحو وطنها، وهذا لا يتم إلى بإيقاف استيلاب شخصيتها.[40]

ومن خلال هذه الأهداف التي حاولت اختصرها فيبدو أن الرابح منها هو الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط فقط، إلا أن هذا لا يعني أنه ليس هناك شريك آخر أهدافه تتعدى الحصول على بعض المميزات الاقتصادية بل إنه يطمح في أن يكون سيد المنطقة ذلك الشريك هو إسرائيل، وباعتبار أن مثل هذه الاستراتيجية سبق وأن تعاملت بها الولايات المتحدة مع مناطق مختلفة من العالم إلا أن المتتبع لتاريخ مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يجده فقط وليد مبادرة قمة الثماني في آيسلندا، بل له جذور عند المفكر الإسرائيلي "شيمون بيريز"[41]، فلم تكن رغبة إسرائيل في أن تزيد التعاملات الاقتصادية مع الدول المحيطة بل كانت هي ما تطمح لإزالة الحدود الفاصلة بين الدول العربية لتتغلل هي بداخلها وتقودها.

قد تحتوي الطريقة التي قدمت بها الولايات المتحدة مشروع الشرق الأوسط للدول المعنية عن نوايا طيبة لديها ولكن نرى أن هذه النوايا غير واقعية وتفتقر للدقة، فتظهر النوايا الطيبة هنا في اطلاق الولايات المتحدة للعديد من المبادرات الشاملة ومتعددة المجالات في دول الشرق الأوسط[42]، وتحديد أهداف مختلفة بإمكانها جعل دولة في صفوف الدول المتقدمة[43]، وتغليف هذه الاصلاحات والمبادرات بثوب الديموقراطية كما تقول، إلا أن أمر بناء دول الشرق الأوسط على مبدأ الديموقراطية أشبه بمحاولة زرع نبت بارد في بيئة صحراوية فلا تتوفر له الظروف المهيأة لنموه، وهذا ما يجعلنا نرى أن تقديم المشروع في إطار الديموقراطية لدول الشرق الأوسط غامضاً بعض الشيء؛ فكيف سوف تتعامل الدول المعنية من المشروع مع مفهوماً أخذ من القرون لينضج في ظل ظروف مغايرة تماماً لظروف دول الشرق الأوسط، أو أن الولايات المتحدة على علم بأنها عندما تعيد بناء هذه الدول على أساس مبدأ الديموقراطية بأن الشعوب العربية سوف تطالبها هي أولًا بتحقيق هذا المبدأ وهو إبعاد إسرائيل، فهنا نستطيع القول بأن مشروع الشرق الأوسط الكبير بورقته البراقة ورقة الديموقراطية هو مشروع يحمل في ثناياه حقائق متناقضة ليس

فقط مع واقع الدول العربية ولكن مع أهداف الولايات المتحدة وإسرائيل، وما المبادرات التي تقدمها ليس إلا لخداع الدول المعنية لتصدق على المشروع على الرغم من تضمن مشروع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على أهداف سياسية منها إجراء انتخابات حرة نزيهة وتغيير الأنظمة الشمولية من أجل اصلاح البنية السياسية في دول المنطقة العربية إلا أنه كانت هناك ردود أفعال رافضة لهذا المشروع، لذلك جاءت أغلب ردود حكام ورؤساء الدول المعنية بالرفض[44]، وعلى الرغم من عدم موافقة الدول المعنية على تحقيقه.

تجاهلت الإدارة الأمريكية برئاسة "بوش الابن" أراء رؤساء وحكام الدول العربية وبدأت في تنفيذه[45]، وكان لشخصية بوش الابن المعادية للإسلام أثرًا في طريقة تعامله مع دول الشرق الأوسط باعتبارها دول منبع الإسلام، فمن خلال استخدامه لشعارات مثل "حرب الحضارات" و"حملتنا الصليبية تأخذ وقتا" وشنه للعديد من الحروب الوقائية على بعض الدول في الشرق الأوسط إلى إجراء مجلس السياسات الدفاعية وثيقة توضح فيها أن المنطقة العربية سوف تصبح ذكرى في أرشيف ملفات وزارة الدفاع الأمريكية[46]، يستوضح لنا إطار تفاعلي ذو طابع عدائي للسياسة الخارجية الأمريكية في فترة تولي بوش الابن أثناء تعاملها مع المنطقة العربية.

كان لتناقض طبيعة سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الشرق الأوسط مع المبادئ التي تدعو لها مثل الديموقراطية وعدم استخدام الأسلوب العنيف في التعاملات الدولية أثراً على مكانتها القيمية والأخلاقية التي تراجعت، حيث ظلت ضرورة استرجاع هذه المكانة مهمة من سيأتي بعد إدارة بوش، لذلك نجد أن طبيعة السياسة الخارجية "لبوش الابن" اختلفت عن خلفه "أوباما" خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط، فأخذ في إطار تفاعله مع دول المنطقة التقليل من الاستخدام المفرط للأداة العسكرية في إطار مشروع الشرق الأوسط وعدم فرض التحول الديموقراطي بالإكراه.[47] ولكن هذا التغيير في طبيعة السياسة الخارجية الخاصة به عن سابقه يخدم فقط اعادة بناء الصورة الولايات المتحدة الأخلاقية، فمازال جوهر سياسته الخارجية يتعامل مع دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية من خلال سياسة الفوضى الخلاقة، ولكن ليس عن طريق شن حروب مثل سابقه ولكن عن طريق دعم حالات التغيير في المنطقة العربية لتتفاعل جميع الأطراف بشكل فوضوي[48] لتحقيق غاية إسقاط المنطقة العربية في غياهب الفوضى وعدم الاستقرار.

فمشروع الشرق الأوسط الكبير هو محصلة لمجموعة من الأهداف التي تستطيع من خلالها الولايات المتحدة من أن تحقق حلم الامبراطورية الأمريكية العالمية، والذي في سبيله تستطيع من أن تقدم الكثير بل وأيضا تتحدث عن شعارات وفي الخفاء تفعل عكسها.

5. الخاتمة:

إن مشروع الشرق الأوسط ما هو إلا حلقة من الحلقات المتواصلة لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، ففي المجال الاقتصادي تأتي هذه الحلقة في مقدمة حلقات السيطرة بل أكثرها أهمية لأن الاقتصاد في أي بلد من البلدان هو عصب الحياة، فإذا ما تمت السيطرة عليه أدى ذلك الأمر إلى شل الحياة في ذلك البلد، وأن

الشرق الأوسط نقطة البداية للوصول إلى هذه الغاية وكانت أول الخطوات العملية غزو أفغانستان واحتلال العراق وهناك خطوات أخرى لاحقة، وبلا شك أن الدافع الحقيقي للحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب هو السيطرة على بترول الشرق الأوسط وخيراته الطبيعية والبشرية حتى يتسنى لها السيطرة على العالم بأكمله، من أجل تنمية وحماية مصالحها، وحماية أمن إسرائيل في المنطقة وتنمية مصالحها أيضاً، وكذلك جعلت من أسلحة الدمار الشامل السبب الرئيس في احتلال العراق رغم التقارير النافية لذلك من قبل لجان التفتيش التي كانت تصل لهذا البلد، وعدم تمكن القوات الأمريكية من العثور على أي منها أثناء الحرب، حتى ما بعد دخول القوات الأمريكية العراق والسيطرة عليه، وهذا يعطينا التأكيد الذي لا يقبل الشك أن البترول هو أحد الأسباب الرئيسة في احتلال العراق إن لم يكن الأهم. ومن جهة أخرى حماية إسرائيل وتفكيك الدول العربية من خلال ما نراه اليوم ما تعيشه دول الخراب العربي والحالة السودانية ربما لا تكون الأخيرة.

من خلال تحليلنا لموضوع السياسة الأمريكية في تنفيذ مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير يمكن إدراج جملة من النتائج التالية:

- المشروع ليس جديد، فهي تعود إلى ما قبل 2001م، فقد نوقش مثل هذا المشروع من قبل واشنطن عامي 1995م و2000 م ، ودعا البعض إلى توسيع الشرق الأوسط ليصبح كبيرا، وبعد 11 سبتمبر أصبح المشروع يحظى بدعم كبير، ولكنه تبلور بعد احتلال العراق مستفيداً من الهيمنة العسكرية الأمريكية لتطبيق هيمنتها الفكرية هذه المرة.
- إن حدود الشرق الأوسط الكبير المقترح في المبادرة الأمريكية ليس سوى حدود العالم الإسلامي من المغرب غرباً إلى باكستان شرقاً مروراً بتركيا شمالًا حتى إثيوبيا جنوباً مُستثنياً من هذه الحدود كل الحضارات الأخرى (الهندوسية، البوذية مثلاً)، فالمستهدف من المبادرة هو العالم الإسلامي فقط دون غيره مما يخلق شكوك حول الأهداف الحقيقية للمبادرة.
- استخدمت الولايات المتحدة عدة أدوات لإضعاف كل معوق من المعوقات ومن هذه الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية واستخدمتها بفعالية تامة.

لأن مشروع الشرق الأوسط الجديد وفق الرؤية الأمريكية وما يتفق مع الأهداف الإسرائيلية، هو المشروع الذي سيحكم المنطقة العربية بخاصةً ومنطقة الشرق الأوسط بعامة لقرن قادم ولربما لأكثر، وهذا ما تتوقعه الولايات المتحدة من هذا المشروع، إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل من أجل إضفاء صفة الإمبراطورية قولاً وفعلاً على نظامها السياسي، كما تعمل لتبقى متوجةً قائدةً للعالم دون أي منافس، هذه القيادة التي بدأت عام 1990م بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق الذي كان يشاركها قيادة العالم بصورةٍ ثنائية، وما مشروع الشرق الأوسط الجديد إلا حلقة من الحلقات السياسية التي أخذت الولايات المتحدة على نفسها تنفيذها ليبقى لها ما ترنو إليه، وفي هذا الفصل لا بد من استعراض أمور ثلاثة حتى تستكمل هذه الدراسة هيكلها الصحيح وتتوافق مع روح وأهداف

البحث العلمي، وهذه الأمور تتعلق بصحة أو خطاء فرضية الدراسة، ومن ثم تتناول في فقرتين رئيسيتين الاستنتاجات والتوصيات وعلى النحو التالي:

وأما من جهة التحقق من الفرضية جاءت مؤكدةً لصحة الفرضية التي قامت عليها الورقة البحثية، وهي أن مشروع الشرق الأوسط الكبير في السياسة الخارجية الأمريكية، سيواجه عدة معوقات تحول دون تنفيذه، لأن مشروع الشرق الأوسط الكبير في السياسة الخارجية الأمريكية لا يتفق ومصالح دول المنطقة، إذ أن هدفه الهيمنة على المنطقة من أجل حماية مصالحها أولاً وحماية أمن إسرائيل ثانياً.

وإننا وفق التحليل والاستقراء والاستنباط نرى فيما قدمناه من مُبررات، أن مشروع الشرق الأوسط مشروع استعماري لا يخرج عما سقناه في فرضية الدراسة.

إن المشاريع التي تصدرها الدوائر الغربية وتحمل في ظاهرها خير المنطقة، انما تحمل في حقيقتها مضامين أخرى لا تحمدُ عقباها.

إن العقبات التي تنتظر المشروع عقبات بحقيقتها لها ما يبررها، لأن إقامة المشروع يعني تسهيل مهمة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها والدول التي تلف لفيفها وفي مقدمتها إسرائيل.

6. الهوامش

[1]– الجبر محمد، البعد التاريخي للشرق الأوسط الجديد، مجلة، البعث العربي الاشتراكي، العدد 240، 2006 ص 1.

[2]– حسين غازي، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص 4.

[3]– المسيري عبدالوهاب، المؤامرة الاستعمارية الصهيونية على فلسطين. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2009، ص ص 194 194.

[4]– العتمة قاسم، الأمن القومي العربي والوحدة العربية، الوحدة، العدد 46، 1987، ص ص 35-38.

[5]– جرجس فواز، امريكا والاسلام السياسي، ت، غسان غصن، بيروت: دار النهار للنشر، 1998، ص80.

[6]– جرجس، المرجع السابق، ص114.

[7]– الخطيب، نادر زايد، حقوق الانسان والسياسة الخارجية الامريكية تجاه الوطن العربي، ط1، عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، 2005، ص 122.

[8]– المرجع السابق، ص122.

[9]– ادريس محمد السعيد، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، 2006، ص35.

[10]– نوفل احمد سعيد، الشرق الأوسط الجديد، الغد، العدد 10056، 2007، ص 27.

[11]– ابو عيد عبدالله، وأخرون، الانتخابات الفلسطينية عام 2005. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006، ص ص 112-113.

[12]– الأشهب، نعيم ومازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006، ص5.

[13]– د. أحمد سليم البرصان، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية الاستراتيجية"، السياسة الدولية، ع148، أكتوبر 2004، ص44.

[14]– تيري ميسان التضليل الشيطاني ماذا جرى في 11 سبتمبر 2001 هجوم ارهابي أم انقلاب؟: ت: زهير طالب، دمشق الدار الوطنية الجديدة، 2000، ص 109.

[15]– أبو بكر الدسوقي: "أمريكا الإرهاب الحدث والتداعيات"، السياسة الدولية، ع، 146 أكتوبر 2001، ص 99.

[16]– مشروع الشرق الأوسط الكبير أو المبادرة المستحيلة في: http:// www.lebarmy.gov.ib/arabic/htm

[17] –F.Gregory Gause, Oil Monarchies :Domestic and Security Challengers in the Arab Gulf States,(N.Y: council on foreign Relations Press, 1994),P174.

[18]– ندوة مغلقة عقدت في الفترة من 22 إلى 23 مارس 2004 بالقاهرة تحت عنوان: "الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 رؤية مصرية وتركية"، نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة مع مركز الدراسات الاستراتيجية بوزارة الخارجية التركية موقع إسلام أنلاين: http://www.islam-online.net

[19]– المرجع نفسه.

[20]– نعيرات رائد، القيادة الفلسطينية بقيادة حماس، دراسات شرق أوسطية، العددان 35، 34، 2006، ص71.

[21]– عبد الهادي مها، النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية، دراسات شرق أوسطية، العددان 34، 35، 2006، ص ص 107-108.

[22]– السعايدة، راكان، مجلس النواب يدين العدوان والمجازر الإسرائيلية، جريدة الرأي، عمان، العدد 13662، 2008، ص3.

[23]– داغر منيوليت، العقوبات الاقتصادية على العراق، باريس: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 1990، ص ص 1-3.

[24]– الجلبي سوسن، أثر الحصار الاقتصادي على جوانب الصحية للأطفال في العراق، بغداد: جامعة بغداد. 2003، ص ص 1-3.

[25]– مابرو روبرت، نفط الخليج في خريطة جديدة لامدادات النفط العالمية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006، ص322.

[26]– أباه السيد ولد، ديناميكية الإصلاح بين التدخل الخارجي ومقتضيات التمويل الداخلي في عالم ما بعد 2001، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2003، ص 75.

[27]– سكاون بيتر، أمريكا والكتاب الأسود. بيروت: الدال العربية للعلوم، 2003، ص 167.

[28]– صابر فوزية، تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، دراسات شرق أوسطية، العدد 32، 2005، ص 75.

[29]– المرسومي، جميل سعيد، مؤتمرات القمة العربية وموقف حزب البعث الاشتراكي، رسالة ماجستير. القاهرة: جامعة القاهرة، 1990، ص ص 30-35.

[30]– الهزايمة، محمد عوض، العلاقة بين الدين والسياسة: في الخطاب العربي، مجلة النهضة، مجلد 6، العدد 2، 2005، ص ص 194-198.

[31]– الاشعل – عبد الله، محاكمة صدام حسين اختبار للعدالة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، 2006، ص 98.

[32]– الشاعري، صالح يحي، نزاعات وقضايا الشرق الأوسط في تسوية النزاعات الدولية سلميا. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006، ص ص 1،3.

[33] –Diamond، Dobbins, What to do in Iraq, foreign policy Volume 85, No4, 2006, P. 11-12

[34]– اعتمدت الولايات المتحدة في تعاملاتها الخارجية على استراتيجية المشروعات مثل مشروع مارشال في أوروبا الغربية, مشروع كولومبو في دول أسيا، مشروع التحالف من أجل التقدم في دول أمريكا اللاتينية.

[35]– عصام عبد الشافي، مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي"، رؤية نقدية، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص 3.

[36]– ممدوح، منصور، محاضرات في مبادئ السياسة الخارجية الفرقة الثالثة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.

[37]– هشام محمد الباججي، الشرق الأوسط الكبير وآليات تنفيذه" تجزئة المجزء، الدولة الفاشلة، الفوضى الخلاقة، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، ص 18.

[38]– أنور محمد فؤاد، دراسة هارفارد في الإعلام الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، 2006.

[39]– البرصان، احمد والرشدان عبد الفتاح، السياسات الأمريكية تهيء المنطقة للانفجار ضد مصالحها، دراسات شرق أوسطية، العدد 35، 2006

[40]– بشير، جورج، سياسة العزل، مجلة الأفكار العدد 135، 2008.

[41]– رنا أبو ظهر الرفاعي ومحمد قبيسي، أمريكا والشرق الأوسط الكبير، دار الحرف العربي، ص174.

[42]– المصدر السابق، ص ص 18.

[43]– المصدر السابق، ص ص 32-33.

[44]– للتوضيح أكثر عن مواقف الدول العربية كل على حدى انظر رنا أبو ظهر رفاعي و محمد قبيسي، أمريكا.. والشرق الأوسط الجديد، دار الحرف العربي للنشر، لبنان، 2004، ص 135: 143.

[45]– المرجع السابق، ص 147.

[46]– محمود حسن العفيفي، مذكرة ماجستير بعنوان مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الاقليمي العربي"، كلية الآداب جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص30.

[47]– شكلاط ويسام، "باراك أوباما والسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائيتي التراجع والانحسار"، مؤلف جماعي بعنوان الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية" دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين أوباما و ترامب" المركز الديموقراطي العربي، ص1.

[48]– هشام محمد الباججي، الشرق الأوسط الكبير وآليات تنفيذه" تجزئة المجزء، الدولة الفاشلة، الفوضى الخلاقة"، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، ص69.

7. المراجع

– المراجع بالعربية

1) أباه السيد ولد، ديناميكية الإصلاح بين التدخل الخارجي ومقتضيات التمويل الداخلي في عالم ما بعد 2001، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2003.

2) أبو بكر الدسوقي: "أمريكا الإرهاب الحدث والتداعيات"، السياسة الدولية، ع، 146 أكتوبر 2001.

3) ابو عيد عبدالله وأخرون، الانتخابات الفلسطينية عام 2005. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006.
4) أحمد سليم البرصان، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية الإستراتيجية"، السياسة الدولية، ع148، أكتوبر 2004.
5) ادريس محمد السعيد، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، 2006.
6) الاشعل عبد الله، محاكمة صدام حسين اختبار للعدالة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، 2006.
7) الأشهب، نعيم ومازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.
8) أنور محمد فؤاد، دراسة هارفارد في الإعلام الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، 2006.
9) البرصان احمد والرشدان عبد الفتاح، السياسات الأمريكية تهيء المنطقة للانفجار ضد مصالحها، دراسات شرق أوسطية، العدد 35، 2006.
10) بشير جورج، سياسة العزل، مجلة الأفكار العدد 135، 2008.
11) تيري ميسان التضليل الشيطاني ماذا جرى في 11 سبتمبر 2001 هجوم ارهابي أم انقلاب؟: ت: زهير طالب، دمشق الدار الوطنية الجديدة، 2000.
12) الجبر محمد، البعد التاريخي للشرق الأوسط الجديد، مجلة، البعث العربي الاشتراكي، العدد 240، 2006.
13) جرجس فواز، امريكا والاسلام السياسي، ت، غسان غصن، بيروت: دار النهار للنشر، 1998.
14) الجلبي سوسن، أثر الحصار الاقتصادي على جوانب الصحية للأطفال في العراق، بغداد: جامعة بغداد. 2003 .
15) حسين غازي، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006.
16) الخطيب نادر زايد، حقوق الانسان والسياسة الخارجية الامريكية تجاه الوطن العربي، ط1، عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، 2005.
17) داغر منيوليت، العقوبات الاقتصادية على العراق، باريس: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 1990.
18) رنا أبو ظهر الرفاعي ومحمد قبيسي، أمريكا والشرق الأوسط الكبير، دار الحرف العربي.
19) السعايدة راكان، مجلس النواب يدين العدوان والمجازر الإسرائيلية، جريدة الرأي، عمان، العدد 13662، 2008.
20) سكاون، بيتر، أمريكا والكتاب الأسود. بيروت: الدال العربية للعلوم، 2003.
21) الشاعري صالح يحي، نزاعات وقضايا الشرق الأوسط في تسوية النزاعات الدولية سلميا. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.
22) شكلاط ويسام، "باراك أوباما والسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائيتي التراجع والانحسار"، مؤلف جماعي بعنوان الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية" دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين أوباما و ترامب" المركز الديموقراطي العربي.
23) صابر فوزية، تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، دراسات شرق أوسطية، العدد 32، 2005.
24) عبد الهادي مها، النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية، دراسات شرق أوسطية، العددان 34، 35، 2006.
25) العتمة قاسم، الأمن القومي العربي والوحدة العربية، الوحدة، العدد 46، 1987.
26) عصام عبد الشافي مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي"، رؤية نقدية، مركز الحضارة للدراسات السياسية.

27) مابرو روبرت، نفط الخليج في خريطة جديدة لامدادات النفط العالمية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006.

28) محمود حسن العفيفي، مذكرة ماجستير بعنوان مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الاقليمي العربي"، كلية الآداب جامعة الأزهر، غزة، 2012.

29) المرسومي جميل سعيد، مؤتمرات القمة العربية وموقف حزب البعث الاشتراكي، رسالة ماجستير. القاهرة: جامعة القاهرة، 1990.

30) المسيري عبد الوهاب، المؤامرة الاستعمارية الصهيونية على فلسطين. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2009.

31) مشروع الشرق الأوسط الكبير أو المبادرة المستحيلة في: http:// www.lebarmy.gov.ib/arabic/htm

32) ممدوح منصور، محاضرات في مبادئ السياسة الخارجية الفرقة الثالثة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.

33) ندوة مغلقة عقدت في الفترة من 22 إلى 23 مارس 2004 بالقاهرة تحت عنوان: "الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 رؤية مصرية وتركية"، نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة مع مركز الدراسات الاستراتيجية بوزارة الخارجية التركية موقع إسلام أنلاين: http://www.islam-online.net

34) نعيرات رائد، القيادة الفلسطينية بقيادة حماس، دراسات شرق أوسطية، العددان 35، 34، 2006.

35) نوفل احمد سعيد، الشرق الأوسط الجديد، الغد، العدد 10056، 2007.

36) الهزايمة محمد عوض، العلاقة بين الدين والسياسة: في الخطاب العربي، مجلة النهضة، مجلد 6، العدد 2، 2005.

37) هشام محمد الباجحي، الشرق الأوسط الكبير وآليات تنفيذه" تجزئة المجزء، الدولة الفاشلة، الفوضى الخلاقة"، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية.

– المراجع باللغة الأجنبية

1) Diamond, Dobbins, What to do in Iraq, foreign policy Volume 85, No4, 2006.
2) F.Gregory Gause, Oil Monarchies: Domestic and Security Challengers in the Arab Gulf States,(N.Y: council on foreign Relations Press, 1994).

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 95 - 116

نحو انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس (BRICS): أي متطلبات وأي مكاسب؟

Towards Algeria's accession to the BRICS: any requirements and gains?

شريفة كلاع
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، cherifaklaa@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/04/30 تاريخ قبول النشر: 2023/06/04 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في موضوع يخص مدى إمكانية انضمام الجزائر لمجموعة "البريكس"، في ظل الظروف الدولية الراهنة إثر الأزمة الأوكرانية وتزايد مكانة هذه المجموعة في الاقتصاد والتحالف الدولي، وغيرها من الأسباب الدافعة بالجزائر لطلب العضوية فيها، كما تناقش المتطلبات القائمة حيال الانضمام لهذه المجموعة، ومن ثم البحث في مكاسب هذا الانضمام في حال ما تم قبول الجزائر كعضو جديد، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك رهانات وتحديات أمام الجزائر وجب عليها الإيفاء بها من أجل الظفر بقبولها كعضو جديد في مجموعة "البريكس".

الكلمات مفتاحية: مجموعة البريكس؛ الجزائر؛ المتطلبات؛ المكاسب؛ التحديات؛ الاقتصاد العالمي.

Abstract:

This study examines the possibility of Algeria joining the BRICS group, in light of the current international conditions following the Ukrainian crisis and the rising power and influence this group reached in both the global economy and the international politics. The reasons that are driving Algeria to seek membership in this emerging group as well as the existing requirements for that are discussed in this paper. In addition, this study tries to uncover the benefits Algeria may gain in case it is accepted as a new member. And finally, this study concludes that in its quest for a full BRICS membership, it is facing a set of challenges that needs to overcome and conditions to meet in order to win the group's approval.

Keywords: BRICS group; Algeria; Global Economy; Challenges; International Order.

1. مقدمة:

تسعى الجزائر إلى الانضمام إلى مجموعة "البريكس" (BRICS) بشكل حثيث، لما لأهمية هذا الانضمام من مكاسب اقتصادية وسياسية بالنسبة لها، إضافة إلى أن هذه المجموعة التي تأسست في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، قد أصبحت في الوقت الراهن من التجمعات الاقتصادية ذات النمو المتصاعد، أين فاق مستوى نمو الناتج المحلي لدولها مجتمعة؛ مستوى الناتج المحلي لمجموعة الدول الصناعية السبعة (G7) خلال سنة 2023، موازاة مع تصاعد دور دولها على المستوى الدولي ورغبتها في خلق عالم متعدد الأقطاب ومتكافئ الفرص، أين تجد الجزائر نفسها منساقة إلى نظام عالمي جديد آخذ في التحول بسرعة، من نظام أحادي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام متعدد القوى تقوده كل من الصين وروسيا، وما الحرب الأوكرانية الجارية منذ شهر فيفري 2022 إلا مظهر من مظاهر هذا التحول، الذي أوجب على الجزائر تدارك دورها ومكانتها على المستوى الإقليمي والدولي، وتوسيع تحالفاتها والانضمام إلى شراكات ناجحة تجني من خلالها عوائد إيجابية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تحاول الإلمام بموضوع انضمام الجزائر إلى مجموعة "البريكس"، وذلك من خلال التطرق إلى الدوافع المؤدية بالجزائر بطلب العضوية في مجموعة البريكس، ومتطلبات انضمامها إلى هذه المجموعة، وكذا المكاسب التي يمكن أن تجنيها الجزائر حال انضمامها لها.

إشكالية البحث:

إن موضوع البحث يقف بإثارة تساؤل محوري حول مسألة انضمام الجزائر إلى مجموعة "البريكس" وما الفائدة المرجوة منها في ذل التحديات المحلية والدولية القائمة في الوقت الراهن، وهو ما أمكن من صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث والمتمثلة فيما يلي: إلى أي مدى يمكن للجزائر أن تفي بمتطلبات وشروط الانضمام إلى مجموعة البريكس لتتمكن من الاستفادة البينية منها؟

الفرضية: كلما سعت الجزائر إلى الالتزام بالمتطلبات والشروط التي تؤهلها للانضمام إلى مجموعة "البريكس"، كلما انعكس ذلك بالإيجاب عليها على المستويين الاقتصادي والسياسي، الأمر الذين سيزيد من تدعيم دورها ومكانتها داخليا ودوليا، والقيام بدور اللاعب الفاعل في النظام الإقليمي والدولي.

منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهجين: الإحصائي والمقارن، وكذا المدخلين: الاقتصادي والجيوبوليتيكي، والتي تخدم موضوع البحث وتساعد في الإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة.

عناصر البحث: سيتم في هذا البحث معالجة موضوع: "نحو انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس (BRICS): أي متطلبات وأي مكاسب؟"، وذلك من خلال الاعتماد على المحاور التالية:

1 – الدوافع المؤدية بالجزائر بطلب العضوية في مجموعة البريكس (BRICS).

2 – متطلبات انضمام الجزائر لمجموعة البريكس (BRICS).

3 – مكاسب الجزائر من انضمامها لمجموعة البريكس (BRICS).

2. الدوافع المؤدية بالجزائر بطلب العضوية في مجموعة البريكس (BRICS):

تعد مجموعة "البريكس" (BRICS) منظمة دولية مستقلة، تشكلت عام 2009، من الدول: البرازيل، روسيا، الهند والصين، وكانت تسمى حينها دول "بريك"، ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا عام 2010، وتتميز دول مجموعة "البريكس" بأنها من الدول النامية الصناعية ذوات الاقتصادات الكبيرة والصاعدة، حيث ينظر إليها على أن إنشاء هذا التكتل يعد خطوة لخلق كيان مواز لـ "مجموعة السبع" الصناعية (G7)، التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا واليابان[1]، وتشكل مجموعة "بريكس" 41% من سكان العالم وتمثل ما نسبته 16% من حجم التجارة العالمية[2]، وتعد دول مجموعة البريكس" صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم[3]، إذ بلغ الناتج المحلي للصين حوالي 19.911 مليار دولار أمريكي سنة 2022، والهند حوالي 3.291 مليار دولار أمريكي، والبرازيل حوالي 1.833 مليار دولار أمريكي، أما روسيا فبلغ فحوالي 1.829 مليار دولار أمريكي لنفس السنة 2022[4]، وتوفر كل من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا مجتمعة ما نسبته 31.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع المزيد من النمو المتوقع خلال سنة 2023، في حين توفر كل من كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية والتي تشكل "مجموعة السبع" الصناعية (G7) ما نسبته 30.7% من الناتج المحلي العالمي[5]، أين تجاوزته مجموعة "البريكس"، وهو ما يثير تساؤلا مفاده هل ستستمر "مجموعة السبع الصناعية" قيادة الاقتصاد العالمي في ظل صعود نسبة مساهمة دول مجموعة "البريكس" في الناتج المحلي الإجمالي العالمي؟

ويأتي هذا التطور في مستويات النمو المحلي وزيادة نسبة المساهمة في الناتج المحلي لمجموعة "البريكس" في الوقت الذي تصارع فيه الدول الغربية وتحديدا دول "مجموعة السبع" الصناعية، مسارات معاكسة للركود بسبب ارتفاع أسعار الفائدة التي حددتها البنوك المركزية للحد من التضخم المحلي، والذي نتج بدوره عن ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية، أين يتوقع صندوق النقد الدولي نموا سلبيا لبريطانيا، في حين من المتوقع أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية أفضل اقتصاد لهذه المجموعة الصناعية أداءً، مع توقعات لها بنمو يقارب 2%، ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يقود اقتصادا كل من في الهند والصين مجموعة "البريكس" النمو العالمي بحر العام 2023 الجاري، فمن المتوقع أن ينمو كلاهما من 5% إلى 7% خلال سنة الجارية 2023، وعلى الرغم من العقوبات الغربية المستمرة، من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد الروسي وينمو بنسبة 3% خلال سنة 2023 بناء على توقعات صندوق النقد الدولي، الذي يتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي لروسيا إلى ما نسبته 2.1% في العام 2024، وتجدر الإشارة إلى أن دول مجموعة "البريكس" لم ترفض العقوبات الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية

ضد روسيا فحسب، بل كثفت هذه الدول أيضا جهودها لتوسيع التجارة بالعملات المحلية كوسيلة للتغلب على الاضطرابات التجارية الناجمة عن القيود المذكورة، إلى جانب ذلك، اكتسبت مجموعة "البريكس" شعبية بين الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، والتي أعرب الكثير منها عن رغبته في أن يكون جزءا من هذه المجموعة[6].

ويراهن تكتل مجموعة "البريكس" الاقتصادية تحويلها إلى منظمة سياسية[7]، خاصة في ظل رغبة العديد من قوى عالم الجنوب الانضمام إليها على غرار كل من الأرجنتين، مصر، السعودية، إيران والجزائر، هذه المجموعة التي تحظى بثقل صيني مهم[8]، مع رغبة هذه الأخيرة إعادة تشكيل النظام الدولي بعيدا عن الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ففي إطار الحديث عن نجاح التكتلات على غرار مجموعة "البريكس" في تحقيق أهدافها فإنه يجب توفير عوامل اقتصادية وسياسية في هذه التكتلات حتى تعطي ثمارها، ففيما يخص العوامل الاقتصادية فإنه يجب أن يكون هناك تشابه في هياكل الإنتاج بين الدول المتكتلة ووجود قوة في العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التكتل، أما في جانب العوامل السياسية المؤثرة في نجاح التكتل، فهي ضرورة توفر هياكل مماثلة لصناعة القرار في إطار الدول الأعضاء المتكتلة، وكذا ضرورة وجود حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس بينهم وفقا لمقتضيات الحاجة، ومن ثم فإن الأهداف والفوائد التي ترغب الدول في تحقيقها من وراء التكتلات، تنطلق من اعتبار الدول أن هذه التكتلات والوسائل الأكثر متابعة لمعالجة قضايا الاعتماد المتبادل ومشكلاته التي يثيرها التجمع الإنساني، وكذا رغبة الدول في استمرار الحوار وتقليل المشكلات والخلافات والمنازعات في العلاقات الدولية، فضلا عن معالجة الاختلالات الاقتصادية التي لم تعد حلولها مسألة وطنية داخلية، هذا إلى جانب أن التقدم العلمي والتكنولوجي جلب بدوره تعاونا متزايدا بين الدول وخاصة في المجالات الاقتصادية والمالية[9]، وهنا يكمن التساؤل عما إذا ستستغل الجزائر وبقية الدول التي طلبت الانضمام لهذا التكتل أمر انضمامها له لمعالجة تلك الاختلالات الاقتصادية والالتحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي.

تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة عوامل قد جددت الاهتمام الدولي بالانضمام إلى مجموعة "البريكس"، الأول هو الهجوم على تعددية الأطراف خاصة في عهد الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس "دونالد ترامب" (Donald Trump)، مما أدى إلى تآكل شرعية المؤسسات الدولية، والثاني ما سمي بالفصل العنصري للقاحات الذي استهدف كوريا الشمالية أثناء جائحة كورونا، أما العامل الثالث فيتمثل في تداعيات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا شهر فيفري 2022، الذي أدى إلى تقسيم العالم إلى جزء غربي ضد روسيا على كافة الأصعدة، في مواجهة جزء آخر يتبنى مقاربة حذرة تقوم على نوع من التوازن الصعب بين الجبهة الغربية وروسيا، وهو ما أدى إلى استخدام الغرب كل أدوات الضغط المتاحة لديه ليس فقط لفرض عقوبات على روسيا، بل أيضا لمحاصرة الدول الرافضة للاصطفاف معه، وكان من نتيجة هذا الانقسام، رغبة أغلبية لا يستهان بها من الدول في النأي بنفسها عن الانضمام إلى الحملة الغربية، ورفضها لذلك بشكل واضح، وفي هذا السياق، تواترت رغبة دول كثيرة في الانضمام إلى مجموعة "البريكس"[10]، على غرار إيران والأرجنتين والجزائر، الذين تقدموا رسميا بطلب

للانضمام إلى مجموعة "البريكس"[11]، في ظل إبداء كل من تركيا والسعودية ومصر رغبتهم بالانضمام لهذه المجموعة، وفي هذا الإطار صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية "وانغ ون بين" (Wang Wenbin) في شهر جوان 2022 بأن الصين تدعم بنشاط البريكس في البدء بعملية توسيع العضوية وتوسيع التعاون في إطار "البريكس +" (BRICS+)، حيث ستشجع الصين أطراف مجموعة "البريكس" على مواصلة المناقشات المتعمقة حول مسألة توسيع العضوية ووضع معايير وإجراءات لهذه العملية على أساس التوافق[12]، ويذكر في هذا الصدد أيضا ما صرح به الرئيس الصيني "شي جين بينغ" أثناء انعقاد قمة مجموعة "البريكس" السنوية في الصين شهر جوان 2022، بأنه: "يجب أن نرفض ألعاب المحصلة الصفرية وأن نعارض بشكل مشترك الهيمنة وسياسة القوة"، مؤكدا على أن: "ضخ دماء جديدة سيضخ حيوية جديدة في تكامل البريكس ويزيد من تمثيلها وتأثيرها"[13].

ومن الملاحظ أن الظروف الدولية التي تقدمت فيها الجزائر بطلب الانضمام لمجموعة "البريكس" تشكل مرحلة بالغة الحساسية، والتي يمكن توضيحها فيما يلي[14]:

1 – الحرب الروسية الأوكرانية وتصاعد حدة الاستقطاب الدولي بين روسيا والصين وبين الغرب بصفة عامة، ويصاحب هذا الاستقطاب التهديد بالحرب النووية من جهة والحرب العالمية الثالثة من جهة أخرى.

2 – رفع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" (Vladimir Putin) شعارا يتمثل في السعي لخلق عالم متعدد الأقطاب وكسر الهيمنة الغربية على النظام العالمي الذي تشكل بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفييتي سنة 1989، ففي رسالته للقمة العربية المنعقدة بالجزائر يومي 1 و2 نوفمبر 2022 قد عبر الرئيس الروسي عن قدرة العرب على أن يكونوا قطبا من هذا العالم الذي يجري العمل على تشكيله.

3 – بروز الاهتمام العربي بمجموعة "البريكس" بعد بداية الحرب الأوكرانية، وتجسد خلال الاجتماع الأخير للمجموعة شهر جوان 2022 بالصين والذي جمع تقريبا 20 دولة عن طريق التحاضر عن بعد من بينهم: السعودية، الجزائر، مصر، اندونيسيا، وماليزيا.

4 – تراجع ظاهرة العولمة والتوجه نحو نهاية سيطرتها على العالم ببروز تكتلات قوية مثل "مجوعة شنغهاي للتعاون" ومجموعة "البريكس".

5 – تقلب العلاقات مع أوروبا، حيث تتسم علاقات الجزائر مع بعض الدول الأوروبية بعدم الإرتياحية على غرار علاقتها مع إسبانيا، وبعدم الثقة والاطمئنان كعلاقتها مع فرنسا.

6 – دروس جائحة كورونا، حيث يأتي سعي الجزائر للانضمام لمجموعة "البريكس" بعد انحسار جائحة كورونا التي هددت كل الدول، وفي الوقت الذي انطوى فيه الغرب على نفسه، ومنع حتى تصدير الأدوية والغذاء، وجدت الجزائر في أهم دولتين في مجموعة "البريكس" كل الدعم والسند وهما الصين وروسيا، من خلال لقاح "سينوفاك" الصيني واللقاح الروسي "سبوتنيك".

7 – تهديدات من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لابد من الإشارة إلى الدعوة التي أطلقها 26 سيناتور أمريكي شهر أكتوبر 2022 لفرض عقوبات على الجزائر بسبب علاقاتها العسكرية مع روسيا، وهو مؤشر لابد من أخذه بعين الاعتبار.

8 – توقيع اتفاق استراتيجي خماسي مع الصين، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تحضر ملف الانضمام لمجموعة "البريكس"، كانت أيضا تعد اللمسات الأخيرة لخطة تعاون استراتيجي مع الصين تمتد إلى سنة 2026، تشمل الاقتصاد، الطاقة، الفضاء والمجالات الثقافية، وتم التوقيع عن ذلك يوم 8 نوفمبر 2022، حيث أن هذه الخطة تدعم اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة" الموقعة سنة 2014.

9 – تعزيز العلاقات مع روسيا، حيث يرتقب أن تقوم الجزائر بتوقيع اتفاق جديد مع روسيا للارتقاء باتفاق الشراكة الاستراتيجية بينهما، خلال الزيارة المرتقبة للرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" إلى روسيا خلال سنة 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن للجزائر علاقات دبلوماسية واقتصادية قوية مع دول مجموعة "البريكس"، حيث أعربت كل من الصين وروسيا تأييدهما لطلب انضمام الجزائر للمجموعة، ويبدو أنه نفس موقف جنوب إفريقيا التي تعتبر حليفا تقليديا ورئيسيا للجزائر في القارة الإفريقية، كما أن التغيير على رأس السلطة في البرازيل وعودة الرئيس "لولا دا سيلفا" يمكن أن يؤدي أيضا لصالح قبول طلب الانضمام، في ظل المراهنة على قبول أحد مؤسسي هذه المجموعة والمتمثل في الهند.

3. متطلبات انضمام الجزائر لمجموعة البريكس (BRICS):

تعمل مجموعة "البريكس" على إقامة تحالفات فوق الوطنية، وزيادة النمو الاقتصادي والتجارة بين دولها عن طريق تكثيف تكاملها الاقتصادي وبناء اتحاد اقتصادي كامل، وذلك عبر تعزيز المنافع المتبادلة بين الدول ودعم مسارات التنمية الوطنية[15]، كما تسعى لتحدي الحوكمة الاقتصادية العالمية الحالية للمؤسسات المالية الغربية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث قامت دول هذه المجموعة بإنشاء مؤسستين ماليتين هما: "بنك التنمية الجديد" (NDB) لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة برأسمال قدره 50 مليار دولار للبدء به، و"ترتيب احتياطي الطوارئ" أو ما يعرف باسم "الصندوق الاحتياطي للطوارئ" (CRA) بقيمة 100 مليار دولار للتغلب على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الدول الأعضاء، وهو ما يمكن أيضا الدول النامية الواقعة على أطراف هذه المجموعة من الاستفادة من هذه المؤسسات المالية لزيادة قدرتها على المساومة[16].

ولقد أبدت دول مجموعة "البريكس" وعلى رأسهم الصين عن رغبتها في ضم دول أخرى للمجموعة، وفي هذا الصدد أعرب الرئيس الصيني "شي جين بينغ" (Xi Jinping) في كلمة ألقاها خلال افتتاح قمة مجموعة "البريكس" الرابعة عشرة الافتراضية، تحت عنوان "تعزيز شراكة بريكس عالية الجودة، بداية عصر جديد للتنمية العالمية"، المنعقدة في شهر جوان 2022، بأن: ضخ دماء جديدة في آلية التعاون للبريكس سيأتي بحيوية جديدة

للتعاون في إطار البريكس، وسيزيد من تمثيل دول البريكس وتأثيراتها، مضيفا بأن دول البريكس قد أجرت خلال سنة 2022 نقاشات في مختلف المناسبات وعلى نحو معمق حول توسيع عضوية المنظمة، ومن الضروري المضي قدما في هذه العملية، بما يمكن الشركاء ذوي التطلعات المشتركة من الانضمام إلى العائلة الكبيرة للبريكس في وقت مبكر[17]، وهو ما ساهم في تمهيد الطريق لإبراز رغبة الجزائر الانضمام إلى هذه المجموعة.

لقد قدمت الجزائر خلال شهر نوفمبر 2022 طلبا رسميا من أجل الانضمام إلى مجموعة "البريكس" (BRICS) الاقتصادية والسياسية، والتي تضم كلا من الصين، روسيا، الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا، فبعد تقديم هذا الطلب، أعلن المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط ودول إفريقيا، نائب وزير الخارجية "ميخائيل بوغدانوف"، ترحيب روسيا باعتزام الجزائر الانضمام إلى هذه المجموعة، حيث وجاءت تصريحاته عقب ترحيب الصين التي ترأست المجموعة سنة 2022، برغبة الجزائر في الانضمام إلى مجموعة "البريكس"، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنها "بلد ناشئ كبير"، و"ممثل للاقتصادات الناشئة"، فبعد يوم واحد من تقديم الطلب، وقعت الصين مع الجزائر الخطة الخماسية الثانية للتعاون الإستراتيجي الشامل بينهما، للفترة الممتدة بين عامي 2023 و2026، حيث يذكر في هذا الصدد أن الجزائر قطعت أشواطا كبيرة وهامة في الشراكة مع الصين، خاصة في مجال التعدين، عبر إطلاق مشروع ضخم بلغت ميزانيته 7 مليار دولار، والمتمثل في مشروع الفوسفات، الذي يقع في الشرق الجزائري، بالإضافة إلى مشروع آخر من أجل استغلال منجم الحديد، بتكلفة تقدر بـ 3 مليار دولار[18].

وتمتلك الجزائر احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، فهي من أكبر الدول في العالم من حيث إنتاج النفط والغاز الطبيعي، ونتيجة لأهمية هاذين الموردين في الأسواق العالمية، عملت الجزائر إلى رفع إجمالي إنتاجها من الغاز الطبيعي خلال سنة 2021 ليصل إلى 100.8 مليار متر مكعب سنويا مقابل 81.5 مليار متر مكعب سنويا سنة 2020 بنسبة نمو سنوية تتجاوز 24%، وتعتبر مصدر مهم للغاز والنفط للصين، حيث أبرمت شركة الطاقة الوطنية الجزائرية اتفاق مشاركة إنتاج بقيمة 490 مليون دولار مع شركة البترول والكيماويات الصينية "سينوبك"، حيث أن هذا الاتفاق الذي تبلغ مدته 25 عاما سينتج 95 مليون برميل من النفط إجمالا، وقد وصلت القيمة الكلية للاتفاقية إلى 490 مليون دولار، ويغطي منطقة "زرزايتين" في حوض ولاية "إليزي"، كما وقعت شركة الطاقة الجزائرية "سوناطراك" عقدا مع مجموعة "سينوبك" الصينية في أوائل سنة 2022، بقيمة 25 مليار دينار جزائري أي ما قيمته 178.6 مليون دولار، لبناء مستودع لتخزين الغاز الطبيعي المسال في مرف ولاية "سكيكدة"، بحجم 150 ألف متر مكعب[19]، وتنظر دول مجموعة "البريكس" إلى الجزائر كدولة متحررة من الديون الخارجية، لها احتياطي جيد من العملة الصعبة يفوق الـ 44 مليار دولار، وهي بذلك ثالث دولة من حيث احتياطي الذهب عربيا بـ 173 طنا[20]، والأولى في إفريقيا، أما بالنسبة للتجارة، فإن الجزائر تأتي في المرتبة الخامسة المصدرة وفي المرتبة الثالثة المستوردة في إفريقيا بعيدا عن كون اقتصادها مغلقا[21].

انطلاقا مما سبق يتبادر تساؤل محوري مفاده، هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى مجموعة "البريكس" في 2023؟، فالجزائر تمتلك بعض المقومات التي تمثل إضافة لهذه المجوعة، فهي أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة وأكبر مصدر للغاز الطبيعي في قارة إفريقيا، ورابع أكبر اقتصاد في القارة، وديونها الخارجية شبه معدومة، ما يمنحها استقلالية أكبر في صناعة القرار، ومن ثم فإن الانضمام إلى مجموعة "البريكس" يتطلب مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير، كما أن الجزائر بحاجة لمضاعفة صادراتها من الغاز وزيادة صادراتها خارج المحروقات، لرفع ناتجها الداخلي الخام إلى ما فوق 200 مليار دولار، والأهم من ذلك هو موافقة جميع دول مجموعة "البريكس" على انضمام الجزائر[22]، وعليه لا بد للجزائر أن تعمل على تحقيق ما يلي:

1 – مضاعفة الصادرات: وصلت صادرات الجزائر نحو 56.5 مليار دولار مع نهاية 2022، منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، بحسب السياسة العامة للحكومة، ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة في الصادرات مقارنة بسنة 2021، زيادة بنحو 17 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة الكمية المصدرة من الغاز ومن السلع خارج المحروقات، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب إفريقيا التي بلغت سنة 2021 أكثر من 121 مليار دولار، وهذا ما يفسر تأكيد الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" على زيادة حجم الصادرات كأحد الشروط الضرورية للانضمام إلى مجموعة "البريكس"، وفي هذا الصدد، دعا إلى مضاعفة إنتاج الغاز لبلوغ صادرات بـ 100 مليار متر مكعب سنويا خلال سنة 2023، بينما وضعت الحكومة هدفا للوصول إلى 10 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات في نفس السنة، و15 مليار دولار في السنوات المقبلة، حيث تنتج الجزائر نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بمعدل سنوي، صدرت منه رقما قياسيا سنة 2022، بلغ 56 مليار متر مكعب، بينما استهلكت نحو 50 مليار متر مكعب، كما عملت على إعادة ضخ نحو 30 مليار متر مكعب في الآبار للحفاظ على نشاطها، وللوصول إلى هذا الهدف كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات وخصصت لها نحو 40 مليار دولار، حيث حققت اكتشافات هامة خلال سنة 2022 من النفط والغاز، كما دخلت في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات على غرار شركة "إيني" الإيطالية وشركة "توتال" الفرنسية وشركة "أوكسدونتال" الأمريكية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الانتاج[23].

ومن ثم كان من باب الأهمية أن تطلق الجزائر الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية لتكون في مستوى الالتحاق بهذه المجموعة، وذلك بغية تحقيق نسبة نمو أكبر، عبر تفعيل الاستثمارات المحلية والأجنبية والعمومية والخاصة، وضبط ممارسات السوق الوطنية، وخلق مناصب شغل جديدة، ورفع نسبة الصادرات للخارج وتقليص فاتورة الاستيراد وتحرير القطاع الخاص وإنعاش القطاع العمومي التجاري، ومواصلة الإصلاحات البنكية، خاصة وأن انضمام الجزائر لمجوعة "البريكس" سيمكنها من الاستفادة من تمويلات جديدة لعمليات الاستثمار، وتؤهلها

لإبرام شراكات مع الدول الأعضاء واكتساح السوق الإفريقية، حيث تسارع مختلف الوزارات المسيرة للشؤون الاقتصادية في الجزائر الزمن لاستكمال الإصلاحات، وتحقيق قفزة في النمو خلال سنة 2023، على غرار الصناعة والتجارة والمالية والداخلية[24]، وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يحاول ترميم الاختلالات التي حدثت في السنوات الماضية، وذلك من خلال تهيئة الأرضية القانونية، عبر إصدار قانون مشجع على الاستثمار في الجزائر، ومن خلال كذلك مختلف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر[25].

وتسارع الجزائر الخطى لمضاعفة إنتاجها من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار ألمانيا وإيطاليا، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير، وأيضا تصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء إلى أوروبا مستقبلا، كما تسعى لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضا كبيرا منها قابلا للتصدير، إذ تنتج 25.000 ميغاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة بالصيف سوى 17.000 ميغاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى 11.000 ميغاواط في الشتاء، وتراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار خلال سنة 2023، و15 مليار دولار في السنوات المقبلة، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و7 مليارات دولار في 2021 و2022 على التوالي، حيث يعتمد مدى قدرة الجزائر للوصول إلى هذا الهدف من خلال وصولها إلى الأسواق الإفريقية، من خلالها تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب إفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة الإفريقية، والتحرك لفتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الإفريقية، وكذا تنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب[26].

2 – زيادة الناتج الداخلي الخام: إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى مجموعة "البريكس"، تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار أمريكي سنة 2021 وفق بيانات البنك الدولي، بينما بلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب إفريقيا (أصغر اقتصاد في مجموعة "البريكس") ما قيته 419 مليار دولار أمريكي لنفس السنة، أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري[27]، رغم تحسنه قليلا ففي سنة 2022 بلغ الناتج المحلي الاجمالي للجزائر قيمة 168 مليار دولار أمريكي[28]، لذلك وضعت الجزائر أمر تجاوز 200 مليار دولار أمريكي ناتج داخلي خام، هدفا لدخول مجموعة "البريكس"، وهو هدف ليس مستحيلا ولا صعبا، ولكنه مرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى، إذ أن الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين سنتي (2011 – 2014) قد تجاوز سقف 200 مليار دولار أمريكي، وبلغ 213.8 مليار دولار أمريكي سنة 2014، نتيجة لارتفاع أسعار النفط لتتجاوز سقف 100 دولار للبرميل، وكذا العمل على زيادة إنتاج النفط الجزائري ليبلغ 1.5 مليون برميل يوميا، فإنتاج الجزائر حاليا من النفط في حدود مليون برميل يوميا، بالنظر إلى حصتها المحددة من "أوبك+"،

وبالنسبة للأسعار فمن المتوقع أن تتراوح بين 70 و100 دولار أمريكي للبرميل خلال سنة 2023، وفقا لبعض التقديرات، لذلك تراهن الجزائر على إمكاناتها الكبيرة من الغاز الطبيعي لمضاعفة الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب أوروبا، لرفع ناتجها الداخلي الخام بزيادة تتجاوز 37 مليار دولار أمريكي في عام واحد، فالناتج الداخلي الخام يعني بأبسط تعريفاته قيمة مجموع السلع والخدمات داخل الدولة، فالجزائر تملك القدرة على تطوير مداخيلها من الخدمات خاصة السياحة وتحويلات العمال من الخارج، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح فروع بنكية في الدول التي تتواجد بها جالية جزائرية كثيفة[29]، ومن ثم ينبغي على الجزائر العمل على زيادة نمو الناتج المحلي لتستطيع أن تلحق بركب بمستوى نمو الناتج المحلي لدول مجموعة "البريكس"، والذي تعتبر نسبته دون المستوى المنشود مقارنة بدول أخرى تريد الانضمام لهذه المجموعة على غرار السعودية عربيا ونيجيريا إفريقيا، وهو ما يوضحه الجدول رقم (01) التالي:

الجدول رقم (01): توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة "البريكس" وبعض الدول الراغبة في الانضمام لها على غرار الجزائر خلال سنة 2023

الدولة	نسبة الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2022	نسبة الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2023 (المتوقع)
الصين	%3.2	%5.3
روسيا	%3.5	%1.2
الهند	%6.8	%5.9
البرازيل	%2.8	%1.2
جنوب إفريقيا	%2.1	%1.2
الأرجنتين	%4	%2
الجزائر	%2.9	%2.6
أندونيسيا	%5.3	%5
كازاخستان	%3.2	%4.3
السنغال	%4.7	%8.3
كمبوديا	%5.1	%6.2
مصر	%6.6	%3.7
ماليزيا	%5.4	%4.4
نيجيريا	%3.3	%3.2
السعودية	%7.6	%3.1
الإمارات	%5.1	%4.2

المصدر: الإحصائيات الموجودة في الجدول أعلاه مأخوذة من المراجع التالية من قبل الباحثة:

* World economic outlook (International Monetary Fund), (Washington: DC, International Monetary Fund, IMF Library, April 2023), pp. 40 – 148.

* "Russia Full Year GDP Growth, 2022 Data - 2023 Forecast - 2012-2021 Historical", Trading Economics, (13/04/2023), see: https://bit.ly/3NapWZ1

* Darya Korsunskaya and Alexander Marrow, "Russia raises 2023 GDP growth forecast, longer-term outlook worsens", 14 April 2023, Reuters, (19/04/2023), see: https://reut.rs/41R3058

* Dorothy Neufeld, "Mapped: GDP Growth Forecasts by Country, in 2023", 2 February 2023, Visual Capitalist, (07/02/2023), see: https://bit.ly/3YCe58r

ملاحظة: كان لتبعات الحرب الروسية الأوكرانية في أوائل العام 2022 إلى غاية الوقت الراهن، إضافة إلى حالة الركود العالمي؛ تأثير على انخفاض نسب النمو لبعض الدول في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2023 مقارنة بسنة 2022 وهو ما سُجل في حالة روسيا.

3 – موافقة الدول الخمسة: إن إحدى شروط انضمام الجزائر إلى مجموعة "البريكس" تتمثل في ضرورة موافقة الدول المجموعة الخمسة، وإن كانت كل من روسيا والصين قد أعلنتا موافقتهما على انضمام الجزائر عبر سفيريهما بالجزائر، في وقت أكد فيه الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" موافقة جنوب إفريقيا أيضا، فهذه الأخيرة تعد حليفا تقليديا للجزائر في الاتحاد الإفريقي، كما كانت الجزائر قد استضافت على أراضيها الزعيم الجنوب إفريقي "نيلسون مانديلا" سنة 1962، عندما كان يخوض كفاحه ضد التمييز العنصري في بلاده، واستمر هذا التحالف التاريخي إلى الوقت الراهن، أما بالنسبة للبرازيل، فإن عودة الرئيس اليساري "لولا دا سيلفا" إلى الحكم يخدم مساعي الجزائر للانضمام إلى مجموعة "البريكس"، خاصة وأنه تربطه بها علاقات طيبة منذ زيارته لها سنة 2006 خلال ولايته الرئاسية الأولى، ويبقى موقف الهند لا سلبا ولا إيجابا بخصوص انضمام الجزائر، ما يعني على الأقل أن المفاوضات ما زالت متواصلة معها لإقناعها بالموافقة والذي يعتبر رهان الجزائر للانضمام للمجموعة، في ظل تأكيد الرئيس الجزائري الحالي مشاركته في قمة مجموعة "البريكس" المقبلة شهر أوت 2023 بجنوب إفريقيا، بعدما سبق له وأن شارك في قمة الصين التي جرت عبر الفيديو بتاريخ 23 جوان 2022[30]، ويمكن الإشارة إلى تلك الخصوصية التي تربط العلاقات الصينية – الروسية – الجزائرية، إذ أن ما يعطي خصوصية لعلاقات الجزائر مع روسيا والصين ويضفي عليها طابعا استراتيجيا، هو تبنيها رؤية تعديلية مراجعة للمنظومة العالمية ورفضها الهيمنة وبناها ومؤسساتها التي تجعل الدول الغربية ومصالحها أسمى وأولى بالتحقيق، ولو على حساب باقي شعوب العالم، ومن ثم فإن هذا المنطلق الأساسي الذي أسس للتقارب الجزائري الروسي والجزائري الصيني، ناهيك عن عوامل أخرى ذات طبيعة تاريخية وسياسية، قد كونت علاقة من الثقة والاحترام المتبادل والندية بين الجزائر وشركائها، وهي الفكرة ذاتها المتبناة في نصوص مجموعة "البريكس" وبياناتها منذ إنشائها، فكانت بذلك النقطة التي التقت فيها التصورات

الجزائرية مع فلسفة هذه المنظمة وأهدافها، وهو ما جعل أمر الانضمام إلى مجموعة "البريكس" واحدا من الأولويات الاستراتيجية للدولة الجزائرية سنة 2023[31].

4. مكاسب الجزائر من انضمامها لمجموعة البريكس (BRICS):

تعد اقتصادات دول مجموعة "البريكس" من أكبر الاقتصادات النامية في العالم، ويعتبر اقتصادها الأسرع نموا، حيث احتلت الصين المرتبة الثانية كأقوى اقتصاد في العالم سنة 2020، وحلت الهند خامسا، والبرازيل ثامنا وروسيا في المرتبة الحادية عشر، وفي الوقت الذي تعتبر فيه الصين والهند أكبر الدول المستهلك للطاقة، تعتبر روسيا أكبر مصدر للطاقة في العالم[32]، ففي مقارنة لحجم مساهمة مجموعة "البريكس" في الاقتصاد العالمي، تشير إحصائيات قاعدة بيانات البنك الدولي، إلى أن الناتج المحلي الاقتصادي العالمي قد بلغ 96.1 تريليون دولار في عام 2021، حيث كانت مساهمة "مجموعة السبع" الصناعية من هذا الناتج 42.3 تريليون دولار وبما يعادل 44%، فيما بلغت مساهمة دول مجموعة "البريكس" في هذا الناتج 24.2 تريليون دولار، وبما يمثل نسبة 25%، وتظهر أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي أن الصادرات السلعية على مستوى العالم بلغت في نهاية سنة 2021 ما قيمته 22.4 تريليون دولار، كما بلغت الواردات السلعية على مستوى العالم كذلك في نفس التاريخ 22.6 تريليون دولار، ويظهر أداء تجمع دول "البريكس" أن حصيلة الصادرات السلعية للمجموعة في نهاية عام 2021 بلغت 4.6 تريليونات دولار، وهو ما يمثل 20.7% من إجمالي الصادرات السلعية للعالم، في حين بلغت الواردات السلعية في نفس العام للمجموعة 3.9 تريليونات دولار، وبما يمثل 17% من إجمالي الواردات السلعية للعالم[33]، كما نمت التجارة الثنائية بين دول "البريكس" بشكل كبير، فقد حطمت التجارة بين البرازيل والصين الأرقام القياسية كل عام ووصلت إلى 150 مليار دولار أمريكي سنة 2022، أما بين البرازيل والهند فقد كانت هناك زيادة بنسبة 63% من سنة 2020 إلى سنة 2021، لتصل إلى أكثر من 11 مليار دولار أمريكي؛ في حين تضاعفت صادرات روسيا إلى الهند ثلاث مرات من شهر أفريل إلى شهر ديسمبر 2022 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حيث توسعت إلى 32.8 مليار دولار أمريكي، بينما قفزت التجارة بين الصين وروسيا من 147 مليار دولار أمريكي سنة 2021 إلى 190 مليار دولار أمريكي سنة 2022، بزيادة قدرها حوالي 30%، ولقد ساهمت حالة الصراع في أوكرانيا في تقريب دول مجموعة "البريكس" من بعضهم البعض سياسيا، إذ لم تكن الصين وروسيا أكثر توافقا من أي وقت مضى، مع "شراكة بلا حدود"، مثلما اتضحت من زيارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" الأخيرة إلى روسيا شهر مارس 2023[34]، انطلاقا من قيمة التبادل البيني الثنائية الموضحة آنفا بين دول مجموعة "البريكس"، وبالنظر إلى نسبة الناتج المحلي لمجوعة "البريكس" فإنه يتحتم على الجزائر زيادة نسبة الناتج المحلي إضافة إلى زيادة نسبة الصادرات، حتى تتمكن من مجارات مجموعة "البريكس"، فوفقا للمعطيات المذكورة أعلاه وغيرها ما يعكس أهمية هذه المجموعة بالنسبة للجزائر وبالنسبة لغيرها من الدول التي تريد الانضمام إليها على غرار كل من إيران، السعودية، ومصر.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول في الوقت الراهن، غير المنتمية لتكتلات اقتصادية تبقى مقصية من الاستفادة مما توفره التكتلات من مزايا، زد على ذلك أن العلاقات الدولية تطورت لمستوى التحالفات أكثر من كونها علاقات، وهو ما يجعل من باب التساؤل عما ستستفيد منه الجزائر بانضمامها إلى مجموعة "البريكس"[35]، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه يمكن للجزائر حال انضمامها إلى مجموعة "البريكس" أن تحقق مكاسب متعددة، يمكن أن تستفيد منها بشكل مباشر، بمجرد استكمال محادثات انضمامها إلى هذه المجموعة، في ظل توجيه طلب رسمي من الجزائر للانضمام بتاريخ 08 نوفمبر 2022، وإعلان روسيا والصين موافقتهما، حيث أن هناك مشاريع تحتاج إليها الجزائر وفوائد متعددة يمكن أن تجنيها[36] في حال ما تم قبول انضمامها لمجوعة "البريكس"، لعل أبرزها:

1 – تحتاج الجزائر إلى عدد من المشاريع، كالصناعات الميكانيكية وصناعات الفضاء، أين تعد الصين بلدا رائدا ومتطورا في تقنياتها[37].

2 – تتمتع الهند بصناعاتها الدوائية الموثوقة وبنيتها التحتية الطبية الحديثة[38]، إضافة إلى الصناعات التكنولوجية أين تشهد الهند تطورا كبيرا في هذه المجالات، لذلك تحتاج الجزائر إلى الاستفادة من تجربة الهند وخبرتها في مجال صناعة الدواء والصناعات التكنولوجية[39].

3 – يمكن الاستعانة بكل دول "البريكس" من أجل إنشاء البنى التحتية في الجزائر، أو ما يعرف بعقود البناء والاستغلال، والتي تعتمد على مصادر مالية كبيرة، كإنشاء موانئ وسكك حديدية، وهذه المشاريع تتم عن طريق الصندوق الاحتياطي التابع لمجموعة "البريكس".

4 – كما تحتاج الجزائر إلى الخبرة الروسية في المجال الزراعي، خاصة وأن روسيا قطعت أشواطا كبيرة في مجال الزراعة، بعد أن كانت دولة مستوردة للحبوب في تسعينيات القرن العشرين، وفي الوقت الحالي تعد من أهم الدول التي تصدر الحبوب، لذلك تحتاج الجزائر إلى التجربة الروسية من أجل تطوير قطاع الزراعة فيها، وخصوصا أن الجزائر تمتلك أراضي زراعية تقدر بملايين الهيكتارات، والتي يمكن استغلالها من أجل تلبية حاجات السوق الداخلية، أو حتى التصدير إلى الخارج[40].

5 – ستكون أمام الجزائر فرصة للاستفادة من القروض في حالة الضرورة، ومن تمويل المشاريع الاقتصادية خاصة من الصين[41]، ومن بنوك مجموعة "البريكس" حيث أن لهذه المجموعة قوة اقتصادية، تتمثل بالصندوق الاحتياطي الذي يحتوي على مبالغ مهمة من النقد الأجنبي، وبنك التنمية الجديد، الذي يمول مشاريع البنية التحتية في هذه الدول المنضوية تحت مجموعة "البريكس" (BRICS)، حيث أن الجزائر تعول في الوقت الراهن على انطلاقة اقتصادية مهمة، إذ تمتلك سوقا مهمة في شمال إفريقيا تضم نحو 45 مليون نسمة، بالإضافة إلى موقع استراتيجي مهم، وبنية تحتية موجودة حاليا، تحتاج إلى تطوير مع أعضاء مجموعة "البريكس"، إضافة إلى أن الجزائر تتميز بموقعها الاستراتيجي المطل على أوروبا كأكبر سوق في العالم، بالإضافة أيضا إلى أنها على مقربة من الأسواق الإفريقية، وخصوصا الغرب الإفريقي[42].

6 – تسعى مجموعة "البريكس" لبناء نظام اقتصادي ومالي عالمي جديد، وهو من بين الأهداف التي سعت الجزائر لتحقيقها منذ سنة 1975، أين دع الرئيس السابق "هواري بومدين" في خطابه أمام الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة في شهر أفريل 1974 إلى إعادة بناء نظام اقتصادي عالمي جديد يحدث قطيعة مع استغلال الدول الفقيرة ونهب مواردها، وقد جدد الرئيس "عبد المجيد تبون" الدعوة لهذا النظام خلال مشاركته في قمة "البريكس" خلال شهر جوان 2022، وقد ظهر ذلك حتى في كلمته أمام القمة العربية المنعقدة بالجزائر مطلع نوفمبر 2022، فبعد وصول الرئيس "عبد المجيد تبون" إلى الحكم شهر ديسمبر 2019، أصبحت الجزائر تسعى لتنويع اقتصادها والتوجه نحو التصدير، وهي مقتنعة بقدرتها على التحول إلى دولة محورية بدل انكماشها على نفسها بتصدير المحروقات[43].

7 – بما أن مجموعة البريكس تضم دولا من أكبر الدول استهلاكا للطاقة هما الصين والهند، فإن الانضمام إليها يمكن من ضمان سوق لمحروقات الجزائر في عالم كثير التقلبات وغير موثوق[44].

أما بخصوص ما يمكن أن تضيفه الجزائر لمجموعة "البريكس"، أو بمعنى آخر ماذا ستستفيد مجموعة "البريكس" من الجزائر؟ فإنه يمكن القول بأن هناك عدة مزايا تؤهل هذه الأخيرة من شأنها أن تدعم بها مجوعة "البريكس"، وهي:

1 – المساحة الشاسعة المقدرة 2.381.741 كلم^2، وهو ما يجعلها أكبر الدول الإفريقية والعربية والإسلامية مساحة[45].

2 – للجزائر شريط ساحلي متوسطي يمتد على طول 1200 كم[46]، ويطل على العديد من الدول الأوروبية ويجعل منها بوابة أوروبا، بما يمكِّن دول مجموعة "البريكس" من التعاون في بناء الموانئ على سواحلها على غرار ميناء "الحمدانية" بمدينة "شرشال" غرب الجزائر العاصمة – هناك اتفاق مع الصين بتجهيزه وبناءه – الذي سوف يربط بطريق الحرير الصيني الذي انضمت إليه الجزائر رسميا عام 2019، ولعل إحياء طريق الوحدة الإفريقية المار من الجزائر نحو خليج غينيا مرورا بالنيجر ونيجيريا وربطه بميناء "الحمدانية"، من خلال العمل على إعادة تعبيده وتشييد شبكة مروره وطريقه من طرف الشركات الصينية وبمشاركة جزائرية وبيد عاملة جزائرية، والذي سوف يعود بالنفع على الجزائر والصين معا، خاصة في ظل الانتهاء من بناء وتشييد ميناء "الحمدانية" والذي سترسو فيه السفن الدولية وكذا البضائع الصينية والتي سوف تنقل عن طريق الوحدة الإفريقية إلى أسواق دول الساحل الإفريقي والتي تعتبر أكثر الأماكن التي تقل فيها الاستثمارات الصينية، نظرا لبعدها عن الساحل وبكونه دولا مغلقة وحبيسة، ولا مجال لنقل البضائع والسلع إليه إلا عن طريق الجزائر "طريق الوحدة الإفريقية" والذي سوف يكون أقل تكلفة مقارنة بحلول أخرى لنقل البضائع والسلع الصينية، على اعتبار أن الجزائر أكثر المناطق أمنا في القارة مقارنة بغيرها من دول الجوار، والجدير بالذكر هنا أيضا أن البضائع التجارية الأوروبية تستغرق في وصولها إلى

عمق قارة إفريقيا مدة 35 يوما بحرا، وعن طريق شرشال سوف تتقلص المدة إلى 6 أيام مستقبلا، ومن هنا فإن كلفة النقل سوف تقل إلى النصف، كما سيسمح ذلك بانتعاش الأسواق الإفريقية[47].

3 – امتداد مساحة الجزائر إلى العمق الإفريقي، حيث تعتبر البوابة الشمالية لإفريقيا وأكبر دولها مساحة، وكمؤشرات على هذا الامتداد الحيوي يمكن الإشارة إلى أن مدينة "تمنراست" الواقعة على بعد 1575 كم عن العاصمة الجزائر؛ تعتبر أقرب مسافة إلى خمس عواصم إفريقية منها إلى عاصمة الجزائر، إذ تبعد عن مدينة "نيامي" عاصمة النيجر بـ 1049 كم، وعن مدينة "طرابلس" عاصمة ليبيا بـ 1353 كم، وعن مدينة "واغادوغو" عاصمة بوركينافاسو بـ 1380 كم، وعن مدينة "أبوجا" عاصمة نيجيريا بـ 1543 كم، وعن مدينة "أنجمينا" عاصمة تشاد بـ 1557، أما مدينة "عين قزام" الواقعة أقصى جنوب الجزائر فتبعد عن الجزائر العاصمة مسافة 1932 كم، وهي أقرب إلى إحدى عشرة عاصمة إفريقية منها إلى عاصمة الجزائر، إذ تبعد عن "نيامي" بـ 779 كم، واغادوغو بـ 1119 كم، أبوجا بـ 1185 كم، أنجمينا بـ 1292 كم، وعن مدينة "بورتو نوفو" عاصمة البنين بـ 1495 كم، وعن مدينة "لومي" عاصمة التوغو بـ 1575 كم، طرابلس بـ 1656 كم، وعن مدينة "باماكو" عاصمة مالي بـ 1661 كم، وعن مدينة "آكرا" عاصمة غانا بـ 1689 كم، وعن مدينة "ياوندي" عاصمة الكاميرون ومدينة "ياموسوكرو" عاصمة كوت ديفوار بـ 1856 كم[48]، ما يجعل الجزائر بوابة إفريقيا.

4 – تمتع الجزائر بثروات هائلة مثل المحروقات والمعادن النفيسة والمناجم[49]، حيث تمتلك ما يقدر بنحو 12.2 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام المؤكدة اعتبارا من سنة 2018، وتجدر الإشارة إلى أن حقول النفط الجزائرية تنتج نفطا خاما خفيفا عالي الجودة يحتوي على نسبة منخفضة جدا من الكبريت، وهو ما يزيد من جودة النفط ومن الطلب عليه، كونه لا يتطلب مصفاة محددة لتكريره، ومن المتوقع أن تزيد الجزائر من نشاط الاستكشاف مع الشركاء الدوليين بعد تنفيذ قانون الهيدروكربونات الجديد في شهر جانفي 2020، والذي يوفر نظاما ضريبيا أكثر ملاءمة للمستثمرين المحتملين، ومن المتوقع أن ينمو سوق النفط والغاز في الجزائر بمعدل نمو سنوي مركب يزيد عن 1.5% خلال الفترة المتوقعة من 2020 إلى 2025، ومن المتوقع أن تؤدي عوامل مثل زيادة خط أنابيب الغاز الطبيعي، وزيادة طاقة التكرير، وخطط تحسين إنتاج النفط إلى زيادة نمو سوق النفط والغاز الجزائري خلال فترة التوقعات[50].

5 – إطلاق الجزائر العديد من المشاريع الهائلة مثل الطريق العابر للصحراء والألياف البصرية العابرة للصحراء وأنبوب الغاز العابر للصحراء، والطريق الرابط بين تندوف وموريتانيا باتجاه إفريقيا الغربية، واحتمال ربطها بطريق الحرير الصيني، كما تملك الجزائر شبكة هامة من الطرق السريعة والسكك الحديدية والموانئ التجارية والمخصصة لتجارة البترول والغاز[51].

6 – تمتلك الجزائر قيمة لا بأس بها من احتياطات النقد الأجنبي، حيث تم قياس احتياطها بما قيمته 60 مليار دولار أمريكي في شهر جانفي 2023، مقارنة بـ 56.8 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق له من سنة

2022، وهي قيمة تفوق ما تمتلكه جنوب إفريقيا عضو مجموعة "البريكس" والذي بلغ احتياطها من النقد الأجنبي ما قيمته 47.3 في شهر جانفي 2023[52]، ومن ثم فإن توفر حجم معتبر من احتياطي الصرف بالعملة الصعبة يضع الجزائر في منأى عن اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، فمنذ سنة 2006 قررت السلطات العمومية بالجزائر آنذاك التسديد المسبق للديون[53]، وتجعلها في منأى أيضا عن أي ضغوط خارجية حيال توجهات سياستها الخارجية خاصة حيال طلب انضمامها لمجموعة "البريكس" وموقفها من الأزمة الأوكرانية الحالية.

7 – بلغ الناتج المحلي الإجمالي للجزائر سنة 2021 حوالي 163.04 مليار دولار أمريكي أي نحو 164 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر إلى 166.63 مليار دولار بنهاية سنة 2023، ووفقا لنماذج الاقتصاد الكلي العالمية وتوقعات المحللين، على المدى الطويل؛ من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الجزائري إلى حوالي 171.63 مليار دولار أمريكي في عام 2024 وما قيمته 453.21 مليار دولار أمريكي سنة 2025[54].

8 – يحتل اقتصاد الجزائر المرتبة الرابعة إفريقيا بعد نيجيريا وجنوب إفريقيا ومصر، كما يشهد نموا ملحوظا، حيث بلغت الصادرات خارج المحروقات 5 مليار دولار نهاية 2021، وكان من المتوقع أن ترتفع إلى 7 مليار دولار بنهاية سنة 2022، وهو تطور لم تشهده الجزائر منذ الاستقلال عام 1962[55].

5. الخاتمة:

انطلاقا مما سبق ذكره؛ يتضح لنا أن الجزائر تولي أهمية كبرى للانضمام لمجموعة "البريكس"، حيث تسعى لزيادة الناتج الإجمالي المحلي وتنويع الصادرات وتسهيل الاستثمارات من أجل جلب رؤوس الأموال التي يمكن من خلالها الشروع في تكملة مشاريع عالقة والتي ستسهم في دعم اقتصادها ومستوى نمو جيد، كما تعمل على الاستفادة من الظروف الدولية الراهنة لتدعيم ملف قبولها في هذه المجموعة، ومن ثم فقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1 – إن انضمام الجزائر لمجموعة "البريكس" سيزيد من فعالية الميكانيزمات الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء التي سيكون لها سندا قويا في قارة إفريقيا، كما سيعطي لهذه المجموعة قوة دفع أكثر على صعد متعددة فوجودها يعني أكثر من مجرد كونها دولة مصدرة للنفط والغاز.

2 – إن انضمام الجزائر لمجموعة "البريكس" سيفتح لها آفاقا جديدة وواعدة، في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية منها، ويحررها من الارتهان للدول الغربية، ويخلق على الأقل التوازن في العلاقات الخارجية للجزائر في المجال الإقتصادي والتجاري والسياسي.

3 – إن انضمام الجزائر لمجموعة "البريكس" يتطلب تحقيق مجموعة من الشروط المترابطة مع بعض، وجب عليها الإيفاء بها وتحقيقها، خاصة فيما يتعلق بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة فرص الاستثمار فيها انطلاقا من

استراتيجية "رابح – رابح"، واستقطاب الشركات ذات التوجه الاقتصادي الذي يخدم المشاريع الاقتصادية المسطرة من قبل الحكومة، وتنويع الشراكات.

6. الهوامش:

1 – ندين عباس، "ماذا ستكتسب الجزائر من انضمامها إلى تكتل "بريكس"؟"، 11 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/02/26)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3TKnSs7

2 – "BRICS Overtakes G7 In Terms Of GDP", 12/04/2023, Counter currents, (15/04/2023), see: https://bit.ly/3LpNkAE

3 – عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، أوت 2017)، ص. 147.

4 – حسن أبو طالب، "حرب أوكرانيا وحدود التغيير المنتظر في النظام الدولي"، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع. 100، (ديسمبر 2022)، ص. 15.

5 – "Western Hegemony's Collapse: BRICS Countries Overtake the G7 in Share of World GDP", 12 March 2023, Algora Blog, (22/03/2023), see: https://bit.ly/3Ak7yFB

6 – BRICS Overtakes G7 In Terms Of GDP, Op. cit.

7 – "خبير دولي: هذه أوراق الجزائر لدخول مجموعة بريكس"، 17 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/01/05)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3HLO8g3

8 – جعفر كرار أحمد، "القمة العربية – الصينية: نحو بناء مجتمع عربي صيني ذي مصير مشترك"، 06 ديسمبر 2022، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع: (2022/12/30)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3XgPZ2Y

9 – أركان محمود أحمد الخانوتي، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك، (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019)، ص. 53.

10 – عزت سعد، "تحديات توسيع بريكس في ظل نظام دولي مضطرب"، سلسلة آراء المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 08 فيفري 2023، ص. 2.

11 – Liu Caiyu, "BRICS becomes appealing to more countries as Algeria signals interest in joining group: experts", Aug 01, 2022, Global Times, (05/04/2023), see: https://bit.ly/3KE8hpT

12 – Hu Weijia, "Algeria's application to join BRICS shows the group's attractiveness", 09 November 2022, Global Times, (05/04/2023), see: https://bit.ly/3UA4huY

13 – "Can Algeria join the BRICS?", 30 June 2022, The Journal of Africa, (05/04/2023), see: https://bit.ly/3GHnbdv

14 – محمد لعقاب، "بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. الجزء الأول"، 12 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3zxAJoh

15 – وسن إحسان عبد المنعم، "ترتيبات الإقليمية الجديدة في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا"، مجلة الكوفة، ع. 58، (2020)، ص. 173.

16 – أم البنين معلم ولزهر وناسي، "دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، م. 16، ع. 4، (ديسمبر 2021)، ص. 739.

17 – فايزة سعيد كاب، "انضمام الجزائر الى مجموعة "بريكس" .. مؤهلات ومزايا"، 29 سبتمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/08)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3TUcASc

18 – ندين عباس، مرجع سابق.

19 – فايزة سعيد كاب، مرجع سابق.

20 – نفس المرجع.

21 – Can Algeria join the BRICS?, Op. cit.

22 – "هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)"، 28 ديسمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/11)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3G5nJJQ

23 – هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)، مرجع سابق.

24 – إيمان كيموش، "ملف "بريكس" .. 4 أشهر مهمّة أمام انضمام الجزائر"، 26 مارس 2023، تاريخ الاطلاع: (2023/03/28)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3lX3pDL

25 – ندين عباس، مرجع سابق.

26 – هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)، مرجع سابق.

27 – نفس المرجع.

28 – Chris Devonshire-Ellis, The New Candidate Countries For BRICS Expansion, 09 November 2022, Silk Road Briefing from Dezan Shira & Associates, (24/03/2023), see: https://bit.ly/3oGwuVb

29 – هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)، مرجع سابق.

30 – نفس المرجع.

31 – حسام حمزة، "الجزائر ولعبة الاستقطاب العالمي .. الحياد المستعصي"، 27 ماري 2023، تاريخ الاطلاع: (2023/03/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3zkhFJS

32 – محمد لعقاب، بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. الجزء الأول، مرجع سابق.

33 – عبد الحافظ الصاوي، "صراع تجمع البريكس ومجموعة السبع الصناعية .. هل نحن أمام نظام اقتصادي عالمي جديد؟"، 05 جويلية 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/20)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/42G3KLH

34 – Marco Fernandes, "BRICS gains new chance to improve global development", 13 April 2023, Asia times, (14/04/2023), see: https://bit.ly/40yx7xg

35 – محمد لعقاب، "بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)"، 2022/11/13، تاريخ الاطلاع: (2023/03/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3FVl5GE

36 – ندين عباس، مرجع سابق.

37 – نفس المرجع.

38 - Aman Mehrotra, "Why Algeria Should Matter to India?", 08 June 2020, The kootneeti, (22/03/2023), see: https://bit.ly/3N6UElF

39 – ندين عباس، مرجع سابق.

40 – نفس المرجع.

41 – محمد لعقاب، بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)، مرجع سابق.

42 – ندين عباس، مرجع سابق.

43 – محمد لعقاب، بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)، مرجع سابق.

44 – نفس المرجع.

45 – منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015)، ص. 38.

46 - Ali Bakalem and Other, Inventory and the biogeographical affinities of Annelida Polychaeta in the Algerian coastline, Mediterranean Marine Science, Vol. 21, (April 2020), p. 158.

47 – شريفة كلاع، "المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر: أية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني؟"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (جوان 2022)، ص ص. 924 – 925.

48 – منصور لخضاري، مرجع سابق، ص ص. 84 – 85.

49 – محمد لعقاب، بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)، مرجع سابق.

50 - "Algeria Oil and Gas Market – Growth, Trends, Covid -19 Impact, and Forecasts (2023 - 2028)", Mordor Intelligence, (03/04/2023), see: https://bit.ly/3NmfNbX

51 – محمد لعقاب، بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)، مرجع سابق.

52 - "Algeria Foreign Exchange Reserves (1968 – 2023)", CEIC Data, (22/03/2023), see: https://bit.ly/3NgUU1D

53 – عبد السلام فيلالي، الجزائر في أفق مئوية الاستقلال: وثبة من أجل نهضة شاملة، (الجزائر: دار العقاد للنشر والإعلام، 2021)، ص. 368.

54 - "Algeria GDP", 2022 Data - 2023 Forecast - 1960-2021 Historical - Chart – News, Trading Economics, historical data and charts - was last updated on April of 2023, (23/04/2023), see: https://bit.ly/3nc92OX

55 – محمد لعقاب، بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)، مرجع سابق.

7. قائمة المراجع:

1 – باللغة العربية:

55 – أركان محمود أحمد الخانوتي، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك، (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019).

2 – أم البنين معلم ولزهر وناسي، "دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، م. 16، ع. 4، (ديسمبر 2021).

3 – إيمان كيموش، "ملف "بريكس" .. 4 أشهر مهمّة أمام انضمام الجزائر"، 26 مارس 2023، تاريخ الاطلاع: (2023/03/28)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3lX3pDL

4 – جعفر كرار أحمد، "القمة العربية – الصينية: نحو بناء مجتمع عربي صيني ذي مصير مشترك"، 06 ديسمبر 2022، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع: (2022/12/30)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3XgPZ2Y

5 – حسام حمزة، "الجزائر ولعبة الاستقطاب العالمي .. الحياد المستعصي"، 27 مارس 2023، تاريخ الاطلاع: (2023/03/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3zkhFJS

6 – حسن أبو طالب، "حرب أوكرانيا وحدود التغيير المنتظر في النظام الدولي"، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع. 100، (ديسمبر 2022).

7 – شريفة كلاع، "المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر: أية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني؟"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (جوان 2022).

8 – عبد الحافظ الصاوي، "صراع تجمع البريكس ومجموعة السبع الصناعية .. هل نحن أمام نظام اقتصادي عالمي جديد؟"، 05 جويلية 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/20)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/42G3KLH

9 – عبد السلام فيلالي، الجزائر في أفق مئوية الاستقلال: وثبة من أجل نهضة شاملة، (الجزائر: دار العقاد للنشر والإعلام، 2021).

10 – عزت سعد، "تحديات توسيع بريكس في ظل نظام دولي مضطرب"، سلسلة آراء المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 08 فيفري 2023.

11 – عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، أوت 2017).

12 – فايزة سعيد كاب، "انضمام الجزائر الى مجموعة "بريكس" .. مؤهلات ومزايا"، 29 سبتمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/08)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3TUcASc

13 – محمد لعقاب، "بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. الجزء الأول"، 12 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3zxAJoh

14 – محمد لعقاب، "بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)"، 13 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3FVl5GE

15 – منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015).

16 – ندين عباس، "ماذا ستكتسب الجزائر من انضمامها إلى تكتل "بريكس"؟"، 11 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/02/26)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3TKnSs7

17 – وسن إحسان عبد المنعم، "ترتيبات الإقليمية الجديدة في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا"، مجلة الكوفة، ع. 58، (2020).

18 – "خبير دولي: هذه أوراق الجزائر لدخول مجموعة بريكس"، 17 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/01/05)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3HLO8g3

19 – "هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)"، 28 ديسمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/11)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3G5nJJQ

2 – باللغة الأجنبية:

20 - Aman Mehrotra, "Why Algeria Should Matter to India?", 08 June 2020, The kootneeti, (22/03/2023), see: https://bit.ly/3N6UElF

21 - Ali Bakalem and Other, "Inventory and the biogeographical affinities of Annelida Polychaeta in the Algerian coastline", Mediterranean Marine Science, Vol. 21, (April 2020).

22 - Chris Devonshire-Ellis, "The New Candidate Countries for BRICS Expansion", 09 November 2022, Silk Road Briefing from Dezan Shira & Associates, (24/03/2023), see: https://bit.ly/3oGwuVb

23 - Darya Korsunskaya and Alexander Marrow, "Russia raises 2023 GDP growth forecast, longer-term outlook worsens", 14 April 2023, Reuters, (19/04/2023), see: https://reut.rs/41R3058

24 - Dorothy Neufeld, "Mapped: GDP Growth Forecasts by Country, in 2023", 2 February 2023, Visual Capitalist, (07/02/2023), see: https://bit.ly/3YCe58r

25 - Hu Weijia, "Algeria's application to join BRICS shows the group's attractiveness", 09 November 2022, Global Times, (05/04/2023), see: https://bit.ly/3UA4huY

26 - Marco Fernandes, "BRICS gains new chance to improve global development", 13 April 2023, Asia times, (14/04/2023), see: https://bit.ly/40yx7xg

27 - Liu Caiyu, "BRICS becomes appealing to more countries as Algeria signals interest in joining group: experts", Aug 01, 2022, Global Times, (05/04/2023), see: https://bit.ly/3KE8hpT

28 – "Western Hegemony's Collapse: BRICS Countries Overtake the G7 in Share of World GDP", 12 March 2023, Algora Blog, (22/03/2023), see: https://bit.ly/3Ak7yFB

29 - "BRICS Overtakes G7 In Terms Of GDP", 12/04/2023, counter currents, (15/04/2023), see: https://bit.ly/3LpNkAE

30 - "Can Algeria join the BRICS?", 30 June 2022, The Journal of Africa, (05/04/2023), see: https://bit.ly/3GHnbdv

31 - "Algeria Oil and Gas Market – Growth, Trends, Covid -19 Impact, and Forecasts (2023 - 2028)", Mordor Intelligence, (03/04/2023), see: https://bit.ly/3NmfNbX

32 - "Algeria Foreign Exchange Reserves (1968 – 2023)", CEIC Data, (22/03/2023), see: https://bit.ly/3NgUU1D

33 - "Algeria GDP", 2022 Data - 2023 Forecast - 1960-2021 Historical - Chart – News", Trading Economics, historical data and charts - was last updated on April of 2023, (23/04/2023), see: https://bit.ly/3nc92OX

34 - World economic outlook (International Monetary Fund), (Washington: DC, International Monetary Fund, IMF Library, April 2023).

35 - "Russia Full Year GDP Growth, 2022 Data - 2023 Forecast - 2012-2021 Historical", Trading Economics, (13/04/2023), see: https://bit.ly/3NapWZ1

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العدد: (01)، (2023)، ص 117 - 142

التجربة التنموية الجزائرية بين سقف الطموحات وتواضع الانجازات في خضم الأزمات الدولية، أين تكمن الحلول؟

The Algerian development experience between the ceiling of ambitions and the humility of achievements in the midst of international crises, where do the solutions lie?

منى قحام [1]، علي حميدوش [2*]

[1] كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، (الجزائر)، gahammouna@gmail.com
[2] كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، (الجزائر)، hamidouche_a2013@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2023/03/30 تاريخ قبول النشر: 2023/05/02 تاريخ النشر: 2023/06/16

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص مراحل تطور الاقتصاد الوطني وما تعرض له من اخفاقات متتالية خلال المسيرة التنموية فلم يحقق إلا القليل من الأهداف المسطرة ولم يخرج بعد من عنق الزجاجة ومازال أسير مداخيل المحروقات التي تعرف هي الأخرى اضطرابات دولية ودورية ولذلك فهذه الدراسة تبحث في أسباب الاخفاق وتداعياتها على مستقبل الاقتصاد الوطني اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة محورية أنه مالم يفتح باب الاستثمار بكل شفافية للكل من الاستثمار المحلي والأجنبي ومالم تتخلى الإدارة الاقتصادية الجزائرية عن عقلية البيروقراطية المتأصلة في أجهزتها المختلفة ومالم تتوارى ثقافة الريع في عقلية حكومات الجزائر المتوالية فلن يكون للاقتصاد الوطني سوى المزيد من الاخفاق وتضييع للوقت وهدر للجهد والمال.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد؛ التنمية؛ الريع؛ الجزائر؛ التقدم.

Abstract:

This study aims to diagnose the stages of the development of the national economy and the successive failures it faced during the development process. It achieved only a few of the ruling goals and has not yet come out of the bottleneck and is still a prisoner of fuel revenues, which are also known as international and periodic disturbances. Therefore, this study examines the causes of failure and their repercussions. on the future of the national economy economically, socially and politically.

This study concluded with a pivotal conclusion that unless the investment door is opened with full transparency for both domestic and foreign investment, and unless the Algerian economic administration abandons the bureaucratic mentality inherent in its various agencies, and unless the rent-seeking culture hides in the mentality of successive Algerian governments, the national economy will only have

Keywords: economy, development, rent, Algeria, progress.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

خاضت الجزائر منذ فجر الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن مخاض عسير من جهود التنمية لعل ذلك يخرجها من حالة اللاتنمية والتخلف الاقتصادي بعد أزيد من قرن وثلاثون سنة من الاحتلال الفرنسي والذي ترسخت تبعاتها المختلفة سواء منها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الفكرية وغيرها من المجالات الأخرى المختلفة، وبقدر النجاحات المحققة خلال أزيد من ستة عقود فإنها لم تف بعد بكل المتطلبات المختلفة وتلك المرسومة في مختلف المخططات الاقتصادية على اختلافاتها الزمنية وما تحمله من أهداف شتى ذات أبعاد مختلفة. وهذه الدراسة تبحث في الانجازات التنموية وكذا الاخفاقات التي أعاقت مسيرة تطور الاقتصاد الوطني ومكانيزمات الحلول التي تم تبنيها وتطبيقها خلال المراحل المختلفة من عمر الجزائر المستقلة .

الإشكالية :

تتناول اشكالية هذا البحث طبيعة النهج التنموي الجزائري وما تحقق من انجازات ومالم يتحقق منه وما الخطط والبرامج التي رسمت ووضعت قيد التنفيذ وما طبيعة الاختلالات التي أعاقت تحقيق الجزائر لنهضتها الاقتصادية بعد كل هذه العقود من الجهد والفكر والأموال والتي صرفت، ولماذا لم يتحقق الجزائر إلا هذا النذر القليل من التنمية مع كل ماتمكله من موارد مادية وبشرية ومن قدرات فكرية وما يمكن أن تستعين به من الخارج ؟ إن هذه الدراسة تبحث في التجربة الجزائرية التنموية وتحاول أن تقييم المنجزات المحققة وعلى ضوء هذه الانجازات تحاول أن تستشرف التحديات المستقبلية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية المتوقعة بكل ايجابياتها وتحدياتها وكذا تأثير العوائق المحتملة خصوصا الأزمات الاقتصادية العالمية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري برمته.

فرضيات الدراسة:

تقوم فرضيات هذه الدراسة على مجموعة من الاستشرافات المتوقعة وذلك من بيان التجارب السابقة والتي لن تكون ذات اختلافات كبيرة عما سيكون عليه المستقبل وذلك من واقع التجارب المتراكمة في هذا الميدان لذلك فإن الفرضيات المقترحة هي:

- ✓ رسم الطموحات الكبيرة وتوقع الانجازات ليس دليلا على تحقق المرغوب من خلال الخطط الموضوعة أو الممكن وضعها .
- ✓ إن الإنجازات المحققة في التجربة التنموية الجزائرية لاتتناغم في الغالب الأعم مع الأهداف المرسومة وهذه سمة هيكلة مرتبطة بالمنظومة الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال.
- ✓ تترسخ في ذهن الباحث في الجزائر القناعة شبه تامة أن التوقعات المرصودة في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية لن تتحقق بالصور المقدمة مهما كانت الامكانات المرصودة لها .

- ✓ لم يحقق الاقتصاد الوطني طول فترة السابقة التنوع المنشود وبقى أسير مداخيل المحروقات بشكل كبير في مراحله التنموية المختلفة.

أهداف الدراسة: الهدف من هذه الدراسة له شقين رئيسين الأول؛ هو بحث في التجارب التنموية الجزائرية، والثاني يخص أسباب الاخفاق المختلفة، ومن ثم صياغة الحلول الممكنة والتي قد تسهم في الاقلاع الاقتصادي بعيداً عن تأثير الأزمات الداخلية والخارجية أو الحد من مفاعيلها.

منهجية البحث: في مثل هذه الدراسات يكون المنهج الملائم هو المنهج الوصفي وذلك بالاستفادة من كل الدراسات والمسوحات والإحصاءات المتوفرة حول هذا الموضوع، للوصول إلى نتائج موثوقة وذات قيمة علمية ومصداقية ومن ثم المساهمة في إثراء هذا الموضوع بالمزيد من البحوث والدراسات بما ينمي المعرفة في هذا الميدان تبعا لأهميته.

2. تشخيص عام للاستراتجيات التنموية الجزائرية

قد يبدوا للباحث أن التجربة التنموية الجزائرية ذات نهج واحد رغم التغيير الطفيف ، أي الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق بالصيغة الحالية والذي لا يف بمتطلبات السوق كما هو مطروح في أدبيات الفكر الاقتصادي والتطبيقات العملية له في العديد من اقتصاديات العالم المختلفة المتقدمة منها والنامية بشكل عام، غير أن الأمر قد يكون خلاف ذلك ،حيث نستطيع أن نميز ثلاث مراحل مر بها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا بالإضافة إلى ما تتضمنه كل مرحلة من تغيرات وتحولات قد تكون في بعض الأحيان عميقة وجذرية وتعبر في مضمونها على قطيعة ولو ضمنية من التجارب التي سبقتها.

تمتد المرحلة الأولى من الاستقلال وإلى غاية نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين وعلى الخصوص خلال الفترة (1965-1978) أين تميزت هذه المرحلة بسياسة اقتصادية لها مجموعة من الخصوصيات تختلف عن المراحل التي تلتها، وقد اتسمت هذه الفترة بالانتهاج نمط التنمية وفقا للمذهب الاشتراكي والذي تبنته مواثيق الجزائر المختلفة منها مخرجات مؤتمر طرابلس 1962 ومن خلال ميثاق الجزائر عام 1964 ، وقد شرعت القيادة السياسية ابتداء من عام 1967 في تطبيق المخططات التنموية منها المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) ثم المخططان الرباعيان الأول (1970-1973) والرباعي الثاني (1074-1978) وأخيرا مرحلة انتقالية من سنتين، كانت أهم ميزة اتسمت بها هذه المرحلة التنموية من عمر الجزائر المستقلة أنها عرفت بمرحلة الثورات الثلاث الصناعية ، والزراعية ، والثقافية ،واتجه الاقتصاد الوطني نحو لتركيز على الصناعة والقطاعات المنتجة حيث كانت تستحوذ لوحدها على 70 % من مجموع الاستثمارات في حين كان قطاع الصناعة ينال أزيد من 50 % مجموع الاستثمارات وخصوصا خلال الفترة (1974-1978) وتجاوز آنذاك معدل النمو الاقتصادي 7 %.[1]

1.2.انجازات عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي

إن دراسة متأنية لأهم المؤشرات الكمية لمسار التجربة التنموية الجزائرية خلال عقدي الستينات والسبعينيات من القرن الماضي، وبقدر النجاحات المحققة حينذاك والتي أشارت بعض المصادر منها أن معدلات النمو بلغت في حدود 7 %منها أحيانا فلم تحافظ على الزخم الذي كان يطبعها،ولا أحد ينكر أنه تحقق الكثير من الانجازات في ميادين مختلفة لكنها بالتأكيد لم تكن بحجم تلك الطموحات،ولا تلك الموارد ولا ذلك جهد البشري والمالي الكبيرين الذين عبئا لها، ولاشك أن دراسة مقتضبة والموجزة لأهم المؤشرات الكلية ستختصر لنا حجم الانجازات ، وبالوقت نفسه ستقدم لنا بعض النتائج المحققة ،فمن خلال تحليل تطور بعض المؤشرات الكلية لمعدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي على طول فترة الاستقلال كانت في بعض الأحيان ضعيفة وقليلة وهي تؤشر إلى تدهور في الناتج المحلي الإجمالي والذي ينعكس أثرها المباشر في نصيب الفرد منه فرغم أنه قد لا يعبر بشكل صحيح على أرض الواقع كنتيجة لغياب التوزيع العادل لعوائد النمو.لكن الجدول المرفق يعطي صورة موجزة ومختصرة على أهم المؤشرات الاقتصادية التي عرفتها فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي والتي اتسمت بارتفاع معدل البطالة حيث بلغ عام 1966 ب ؛32.9 % لينخفض إلى 22 %عام 1977.[2]

جدول رقم (1) تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر خلال الفترة (1967-2011)

المخططات	المؤشرات السنوات	الناتج المحلي الإجمالي ب 10^6 دولار	معدل النمو	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	سعر الصرف DZ=
الثلاثي الأول	1967	3 287,4	غ م	269,9	4,9371
	1969	4 262,6	غ م	330,1	4,9371
الرباعي الأول	1970	4 875,8	غ م	366,4	4,9371
	1973	8 731,2	غ م	596,0	3,9620
الرباعي الثاني	1974	13 288,9	7.5	876,3	4,1810
	1977	21 037,0	5.3	1 233,3	4,1470
الفترة الانتقالية	1978	26 433,2	9.2	1 501,9	3,9659
	1979	33 277,8	7.5	1 836,5	3,8531

المصدر:

*الديوان الوطني للإحصاءات، منشورات الديوان الإحصائية الخاصة بالمحاسبة الوطنية، حوصلة إحصائية للفترة (1962–2011)، الجزائر ، ص: 260 ، الرابط: http://www.ons.dz/

2.2.السياسات التنموية خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين

مع مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين برزت في حياة الجزائر معطيات جديدة كان أهمها تغيير جوهري في قمة هرم السلطة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين وبروز تيار سياسي يدعو إلى التفتح الاقتصادي رغم بعض

الغموض الذي كان يطبعه في كثير من الأحيان، وهذا في تقديري يعود إلى نفور مختلف أجهزة الحكم من عبارات المراجعة أو التراجع اعتقاد منهم أنهم كانوا على النهج الأمثل وليس هناك ما يدعوا إلى التغيير والتصويب والتصحيح، أو خوفا من التيار المتجذر في الحزب والذي كان يرى في كل تغيير نوع من الردة والحياد عما رسمته سلطات الجزائر بعد الاستقلال معبر عنه بالنهج الاشتراكي الذي كان ينظر إليه على أنه مخلص من التبعية وطريق التنمية الأمثل للجزائر. أو أن التغيير والتحول ينبع من منطق ضرب رموز وانجازات الحكم السابق أو تقزيمها .

كل هذه العوامل جعلت النظام السياسي حينذاك يعيش مرحلة تردد فلا انفتاح وقطيعة مع تسيير الماضي ولا سير على نفس الخط السابق، لكن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحري الوطني الذي عقد خلال شهر جوان من عام 1980 وفي إطار التفكير حول أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العشرية (1980-1990)؛ تم استخلاص محاور عمل في سبيل القيام بإجراءات التصحيح والتقويم التي تطلبته الوضعية التي كانت سائدة من جهة، ومن أجل إعطاء دفعة قوية لجهود التنمية بالاستناد إلى قواعد سليمة وصلبة من جهة ثانية ، وهكذا فإن الأعمال التي جرى الاضطلاع بها منذ ذلك الحين استهدفت ما يلي:[3]

أ. إعادة التوازن الشامل للاقتصاد من خلال القيام بأعمال معمقة تشمل مجموع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية.

ب. جعل القطاعات كلها تضطلع بدور تضامني من أجل تحقيق تنمية متكاملة ومنسجمة.

ج. تلبية الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية في أحسن الظروف واستخدام الطاقات البشرية والمادية والمالية في المقام الأول.

فعلى صعيد الاستثمارات أعطيت الأولوية للقطاعات التي صار تأخرها عائقا للعمل التنموي نفسه فصارت الفلاحة والصحة والتكوين المهني والتقني مشاغل هامة بالنسبة للقيادة السياسية ،في حين القطاعات الأخرى وخاصة منها التربية والتكوين والتشغيل سوف تستفيد من نفس الجهود المركزة التي عرفتها خلال الفترة السابقة، وفي مجال التنظيم الإقليمي تعطى لهذه القضية الأولوية بعدها الحقيقي وذلك بواسطة الأولوية لتنمية الهياكل القاعدية وخاصة منها السكك الحديدية وتعميق اللامركزية والنهوض بالمخططات البلدية والصناعات الصغيرة والمتوسطة للقضاء تدريجيا على ألا تكافؤ في الجهود والتحكم في حركة النزوح.[4]

وفي ذات السياق عرفت هذه المرحلة في جانب التخطيط التنموي تنفيذ مخططين خماسيين رئيسيين هما المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، بالإضافة إلى جملة من الاصلاحات الاقتصادية كان أهمها إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة العمومية ، وصدور القانون الثالث للاستثمار سنة 1982،وقد تكرست الطموحات المعبر عنها في المخططات التنموية في جملة من الأهداف القطاعية لهذه المخططات شكلت مجمل المحاور المتضمنة في المخطط الخماسي الأول (1980-1984) ثم بعده

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، والمتوقع الوصول إلى تحقيقها لبلوغ الطموحات المعبر عنها من خلال المؤتمر لمجمل القطاعات المختلفة فيما يلي :

أ–في القطاع الصناعي: تندرج أهداف المخطط الخماسي الأول فيما يتعلق بالتنمية الصناعية ضمن أفاق تنمية القطاع الصناعي في منظور التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لعام 2000 والتي حددت خطوطها العريضة ضمن الأهداف الرئيسية للتنمية الصناعية خلال المخطط الخماسي الأول في العناصر التالية[5]:

- مضاعفة الجهود لإتمام العمليات الجاري انجازها في نهاية عام 1979.
- تدعيم الجهاز الإنتاجي الموجود من خلال تكثيف استغلال طاقات الإنتاج المتوفرة.
- توسيع القواعد المادية للإنتاج بمنح الأولوية للقطاعات التي تدعم الفلاحة والري والمنشات الاقتصادية والاجتماعية وتلبية الحاجات الوطنية من مواد غذائية والمواد الأخرى ذات الاستهلاك الواسع.
- تطوير القدرات الوطنية للتراكم لجمع رأس المال بالتقييم الصارم لكافة الطاقات الوطنية والتحكم في البرامج الجديدة.
- عقلنه استعمال جهاز الإنتاج لتقييم الوظيفة الإنتاجية وتجديد أفضل الوسائل وقد حضي القطاع الصناعي بمبلغ اعتمادات مالية خلال المخطط الخماسي الأول ب 159.9 مليار دج وبنسبة 38.86 % من المجموع الكلي للاستثمارات المعتمدة خلال المخطط.

أما بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني ؛ فقد تراوحت الأهداف المسجلة في تحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن 5 % في جميع القطاعات الثانوية المشكلة للقطاع الصناعي منها الصناعات التحويلية ب 9 % و 10 % للقطاع الخاص والمنتجات الصناعة من غير المحروقات ب 10 % وإنتاج الحديد والصلب والميكانيكا والكهرباء بمعدل نمو 9 % أما السلع ذات الاستهلاك النهائي فستنمو بمعدل نمو سنوي 12 % ومواد التجهيز ب 5 % وهكذا لبقية القطاعات الأخرى.[6]

وقد حصلت مجمل القطاعات الثانوية المشكلة للاقتصاد الصناعي من مبلغ اعتماد قدر بـ 174,2 مليار دينار جزائري وبنسبة 31.45 % من مجموع الاستثمارات خلال المخطط[7].

إلا أن النتائج المحققة خلال عقد الثمانينات لم ترق إلى مستوى الطموحات المعبر عنها ولا حجم الاعتمادات المالية المقدمة للقطاع الصناعي وانحصرت في نتائج ضعيفة لا تفي بالاحتياجات الوطنية في غالب الأحيان.

وقد تم خلال المخطط الخماسي الأول استهلاك مبلغ 121 مليار دج من أصل 200 مليار دج بعد أن كان قد رفع النسبة إلى 68 % ثم انخفضت هذه النسبة عام 1984 إلى 57 % في حين قدرت عام 1980 ب91 %.[8]

في حين تم بلوغ متوسط نمو ب 3.6 % لقطاع المحروقات و0.4 % لقطاع الصناعة خارج المحروقات وهي معدلات تبتعد كثيرا عن الطموحات المسجلة خلال المخططين.[9]

أما بالنسبة للفلاحة والري فقد كانت السياسة الوطنية المنتهجة بعد عام 1980 تحاول تحقيق مايلي[10]:

- وضع قاعدة هيكلية مناسبة وانجاز سدود متعددة وطرق لفك عزلة الأرياف وتكثيف شبكة توزيع الكهرباء.
- رفع الحواجز البيروقراطية التي تعرقل نقل وتداول السلع.
- الزيادة في منح العتاد والمواد لكل القطاعات.
- إعادة تقويم الدخول الوطنية.
- سياسة تكثيف الإنتاج بالاهتمام بالجودة للبذور والتطهير والري.

1.2.2 الانجازات التنموية للنصف الثاني من عقد الثمانيات ؛

تظهر معدلات النمو المتوقعة والمحققة فعلا خلال المخطط الخماسي الثاني إخفاق شبة تام لأغلب القطاعات وتدهور ملحوظ في مستوى تطور الناتج الداخلي الخام وقد ارتبط هذا التدهور بانخفاض أسعار النفط والذي يمثل الرافعة التي تجر كل الأنشطة الاقتصادية الوطنية نحو التطور والنمو دون خلاف. وهذا ما تعبر عنه النسب المرفقة بالجدول الموالي؛

جدول رقم(2) تطور الناتج الداخلي الخام ومعدلات النمو المحققة والمتوقعة للقطات الموالية

النشاط	معدلات النمو المحققة %						معدل النمو المتوقع %
	85	86	87	88	89	89-85	
الفلاحة	17	5.6	6.8	5.1	12.5	8.9	9
المحروقات	4.6	1.8	4.8	3.7	3.2	3.6	14
صناعة خارج المحروقات	4.6	2.6	4.6 -	1.4 -	2.7 -	0.4 -	10
الماء والطاقة	9.6	5.9	7	8	2.3	6.5	10
المناجم والمحاجر	9.4	4.4	5.6 -	4.4-	7.6 -	1-	6.6
بناء ميكانيكي كهربائي	8.3	4.5	12-	5.6 -	8.1-	2.9 -	9
مواد البناء	2.4	4.2	5.7	1.6-	7.7-	0.5	11
كيمياء	11.9	8.8	2.2 -	2.7-	0.4	3.1	-
زراعة غذائية	1.2	2.1	2.1	-	0.8 -	1.2	-
بناء وأشغال عمومية	0.5	0.8	1.3	4.5 -	1.5	0.7-	9
نقل و اتصالات	5	2.7	1.2	-	-	-	-
تجارة	2.9	2.9 -	10.7 -	2.7 -	4.1	0.6 -	7
خدمات	3.9	3.5	2.5	-	-	-	-
الانتاج الداخلي الخام	5.2	0.6	1.4 -	2.9 -	3.5	0.9	6.6

المصدر تم تجميع هذه البيانات من:

1- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية،مشروع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) ديسمبر 1984 .الجزائر ص:166
2-C.N.P : RAPPORT SUR L'EXECUTION DE PLAN QUINQUENNAL (1985-1989) ALGER 1990 .P12

3.2 التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في عقد تسعينيات القرن العشرين

في غمرة الأحداث السياسية الوطنية والدولية والأزمة الاقتصادية الخانقة والتوجه الدولي نحو اقتصاد السوق بعد ثورات التحول عن النظام الاشتراكي مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وبعد عاصفة الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر في شهر أكتوبر من عام 1988، قررت السلطات العامة التخلي على الأسلوب التنموي الذي يعتمد على المخططات الاقتصادية أداة للتنمية والتطوير .

لقد كان عقد التسعينات بحق مرحلة اللاتنمية حيث تقلصت البرامج حينذاك على ما تضمنته الميزانيات سنوية، والتي اقتصرت في حدها الأقصى على ديمومة الدولة ومؤسساتها القائمة ومنعها من الانهيار، وقد كانت التداعيات الداخلية سواء السياسية منها أو الاقتصادية والمتسمة بالأزمة الحادة والتحولات الدولية والضغوط التي انجرت عنها قد دفعت السلطة في الجزائر على توقيع اتفاقين دوليين مع صندوق النقد الدولي لتغطية عجز الميزانية سمى ب؛" إتفاق ستاندباي مع صندوق النقد الدولي الأول والثاني".

وقد استهدفت جهود التنمية خلال السنوات الأولى من عقد التسعينات تكفلا بالأهداف المسطرة على المدى المتوسط والتي تتلخص في تحقيق الأهداف التالية:[11]

- ✓ اختيار كيفيات اعادة تنشيط النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنتاجية بفعل تطبيق الاصلاحات.
- ✓ تحديد الأولويات منح الإيرادات النادرة والعملة الصعبة والاعتمادات التفضيلية والنفقات برأسمال الدولة في تحقيق إحداث مناصب الشغل وتنمية الصادرات وتوسيع الادماج الاقتصادي.
- ✓ الحفاظ على معدل تراكم قدره 30 % من الناتج الداخلي الخام مع تعديل هيكله الاستثمارات لفائدة القطاعات الإنتاجية.
- ✓ اختيار سياسة مداخيل صارمة تسمح برفع الفعالية في مجال الإنتاجية وحماية الشرائح الضعيفة من انهيار قدرتهم الشرائية.

1.3.2 التقييم الاقتصادي لمرحلة عقد تسعينيات القرن العشرين

إن عملية تقييم فترة التسعينات مع كل الجهود المبذولة في مختلف الميادين يمكن اعتبارها محطة توقف عندها قطار التنمية والنمو الاقتصادي ، لأنها عرفت الكثير من الأحداث التي طغت على المشهد الوطني ولم تعط الأولوية للجانب الاقتصادي ، وهو تشكل سابقة في تاريخ الجزائر المستقلة من تحولها من دولة مستقلة ومستقرة إلى دولة تعيش حالة من الاضطراب الداخلي أفضى إلى الكثير من التحديات على مختلف الجبهات الداخلية وحتى الخارجية؛ منها العزلة الدولية ،وكانت بحق الفترة التي أفضت إلى ظهور طبقة طفيلية تربحت من حالة عدم الاستقرار وتقوت علاقتها مع السلطات التي كانت تتحكم في زمام الأمور في تلك المرحلة .

وفي سياق الاستثمارات الخارجية فإن الجزائر وعلى سبيل الذكر لم تتلق الجزائر بين سنتي 1992 و1998 من الاستثمارات الأجنبية من أجل التنمية الاقتصادية سوى 60 مليون دولار أمريكي خارج قطاع المحروقات بينما تلقت في المقابل تونس مثلا خلال نفس الفترة 3 ملايير دولار و تلقى المغرب 2,8 مليار دولار، وقد سجلت الجزائر خلال عام 1999 حجما شاملا من الاستثمارات الخارجية قدره 530 مليون دولار من بينها 500 مليون دولار في مجال المحروقات والبقية في قطاع الصيدلة وديون خارجية في حدود 30 مليار دولار [12].

والجدول الموالي يظهر بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لعقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وهي تعبر عن حالة من التدهور بشكل عام.

جدول رقم (4) تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر خلال الفترة (1980-1999)

المخططات	المؤشرات السنوات	الناتج المحلي الإجمالي ب 10^6 دولار	معدل النمو	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	سعر الصرف DZ=
الخماسي الأول	1980	42 347,2	0.8	2 268,7	3,8375
	1984	52 945,9	3.3	2 499,2	4,9835
الخماسي الثاني	1985	57 995,8	3.7	2 652,7	5,0279
	1989	55 470,7	4.4	2 272,5	7,6084
عقد التسعينات	1990	61 840,5	0.8	2 471,4	8,9648
	1993	50 951,2	-2.2	1 894,5	23,3503
	1997	48 203,5	1.1	1 659,6	57,6757
	1999	48 641,9	3.2	1 623,3	66,5722

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات، منشورات الديوان الإحصائية الخاصة بالمحاسبة الوطنية، مرجع سابق.

4.2 .الجهود التنموية الجزائرية في الألفية الثالثة

خلال الألفية الثالثة وعلى امتداد عقدين من الزمن رسمت السلطات السياسية بالجزائر أربعة مخططات الاقتصادية كان يأمل منها تحقيق التقدم والتنمية الاقتصاديين المنشودين بعد الوفرة المالية التي مثلت الذروة منذ الاستقلال وقد بلغت مداخيل الصادرات للجزائر خلال هذين العقدين أزيد 800 مليار دولار وكسب صندوق ضبط الايرادات رصيد ماليا صافيا من العملات الأجنبية بنهاية سنة 2014 بلغ حوالي 200 مليار دولار وهو رقم لم يتوافر للجزائر منذ استقلالها والذي ترافق مع طفرة في أسعار النفط مما دفع السلطات حينذاك لصياغة مخططات اقتصادية طموحة وبمبالغ كبيرة لعلها تنقل الجزائر من حالة الركود واللاتنمية إلى التقدم الاقتصادي المنشود، غير أن هذه الأرقام الكبيرة فتحت شهية فساد في دواليب الإدارة الاقتصادية والسياسية الجزائرية ،وفي خضم هذه المرحلة من الترف المالي تم نهب وتحويل وتهريب واحتيال مبالغ كبيرة لم تنتفع بها إلا فئات نافذة ومقربين من آخذي القرار

في دواليب السلطات المختلفة وذلك بالاغتراف من هذه الأموال والتربح منها دون وجه حق ،ودون أن تعود على الوطن وتقدمه. لقد تميزت هذه المرحلة بصياغة مجموعة من المخططات التنموية نشير إليها بإيجاز منها:

1.4.2.برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

رصد له مبلغ 7 مليارات دولار. إلا أن هذا المبلغ ارتفع في نهاية مرحلة المخطط إلى حوالي 16 مليار دولار ،وكانت أولويات الأهداف المرسومة له منها؛[13]

- ✓ تحسين المستوى المعيشي،
- ✓ بلوغ معدل نمو بين 5 و 6 % سنويا على مدى أربع سنوات،
- ✓ تخفيض محسوس لنسبة البطالة ،

2.4.2.البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

رُصد له أيضاً مبلغ 60 مليار دولار مع أن مصادر خارجية أشارت إلى أن المبلغ انتقل من (114 مليار دولار، ليصبح في نهاية الفترة حوالي 130 مليار دولار*)، و يشمل تحقيق خمسة محاور هي؛[14]

- ✓ تحسين ظروف المعيشة؛
- ✓ تطوير المنشآت القاعدية؛
- ✓ دعم النمو الاقتصادي؛
- ✓ تحديث الخدمة العمومية؛
- ✓ ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

3.4.2.برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)؛

يندرج هذا المخطط ضمن "دينامية إعادة الاعمار الوطني "وقد تم تخصيص اعتماد مالي قدر ب؛ (286 مليار دولار)، وهو يشمل شقين اثنين هما؛[15]

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار).
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج، (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار). يخصص أكثر من 40 % من هذه الموارد لتحسين التنمية البشرية، ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

*- هناك مصادر خارجية تشير الى مبلغ أعلى مما قدمته المصادر الجزائرية والمقدر ب؛ 60 مليار دولار .

ويشير الجدول الموالي إلى بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني وهي تعبر عن التحسن المسجل في البعض منها، وهذا تعبير عن حجم الأموال المعبئة في العملية التنموية والتي أعطت بعض الثمار والنجاحات ولكنها لا تكافئ حجم الانفاق في ذلك.

جدول رقم (5) تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية برسم الفترة 2010 -2013

المؤشرات	الوحدة	سنة 2010	سنة 2013
الناتج الداخلي الخام	مليار دينار	11991	17520
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	مليار دينار	7811	12120
نمو الناتج الداخلي الخام	%	3.6	3.0
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	%	6.3	6.3
الناتج الداخلي الخام لكل ساكن	دولار أمريكي	4480	5763
الصادرات من المحروقات	مليار دولار	56.1	63.3
الواردات	مليار دولار	40.5	64.9
احتياطي الصرف	مليار دولار	162.2	194
الدين الخارجي الإجمالي	مليار دولار	5.7	3.4
نسبة البطالة	%	10	9.8
نسبة التضخم	%	3.9	3.3
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	دينار/للدولار الأمريكي	74.4	79.4

المصدر: الوزارة الأولى ، مخطط عمل الحكومة من أجل تطبيق برنامج رئيس الجمهورية ، الجمهورية الجزائرية ماي 2014 ،ص:50.

4.4.2.المخطط الخماسي (2014-2019)

حددت مسودته المالية بمبلغ يزيد عن 262.5 مليار دولار.[16]وقد جاء في مشروع المخطط أن الحكومة ستحشد كل الوسائل الضرورة من أجل تجسيد الأهداف المقررة في البرنامج الرئاسي منها تحقيق نسبة نمو قدرها 7 % قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف المعيشة، وتضمن المخطط محاور عمل يجري تنفيذها تشمل جوانب مختلفة الاقتصادية واجتماعية وأخرى متعلقة بالتنمية البشرية.

غير أن هذه الفترة التي تمت فيها صياغة هذه المخطط تصادفت بانهيار سريع وحاد وغير مسبوق في أسعار النفط مما جعل السلطات تتريث في الاندفاع في تنفيذ بنود هذا المخطط وضمنيا تم التغاضي على الكثير من البرامج والمشاريع وألغيت أو أجلت غالبيتها، ولم يلتزم من المخطط سوى بالضروريات أو تلك تمس الحياة اليومية الضرورية للمواطن .

5.4.2.مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)

تضمنت البنود العامة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الالتزامات 54 التي تعهد بها رئيس الجمهورية المنتخب في 2019 أو ما سمي بـ مفاتيح النجاح أو محركات النمو الجديدة التي تتمثل في التنمية الصناعية من خلال تثمين الموارد الطبيعية ، ومراعاة الآثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة، والمقاولاتية والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مع الاستفادة من إعادة التوطين في إطار سلاسل القيمة الإقليمية، كما أوضحت الوثيقة أن محركات النمو هذه، تدعمها مجموعة من التدابير المحددة كعوامل لإنجاح المخطط ، ويتعلق الأمر بتحقيق الأهداف التالية[17]:

- تحسين مناخ الاستثمار.
- رفع التجريم عن فعل التسيير.
- عدم التمييز بين القطاعين العام والخاص.
- ترقية أدوات التمويل الجديدة.
- رقمنة القطاعات لحوكمة اقتصادية جديدة وشفافية أكبر للعمل الحكومي.

1.5.4.2.بعض المؤشرات التنموية للألفية الثالثة

كانت وتيرة النمو تسير بمعدلات مقبولة وتحقق الكثير من الانجازات التنموية خلال العقدين الأولين للألفية الثالثة لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن ،فقد انهارت أسعار النفط بسرعة مرة أخرى خلال سنة 2014 وما فتئت تبذل جهود حثيثة من أجل بعث الاقتصاد الوطني من إلى سكة النمو في جو يتسم بعدم الاستقرار ونفوذ واسع للأصحاب المال الفاسد وتحالفهم مع هرم السلطة حينذاك مما استنزف مقدرات الجزائر التي تراكمت على امتداد عقدين من الزمن في وقت قصير، تصادف هذا مع عجز الرئيس وعدم قدرته على إدارة دواليب الدولة الجزائرية ما شكل حالة غير مسبوقة من لا استقرار والتي أفضت إلى عزله خلال الحراك الذي عرفه الشارع الجزائري سنة 2019 غير أن التغيير السياسي الذي عرفته الجزائر تصادف مع أزمة وبائية عالمية عقدت وساهمت كثير من سوء إدارة المشهد الاقتصادي للجزائر وتوقفه بشكل تام وانهارت جراء ذلك أسعار النفط في سابقة غير مشهودة من تاريخ العالم .

شكل رقم (01) تطور الاحتياطي من العملات الصعبة للجزائر خلال العقدين من الألفية الثالثة

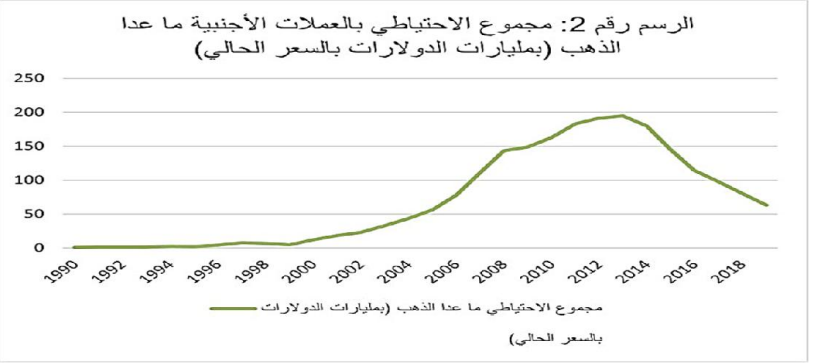

المصدر: بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي.

أدى انخفاض أسعار النفط العالمية بعد عام 2014 إلى عجز مزدوج وتضخم في الحسابات المالية والجارية. وارتفع عجز الميزانية إلى 15.3 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وبسبب الموفورات الكبيرة في صندوقها لتثبيت أسعار المحروقات، تمكنت الجزائر من تخفيف تأثير انخفاض أسعار النفط في عامي 2015 و 2016 ، فيما بلغ النمو الاقتصادي 3.7 % و 3.2 % على التوالي خلال هذين العامين. وفي عام 2017 تبنت الحكومة ضبط أوضاع المالية العامة لاحتواء عجز الميزانية ونتيجة ذلك تباطأ النمو لاحقاً ليصل إلى 1.4 %، و 0.8 % خلال عام 2019. ثم انخفض عجز الميزانية إلى 6.5 % و4.4 % في عامي 2017 و 2018 على التوالي. وفي عام 2021، ارتفع عجز الميزانية ليصل إلى 9.2 % .[18]

أما في الفترة الأخيرة ،وبعد تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) فقد أدت تلك الأسباب مجتمعة إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية وبروز قيود أخرى في مجال الاستثمار ومناخ الأعمال التجارية ، فيما كان هذا الأخير يعاني في الأصل وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال التجارية لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي ، حيث احتلت الجزائر المرتبة 157 من أصل 190 دولة فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال التجارية وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي ، وحدث انكماش في الاقتصاد في عام 2020 ، حيث قدر النمو بـ - 4.9 % ليعود ويرتفع في عام 2021 إلى 3.4 % فيما ارتفع إجمالي الدين الحكومي إلى 55.6 % في عام 2020 وإلى 58.5% في عام2021 وفقاً لمنظمة العمل الدولية ، ووصل معدل البطالة إلى 12.8 % في عام 2020 ، مع تسجيل نسب أعلى بكثير بلغت 29.7 % لدى الشباب و20.4 % لدى النساء في عام 2019. [19]

جدول رقم (6) بعض المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للجزائر للفترة 2019-2020

المعطيات	الوحدة	توقعات اختتام السنة المالية 2019	توقعات السنة المالية 2020
صادرات المحروقات	مليون دولار امريكي	34531	35232
سعر الصرف	دينار /دولار امريكي	120	123
واردات السلع	مليون دولار امريكي	44551	38560
الناتج الداخلى الخام	مليار دينار	20706	21424
الناتج الداخلى الخام خارج المحروقات	مليار دينار	16502	17050
نمو الناتج الداخلى الخام	%	2.1	1.8
نمو الناتج الداخلى الخام خارج المحروقات	%	2.5	1.8
الجباية البترولية المفيدة في الميزانية	مليار دينار	2714	2200
نسبة التضخم	%	4.5	4.1

المصدر:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية،فيفري2020،ص59.

كخلاصة؛ الآن وبعد أزيد من ستة عقود من عمر الجزائر المستقلة ومع كل التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق لازالت الدولة تهيمن على دواليب الاقتصاد الوطني ولم تتعدى مساحة التدخل للقطاع الخاص إلا في بعض القطاعات الهامشية ومازال التردد يطبع المشهد الاقتصادي في فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وكل خطوة تقوم بها الدولة إلى الأمام تتبعها خطوات إلى الخلف، وهي بذلك مازالت تعيش أحد تركات نموذج التنمية الاشتراكية بعد الاستقلال في البلاد. ففي السنوات الأخيرة أوقفت الحكومة الجزائرية خصخصة الصناعات المملوكة للدولة وفرضت قيوداً على الواردات والمشاركة الأجنبية في اقتصادها، وسعت إلى سياسة بديلة واضحة بشأن الواردات.

3. الأزمات الاقتصادية وتبعاتها المختلفة على امتداد مسيرته التنموية بالجزائر

لم يكن الاقتصاد الجزائري بمنأى عن الأزمات المالية والاقتصادية لكنه كان أكثر المتضررين من الأزمات التي عرفتها الاقتصاديات العالمية، وهذا ليس بسبب تشابكه مع الاقتصاديات الدولية فالأمر خلاف ذلك، وإنما يعود بالأساس إلى أن الاقتصاد الجزائري حديث النشأة، وبعد أزيد من نصف قرن من الاستقلال مازال يراوح مكانه، فلم يحقق من الانجازات إلا القليل، إن لم يكن قد تدهور في بعض القطاعات، ولآن مازال المشهد تقريبا ثابتا على حالة الفقر الاقتصادي، فلا يوجد قطاع استطاع النهوض أو حقق الاكتفاء الذاتي منه ، ولا يوجد قطاع له القدرة المستدامة على التصدير ، مازال الاقتصاد الجزائري أسير لسلعة وحيدة هي المحروقات فهي المصدر الرئيس لمداخيل الجزائر ،وهي التي تسير الآلة الإنتاجية والتسييرية في دواليب الدولة المختلفة،

وعندما يختل سعر النفط في الأسواق الدولية يصاب الاقتصاد الوطني بالشلل التام، وتتوقف حركة التنمية به تقريبا ،وعندها تدخل لجزائر إما معترك المديونية أو الاضطرابات المجتمعية التي تعمق جراح الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الذي لن يستطيع الخروج منه مدام كل الشعب برمته من مسؤولين وعامة ينتظر كل مساء أخبار سعر النفط في السوق الدولية لعله ينام وهو مطمئن على حال البلاد والعباد، إنها لعنة الموارد التي أشار إليها الكثير من الباحثين والهيئات الدولية و تنبأ بها قبلهم وزير النفط الفنزويلي خلال عقد السبعينات من القرن الماضي.

لطالما شكلت المواد الطاقوية العمود الفقري للاقتصاد الوطني، حيث تمثل حوالي 30 % من الناتج المحلي الإجمالي، و60 % من إيرادات الموازنة، وما يقرب من 95 % من عائدات التصدير. وحيث تحتل الجزائر المرتبة العاشرة بين أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم –بما في ذلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز الصخري – وهي سادس أكبر مصدر للغاز وتحتل المرتبة 16 في احتياطيات النفط المؤكدة. وقد مكنت الصادرات من المواد الهيدروكربونية الجزائر من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وحشد احتياطي كبير من العملات الأجنبية، والحفاظ على دين خارجي منخفض، في حين كانت أسعار النفط العالمية مرتفعة. ومع انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014 ، انخفض احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية بأكثر من النصف.[20]

ترتبط أزمات الجزائر الاقتصادية في الواقع بالتدهور الذي قد يحصل في أسعار المحروقات في السوق الدولية لأنه بالنهاية يمثل المصدر الرئيس لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، وعليه فكل اضطراب في أسعار النفط تظهر نتائجه بشكل جلي في الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حيث لم تحقق البرامج التنموية منذ الاستقلال ذلك التنوع الاقتصادي المنشود الذي يفضي إلى تحييد الريع البترولي، وبقت الأهداف التنموية المتعاقبة في المربع الأول من الطموحات. فماهي أهم الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الوطني وما تبعاتها المختلفة سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسة وغيرها ؟:

1.3.أزمات سنوات الاستقلال الأولى

واجهت الجزائر غداة الاستقلال أزمات شتى ارتبطت بشكل رئيس بحجم الدمار المتعدد الجوانب الذي خلفه الاستعمار طوال 130سنة من الاحتلال.كانت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية مزرية ولم تكن للدولة الحديثة العهد بالاستقلال ما يكفي من الموارد المالية وحتى البشرية المؤهلة للتكفل بالانشغالات العاجلة المختلفة في تلك الفترة. غير أنها استطاعت خلال عام 1963 من الحصول على مايعادل 5.422 مليون دينار جزائري في شكل قروض من أحد عشرا بلداً منها؛ البنك الدولي للإنشاء والتعمير والصندوق الأوروبي التنمية، وفرنسا في المقدمة بقرض قدر 2.097 مليون دينار جزائري أي بنسبة 39 % القروض الخارجية، يليها الاتحاد السوفيتي بـ 1.726 مليون دينار جزائري أي بنسبة 32 % من مجموع القروض[21].

2.3.أزمة عام 1973 وتبعاتها على الاقتصاد الجزائري

كانت الجزائر وليبيا من أكثر الدول العربية الداعمة لاستخدام سلاح النفط في وجه الدعم الأمريكي الغربي لإسرائيل وقد "كانت الدول الأولى المستهدفة هي كندا واليابان وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مع تمديد الحظر لاحقًا ليشمل البرتغال وروديسيا وجنوب إفريقيا.نتيجة ذلك ارتفع سعر النفط بنسبة 300% تقريبًا من 3 دولارات أمريكية للبرميل.إلى ما يقرب من 12 دولارًا عالميًا ؛[22] لم تكن أزمة عام 1973 إلا برداً سلاماً على اقتصاد الجزائر والدول العربية النفطية ،إنها اعادات تثمين سلعة النفط وسمحت بكسب مداخيل اضافية لكنها في ذات الوقت كسبت أعداء جدد وهم الغرب وخصوصا الداعمين لإسرائيل ومن فلكها، وقوت من نزعة التحول نحو المصادر الطاقوية غير النفطية، لكنها استراتيجية لم تتبناها جميع الدول بل اقتصرت على البعض منها ولفترة قصيرة .

3.3.أزمات عقد ثمانينيات القرن العشرين

بدأ عقد ثمانينيات القرن العشرين بانفراج كبير للاقتصاد الوطني دعمه النمو المتوافق لارتفاع أسعار النفط، ففيعام 1979 انطلقت الثورة الإسلامية في إيران وانقطعت إمدادات النفط حينها عن السوق بما يقارب نحو 2 مليون برميل يوميا. وتضاعفت الأسعار في ذلك العام لتصل القيمة الاسمية للبرميل إلى 25 دولارا. وفي عام 1980 بدأت الحرب العراقية – الإيرانية التي تسببت في هبوط إجمالي إنتاج النفط من البلدين من 6.5 مليون برميل يوميا قبل الحرب إلى نحو مليون برميل يوميا في عام 1981. وبسبب الحرب في الخليج ارتفع متوسط أسعار النفط إلى 35 دولارا في 1980 ثم إلى 37 دولارا في 1981 وكانت هذه هي أعلى قيمة يصل إليها برميل النفط في التاريخ".[23]

في الجزائر شجع هذا السلطات العليا التي رفعت حينذاك شعار "من أجل حياة أفضل " الاسراف في الانفاق وزيادة النفقات الاجتماعية على النفقات الاستثمارية، مما عجل بتآكل الموارد المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط و هذا دفع الجزائر حينذاك إلى الجوء إلى المديونية وخصوصا القروض قصير ومتوسطة الأجل وذات أسعار فائدة مرتفعة، لكنه حدث " ما بين أعوام 1982 و1986 أن انخفضت أسعار النفط بصورة كبيرة والسبب في ذلك كان سوء إدارة أوبك وتوجه العالم نحو ترشيد الطاقة واستخدام البدائل كما ساهم ذلك في زيادة الإنتاج من خارج أوبك وبخاصة من بحر الشمال الذي كان قاصمة ظهر لأوبك. وقد انخفضت أسعار النفط من 35 دولارا في 1981 إلى 31 دولارا في 1982 ثم تواصل الهبوط إلى 29 دولارا في عام 1983 واستمر ليصل إلى 28 دولارا في 1984 وأخيرا إلى 26 دولارا في 1985 قبل أن تنهار في عام 1986 وتصل إلى 14 دولارا مجددا كما كانت عليه في عام 1978.[24]

أثرت هذه الأزمة بشكل كبير على الدول المنتجة والمصدرة، وتسببت بأزمات اجتماعية وسياسية، وصلت في الجزائر إلى إلغاء نظام الحزب الواحد، وفي السعودية إلى إقالة وزير النفط آنذاك الشيخ أحمد زكي يماني.[25] وقد تلت

الأزمة النفطية لعام 1986،أزمة اقتصادية حادة في الجزائر بسبب انهيار القدرة الشرائية للمواطنين وفقدان المواد الغذائية في المحلات التجارية ، والتضخم الكبير الذي تجاوز 42 **%**، مما دفع إلى «انتفاضة أكتوبر » عام 1988 التي أنهت نظام الحزب الواحد ، وأحلت محله نظام التعددية السياسية.[26]

4.3.أزمات عقد التسعينات وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري؛

مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين دخل الاقتصاد الجزائري في عنق الزجاجة، بعد المخاض السياسي الذي تعطل بسبب صراع القوى النافذة في السلطة، وعدم الاحتكام إلى الصندوق ، وبروز تيار قوى من العنف والعنف المضاد وانهيار أسعار النفط ، ووجدت الجزائر نفسها تائهة في مفترق طرق لا تعرف ما هو الطريق الذي سيجرها إلى بر الأمان. فقد تعقدت الأزمة السياسية ومعها الأزمة المالية بشكل كبير من جراء الانخفاض الحاد في المداخيل وزيادة المطالب، مع ارتفاع معدل البطالة، وزيادة المديونية الخارجية مع الفوائد المستحقة لها، ولم تكن الحلول والوصفات التي يقدمها الثنائي صندوق النقد والبنك الدوليين بمنئى عن التبعات الاجتماعية والاقتصادية على الهيكل الاقتصادي الوطني برمته، والتي زادت من تعميق جراح الأزمة على مختلف القطاعات ومع ذلك فقد توجهت الجزائر صاغرة نحو هاتين الهيئتين الماليتين الدوليتين للاقتراض .

اضطرت الجزائر إلى التوقيع على عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي من أجل فك الخناق على الديون الخارجية وذلك بإعادة جدولتها، ومحاربة الركود الاقتصادي الذي خلفته الأزمة النفطية لسنة 1986 كان أولها "اتفاق الاستعداد الائتماني " سنة 1991 ، حيث حصلت الجزائر بمقتضاه على قرض في أربعة أقساط ، سحبت منه ثلاثة أقساط أما القسط الرابع تم تجميده لعدم التزام الحكومة آنذاك ، بمضمون رسالة النية المحررة في 27 أبريل 1991.

5.3.تبعات الأزمات المالية والاقتصادية للألفية الجديدة على اقتصاد الجزائر

لم تنحصر أثار الأزمات المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية للعام 2008 فقط بل عرف أزمات أخرى كان أهمها أزمة انهيار أسعار النفط عام 2014 وأزمة كوفيد 19 مع بداية العقد الثالث من الألفية الثالثة وكلها كانت لها تبعات سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني وسنوجز أهم هذه التداعيات على النحو الموالي:

1.5.3.أزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008

شكل قطاع التجارة الخارجية ، القناة الأساسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر من خلال انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات ، فكما نعلم أن الجزائر تعتمد في صادراتها على المحروقات بنسبة 97% وبلوغ الأزمة مرحلة الركود الاقتصادي العالمي يعني كساد المحروقات وانخفاض الطلب عليها وبالتالي تراجع أسعارها ، ومن ثم تكبدت الجزائر خسائر مالية كبيرة جراء هذا التراجع ، كما أن الجزائر تستورد معظم

حاجياتها الغذائية والتي ارتفعت أسعارها في الأسواق العالمية ، بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 9% سنة 2003 ساهم في ارتفاع تكلفة الاستيراد ، والنتيجة عجز في قطاع التجارة الخارجية.[27]

لقد مست الأزمة الاقتصادية العالمية جميع قطاعات النشاطات الاقتصادية ولكن بحده أقل على اعتبار أن الرصيد المتركم من العملة الصعبة غطت الحاجيات الوطنية مؤقتا ثم أن الأسعار عادت بعد سنوات قليلة للارتفاع من جديد من رفع شريان موارد الحياة للاقتصاد الوطني من جديد .

2.5.3.أزمة عام 2014 وما بعدها ؛

ما إن أوشكت شرارة أزمة عام 2008 على الأفول حتى طفت على السطح بوادر أزمة جديدة أكثر ضرراً على الاقتصاد الجزائري لأنها ببساطة تمس العمود الفقري للاقتصاد والمصدر الرئيس للدخل والموارد المالية والذي تتغذي منه كل القطاعات دون سواء من الموارد والأساس الذي يستقيم به الحكم وبدونه تسود الفوضى والاضطرابات الاجتماعية والتدهور الاقتصادي والذي لم نحسن التصرف فيه على امتداد العقود الماضية ولم يستطيع الاقتصاد أن يتخلص من تبعاته وأن يخلق ذلك التنوع الذي يخلصه من الريع البترولي ولو بنسب مقبولة.

إذن انعكست تبعية الجزائر المفرطة للنفط في تدهور مؤشراتها الاقتصادية، أثر هبوط أسعار المحروقات عالمياً بانحدار سريع في العام 2014. وكان النفط سجل قبل انهياره منذ سبع سنوات سعرا تجاوز 115 دولاراً للبرميل ليبدأ مسار التراجع إلى أقل من 30 دولاراً في العام 2016. وأدى انهيار أسعار النفط في 2014 إلى هبوط إيرادات الجزائر من النقد الأجنبي من 60 مليار دولار في 2014 إلى 23 مليار دولار في 2020. كما انخفضت احتياطي النقد الأجنبي من 194 مليار دولار في 2014 إلى 42 مليار دولار في 2021. فيما تراجع سعر صرف الدينار من 83 ديناراً للدولار قبل 2014 إلى 133 ديناراً للدولار في 2021.[28]

وفي الواقع فإن الجزائر التي عطلت بسياساتها البيروقراطية طوال العقود الماضية الاستثمار المحلي وفي ذات الوقت ولم تستقطب إلا القليل من الاستثمار الاجنبي ولم تكن مكانًا سهلًا لشركات النفط الدولية. ففي تقريره "إنجاز العمل 2015 "، صنَّف البنك الدولي الجزائر في مرتبة متأخرة 154 من أصل 189 بلدًا. وهو أداء أسوأ من عام 2014 حين احتلَّت الجزائر المرتبة 147 . كما تحتل الجزائر مراتب متدنية بموجب مؤشرات عديدة لاسيما الحرية التجارية والفساد وحوكمة الموارد. وفي قطاع النفط والغاز على وجه الخصوص، وتعرف التأخر المتكرر للمشاريع بسبب بطء الموافقة الحكومية والصعوبات الموجودة لجذب شركاء الاستثمار والثغرات في البنى التحتية ومشاكل تقنية أخرى. ويمكن أيضًا إضافة مشاكل أخرى مثل
سياسات حمائية ونظام ضرائب قاسٍ ومخاطر أمنية عالية.[29]

3.5.3. أزمة كوفيد19 وتداعياته على الاقتصاد الجزائري

كغيرها من دول العالم لم تسلم الجزائر من وباء كورونا وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية ودخلت في حالة الاغلاق الكامل لكل المرافق الاجتماعية والخدماتية والاقتصادية من شهر مارس عام 2020 ، وقد كان لمثل القرارات نتائج سلبية كبيرة على كافة النواحي بما الجوانب الاقتصادية وحتى الاجتماعية من خلال ارتفاع عدد الوفيات اليومية وعجز القطاع الصحي المثقل بالأعباء من القدرة على التكفل بالحالات الحرجة التي عرفتها الجزائر كغيرها من الدول ، لم تكن الجزائر لوحدها تعيش ويلات كوفيد 19 إنما دول العالم برمتها وقد عجزت الدول المتقدمة في مواجهة هذا الوباء وبقيت حائرة في الحلول التي من شانها كبح جماح هذا الوباء الخطير على حياة الناس وعلى النواحي الأخرى بما النواحي الاقتصادية ..

4. الحلول الفعلية المنتهجة لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري؛

لم تكن الجزائر في مأمن عن أثار الأزمات الاقتصادية والمالية وتداعياتها الاقتصادية الاجتماعية وكانت مرغمة على البحث في حلول الممكنة والتي لا تخرج من زمرة الدراسات التي أشار إليها الفكر الاقتصادي خلال مراحل تطوره والتي اتبعتها وتتبعها الكثير من الدول الفقيرة والنامية، فهي لم تكون حلول مبتكرة ولا حتى فعالة إنما هي مسكنات ظرفية تظهر أثارها السلبية ولو بعد حين ،وهذه الحلول لا تخرج على المجموعة المشار إليها لاحقا والتي تتلخص في الآتي :

أ. طلب المساعدات الدولية المالية والتقنية.

ب. الاقتراض.

ج. زيادة الضرائب.

د. تقليص الانفاق وانحصار على بعض المرافق الحساسة .

هـ. محاولة اشراك القطاع الخاص في بعض الأنشطة والخدمات .

و. الخوصصة وتحويل ملكيات بعض المؤسسات الفاشلة وحتى الناجحة أحيانا إلى القطاع الخاص تحت مسميات عديدة.

ز. الاصدار النقدي غير المغطي .

ح. الاكتتاب العام من خلال اصدار الأسهم والسندات .

ط. محاولة زيادة الصادرات وتقليل الواردات لعلها تعود بمداخيل اضافية .

ي. التمويل غير التقليدي وهذا ما ابتكرته العبقرية الجزائرية بعد انخفاض أسعار النفط عام 2014.

ك. السعي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي وتغيير سريع في المنظومة القانونية للاستثمار.

ل. البحث عن مصادر التمويل في اطار الصيغ التمويل الاسلامية.

وغيرها من الحلول الأخرى التي يمكن أن تقترح من الهيئات الدولية وخصوصا وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين؛ الهيئتان الماليتان الدوليتان اللتان تعنيان بمساعدة الاقتصاديات المتعثرة والمتأزمة.

1.4.الحلول المقدمة والمقترحة لمواجهة الأزمات المالية في الجزائر

لم تخرج جميع الحلول التي طبقتها الجزائر عن تلك الحلول التقليدية التي أشارنا إليها، ولم تكن تلك الحلول إلا مسكنات و دون أن يكون لها أثر فعال ومباشر في تطور الاقتصاد الوطني، فحلول أزمات السنوات الأولى للاستقلال تمت معالجتها بالتوجه إلى الأسواق المالية الدولية أما الحلول الداخلية فتمت من خلال التوجهات الاقتصادية التي تمت صياغتها حينذاك والتي تم التعبير عنها في الخطط التنموية والمشار اليها سلفا .

أما في عقد السبعينات وحيث شرعت الجزائر في تنفيذ مجموعة من الخطط الاقتصادية الطموحة وبناء نموذج الصناعات المصنعة فإن التمويلات الأساسية لمثل هذه الخطط كانت بالأساس تأتي من مداخيل صادرات النفط التي تضاعفت أسعارها أربعة مرات خلال حرب اكتوبر 1973 ولم تقتصر على ذلك فقد قامت الدولة حينذاك بالإصدار النقدي الذي وجه للقطاعات الاستثمارية لعله يغطي جانب من الاحتياجات المالية المتزايدة ولم يكن التوجه إلى القروض إلا بنسبة محدودة واقتصر الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية إلى حد كبير .

أما خلال عقد الثمانيات فإن السلطات السياسية رفعت حينذاك شعار براق تحت مسمى " من أجل حياة أفضل " وقد وشجع ذلك انفراج الأزمة المالية مع بداية عقد الثمانيات بسب ارتفاع أسعار النفط. لكن هذه الأهداف تحطمت على صخرة انهيار الأسعار بعد عام 1985 وبعد حرب الأسعار التي خاضتها بعض دول الخليج والتي بسببها انهارت العائدات النفطية وما كان من الحكومة الجزائرية إلا التوجه للأسواق المالية الدولية للاقتراض وكانت غالبيتها قروض قصيرة ومتوسطة المدى شكلت الملاذ الذي اختارته الجزائر مما عجل بتراكم المديونية وتبعاتها ،وفي ذات الوقت تدهورت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خصوصا في نصف الثاني من عقد الثمانيات والتي انتهت بجملة من الاصلاحات الهيكلية في دواليب الاقتصاد الوطني ومع ذلك لم تسجل نتائج ايجابية في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية المختلفة وتدهورت معها الوضعية الاجتماعية وارتفعت معدلات البطالة ونقصت بشكل كبير فرص العمل وتقلت الكثير من المواد الاستهلاكية في الاسواق مما دفع ذلك إلى انفجار اجتماعي في أكتوبر من عام 1988 لتدخل بعده الجزائر وكل بلدان المنظومة الاشتراكية طريق التحول نحو اقتصاد السوق بعد أن يئست من جدوى النهج الاقتصادي الاشتراكي الذي بدأ بريقه في الأفول.

في عقد التسعينات سارت قافلة التحولات السياسية بسرعة كبيرة، وكانت الجزائر في مرحلة افلاس مالي وكذلك فكري، ولم تجد كل محاولات التغيرات المستمرات في الحكومات المتعاقبة في تلك المرحلة العصيبة من

جدوى اقتصادية، وسار الأمر من انهيار إلى آخر، وكم كانت بعض الحلول المقترحة غبية فقد قدم رئيس حكومة حينذاك مقترحا ببيع بعض أبار النفط لعل ذلك يجعلهم يحصلون على موارد مالية سريعة للتكفل ببعض الانشغالات المستعجلة في هذه المرحلة العصيبة من تاريخ الجزائر.

إذن في ذلك العقد من الزمن جربت الجزائر أغلب الحلول الاقتصادية للأزمات المالية خصوصا التقليدية منها؛ الالتجاء إلى صندوق النقد والبنك الدوليين وتوقيع اتفاقين؛ سمي الأول اتفاق الاستعداد الائتماني " سنة 1991، وتم الثاني باتفاق مع الصندوق سنة 1994، كان الهدف منهما الحصول على قروض مالية من هاتين الهيئتين الماليتين الدولتين وكذا إعادة جدولة الديون من ملحقاتها وبالموجز فقد تم خلال ذلك العقد اختبار وتطبيق أغلب الوصفات وأقساها والتي يقدمها صندوق النقد الدولي للبلدان المتعثرة ومنها على الخصوص:

- ✓ تقليص الانفاق؛
- ✓ بيع المؤسسات المفلسة ؛
- ✓ تسريح العمل ؛
- ✓ تخفيض قيمة العمل.

2.4.حلول المطبقة لأزمات الألفية الثالثة في الجزائر

مع بداية الألفية الثالثة دخل الاقتصاد الجزائري في حالة من الانفراج مع تحسن الوضع السياسي نوعا ما وانفراج الوضع اقتصادي الذي ترافق مع ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية وعودة بعث مخططات التنموية من جديد وتغيير في هرم السلطة السياسية والمبادرات التي قامت بها حينذاك للمصالحة وعودة الأمن الاستقرار والتي كانت لها نتائج ملموسة في حياة المواطن. ولم تنغصه إلا أزمة الرهن العقاري سنة 2008 والتي عجلت بعودة انهيار أسعار النفط من جديد والتي أثرت بشكل مباشر على كل المؤشرات الاقتصادية الوطنية غير أن الرصيد المتراكم من مداخيل النفط للفترة السابقة للأزمة غطت ولو بنسب معقولة من التداعيات السلبية لهذا الانهيار ثم أن التدهور في أسعار النفط لم يدم لسنوات طويلة وإنما اقتصر على فترة قصيرة ولذلك كانت هناك قدرة ولو محدودة على محاصرة الأزمة في مكانها وزمانها والخروج منها بأقل التكاليف واستطاعت الجزائر في ذات الوقت التخلص من عبء المديونية. وفي نهاية العقد الثاني من لألفية الثالثة عاودت الأزمة بتداعياتها على الاقتصاديات النفطية من جديد ودخلت بعدها الجزائر دوامتها مرة أخرى كانت البحبوحة المالية جيدة مع نهاية سنة 2014 ولكن أيضا كان سقف الطموحات كبير عن رسم وصياغة المخطط الخماسي الثالث لكن مرة أخرى تصطدم هذه الأماني الكبيرة بصخرة التمويل وتتوقف عجلة التفكير عن ايجاد الحلول لذلك كان القرار الاقتصادي غير المعلن هو التخلي عن ذالك المشروع الضخم والاقتصار على إدارة الشأن اليومي بكل تبعاته المختلفة. لذا لجئت الحكومة بعد ذلك إلى عبقرية جديدة في التمويل سمي بالتمويل غير التقليدي والذي انتهى إلى طبع ما يعادل أو يزيد عن 40 مليار دولار أمريكي .في الوقت ذاته رافع وزير المالية الأسبق "عبد

الرحمن بن خالفة " رحمه الله كثيرا من أجل الاكتتاب العام لتعبئة الموارد المالية الضرورية لدى الخواص والمؤسسات والقطاع الموازي وإدخالها في الصيرورة الاقتصادية لكن كل تلك الجهود لم تكن ذات منافع كبيرة وكانت محدودة الأثر لأنه في الوقع مازال الجهاز المالي الجزائري يتسم بالبيروقراطية والرداءة والكثير من السلبيات ولم يدخل بعد عصر الرقمنة كبقية المؤسسات المالية الدولية سواء في الدول المتقدمة وحتى النامية .

لقد راهن الكثير من الخبراء أن تلجا الجزائر مرة أخرى العودة إلى الاقتراض والمديونية ولكنها آثرت التوقف عند تنمية قليلة أو محدودة دون العودة إلى الخلف والسقوط في مخالب الهيئات المالية الدولية من جديد ، لكن الشيء المؤسف في هذه المرحلة العصيبة من تاريخ الجزائر والتي كشفت عنها الأحداث الأخيرة أنها ترافقت بفساد مالي كبير وانتشار واسع لكل المظاهر الافلاس المجتمعي وتسارع وتيرة التهريب والتهرب بكل أشكاله مما استنزف هذه المقدرات من حوالي 200 مليار دولار عند نهاية سنة 2014 إلى حدود 44 مليار دولار بداية سنة 2022 وما كشفه جهاز العدالة إلا غيض من فيض .

5.الخاتمة:

اليوم نحن على أعتاب العقد الثالث من القرن الثالث ما الذي تحقق للاقتصاد الوطني؟ وما هو المطلوب عمله لبعثه من جديد حتى يقوم على التنوع الاقتصادي ويتخلص من ثقافة الريع وتستوضح فيه معالم كسب الثروة بالطرق الشرعية البينة ؟ وليس محاباة أعوان السلطة أو النافذين في دواليب اتخاذ القرار. لذلك علينا بتلافي الأتي:

- ✓ استقرار المنظومة القانونية التي تتسم بالتغيير السريع ما يفضي إلى الاعتقاد أن كل شيء متغير في هذا البلد وهو يعبر عن مزاج الطبقة السياسية أكثر من تعبير عن بعد استشرافي استراتيجي .
- ✓ محاربة ظاهرة الفساد والمحاباة والبيروقراطية وهيمنة سلطة الإدارة على القرارات الاقتصادية مما يكبح محاولات الدفع بالاستثمار المحلى ويمنع الاستثمار الأجنبي وينفره .
- ✓ محاربة توقيف وعرقلة الكثير من المبادرات والاستثمارات في مختلف القطاعات لدواعي بيروقراطية أو للحصول على مزايا غير مستحقة من أعوان الإدارات العمومية والمسؤولين في مختلف المستويات .
- ✓ التخلص من النظرة السلبية للطبقة السياسية المهيمنة على القرار والتي ترى في البترول هو المخرج الوحيد للثروة والدخل وقصور النظرة اتجاه بقية الاستثمارات الأخرى.
- ✓ غياب الإرادة السياسية في تنمية حقيقية تخدم الوطن والمواطن بعيدة عن الريع البترولي ودون أن تكون لهم نصيب الأوفر منها .
- ✓ زوال هيمنة النظرة إلى الدولة كغنيمة بحيث يتربح منها كل مسؤول مع افراد عائلته وأقربائه عندما يتولى أي مسؤولية وهذا دون أن يقوم بالمهام الموكلة إليه على الوجه المطلوب ويعمل بصدق لخدمة البلد وليس لأهدافه الخاصة .

- ✓ نبذ الشراكة التي تمت بين النخب السياسية والمال الفاسد وعمقت في النهب لمقدرات البلد فقد تجزم أنه لا يوجد رجل أعمال واحد لم يغترف من المال العام ولم يتربح منه وليس هناك من بنى ثروته بعرق جبينه.
- ✓ نبذ ثقافة الريع والربح السريع التي ترسخت منذ فجر الاستقلال في نفوس المواطنين وكلهم ينظرون على حقوقه على الدولة وليس العكس.
- ✓ تجاوز روح الاتكال على الدولة في تحقيق كل متطلبات الشعب الاقتصادية والاجتماعية دون جهد مبذول.
- ✓ تحميل المسؤولية للكفء وحيث يفتقر الكثير من المسؤولين وفي مختلف المستويات إلى الكفاءة وروح المسؤولية ويتصرفون بعبثية ولصوصية عند تولي المسؤوليات وما كشفته محاكمات بعض أفراد العصابة إلا تلك الشجرة التي تغطي غابة الفساد. بعد أن شمل الفساد كافة المستويات ولم يبق مستوى إلا ولحقته يد التخريب المنهج وإذا قدر للعدالة أن تفتح ملفات الفساد على مختلف المستويات لأظهرت الكثير من حجم الفساد المستشري والتي ألحقت الضرر البليغ بمسيرة التنمية وبددت الكثير من مقدرات الدولة الجزائرية وفي كل القطاعات.
- ✓ الاستعانة بكل الخبرات الوطنية والدولية بعد عجز المسؤولين المتعاقبين على إدارة الحكم منذ الاستقلال على وضع خطة استراتيجية استشرافية لتحقيق التقدم الاقتصادي المنشود، فعندما تعجز حكومات متعاقبة على صياغة قانون للاستثمار ولو بعيوب ونقائص أقل صالح لفترة متوسطة أو طويلة المدى فإنه من المستبعد أن تأمل في مختلف الحكومات المتعاقبة أن تحقق التنمية المنشودة، وعندئذ يصبح المحافظة على الوضع القائم على المحك .
- ✓ وقوع السلطات المتعاقبة للحكم منذ الاستقلال في مطب لعنة النفط المورد الذي يهب المداخيل التي تصرف دون رقيب أو حسيب و حسب الأهواء .

6. الهوامش والمراجع:

[1]– عبد السلام بلعيد، "**الاقتصاد الجزائري في عقد السبعينات**" ، جريدة الشعب في 1 أكتوبر 1989، الجزائر ، **ص** : 7

[2]– الديوان الوطني للإحصاءات " **منشورات الديوان الإحصائية الخاصة بالتشغيل والبطالة حوصلة إحصائية للفترة** (1962-2011) "الجزائر 2022 ، ص: 69،الرابط **:**

http://www.ons.dz/

[3]– آيت مسعودان سعيد ،"**الثورة الجزائرية تواصل جهودها في سبيل تحرير الإنسان الارتقاء به**" مجلة المجاهد الجزائر. نوفمبر عدد 265، سنة (1984) ، ص: 24.

[4]– المرجع نفسه والصفحة .

[5]– حمدي باشا رابح ، **التخطيط والتوجهات الجديدة بالجزائر**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الجزائر (1992)، ص؛ 103

[6]– وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **مشروع المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)**، الجزائر ص : 164

[7] –CHOUAM BOUCHAMA **.LA REGULATION DE L'ECONOMIE ALGERIENNE (**1989 **)** .REVUE DE CREAD N :18 ANNEE ALGERIE .P :149

[8]– حمدي باشا رابح ، المرجع السابق، ص: 196

[9] - CNP, **rapport sur L'exécution de Plan quinquennal (1985-1989)** Alger (1990) ,p؛12

[10]– أحمد هني، "**اقتصاد الجزائر المستقلة**" الطبعة الثانية (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1993) ص: 42

[11]– المجلس الوطني للتخطيط "**المخطط الوطني 1990 تقرير تلخيصي**" الجزء الأول (ديسمبر 1989 ، الجزائر)،ص ص (33-44).

[12]– رئيس الجمهورية ، **خطاب افتتاح الندوة الوطنية إطارات الأمة(2001)**، الخميس 26 أبريل 2001، الجزائر،الرابط: http:// el-mouradia.dz/arabe/

[13]– المرجع نفسه.

[14]– رئيس الجمهورية ،**خطاب أمام إطارات الأمة ،الجزائر**، الخميس 7 أفريل 2005 ، الرابط : http:// el-mouradia.dz/arabe/

[15]– مجلس الوزراء ، **بيان المجلس المنعقد بتاريخ** 24 **ماي 2010** ،الرابط : http:// elmouradia.dz/arabe/

[16]– أبو عبد الله حمد" **1.5 ترليون دولار على خطط زادت الفقر**" جريدة العربي الجديد (27 اكتوبر, 2014)، **الرابط**: https://www.alaraby.co.uk/

[17]–الوزارة الأولى" **مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020–2024** ،**خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات**" (**الجزائر في** 2021/1/9) ،**الرابط** : http:/ premier-ministre.gov.dz/ar/

[18]– برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،" **الجزائر لمحة إحصائية** " (**نيويورك في** 2022/4/16) ، **الربط** : https:// arabdevelopmentportal.com/

[19]– المرجع نفسه.

[20]– موقع؛(fanack.com،" **اقتصاد الجزائر**" ،(16 **اكتوبر** 2021) ، **الرابط** : https://fanack.com/

[21]– عبد الحميد برا هيمي"**المغرب العربي في مفترق الطرق**" (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1996) ص: 104-105

[22]–موقع ؛(stringfixer **" أزمة النفط عام 1973** "مقال متاح على(stringfixer) تاريخ التحميل 2022/4/18 الرابط: https://stringfixer.com/ar/1973_OPEC_oil_embargo

[23]–مهدي وائل ، **تقلبات أسعار النفط.. تاريخ طويل من التجارب من حرب 73 إلى الهبوط الكبير عام 1986 وصولا إلى الأزمة المالية العالمية**، " مقال منشور في موقع ؛(جريدة الشرق الأوسط في10 ديسمبر 2014 لندن)، الرابط : https://aawsat.com/

[24]– المرجع نفسه.

[25]– بايعا مراد ، "**أزمات النفط في العالم.. عندما يُزعزع الذهب الأسود الأسواق**" ، مقال منشور على موقع (الجزيرة نت في 26سبتمبر 2019 قطر)، الرابط : https://doc.aljazeera.net/

[26]– الخولي أسماء ،" **الجزائر تواجه ثاني أخطر مأزق اقتصادي بعد أزمة 1986 ،الحكومة تتجه نحو التقشف مع تراجع الإيرادات بـ50 % بفعل انهيار أسعار النفط**"، مقال منشور على؛(جريدة الشرق الاوسط في2015/9/18 لندن)، الرابط : https://aawsat.com/

[27]– مجلخ سليم ، "**الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية**"،(دار الكتاب الجامعي، الجمهورية اللبنانية 2017) ، ص 301.

[28]– صحيفة العربي الجديد، "**هكذا أثرت تبعية الجزائر المفرطة للنفط على تدهور اقتصادها**"مقال منشور على موقع؛ (العربي الجديد في 13ابريل 2021 لندن)، الرابط : https:// alaraby.co.uk/

[29]– كارول نخلة ،"**تأثيرات انخفاض أسعار الطاقة: تحدٍّ وفرصة للإصلاح الاقتصادي بالجزائر** " مقال منشور على موقع ؛ (الجزيرة نت في 21 سبتمبر 2015 قطر) ، الرابط : https://studies.aljazeera.net/

7. المراجع :

1. أحمد هني، "**اقتصاد الجزائر المستقلة**" الطبعة الثانية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1993) .
2. آيت مسعودان سعيد ،"**الثورة الجزائرية تواصل جهودها في سبيل تحرير الإنسان الارتقاء به**" مجلة المجاهد ، الجزائر. نوفمبر عدد 265 ، سنة (1984).
3. أبو عبد الله حمد" **1.5 ترليون دولار على خطط زادت الفقر**" جريدة العربي الجديد في؛(27 اكتوبر, 2014 لندن)، الرابط: https://www.alaraby.co.uk
4. بايعا مراد "**أزمات النفط في العالم.. عندما يُزعزع الذهب الأسود الأسواق**"، مقال منشور على موقع (الجزيرة نت في 26سبتمبر 2019 قطر)، الرابط : https://doc.aljazeera.net/
5. برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،" **الجزائر لمحة إحصائية** " (نيويورك في 2022/4/16) ، الرابط : https:// arabdevelopmentportal.com/
6. حمدي باشا رابح ، **التخطيط والتوجهات الجديدة بالجزائر**، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر (1992)،
7. الخولي أسماء ،" **الجزائر تواجه ثاني أخطر مأزق اقتصادي بعد أزمة 1986** ،**الحكومة تتجه نحو التقشف مع تراجع الإيرادات بـ50 % بفعل انهيار أسعار النفط**"، مقال منشور على؛(جريدة الشرق الاوسط في2015/9/18 لندن)، الرابط https://aawsat.com/
8. الديوان الوطني للإحصاءات " **منشورات الديوان الإحصائية الخاصة بالتشغيل والبطالة حوصلة إحصائية للفترة** (1962-2011) "(الجزائر 2022) ،الرابط **:** http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf
9. رئيس الجمهورية ، **خطاب افتتاح الندوة الوطنية إطارات الأمة(2001)**، الخميس 26 أبريل 2001، الجزائر،الرابط: http:// el-mouradia.dz/
10. رئيس الجمهورية ،**خطاب أمام إطارات الأمة ،الجزائر**، الخميس 7 أفريل 2005 ، الرابط : http://www.el-mouradia.dz/arabe/
11. صحيفة العربي الجديد، "**هكذا أثرت تبعية الجزائر المفرطة للنفط على تدهور اقتصادها**"مقال منشور على موقع؛ (العربي الجديد في 13ابريل 2021 لندن)، الرابط : https://alaraby.co.uk/
12. عبد الحميد برا هيمي"**المغرب العربي في مفترق الطرق**" (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1996).
13. عبد السلام بلعيد، الاقتصاد الجزائري في عقد السبعينات ، جريدة الشعب في 1 أكتوبر 1989، الجزائر .

14. كارول نخلة ،"**تأثيرات انخفاض أسعار الطاقة: تحدٍ وفرصة للإصلاح الاقتصادي بالجزائر**"مقال منشور على موقع ؛ (الجزيرة نت في 21 سبتمبر 2015 قطر) ، الرابط : https://studies.aljazeera.net/

15. المجلس الوطني للتخطيط "**المخطط الوطني 1990 تقرير تلخيصي**" الجزء الأول (ديسمبر 1989 ، الجزائر)

16. مجلس الوزراء ، **بيان المجلس المنعقد بتاريخ** 24 **ماي 2010** ،الرابط :
http:// elmouradia.dz/

17. مجلخ سليم،"**الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية**"،(دار الكتاب الجامعي، الجمهورية اللبنانية 2017) ،

18. مهدي وائل ، **تقلبات أسعار النفط.. تاريخ طويل من التجارب من حرب 73 إلى الهبوط الكبير عام 1986 وصولا إلى الأزمة المالية العالمية**، " مقال منشور في موقع ؛(جريدة الشرق الأوسط في10 ديسمبر 2014 لندن)، الرابط :
https://aawsat.com/

19. موقع ؛(stringfixer **" أزمة النفط عام 1973** "مقال متاح على(stringfixer) تاريخ التحميل 2022/4/18 الرابط:
https://stringfixer.com/ar/1973_OPEC_oil_embargo

20. موقع؛(fanack.com،" **اقتصاد الجزائر**" ،(16 **اكتوبر** 2021) ، **الرابط** :
https://fanack.com/

21. الوزارة الأولى" **مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020–2024 ،خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات**" (**الجزائر في** 2021/1/9) ،**الرابط** : http:// premier-ministre.gov.dz/

22. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **مشروع المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)**، الجزائر1984 .

باللغة الفرنسية

1- CNP. **rapport sur L'exécution de Plan quinquennal** . (1985-1989) ,(Alger1990).

2.BOUCHAMA CHOUAM **,LA REGULATION DE L'ECONOMIE ALGERIENNE ,** REVUE DE CREAD N :18 ANNEE (ALGERIE **.**1989 **)**

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العدد: (01)، (2023)، ص 143 - 170

التدخل العسكري الروسي - الأمريكي في سوريا: دراسة في الأبعاد والمظاهر

The Russian-American Military Intervention in Syria: A Study of Dimensions and Appearances

أمير بللوشة[1]*، شمسة بوشنافة [2]
[1] مخبر الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط، (الجزائر)، Amirbeleloucha@gmail.com
[2] مخبر الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط، (الجزائر)، bouchenafachemsa@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/03/20 تاريخ قبول النشر: 2023/05/07 تاريخ النشر: 16. /06/ 2023

ملخص:

تناول هذا البحث كل من التدخل الروسي والأمريكي في الأزمة السورية من خلال تبيان دوافع كل طرف في التدخل وكذا وسائل وآليات التدخل. وقد توصلت هذه الدراسة الى أن سوريا ذان أهمية كبيرة سواءً بالنسبة لروسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تدخل الدولتين قد نقل الأزمة الداخلية الى صراع دولي حول النفوذ وأزم من الوضع الداخلي السوري في ظل التجاذبات المحلية، الاقليمية والدولية

الكلمات مفتاحية: الأزمة السورية؛ سوريا؛ روسيا؛ الولايات المتحدة الأمريكية

Abstract:

This research dealt with both the Russian and American intervention in the Syrian crisis by showing the motives of each party in the intervention, as well as the means and mechanisms of intervention. This study concluded that Syria is of great importance, whether to Russia or the United States of America, and that the intervention of the two countries has transferred the internal crisis to an international struggle over influence and aggravated the Syrian internal situation in light of the local, regional and international tensions.

Keywords: Syrian crisis; Syria; Russia; USA.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر الأزمة السورية من أكبر التحديات المطروحة على الساحة الدولية منذ سنة 2011، نظرا لكونها تتمتع بالغموض الشديد في مضمونها وفي طبيعة المواقف الدولية ازائها، ناهيك عن أهمية سوريا بالنسبة للعديد من القوى الاقليمية والدولية – على راسها الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا– وانعكاس أزمتها على باقي المنطقة الشرق أوسطية التي تشكل أحد أهم الفضاءات الجيو سياسية للتحرك الاقليمي والدولي. في هذا السياق فقد شكلت الأداة العسكرية الوسيلة الأكثر أهمية في حسم النزاعات المعقدة والتي تلجأ إليها الدول –غالبا– كحل أخير في حالة عدم نجاعة الوسائل الأخرى (السياسية– الاقتصادية ...الخ) والتي تهدف من ورائها إلى تغيير الوضع القائم في الاتجاه الذي يخدم مصالحها وأهدافها، وهو المسار الذي اتخذته كل من روسيا والولايات المتحدة في تعاطيها مع الأزمة السورية. ففي السنوات الأولى من الأزمة (قبل التدخل العسكري) أبدت كل من روسيا والولايات المتحدة بعض المرونة في التعامل مع معطيات وأطراف الأزمة من خلال لجوئها إلى أدوات سياسية واقتصادية، إلا أن تطورات الأزمة والتنافس بين القوتين دفعهما إلى المواجهة العسكرية غير المباشرة بينهما.

تهدف هذه الورقة الى تسليط الضوء على موضوع مهم في العاقات الدولية يتعلق بالتدخل الامريكي والروسي في الأزمة السورية من خلال طرح الإشكالية التالية: ما هي آليات وحدود التدخل الأمريكي والروسي في الأزمة السورية؟

وتسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضية التالية: يعكس التدخل الأمريكي الروسي في سوريا تضارب المصالح بين القوى الكبرى.

2. طبيعة التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية.

قبل الحديث عن طبيعة التدخل العسكري الروسي في سوريا لا يمكننا إغفال الموقف الروسي في تأييده الشديد لنظام بشار الأسد دبلوماسيًا وسياسًيا وعسكريًا، حيث تجلت مواقف روسيا الكثيرة بالدعوة منذ بدء الأزمة وقبل قرار التدخل العسكري الروسي لحل سياسي ودبلوماسي للخروج من هذه الأزمة. وقد كانت روسيا مدفوعة بعدد من الأسباب التي جعلتها ترمي بكل قوتها في مواجهة الولايات المتحدة في هذه الأزمة

1.2 دوافع التدخل الروسي في سوريا:

يجب الإشارة أن روسيا قد شعرت أنها تعرضت لخديعة في الملف الليبي وهو ما سعت إلى تجنبه من خلال الأزمة السورية بإبداء موقفها المبكر فيها، وهو ما يفسره صراحة تصريح وزير الخارجية الروسي" لافروف" سنة 2011 بقوله "روسيا ستقوم بكل ما في وسعها للحيلولة دون تكرار سيناريو ليبيا في سوريا" [1] حيث أن روسيا خرجت من ليبيا بخفي حنين، فهي لم تستطع الحفاظ على النظام ولم تتمكن من نسج علاقات مبنية على الاحترام مع السلطات الجديدة وقد تحولت معظم المشاريع التي كانت بعهدة الشركات الروسية إلى الشركات الغربية

وخصوصا الفرنسية والإيطالية منها وهذه الأخيرة تنفذ معظم مشاريع إعادة البناء دون أن يكون لروسيا أية امتيازات[2].

وعليه كان الموقف السريع لروسيا اتجاه الأزمة السورية بمثابة الدرس الذي تعلمته من الثورة الليبية، ولكنه لم يكن الدافع الأساسي للموقف الروسي من الأزمة السورية الداعم لنظام بشار الأسد والمدافع عنه، بل أن لروسيا دوافع أخرى تتجلى من خلال استخدامها لحق النقض "الفيتو" لمرتين في مجلس الأمن وكذا من خلال دعم النظام السوري سياسيا وعسكريا إلى التدخل المباشر للقوات الجوية والبحرية الروسية. فالمجازفة الروسية والدخول طرفا فاعلا ومباشرا في الأزمة السورية لم يأت من فراغ وإنما بناءَ على رؤية جيوستراتيجية حذرة ومترابطة، تحركها دوافع اقتصادية وعسكرية وغيرها والتي يمكن تلخيصها في:[3]

– تقوية نفوذها في مجال الطاقة (النفط والغاز)، التعاون التقني في المجالات الصناعية التنموية والتجارية

– لدى روسيا مصالح اقتصادية كبيرة في تجارة الأسلحة مع سوريا وهي إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي إذ يشكل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 07% سنة 2010، والتي بلغت 700 مليون دولار[4].

– مثل سوريا موقع عسكري لروسيا من خلال قاعدة "طرطوس" التي تقع على مسافة 220 كيلو مترا شمال غرب دمشق، مجهزة بثكنات ومباني تخزين ومستودعات عائمة وباخرة صيانة وتشغل خمسين بحارا روسيا، قد أنشأت بناء على اتفاق أبرم سنة 1971، وهي تعتبر القاعدة البحرية الروسية الوحيدة في البحر المتوسط ورمزا لنفوذ موسكو في الشرق الأوسط[5].

– تقوية النفوذ الروسي في العالم، مواجهة الهيمنة الأمريكية والبحث عن عالم متعدد الأقطاب: بالإضافة إلى التخوف من صعود الإسلاميين وإعلان الحرب على الإرهاب. وهي تهديدات يمكن ان تطال الأمن الروسي

وسعيا لحماية هذه المصالح، لجأت روسيا إلى توظيف العديد من الوسائل العسكرية والتصدي للولايات المتحدة وأتباعها من المعارضة السورية.

2.2 مظاهر التدخل العسكري الروسي في سوريا:

بعد أن تأكد لروسيا أن نظم بشار الأسد أصبح مهددا بالسقوط من المعارضة المسلحة ومن الولايات المتحدة الأمريكية و أن التسوية السياسية تحسم على أرض المعركة، لجأت إلى التدخل العسكري بالموازاة مع الجهود الدبلوماسية و قد اتخذ هذا التدخل العديد من المظاهر وذلك بعد أن تحولت المظاهرات إلى حرب عسكرية بين قوات النظام والجيش السوري الحر التابع للمعارضة وفي المرحلة الأولى من الأزمة السورية (من ربيع إلى صيف2011) أجرت قوات النظام عمليات عسكرية وأمنية ضد المتظاهرين ، وبحلول شهر يناير 2012 بدأ النظام في تصعيد عملياته العسكرية ضد المعارضة المسلحة عن طريق توظيف الدروع الصاروخية والمدفعيات، مما أدى إلى تشكيل الجيش السوري الحر من قبل المعارضة، والذي أبان هو الآخر عن شراسته في الحرب الأهلية

بسيطرته على مناطق واسعة من شمال سوريا (محافظات إدلب، حلب، الرقة، ودير الزور شرق سوريا)، وبحلول عام2013استولت المعارضة كذلك على أجزاء من محافظات حمص، القنيطرة، درعا، الحسكة، ويعود سبب هذا الانتصار الميداني إلى الدعم الإقليمي سواء بالمقاتلين أو بكميات الأسلحة والذخيرة المهربة و يمكن تلخيص مظاهر التدخل العسكري الروسي في:

1.2.2 الدعم العسكري والتعاون الأمني مع النظام:

ظهرت أولى بوادر لتدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا من خلال الدعم العسكري وتوسع التعاون الأمني، حيث وفرت روسيا كافة أشكال الدعم للنظام السوري ضد فصائل المعارضة وذلك بعد تحول الاحتجاجات إلى مواجهات مسلحة بينها وبين القوات النظامية، حيث أرسلت مستشارين أمنيين لمساعدة القوات النظامية السورية في إدارة المعارك على الأرض، كما أرسلت المدربين الروس المتخصصين في مجال مكافحة الإرهاب لتدريب القوات السورية على أساليب حرب المدن، ناهيك عن الجانب الاستخباراتي من خلال تزويد مد الأجهزة الامنية السورية بكافة المعلومات المتعلقة بتحرك قوات المعارضة والإرهابيين خاصة بعد تحول سوريا الى ساحة معارك تجذب المقاتلين الاجانب من جميع دول العالم للانضمام الى للتنظيمات الإرهابية المتواجدة في سوريا [6].

2.2.2 استخدام القوة العسكرية المباشرة:

جاء التدخل العسكري الروسي بعد إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك اوباما" عن تشكيل تحالف دولي لمحاربة تنظيم "داعش" في سوريا أواخر عام 2014 وهو ما اعتبرته روسيا إقصاءً واضحاً لها في حل القضية السورية، وعليه سعت جاهدة لإثبات وجودها كلاعب أساسي في الأزمة من خلال تدخلها العسكري[7]، وقد توافقت الإرادة الروسية الرامية إلى التدخل العسكري في سوريا مع طلب الحكومة السورية وذلك في 30 سبتمبر 2015 وهو التاريخ الذي بدأت فيه القوات الروسية عملياتها العسكرية في سوريا وبتنسيق مع إيران وذلك تحت ضغط تردي الوضع الميداني للنظام وتآكل قواته العسكرية وعجزها رغم دعم الميليشيات الإيرانية والمحلية لها عن صد هجمات فصائل المعارضة وهي الخطوة التي شكلت منعرجا حاسما لإعادة توازن القوى لصالح النظام السوري[8].

ففي سنة 2015 وبعد إجماع البرلمان الروسي (مجلس الدوما) تمت الموافقة على التدخل العسكري الجوي المباشر بعيدا عن أي دور للأمم المتحدة في ذلك أو المجتمع الدولي وتأثير البيئة الدولية، مما يؤكد عزم روسيا على استعادة مكانتها كقطب عالمي[9]، وعليه وبتاريخ 30 سبتمبر 2015 أطلقت قوات الفضاء الروسية عملياتها العسكرية في سوريا وهذا الدافع في استراتيجية روسيا الاتحادية المتصاعد في التدخل في الحالة السورية، جاء للتصدي ولاستهداف بؤر التنظيمات الإرهابية الموجود على الأراضي السورية والتي تعود إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وجاء إعلان الإدارة الروسية واضحا، وبدأت العمليات الهجومية الواسعة في سوريا، شملت مختلف أنواع

الطائرات بالتنسيق مع القوات البرية والشركاء (سوريا- إيران- العراق) مع فرصة لا تقدر بثمن لتقييم روسيا لقدراتها العسكرية في الظروف التوظيفية والقدرات في مجال القيادة المركزية للشبكة العسكرية، وأيضا فرصة لاختبار مختلف التقنيات العسكرية الروسية التي لم تختبر منذ الحرب في أفغانستان[10].

واستخدمت روسيا في تدخلها العسكري في سوريا قوات متنوعة بحرية، جوية وبرية، أين ضمت القوة الجوية الروسية 34 طائرة مقاتلة، منها طائرات بنماذج متطورة كالمقاتلات من طراز (سو 30 أس أم اولانكر- سي) والمطاردات من طراز (سو 34 فولباك)، و12 مروحة من طراز (مي 24 هايند) متاحة لعميلات القصف، ومروحيات نقل من طراز (مي 8/ يب) مخصصة لمهمات البحث والإنقاذ، إضافة الى سلاح الاستخبارات الجوي، وطائرات بدون طيار وجامع استخبارات لاستشارات "سيدينت" من طراز (أي أل -22 كوت)[11]

أما فيما يخص القوات البرية الروسية التي انتشرت في سوريا، فقد اشتملت على كتيبة مشاة بحرية معززة من لواء مشاة البحرية لـ 810 مع ناقلات الجند المصفحة من طراز (ربي تي ار 80)، ودبابات القتال من طراز (تي 90)، ومدفعية الميدان، وهناك أيضا صواريخ أرض جو من طراز (إي إي 22 غرايهاد) للدفاع الجوي وأنظمة الحرب الالكترونية والوحدات البرية العاملة قبالة الساحل السوري، كما أنشأت أيضا مركز للعمليات المشتركة بين روسيا وسوريا في مطار باسل الأسد الدولي وتحديدا في محافظة اللاذقية، ومركز عمليات مشترك بين روسيا وإيران في دمشق، أين تمثلت مهامها بدعم قوات النظام في عمليات القصف الجوي على مواقع المعارضة السورية، وكذلك تزويد لقوات السورية ومناطق النظام بالدفاع الجوي بواسطة صواريخ (أس إي- 22) المشاركة في المعارك القتالية البرية الدفاعية والهجومية وتقديم الاستشارات وتدريب قوات النظام العسكري[12]

ثم أعلن وزير الخارجية "سيرجى لافروف" خلال مؤتمر صحفي في بداية أكتوبر 2015 بأن أهداف العمليات الروسية في سوريا هي مكافحة الإرهاب وليس لدعم أي من القوى السياسية، وأن هذه العمليات تستهدف "جبهة النصرة" "وتنظيم الدولة" وغيرها من التنظيمات الإرهابية موضحاً أن روسيا لا تعتبر ''الجيش السوري الحر'' تنظيماً إرهابياً.[13] وهو ما حاول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين" تأكيده من خلال حرصه على التوضيح بأن كل الدعم والتدخل العسكري هو لمحاربة الإرهاب وأن "داعش" هو عدو لروسيا لذلك عليها التدخل ومحاربته.

وكانت حصيلة المواجهة إلى غاية منتصف سنة 2015 تتمثل في تنفيذ 2289 غارة على المواقع الإرهابية والتدخل بالقصف الجوي والصاروخي الذي بدأ في 30 سبتمبر عام 2015 لصالح النظام والذي ساعد الأسد في المحافظة على حكمه واستعادة السيطرة على مدينة حلب السورية الهامة وعدل أيضا من مسار الحرب، وتم استئجار قاعدة "حميمم" البرية، إضافة إلى تمركز الروس في قاعدة "طرطوس" البحرية.[14]

الجدول 01: يبين القواعد العسكرية الروسية ومناطق الانتشار

اسم القاعدة	مكان تواجدها	القدرات، المهام والأهمية
طرطوس	قاعدة طرطوس البحرية	تم نشر منظومة أس 300 لحماية العسكريين الروس هناك، ومطلع سنة 2016 أبدت روسيا رغبتها في تحويلها الى قاعدة دائمة لها، و تتلخص اهميتها بالنسبة لروسيا كونها تُعد نقطة انتشار روسيا الوحيدة في البحر المتوسط، وموقعا مؤثرا في موازين القوى بالشرق المتوسط، كما تتيح لها إمكانية رصد نشاطات قوات حلف الشمال الاطلسي وتحركاته.
قاعدة حميمي الجوية	اللاذقية	تحوي طائرات "سوخوي 24.34.30"، ومروحيات هجوم و طائرات تجسس، و منظومة صواريخ أس 400 وكذا قوات برية من الجيش الرابع الروسي، كما تستخدم لتنفيذ مهام قتالية ضد المعارضة.
مطار القامشلي	القامشلي	يحتوي على أكثر من 100 عسكري روسي من خبراء ومستشارين وضباط مخابرات ومحطات تنصت.
مطار الشعيرات	ريف حمص	تتمركز فيه مروحيات قتالية من طرازات عدة وتكمن اهميته في كونه يؤمن تغطية جوية للمنطقة الوسطى، كما يؤمن الحماية لأكبر معمل روسي للغاز بسوريا، وكذا حقول الغاز المتنازع عليها بين قوات النظام والمعارضة
مطار حماة العسكري	حماة	قاعدة لشن حملات عسكرية
قاعدة تدمر	ريف حمص الشرقي	نشرت فيها آليات ثقيلة، وأنظمة مضادة للطيران وناقلات جنود.
مطار كويرس	ريف حلب	يضمن قوات برية، اضافة الى محطات رادار متطورة لكشف الأهداف الجوية على مسافات كبيرة، ويعد مهبط احتياطي للطائرات الروسية العائدة من شرق سوريا
مطار t4 (طياس)	شرق حمص	يتمركز فيه عدد من المروحيات القتالية من نوع مي-24 وكاموف 52، مي 28، وهو مسؤول عن العلميات الجوية في المنطقة
قاعدة إسطاو الجوية	شمال حميميم	توجد فيها مروحيات عسكرية من طرازات مختلف للتخفيف
جبل زين العابدين	ريف حماة	يضم قوات حرب الكترونية وتشويش وتنصت

		بالإضافة الى راجمات صاروخية متطورة من طراز سميرتش وأورغلن 27.

المرجع: معالي محمد لطفي محمود إبراهيم سالم، التدخل الروسي في سوريا: الدوافع والمآلات، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، م 07، ع 14، (جويلية 2022)، ص 510

وتُعبر حجم القوة العسكرية الروسية المستعملة في الهجمات العسكرية والمتواجدة في الأراضي السورية على الطموح والأهداف الروسية المتضمنة في الإبقاء على النظام السوري وحسم المعركة لصالحه، كما توجه في الوقت نفسه رسالة شديدة اللهجة للقوى الداخلية المعارضة (الجيش السوري الحر– قوى المعارضة والتنظيمات الجهادية) باعتبار الأزمة السورية هي جزء من الاستراتيجية الروسية الشاملة وتدخل في إطار دفاعها عن مصالحها الحيوية.

الخريطة 01: تبين الهجمات الروسية على الهداف الإرهابية في سوريا ما بين 30 سبتمبر إلى 12 اكتوبر 2015

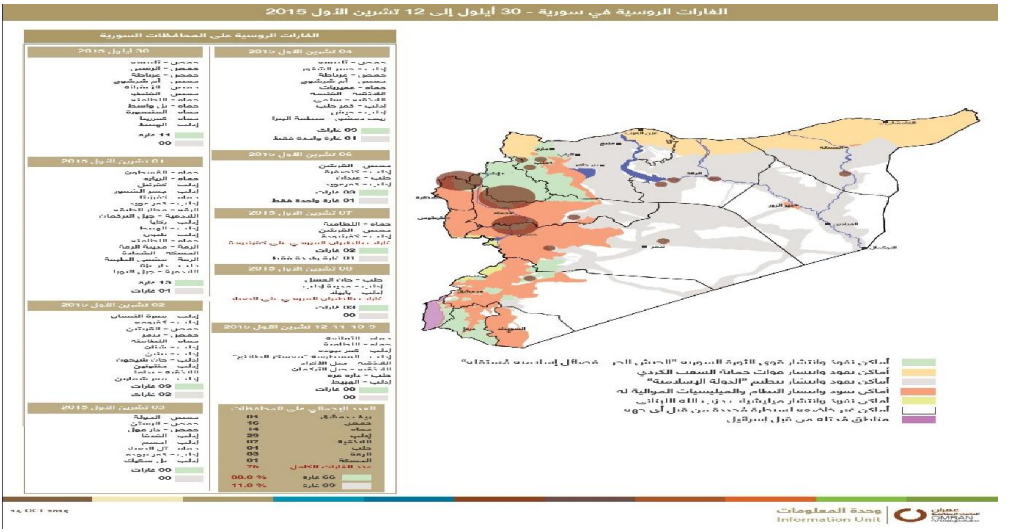

المرجع:

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية، (2021/11/12)، نقلا عن الرابط التالي: https://cutt.us/y9uMz

وقد تمكنت روسيا من خلال تدخلها العسكري في سوريا من قلب موازين القوى على الأراضي السورية بفعل استخدام المجال الجوي الإيراني والعراقي، إضافة الى المنشأتين العسكرتين في سوريا بموافقة الأسد، ولم يقتصر

التغيير الذي أحدثته موسكو على الواقع العسكري فحسب وإنما امتد أيضا الى الواقع الجيوسياسي للصراع ليس فقط في سوريا، بل حتى في الشرق الأوسط والعالم ككل، فما قبل التدخل العسكري الروسي غير ما بعده.

الخريطة 02: توضح السيطرة العسكرية الروسية في سوريا نهاية 2021 و بداية 2022

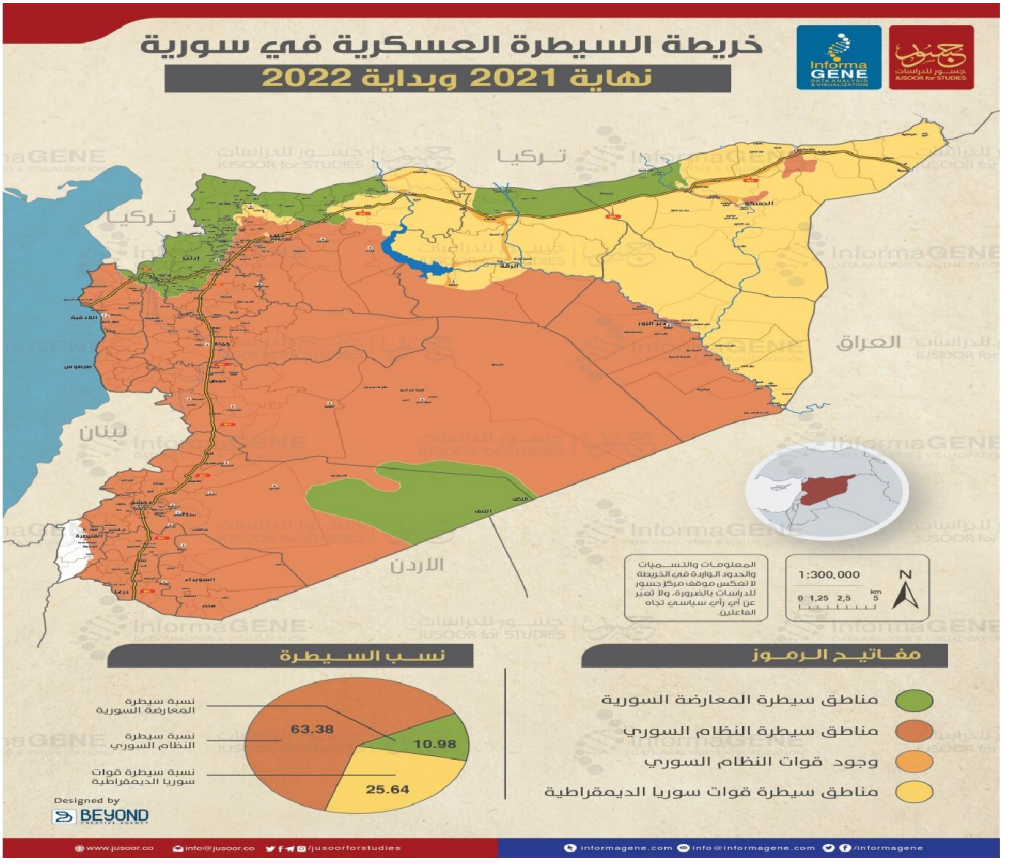

المرجع: موقع جسور للدراسات، في: **https://cutt.us/rT8y1**

مما سبق ذكره، يمكن أن نخلص إلى أن التدخل العسكري الروسي في سوريا مثل مجهودا عسكريا متعدد الأوجه وكانت له عدة أهداف استراتيجية، تمثل ظاهرها في تلبية لطلب الرئيس السوري من جهة، إصرار موسكو على أن يكون (النظام) شريكا في إدارة المرحلة الانتقالية في سوريا، والقضاء على المتشددين الاسلاميين في سوريا.

أما الأهداف البعيدة المدى فإنها يرتبط بحالة التحول في هيكل النظام الدولي بشكل عام ومحاولة روسيا الحفاظ على دورها المرتبط بحجمها كدولة عظمى في نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو استجابة وانعكاس لتنامي

الدور الروسي الجديد ونتيجة للاستراتيجية الروسية في بعدها الدولي وخاصة اتجاه سوريا في ظل انحدار قدرة النظام السوري على الصمود.

فالعملية العسكرية الروسية في سوريا هي أول تدخل عسكري مفتوح من الاتحاد الروسي خارج مناطق الاتحاد السوفياتي السباق، وهي احد مؤشرات الصعود الروسي من موقف القوة الإقليمية إلى قوة عالمية ما يعزز الشرعية الداخلية لنظام "بوتين" [15]. فقد سمح هذا التدخل العسكري بإعادة تعريف المعادلة الإقليمية خاصة في ظل ارتباط العديد من قضايا المنطقة بتطورات المشهد السوري خصوصا في الدول التي عرفت أحداث "الربيع العربي"، وهو التعريف الذي يصب في مصلحة "موسكو" بعد فرض تدخلها ونجاحها في منع انهيار نظام بشار الاسد .

الخريطة03: تبين غارات الجوية الروسية في سوريا من 30 سبتمبر الى 09 أكتوبر 2015

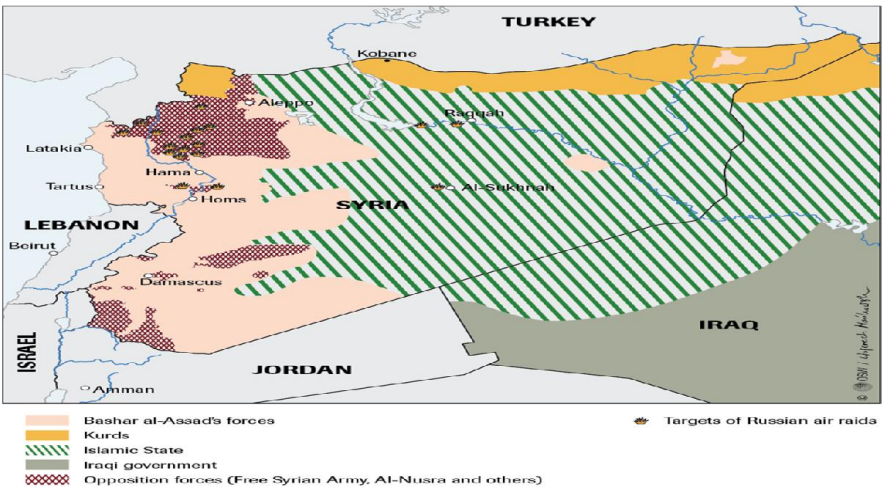

المرجع: Maria Domańska , Witold Rodkiewicz, op.cit

وعليه فان التدخل العسكري الروسي مثل مجهودا عسكريا متعدد الاوجه وكانت له العديد من الأهداف الاستراتيجية. فالهدف الأول كان حماية الكيان السوري ومن ضمنه القاعدة البحرية الروسية في طرطوس وتقديم الدعم العسكري المباشر وغير المباشر للجيش السوري لتمكينه من تأمين الحماية التامة للعاصمة والساحل ومنطقة الحدود مع تركيا وهو الهدف الذى تحقق فعلياً بعد تنفيذ ما يقرب من 9 آلاف غارة جوية ساعدت الجيش السوري على استعادة الوضع الهجومي في اللاذقية وحلب بشكل أساسي وقطع طرق الإمداد الخاصة بالفصائل المسلحة من اتجاه الحدود التركية إلى جانب فكّ الحصار عن بلدتي نبّل ولزهراء ومطار "كويرس" والفصل بين ريفي حمص الشمالي والجنوبي ليحرر الجيش السوري خلال العام الماضي ما يزيد عن 10 آلاف كم [16].

تبع هذا تحقق الأهداف الفرعية الأخرى والتي تتلخص في تأكيد حقيقة أن القرار الميداني في سوريا هو للحكومة السورية والتي كانت قد طلبت من الجيش الروسي التدخل لمدة زمنية معين، كما استغلت روسيا هذا التدخل لتمرير رسالة أن الدور السياسي لحلّ الأزمة السورية بات هو الدور الأساسي الذى يجب لعبه والذي تساهم فيه روسيا، إمّا عن طريق مركز المصالحات في قاعدة "حميميم" والذي أثبت فعالية كبيرة في إقامة المصالحات في القرى والبلدات السورية خصوصاً في حماه أو عن طريق الدعم الروسي لكافة الأطراف للتوجه إلى مفاوضات جنيف[17].

لكل ما تقدم وعلى الرغم من اختلاف التحليلات السياسية في توصيف التدخل الروسي سواء من ماهيته أو اهدافه واتجاهاته وكذا بخصوص مشروعيته القانونية، الا أنه يمكن أن نضبطه من خلال جملة من المحددات، يأتي في مقدمتها أنه خطوة فرضتها الضرورة الناشئة من اللحظة السياسية والعسكرية الحرجة في الملف السوري، والمتعلقة اساسا بتراجع قدرات النظام السوري على الصمود وهو ما قد يشكل خسارة استراتيجية كبير لروسيا. ثاني تلك المحددات المتعلقة بعودة الفاعل الروسي الى منطقة الشرق الأوسط من خلال ملئ الفراغ الناجم عن الاستراتيجية الامريكية القائمة على مبدأ الإدارة من الخلف. هو ما يسمح لروسيا بالتقدم خطوة الى الامام في سبيل تحسين شروط التعاطي مع ملفات الشرق الأوسط.

فروسيا اليوم تدرك انها لن تستطيع – بمفردها – تسيير الازمة السورية ولا السيطرة عليها واحتوائها ولا تهدف الى ذلك حتى بقدر إدراكه ان استمرار حالة اللاإستقرار في سوريا ووضع مماثل في العراق سيسمح لها بتقديم نفسها كبديل للغرب وأهم من ذلك يعطيها نوع من حق النقض في التكوين المستقبلي لخارطة الشرق الأوسط. فموسكو تعي جيدا ان دورها الحالي في الشرق الاوسط "احتياطي" فهي تسعى الى إبراز مقدراتها السياسية، الاقتصادية، العسكرية وفي الوقت نفسها تحاول أن تبين وتروج لفشل نفس تلك المقومات لدوى القوى "الأساسية" (الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية وبعض القوى الإقليمية)

وعليه يمكن القول أن التدخل العسكري الروسي في سوريا اتخذ العديد من الأشكال تراوحت ما بين تجهيز النظام السوري بالأسلحة والمعدات العسكرية عبر صفقات السلاح بمليارات الدولارات، وما بين التعاون العسكري والأمني من خلال تقديم الدعم اللوجستي للقوات السورية ثم التعاون الميداني على ارض الواقع خاصة مع امتداد الأزمة إلى الأعمال المسلحة وما انجر عن ذلك من توقيع للاتفاقيات الثنائية (الروسية السورية) لتواجد قواعد بحرية وجوية روسية على الأراضي السورية، وصولا إلى التدخل العسكري المباشر في الأزمة من خلال طلب النظام السورية ذلك، وهو التدخل الخارجي الأول لروسيا الاتحادية خارج إقليم دول الاتحاد السوفياتي سابقا، وهو ما يوضح مدى أهمية سوريا في الادراك الاستراتيجي الروسي.

3. التدخل العسكري الأمريكي في الأزمة السورية:

تمثل الأزمة السورية أحد التحديات للسياسية الخارجية الأمريكية نظرا لما تملكه سوريا من أهمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وهي المنطقة التي العديد من النزاعات والصراعات وساحة لمختلف التفاعلات والتجاذبات الدولية والإقليمية والتي تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا فيها. لذلك من الأهمية بمكان محاولة فهم دوافع التدخل العسكري في سوريا ومظاهره المختلفة.

1.3 دوافع التدخل الأمريكي:

فالأزمة السورية قد قطعت الطريق على تطور العلاقات الأمريكية مع النظام السوري والتي كانت بصدد التطور الايجابي قبل الأزمة بشهور وذلك في إطار تطوير النظام السوري لاستراتيجية إقليمية نشطة ساهمت في مراجعة الولايات المتحدة لسياساتها تجاه سوريا بتحويلها من "التشدد وفرض العزلة " الى "الحوار والانخراط"، لذلك فإن فطبيعة الموقف لأمريكي من الازمة السورية مرتكزة على محوريته في تشبيك العلاقات في منقطة الشرق الأوسط في إطار المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ما بعد انتهاء الحرب الباردة[18]، ولذلك تتنوع الدوافع الأمريكية من التدخل في سوريا.

1.1.3 الصراع على الطاقة:

تسعى الولايات المتحدة جاهدة للعمل على كسر الاحتكار الروسي لسوق الغاز الاوروبية وإخراج أوروبا من تحت عباءة النفوذ الروسي المتزايد عبر إيجاد بدائل أخرى لمصادر الغاز الطبيعي تغطي احتياجات الاوروبيين من دون الحاجة الى الغاز الروسي[19]. وتبرز أهمية سوريا بالنسبة للولايات المتحدة كحجر أساس في لعبة الصراع على الغاز الطبيعي و ذلك لاعتبارين مهمين؛ الاول يتعلق بظهور اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط و الثاني يتعلق السيطرة على طرق مد أنابيب الغاز، فالشرق الأوسط يعتبر اكبر مصدر و منتج للبترول و الغاز الطبيعي في العالم، وعليه فإن السيطرة "المناطق المفتاحية" لهذه المنطقة يدفع نحو المزيد من السيطرة الاستراتيجية، وهو ما يفسر الصراع الامريكي— الروسي في سوريا التي تعتبر من أهم مناطق عبور أنابيب الغاز من الشرق الأوسط الى مختلف أنحاء العالم (باقي آسيا و اوروبا)

2.1.3 المنظور الاستراتيجي الأمريكي لمكانة سوريا:

إذ تعد سوريا جزءاً حساساً من حافة الأرض — وفق الاستراتيجية الأمريكية – لمحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة بينها وبين المياه الدافئة، ، فسرويا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية هي جزء من استراتيجية الاحتواء التي تهدف الى حصر قلب الأرض الأوراسي ودفعه الى الداخل لتجنب تمدده خارج حدوده السياسية.[20]

3.1.3 مواجهة النفوذ الإيراني

فوفقا لمعادلة التوازنات الإقليمية والدولية، والصراعات المتنقلة بين ساحتي العراق وسوريا، تلتزم الولايات المتحدة باتباع سياسات تهدف إلى الحد من تنامي المحور الروسي الإيراني ونفوذه عبر أذرعه المتمثلة بالميليشيات العراقية واللبنانية والسورية وغيرها[21]؛

4.1.3 أمن إسرائيل:

فالولايات المتحدة الامريكية تنظر بعين الريبة الى واقع الأزمة السورية ومسارها المسلح وما قد يخلفه الحسم العسكري لقوات المعارضة السورية من ظواهر، أبرزها فوضى السلاح، وانتشار الجماعات الراديكالية وغياب سلطة مركزية قوية، وهو ما قد ينعكس سلبا على أمن إسرائيل [22].

5.1.3 مواجهة النفوذ الصيني – الروسي:

في الوقت نفسه فقد شكل بروز الدور الصيني وتصاعده أمنيا وسياسيا واقتصاديا والاكتشافات الهائلة للغاز والنفط الصخري إحدى العوامل المؤثرة في الموقف الامريكي تجاه الازمة السورية، كونها زادت من اهمية منطقة آسيا والمحيط الهادئ في المنظور الاستراتيجي الامريكي ووضعتها على سلم أولويات أعمال الخارجية الامريكية التي بدأت بإعادة النظر في سياستها الخارجية [23].

وعليه فان تحليل الموقف الأمريكي من الأزمة السورية يبين قوة حضور الجيوبوليتيكا في تحريك الدور الأمريكي في الشق التنافسي لصد إيران ومن ورائها المحور الروسي الداعم لنظام بشار واستمراريته. ومحاولة إعادة تشكيل سوريا جغرافيا وكذا منطقة الشرق الأوسط بما يخدم المصلحة الأمريكية في منطقة الهلال الخصيب، خاصة تحقيق أمن إسرائيل والتأسيس كدولة شرق أوسطية فاعلة ومؤثرة في المنطقة

2.3 مظاهر التدخل العسكري الأمريكي في سوريا:

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية وسائلها العسكرية في سوريا من خلال العديد من المظاهر تراوحت ما بين الدعم العسكري لقوى المعارضة من خلال تسليحها ودعمها لوجستيا وما بين المشاركة معها في عمليات قتالية على أرض المعركة وصولا إلى التدخل العسكري المباشر

1.2.3 تسليح وتدريب المعارضة:

حتى تنفذ الإدارة الأمريكية سياستها، فقد قامت من ناحية أولى بدعم قوى المعارضة سياسيا في المطالبة بإسقاط الأسد، وغضت الطرف عن تسليح المعارضة وقيامها بالسيطرة على أجزاء من سورية، ووضع النظام في مرحلة صعبة، الا أنها لم تسمح للمعارضة بامتلاك أسلحة نوعية تؤدي لهزيمة النظام أو لإسقاطه، ومنعت الدول الداعمة للمعارضة (كقطر والسعودية وتركيا) من توفير هذا السلاح، حتى لو توفر التمويل اللازم لذلك[24].

وفي بداية مارس 2015 بدأ البرنامج الأمريكي لتدريب وتجهيز المعارضة بناءً على قرار أجازه مجلس النواب الامريكي في شهر سبتمبر 2014 لخطة الرئيسي "باراك اوباما" لدعم وتسليح "المعارضة السورية المعتدلة" بتمويل تبلغ قيمته 500 مليون دولار. وهوم لا يعتبر القرار الأول في هذا الإطار بل سبقه أكثر من قرار بالإضافة الى التلويح بعمل عسكري ضد نظام الأسد عقب مجزرة الكيماوي في "غوطة دمشق" [25]

كما تساهم العديد من الدول مثل السعودية، قطر وتركيا – بموافقة أمريكية – في تسليح المعارضة السورية منذ سنة 2012 وعدد آخر مثل بريطانيا وفرنسا، وتحرص الولايات المتحدة الأمريكية في وضع سقف لنوعية السلاح المقدم للمعارضة. فالسعودية وقطر زودت المعارضة بالأسلحة الخفيفة لكنهما رفضتا تقديم أسلحة ثقيلة على غرار الصواريخ التي تطلق من على الكتف والتي قد تمكن قوات المعارضة من إسقاط الطائرات الحكومية وتدمير المدرعات تكمن أسباب ذلك في تحذير وجهته الولايات المتحدة والتي تخشى من وقوع تلك الأسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية[26].

ومن ناحية أخرى، لم تلق أمريكا عن التدخل الإقليمي لدعم النظام السوري (إيران وحزب الله...)، وغضت الطرف عن تدفق السلاح والمقاتلين الداعمين للنظام (خصوصاً وأنه يعطي للصراع طبيعة مذهبية طائفية، في أعين قطاعات شعبية واسعة، ويتوافق مع الرغبات الأمريكية في توريط وإنهاك إيران وقوى "المقاومة والممانعة"، وحرف بوصلتها، واستعداء شعوب المنطقة ضدها، وإظهارها كمُعادٍ وقامع لتطلعات الشعوب)؛ بحيث يتمكن النظام من البقاء، وأخذ زمام المبادرة والتوسع؛ ثم يتبع ذلك سماح أمريكا بتدفق السلاح للمعارضة لاسترداد المواقع التي خسرتها... بحيث تتواصل حالة الشعور لدى كلا الطرفين بإمكانية الانتصار والحسم العسكري للمعركة، وبالتالي تستمر عملية التدمير والقتل والإنهاك المتبادل. وهذا مشهد بات مألوفاً ومتكرراً في الحالة السورية[27].

فقد عملت الولايات المتحدة الامريكية على اعادة تشكيل موازين القوى على الساحة السورية من خلال تمكين المعارضة – بعد فشل مجلس الامن الدولي عام 2012 بإقرار عقوبات قاسية بحق الأسد ونظامه بسبب الفيتو الروسي-. وعلى ذلك وقع الرئيس الامريكي "باراك اوباما" قرار تسليح وتدريب مقاتلي الجيش السوري الحر، وفي منتصف ماي 2013 تم من خلال البرنامج الامريكي تدريب 500 مقاتل في تركيا والأردن. ومن خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي "اوباما" الى الرياض في 06 أفريل 2014 أكد على زيادة الدعم الأمريكي لفصائل الجيش السوري الحر بالأسلحة والذخيرة وأن هذا الدعم سيستمر بوتيرة تصاعدية[28].

وقد استمر البرنامج الأمريكي بتدريب وتسليح فصائل الجيش السوري الحر أربعة أعوام وتوقف فجأة ي 20 جويلية 2017 على اثر رغبة الرئيس "دونالد ترامب" في إيجاد أرضية مشتركة للتعاون مع روسيا التي ترى ان برنامج دعم المعارضة السورية يستهدف مصالحها[29].

بعد توقف دام قرابة العام استأنفت الولايات المتحدة الامريكية برنامجها من جديد بتدريب جيش المغاوير ضمن الجيش السوري الحر، فضلا عن فتح باب التطور في قاعدة "التنف" الواقعة على مثلث الحدود السورية

الأردنية العراقية، كما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الأكراد وذلك على مرحلتين الاولى باستيعابها لوحدات حماية الشعب الكردي في حيرها ضد تنظيم "داعش" لاسيما سنة 2014 في معارك منبج، تل ابيض وعين العرب (كوباني)، والثانية سنة 2015 عندما تم الإعلان عن تأسيس قوات سورية الديمقراطية (قسد) والمتكون من غالبية كردية بحدود 80 والباقي أعراق ومذاهب مختلفة[30].

وفي إطار الدعم الأمريكي للأكراد، فقد أعلن "البنتاجون" سنة 2015 عن إلقاء 60 طنا من الذخيرة الحية على الأراضي التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، وفي سنة 2017 صرح المتحدث باسم التحالف الدولي ضد "داعش في سوريا "جون دريان" أن التحالف زود القوات الكردية بعربات مدرعة وأسلحة لمواجهة "داعش"، فضلا عن قدرات عسكرية نوعية وعربات "بيك أب" مدرعة ومزودة بمدفع رشاش، وفي 09 ماي 2017 أعلن "البنتاجون" رسمياً عن عملية تسليح جديدة لقوات سوريا الديمقراطية تزامناً مع تطور العمليات في "الرقة.

كما تكفلت الولايات المتحدة بتدريب وتأهيل المعارضة السورية حيث أعلنت وزارة الدفاع الامريكية "البنتاجون" عن تدريب نحو 3000 جندي من قوات سوريا الديمقراطية (قسد) من خلال قوة عسكرية من المارينز قوامها 50 جندي، كما أعلن مسؤولون اكراد عام 2017 أن الجنود الامريكيين يقومون بتدريب قوات مدنية تسيطر على منطقة "عين عيسى" شمال عين العرب (كوباني)، تمهيدا لنشرها في المناطق التي تم تحريرها من "داعش". وفي تصريح للمتحدث باسم "البنتاجون" أكد ان هناك نحو 900 جندي أمريكي موجودين في سوريا يقاتلون الى جانب القوات الكردية فضلا عن الدعم المباشر من جناح الصقور في الإدارة الأمريكية وهو الجناح الذي صر دائما على بقاء القوات الامريكية في سوريا ودعمها لقوات سوريا الديمقراطية كونها تعد أفضل قوة ديمقراطية منظمة ومتماسكة وتحمل ايديولوجية معتدلة[31].

واستكمالا لمشروع دعم القوات الكردية استطاع المنسق الأمريكي للتحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" "بريت ما كورغك" أن يقنع الرئيس الامريكي "دونالد ترامب" لزيادة التعامل مع الأكراد من خلال تسليح وحدات حماية الشعب الكردي. وتم تأكيد ذلك من قبل المتحدث باسم قوات سورية الديمقراطية "طلال سلو" بأن وزارة الدفاع الأمريكية زودت المقاتلين الاكراد بعدد من المركبات والمدرعات وناقلات الجنود وبعض الأسلحة الثقيلة التي تستطيع من خلال مواصلة القتال داخل سوريا[32].

واعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية الخيار العسكري في 2013، إذ قررت تقديم أسلحة قتالية لمن تصفهم بأنهم قوى معتدلة في المعارضة السورية، كما ارسلت ضباطا وخبراء أمريكيين في الأردن وتركيا لتدريب المعارضة السورية وتقديم الدعم في المجال الاستخباراتي، واستبعدت تزويد المعارضة بصواريخ أرض –جو محمول على الكتف، لكنها التزمت بتقديم أسلحة آلية خفيفة وقذائف "المورتر" والقذائف الصاروخية المضادة للدروع وقد وصل بعض تلك الصواريخ فعلا الى فصائل المعارضة السورية[33].

2.2.3 التهديد باستخدام القوة العسكرية:

بدأ الموقف الأمريكي من الأزمة السورية يشهد تحولات واضحة باتجاه تصاعدي منذ استخدام السلاح الكيماوي على بلدة "الغوطة" بريف دمشق في 2013/08/21، وسط اختلاف دولي حول مسؤولية أي من طرفي الأزمة السوري عن تلك المذبحة. إذ "تجزم" واشنطن باستخدام النظام للسلاح الكيماوي وفقا لمعلومات وتقارير استخباراتية، بينما تشير روسيا وإيران إلى تورط بعض عناصر المعارضة المسلحة لاسيما الجهادية المتشددة منها لتسهيل خيار التدخل العسكري الخارجي في الصراع. وبين هذا وذاك جاء الدفع من جانب واشنطن نحو ضرورة عقد مؤتمر جنيف –2 قبل وسط رغبة دولية بالتوصل لحل سياسي انتقالي يضع الأسس لإنهاء ثلاثة أعوام من النزاع المسلح في سوريا، الأمر الذى دفع إلى القرار الأمريكي بتوجيه ضربة عسكرية محدودة النطاق من الناحيتين الجغرافية والزمنية تستهدف مواقع عسكرية ومطارات وترسانة المخزون من السلاح الكيماوي، هذا إضافة إلى ضرب مواقع للفصائل الجهادية المتشددة الت تسيطر على مناطق عدة في الشمال تم تحريرها من الجيش السوري النظامي ولا تخضع في الوقت نفسه لسيطرة الجيش السوري الحر[34].

إذ ترى واشنطن أن هذه الفصائل تشكل تهديدا فعليا لارتباطها بتنظيم القاعدة عبر التنسيق مع تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق، ولوجود معلومات تشير إلى وقوع جزء من مخزون السلاح الكيماوي تحت سيطرتها، وأيضا نتيجة لخطورة هذه الجماعات – من وجهة النظر الأمريكية والروسية معا– على مصالحهما في المنطقة، وعلى ترتيبات خريطة الداخل السوري في المرحلة الانتقالية القادمة، وعلى أمن دول الجوار وبالتحديد إسرائيل[35].

فقد لجأت الولايات المتحدة الامريكية الى التهديد باستخدام القوة العسكرية بعد اتهامها للنظام السوري باستعمال الأسلحة الكيمياوية ضد المعارضة وهو ما اعتبره الرئيس الأمريكي حينها "اوباما" "خطاً أحمر" وأنه سوف يُستتبع بالضرورة بتغير في قواعد اللعبة، وهو ما فسره الكثيرون على أنه تهديد بعمل عسكري أمريكي ضد النظام السوري. وفي خطابه الذي وجهه للشعب الأمريكي في سبتمبر 2013، هدد "باراك اوباما" بتوجيه ضربة عسكرية محدودة تهدف الى شل قدرات النظام السوري على استخدام السلاح الكيمائي وأشار الى ان نظام الأسد قد ارتكب بذلك جريمة ضد الإنسانية باستخدام الغازات السامة ضد المدنيين معتبرا ان مجرى الازمة قد تغير مع الهجوم الكيميائي. وقد لاقى القرار الأمريكي بتوجيه ضربة عسكريا لسوريا دعماً من الحلف الأطلسي حيث أصدر الأمين العام للحلف راسموسن" في 2013/08/27 بيانا حمل فيه النظام السوري مباشرة مسؤولية استخدام السلاح الكيماوي، معتبرا أن هذا التجاوز من جانب النظام السوري للخطوط الحمراء في الصراع لن يمر دون رد حاسم مع إشارته في البيان إلى أن تركيا دولة تخضع لحماية الأطلسي[36].

وأوضح "أوباما" أن توجيه ضربة للسلاح الكيميائي السوري سيحقق حماية لحلفاء الولايات المتحدة القريبين من سوريا كتركيا، الأردن واسرائيل، مؤكدا ترحيبه بأي حل دبلوماسي للمسألة بضمانات دولية تؤدي

للتخلص من السلاح الكيميائي السوري، محذرا أنه في حال فشلت تلك الجهود فسيكون توجيه ضربة عسكرية ضد النظام السوري ضروريا. وحرص أوباما على التأكيد بأن الضربة العسكرية ستكون محدودة الزمان والمكان، وان واشنطن لن تكرر ما قامت به في العراق وأفغانستان وأن الجنود الأمريكيين لن يتواجدوا على الأراضي السورية[37].

3.2.3 الاستخدام المباشر للقوة العسكرية:

منذ بداية الأزمة السورية ظل الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك اوباما" يردد في أكثر من مناسبة انه لا يعتزم إرسال جنود أمريكيين الى سوريا، إلا انه بحلول ديسمبر 2015 نشرت الولايات المتحدة الامريكية اول دفعة من جنود القوات الخاصة الأمريكية مكونة من 50 جنديا في سوريا في دور استشاري غير قتالي، كأول وجود عسكري أمريكي على الأرض منذ بدء الأزمة وتشكيل التحالف الدولي في أوت 2014 بعد أحداث الموصل[38].

واستمرت الولايات المتحدة الامريكية بتعزيز وجودها العسكري على الأراضي السورية بشكل متواصل لقتال تنظيم الدولة "داعش" الى جانب قوات سوريا الديمقراطية ليبلغ تعدادهم نحو 500 جندي في نهاية 2016 لمهمات متعددة بعد استقدام 200 جندي كقوات اضافية من بينهم مدربون من القوات الخاصة ومستشارون وفرق تفكيك المتفجرات ومقاتلون في القوات الخاصة[39].

وتدخل عملية زيادة القوات الأمريكية في سوريا تحت ذريعة الجهود الامريكية للقضاء على تنظيم "داعش" حيث وضعت ما لا يقل عن 1000 جندي أمريكي كقوة احتياطية في الكويت بعد تصاعد الحرب على التنظيم مع انطلاق المرحلة الأخيرة مع معركة استعادة الرقم في 06 جوان 2017 على أن يتولى القادة الأمريكيون في سوريا مهمة نقل هؤلاء الجنود الى ساحة المعركة وفقا لتطوراتها العسكرية[40].

ومع استلام الرئيس السابق "دونالد ترامب" إدارة البيت الأبيض أوعز للبنتاجون في 27 ديسمبر 2016 بإعداد خطة هجومية بقدر أكبر لمحاربة تنظيم "داعش" في سوريا وتقديمها أثناء شهر، وخطة اخرى حول مناطق آمنة، في غضون 03 أشهر، في توافق تام مع ما سبق وأعلنه خلال حملته الانتخابية التي أكد خلالها امتلاكه "خطة سرية" لمواجهة تنظيم الدولة[41].

وقدمت وزارة الدفاع خطتها للرئيس الأمريكي تضمنت "تدمير تنظيم الدولة على نطاق واسع، وتكثيف محاربة تنظيم "داعش" ليس في سوريا والعراق فحسب، وإنما في العالم بأسره" وتشمل حزمة من الإجراءات العسكرية والدبلوماسية والمالية مع إعطاء القادة العسكريين صلاحيات أوسع لتسريع عملية اتخاذ القرارات. ودخلت القوات الأمريكية بشكل مباشر في ساحة الصراع عندما نشرت جنودا في منطقة "منبج" الى جانب قوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر على المدينة لردع القوات السورية أو قوات النظام أو القوات التركية والفصائل المتحالفة معها[42].

وفي أعقاب تعرض مدينة "خان شيخون" بمحافظة إدلب" شمال سوريا في 2017/04/04 لقصف بغاز "السارين" السام ما أسفر عن وقوع عدد كبير من الضحايا في واحدة من أبشع المجازر التي مورست ضد السوريين

منذ اندلاع الصراع بين النظام والمعارضة قبل سبعة سنوات. فُتح باب الجدال الدولي مرة اخرى بخصوص الأطراف المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيماوية من بين طرفي الازمة السورية[43]؛

فقد تبادل أطراف الأزمة وحلفائهم الاتهامات، فهناك وجهة النظر الروسية – الإيرانية– السورية التي ترى أن فصائل المعارضة بإدلب تمتلك مستودعا للسلاح الكيماوي وأنها المسؤولة عن استخدامه، وأن اتهام دمشق بالمسؤولية عن هذا القصف مسألة سابقة لأوانها قبل إجراء تحقيق دولي في هذا الشأن. بينما تشير وجهة النظر المقابلة، والتي تتزعمها الولايات المتحدة وعدد كبير من القوى الدولية والإقليمية، إلى مسؤولية النظام السوري عن المجزرة وتورطه فيها مستندة إلى مجزرة مماثلة مورست ضد سكان الغوطة الشرقية في أوت 2013.[44]

في الحالتين؛ كان الموقف الأمريكي من تلك المجازر حاضرا وإن اختلفت ماهيته نظرا لاختلاف سياسات الإدارة الأمريكية من الصراع السوري بين الرئيس الأسبق "بارك أوباما" والرئيس السابق "دونالد ترامب". فقد استغل أوباما آنذاك مجزرة الغوطة الشرقية في رعاية اتفاق أممي أُسس بناءً على مبادرة روسية تقضي بوضع ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية تحت الرقابة الدولية. وفي 29 سبتمبر 2013 صدر قرار مجلس الأمن رقم 2118، الذي وضع إطار عمل "للتدمير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيماوية السوري بطريقة أكثر أمانا". وبمقتضاه تراجعت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق عما أسمته "بالخطوط الحمراء"[45].

وعليه يمكن استنتاج أهم السمات التي تميزت بها الاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الارهاب عموما و"داعش" في سوريا بالخصوص على النحو التالي[46]:

- المرونة والقدرة على التغير والتكيف وفقا لمقتضيات الأمن القومي الامريكي وعلاوة على مصالحها في المنطقة.
- إمكانية استخدام القوة العسكرية بشكل غير مباشر.
- التراجع عن فكرة الحروب العسكرية الاستباقية والاعتماد على ادوات القوة الناعمة كآلية للتحرك الخارجي.
- الخيار العسكري يكون البديل الأخير للتحرك وفي إطار مشاركة وتنسيق دولي.
- التحول من فاعل رئيس في قضايا المنطقة الى فاعل مشارك حتى لا تتحمل مسؤولية العديد من ازمات المنطقة بمفردها والتورط مجددا.
- الاعتماد على توجيه ضربات جوية بدلاً من الانخراط البري.
- تحييد الأعداء من خلال دمجهم في النظام الدولي وفي إطار المواثيق والعهود الدولية بدلاً من المواجهة العسكرية، ما تمثل في التعامل مع طهران بشأن برنامجها النووي الذي مثل تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي و حلفائه التقليديين.

- إقامة قواعد عسكرية في مناطق النزاعات بهدف تقديم الدعم المادي و المعنوي دون الاشتراك في عمليات عسكرية مباشرة وتجلت في القواعد العسكرية الأمريكية في الشمال السوري التي تزامنت مع العمليات العسكرية على "تنظيم داعش" في مطلع 2016.

بينما في عهد إدارة "دونالد ترامب" اختلف الأمر فقد أولى "ترامب" للازمة السورية قدرًا من التفاعل عبر الانخراط العسكري الفعلي في سوريا من باب محاربة الإرهاب؛ فبعد أيام قليلة من تصريحات عدد من مسؤولي إدارته بأن بقاء نظام الأسد من عدمه لا يعد من أولويات واشنطن في الوقت الراهن، جاءت مجزرة "خان شيخون" ليعيد النظام السوري فيها المشهد نفسه متجاوزًا كافة "الخطوط الحمراء، ما دفع الأخير إلى الإدلاء بتصريحات تشير إلى أن موقفه من نظام بشار الأسد قد تغير، وأنه بصدد التشاور مع الكونجرس والبنتاجون لاتخاذ خطوات قاسية ضده. وبالفعل وبعد ساعات من تلك التصريحات شنت الولايات المتحدة في 2017/04/07 هجومًا صاروخيًّا – عبر مدمرتين حربيتين في شرق البحر المتوسط – على "مطار الشعيرات" الاستراتيجي في جنوب شرق محافظة حمص[47].

الهجوم الذي تم باستخدام صواريخ "توماهوك" وأدى إلى إلحاق خسائر جمة بالمطار يحمل العديد من الدلالات، ويعد مؤشرًا مهمًا على تغيرات مستقبلية في سياسة واشنطن تجاه الأزمة السورية. "قد" لا تقف هذه التغيرات عند حد محاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وإنما تتعدى ذلك إلى دور أكثر انخراطًا في الصراع السوري عبر إعادة تقييم واشنطن لحساباتها السياسية والأمنية في سوريا، وهو ما قد يدفع علاقاتها بغيرها من القوى الداعمة لنظام بشار الأسد وتحديدًا روسيا وإيران إلى مزيد من الصدام[48].

جدول02: يبين القواعد العسكرية الامريكية في سوريا ومناطق الانتشار

اسم القاعدة	مكان تواجدها	القدرات، المهام والاهمية
قاعدة رميلان	محافظة الحسكة	أول قاعدة تواجد عسكري أمريكي في سوريا، أقامتها سنة 2015، لديها قدرات استقبال طائرات قتالية وطائرات شحن عسكرية، وتكمن أهمية منطقة قاعدة رميلان في كونها معروفة بغزارة انتاجها النفطي.
قاعدة عين العرب (كوباني)	ريف حلف الشمالي	تعد القاعدة الأكبر من بين قواعد القوات الأمريكية لتقديم الدعم لقوات التحالف الدولي وفصائل المعارضة، وتتخذها معسكرا لتدريب المقاتلين الاكراد، وتم تجهيزها بمهبط للطائرات الحربية.
قاعدة المبروكة	غرب مدينة القامشلي في	ينتشر فيها ما يزيد عن 45 من القوات الأمريكية

	محافظة الحسكة	وتحوي مروحيات قتالية أمريكية التي تنقل الأسلحة والمساعدات الى الاكراد
قاعدة روباريا	المالكية شمالي شرق الحسكة	هو في الأصل مطار مخصص للطائرات الزراعية، قبل أن تحوله الى مطار لهبوط الطائرات المروحية بإشراف جنود أمريكيين لتقديم الخدمات اللوجستية للقوات الكردية
قاعدة تل بدر	شمال غرب الحسكة	يوجد فيها ما يقارب 200 جندي أمريكي، و تتوافر فيها مهابط للطائرات المروحية، ومعسكراً لتدريب القوات غير القتالية كالشرطة لتلبية حاجات القوات الكردية في إدارة مناطق سيطرتها.
قاعدة التنف	جنوب شرق سوريا	فيها مهبط للطائرات بالإضافة الى احتضانها لأكبر معسكر تدريبي لفصائل المعارضة السورية
قاعدة الطبقة	محافظة الرقة	تتمثل مهمتها في مراقبة تحركات القوات الكردية، والحكومية في المنطقة، بالإضافة الى تولي مهمة تدريب القوات الكردية.
قاعدة صبرين	شمال الرقة	يوجد فيها أكثر مكن 300 جندي أمريكي وتحتوي على 40 طائرة نقل عسكرية حديثة ومدرج للطائرات وقاذفات مجهزة بأسلحة حديثة، وهي تعمل على ايصال الإمدادات الأساسية لقوات سوريا الديمقراطية
قاعدة عين عيسى	شمالي الرقة	يوجد فيها ما يزيد عن 100 جندي امريكي بالإضافة الى 75 عنصر من القوات الفرنسية، مهمتها ايصال الذخيرة للوحدات الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي.
قاعدة معمل لافاروج	ريف حلب الشمالي	ضم مهبطي طيران مروحي، يوجد فيها ما يقارب 45 عسكريا أمريكيا وتنبع أهميتها كونها تشرف على طريق حلب- الحسكة

المرجع: نطور رزيقة، توازنات القوة العسكرية بين روسيا وأمريكا في سوريا، مذكرة ماستر، غير منشورة، (جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019)، ص 104

خريطة 04: تبين قواعد ونقاط تواجد القوات الامريكية في سوريا

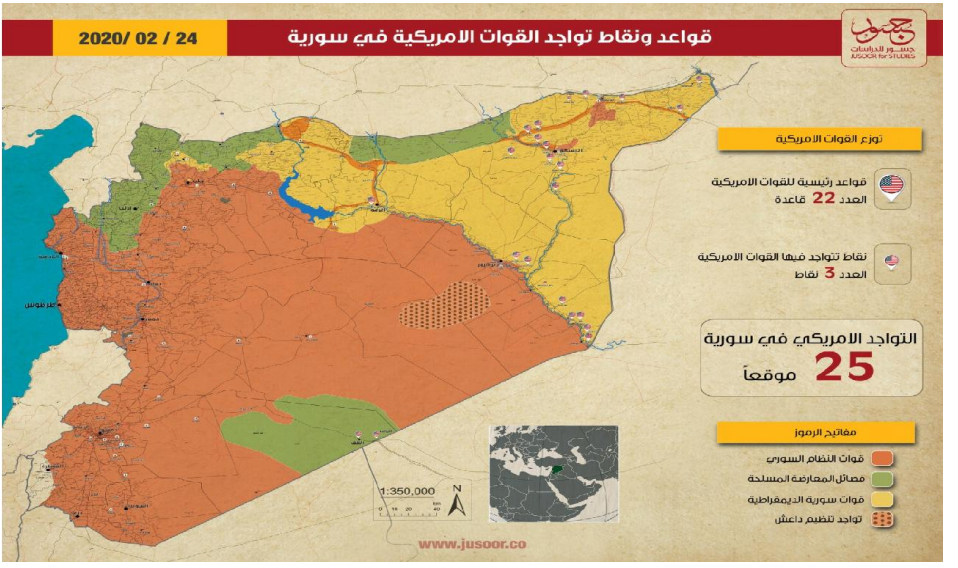

المرجع: موقع جسور للدراسات، في: https://cutt.us/cHn0h، (2022/02/20)

ويمكن القول أن الضربة العسكرية الأمريكية على مطار "الشعيرات" السوري بما حملت من دوافع ودلالات تعتبر ضربة عقابية تأديبية أكثر من كونها بداية لانخراط عسكري أمريكي واسع النطاق في سوريا على الأقل في المدى المنظور، وأنها لن تدفع النظام السوري إلى تغيير حساباته في معادلة الصراع مع المعارضة طالما ظل الدعم الروسي للنظام قائمًا ومتجددًا، ولكنها في الوقت نفسه ستمثل كابحًا له في سياق سياسات القتل الممنهجة باستخدام السلاح الكيماوي، فتصاعد الحضور الأمريكي سياسيًّا وعسكريًّا في الصراع السوري من شأنه فرض قيود على سياسات النظام وحلفائه بما يقلص من نفوذ المحور الروسي– الإيراني– السوري ويبعث برسالة مفادها أن الولايات المتحدة ممسكة ببعض الخيوط المهمة في ساحة الصراع السوري التي بإمكانها تغيير قواعد الصراع ومسلماته التي سادت منذ التدخل الروسي العسكري قبل عامين وهو ما تدركه موسكو جيدًا. ومن ثم، ممن المحتمل أن يتم ترجمة الرسائل السياسية التي استهدفتها الولايات المتحدة من ضربتها العسكرية ضد النظام السوري عبر تسريع الجهود الدولية لدفع مسار المفاوضات السياسية خلال المرحلة القادمة.

ولم يكن التدخل العسكري الامريكي المباشر في سوريا يقتصر على الهجمات المنفذة على مطار "الشعيرات"، بل أنه بتاريخ 2018/04/14 نفذت كل من الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا وبريطانيا هجوماً عسكرياً استهدف مواقع سورية في دمشق وحمص، دام أقل من ساعة، حيث –بعد أقل من ساعة من بدء الهجوم العسكري– ظهر وزير الدفاع الأميركي "جيمس ماتيس" ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال "جوزيف

دانفورد" أمام الإعلام الأميركي من داخل وزارة الدفاع الأميركية "بنتاجون"، ليعلنا عن انتهاء الضربة العسكرية، وليقولا إنها كانت "ضربة لمرة واحدة فقط". وجاء هذا الهجوم ردا على هجوم كيميائي اتهم نظام بشار الأسد بتنفيذه بدوما بالغوطة الشرقية في السابع من أفريل 2018.[49]

وحسب الادارة الامريكية فإن الضربة العسكرية هدفت إلى إضعاف القدرات الكيميائية السورية دون قتل مدنيين أو مقاتلين أجانب. وتم تحديد الأهداف بدقة للتخفيف من خطر الاشتباك مع القوات الروسية، كون الجيش الأميركي أبلغ روسيا بالمجال الجوي الذي سيستخدم في الضربة، لكنه لم يخطرها بموعد الضربة مسبقا[50].

وفي ردها عن تلك الضربة، أعلن الإعلام الرسمي السوري بعد وقت قصير من بدء الهجوم أن "الدفاعات الجوية السورية تتصدى للعدوان الأميركي البريطاني الفرنسي على سوريا". وأكدت قيادة الجيش السوري يوم 14 أفريل 2018 أنه تم "إطلاق حوالي مئة وعشرة صواريخ باتجاه أهداف سورية في دمشق وخارجها" تصدت لها الدفاعات الجوية "وأسقطت معظمها"[51]

وبتاريخ 20 ديسمبر 2018 أعلن الرئيس الامريكي "دونالد ترامب" – في قرار مفاجئ- سحب القوات الامريكية من سوريا في مدة أقصاها 100 يوم، و لم يخف الرئيس الامريكي "دونالد ترامب" رغبته في فك الارتباط السياسي والعسكري مع سوريا، هذا القرار الذي قوبل بالنقد وأدى الى استقالة وزير دفاعه "ماتيس"، وكانت حجة "ترامب" انه تم القضاء على "داعش" وهذا ما انتقدته المعارضة السورية التي تلقت الدعم اللوجستي من أمريكا واعتبرت انسحاب القوات الأمريكية انتصارا "لبوتين" وروسيا في الأرض السوري وتمهيداً للتدخل التركي على الحدود الشمالية لسوريا.[52]

إذن لقد كانت مكافحة الإرهاب واتهامات استخدام الأسلحة الكيمياوية البوابة الرئيسة لدخول القوات الأمريكية إلى الأرض السورية، وذلك من خلال التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش". ولكن تَحقُّق هدف هذا الوجود بالقضاء شبه الكامل على تنظيم "داعش"، أثار تساؤلات بشأن مبررات وجود القوات الأمريكية في سورية مثل التأكد من القضاء على التنظيم ودعم الشركاء الذين اختارتهم الولايات المتحدة لهذا الغرض وهم في هذه الحالة قوات سورية الديمقراطية التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب، والمحافظة على الوجود الأمريكي في قاعدة "التنف" ذات الموقع الاستراتيجي القريب من الحدود العراقية والأردنية على الممر الواصل بين طهران ودمشق[53].

في عام 2020، زادت هجمات تنظيم "داعش" في سورية والعراق زيادة ملحوظة تظهر قدرة التنظيم واستعداده لاستعادة السيطرة على الأراضي والموارد. ومع انتشار وباء كوفيد-19 الذي عزّز انكفاء الإدارة الأمريكية إلى إدارة أزمة فيروس كورونا محليًا، بالإضافة إلى تراجع القوات الأمريكية في سورية، اتسعت الفجوات الأمنية بما سمح لمقاتلي" داعش" بالحركة بحريّة أكبر، والهجوم على السجون لإخراج عناصرهم، وشن هجمات أكثر تنظيمًا، وتهريب مقاتليهم بين العراق وسورية. وفي الوقت ذاته، زادت الدعوات إلى عدم حصر السياسة الأمريكية في المنطقة بإيران، والالتفات إلى ملف مكافحة الإرهاب ذي الأهمية الملحّة[54].

. 4. الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة والتي ارتكزت في موضوعها على التدخل الأمريكي الروسي في سوريا وتبيان دوافع وأهداف كلا الطرفين، حيث خرجت الدراسة بصدق فرضيتها بحيث أن تعارضت مصالح روسيا والولايات المتحدة الامريكية في سوريا يؤدي الي المزيد من تعقيد الازمة السورية بالإضافة الي أن حل الازمة السورية أو عدم حلها مرتبط بمصالح الولايات المتحدة الامريكية وروسيا في سوريا وبما أن لكلا منهما أهدافه ودوافعه وبالطبع يتبع هذا الدوافع والتداخل في المصالح بين القوتين الكبرتين تصادم وعدم اتفاق حول ما يجري في سوريا ومن ثم تعقيد تسوية الازمة السورية.

فقد توصلت الدراسة الي العديد من النتائج أبرزها.

بما أن سوريا تمتلك مكانه في العديد من المجالات –ليس في المجال الجيوبوليتكي فقط–، بل ايضاً في المجال الاقتصادي وما تمتلك من إمكانيات طاقوية بالإضافة الي المجالات الأخرى جعلت القوي الكبرى الدولية والإقليمية تهرول تجاها مستغلة الفوضى التي تلت الثورة في عام 2011م وتسابق كل هذه الدول والقوي الدولية والإقليمية وخاصة الولايات المتحدة وروسيا جعل هناك تقاطع وتضارب في المصالح وهذا جعل الازمة السورية شديدة التعقيد ويصعب تسوياتها بالوسائل الدبلوماسية في المدي القريب.

إيجاد أي حلول للازمة السورية مرتبط بمدي توافق القوتين الأكبر الولايات المتحدة الامريكية وروسيا حيث لابد من توافقهما وذلك بسبب تحكمهما في تسليح كلا من النظام والمعارضة بالإضافة ان ما يحدث الان فيما يتعلق بالأزمة السورية من اقتتال داخلي ما هو الا انعكاس لما يجري علي المستوي الإقليمي والدولي من تنافس وصراع بين القوي الكبرى التي تسعي الي تحقيق أهدافها ومصالحها في الشرق الأوسط عموماً وفي سوريا تحديداً لذلك لم يعد حل الازمة متوقفاً علي الفاعلين الداخليين وإنما متوقفاً علي حدوث تفاهم وتوافق الرؤى بين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة وروسيا ومادام هذا التنافس سيستمر في المستقبل لقريب فأن أزمات منطقة الشرق الأوسط عموماً والازمة السورية تحديداً ستزداد تعقيداً بسبب تضارب المصالح وتقاطعها.

حققت الدراسة هدفها من خلال تحديد وتحليل آليات التدخل الامريكية الروسية تجاه الازمة السورية وتحديد الدوافع وراء هذه المواقف التي تتبنها الدولتين بالنسبة لروسيا فان الدوافع وراء مواقفها تكمن وراء رغبتها (لاستعادة دورها علي المستوي الإقليمي والدولي أي اعتبارات تخص الدور والمكانة بالإضافة الي مصالحها الجيوسياسية وأهمية تمسكها في ان يكون لديها موطئ قدم في الشرق الأوسط تستطيع من خلاله الوصول الي المياه الدافئة بالإضافة الي الاعتبارات والابعاد الاقتصادية والطاقوية) بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية الدوافع وراء تدخلها في الازمة السورية تكمن وراء سعيها إلى إيجاد نظام سوري حليف يحافظ على مصالحها في المنطقة و يضمن عدم التهديد للأمن الإسرائيلي الحليف الاستراتيجي بالإضافة الي استخدام الازمة السورية كورقة ضغط في مناطق التنافس الأخرى مع روسيا علي سبيل المثال الازمة الأوكرانية.

يمكن القول ان روسيا استغلت لحظة الضعف الأمريكي إذا صح التعبير ولتعزيز نفوذها في المنطقة هذا الضعف الذي لحق بالولايات المتحدة الامريكية بسبب تأثير قواتها من تداعيات حروبها الطويلة في العراق وأفغانستان وجعلها تتأنى وتتردد في لعب دور المهيمن من جديد ورجل الشرطي العالمي ، ونتيجة الي ذلك يمكن القول ان روسيا نجحت في تحدي السياسة الغربية وخلق مستنقعات تستنزف الموارد الغربية والأمريكية وتقوض السياسة الخارجية الغربية واستطاعت مزاحمة الولايات المتحدة الامريكية، وتوفر فرصاً يمكن لروسيا الاستفادة منها بالإضافة أنها أصبحت صانعة القرار الرئيسي والوسيط في سوريا حيث عكس هذا التدخل العسكري الروسي في 2015 حيث إعادة التوازن الي قوات الأسد علي ساحة المعركة مما حال دون تغيير النظام من قبل قوي خارجية بالإضافة الي جمع المتخاصمين والأطراف الفاعلة الداخلية علي طاولة المفاوضات والاهم من ذلك هو ضمانها لموطئ قدم استراتيجي لها في سوريا، بالإضافة إنها قد عززت علاقاتها بشكل كبير مع إيران وتركيا وإسرائيل ومصر والكثير من دول الخليج.

من ضمن السمات الأساسية لتوجهات السياسة الخارجية الروسية هي سمة الربط بين المحددات الداخلية والخارجية لخدمة أهداف الأمن القومي وتحقيق المصالح الوطنية.

التدخل العسكري الروسي في سوريا كان بمثابة تطور كبير وحاد في تواجد روسيا في منطقة الشرق الأوسط، وذلك يعتبر الأول من نوعه بتواجد قوات مقاتلة على أراضي دولة عربية، ويمكن تفسير تواجد القوات العسكرية الروسية المسلحة في سوريا في إطار عدة نقاط استراتيجية:

التواجد العسكري الروسي في سوريا كان بمثابة قفزة في السياسة الخارجية الروسية من منطلق حرصها على دعم بعض النظم الموالية لها، كنظام الأسد الذي ساعدته روسيا على البقاء في الحكم على مدار السنوات الماضية، وأيضاً أكد هذا التواجد على اهتمام روسيا بمنطقة الشرق الأوسط وقربها من مناطق التوتر ومناطق التماس الموجودة بالمنطقة، ولكنها لم تتجاوز حدود الدولة السورية سواء في الشرق أو في الجنوب، وذلك كان بمثابة سياسة حكيمة من جانبهم؛ لأن تورط قوات روسية أكبر في مناطق نزاعية أخرى من المنطقة كان من شأنه استنزاف قوات كبيرة لروسيا.

5. الهوامش:

[1] Ruslan Pukhov, "Why Russia Is Backing Syria", in:
ttps://www.nytimes.com/2012/07/07/opinion/why-russia-supports-syria.html (15/09/2021)

[2] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين** (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 02 ، 2013)، ص 290

[3] الحارث محمد سبيتان الحلالمة، "التدخل العسكري الروسي في سوريا الاسباب والمألات"، **مجلة المفكر**، م 14، ع 2، (جوان 2019)، ص 26

[4] طلال عتريسي، "التحالف الايراني الروسي: ضفاف مفتوحة"، **مجلة حمورابي للدراسات"**، العدد 11 (نوفمبر 2014) ص7

[5] نادية ناصر عبد المسيح، "الأهمية الجيوإستراتيجية للشرق الأوسط" في: **تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن) نموذجا**، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، ط 01، 2020) ص ص 96-97

[6] Jeffrey Martini and Others, Syria as an Arena of Strategic Competition, **Rand Corporation**, United States Air Force, U.S.A., 2013, P. 4

[7] هشام النجار، **سوريا.. التحولات الكبرى "مشكلات الوطن ومستقبل العرب"**، (مصر: دار سما للنشر والتوزيع، ط01، 2016) ص 199

[8] محمد عبد الله يونس، رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا، **مجلة السياسة الدولية**، م 51، ع 203، (جانفي 2016)، ص 124

[9] Endre Szenasi Lt.Col, "Russian Military Intervention in Syria: the Rebirth of Russian military Might", **National Security Review**, 2015, p 26

[10] مصطفى عبد العزيز، التدخل العسكري الروسي المكثف في سورية: الدوافع التداعيات والنتائج، مجلة شؤون عربية، ع 164 (2015) ص 88

[11] المكان نفسه.

[12] شدوى محمد ابراهيم بسيوني، **مرجع سابق**

[13] موقع روسيا اليوم، لافروف: أهداف العملية الروسية في سوريا مكافحة الإرهاب لا دعم أي من القوى السياسية، في: https://cutt.us/YVIE5 (2022/04/15)

[14] شدوى محمد ابراهيم بسيوني، **مرجع سابق**.

[15] Maria Domańska , Witold Rodkiewicz, The Russian operation in Syria: an offer or a blackmail?, **centre of eastern studies**, in: https://cutt.us/JO6hI, (15/04/2022)

[16] محمد منصور، الانسحاب الروسي من سوريا .. ما بين التمساح و الصياد، في: https://cutt.us/vEh7K (2022/02/20)

[17] المكان نفسه.

[18] حماد محمد الخزاعلة، **موقف الولايات المتحدة الامريكية وروسيا اتجاه الثورة السورية للفترة 2010–2016**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، (جامعة مؤتة: كلية الدراسات العليا، 2017)، ص 87

[19] إسراء علاء الدين نوري، ناصر زين العابدين احمد، "السياسات والاستراتيجيات الأمريكية والروسية في الشرق الاوسط: العراق وسوريا نموذجا"، **Tikrit Journal For Political Science** ، 2019، ص 240

[20] عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010–2014**، رسالة ماجستير، غير منشورة، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص 127

[21] رائد حامد **مرجع سابق**.

[22] موقع روسيا اليوم، جون كيري: نحتاج إلى التعاون مع روسيا في الشأن السوري، في: https://cutt.us/KNDBQ، (2022/06/15)

[23] المكان نفسه.

[24] حسن محمد صالح، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: جدران الدم، في: : https://cutt.us/XS6vw (2022/02/20)

[25] حسن بن سالم، أمريكا وتسليح المعارضة المعتدلة ... هل فات الاوان؟ في: https://cutt.us/jPUWk، (2022/02/21)

[26] المكان نفسه.

[27] حسن محمد صالح، **مرجع سابق**

[28] علي ياسين عبد الله، خريطة الصراع والسيطرة في سوريا حتى عام 2019، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م 09، ع 02 (2020)، ص 128.

[29] المكان نفسه.

[30] المكان نفسه.

[31] المكان نفسه.

[32] المرجع نفسه، ص 130.

[33] حسن محمد صالح، **مرجع سابق**.

[34] صافيناز محمد أحمد، احتمالات الضربة العسكرية الامريكية لسوريا: الأهداف والتداعيات، في: #https://acpss.ahram.org.eg/News/5356.aspx، (2022/06/15)

[35] المكان نفسه.

[36] الجزيرة نت، أوباما يهدد "بضربة محدودة" لسوريا، في: https://cutt.us/wE83m، (2022/06/16)

[37] صافيناز محمد أحمد، احتمالات الضربة العسكرية الامريكية لسوريا: الأهداف والتداعيات، **مرجع سابق**

[38] المكان نفسه.

[39] محمد مراد احمد عابد، الوجود العسكري الأمريكي والروسي في سوريا (إطار– انفوغرافيك)، في: https://cutt.us/fEZeK، (2022/02/20)

[40] المكان نفسه.

[41] آزاد جمكاري، صحيفة أمريكية: ترامب لديه خطة سرية في سوريا على مرحلتين 30 يوماً و3 أشهر، في: https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/syria/030220171، (2022/03/15)

[42] المكان نفسه.

[43] صافيناز محمد احمد، الضربة العسكرية الأمريكية ضد سوريا... هل تتغير معادلة الصراع الدولي؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، في: https://cutt.us/AB4bC، (2022/03/15)

[44] المكان نفسه.

[45] المكان نفسه.

[46] أحمد محمد محمد علي، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب "تنظيم داعش نموذجا"، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، ع 54، (مارس 2020)، ص ص 128، 129

[47] صافيناز محمد احمد، الضربة العسكرية الأمريكية ضد سوريا... هل تتغير معادلة الصراع الدولي؟، **مرجع سابق**.

[48] المكان نفسه.

[49] الجزيرة نت، الضربات على سوريا.. هكذا بدأت وهكذا انتهت، في: https://cutt.us/U8KLL، (2022/04/16)

[50] المكان نفسه.

[51] المكان نفسه.

[52] سعيدة بن رقرق، زيدان زياني، **مرجع سابق**، ص 653

[53] Michael E. O'Hanlon, How to salvage Syria and protect US troops, in: https://cutt.us/S4CYw, (15/04/2022)

[54] Omer Ozkizilcik, What Biden's Syria policy might look like, in : https://cutt.us/8gkHd, (15/04/2022)

6. قائمة المراجع:

01/ باللغة الغربية

1) أحمد محمد محمد علي، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب "تنظيم داعش نموذجا"، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، ع 54، (مارس 2020).
2) الجزيرة نت، أوباما يهدد "بضربة محدودة" لسوريا، في: https://cutt.us/wE83m، (2022/06/16)
3) الجزيرة نت، الضربات على سوريا.. هكذا بدأت وهكذا انتهت، في: https://cutt.us/U8KLL، (2022/04/16)
4) الحلالمة الحارث محمد سبيتان، "التدخل العسكري الروسي في سوريا الاسباب والمألات"، **مجلة المفكر**، م 14، ع 2، (جوان 2019)
5) الخزاعلة حماد محمد، **موقف الولايات المتحدة الامريكية وروسيا اتجاه الثورة السورية للفترة 2010–2016**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، (جامعة مؤتة: كلية الدراسات العليا، 2017)
6) بوزيدي عبد الرزاق، **التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010–2014**، رسالة ماجستير، غير منشورة، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)

7) بن سالم حسن، أمريكا وتسليح المعارضة المعتدلة ... هل فات الاوان؟ في: https://cutt.us/jPUWk، (2022/02/21)

8) جمكاري آزاد، صحيفة أمريكية: ترامب لديه خطة سرية في سوريا على مرحلتين 30 يوماً و3 أشهر، في:

9) https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/syria/030220171، (2022/03/15)

10) هشام النجار، **سوريا.. التحولات الكبرى "مشكلات الوطن ومستقبل العرب"**، (مصر: دار سما للنشر والتوزيع، ط01، 2016)

11) زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين** (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 02 ، 2013)

12) حسن محمد صالح، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: جدران الدم، في: : https://cutt.us/XS6vw (2022/02/20)

13) موقع روسيا اليوم، جون كيري: نحتاج إلى التعاون مع روسيا في الشأن السوري، في: https://cutt.us/KNDBQ، (2022/06/15)

14) موقع روسيا اليوم، لافروف: أهداف العملية الروسية في سوريا مكافحة الإرهاب لا دعم أي من القوى السياسية، في: https://cutt.us/YVIE5 (2022/04/15)

15) محمد أحمد صافيناز ، احتمالات الضربة العسكرية الامريكية لسوريا: الأهداف والتداعيات، في:

16) #https://acpss.ahram.org.eg/News/5356.aspx، (2022/06/15)

17) محمد أحمد صافيناز، الضربة العسكرية الأمريكية ضد سوريا... هل تتغير معادلة الصراع الدولي؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، في: https://cutt.us/AB4bC، (2022/03/15)

18) محمد مراد احمد عابد، الوجود العسكري الأمريكي والروسي في سوريا (إطار– انفوغرافيك)، في:

19) https://cutt.us/fEZeK، (2022/02/20)

20) محمد عبد الله يونس، رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا، **مجلة السياسة الدولية**، م 51، ع 203، (جانفي 2016).

21) منصور محمد، الانسحاب الروسي من سوريا..ما بين التمساح والصياد، في: https://cutt.us/vEh7K (2022/02/20)

22) نادية ناصر عبد المسيح، "الأهمية الجيوإستراتيجية للشرق الأوسط" في: **تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن) نموذجا**، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، ط 01، 2020)

23) نوري إسراء علاء الدين، ناصر زين العابدين احمد، "السياسات والاستراتيجيات الأمريكية والروسية في الشرق الاوسط: العراق وسوريا نموذجا"، **Tikrit Journal For Political Science** ، 2019.

24) علي ياسين عبد الله، خريطة الصراع والسيطرة في سوريا حتى عام 2019، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م 09، ع 02 (2020)، ص 128.

25) عتريسي طلال، "التحالف الايراني الروسي: ضفاف مفتوحة"، **مجلة حمورابي للدراسات"**، العدد 11 (نوفمبر 2014)

26) عبد العزيز مصطفى، التدخل العسكري الروسي المكثف في سورية: الدوافع التداعيات والنتائج، مجلة شؤون عربية، ع 164 (2015)

02/ باللغة الأجنبية

1) Domańska Maria, Witold Rodkiewicz, The Russian operation in Syria: an offer or a blackmail?, **centre of eastern studies**, in: https://cutt.us/JO6hI, (15/04/2022)

2) Michael E. O'Hanlon, How to salvage Syria and protect US troops, in: https://cutt.us/S4CYw, (15/04/2022)

3) Pukhov Ruslan, "Why Russia Is Backing Syria", in: **ttps://www.nytimes.com/2012/07/07/opinion/why-russia-supports-syria.html (15/09/2021)**

4) Ozkizilcik Omer, What Biden's Syria policy might look like, in : https://cutt.us/8gkHd, (15/04/2022)

5) Szenasi Endre Lt.Col, "Russian Military Intervention in Syria: the Rebirth of Russian military Might", **National Security Review**, 2015, p 26

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العدد: (01)، ص 171 - 187

الحرب الروسية - الأوكرانية في ميزان نظريات العلاقات الدولية

The Russian-Ukrainian war in the balance of International Relations Theories

سليم بوسكين
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، boussekine.salim@univ-alger3.dz

تاريخ الإستلام: 2023/05/20 تاريخ قبول النشر: 2023/06/13 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم تصورات ابستمولوجية حول سببية وغائية الحرب الروسية – الأوكرانية من منظور نظريات العلاقات الدولية، وتكشف لنا نظريات العلاقات الدولية وتقربنا أكثر للأسباب والغايات لروسيا من وراء شنها لعملية عسكرية في الأراضي الأوكرانية، وهو ما نجده في ثنايا النظرية الأوراسية الجديدة، والنظرية الواقعية، ومن زاوية أخرى تفسير الرد الأوكراني ومن وراءه الدعم الأوربي والأطلسي في مواجهة روسيا.

الكلمات مفتاحية: الحرب الروسية–الأوكرانية؛ نظريات العلاقات الدولية؛ القدرة التفسيرية؛ الأمن القومي؛ المصلحة الوطنية؛ الحرب بالوكالة.

Abstract:

This research paper aims to provide epistemological perceptions about the causality and purposefulness of the Russian-Ukrainian war from the perspective of theories of international relations. This is what we find in the folds of the new Eurasian theory, the Realist theory, and from another angle the interpretation of the Ukrainian response and behind it the European and NATO support in the face of Russia

Keywords: Russian-Ukrainian war; theories of international relations; explanatory power; national security; national interest; proxy war.

1.مقدمة:

تحاول نظريات العلاقات الدولية تقديم تفسيرات علمية للظواهر السياسية، ومنها ظاهرة الحروب والنزاعات الدولية، وقد شكلت الحرب الحالية في أوكرانيا بعد شن روسيا لعملية عسكرية على الأراضي الأوكرانية موضوعا مهما للباحثين في ميدان العلاقات الدولية والشؤون الأمنية والاستراتيجية لتفسير هذه الحرب والغوص في حيثياتها ومسبباتها وغاياتها لكل طرف من أطراف هذه الحرب، خاصة وأنها اندلعت في منطقة جد حيوية واستراتيجية للأمن العالمي وهي المنطقة الأوراسية، وأطرافها المباشرة وغير المباشرة هي قوى كبرى وقوى نووية واستراتيجية.

ولذلك نحاول من خلال هذه الدراسة البحث في التفسيرات الأكاديمية المختلفة لهذه الحرب من منظور مختلف المقاربات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية من الواقعية والأوراسية الجديدة والليبرالية وغيرها.

الإشكالية:

تتمثل إشكالية الدراسية في مدى القدرة التفسيرية لنظريات العلاقات الدولية للحرب الروسية الأوكرانية، فكيف تفسر لنا نظريات العلاقات الدولية الحرب الروسية الأوكرانية؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة ننطلق في دراسة الموضوع من الفرضيات الآتية

- إن قصور النظريات الكبرى عن تقديم إطار تفسيري قوي للأزمة الأوكرانية، يشكل دافعا موضوعيا لتوظيف منظورات تفسيرية خارج المركزية الغربية في العلاقات الدولية؛
- بقدر ما كانت الأزمة الأوكرانية تحديا علميا للقدرة التفسيرية لنظريات العلاقات الدولية، بقدر ما قد تدفع نحو ثورة معرفية في حقل العلاقات الدولية تخرج به من فخ العصر الوسيط الجديد.

منهج الدراسة: نعتمد في هذه الورقة البحثية على منهج التفنيد الذي قدمه كارل بوبر (Karl Popper) في إطار القابلية للتكذيب، وهذا لفحص واختبار القوة التفسيرية لبعض نظريات العلاقات الدولية، ضمن مستجدات الأحداث الدولية التي أفرزتها الأزمة الأوكرانية.

2.النظرية الواقعية:

ترتكز رؤية (View) النظرية الواقعية للظواهر في العلاقات الدولية على افتراضات علاقات القوة والصراع على القوة والمصلحة القومية[1]، وحسب مارتن وايت (Martin Wight) تتلخص رؤية الواقعيين للعالم في سؤال: كيف يسير العالم؟ وحسب هانس مورغانتو فإنه يتعين علينا فهم الأشياء كما هي في العالم، أي النظر للعلاقات الدولية كما هي وليس كما يجب أن تكون.[2]

من خلال التحليل الأولي للعوامل الداخلية والخارجية داخلها بإسقاط المفاهيم الأكاديمية على مراحلها وتفسيرها تفسيرا صحيحا وفق نظريات العلاقات الدولية وبناء مقاربات أمنية أكاديمية يتضح من زاوية أولى أن

أهم قانونين في البرادايم الواقعي متوفران هنا بشكل واضح وهو سبب مباشر في الحرب، ويتمثلان في المصلحة القومية والقوة ونراهما في محاولة أوكرانيا للدخول في تحالفات مع الغرب ودول الناتو لتعزيز مكانتها وزيادة قوتها كجزء من توسيع نفوذها وإرادتها ومزيد من الدعم لمصلحتها القومية.

يرى ستيفن والت (Stephen Walt) أن النظرية الواقعية، تفسر ما يحصل في أوكرانيا أكثر من أية مقاربة نظرية أخرى.[3] فالواقعية تؤكد أن الدول كلها تخشى على أمنها، لعدم وجود قوة عالمية مركزية تنظم العلاقات الدولية (السلطة المركزية العالمية الناظمة). والنظام الدولي يتصف بالفوضى وعدم الانتظام. والكل يحاول أن يعتمد على ذاته أو على تحالفات لحماية أمنه من أي عدوان. والمعضلة هي أن زيادة مقدرات الدول لتأمين نفسها من العدوان يخلق ما يسمى بالمعضلة الأمنية (Security dilemma) لأن الدول الأخرى تبدأ تتخوف من زيادة قوة هذه الدول، وتقوم بدورها بتعزيز إمكانياتها العسكرية مما يخيف الدول التي زادت من إمكانياتها وهكذا تبقى الدول في هذه الدوامة الأمنية الكل يخاف من الكل، وأن أي زيادة في قوة طرف يراها الطرف الأخر تهديد له[4]. فعندما أرادت دول شرق أوروبا الانضمام لحلف الناتو لتأمين نفسها ضد روسيا؛ استشعرت هذه الأخيرة بالخوف من تمدد الحلف نحو حدودها الأمنية، كنتيجة للمعضلة الأمنية التي أشرنا إليها. وأن سياسة الباب المفتوح لحلف الناتو أزعجت روسيا لاعتقادها أن الحلف يحاول تطويقها وحصارها من كل الجهات الجيوسياسية.

ويشير الواقعيون في إطار تفسيري انتقادي إلى توسع حلف الناتو باعتباره سلوك منشئ للمعضلة الأمنية في العلاقات الأمنية الروسية–الغربية، لأن صانع القرار في روسيا يرى في هذا التوسع الأطلسي شرق أوروبا وفي دول الجمهوريات السوفياتية سابقا على أنه تهديد مباشر لأمنها القومي، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعي أن حلف الناتو لا يقصد به تهديد روسيا، إنما هو أداة لضمان الاستقرار والأمن والقيم الديمقراطية،[5] لكن ما لم تصرح به هو من لذي يهدد الاستقرار والأمن والديمقراطية؟

كما نرى نفس العاملين متوفران في رد فعل الجانب الروسي في غزوه لأوكرانيا الذي تصرف نتيجة أولى لحماية لمصلحته القومية من التهديد الغربي الذي يهدد وجوده بشكل كبير، المتمثل في التمدد الجيوسياسي للغرب ومحاولة كسبه نقطة استراتيجية على حدود أوكرانيا، فالولايات المتحدة الأمريكية عملت منذ انهيار الاتحاد السوفياتي على استراتيجية ملئ الفراغ الذي تركه تفكك هذا الأخير، والعمل على عزل روسيا واضعافها، كما أنها تعمل على ابعاد أي تقارب ممكن أن يكون بين روسيا وأوروبا رغم أهمية روسيا بالنسبة لأوروبا، وبين روسيا والصين واليابان،[6] أما القوة فتمثل فيما شهدناه من توجيه بوتين لقوته العسكرية بشكل صارم وفتح مجالات واسعة داخل الأراضي والاستيلاء شبه الكلي على أوكرانيا..

فذهاب الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها في المرحلة الأولى من هذه الحرب باتحاد قوى دولية كبرى اقتصادية وعسكرية وسياسية إلى توسعة المجال الجغرافي وزيادة التفوق الاستراتيجي، عبر محاولة ضم أوكرانيا

للحلف والتي تعتبر منطقة استراتيجية ومهمة جدا لروسيا، هو تصرف خاطئ لم يقم على أسس رشيدة، لأن زيادة القوة الجيوبوليتيكية على حساب السيادة والأمن الروسي هو شيء محفوف بالمخاطر، ومن جهة أخرى فقد استعمل تهديداته على روسيا في حال قامت بتصرف عدواني ولوح لها بالعقوبات الاقتصادية كأحد أشكال التهديدات التناظرية الدائمة حسب الفصل السادس من قانون الأمم المتحدة التي تمارسه الولايات المتحدة دائما لتقييد وتحجيم اقتصاد الدول الأخرى بلا مشروعية.

وبالنسبة للجانب الروسي فقد وظف الواقعية الهجومية (Offense Realism)، بنهج سياسة هجومية احترازية لحماية أمنه وسيادته وموارده على مستوى سياسته الخارجية، وهو حق دولي مشروع، لأنه مسألة سيادة ومسألة وجود، خصوصا مع عدم الثقة بنوايا الأعداء.

فالواقعية الهجومية حسب جون ميرشايمر (J. Mearsheimer) فإن الدولة تعتمد استراتيجية الهجوم كوسيلة للدفاع لتحقيق أمنها، وأن حالة الفوضى الدولية تدفع الدول لمحاولة تحقيق الحد الأقصى من قوتها النسبية، لأن أي دولة لا تستطيع التأكد من ظهور قوة تريد تغيير الوضع القائم، ويرى أن القوة النسبية هي الأهم بالنسبة للدول وليس القوة المطلقة، ويقترح على قادة الدول تبني سياسات أمنية تضعف من قدرات أعدائها وتزيد من قوتها النسبية تجاههم،[7] فالسلوك العدواني الذي تبناه الغرب أولا بدعوة أوكرانيا للانضمام للحلف، ثم السلوك الثاني بتحفيزها لخوض الحرب، جعل الرئيس الروسي بوتين أمام خيار اللجوء إلى إجراءات أمنية قصوى، تمثلت في استراتيجيته الهجومية، والتي هي أساسا استراتيجية دفاعية ومشروعة، ومن منطلق النظرية الدفاعية فسلوك الرئيس الروسي بوتين عقلاني جاء كضرورة ملحة لحماية الأمن القومي الروسي وكيانه، وحماية مجموعة من القيم القومية المكتسبة التي أصبحت مهددة.

ومن حيث توازن القوى، نجد أن روسيا تحاول تغيير ميزان القوة الدولي القائم، والذي تحاول الدول الغربية الحافظ عليه، لأنه يضمن تفوقها ويعزز مصالحها، وهذا وفق نظرية الاستقرار المهيمن الذي يقترحه أنصار التفوق الأمريكي والتي تفترض أن العالم أكثر سلاما في ظل قوة مهيمنة توفر الاستقرار في ظل مجتمع دولي فوضوي[8]، وهذا طبعا على حساب الأطراف الدولية الأخرى، بينما تسعى روسيا إلى ميزان قوة متعدد في إطار نظام عالمي متعدد الأقطاب، ونظام التوازن متعدد الأقطاب هو شكل من التوازن الذي تتعدد فيه مراكز القوة، وتكون المنافسة فيه بين عدة دول أو عدة كتل دولية، وهي دول أو كتل تكون متكافئة نسبيا، مما يجبر جميع الأطراف على التصرف وفق شرعية محددة نظرا للتقييد المتبادل الذي تمارسه الأطراف في مواجهة بعضها.[9]

ويمكن أن يتجه النظام الدولي إلى هذا النمط التعددي لتوازن القوى، لكن لن يكون بين الدول، إنما يكون بين كتل دولية متعددة، وهي كتل بدأت تتشكل ملامحها مع الحرب الروسية الأوكرانية، فهناك الكتلة الغربية الأطلسية، وهي في حالة مواجهة عسكرية مع الكتلة الأوراسية، ومواجهة اقتصادية مع الكتلة الآسيوية التي تقودها

الصين. وهو سيناريو لنظام عالمي تسيطر فيه روسيا بشكل فعال على جزء كبير من أوروبا الشرقية، وتسيطر الصين على جزء كبير من شرق آسيا وغرب المحيط الهادي.[10]

3. النظرية المثالية (Idealism Theory):

تعد المثالية نهجا معياريا في دراسة العلاقات الدولية، وتبحث فيما يجب أن يكون وليس ما هو كائن فقط،[11] وسبق أن دعا الفيلسوف الألماني ايمانويل كانط، إلى التعايش على أسس الإنسانية والحكومة العالمية،[12] بحيث أكد في كتابه ''نقد العقل العملي'' على أن ثمة أخلاق كونية تتأسس على المبادئ الكلية للعقل البشري، وفي كتابه "مشروع للسلام الدائم" دعا إلى تأسيس منظومتين قانونيتين الأولى تُسيّر الشؤون الداخلية للمجتمع الواحد على أسس الحرية والديمقراطية، والثانية تنظم العلاقات بين الأمم على أسس العدالة والسلام، فلا يمكن تحقيق الحرية إذا لم يتحقق العدل والسلام بين الأمم.

في ظل الحرب الروسية الأوكرانية تهاوت الكثير من القيم والمعايير التي طالما نُظر إليها كثوابت مرجعية لدى المنظومة الفكرية والأخلاقية الغربية، بحيث سارعت الدول الغربية إلى تجميد أصول الأفراد والشركات الروسية على أراضيها، من أندية كرة القدم، إلى العقارات، إلى الشركات في مختلف القطاعات، وتجميد الأموال في البنوك. فهذه العقوبات لا يمكن أن تصدر إلا ردًا على خطأ محقق بأحكام قضائية، فهذه الدول نصَّبت نفسها حكمًا في صراع هي أصلًا طرف فيه، فأدانت روسيا، وحتى لو كان ثمة خطأ روسي يستحق العقاب، فما هو ذنب المستثمرين ورجال الأعمال الذين وثقوا بتلك الدول، ومارسوا أنشطتهم فيها؟ وربما هم ضد هذه الحرب.

وفي قاعدة الفصل بين الرياضة والسياسة التي لامها الغرب كثيرًا، سارعت الاتحادات الأوروبية والدولية في جل الألعاب إلى إصدار إجراءات عقابية ضد الرياضيين الروس تمنعهم من المشاركة في مسابقاتها، حتى أولئك الذين أعلنوا إنهم ضد الحرب، كما تم حرمان روسيا كدولة من حق تنظيم أية مناسبات، ومنعها من منافسات مونديال كرة القدم الأخير بقطر؛ حدث ذلك لأن تلك الدول تسيطر فعليًّا على جل الاتحادات الرياضية، ناهيك عن اللجنة الأوليمبية الدولية، وتستضيف معظم مقراتها الأساسية، ولذا اندفعت إلى تحطيم القواعد والأعراف التي تفرضها على الآخرين.

الأمر نفسه جرى في المجال الفني، حيث قاطعت كل المسارح والمهرجانات الفنانين الروس وتوقفت عن عرض أعمالهم أو مساهماتهم في نشاطها، بل إن بعض المنتديات الثقافية والجامعية أعلنت عن نيتها التوقف عن تدريس أو الاحتفاء بأعمال الأدباء الروس العظام وعلى رأسهم (ليوتولستوي، وديستوفيسكي)، في نوع من العقاب الجماعي الذي لا يبالي بالخطوط الفاصلة بين السياسة وغيرها، ولا حتى بين الحياة والموت.[13]

وهناك وقائع كثيرة نزعت قدسية النزعة الإنسانية التي تمجد حقوق وحريات الإنسان بصفته المجردة بعيدًا عن أي انتماء، ففي إجلاء الرعايا الأوكرانيين إلى البلدان المجاورة؛ كان هناك تمييز البيض الأرثوذكس منهم على حساب الملونين والمسلمين. كما تناثرت أقوال المواطنين تبرر حجم التعاطف المرتفع مع الأوكرانيين ذلك لأنهم

يشبهونهم، ولعل هذا ما يفسر ضعف التعاطف الغربي مع الفلسطينيين ضد القمع الإسرائيلي أو مع مسلمي الروهينغا أو الشعوب الإفريقية المضطهدة.

4. النظرية الليبرالية:

ترتكز النظرية الليبرالية في تحليلها للعلاقات الدولية الليبراليون على المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة منها على أنها الضابط للعلاقات بين الدول رغم اضطراب هذه العلاقات، كما أن القوانين والأعراف الدولية هي مرجعية للتفاعلات العالمية ويمكن أن تؤسس لعلاقات طيبة بين الدول.[14] والبعد الآخر للعلاقات الدولية هو الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول والذي يمنع الصراع لأنه يضر بمصالح الدول واقتصاداتها .فكلما زاد الاعتماد بين الدول اقتصادياً، كلما زاد الرخاء الاقتصادي والرفاهية، انحسرت الدواعي للخلافات والحروب.[15] وكلما استندت الدول إلى المرجعيات القانونية والممارسات التقليدية كلما تناقصت حدة الخلافات لوجود هذه المرجعيات كحكم بينها.

ولكن هناك من يرى أن ما يحصل بين روسيا وأوكرانيا لا يؤيد وجهة نظر المدرسة الليبرالية، بحيث رغم وجود القانون الدولي وتبادل المنافع الاقتصادية والتجارية بين روسيا والدول الغربية، إلا أن روسيا استطاعت أن تتجاوزها في سبيل مواجهة ما تعتقد إضرارا بأمنها الوطني ومصالحها العليا.فهذا الواقع الدولي لم تكن المؤسسات الدولية هي الجهات الفاعلة الرئيسة في النظام الدولي، بالتالي لا يكون للمؤسسات الدولية أي تأثير كبير في النتائج الدولية لأنه تظل الدول هي صانع القرار الأساسي.[16]

ولكن من زاوية أخرى نجد أن ستيفن والت يشير إلى سرعة الرد الغربي على العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، يدل على تأثير المنظمات والمؤسسات الدولية على العلاقات بين الدول.[17] فلولا وجود منظمة دولية مثل الناتو والتي استطاعت حشد الدعم لأوكرانيا لما حصلت ردة الفعل تلك بالوتيرة والزخم نفسيهما. ودعم مؤسسات الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا في مواجهة روسيا، من فرض العقوبات والقيود الاقتصادية في تعاملاتها مع روسيا، إضافة إلى دعم الجيش الأوكراني بالسلاح والذخيرة لصد العملية العسكرية الروسية.

وحسب أطروحة السلام الديمقراطي (Democratic Peace) التي تؤكد أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض،[18] وأن الحروب هي سمة الأنظمة الدكتاتورية، وأن السلام العالمي لا يتحقق إلا بنشر الديمقراطية في العالم،[19] ورغم ما يؤخذ على هذا الطرح علميا وواقعيا، فإن أنصار هذا الطرح يرون في روسيا نموذج للأنظمة الدكتاتورية التسلطية، عكس الدول الغربية وأوكرانيا الديمقراطية حسبهم، والدليل أن من كان سباقا في الاعتداء هي روسيا من خلال تدخلها في شبه جزيرة القرم وضمها بالقوة إلى سلطتها، ودعمها للانفصاليين في لوغانسك ودونتسك شرق أوكرانيا، ولم تكتفي بذلك بل شنت عملية عسكرية واسعة معتدية على الأراضي

الأوكرانية، منتهكة سيادة دولة مستقلة، وفي المقابل أن أوكرانيا كدولة ديمقراطية هي لم تحارب روسيا، بل هي ضحية الدكتاتورية الروسية، والحكم الشخصاني لبوتين.

ورغم الحجج التي تقدمها هذه الأطروحة فإن الواقع الدولي يثبت أن أغلب الحروب التي شهدها النظام الدولي، كانت الدول الديمقراطي –أو التي تدعي الديمقراطية – طرفا فيها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والدليل أن الدول الاستعمارية هي دول "ديمقراطية" وأن الحربين العالميتين كان أغلب أطرافها الدول الديمقراطية الغربية، وجل التدخلات العسكرية كانت من نصيب هذه الديمقراطيات، وفي أوكرانيا هناك من يرى أن حقيقة الحرب هي حرب بالوكالة بين الديمقراطيات الغربية وروسيا. وأن السلوك الروسي هو رد فعل على السلوك الغربي من محاولة تطويقها عسكريا بقواعد حلف الناتو، وسياسيا واقتصاديا بأنظمة معادية لروسيا وحليفة للغرب.

ومن جهة أخرى هناك من يرى أن المؤسسات والمنظمات الدولية أصبحت ساحات جديدة للمنافسة في الحرب الباردة الجديدة، فالدول الغربية توظف المؤسسات العالمية لتحقيق غايات ومصالح سياسية واقتصادية، وتستعملها في مواجهة خصومها، وفي نفس الاتجاه نجد أن روسيا والصين يحاولون الدخول إلى المؤسسات الدولية مثل شنغهاي والبريكس، وتحولهما لخدمة أهدافهما المقصودة إقليميا ودوليا، وبهذا بدلا من تسهيل التعاون أضحت المؤسسات الدولية تعمل بشكل متزايد على تفاقم الصراع.

وهو نفس السؤال الذي كان قد طرحه الكاتب الأمريكي جون ميرشايمر –أحد رواد الواقعية الهجومية – حول المؤسسات الدولية، وهو: هل يمكن للمؤسسات الدولية أن تخفض من عدد تكرار الخطأ وكثافة الصراعات العنيفة بين الدول، أو الصراعات غير العنيفة التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب؟ والجواب عنده هو أن المؤسسات الدولية قائمة على مجموع المصالح الذاتية للقوى العظمى، ويرى أن المؤسسات الدولية تملك الحد الأدنى من التأثير على سلوك الدول.[20]

وبالتالي فالليبرالية كنظرية في السياسة الدولية عاجزة عن تقديم تفسير لما يحدث في أوكرانيا، فالقانون الدولي والمؤسسات الدولية أثبتت عجزها أمام مصالح وطموحات القوى الكبرى، وأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل لم يمنع روسيا من القيام بالعمل العسكري ضد أوكرانيا، رغم التكاليف التي تدفعها من وراء ذلك، ولم تستطع القوة الناعمة من ايقاف الجيش الروسي، كما أن منظمة الأمم المتحدة رغم وقوف معظم الدول في الجمعية العامة ضد العملية العسكرية الروسية فإنها لم تغير شيئا على أرض الواقع.[21]

5.النظرية الأوراسية الجديدة:

يرى الكاتب والمنظر الروسي ألكسندر دوغين، أن أوكرانيا لا يجب أن تكون مستقلة تماما عن روسيا، وأن سيادتها تمثل مشكلة جيوبوليتكية لروسيا، ولذلك فهي يجب أن تكون تابعة لروسيا بأي شكل من الأشكال، بحيث يقول في كتابه (أسس الجيوبوليتكيا: مستقبل روسيا الجيوبوليتكي):

"إن سيادة أوكرانيا تمثل بالنسبة للسياسة الروسية ظاهرة تبلغ سلبيتها أنه من الناحية المبدئية أن تثير نزاعا مسلحا...أوكرانيا كدولة مستقلة ذات مطامح ترابية معينة تمثل خطرا داهما على أوراسيا..وبدون حل المشكلة الأوكرانية يغدو الحديث عن الجيوبوليتيكا القارية أمرا عبثيا.."[22]

ويضيف دوغين أن وجود أوكرانيا ضمن الحدود الحالية وفي وضع الدولة ذات السيادة يشكل ضربة قاصمة إلى الأمن الجيوبوليتكي الروسي يعادل اختراق أراضيها. ومنه فإن من غير المسموح وجود أوكرانيا الموحدة المستقلة، ويقترح تقسيمها إلى عدة شرائط جيوبوليتيكية وفق معطيات إثنو–ثقافية وهي كالآتي[23]:

أوكرانيا الشرقية: وهي المنطقة الممتدة من شرقي الدنيبر من تشيرنيغوف إلى بحر آزوف، وسكانها ذات غالبية روسية أرثودوكسية، قريبة من روسيا وترتبط بها ثقافيا ودينيا وتاريخيا وإثنيا، والتي يمكن أن تشكل منطقة ذات استقلال ذاتي موسع متحالفة مع روسيا؛

القرم: وهي تشكل جيوبوليتكي خاص تعتبر ذات تنوع اثني، من روس وتتار القرم، وهذه المنطقة لا يمكن التخلي عنها لأوكرانيا المستقلة ذات السيادة، لأن ذلك يمثل تهديدا جيوبوليتكيا مباشرا لروسيا (لذلك قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم لسيادتها)؛

واهتمام روسيا بهذه المنطقة يأتي بحكم تواجد هذه الأقليات الروسية فيها، فمع سقوط الاتحاد السوفياتي بقيت هذه الأقليات في هذه الأقاليم خارج روسيا، وتحاول روسيا حماية مصالح هذه الأقليات، وهو ما يعمق ارتباط هذه المناطق بروابط إثنية وثقافية وحضارية وتاريخية مع روسيا، فأوكرانيا وبيلاروسيا تعتبر تاريخيا من الشعوب الروسية، فروسيا تدخل ضمن الروس الكبار (Great Russians) والأوكرانيين ضمن الروس الصغار (Little Russians) فيما يعتبر سكان بيلاروسيا الروس البيض (White Russians)، وهذا الارتباط القومي بين شعوب المنطقة تحاول روسيا تقويته والحفاظ عليه.[24]

القسم الأوسط من أوكرانيا: من تشيرنغوف حتى أوديسا، والذي تقع العاصمة الأوكرانية كييف ضمنه، والتي تسيطر عليها اثنيا إثنيات روسيا الصغرى والطائفة الأرثودوكسية، وهي تمثل واقعا جيوبوليتيكيا يقترب ثقافيا من أوكرانيا الشرقية ويدخل دون شروط ضمن النظام الجيوبوليتيكي الأوراسي؛

أوكرانيا الغربية: وهي غير متجانسة، وتتألف من ثلاث مقاطعات هي قولين وغاليتسيا وزاكارباتيه، وهي تختلف من حيث التضاريس، ومن حيث التركيب الإثني والتقاليد السياسية، وهي مناطق مستقلة تنتمي ثقافيا إلى القطاع الجيوبوليتيكي الكاثوليكي لأوروبا الوسطى، وهذه المناطق هي التي تؤثر بحيوية في الجو السياسي العام بأوكرانيا وتطبق نهجا جيوبوليتيكيا معاديا لروسيا مواليا للغرب، ويقترح دوغين لهذه المناطق مستوى ملموس من الاستقلال الذاتي والسياسي من أجل قطع هذه المناطق " التخريبية" عن المدى الأرثودوكسي الأوكراني الموالي في عمومه للروس.

ومن هنا يمكن فهم وتفسير السلوك الروسي السياسي والعسكري تجاه أوكرانيا، فمنذ تغيير النخب الحاكمة في أوكرانيا سنة 2014، بعد الإطاحة بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش (Viktor Yanukovych) الذي كان مواليا لروسيا بحيث قام منذ وصوله للحكم سنة 2010 على تمديد عقد إيجار روسيا لميناء سيفاستيبول حتى عام 2042 وسماح لروسيا بوضع خمسة وعشرون (25) ألف جندي في المنطقة والحفاظ على قاعدتين جويتين في شبه جزيرة القرم. ووصول نخب ذات توجه غربي أطلسي تعتبره روسيا معاديا لمصالحها واستراتيجيتها في المنطقة الجنوبية الغربية لحدودها ومجالها الحيوي، فقامت بضم شبه جزيرة القرم للسيادة الروسية في مارس 2014 بعد إجراء استفتاء في الإقليم الذي تسكنه أغلبية عرقية روسية، كرسالة واضحة لأوكرانيا أنها لن تسمح بتهديد مصالحها. وصولا إلى العملية العسكرية الحالية التي قامت بها روسيا منذ سنة 2022 على الأراضي الأوكرانية ولا تزال مستمرة لحد الآن.

واندلع النزاع بين أوكرانيا وروسيا منذ سنة 2013، عقب قرار الرئيس السابق فيكتور يانوكوفيتش بتعلق أعمال التي من شأنها أن تفضي إلى توقيع اتفاق انتساب إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما أدى إلى مظاهرات شعبية مدعومة من الغرب، بعدها تدخلت روسيا في شبه جزيرة القرم وألحقتها بالسيادة الروسية وقامت بدعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا من خلال إجراء استفتاء تقرير المصير في جمهورية دونتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية، والذي لم تعترف به أوكرانيا، وفي سبتمبر 2014 جرت مفاوضات في منسك ضمت ممثلين أوكران وروس ومن مناطق لوغانسك ودونتسك الذين وقعوا بروتوكول ضم عدة تدابير أمنية وسياسية لإنهاء النزاع، ثم الاتفاق على رزمة تدابير للتنفيذ،[25] لكنها لم تحقق أي نتائج على أرض الواقع، وفي سنة 2019 تم انتخاب الرئيس "فولودمير زيلنسكي" ذو التوجه الأطلسي المعادي لروسيا، وفي 24 فيفري 2022 قامت روسيا بشن عملية عسكرية واسعة على الأراضي الأوكرانية لا تزال مستمرة لحد الساعة.

ويشكل البحر الأسود محورا جغرافيا حيويا في الاستراتيجية الأمنية الروسية، رغم أنه لا يعوض خروج روسيا إلى المياه الدافئة كالبحر الأبيض المتوسط، وأن سيادة القوى الأطلسية مع مضيقي البوسفور والدردنيل (عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي) يسقط أهمية البحر الأسود الجيواستراتيجية حسب ألكسندر دوغين، إلا أنه يمكن روسيا من حماية التوسع والنفوذ الأطلسي والتركي على المناطق الوسطى، ولذلك يجب أن يبقى البحر الأسود تحت السيطرة الروسية؛

"إن الثابت الأساسي المطلق للسياسة الروسية على شواطئ البحر الأسود هو السيطرة الشاملة وغير المحددة ...على مجموع امتداد ذلك الشاطئ من الأراضي الأوكرانية وحتى الأراضي الأبخازية.."

فروسيا تسعى للسيطرة المطلقة على الأوضاع السياسية والعسكرية لمنطقة البحر الأسود، وإبعادها عن النفوذ التالاسوكراتي القادم من الغرب وتركيا وحتى اليونان، بحيث أن الشاطئ الشمالي للبحر الأسود حسب دوغين يجب أن يكون أوراسيا وأن يخضع لروسيا بصفة مركزية. [26]

ومن خلال تتبع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا نلاحظ كيف عملت روسيا على السيطرة على المناطق الأوكرانية المشاطئة للبحر الأسود، وإلحاقها بالسيادة الروسية عبر إجراء استفتاء في تلك المناطق. ثم التركيز للسيطرة البرية الميدانية على معظم المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية لأوكرانيا المتاخمة للحدود الروسية –ويعد دوغين من الداعمين بقوة لضم مناطق شرق وجنوب أوكرانيا لروسيا باعتبارها أراض روسية بالأساس[27]– والمناطق الساحلية المشاطئة للبحر الأسود، وهو ما يتوافق مع الفكر الاستراتيجي الروسي بضرورة السيطرة على البحر الأسود وإخضاع حدوده الشمالية للسيادة الروسية، وعدم السماح بالتغلغل الغربي والأطلسي (التالاسوكراتي).

ومن هنا تبرز القيمة الجيوسياسية لأفكار النظرية الأوراسية الجديدة في السياسة الأمنية الروسية تجاه فضاءاتها الجغرافية الخارجية، ومنها أوكرانيا، التي تعد خطا ساخنا حاليا في المواجهة بين التيلوكراتيا الأوراسية والتالاسوكراتيا الأطلسية، وهي مواجهة جعلها صانع القرار الروسي ضمن المعادلات الصفرية مع الغرب، لأنه لن يسمح بأن تكون أوكرانيا تحت النفوذ الغربي المعادي للمصالح الروسية.

6. الحرب الروسية الأوكرانية من منظور نظرية المباريات:

تعد نظرية المباريات أو الألعاب (Game Theory) من الأدوات المهمة في مجال بحوث العمليات واتخاذ القرارات، وتستخدم في الاقتصاد والتسويق والسياسة والحرب، ويتم تطبيقها من خلال نماذج رياضية مُعقدة باستخدام الحاسب الآلي، وتقوم الجيوش ومراكز البحوث الاستراتيجية بتنظيم مُباريات عسكرية وسياسية في القضايا المتعلقة بالأمن الوطني للدول. وتسعى هذه النظرية إلى دراسة القرارات والأفعال، وردود الأفعال عليها المتوقعة من الأطراف الأخرى، في مواقف الصراعات وتناقُض المصالح، أي دراسة الطريقة التي يدير بها كل طرف خطواته لتحقيق أهدافه. ويمكن اعتبار لعبة "الشطرنج" أحد أشكال المباريات، ففيها يتصرف اللاعب بالطريقة التي تحقق له الفوز، آخذاً في الاعتبار تصرفات أو تحركات اللاعب الآخر. ووفقاً للنظرية، فإن المباراة هي حالة تنافس أو صراع بين طرفين أو أكثر يستخدم فيها كل طرف مجموعة من الاستراتيجيات لتحقيق غاياته، وتفترض أن اللاعبين يتصرفون بطريقة عقلانية، مما يزيد مكاسبهم ويقلل من خسائرهم.

ويمكن القول إن الأزمة الأوكرانية هي "مُباراة مختلطة" تجمع بين الثنائية والجماعية من حيث أطرافها، فعلى المستوى السياسي، دارت المباراة بين روسيا، وأوكرانيا وحلفاؤها من الاتحاد الأوروبي وحلف "الناتو" من

ناحية أخرى. وتبارت الولايات المتحدة وحلفاؤها في إعلان الدعم السياسي والعسكري وإرسال الأسلحة والمدربين لدعم الجيش الأوكراني. وخلال هذه الفترة، بدا صوت أوكرانيا والدول الداعمة لها عالياً بحكم تعددهم وسيطرتهم على أدوات الإعلام في العالم.[28]

وعندما أصبحت المباراة عسكرية، تحولت إلى ثنائية بين روسيا وأوكرانيا وغدت غير متكافئة بحكم تفاوت القدرات العسكرية بين الطرفين، وعدم رغبة دول حلف "الناتو" الدخول في حرب مباشرة مع روسيا. وعليه، فإن هذه المباراة مختلطة على مستويين: الجمع بين الثنائية والجماعية من حيث أطرافها، والجمع بين الدبلوماسية والحرب من حيث طبيعتها. وبذلك فهي من المباريات الديناميكية أو الهجين التي تتغير قواعدها وأطرافها من مرحلة إلى أخرى.

ومن حيث سلوك الأطراف كشف تطور الأزمة عن صعوبة تنبؤ كل طرف بسلوك الأخر، فلم تتمكن أوكرانيا من التنبؤ بسلوك روسيا، واستمرت قيادتها في المماطلة بشأن تنفيذ اتفاقية مينسك الموقعة في عام 2014 والخاصة بالمناطق التي تسكنها الأقليات الروسية شرق أوكرانيا، وكان لها رغبة الانضمام إلى حلف "الناتو" رغم التحذيرات الروسية الشديدة، واستمر تلقي الأسلحة المتقدمة من الدول الغربية وزيادة التحصينات العسكرية. فمن منظور تحليل المباريات، قامت أوكرانيا بعدد من الخطوات والقرارات من دون إدراك صحيح لرد الفعل الروسي واحتمال لجوئها إلى الحرب، أو أنها كانت مُدركة لهذا الاحتمال، ولكنها قللت من تأثيره، تحت نشوة الدعم الغربي لها.

أما روسيا، فيبدو أنها قد أدارت المباراة بشكل أفضل. ففي البداية، ركز الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على طلب ضمانات أمنية من الولايات المتحدة وحلفائها، واستمر في البحث عن حل دبلوماسي وتواصل مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، والمستشار الألماني، شولتز. وجاء ذلك في الوقت نفسه الذي حرك فيه بوتين قواته المسلحة ونفذ مناورات عسكرية مع بيلاروسيا قرب الحدود الأوكرانية، ومناورات بحرية مع الصين وإيران في بحر العرب، وأخرى في البحر الأبيض المتوسط انطلاقاً من ميناء طرطوس السوري.[29]

ويبدو أن الرئيس الأوكراني، شارك في "لعبة" تتجاوز حدود بلاده ولا يمتلك التأثير على مقدراتها، واستهان برد الفعل الروسي. وفي المقابل، فقد أدار بوتين المباراة بشكل مرتب ومنظم وقضى وقتاً طويلاً ليشرح التهديد الذي يتعرض له الأمن الروسي من خلال تحركات الولايات المتحدة وحلف "الناتو" على حدود روسيا، وأن ما يرغب فيه هو ضمانات قانونية تحمي أمنها، وتطبيق اتفاقية مينسك. وكان بوتين صائباً في توقعه برد الفعل الأمريكي والأطلنطي على الهجوم العسكري ضد أوكرانيا، وأنهم لن يخاطروا بالتدخل لأنها سوف تتحول إلى حرب عالمية.[30]

7. برادايم التعقيد وشواشية النظام الدولي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية:

تتسم عمليات التفاعل في النظام الدولي الراهن ومساراتها بالثراء والتعقد، بحيث كل عنصر يمكن أن يؤثر في الآخر ويتأثر ببقية عناصر النظام الأخرى، ويتشكل كذلك من عديد من الأنظمة الفرعية المعقدة والمفتوحة،[31] متفاعلة مع البيئة التي تعمل فيها إلى الحد الذي يصعب رسم حدودها الفاصلة مع النظام، وتفاعلات هذا النظام هي تفاعلات لا خطية، فالأسباب الصغيرة يمكن أن تكون لها نتائج كبيرة، وهو شرط مسبق لحالة التعقد، وتنتج اللاخطية عن التأثر والاعتماد المتبادل بين مختلف عناصر النظام، وعن التفاعل المستمر للنظام مع بيئته الخارجية بوصفه نظاما مفتوحا، وهذه الصفة تجعل من النظام العالمي شبكة عالية من التعقد يكون فيها كل شيء مرتبط بكل شيء. ويستجيب النظام الدولي الراهن لخاصية التشعب التي تشير إلى لحظات تطور النظام التي يمكن أن يأخذ فيها أكثر من اتجاه واحد، ويكون من غير الممكن التنبؤ بأي من تلك الاتجاهات سيأخذها فعلا، ونقاط التشعب يمكن أن تؤدي إلى تغير داخل النظام أو تغيير النظام نفسه.[32]

وقد كشفت الحرب الروسية–الأوكرانية مدى التعقيد والترابط الذي أصبح سمة بارزة للنظام العالمي، فحسب نظرية أثر الفراشة فإن الأحداث الصغرى تؤثر في مسارات الأحداث الكبرى، وأن ما يعتقد أنه صغير وهامشي قد يؤثر بدرجة كبيرة جدا في الأحداث الكبرى والهامة، فرغم إعلان روسيا أنها تقوم بعملية عسكرية محدودة لتحييد التهديدات التي تعتقد أنها تشكل تحديا لأمنها القومي، فإن هذه العملة كان لها انعكاسات كبيرة على النظام العالمي من عدة مستويات؛ الطاقوي والغذائي والاستراتيجي والإنساني، وحتى على المستوى النظري.

وهناك الكثير من الخبراء والمحللين في ميدان العلاقات الدولية الذين يرون بأن النظام الدولي لم يعد بنفس النمطية والهيكلية التي شكلها بعد نهاية الحرب الباردة، وهي قواعد وعمليات وضعتها أساسا المنظومة الغربية، وأصبح استخدام مصطلح "العالم المتشظي" أو "العالم المفكك" لتوصيف واقع النظام الدولي الذي بدأ الغرب بفقدان سيطرته على بقية دول العالم،[33] وفق المنظومة التي أسستها "منظومة السيطرة والإخضاع" بعد الحرب الباردة.

فالولايات المتحدة مثلا رغم سطوتها على النظام الدولي، فشلت في محاولة خلق جبهة موحدة ضد روسيا عالميا، وإنما انحصر تأييد هذه الجبهة ضمن المنظومة الغربية الأطلسية وبعض الحلفاء أو التابعين خارج هذه المنظومة، بينما نجد هناك تصاعد لموجة الرفض العالمي للسيطرة الغربية خاصة من قبل الدول الصاعدة كدول البريكس وبعض القوى الإقليمية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهذا ما يعكس رغبة العالم للخروج من الأحادية القطبية والنمطية الغربية ومحاولة التأسيس لنظام عالمي متعدد الأقطاب وخلق توازن قوى جديد بما يخدم مصالح كل الدول والشعوب وليس مصالح الغرب فقط.

فالعالم يتجه لرفض الانتظام الغربي لقواعد العلاقات الدولية، وهذا ما يلاحظ في اتجاه بعض الدول للتعامل المالي والتجاري خارج الدولار، ورفض العقوبات الغربية على روسيا والصين والدول التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية "دولا مارقة"، وهذا كانت الأزمة الأوكرانية بداية لمسار جديد في العلاقات الدولية كما يؤكد

ذلك الكثير من المختصين، ونظام متعدد الأنظمة، وعالم متعدد العوالم، وهي سمة التعقيد التي طبعت النظام الدولي الحالي.

8. الخاتمة:

في ختام هذا الدراسة يمكن القول أن الأزمة الأوكرانية الحالية، ومنذ بداية العملية العسكرية ضد أوكرانيا، تعد من بين أبرز وأهم الأحداث السياسية والاستراتيجية في الفترة المعاصرة، والتي أثرت على العلاقات الدولية عمليا من حيث الممارسات والتفاعلات الدولية، ومن الناحية النظرية أين تم العودة إلى التفسيرات التي قدمتها النظريات الكبرى في حقل العلاقات الدولية وعلى رأسها النظرية الواقعية، كما وضعت الكثير من النظريات السياسية أمام اختبار حقيقي لقوتها التفسيرية، وحججها العلمية والمنهجية في تحليل ظواهر مستجدة في النظام الدولي كالنظرية المثالية والليبرالية، كما بينت أهمية المقاربات الجديدة كبرادايم التعقيد في تحليل الواقع الدولي المعاصر، الذي له من السمات والخصائص تجعله بحاجة إلى مقاربات نظرية أكثر واقعية ومصداقية في التحليل والتفسير وفهم العالم السياسي اليوم.

9. الهوامش:

[1]- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السليمانية، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص. 172.

[2]- نفس المرجع، ص. 221.

[3] - Stephen Walt, « An International Relations Theory guide to Ukraine's War», (20 /05/2022), see the link : https://bit.ly/461xjcn

[4]- البدر الشاطري، "صلة نظريات العلاقات الدولية بواقع السياسة العالمية"، جريدة البيان، بتاريخ: 2022/09/02، تاريخ الاطلاع:(27 /2023/05)، نقلا عن الرابط التالي: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2022-09-02-1.4506095

[5]- حوسين بلخيرات، "الحرب الروسية الأوكرانية الأبعاد التفسيرية على ضوء المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، ع 03، م 15، (2022) ، ص ص. 249-250.

[6]- عبد الوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية المتغيرات القواعد والأدوار، (الجزائر: دار قرطبة، 2016)، ص ص. 236-243.

[7] - Steven Lamy, « Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism », in : John Belis , Steve smith, The Globalization of world politics,(Oxford University Press, 2001). P. 187.

[8]- مراد أولغول واسماعيل كوسا، " مشكلة التوسع المفرط: تحليل سياسات أمريكا في البحر الأسود من منظور عمل جينتلسون Ps 4"، مجلة رؤية تركية، م 2، ع 11، (ربيع 2022)، ص. 13.

[9]- إبراهيم أبوخزام، الحروب وتوازن القوى دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، (لبنان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص ص. 90-95.

[10]- عصام عبد الشافي، "الحرب الروسية- الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، (2022/05/03)، نقلا عن الرابط التالي: http://www.studies.aljazeera.net

[11]- تيموثي دن، "الليبرالية"، في: جون بيليس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، (دبي، الامارات العربية المتحدة، 2004)، ص. 324.

[12] - Paul Viotti and Mark Kuppi, International Relations Theory, (London: Pearson, 2010), P 122.

[13]- سالم صلاح، " التداعيات الفكرية والإستراتيجية للحرب الروسية – الأوكرانية"، مجلة شؤون عربية، ع 192، (شتاء 2022)، نقلا عن الرابط التالي: https://arabaffairsonline.com

[14] - Joshua Goldstien, International Relations, (New York: Longman, 1999), P. 101.

[15]- جوزيف ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، (ترجمة: أحمد أمين ومجدي كامل)، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997)، ص. 245.

[16]- طارق الشامي، "نظريات العلاقات الدولية تتوقع اندلاع حرب بين القوى الكبرى، اندبندنت عربية، (2023/05/25)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3J7rqQW

[17]- البدر الشاطري، مرجع سابق.

[18]- خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، (دمشق، سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014)، ص. 130.

[19] - James Morrow, « Modeling the forms of International Cooperation : Distribution Versus information », International Organization, Vol 48, N° 3, (1994). P. 388.

[20]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص. 376.

[21]- العابد نائلة، "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية"، مجلة المعيار، م 27، ع 1، (2023)، ص. 501.

[22]_ ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتكيا: مستقبل روسيا الجيوبوليتكي، (ترجمة: عماد حاتم)، (بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص. 400.

[23]- نفس المرجع، ص ص. 433- 438.

[24]- وليم نصار، "روسيا كقوة كبرى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 20، (خريف 2008)، ص ص. 44-45.

[25]- العابد نائلة، مرجع سابق، ص ص. 492-493.

[26]- ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص. 401.

[27]– جلال خشيب، "الجيوبوليتيكا الروسية الحديثة والمعاصرة: بين النظرية والتطبيق"، مجلة رؤية تركية، م 7، ع 2، (ربيع 2018)، ص. 118.

[28]– علي الدين هلال، "تقييم الأزمة الأوكرانية من منظور نظرية المباريات"، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، في: (2022/02/28)، تاريخ الاطلاع: (2023/05/28)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/46bImQn

[29]- نفس المرجع.

[30]- نفس المرجع.

[31]- محمد حمشي، "نظرية التعقد في العلاقات الدولية: النظام الدولي كنظام معقد وشواشي السلوك"، مجلة المستقبل العربي، م 42، ع 484، (جوان 2019)، ص. 113.

[32]– محمد حمشي، "صعود الصين من منظور مغاير"، مجلة العلوم الإنسانية، م 6، ع 2، (ديسمبر 2019)، ص ص. 22-25.

[33]– أسامة أبو دراز، "عام على الحرب في أوكرانيا ..هل نحن أمام تحولات جذرية في العلاقات الدولية"، في (2023/04/25)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3J8VRGB

10. قائمة المراجع:

1. باللغة العربية:

1. العابد، نائلة، "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية"، مجلة المعيار، م 27، ع 1، (2023).
2. المصري، خالد موسى، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، (دمشق، سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014).
3. الشاطري، البدر، "صلة نظريات العلاقات الدولية بواقع السياسة العالمية"، (جريدة البيان)، بتاريخ: (2022/09/02)، تاريخ الاطلاع:(27 /2023/05)، نقلا عن الرابط التالي: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2022-09-02-1.4506095
4. الشامي، طارق، "نظريات العلاقات الدولية تتوقع اندلاع حرب بين القوى الكبرى، اندبندنت عربية، (2023/05/25)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3J7rqQW
5. أبوخزام، إبراهيم، الحروب وتوازن القوى دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، (لبنان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).
6. أبو دراز، أسامة، "عام على الحرب في أوكرانيا ..هل نحن أمام تحولات جذرية في العلاقات الدولية"، في (2023/04/25)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3J8VRGB

7. أولغول، مراد وكوسا، اسماعيل ، " مشكلة التوسع المفرط: تحليل سياسات أمريكا في البحر الأسود من منظور عمل جينتلسون 4 Ps"، مجلة رؤية تركية، م 2، ع 11، (ربيع 2022).
8. بلخيرات، حوسين ، "الحرب الروسية الأوكرانية الأبعاد التفسيرية على ضوء المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، ع 03، م 15، (2022).
9. بن خليف، عبد الوهاب، جيوسياسية العلاقات الدولية المتغيرات القواعد والأدوار، (الجزائر: دار قرطبة، 2016).
10. بيليس، جون وسميت، ستيف، عولمة السياسة العالمية، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، (دبي، الامارات العربية المتحدة، 2004).
11. حمشي، محمد، "نظرية التعقد في العلاقات الدولية: النظام الدولي كنظام معقد وشواشي السلوك"، مجلة المستقبل العربي، م 42، ع 484، (جوان 2019).
12. حمشي، محمد ، "صعود الصين من منظور مغاير"، مجلة العلوم الإنسانية، م 6، ع 2، (ديسمبر 2019).
13. خشيب، جلال، "الجيوبوليتيكا الروسية الحديثة والمعاصرة: بين النظرية والتطبيق"، مجلة رؤية تركية، م 7، ع 2، (ربيع 2018).
14. دوغين، ألكسندر ، أسس الجيوبوليتكيا: مستقبل روسيا الجيوبوليتكي، (ترجمة: عماد حاتم)، (بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004).
15. صلاح، سالم ، " التداعيات الفكرية والإستراتيجية للحرب الروسية – الأوكرانية"، مجلة شؤون عربية، ع 192، (شتاء 2022)، نقلا عن الرابط التالي: https://arabaffairsonline.com
16. عبد الشافي، عصام، "الحرب الروسية- الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، (2022/05/03)، نقلا عن الرابط التالي: http://www.studies.aljazeera.net
17. فرج، أنور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السليمانية، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007).
18. ناي، جوزيف ، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، (ترجمة: أحمد أمين ومجدي كامل)، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997).
19. نصار، وليم، "روسيا كقوة كبرى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 20، (خريف 2008).

20. هلال، علي الدين، "تقييم الأزمة الأوكرانية من منظور نظرية المباريات"، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، في: (2022/02/28)، تاريخ الاطلاع: (2023/05/28)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/46bImQn

2. **باللغة الأجنبية:**

1. Goldstien, Joshua, International Relations, (New York: Longman, 1999).
2. Lamy, Steven, « Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism », in : John Belis , Steve smith, The Globalization of world politics,(Oxford University Press, 2001).
3. Morrow, James, « Modeling the forms of International Cooperation : Distribution Versus information », International Organization, Vol 48, N° 3, (1994).
4. Viotti, Paul and Kuppi, Mark, International Relations Theory, (London: Pearson, 2010).
5. Walt, Stephen, « An International Relations Theory guide to Ukraine's War», (20 /05/2022), see the link : https://bit.ly/461xjcn

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العدد: (01)، (2023)، ص 188 - 203

المنظمات الدولية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في العالم

International organizations as a mechanism for achieving food security worldwide

زوينة بوفرورة
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، boufroura.zouina@univ-alger3.dz

تاريخ الإستلام: 2023/04/29 تاريخ قبول النشر: 2023/05/27 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

يعتبر الأمن الغذائي أحد مقومات الأمن الإقتصادي لأي دولة وأهم ركائز الأمن الاجتماعي وحتى السياسي. وتعد المنظمات الدولية من أهم الآليات التي تحاول من خلالها دول العالم تحقيق الأمن الغذائي، وهنا يكمن هدف هذه الورقة البحثية، فنحن بصدد البحث عن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في سبيل تحقيق الأمن الغذائي في العالم. يتضح من خلال هذه الورقة البحثية أن المنظمات الدولية التي تعنى بتحقيق الأمن الغذائي في العالم متعددة ولكل منها سياستها الخاصة التي تحاول من خلالها التأثير على الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي؛ التبعية الغذائية؛ انعدام الأمن الغذائي؛ المنظمات الدولية؛ سياسات المنظمات.

Abstract:

Food security is considered one of the pillars of economic security for any country, as well as a key component of social and even political security. International organizations are among the most important mechanisms through which countries around the world try to achieve food security, and this research paper aims to explore the role that these organizations play in achieving food security worldwide. It is evident from this research paper that the international organizations that focus on achieving food security in the world are numerous, and each has its own policies that it tries to use to influence food security.

Keywords: Food Security; Food Dependency; Food Insecurity; International Organizations; Organization Policies.

1. مقدمة :

إن معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي آخذة في الارتفاع على نطاق العالم بعد عقود من المكاسب الإنمائية. ولقد أحدثت الاختلالات في سلاسل الإمدادات، وتغير المناخ، وجائحة كوفيد-19، والقيود المالية المشددة من خلال رفع معدلات الفائدة، والحرب في أوكرانيا، صدمة غير مسبوقة في النظام الغذائي العالمي وكان الأشخاص الأشد ضعفًا الأكثر تضررًا منها. وما زال تضخم أسعار الأغذية مرتفعًا في العالم، حيث تسجّل عشرات البلدان معدلات تضخم مرتفعة للغاية. ولتفادي تفاقم أزمة الأمن الغذائي والتغذوي، يتعيّن اتخاذ مزيد من الإجراءات العاجلة من أجل إنقاذ البؤر الساخنة للجوع، وتعد المنظمات الدولية الآلية المكلفة بتحقيق الأمن الغذائي وحمايته من خلال مساهماتها الرامية إلى الاهتمام بكل ما يتعلق بالأمن الغذائي العالمي.

إن التعرف على آليات العناية الدولية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي هو ما دفعنا للبحث في هذا الموضوع، فالاهتمام الدولي بموضوع الأمن الغذائي لا بد أن يدرس بغية معرفة أهم مبادراته من خلال المنظمات الدولية لاستخلاص مدى فاعليتها فيما يخص تحقيق الأمن الغذائي في العالم.

بناءا على ذلك نطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما هو دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي في العالم؟

ولدراسة هذه الإشكالية فقد تم الانطلاق من الفرضية التالية: ترتكز جهود المنظمات الدولية حول تعزيز الاهتمام بالأمن الغذائي من خلال المساهمة بإصلاحات ومبادرات في سبيل تحقيقه وسعيها للمحافظة عليه.

وانطلاقا من طبيعة الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث، ويعد هذا المنهج الوسيلة الأكثر تعبيرا ووصفا لأبعاد الأمن الغذائي وتحليل دور المنظمات في تحقيق الأمن الغذائي.

تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الأمن الغذائي: المفهوم والأبعاد.

المحور الثاني: معضلة تحقيق الأمن الغذائي في العالم

المحور الثالث: دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي في العالم.

2. الأمن الغذائي: المفهوم والأبعاد

1.2 مفهوم الأمن الغذائي والمصطلحات المرتبطة به:

تتعدد تعاريف الأمن الغذائي أهمها تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمن الغذائي، حيث يعرفها أنها: "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"[1]، كما يعرف على أنه: "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الأمة وضمان

الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ويتم توفير الاحتياجات الأساسية، إما بإنتاجها محليا أو باستيرادها من الخارج، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الأمن الغذائي لا يتضمن وجوب الإنتاج المحلي لكل الاحتياجات الغذائية إنما يقتضي بوجوب تأمين المداخيل القومية اللازمة لاستيراد الاحتياجات الغذائية الأخرى"[2]. كما تعرفه منظمة الصحة العالمية أنه: "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين، توزيع وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء صحيا وموثوقا به، ملائما للاستهلاك الآدمي وغير ضار بالبيئة"[3]. الأمن الغذائي من خلال هذا التعريف أوسع من توفير الغذاء بالقدر الكافي في كل الأوقات بل تعدى إلى ضرورة صحة الغذاء للمحافظة على صحة المستهلك ونشاطه.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الأمن الغذائي هو أن يحصل كل مواطن على احتياجاته الغذائية الضرورية على مدار السنة دون حرمان في أي وقت يشاء هو ذلك، سواءا من الإنتاج المحلي أو المستورد، بعبارة أخرى الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا بالأسعار التي تتناسب مع مستويات دخولهم وقدرتهم الشرائية.

كما يرتبط مفهوم الأمن الغذائي بعدة مفاهيم مكملة كلها تصب في معنى أمن وأمان الفرد والمجتمع، ونذكر منها:

- **الأمن المائي**: ورد تعريف الأمن الغذائي في وثيقة المجلي العالمي للمياه بأنه "حصول أس فرد من أفراد المجتمع على ما يكفيه من الماء النظيف المأمون بتكلفة متاحة كي يحيا حياة صحية ومنتجة دون التأثير على استدامة البيئة الطبيعية، أما الفجوة المائية فهي حالة عدم التوازن بين قدرة الموارد المائية المتاحة في المجتمع وبين ما يحتاج إليه الأفراد من المياه لاستمرار عمليات التنمية والنمو الإقتصادي والتوسع العمراني بما يتوافق والمستويات العالمية المشابهة[4]. ويرتبط الأمن المائي بالأمن البيئي والأمن الغذائي والأمن الإقتصادي كون الماء عنصر أساسي في حياة الأمن الغذائي لأن الزراعة هي المستخدم الرئيسي للمياه.
- **الأمن البيئي**: يجمع الأمن البيئي بين مفهوم الأمن ومفهوم البيئة، فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية وتأثيرها سلبيا على البيئة من جهة، ومن جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات والكوارث التي تسببها البيئة وما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، فالأمن البيئي هو حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات والجرائم التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي. كذلك يمثل الأمان العام الذي يشعر به الإنسان وهو مرتبط بعوامل عدة هي: توافر الظروف المعيشية المناسبة في بيئة سليمة بحياة كريمة وصحية، توافر الوقاية اللازمة من المخاطر البيئية التي قد تنجم عن الطبيعة أو بفعل الإنسان مع القدرة على السيطرة والتحكم في الأضرار التي قد تنجم عنها، استدامة عناصر النظام البيئي وتنميتها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.

- **التبعية الغذائية:** نعني بها عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الإستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي إنتشار الأمراض والمجاعة، ومع وجود المنظمات الدولية والإقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن إتفاقيات وتشريعات معتمدة تخفف من حدة هذه الوضعية.

الأمن الغذائي كمفهوم له عدة مداخل تساعد في معرفة مدى تحقيق الأمن الغذائي من جهة وعند أي مستوى من جهة ثانية، أهمها ما يلي:

- **المدخل الفردي:** يشكل الفرد هنا أبسط الوحدات الاستهلاكية حيث يتم رصد استهلاك الفرد الواحد من العناصر والطاقة الغذائية ومقارنتها بالمتطلبات الغذائية، فإذا كان الاستهلاك مطابقا أو قريبا للمتطلبات الغذائية كان الوضع الغذائي مرضيا على هذا المستوى، ويعرف الأمن الغذائي على مستو ى الأسرة على أنه تأمين غذاء كاف لضمان مكون غذائي ملائم لكل أفرادها[5]. وكلما إبتعد الواقع الإستهلاكي عن هذه المتطلبات، قرب الأمن الغذائي من نقطة الحرج ويتم التعامل مع الاستهلاك بالأرقام المتوسطة لمجموعات المستهلكين المصنفين حسب مجموعة من العوامل منها (العمر– الجنس– المواصفات البدنية– الدخل– العمل– المتغيرات الإجتماعية ....) على أن تشمل هذه المسوحات عينة إحصائية طبقية عشوائية تمثل المجتمع الإحصائي بمواقعه الجغرافية المختلفة، وأن تجرى مثل هذه المسوحات في مواسم مختلفة، ومن خلالها يمكن التعرف على ما يلي:
  - الأنماط الغذائية السائدة.
  - مكونات العناصر الغذائية لهذه الأنماط.
  - علاقة الأنماط الغذائية والمستويات الغذائية بالنمط الغذائي لذوي الدخل المحدود في المجتمع، حيث تشكل هذه الطبقة الاجتماعية الشريحة المهددة بسوء التغذية وتشكل الجزء الأكبر من هرم المجتمع.
  - الأخذ بالنمط الغذائي للفقراء كقاعدة حسابية لتقدير حجم الغذاء المطلوب وفق متطلبات الأمن الغذائي التي تسمح ظروف الدولة الاقتصادية بتوفيرها من جهة وتغطي الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية من جهة ثانية.
- **المدخل المحلي:** تتم في هذا المستوى دراسة العوامل السكانية والاقتصادية والتكنولوجية في الوحدات الإدارية المحلية وعليه فإنه يجب تحديد المتغيرات التالية: الوضع الغذائي القائم، تحديد الأهداف، معرفة الموارد المتاحة، تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي. وعند توفر البيانات المطلوبة عن هذه الوحدات يتم المرور إلى تطوير خطط غذائية عن الأقاليم المختلفة تخضع للتنسيق والربط والدمج فيما بينها لتصبح بذلك خطة وطنية شاملة، ولدراسة المستوى المحلي كما هو مشار إليه أعلاه باختصار يجب دراسة العوامل التالية:

- العوامل الديمغرافية التي تشمل: عدد السكان، التوزيع الجغرافي، البنية السكانية، العوامل الثقافية للمجتمع، العمالة، العادات والتقاليد...إلخ.
- العوامل الجغرافية التي تتضمن متغير البيئة وهي مجموع العناصر التي تشكل المحيط الطبيعي لحياة الإنسان من أرض وهواء وماء ونشاط إنساني يؤثر على القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية، إذ يجب التعامل مع هذه الموارد بمنتهى العقلانية وحسن الإستثمار للمحافظة عليها وصيانتها وتنميتها بشكل تصبح معه قابلة للتجديد والديمومة[6]. كما تشمل متغير المرافق الزراعية لأن هناك مجموعة من النشاطات المساندة للقطاع الزراعي كالإرشاد الزراعي وخدمات البيطرة والخدمات التسويقية ونقل للمخزون بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التي تؤهل المزارع لشراء المدخلات الضرورية.

- **المدخل الوطني**: يهتم هذا المدخل بقدرة الدولة على تأمين عرض ملائم من الغذاء لإطعام سكانها عند أسعار معقولة بغض النظر عن التقلبات التي يمكن أن تحدث في إنتاجية المحاصيل من سنة لأخرى[7]، كما يمثل المستوى الوطني المجال الشامل الذي يستوعب كل المعطيات الضرورية المرتبطة بمسألة الأمن الغذائي على خارطة المستويين السابقين، بما يتعلق بتنسيق الخبرات والإدارة واتخاذ القرار والتشريع والتنفيذات، ولتطوير برامج الأمن الغذائي على المستوى الوطني لابد من تحليل سوق الغذاء متضمنا ما يلي[8]:
  - تحديد حجم العرض والطلب على الغذاء.
  - تحديد الدور الأساسي للتجارة الخارجية وتحديد البنود الغذائية في حركة التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.
  - رسم سياسة-جيو-ديمغرافية تتعلق بتوزيع السكان ما بين حضر وريف لتأمين وتنمية الموارد الإنتاجية وضمان تدفق الغذاء من الريف إلى المدن.
  - العمل على إحداث تنمية إقتصادية حقيقية عن طريق الإستثمار الذي يخلق فرص عمل تولد دخلا يؤهل المستهلك لتناول كميات من الغذاء المناسب تضمن أمنه الغذائي الفردي والأسري، ولإنجاح الخطط الغذائية على المستوى الوطني فلابد من اعتماد سياسات سعرية وتسويقية ومصرفية وإدارية تهيأ أفضل فرص الإنتاج والإستهلاك.

2.2 أبعاد الأمن الغذائي

قبل التطرق لأبعاد الأمن الغذائي، لا بد أن نتعرف على مؤشرات الأمن الغذائي العالمي لأنها تعكس وضعية الأمن الغذائي بالعالم والذي يتوفر على أربعة مؤشرات للأمن الغذائي تساعد على توجيه سياسات الأمن

الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها وكذا تقديم صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد ما، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- **مؤشر توفر الغذاء:** يعتبر التوفر بعدا هاما من أبعاد الأمن الغذائي، والذي يعكس إتاحة ما يكفي من الغذاء للأفراد، ولا يشترط بعد التوافر كمية الغذاء فقط، بل جودته أيضا وتنوعه. وتتضمن مؤشرات تقييم التوفر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات، وكذا متوسط إمدادات البروتينات ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.
- **مؤشر الحصول على الغذاء:** الحصول على الغذاء يعني إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد للحصول على نظام غذائي مغذ ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء من خلال الدخل، أسعار الغذاء والقدرة على تلقي الدعم الاجتماعي، كما يشمل أيضا إمكانية الحصول على الغذاء بالنظر إلى مدى توفر البنى التحتية للنقل والطرقات إضافة إلى معدل نقص التغذية.
- **مؤشر استقرار الغذاء:** يعبر بعد الاستقرار على إمكانية الحصول على الغذاء باستمرار دون أن يكون هناك مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب أزمة معينة، بمعنى لكي يصل الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لديهم القدرة على الوصول إلى الغذاء نتيجة للصدمات الاقتصادية أو المناخية أو الأحداث الموسمية، وعليه فإن مفهوم استقرار الغذاء يشمل بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء.
- **مؤشر الاستفادة من الغذاء:** تتوقف الاستفادة من الغذاء على نوعية الأغذية وكيفية إعدادها وتخزينها وغيرها، ويشمل زيادة على الاستفادة من الغذاء مجموعتين: تشمل الأولى المتغيرات التي تحدد القدرة على الانتفاع من الأغذية التي تظهرها العديد من الأمراض مثل هشاشة العظام، فقر الدم، عدد النساء في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم، القصور الغذائي لدى الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال والتقزم[9].

أما عن أبعاد الأمن الغذائي فتتمثل في العناصر التالية:

- **الكفاية أو الوفرة:** نقصد بالكفاية توفير الإمدادات الغذائية اللازمة على المستوى الكلي أي على المستوى الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء مع ضمان استقرار هذه الإمدادات من حيث الكمية والسعر، بحيث تكون كافية فقط لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات. ويؤدي توافر الغذاء دورا بارزا على صعيد ضمان الأمن الغذائي، فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معينة من السكان سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد أو مساعدة غذائية على أساس ثابت، علما أن هذا البعد ليس كافيا لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب[10].
- **إمكانية الوصول إلى الغذاء:** جاءت أعمال العديد من الباحثين لتركز على متغير إمكانية الوصول إلى الغذاء وهذا بعد المجاعات التي حدثت في بعض مناطق إفريقيا وآسيا، حيث أنه ورغم توفر الغذاء

بكميات كافية إلا أن فئات واسعة لم تكن قادرة على الوصول إليه بسبب ارتفاع أسعاره أو انعدام الدخل لديها ما جعل مفهوم الأمن الغذائي ينتقل من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، بحيث لم يعد الاهتمام يقتصر فقط على درجة كفاية العرض بل أصبح الاهتمام أيضا بدرجة تلبية الطلب على المستوى الوطني والجهوي والأسري والفردي كذلك. وتستند القدرة على الوصول إلى الأغذية على ركيزتين هما: الوصول الإقتصادي والوصول المادي، ويحدد الوصول الإقتصادي من خلال الدخل المتاح وأسعار الأغذية وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه، أما الوصول المادي فيحدد من خلال توافر البنى الأساسية وتوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرقات والسكك الحديدية والاتصالات ومرافق تخزين الأغذية وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق ومداخيل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دور رئيسي في تحديد نتائج الأمن الغذائي.

- **الزمن:** عامل الزمن تم إدراجه كمتغير لتحديد مفهوم الأمن الغذائي لأول مرة من طرف البنك الدولي سنة 1986 في تقريره عن الفقر والجوع، حيث ربط بين حالة الجوع التي يعاني منها الأفراد خلال مدة زمنية معينة وحالة الفقر التي يعيشونها، وقسم تبعا لذلك حالة انعدام الأمن الغذائي إلى نوعين: مؤقت ومزمن.

3. معضلة تحقيق الأمن الغذائي في العالم

1.3 أسباب عدم تحقيق الأمن الغذائي في العالم

العديد من دول العالم يعيشون انعدام الأمن الغذائي، وهذا راجع إلى تعدد الأسباب المؤدية إليه وصعوبة مواجهتها في هذه الدول، منها السياسية والاقتصادية وحتى المناخية، حيث تشكل النزاعات تهديدا كبيرا محدقًا بالأمن الغذائي والتغذية والسبب الرئيسي للأزمات الغذائية العالمية، ولقد أدت الزيادات الملحوظة في عدد النزاعات ومدى تعقيدها في السنوات العشرة الأخيرة إلى تآكل ما تحقق من مكاسب في مجال الأمن الغذائي والتغذية، الأمر الذي دفع العديد من البلدان إلى شفير المجاعة.

كما تشكل تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى دافعا رئيسيا كامنا وراء الارتفاع الأخير في مستوى الجوع في العالم، وأحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى أزمات غذائية حادة، وعاملا مساهما في مستويات سوء التغذية المقلقة التي شهدناها خلال السنوات الأخيرة، ويؤثر تزايد تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى المرتبطة بتغير المناخ تأثيرا سلبيا على جميع أبعاد الأمن الغذائي والتغذية.

وتشكل حالات التباطؤ والانكماش الإقتصادي دافعا رئيسيا كامنا وراء ارتفاع مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي. فهي تعيق التقدم باتجاه القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، بغض النظر عما إذا كانت

مدفوعة من تقلبات السوق، أو الحروب التجارية، أو الاضطرابات السياسية، أو الجوائح العالمية كتلك الناجمة عن كوفيد–19. ولقد شهدت معظم البلدان التي زاد فيها مستوى الجوع حالات التباطؤ والانكماش الإقتصادي.

كما يرتبط عدم القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية بارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك التقزم والهزال والوزن الزائد والسمنة. وثمة عوامل عديدة كامنة وراء كلفة الأغذية المغذية وتتوزع على نطاق النظم الغذائية ككل في ثنايا الإنتاج الغذائي وسلاسل الإمدادات الغذائية وبيئات الأغذية، إضافة إلى طلب المستهلك والاقتصاد السياسي للأغذية.

يمثّل الفقر وانعدام المساواة سببين هيكليين كامنين وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، مما يضخم الآثار السلبية للدوافع العالمية الآنف ذكرها، فالفقر يؤثر سلبا على الجودة التغذوية للأنماط الغذائية. ويتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله نتيجة المستويات العالية والمستمرة لانعدام المساواة بجميع أبعادها. ويزيد انعدام المساواة في الدخل بصورة خاصة من احتمال انعدام الأمن الغذائي – لاسيما للفئات المستبعدة والمهمشة اجتماعيا –كما يبدد الأثر الإيجابي الذي قد يتركه أي نمو اقتصادي على الأمن الغذائي الفردي[11].

2.3 آثار انعدام الأمن الغذائي في العالم:

تساهم حالة انعدام الأمن الغذائي وواقعها المتردي في آثار سلبية على المجتمعات والدول، وقد تتعدد هذه الآثار بين الآثار الصحية والمرتبطة بالفرد مباشرة، أو بالجماعات خاصة فيما تعلق بانتشار الصراعات والمنازعات أو بالدولة ككل، وهنا يتعلق الأمر بتبعية الدولة للقوى الكبرى وهو ما يمنعها من التقدم والتطور واستمرار الأزمات.

- **الآثار الصحية والأوبئة:** على الرغم من التحديات المطروحة عن طريق انتشار الفقر والأمراض الوبائية وانعدام الأمن الغذائي، لا تزال الأمراض المعدية التقليدية المتمثلة في فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والسل هي المحركات الرئيسية للوفيات في العالم، وبالتزامن مع ذلك فإن الحالات المزمنة مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري والسرطان – المرتبطة بنمط حياة الطبقة المتوسطة المتنامي – ظهرت كحالات قاتلة رئيسية، وهو ما يخلق عبئا مضاعفا للمرض، فالنظم الصحية الإفريقية مثلا غير مجهزة للتعامل معها.

في عام 2019، كان أكثر من تسعة من كل عشرة أطفال يعانون من التقزم يعيشون في إفريقيا وآسيا، ويمثلون 40٪ و54 ٪ من مجموع الأطفال المصابين بالتقزم في العالم، ثم أحرزت معظم المناطق بعض التقدم في الحد من التقزم بين عامي 2012 و2019 ولكن ليس بالمعدل المطلوب لتحقيق أهداف 2025-2030.

كما أن الهزال يصيب أكثر من 50 مليون طفل دون سن الخامسة في العالم، ويتعرض هؤلاء الأطفال بشكل متزايد لخطر الأمراض والوفاة، إذ أن ارتفاع تكلفة الأغذية المغذية والتوتر الناجم عن العيش في ظل انعدام الأمن الغذائي وعمليات التكيف الفسيولوجي مع القيود المفروضة على الأغذية هي كلها عوامل تساعد على تفسير الأسباب التي من المحتمل أن تجعل الأسر التي تفتقر إلى الأمن الغذائي تعاني من الأمراض الفيسيولوجية.

- **التبعية الغذائية:** تنص نظرية التبعية على أن "حالة التخلف هي على وجه التحديد نتيجة دمج اقتصاديات العالم الثالث في نظام العالم الرأسمالي الذي يهيمن عليها الغرب وأمريكا، وفي دراسات التنمية فإن التبعية تعني وضعا يكون فيه بلد أو منطقة معينة تعتمد على أخرى للدعم، البقاء والنمو.

تشكل ذهنية الانبهار وارتباط الأفارقة بالمنتجات المستوردة وإن وجدت مثيلتها من الإنتاج المحلي وبجودة أفضل، وتلك العقلية تفرز تبعات سلبية على المجالات الاقتصادية والثقافية لذلك يتعين تغيير ذلك التوجه من خلال الابتكار والجودة في لإنتاج، وذلك لضمان نجاح المنتجات الإفريقية في ميدان التنافس العالمي وفرض مكانتها بين المنتجين بدلا من الاستهلاك، كما يعاني القطاع الزراعي الإهمال الرسمي والمجتمعي، فالملاحظ أن الزراعة تأتي في مؤخرة الأنشطة التنموية في إفريقيا، كما يعتبر المزارع مواطنا من الدرجة الثانية وقليل الشأن، ويفضل معظم الأفارقة العمل في الدوائر الحكومية وذلك فيه تعارض واضح مع ما تعلنه الحكومات بأن الزراعة مصدر التنمية دون السعي إلى تطويرها، إنما تلك الادعاءات مجرد تصريحات للاستهلاك المحلي. ويشار إلى أن إفريقيا لم تطور آلة الزراعة، لذلك فمن غير المتوقع تحقيق تطور ملموس في الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي والزراعي مع الوسائل البدائية التي تستخدم.

- **الآثار السياسية:** يزيد انعدام الأمن الغذائي من التوترات الاجتماعية، ففي الدول التي تتمتع بدرجة عالية من التماسك الاجتماعي تتميز بالسلم والاستقرار السياسي وتحقيق الثقة، والمواطن على استعداد للعمل من أجل الصالح العام، بالمقابل عندما لا يكون لدى الناس ديمومة النظام الغذائي الكاف والصحي، فمن الصعب جدا عليهم إيجاد الوقت والاهتمام اللازم للتأثير الإيجابي في العمل السياسي، بل سيكون لانعدام الأمن الاجتماعي آثار مباشرة على كل من الدولة، المشاركة السياسية، سيادة القانون واستقرار المؤسسات الديمقراطية والتكامل الاجتماعي والسياسي، هذا التأثير هو واقعي بدرجة كبيرة، خاصة لما يتداخل مع انعكاسات الأمن الغذائي على المستوى التعليمي والرسوب المدرسي وارتفاع الآفات الاجتماعية وزيادة الفقر والبطالة، ليؤثر سلبا على العملية السياسية ككل من خلال ضعف الأدوار المجتمعية في الدمقرطة والتنمية[12].

4. دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي في العالم

1.4 علاقة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالأمن الغذائي:

1.1.4 نشأتها:

أنشئت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة سنة 1945 بغية الرفع من القدرة الإنتاجية الزراعية وتوفير الغذاء للسكان وتحسين أوضاعهم المعيشية وظروفهم الحياتية. وقد تركز نشاطها منذ نشأتها على محاربة الفقر والجوع والنهوض بالتنمية الزراعية وبالمستويات التغذوية والتعزيز من الأمن الغذائي لتمكين السكان من عيشة راضية مفعمة بالنشاط والحيوية.

إن الرغبة في تحقيق هذا الهدف دفعت بالمنظمة إلى تبني استراتيجية طويلة المدى لتحقيق التنمية الزراعية المستديمة. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تلبية احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل على حد سواء من خلال ترويج تدابير التنمية الصالحة بيئيا والملائمة تقنيا والسليمة اقتصاديا والمقبولة اجتماعيا.

يشكل المؤتمر الهيئة الرئاسية العليا في المنظمة ويضم 184 عضوا تمثل الدول الأعضاء وهيئة واحدة عضوا هي المجموعة الأوروبية، يقوم المؤتمر بانتخاب مدير عام للمنظمة لفترة ولاية تستغرق 6 سنوات. وقد قام بانتخاب السنغالي السيد جاك ضيوف مديرا عاما للمنظمة لفترة ولاية ثانية بدأت منذ يناير 2000. ينعقد المؤتمر كل سنتين ويعهد إليه بالقيام بالمهام التالية:

- تحديد سياسات المنظمة.
- إقرار الميزانية.
- التقدم بتوصيات إلى الأعضاء وإلى المنظمات الدولية بشأن أيّة مسائل تتعلق بأغراض المنظمة.

تركزت جهود منظمة الأغذية والزراعة "فاو" الإصلاحية على المحاور التالية:

- تعزيز الاهتمام بالأمن الغذائي.
- نقل الموظفين من المقرّ الرئيسي إلى الميدان.
- التوسع في استخدام الخبراء من أبناء البلدان النامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل.
- توثيق الصلات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- تيسير الوصول الإلكتروني إلى قواعد بيانات المنظمة الإحصائية ووثائقها.

2.1.4 سياساتها اتجاه الأمن الغذائي:

تعمل المنظمة على تكثيف التنسيق في إطار الحوكمة وتشجيع الشراكات التي تقود إلى خفض معدلات الفقر وسوء التغذية، ويعتبر رصد ومراقبة سياسات الأمن الغذائي ومدى تنفيذها واعتمادها على البيانات والاستهداف الدقيق للفئات الضعيفة معيارا على نجاح أي سياسة تطمح إلى تحقيق المن الغذائي، وهذا ما تتابعه المنظمة، كما تعمل على زيادة إنتاجية الزراعة واستدامتها من أجل الاستجابة لزيادة الطلب على الغذاء المتنامية وذلك عن طريق الاعتماد على البحث والابتكار في المجال الزراعي والإنتاج الحيواني، وفي ظل ظروف التدهور الإيكولوجي والتغير المناخي تحاول المنظمة جعل الممارسين الزراعيين يعتمدون على مبادئ الزراعة المستدامة وذلك

عن طريق إيجاد الإطار القانوني والمعلوماتي الداعم لذلك، كما يعتبر الحد من الفقر في الريف من بين أهم الوسائل التي تعزز من محاربة الجوع وسوء التغذية وذلك عن طريق دعم المشاريع الزراعية الصغيرة وربطها بالأسواق وتوفير البنية التحتية لها بالتنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أما في حالة الظروف الطارئة وفي حالات الجوع المزمن أو انعدام الأمن الغذائي المزمن، فتعمل المنظمة على دعم تحسين النظم الاجتماعية المساندة للفقراء والتي توفر لهم الحد الأدنى من متطلبات الغذاء لبقائهم في صحة ونشاط، وبالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية تعمل على تحسين كفاءة الأسواق الزراعية وشموليتها من أجل تحسين فرص تسويق منتجات المزارعين ورفع مداخيلهم[13].

2.4 علاقة صندوق النقد الدولي بالأمن الغذائي :

نشأته: يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها 190 بلدا عضوا. يقوم بهذه المهمة عن طريق دعم السياسات الاقتصادية التي تعزز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي التي تمثل ضرورة للإنتاجية وخلق الوظائف والرفاهية الاقتصادية، الصندوق تديره بلدانه الأعضاء وهو مسؤول أمامها.

للصندوق ثلاث مهمات حيوية:

- تعزيز التعاون النقدي الدولي.
- تشجيع التوسع التجاري والنمو الإقتصادي.
- تثبيط السياسات التي من شأنها الإضرار بالرخاء.

ولتحقيق هذه المهمات الثلاث، تعمل البلدان الأعضاء في الصندوق على أساس تعاوني فيما بينها ومع الهيئات الدولية الأخرى لتحسين حياة المواطنين.

سياساته اتجاه الأمن الغذائي:

قد لا يلعب صندوق النقد الدولي دورا مباشرا في الأمن الغذائي، لكنه يتشارك في ذلك مع البنك الدولي، كما أشار "جوزيف ستيغليز" إذا كان البنك الدولي مكرس للقضاء على الفقر، فإن صندوق النقد الدولي يهتم بتوفير استقرار المالي العالمي، وما ينعكس ذلك على السياسات اقتصادية للدول النامية ومسار المن الغذائي من خلالها، وتعتبر التدابير التي يقترحها على الدول النامية ذات نتائج تحد من الفقر فيها، وفيما يتعلق بالزراعة فإن تقرير الصندوق سنة 2005 المسمى جدول أعمال الدوحة للتنمية والمعونة من أجل التجارة ركز على ضرورة الإصلاح الزراعي من خلال الاستراتيجيات التي تركز على الوصول إلى الأسواق والدعم المحلي والمنافسة، وتزامنا مع ذلك يوصي الدول المتقدمة بإلغاء إعانات التصدير الزراعية وإلغاء التعريفات الجمركية الزراعية والدعم الزراعي المحلي لأن ذلك يشوه التجارة ولا يعطي فرصة للدول النامية من أجل التكامل في الأسواق العالمية، كما يحفز الدول المتطورة والمجتمع الدولي لتقديم المساعدة للدول النامية من خلال معالجة القيود المفروضة عليها من جانب العرض من أجل

زيادة حظوظها في الاندماج في الأسواق الدولية ومساعدتها على تحمل ومواجهة التكاليف الناجمة على الانتقال نحو التحرير وهذا ما يقود في النهاية إلى تعزيز الأمن الغذائي لديها[14].

3.4 علاقة البنك الدولي بالأمن الغذائي :

1.3.4 نشأته:

تعرف مجموعة البنك الدولي بأنها من بين أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، وتشترك المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك في:

- الالتزام بالحد من الفقر.
- تعزيز الرخاء المشترك.
- تشجيع التنمية المستدامة.

ويقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية(IDA) ، اللذان يشكلان معاً البنك الدولي، التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية إلى حكومات البلدان النامية. وينصب تركيز المؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقراً، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيساعد البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

كما تركز مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ومن خلال هذه المؤسسات تقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمساعدة الفنية والتأمين ضد المخاطر السياسية، وتسوية المنازعات للشركات الخاصة، ومن ضمنها المؤسسات المالية.

يعمل البنك الدولي على تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني والمالي لمساعدة البلدان الأعضاء على إصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشروعات محددة مثل بناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الأمراض وحماية البيئة. والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي هي مساعدات طويلة الأجل بصفة عامة، وتمول من مساهمات البلدان الأعضاء ومن خلال إصدار السندات. أغلب موظفي البنك الدولي من المتخصصين في قضايا أو قطاعات أو تقنيات معينة.

2.3.4 سياساته اتجاه الأمن الغذائي:

فيما يتعلق بالأمن الغذائي والإصلاح الزراعي فيكون من خلال إصلاح السياسات التي تسعى إلى تحسين الإنتاج، وتخصيصه وتوجيهه وتغطية الطلب السوقي وتوفير أساليب الإنتاج الكثيف لرأس المال، ويعتبر البنك الدولي التنمية الريفية هي الطريق لتحقيق المن الغذائي والنمو الإقتصادي، ويكون الوصول إلى فقراء الريف

وتمكينهم ماديا وتوجيهيا أحسن استراتيجية لخلق المداخيل لهم، وبتحسين الإنتاجية الزراعية المستدامة عن طريق حسن إدارة الموارد الطبيعية يصبح بإمكانهم المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية وهذا ما يؤدي إلى توفير الغذاء لفقراء الريف وزيادة الدخل واكتساب المعرفة وحسن استخدام التكنولوجيا الزراعية مما يجعلهم يساهمون في إنتاج السلسلة الغذائية كلها. وهذا ما أكد عليه البنك في 2008، حيث أشار إلى أن النمو الزراعي المستدام يكون عن طريق الاعتماد على فقراء الريف مما يساعدهم على تحقيق أهداف الألفية وتخفيض نسبة فقراء العلم وذلك عن طريق اعتبار الزراعة هي محرك النمو الأساسي بإشراك أصحاب الحيازات الصغيرة وتكاملهم مع الصناعات الزراعية والغذائية، ذلك أن 1.3 مليار حيازة صغيرة متواجدة على مستوى العالم[15].

4.4 علاقة المنظمة العالمية للتجارة بالأمن الغذائي:

1.4.4 نشأتها:

تم إنشاؤها سنة 1995 بعدما تم انشقاقها من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي تعنى بقضايا النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف، وتسعى إلى تعزيز نمو التبادل التجاري العالمي، حيث زادت صادرات البضائع في الفترة 1996- 2016 بحوالي 06 %، وقد كانت هناك عدة مفاوضات تسعى إلى تطوير نظام التبادل الدولي على غرار المفاوضات التي تتعلق بمقاومة الإغراق والتعريفات الجمركية في الفترة 1986- 1994 والتي أنشئت على ضوئها المنظمة، واستمرت المفاوضات بعد جولة أوروغواي ليتم التوصل سنة 1997 إلى اتفاقية تنظم الخدمات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والخدمات المالية، وتم مناقشة تنظيم التجارة الإلكترونية ومحل التعريفات منها سنة 1998، أما في ما يخص الزراعة والخدمات فقد بدأت المفاوضات بشأنها سنة 2000.

2.4.4 سياساتها اتجاه الأمن الغذائي:

ترتكز مهام منظمة التجارة وأهدافها في ضمان الحركة النشطة للتجارة العالمية من خلال إزالة القيود التي تعيقها وبالتالي تنعكس المزايا الإيجابية على المنتجين من خلال فتح المنافذ لتصريف المنتوجات عبر مختلف الأسواق العالمية مما يزيد من التنافسية والتخصص والجودة ويحفز النمو الإقتصادي، كما يستفيد المستهلك من انخفاض أسعار السلع والخدمات ذات الجودة العالية. وبتحقيق الحرية التجارية يمكن أن تتوافر السلع في أي وقت للمستهلك، كما أن المنتج يكون له يقين بأن إنتاجه سوف يسوق دون قيود وهذا ما يحفز المستثمرين في زيادة استثماراتهم الإنتاجية، وتؤدي المنظمة من خلال فض النزاعات التجارية بين الدول في تقريب وجهات النظر والحفاظ على مصالح كل الدول بوسائل سلمية. أما بخصوص الدول النامية فإن المنظمة تحاول ضمان المساعدة فيما يتعلق بالسياسات التجارية عن طريق برامج التكوين والمساعدة التقنية، وتقوم المنظمة بالتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويندرج تحت غطائها أكثر من 164 عضو يمثلون 90 % من التجارة الدولية.

وبالتالي فإن منظمة التجارة العالمية تلعب دورا مهما في الترتيبات التجارية العالمية والتأثير على السياسات الزراعية وهذا ينعكس على الإنتاج العالمي من الغذاء وتوزيعه مما ينعكس على الأمن الغذائي، كما تحاول توجيه الأسواق الزراعية للدول النامية نحو التصدير.

5.4 علاقة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة IFAD بالأمن الغذائي:

1.5.4 نشأته:

يعتبر مؤسسة مالية متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أنشأ سنة 1977 بموجب مؤتمر الأغذية العالمي الذي انعقد سنة 1974، ويعتبر استجابة للأزمات الغذائية خاصة التي مست إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكان الهدف من إنشائه تمويل مشاريع التنمية الزراعية لإنتاج الأغذية في البلدان النامية، ويكرس جهوده في القضاء على الفقر الريفي في البلدان النامية، حيث يعيش أكثر من 75 %من أشد الناس فقرا في المناطق الريفية ويعتمدون على الأنشطة الزراعية لكسب قوتهم.

2.5.4 سياساته اتجاه الأمن الغذائي:

يركز عمل الصندوق حصرا على الحد من الفقر الريفي والعمل مع سكان الريف الفقراء الذين يعيشون في البلدان النامية من أجل القضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية وزيادة مداخيلهم عن طريق رفع إنتاجيتهم، حيث يرى أن الفئات الهشة والضعيفة يمكنها أن تساهم في عملية النمو الإقتصادي. ويمكن تلخيص مهامه التي تؤثر في الأمن الغذائي في النقاط التالية:

- إنشاء البنية التحتية المالية وإنشاء قاعدة رأس المال والحفاظ عليها وتقديم المشورة والتدريب وهذا ما يحقق الاستدامة الذاتية وجعل التمويل الريفي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والدخل والأمن الغذائي وذلك من خلال فقراء الريف باستفادتهم من الخدمات المالية المستدامة وخلق سبل مستدامة للعيش للفقراء والمجتمعات المحلية.
- تعزيز قدرة المؤسسات المالية الريفية على تعبئة المدخرات وتغطية التكاليف وتسديد القروض.
- نقل التكنولوجيا والمعرفة للمزارعين وتعزيز إنتاجيتهم واندماجهم في العلاقات التجارية العالمية وذلك بالتنسيق مع البنك العالمي.
- العمل مع المزارعين الريفيين من أجل كسب المعرفة بالممارسات الزراعية.
- تحقيق التنمية الذاتية المستدامة والإنتاج الغذائي والتحول إلى العلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية وفق مبدأ رابح – رابح[16].

5. الخاتمة:

تعتبر قضية الأمن الغذائي من القضايا الجوهرية في تحقيق الأمن الإقتصادي والقومي للأفراد لذلك من الوجوب العمل وبجدية للتخفيف من حدة هذه الإشكالية لما لها من انعكاسات في مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية مثلما ذكرنا سابقا، وعلى المنظمات الدولية التركيز على أهم استراتيجية التي يمكن من خلالها أن تحقق أهدافها، وهي تعزيز الإرادة السياسية من أجل الالتزام من قبل حكومات المجتمع الدولي في المضي قدما في تعزيز الأمن الغذائي.

6. هوامش:

1- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث "قطاع الزراعة والمياه"، 2008، ص171.

2- أحمد أمين بيضون، الأمن الغذائي في العالم العربي، بيروت: مركز لدراسات الاستراتيجية والبحوث والتدقيق، 2001، ص19.

3- يحي بكور، الأمن الغذائي الواقع وآفاق المستقبل، مجلة شؤون عربية، عدد101، مارس 2000، ص206.

4- إبراهيم أحمد سعيد، تحديات الأمن المائي العربي، مجلة دمشق، عدد 31، 2015، ص03.

5- أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، ص27.

6- علا محمد علي الخواجة، دراسة تحليلية للعوامل الأساسية المؤثرة في مشكلة الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1995، ص33.

7- محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، الأردن: دار وائل، 1999، ص33.

8- علا محمد على الخواجة، مرجع سابق، ص34.

9- محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص35.

10- واعر وسيلة، قرمية دوفي، دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018، مجلة دراسة وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، عدد02، 2021، ص68.

11- بن يزة يوسف، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 01، ص18.

12- لونيس فارس، واقع الأمن الغذائي في إفريقيا: البحث في الأسباب والآثار المترتبة عنه، مجلة السياسة العالمية، مجلد 06، عدد 02، 2022، ص651.

13- لونيس فارس، مرجع سابق، ص653.

14- خالد ضو، العناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي وآلية حمايته، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، مجلد 06، عدد 03، 2022، ص83.

15- كمال الدين بن عيسى، مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2019، ص46.

16- خالد الضو، مرجع سابق، ص85.

7. قائمة المراجع:

الكتب:

- بيضون أحمد أمين، **الأمن الغذائي في العالم العربي**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتدقيق، 2001.
- حمدان محمد رفيق أمين، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، الأردن: دار وائل، 1999.

المقالات:

- إبراهيم أحمد سعيد، **تحديات الأمن المائي العربي**، مجلة دمشق، عدد31، 2015.
- بكور يحي، **الأمن الغذائي الواقع وآفاق المستقبل**، مجلة شؤون عربية، عدد 101، 2000
- بن يزة يوسف، **محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، عدد 01، بلا تاريخ.
- ضو خالد، **العناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي وآلية حمايته**، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، مجلد 06، عدد 03، 2022.
- لونيس فارس، **واقع الأمن الغذائي في إفريقيا: البحث في الأسباب والآثار المترتبة عنه**، مجلة السياسة العالمية، مجلد 06، عدد02، 2022.
- واعر وسيلة، دوفي قرمية، **دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009–2018**، مجلة دراسة وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، عدد 02، 2021.

أطروحات:

- الخواجة علا محمد علي، **دراسة تحليلية للعوامل الأساسية المؤثرة في مشكلة الأمن الغذائي**، أطروحة دكتوراه كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1995.
- بن عيسى كمال الدين، **مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2019.
- دير أمينة، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014.

تقارير:

- صندوق النقد العربي، **قطاع الزراعة والمياه**، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2008.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 204 - 220

السيادة الغذائية للجزائر: السياسات والمتطلبات

Algeria's Food Sovereignty: Policies and Requirements

سعاد شليغم
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)
scheligh@hotmail.fr

تاريخ الإستلام: 2023/04/16 تاريخ قبول النشر: 2023/06/01 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

لقد ظهر مصطلح السيادة الغذائية منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين وهو يدعو ويدعم ضرورة الاعتماد على القدرات الذاتية والمحلية لإنتاج الغذاء بما يراعي البعد الثقافي والبيئي للدولة.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من التبعية الغذائية إذ لا تزال فاتورة الاستيراد تمتص جزءا كبيرا من مداخيلها من العملة الصعبة، فمسألة تحقيق السيادة الغذائية أصبحت أكثر من ذي قبل ضرورية في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر لاسيما المناخية منها. نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي والسيادة الغذائية والبحث في مختلف الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية لتكريس هذه السيادة. فيبدو أن هناك إرادة سياسية لبعث الإنتاج الوطني وحمايته وهذا ما يظهره تحليل مختلف السياسات التي تبنتها الدولة والإجراءات التي اتخذتها في الفترة الأخيرة في المجالين الفلاحي والتجارة الخارجية. إن تحقيق السيادة الغذائية للجزائر يتطلب تبني استراتيجية بعيدة المدى يساهم في وضعها جميع الفواعل الاقتصادية من جهة وضرورة توعية المجتمع بأهمية ترشيد الاستهلاك.

الكلمات مفتاحية: الأمن الغذائي؛ السيادة الغذائية؛ التبعية؛ الاكتفاء الذاتي؛ سياسة فلاحية.

Abstract:

The term food sovereignty has emerged since the mid-nineties of the twentieth century, and it calls and supports the need to rely on self-contained and local capacities to produce food taking into account the cultural and environmental dimension of the state.

Algeria is among the countries that suffer from food dependence, as the import bill still absorbs a large part of its hard currency income, as the issue of achieving food sovereignty has become more necessary than before in light of the great challenges facing Algeria, especially the climatic ones.

Through this study, we seek to analyze the concepts related to food security and food sovereignty and to research the various efforts made by the state to enshrine this sovereignty. It seems that there is a political will to revive and protect national production, as shown by the analysis of the various policies adopted by the State and the measures it has taken in the recent period in the fields of agriculture and foreign trade. Achieving Algeria's food sovereignty requires the adoption of a long-term strategy that contributes to all economic factors on the one hand, and the need to educate society about the importance of rationalizing consumption.

Keywords: Food security; Food sovereignty; dependency; self-sufficiency; agricultural policy.

1.مقدمة:

تكشف الأزمات دائما عن الاختلالات المتعددة الأبعاد التي تعاني منها الدول خاصة تلك السائرة في طريق النمو، فمنذ الأزمة الاقتصادية العالمية لـ 2008 وما نتج عنها من ارتفاع في أسعار المواد الغذائية بدأ يظهر القلق بشأن قدرة الدول المستوردة للغذاء على تأمين احتياجات شعوبها، وازدادت الأوضاع سوءا مع الأزمة الصحية الناتجة عن تفشي وباء كوفيد19 من جهة والحرب الأوكرانية الروسية من جهة أخرى، إذ تشير التقارير الدولية إلى الارتفاع الكبير لعدد الأفراد الذين يعانون من الجوع على المستوى العالمي والذي بلغ 828 مليون في 2021.

فمسألة تحقيق الأمن الغذائي بدأت تثير الكثير من الشكوك في ظل هذه الظروف وهذا ما جعل الأصوات تتعالى لتكريس السيادة الغذائية، هذا المصطلح الذي ظهر منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين والذي يدعو ويدعم الاعتماد على القدرات الذاتية والمحلية لإنتاج الغذاء بما يراعي البعد الثقافي والبيئي للدولة.

منذ استقلالها، سعت الجزائر إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال تبنيها لسياسات وبرامج لتطوير القطاع الفلاحي والنهوض بقدرات الإنتاجية، ورغم مختلف الجهود التي اتخذت والأموال التي خصصت إلا أن مسألة تموين السوق المحلية من المواد الغذائية بقيت رهينة الأسواق العالمية وظلت تمتص جزءا كبيرا من مداخيل الدولة من العملة الصعبة، ولأنها تدرك تماما التحديات والرهانات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي، تسعى السلطات العمومية منذ 2020 إلى النهوض بالقطاع الفلاحي والإنتاج الغذائي المحلي من خلال تبنيها لمجموعة من السياسات و اتخاذها لجملة من الإجراءات في إطار فك التبعية وتكريس السيادة الوطنية للغذاء.

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى الكشف على حقيقة المفاهيم المرتبطة بمصطلحي الأمن الغذائي والسيادة الغذائية وإبراز أهمية هذه الأخيرة بالنسبة للجزائر باعتبارها عاملا مهما للتحرر من التبعية الغذائية للخارج ورفع مختلف التحديات والرهانات فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجزائري خاصة في ظل الظروف المناخية والجيو سياسية الراهنة.

إشكالية الدراسة

إن السيادة الغذائية وكما يبدو أنها المفهوم الوحيد الذي يمكن أن يضع حدا للتبعية العالمية في مجال التغذية، ففي ظل مختلف التحديات التي تواجهها الجزائر بات لزاما على السلطات العمومية أن تتخذ مجمل الإجراءات لتكريس السيادة الغذائية على أرض الواقع وفي هذا السياق نطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما هي متطلبات تكريس السيادة الغذائية للجزائر؟.

فرضيات الدراسة

1/ مفهوم الأمن الغذائي كرس التبعية للأسواق العالمية للغذاء.

2/معالجة اختلالات القطاع الفلاحي خطوة أساسية لتحقيق السيادة الغذائية للجزائر.

3/ تفرض السيادة الغذائية ضرورة تبني الدول لاستراتيجية بعيدة المدى.

المنهج المعتمد

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر الأنسب لطبيعة الدراسة.

2.الإطار النظري للدراسة

إن الحق في الغذاء من الحقوق التي لا يمكن لأي أحد أن ينكرها، فهو يشكل مسألة حياة أو موت، لذلك نجده يحتل مركز الصدارة في الأجندات الوطنية والدولية على حد السواء، ولقد تكرس هذا الحق على المستوى العالمي في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948. فقضية توفير الغذاء والقضاء على الجوع لما لها من أهمية على المستوى العالمي جعلها تتبوأ المرتبة الثانية لأهداف التنمية المستدامة لـ 2030، ويبدو أنه من الصعب أو حتى مستحيلا تحقيق هذا الهدف خاصة في ظل الظروف الراهنة لاسيما تداعيات الأزمة الصحية العالمية والتحديات المناخية والبيئية وهو ما تبرزه التقارير الصادرة عن المنظمات المتخصصة.

1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

إن الاحتياجات الأساسية للإنسان متعددة ولعل أهمها الغذاء الذي يشكل عنصرا حيويا، إذ أن بقاء الإنسان واستمراره مرهون بمدى توفر هذا الغذاء، وهو ما جعل مسألة الحق في الغذاء تحتل أهمية كبيرة ضمن السياسات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة لما لها من تأثير على مستويات عدة لاسيما الاجتماعية والسياسية منها، ولقد ارتبط توفير الغذاء في مرحلة معينة بمصطلح الأمن الغذائي الذي يعتبر من بين المصطلحات الأكثر انتشارا واستخداما في خطابات السياسيين والمسؤولين الرسميين وكذلك من قبل المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحقوقية.

أولا: تعريف الأمن الغذائي:

تعود جذور مفهوم الأمن الغذائي إلى سنة 1974 أثر انعقاد المؤتمر العالمي بروما، إذ ارتكز تعريفه آنذاك على أن: "لكل رجل وامرأة وطفل الحق غير القابل للتصرف في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسدية والعقلية ..."[1] نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ربط الأمن الغذائي ببعدين أساسيين: الجوع وسوء التغذية.

ثم تطور المفهوم وتم توسيع أبعاده، فمؤتمر القمة العالمي للأغذية لسنة 1996 أقر بأن" الأمن الغذائي يتحقق عندما يكون لجميع البشر في جميع الأوقات إمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم من الطاقة وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية ".[2]

وانطلاقا من محتوى التعريفين نجدهما ركزا على ضرورة الحصول على الغذاء وتوفيره دون توضيح الوسائل والسبل للتحقيق ذلك.

وبالرجوع إلى الإطار العربي، فقد أجمع وزراء الفلاحة العرب في إطار إعلان تونس لسنة 1996 على تعريف الأمن الغذائي على النحو التالي:" توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين وبصفة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وبأسعار تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم".[3]،نلاحظ من خلال هذا التعريف أن الوزراء العرب مدركون تمام الإدراك ضرورة الاعتماد على القدرات الإنتاجية الداخلية بالدرجة الأولى وهو أمر ممكن التحقيق بالنظر إلى المقومات الفلاحية(الأراضي الواسعة واليد العاملة) التي تملكها الكثير من الدول العربية على غرار الجزائر ومصر والسودان.

ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي مطلق ونسبي، فالأول يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة بما يكفي أو يفوق الطلب المحلي وهذا مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، أما النسبي فيعني قدرة الدولة على توفير الغذاء كليا أو جزئيا وضمان توفير الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.[4]

وللأمن الغذائي بعدين، بعد اقتصادي مرتبط بتوفير المواد الغذائية، وبعد أخلاقي يتعلق بالتزام المجتمع الدولي بتحمل المسؤوليات بخصوص احترام حقوق الإنسان ورعاية حق الفقراء والأفراد غير القادرين على الكسب أو العاجزين عن تأمين الغذاء الكافي.[5]

ثانيا: مؤشراته:

انطلاقا من تعريف الصادر عن مؤتمر القمة العالمي يرتكز الأمن الغذائي على أربع مؤشرات أساسية والمتمثلة في التالي:[6]

أ – توفر الغذاء: ويعني وجود كميات كافية، ويتعلق الأمر هنا بقدرات الدولة في توفير الغذاء من خلال الإنتاج أو الاستيراد، فهذا المؤشر يتيح استكشاف جوانب المعروض من الأغذية على سبيل المثال التدفقات المادية للغذاء إلى الداخل بما في ذلك إنتاج الأغذية وتجارتها وتوزيعها.

ب – الحصول على الغذاء: لكل شخص الحق في الحصول على الغذاء الكافي والمتنوع، يعكس هذا المؤشر قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء من خلال الاهتمام بالعوامل المالية والاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الإيرادات وأسعار المواد الغذائية والبنى التحتية.

ج – الانتفاع: يبين هذا المؤشر حالة التغذية للسكان والعوامل المؤثرة فيها مثل الوصول إلى البنى التحتية الأساسية الضرورية للاستفادة من الأغذية (المياه والصرف الصحي)، بالإضافة إلى أثر القيمة الغذائية لما يتناوله الفرد والتي تقاس من خلال المعايير الصحية مثل الهزال وفقر الدم.

د – الاستقرار: يرتكز المؤشر على العوامل التي تؤثر في توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها على مدار السنة أي دون انقطاع.

2.2 السيادة الغذائية: المفهوم والمبادئ

تعرف النظم الغذائية في العالم منذ عقود تغيرات سريعة ومعقدة، فلقد أثرت الاتجاهات الحديثة في مجال التصنيع والعولمة وسيطرة الطابع التجاري تأثيرا كبيرا على أنواع الأغذية المنتجة ودرجة تجهيزها وطرق استهلاك الإنسان لها، كما أثرت من جانب آخر تأثيرا سلبيا على البيئة وتوازنها، في إطار هذه الظروف ظهر مصطلح السيادة الغذائية كمفهوم مناهض للسياسات اللبرالية في المجال الزراعي والغذائي.

أولا: تعريف السيادة الغذائية

إن استمرار المجاعات والأزمات الغذائية دفع ببعض الحركات الاجتماعية وعلى رأسها حركة طريق الفلاح" via-campencina"*إلى انتقاد مفهوم الأمن الغذائي وبدأ يثار مفهوم السيادة الغذائية.

ولقد ظهر مصطلح السيادة الغذائية على الساحة الدولية لأول مرة في إطار القمة العالمية للغذاء التي انعقدت بروما في 1996، إذ تم تعريفها على النحو التالي "حق الشعوب في الغذاء الصحي والملائم ثقافيا من خلال أساليب سليمة بيئية ومستدامة وحقها في تحديد طعامها والنظم الزراعية المناسبة للظروف الخاصة بها"[7].

في عام 2007 وفي إطار المنتدى الدولي للسيادة الغذائية المنعقد في قرية "نيليني بمالي" تم تنقيح مفهوم السيادة الغذائية ليكون أكثر شمولية إذ تم تعريفها على النحو التالي: "حق الشعوب والمجتمعات المحلية والبلدان في تحديد سياساتها الخاصة بالزراعة والعمالة الزراعية وصيد الأسماك والغذاء والأراضي بطريقة ملائمة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لظروفها، ويشمل الحق في الغذاء وإنتاج الغذاء وأن لجميع الناس الحق في النفاذ لغذاء آمن ومغذ ملائم ثقافيا والنفاذ لموارد إنتاج الغذاء والقدرة على إعالة أنفسهم ومجتمعاتهم. تولي السيادة الغذائية الأولوية لحقوق الناس والمجتمعات المحلية في إنتاج الغذاء واستهلاكه، سابقا للاعتبارات التجارية والأسواق العالمية"[8] .

فالسيادة الغذائية يمكن أن تكون الركيزة الأساسية لسياسة عامة للأمن الغذائي وهي ترتكز على الاعتراف لكل الشعوب والدول بحقهم في اختيار وسائل الإنتاج والغذاء بالشروط التي يختارونها بكل حرية واستقلالية وذلك من خلال تبني سياسات فلاحية ملائمة لضمان الأمن الغذائي.[9]

فمفهوم السيادة الغذائية يعطي دور رئيسي للفلاحين والمزارعين الصغار الذين ورثوا مهنتهم عن أجدادهم طوال قرون من جهة وللبعد الثقافي والبيئي لإنتاج الغذاء من جهة أخرى، وعليه فمفهومها يرتكز على الركائز التالية:[10]

- ✓ تشجيع أساليب الفلاحة المحلية التي يمتاز بها كل بلد وفي المقابل رفض كل السياسات الزراعية المفروضة من الخارج والتي لا تناسب الثقافة الزراعية المحلية.
- ✓ دعم وتوسيع الفلاحة الإيكولوجية وذلك من خلال استخدام البذور المنتجة محليا وليس تلك المحورة جينيا والتي يتم استيرادها من المخابر الأجنبية من جهة واستخدام الأسمدة البيولوجية التي تضمن إنتاج محاصيل زراعية صحية ونظيفة.

- ✓ إعطاء الأولوية للفلاح الصغير من خلال تقديم الدعم اللازم الذي يحتاجه وتوفير كل التسهيلات خاصة فيما تعلق بالحصول على الأراضي وضمان بيع منتجاته بدون عراقيل.

ثانيا: مبادئ السيادة الغذائية

لقد وضع إعلان نيليني ستة مبادئ للسيادة الغذائية وهي:[11]

- ✓ إعطاء الأولوية لتغذية السكان: فالسيادة تضع في مركز السياسات الغذائية والفلاحية والرعوية والصيدلية الحق في غذاء كافي وصحي يحترم ثقافة المجتمع.
- ✓ تثمين منتجي الغذاء: فالسيادة تقدر وتدعم الممارسات وكذا حقوق الرجال والنساء والفلاحين والمزارعين الصغار والصيادين البحريين ومربي المواشي، وهي ترفض السياسات والبرامج التي تحط من هؤلاء وتهدد سبل عيشهم.
- ✓ إنشاء أنظمة إنتاج محلية: السيادة الغذائية تقرّب بين المنتجين والمستهلكين وتضعهم في قلب منظومة اتخاذ القرار حول المسائل الغذائيّة. فهي تحمي في الأسواق المحلّيّة، المنتجين من الإغراق الناجم عن الواردات، وتحمي المستهلكين من الغذاء الفقير وغير السليم عن قصد، ومن المساعدات الغذائيّة غير الملائمة ومن المواد الملوّثة بالكائنات المحوّرة جينيّا. وهي تمكّن من التصدّي للمؤسسات والمعاهدات والممارسات التي تخضع للتجارة العالمية غير المستدامة وغير العادلة والتي تعطي سلطة هائلة وغير مشروعة للمنشآت فوق الوطنيّة.
- ✓ تعزيز الرقابة المحلية: تمنح السيادة الغذائية للمنتجين المحليين الحق في تسيير الإقليم والأراضي الحقول و المياه والبذور والمواشي والموارد البحرية، ويمكن لهؤلاء استعمال هذا الحق وتوزيعه وفق نظم اجتماعيّة وبيئيّة مستدامة تمكّن من المحافظة على التنوّع.
- ✓ بناء المعارف والمهارات: تقوم السيادة الغذائية على المعارف والمهارات المحليّة للمنتجين وعلى منظماتهم المحليّة التي تحافظ على نظم الإنتاج والزراعة المحليّة وتنميها لذلك فهي تسمح بتنمية برامج البحث العلمي الملائمة وترفض التكنولوجيات التي تُخضع أجيال المستقبل وتهدّدها أو تلوّثها على غرار الهندسة الجينيّة.
- ✓ العمل مع الطبيعة: السيادة الغذائيّة تستخدم مساهمات المحيط وفق الممارسات الزراعيّة والإنتاجية البيئيّة المتنوّعة، والتي ترفّع من مساهمة النظم البيئيّة، وتحسّن القدرة على الصمود والتلاؤم لا سيما إزاء تغير المناخ، كما ترفض الممارسات التي تسيء إلى النظم البيئيّة، والزراعات الأحادية، والتربية المكثفة للماشية وذات الاستخدام الكبير للطاقة وممارسات الصيد الهدامة ومختلف أنماط الإنتاج الصناعي التي تدمر المحيط وتساهم في الاحتباس الحراري.

ومن كل ذلك نستنتج أن السيادة الغذائية تسعى إلى توفير الغذاء من خلال الاعتماد على القدرات المحلية بما يحافظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيئي والأنماط التقليدية والثقافية للإنتاج والاستهلاك وعلى حقوق الأجيال القادمة من خلال استدامة مختلف المنظومات الزراعية والبيئية.

ثالثا: الأمن والسيادة :ماذا تخفيه المفاهيم؟

الكثير من الناس لا يميزون بين مصطلحي الأمن والسيادة رغم أن وراء كل واحد منهما خلفية ورهان كبير. إذ أن الإشكال بين مفهومي الأمن الغذائي والسيادة الغذائية لا يرتبط بمفردتي الأمن والسيادة فحسب بل يشمل خلفيات كل واحد منهما وآفاقه كمشروع سياسي، اقتصادي واجتماعي.[12]

وكما سبق توضيحه، مفهوم الأمن الغذائي المعتمد يتمحور حول مسألة توفير الغذاء دون أن يحدد السبل والكيفيات لتحقيق ذلك ولم يشترط ارتباطه بعملية الإنتاج المحلي، حيث أصبحت مهمة توفير الغذاء عابرة للجغرافيا وللحدود مقصية بذلك دور المزارع المحلي كعامل أساسي لإنتاج الغذاء.

تشير الكثير من التحاليل والدراسات إلى أن كمية الغذاء في العالم كافية لإشباع حاجات سكان العالم، فنقص التغذية والجوع ليس بسبب ندرة الغذاء بل بسبب عامل الوصول إلى دخل مناسب وإلى موارد إنتاجية تسمح للسكان الفقراء إما إلى إنتاج أو شراء الغذاء.[13] فالأسئلة التي تثار في هذا المجال، من ينتج الغذاء الذي يحتاجه سكان العالم؟ وكيف يمكن ضمان توزيع عادل للغذاء المتوفر حتى يتسنى للجميع الوصول إليه وتحقيق الأمن الغذائي المفترض؟.

فمفهوم الأمن الغذائي في حقيقة الأمر يمثل الخطاب الدولي الصادر عن الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والموجه بالتحديد إلى الدول النامية وهي تشير في إطاره أن المهم أن يتوفر الغذاء وينتقل بسهولة وبدون عراقيل، وفي حالة ما إذا حدث عجزا في أي منطقة – بصفة دائمة أو ظرفية– فالسوق سوف تؤدي دورها، وبالتالي لضمان الأمن الغذائي يتطلب تحرير التجارة خاصة فيما تعلق بالمواد الغذائية والزراعية.[14] وتنطوي فكرة الاستيراد في حدّ ذاتها، بوصفها أداة من أدوات الاقتصاد الليبرالي، على تحليل مفاده أن الغذاء ليس سوى سلعة كباقي السلع، يتم تحديد سعرها وفقا لمنطق العرض والطلب في السوق العالمية. إضافة إلى ذلك يقع الاستناد إلى نظرية " الميزة المطلقة أو الميزة النسبية" المكرّسة لمنطق تقسيم العمل الدولي والتخصص فيه. والتي بموجبها لم تعُد عملية توفير هذا الغذاء خاضعة لشروط الإنتاج الفلاحي، بل صار منطق الربح ومراكمته هو الشرط الأساسي المحدِّد فيها.[15]

يتّضح لنا ممّا تقدّم أنّ مفهوم "الأمن الغذائي" لا يخلو من مغالطات خطيرة تُترجم مصالح النظام الليبرالي العالمي، عبر ما يشكّله من مؤسسات مالية دولية وحكومات وشركات، وتوظيفه لسلاح الغذاء وفقا لأجندات التحكّم في خيرات الشعوب ومقدّراتها، فالأمن الغذائي هو في النهاية ليس إلا تعبيرا عن ضمان ديمومة أمن ومصالح المستثمرين العالميين في تجارة الغذاء.[16]

وفي المقابل فإن ظهور مفهوم السيادة الغذائية كان نابعا من الإدراك الواعي لعظم شأن سيطرة القوى الكبرى، فالمزارعين المحليين عبروا عن عمق ما يعانوه من عراقيل تحد من قدراتهم الإنتاجية، فمفهوم السيادة الغذائية هو في حقيقة الأمر حالة رفض واعية ومحاولة لإحداث قطيعة مع السياسات الزراعية الليبرالية من خلال وضع مجموعة من المبادئ التي تؤسس إلى إقامة استراتيجية فلاحية جديدة أساسها المزارع المحلي القدرات الذاتية لإنتاج وتوفير الغذاء.ما يمكن تأكيده في الواقع، أن مفهوم السيادة الغذائية أتت على النقيض من مفهوم الأمن الغذائي. ففي حين يدعو هذا الأخير إلى مزيد التعويل على آلية استيراد الاحتياجات الغذائية، تُولِّ السيادة الغذائية الأهمية المطلقة لضرورة دعم الإنتاج المحلي، وفي حين ينبني مفهوم الأمن الغذائي على الدور المركزي للأسواق العالمية في مسالة توفر الغذاء تنتصر السيادة الغذائية إلى حق الدول عبر إشراك المزارعين والمزارعات في تحديد سياساتها.[17] ومن جانب آخر، فمن المؤكد أن ما لا تقره الدول المحتكرة للأسواق العالمية في مجال الغذاء هو أن مفهوم السيادة لا يهمها لأنها تملكها أصلا ولا تفتقدها، فهذه الدول تدعم مزارعيها بمختلف الأشكال وتواصل فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بما يحقق مصلحتها.[18]

3. السيادة الغذائية للجزائر: الواقع والتحديات:

تعتبر الجزائر أحد الأطراف الدولية التي تعهدت من خلال الوثائق الدولية بتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني، وهي تسعى منذ استقلالها إلى توفير الاحتياجات الغذائية لمواطنيها، ولذلك عملت جاهدة على تطوير القطاع الفلاحي في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي، رغم ذلك بقيت فاتورة استيراد المواد الغذائية تلتهم جزءًا كبيرا من مداخيل الدولة من العملة الصعبة. فارتباط تموين السوق المحلية في بعض احتياجاتها بالأسواق العالمية وفي ظل الأوضاع المؤثرة على هذا التموين تقف الجزائر أمام تحدي كبير مرتبط بتكريس السيادة الغذائية التي تعتبر ضرورة ملحة لديمومة توفير الغذاء كما ونوعا.

1.3 أهمية السيادة الغذائية للجزائر في ظل استمرار التبعية الخارجية:

من خلال دراسته حول الفقر، التي نشرت نهاية العام 2021 على موقعه الالكتروني، صنف برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، الجزائر في فئة البلدان التي تقل فيها نسبة الأشخاص الذي يعانون من سوء التغذية عن 2.5 % من العدد الإجمالي للسكان، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2018-2020، حيث يعد البلد الوحيد في إفريقيا الذي لم يتعد هذه العتبة وبذلك فالجزائر تصنف الأولى إفريقيا في مجال الأمن الغذائي.[19]

فحقيقة أن الجزائر لم يسبق أن واجهت أزمة غذائية ولكن لابد من الإشارة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي ارتبط في بلادنا في جزء منه بالأسواق العالمية التي تغطي الفجوة في قدرات القطاع الفلاحي، فهذا الأخير ورغم مجمل الجهود التي بذلت منذ الاستقلال ظل يعاني من عدة اختلالات أثرت على قدراته في تلبية الطلب المتزايد من الاحتياجات الغذائية للمواطنين وهو ما عمق تبعية الجزائر في مجال الغذاء.

ورغم أن السلطات العمومية عملت منذ أزمة 2014 على تقليص فاتورة الاستيراد، إلا أنه وبسبب ضعف الإنتاج وضرورة سد حاجات المواطنين فهي مجبرة على مواصلة الاعتماد على الأسواق الخارجية وهو ما يكلفها أموالا كبيرة.مثلت واردات المواد الغذائية 27% من مجمل ما تستورده الجزائر وقدرت بـ 7.785 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2022 بعد ما كانت مقدرة بـ 6.643 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2021 أي بزيادة 1.141 مليار دولار حيث مست هذه الزيادة بالدرجة الأولى واردات الحبوب (+1.145مليار دولار).[20] ومن خلال دراسة قام بها بنك الجزائر بينت أن مؤشر الواردات يبدو أنه من المحددات الرئيسية للتضخم مما يؤكد حقيقة أن ضعف الإنتاج المحلي يجعل الجزائر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية ويعرضها للأزمات والمخاطر، فحسب الإحصائيات وصل معدل التضخم إلى 9.2% في أكتوبر 2021 ويرتبط السبب الرئيسي في الارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية التي حطمت رقما قياسيا لم تشهده منذ 2012 من جهة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية من جهة أخرى.[21]ولقد أدى ارتفاع معدل التضخم إلى انخفاض محسوس في القدرة الشرائية للمواطنين.

و من هنا يبدو جليا أهمية بل وضرورة تحقيق السيادة الغذائية للجزائر، ويؤكد الخبراء في المجال الفلاحي أن السيادة لم تعد مقتصرة على الاكتفاء الذاتي وإنما التحرر التام من قيود التبعية وتحقيق الكرامة الغذائية، فكل دولة تتوفر على كرامتها الغذائية الخاصة التي تعني" ضمان تغذية سليمة وكافية لسكانها وكذلك التوفر على سياستها الغذائية وضمان استمرارية تقليدها الغذائي و الزراعات الخاصة بمنطقتها ومنتجاتها المحلية"، وهو ما يقتضي ضرورة تطوير فلاحة وطنية مستدامة تتمحور حول المنتجات الاستراتيجية من اجل تعزيز الأمن الغذائي للبلاد والوقاية من تقلبات أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية من خلال تخصيص مزيد من مساحات المنتجات الأساسية وتطوير الزراعات ذات الاستهلاك الواسع خاصة الحبوب وإنتاج الزيوت النباتية والسكر بهدف تعويض الواردات بالإنتاج المحلي.

2.3 سياسة الدولة الرامية إلى تحقيق السيادة الغذائية:

تدرك الجزائر جيدا مخاطر الضغوطات الجيواستراتيجية، والأزمات الاقتصادية العالمية، وتأثيراتها على تأمين الغذاء، وعلى هذا الأساس، حرصت الحكومة على وضع سياسات قريبة المدى لحماية البلاد من أي مخاطر محتملة. لذلك ستكون التحديات القادمة هي ضمان "غذاء الجزائريين" بطاقات وإمكانات محلية، تمكن من فك الارتباط بالأسواق الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالمواد واسعة الاستهلاك التي تمثل رقما صعبا في فاتورة الاستيراد و تلتهم جزءا كبيرا من مداخيل الدولة النفطية، في وقت تتوفر كل الإمكانات التي تسمح بإنتاجها محليا بأقل تكلفة، ويمكن تصديرها بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي.

أولا: السياسة الفلاحية كأساس لتكريس السيادة الغذائية:

لعل المهمة الرئيسية للقطاع الفلاحي في أي بلد تتمثل في توفير الغذاء للسكان، لذلك فمن الواجب الاهتمام بهذا القطاع ودفع قدراته الإنتاجية وهو ما تسعى إلى تحقيقه السلطات العمومية في الجزائر في سبيل فك التبعية الغذائية وتخفيض فاتورة الاستيراد وتنويع الاقتصاد الوطني.

إن مفهوم السيادة الغذائية وكما سبقت الإشارة إليه يكرس الحق في الاختيار الحر للسياسات الزراعية لكل بلد والنهوض بالممارسات الزراعية لكي تكون مستدامة وتراعي متطلبات الحفاظ على الصحة والتنوع البيئي.

ولقد وضعت الحكومة في إطار برنامج عملها لسنة 2020 هدف تجسيد سياسة فلاحية مستدامة ترمي إلى تعزيز السيادة الغذائية والحد من اختلال الميزان التجاري للمنتجات الغذائية الأساسية والمساهمة بشكل فعال في التنويع الاقتصادي، وفي هذا الإطار وضعت أهدافا تسعى لتحقيقها في أفق 2024 نذكر منها:[22]

- ✓ تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال رفع إنتاج القطاع الفلاحي وإنتاجيته.
- ✓ تطوير نموذج فلاحي ريفي جديد يفضل الاستثمار الخاص وبروز جيل جديد من المنتجين.
- ✓ تحسين تنافسية المنتجات الزراعية الغذائية.
- ✓ ضمان تنمية مستدامة ومتوازنة للأقاليم الريفية لاسيما المناطق الجبلية والصحراوية.

ولقد وضعت في إطار هذا المخطط السبل لتحقيق هذه الأهداف نذكر بعضها:

- ✓ تنمية الإنتاج من خلال توسيع المساحات المسقية وتعميم استخدام الأنظمة المقتصدة للمياه والطاقات المتجددة في الفلاحة.
- ✓ رفع الإنتاج والإنتاجية للفلاحين من خلال :
  - استخدام التقنيات العصرية في ميدان الفلاحة.
  - عصرنة برامج البذور والمغروسات والشتائل وتعزيز أنظمة اليقضة الصحية والصحة النباتية.
  - ترقية المنتجات الفلاحية والغابية التي تتوفر الجزائر بشأنها على مزايا مقارنة يمكن أن تسمح بتنمية الصادرات.
  - تعزيز نظام التصديق ورسم المنتجات وترشيد الاستيراد.
- ✓ الاستغلال العقلاني للعقار الفلاحي من خلال تعزيز الجهاز القانوني ويتحقق ذلك من خلال:[23]
  - تطهير واسترجاع الأراضي غير المستغلة وإعادة تخصيصها لفائدة الاستثمارات الزراعية.

- تسهيل الانطلاق الفعلي للمشاريع الاستثمارية من أجل استصلاح الأراضي في الصحراء والهضاب العليا.

✓ وضع نظام جديد للتمويل الفلاحي لصالح المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة.

✓ دعم قدرات التخزين في غرف التبريد خاصة في الصحراء.

✓ إطلاق جهاز خاص للتنمية الفلاحية والريفية للمناطق الجبلية حول النشاطات:

- تكثيف المزروعات الموجودة وتوسيع غرس الأشجار المثمرة.
- إنشاء وحدات صغيرة لتربية المواشي.
- تثمين المنتجات التقليدية والمهن الريفية.

وفي إطار مخطط عمل الحكومة لسنة 2021 تم التأكيد على تعزيز الأمن الغذائي وترقية القطاع الفلاحي من خلال تسخير كل الأدوات اللازمة في إطار سياسة منسجمة، وبينت في إطار هذا المخطط الأعمال ذات الأولوية التي تسعى إلى تحقيقها في أفق 2024 نذكر منها:[24]

✓ تكثيف الإنتاج من أجل تحقيق إنتاجية أفضل مع تشجيع زيادة العرض المحلي وتقليص استيراد المنتجات الفلاحية والزراعات الاستراتيجية والصناعية (الحبوب، والسلجم، الذرة والشمندر السكري ... إلخ).

✓ ترقية الاستثمار الخاص أساسا من خلال تسهيل الحصول على العقار والقضاء على البيروقراطية التي تعيق النشاط الاقتصادي (الشباك الوحيد).

✓ تنمية المناطق الريفية من خلال استحداث أقطاب زراعية مندمجة باعتبارها أحد المرتكزات التوجيهية لاستراتيجيات التطور الفلاحي والريفي.

✓ تفعيل برامج إنتاج البذور والشتلات والنباتات المولدة.

✓ عصرنة الفلاحة، من خلال إدراج الابتكار والرقمنة.

وترمي هذه الإجراءات إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:[25]

✓ ترقية تطوير الإنتاج الفلاحي، ولاسيما الزراعات الاستراتيجية والمنتوجات واسعة الاستهلاك قصد ترشيد استيراد الحبوب والحليب، من خلال إعداد خارطة للمناطق ذات قدرات كامنة وتوسيع المساحات المسقية.

✓ تطوير الزراعات الصناعية لتقليص الاستيراد والتغطية الشاملة أو الجزئية للحاجات من الزيوت والسكر وأغذية الأنعام.

✓ تنمية العقار الزراعي من خلال ترقية الاستثمار في الجنوب وتطهير العقار واستعادة الأراضي غير المستغلة وتأمين أصحاب المستثمرات من خلال تسوية وضعيتهم.

- ✓ تعزيز التأطير المالي والتأمين الفلاحي والحماية الاجتماعية من خلال استحداث القرض التعاوني الريفي ووضع ترتيبات للتأمين على الكوارث الزراعية والتغطية الاجتماعية للفلاحين.
- ✓ حماية الموارد الطبيعية وتنمية الفضاءات الريفية لتحقيق استقرار سكان الريف والحفاظ على الإيرادات.

فيبدو من كل هذا أن هناك إرادة سياسية لإزالة الاختلالات التي يعاني منها القطاع الفلاحي والارتقاء بقدراته وكفاءاته الإنتاجية باعتباره المصدر الأساسي لتوفير الغذاء محليا، غير أنه ما يلفت الانتباه أن السياسات المسطرة هي قصيرة المدى وبالتالي فالأهداف المنتظرة منها هي معالجة الأوضاع الراهنة والمرتبطة أساسا بارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وندرة بعض المواد الغذائية التي تعاني منها السوق الجزائرية بصفة دورية. ومن جانب أخر نحن ندرك تمام الإدراك أن السياسات رغم أهميتها فهي لا تكفي، فالمهم أن يتم تكريسها على أرض الواقع.

ثانيا: الإجراءات المتخذة لتكريس السيادة الغذائية:

لقد تم الشروع فعلا في تكريس تلك السياسات المتضمنة في برنامج عمل الحكومة لسنة 2020 على أرض الواقع من خلال الإجراءات التالية:

1/ إنشاء بنك البذور:

يعتبر بنك البذور أحد دعائم السيادة الغذائية، ففي ظل التدهور الحاد في التوازن البيئي يمثل هذا البنك حصنا واقيا لمختلف أصناف البذور والنباتات المحلية، فإنشاء البنك الوطني للبذور سيضع الزراعة الجزائرية في الطريق السليم ويمكنها من المساهمة الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال ترقية الإنتاج الوطني للبذور بشكل يحقق السيادة في هذا المجال، ويعود مشروع إنشاء بنك البذور إلى سنة 1988، لكنه لم يرى النور آنذاك بسبب العراقيل "البيروقراطية" المختلفة.

ولقد تم تدشين البنك الوطني للبذور يوم 11 أوت 2021، على مستوى المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها بالجزائر العاصمة، وتتمثل مهمة هذا البنك في احتواء مجمع وسلالات البذور الوافدة من مختلف المعاهد التقنية ومراكز البحث في الجزائر، للحفاظ على التنوع البيولوجي، والحد من فقدان الموروث الجيني، وللحفاظ على حيوية البذور. وفي هذا الإطار تراهن الحكومة على مراكز ومعاهد البحث العلمي والمخابر الجامعية، حتى ترفع من إنتاجية الأراضي بمردود 50 قنطارا في الهكتار، باعتبار أن الاعتماد بصفة كلية على الإنتاج المحلي من البذور في الزراعة يمثل تحديا كبيرا، ينبغي على القطاع الفلاحي تكثيف جهوده للنجاح في تحقيقه.[26]

2/تقييد استيراد الحبوب الجافة:

منعت وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية الخواصّ من استيراد الأرز والحبوب الجافة، حسب تعليمة نشرتها الجمعية المهنية للبنوك والهيئات المالية، وتنص التعليمة الصادر في 2023/02/90 على أن يبقى الديوان الجزائري المهني للحبوب الجهة الوحيدة المخولة باستيراد هاتين المادتين.

ويندرج هذا الإجراء في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى وضع حد للمضاربة في هذه المواد الأساسية وضمان استقرار الأسواق وأيضا ترشيد الواردات، حيث تسعى الحكومة من خلال منح رخصة استيراد هذه المواد للديوان الجزائري المهني للحبوب لتنظيم وتأطير العملية، وتشجيع المنتوج المحلي، وضمان أن يكون الاستيراد قدر الحاجة، وبأسعار في متناول المواطن بعيدا عن المزايدات المرتبطة بالعرض والطلب والمضاربة والتحكّم في احتياجات الجزائريين، مع منح الأولوية للمنتوج الجزائري في الأسواق المحلية وتشجيعه.[27]

3.3 تحديات ومتطلبات تحقيق السيادة الغذائية:

أولا: التحديات والرهانات

تبين الإحصائيات أن عدد سكان الجزائر سيقارب 65 مليون في آفاق 2050، أي بزيادة مقدرة بحوالي 45% على ما هو عليه حاليا وبالتالي الطلب على المنتوجات الفلاحية والغذائية سيرتفع في نفس الاتجاه وهو ما يستدعي ضرورة استغلال الأمثل للقدرات الفلاحية، وفي المقابل تشير التقديرات حول احتياطي النفط أنه يكفي لقرابة 27 عاما إذا ما بقيت وتيرة الاستهلاك على حالها[28] وهو ما يعني زوال المورد المالي الأساسي الذي يغطي فاتورة الاستيراد، وبالتالي فالأمر يتطلب فعلا رفع مجمل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الفلاحي على وجه الخصوص.

ومن ناحية أخرى تطرح التغيرات المناخية تحديات هامة لمستقبل البلاد، فإنه من الخطأ القول بأن الجزائر تملك قدرات فلاحية هامة، في وقت تعاني فيه من عدة مشاكل أهمها شح المياه وارتفاع درجات الحرارة وانجرافات التربة وملوحة المياه، فضلا على الغزو العمراني في المناطق الزراعية.[29]

فالرهان الذي تواجهه الجزائر هو:[30]

- ✓ تحويل عميق للقطاع الفلاحي لتحقيق كفاءته الإنتاجية.
- ✓ خلق مناصب شغل وتحسين المستوى المعيشي للفلاحين.
- ✓ بيئيا: خفض الأثار السلبية على البيئة.
- ✓ اقتصاديا: خلق المزيد من الثروة خارج قطاع المحروقات.

ثانيا: متطلبات تحقيق السيادة الغذائية للجزائر

إن تحقيق السيادة الغذائية للجزائر ليس بالأمر السهل نتيجة للتحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع الفلاحي لا سيما المناخية منها من جهة والتبذير الغذائي الكبير الذي يعرفه المجتمع الجزائري من جهة أخرى، ولكن في نفس الوقت تحقيقها ليس مستحيلا فهو يتطلب:[31]

- ✓ ضرورة الخروج من المنطق القصير المدى والآني الذي يميز السياسات الحالية وتبني نموذج قائم على رؤية بعيدة المدى.
- ✓ وضع استراتيجية شاملة للقطاع الفلاحي من خلال إشراك جميع فواعل الاقتصاد الوطني.
- ✓ تنمية فلاحية مستدامة والتي ترمي إلى خفض الآثار السلبية الاجتماعية والبيئية للنشاطات الفلاحية.
- ✓ نقل تكنولوجي يرتكز على أسس وتطبيقات الزراعة البيئية الحديثة من خلال الجمع بين معرفة وخبرة المزارعين المحليين ووضع حد لسيطرة المعرفة التكنولوجية المستوردة من الخارج.
- ✓ زراعة جوارية مستدامة مرتكزة على خصائص وطبيعة مختلف الأقاليم (هضاب، سهول...إلخ)
- ✓ الإدماج الصارم والكلي للتحديات المناخية.
- ✓ الاستعانة بتراث الزراعة العربية الأندلسية في الدورات التدريبية، حيث تمكن هذه الأخيرة من حشد موارد الري وتسخير معارف رفيعة المستوى في مجال علم النبات وتنويع المحاصيل والتكيف مع نوعية التربة.
- ✓ ضبط الاستهلاك من خلال تعديل أنماط الاستهلاك.

4. الخاتمة:

إن تحقيق السيادة الغذائية يمثل أهم الرهانات التي يجب على الجزائر رفعها، فالأمر لم يستقر عند مجرد تحقيق الأمن الغذائي المرتبط في جزء منه بالإمدادات الخارجية التي كرست التبعية، ولكن الوضع الحالي وبكل مضامينه أصبح يتطلب وبصفة ملحة ضرورة التحرر التام من الأسواق العالمية. فالسياسات التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة لإصلاح القطاع الفلاحي من جهة والإجراءات التي جسدت على أرض الواقع لتكريس السيادة الغذائية رغم أهميتها تبقى غير كافية، فتحقيق السيادة الغذائية يستدعي الخروج من الحلول الظرفية قصيرة المدى كالتي تميزت بها السياسات الحالية وتبني استراتيجية واضحة المعالم وبعيدة المدى لتطوير الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، فالسيادة الغذائية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسيادة الوطنية باعتبار أن الدولة التي لا تأكل مما تزرع يبقى كيانها مخترقا، لذلك يستدعي الأمر تحقيق ما يلي:

– الاستغلال الأمثل لكل القدرات الفلاحية التي تملكها الجزائر.

– تكثيف الجهد الوطني الرامي إلى تشجيع البحث العلمي في المجال الفلاحي بما يسمح الاستفادة من ثمار التقدم وكسب تقنيات حديثة تكفل زيادة الإنتاج كما وكيفا.

– دعم المزارعين والفلاحين الصغار من خلال توفير الموارد المادية المختلفة والتقليل من نسبة الضرائب.

– ضرورة التحسيس والتوعية المستمرة للمواطنين من أجل ترشيد استخدام الغذاء وحمايته من التبذير.

5. الهوامش:

[1]الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما 15–16 نوفمبر 1974،ص5

[2]Declaration de Rome sur la sécurité alimentaire mondiale,13-17 novembre 1996,vue le 26/12/2022 https://bit.ly/3A4rs76.

[3]فراس عباس فاضل البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف: المجتمع العراقي أنموذجا، دار غيداء للنشر والتوزيع، العراق،2010، ص 80.

[4]أبو بكر عبد الله سليمان الطيب، الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، العدد 3،ماي 2009،ص121.

[5]أحمد دبيش،مروة بوقدوم،الأمن الغذائي العالمي:تحد ورهان،مجلة أبعاد اقتصادية،الجزائر،المجلد 11،العدد 2،2021 ص 553.

[6] الأمم المتحدة،الاسكوا،رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية،2019،ص 12،شوهد في 2022/12/23 على الرابط: https://bit.ly/3A5fwSN

*ظهرت في ماي 1993 خلال مؤتمر احتضنته مدينة مونس البلجيكية ،و هي حركة عالمية تشكلها 182 منظمة محلية و وطنية 81 دولة،مقرها الرئيسي مدينة هراري "زمبابوي".

[7]Déclaration de Rome, op cit.

[8]Nyéleni2007,forum pour la souveraineté alimentaire, Sélingué, Mali,23-27 février 2007,p13.

[9]Saïd Alahyane, La souveraineté alimentaire ou le droit des peuples à se nourrir eux même, politique étrangère, automne 2019,p167.

[10] هشام بومجوط،لافيا كامبيسينا:السيادة الغذائية تعتمد على صغار المزارعين و البذور و 2022/12/20 على الرابط: bit.ly/3GxEcqF

[11]Nyéleni 2007,op.cit,p76.

[12]غسان خليفة، الفلاحة التصديرية تقوض السيادة الغذائية وتحاصر صغار الفلاحين في تونس والمغرب،منظمة الحرب على العوز، ديسمبر 2019،ص 8،شوهد في 2023/01/05 على الرابط: https://bit.ly/3oeZ3sx

[13]عباس غالي الحديثي، السيادة الغذائية نحو نظام غذائي عالمي جديد، مجلة مداد الأدب،مجلد 2019،ص559.

[14] Maurice Oudet, Le poids des mots :sécurité alimentaire ou souveraineté alimentaire il est temps de choisir ?, semences de la biodiversité, n°27,mai 2004,p 1

[15]في خدعة المفاهيم ما بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية:أين تتموقع الشعوب،2019/07/19،شوه 2022/12/24 على الرابط:bit.ly/3KQyId1

[16] نفس المرجع

[17]غسان خليفة،نفس المرجع السابق،ص 10

[18] Maurice Oudet, op.cit,p1.

[19]تقرير دولي:الجزائر الأولى افريقيا في الأمن الغذائي،شوهد في 2022/12/22 على الموقع:https://bit.ly/3UKLNIf

[20] La banque d'Algérie,tendaance monétaires et financières, neuf premiers mois 2022,p17,vue le 19/01/2023,sur le lien: https://bit.ly/41uSzUM.

[21] La banque d'Algérie, les déterminants de l'inflation en Algérie analyse économique sur la période 2011 – 2021,novembre 2022,p15, vue le 19/01/2023 sur le lien : https://bit.ly/3Aj59el

[22] R.A.D.P,services du premier minisre,Plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du président de la république,16/02/2020,p27.

[23]Ibid,p28.

[24] R.A.D.P,services du premier minisre,Plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du président de la république,septembre 2021,p36.

[25]Ibid,pp36,37.

[26]أمين حمداوي بنك البذور" خطة جزائرية لتأمين الأمن الغذائي دون اللجوء للخارج"،2022/08/12،شوهد في الرابط:2023/01/15،علىhttp://bit.ly/43ghlJQ

[27] تقييد استيراد الحبوب الجافة كهاجس المضاربة و مخاوف إرتفاع الأسعارن2023/02/11،شوهد في 2023/02/25 على الرابط: https://bit.ly/43x1E14

[28]علي ياحي،مخزون البترول في الجزائر يكفي لـ 27 عاما فقط،2020/04/27،شوهد في 2023/01/16،على الرابط: https://bit.ly/3mCZ492

[29] CAPC, revue de presse, Présentation de l'étude sur : « De la sécurité et la souveraineté alimentaire »,27/03/2022,p 26.

[30] R.A.D.P, conférence nationale sur le plan de relance pour une économie nouvelle. Alger :palais des congrès, 18,19/08/2020,p9.

[31] Omar Ben Saoud,de la sécurité à la souveraineté alimentaire, Alger :hôtel El Aurassi,26/03/2022 p79 .

.6. قائمة المراجع:

أ – باللغة العربية

1/ الأمم المتحدة،تقرير مؤتمر الأغذية العالمي،روما 15-16 نوفمبر1974

2/ الأمم المتحدة،الاسكوا،رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية،2019،ص 12،شوهد في 2022/12/23 على الرابط: https://bit.ly/3A5fwSN

3/ البياتي فراس عباس فاضل ،الأمن البشري بين الحقيقة والزيف:المجتمع العراقي أنموذجا،دار غيداء للنشر والتوزيع، العراق،2010.

4/ الحديثي عباس غالي، السيادة الغذائية نحو نظام غذائي عالمي جديد، مجلة مداد الأدب،مجلد 2019.

5/ الطيب أبو بكر عبد الله سليمان ،الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي،مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني،العدد 3،ماي 2009.

6/ بوجوط هشام ،لافياكامبيسينا:السيادة الغذائية تعتمد على صغار المزارعين و البذور و 2022/12/20 على الرابط: bit.ly/3GxEcqF

7/ دبيش أحمد، بوقدوم مروة ،الأمن الغذائي العالمي:تحد ورهان،مجلة أبعاد اقتصادية،الجزائر ،المجلد 11،العدد 2،2021.

8/ حمداوي أمين، بنك البذور" خطة جزائرية لتأمين الأمن الغذائي دون اللجوء للخارج"،2022/08/12،شوهد في الرابط:2023/01/15،علىhttp://bit.ly/43ghlJQ

9/ ياحي علي ،مخزون البترول في الجزائر يكفي لـ 27 عاما فقط،2020/04/27،شوهد في 2023/01/16،على الرابط: https://bit.ly/3mCZ492
10/ في خدعة المفاهيم ما بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية:أين تتموقع الشعوب،2019/07/19،شوه 2022/12/24 على الرابط:bit.ly/3KQyId1
11/ تقييد استيراد الحبوب الجافة كهاجس المضاربة ومخاوف إرتفاع الأسعار،2023/02/11،شوهد في 2023/02/25 على الرابط: https://bit.ly/43x1E14
تقرير دولي:الجزائر الأولى افريقيا في الأمن الغذائي،شوهد في 2022/12/22 على الموقع:https://bit.ly/3UKLNIf/12
13/ خليفة غسان، الفلاحة التصديرية تقوض السيادة الغذائية وتحاصر صغار الفلاحين في تونس والمغرب،منظمة الحرب على العوز، ديسمبر 2019،ص 8،شوهد في 2023/01/05 على الرابط: https://bit.ly/3oeZ3sx

ب– باللغة الأجنبية

1/ Ben Saoud Omar,de la sécurité à la souveraineté alimentaire, Alger :hôtel El Aurassi,26/03/2022.
2/ CAPC, revue de presse, Présentation de l'étude sur : « De la sécurité et la souveraineté alimentaire »,27/03/2022.
3/ Declaration de Rome sur la sécurité alimentaire mondiale,13-17 novembre 1996,vue le 26/12/2022 https://bit.ly/3A4rs76.
4/ La banque d'Algérie,tendaance monétaires et financières, neuf premiers mois 2022,p17,vue le 19/01/2023,sur le lien: https://bit.ly/41uSzUM.
5/ La banque d'Algérie, les déterminants de l'inflation en Algérie analyse économique sur la période 2011 – 2021,novembre 2022,p15, vue le 19/01/2023 sur le lien : https://bit.ly/3Aj59el
6/ R.A.D.P,services du premier minisre,Plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du président de la république,16/02/2020,p27.
7/ R.A.D.P,services du premier minisre,Plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du président de la république,septembre 2021.
8/ R.A.D.P, conférence nationale sur le plan de relance pour une économie nouvelle. Alger :palais des congrès, 18,19/08/2020.
9/ Oudet Maurice, Le poids des mots :sécurité alimentaire ou souveraineté alimentaire il est temps de choisir ?, semences de la biodiversité, n°27,mai 2004 .
10/ Nyéleni2007,forum pour la souveraineté alimentaire, Sélingué, Mali,23-27 février 2007.
Alahyane Saïd, La souveraineté alimentaire ou le droit des peuples à se nourrir eux même, politique étrangère, automne 2019 .

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 221 - 248

المكانة الدستورية للجماعات الإقليمية في الجزائر -دراسة مقارنة-

The Constitutional Status of Territorial Communities in Algeria –A Comparative Study-

صابر نصر الدين عبد السلام[1]*، سمير بن عياش [2]
[1]جامعة بومرداس، (الجزائر)، n.Saber@univ-boumerdes.dz
[2]جامعة بومرداس، (الجزائر)، s.benayache@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإستلام: 2023/03/31 تاريخ قبول النشر: 2023/05/14 تاريخ النشر: 16 /06/ 2023

ملخص:

نسعى في هذا البحث إلى إبراز المكانة الدستورية للجماعات الإقليمية في الجزائر إنطلاقا من دستور 1963 وصولاً إلى تعديل 2020، ثم مقارنتها مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا للتعرف على الأهمية التي حضيت بها وحداتها المحلية دستورياً، بغية الإستفادة من تجاربهم في مجال إحترام خصوصيات أقاليمهم عند صياغة الدستور، ثم إسقاط نتائج المقارنة على الحالة الجزائرية.

إستنتجنا أن نظام الجماعات الإقليمية في الجزائر قد دُستِرَ بشكلٍ محدودٍ ضمن ثلاثةِ موادٍ وردت في البابِ الخاص بالمبادئِ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، وبالتركيز على تعديل 2020، سجلنا غموضاً يخص تعريف المجلس المنتخَب في المادة 02/16 والمادة 19، ناهيك عن حصره الجماعات الإقليمية في البلدية والولاية طبقاً للمادة 17 دون التطرق لنظام المقاطعات الإدارية الذي شَكَّلَ حاضنةً للولايات الجديدة المستحدثة سنة 2019، ضف إلى ذلك صيغ الإبهام المحيطة بمصطلح "البلديات ذات التدابير الخاصة" في المادة 03/17، فقمنا في الأخير بتقديمِ بعضِ الإقتراحات التي تعيدُ للجماعات الإقليمية مكانتها في الوثيقة الدستورية.

الكلمات مفتاحية: الجماعات الإقليمية؛ الدستور الجزائري؛ التعديلات؛ المكانة الدستورية؛ الدساتير الغربية.

Abstract:

This research aims to discuss the status of territorial communities in Algerian constitutions compared with some Western constitutions to understand the constitutional characteristics of the local units in these countries, and then drop this comparison on the Algerian case.

We conclude that the Algerian constitution recognizes territorial communities in a limited manner, with only three articles in the first chapter. Additionally, when we focus on the 2020 amendment, we find some notes. Firstly, the definition of the elected council in Article 16/02 and 19 is ambiguous. Secondly, the concept of territorial communities confined to municipalities and states, as per Article 17, without addressing the district system that formed the foundation of the new states established in 2019. Furthermore, the 2020 amendment contains mysterious elements around the concept of "municipalities with special measures" in Article 17/03. Finally, we proposed suggestions to restore the constitutional status of territorial communities in Algeria.

Keywords: Territorial Communities; Algerian Constitution; Amendments; constitutional Status; Western Constitutions.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يحدد الدستور إضافة لتنظيمه عمل السلطات شكل ووظائف الوحدات المحلية ومكانتها، إستناداً لأفكار الفيلسوف الفرنسي (مونتسكيو MONTESQUIEU) في كتابه "روح القوانين"، وبالنظر إلى الجزائر، تمتلكُ كفردٍ من المجتمع الدولي دستوراً وُضعت بنودُه بعد الإستقلال يُنظمُ عمل السلطات الثلاث ومختلف الحقوق والحريات ومرتكزات الدولة، ويتطرق كذلك لمكانة الجماعات الإقليمية كوحدات تضطلع بالسياسة المحلية. غير أن معالجة المؤسس الدستوري الجزائري للجماعات الإقليمية تعتبرُ محدودةً نوعا ما، ما يُقللُ من مكانتِها بالمقارنة مع ما تحظى به –تحت تسميةٍ أخرى*– في بعضِ الدساتير الغربية أو العربية. فيُحيلنا هذا إلى طرحِ إشكاليةٍ تتجلى في: "كيف أثرت محدودية المعالجة الدستورية على مكانة الجماعات الإقليمية في التنظيم الإداري الجزائري؟".

وفي سبيل حلحلةِ هذه الإشكالية نضعُ إجابةً مؤقتةً في شكلِ فرضيةٍ تتمثل في: "تأثرت مكانة الجماعات الإقليمية بمدى محدودية المعالجة في مختلف الدساتير الجزائرية بتعديلاتها".

وتُبْنَى قراءتُنا على جملةٍ من المناهجِ، إذ نعتمد على المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة وصفاً علمياً دقيقاً يكون كمياً أو نوعياً، فالوصف النوعي (الكيفي) يحددُ لنا خصائص الظاهرة ونشأتها والعلاقات السببية بينها والنتائج المتوقعة لها، أما الوصف الكمي فيعطيها بُعداً رقمياً يوضح حجمها ودرجة تأثيرها في باقي الظواهر[1]. وإستخدامنا له يأتي بالخصوص في إطار تحديد خصائص الدستور الجزائري ونشأتَه وعلاقتَه بالجماعات الإقليمية ومدى تكريسِه لها. كما نعتمد على المنهج المقارن الذي يُعتبر: "مجموع الخطوات المتبعة من الباحث لمعرفة أوجه التشابه والإختلاف بين الظواهر"[2]. فنقوم بتحديد مواطنِ الشبهِ والفروقِ بين بعض الدساتير الغربية ومقارنتها بالدستور الجزائري من ناحية تكريس هذه الدساتير لوحداتها المحلية. ونستخدم كذلك المنهج التاريخي الذي نعني به: "الطريق الذي يسلكه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها...التي تفيد فهم أحداث الماضي والحاضر والإستشراف للمستقبل"[3].

نركز في التحليل أيضا على المقاربة القانونية والمؤسساتية، فالأولى تُعنَى بمدى إلتزام المؤسسة – شكلياً – بالأطر القانونية ومدى تطابق الفعل مع النص ودرجة شرعية المؤسسة من عدمها، فهي تصف المؤسسة من حيث معيار الشرعية، التطابق، الخرق والإنتهاك، الإلزام والمسؤولية، الحقوق والواجبات...[4]. غير أنه وكنتيجةٍ لقصور هذه المقاربة في الإحاطة بجزئيات التحليل، ظهرت المقاربة المؤسساتية التي تركز –إضافةً لما سبق – على تفاعل المؤسسة مع بيئتها، كما توظف السياقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتاريخية في التحليل*.

تنتظمُ إجابتنا إذن في شكل خمسةِ محاور، يعالج الأول تموضوعات نظام الجماعات الإقليمية في دساتير الإشتراكية. أما المحور الثاني فيعالج نفس المكانة في دساتير التعددية. ثم تعديلاتها في المحور الثالث. المحور الرابع يقارن بين مكانة الوحدات المحلية في بعض الدساتير الغربية مع الجزائر. ثم طرح إمكانية تعديل الدستور الجزائري لإعادة إحياء مكانة الجماعات الإقليمية بناءً على تجارب الدول محل الدراسة في المحور الخامس:

1. دساتير المرحلة الإشتراكية –ديمقراطية النص والأبعاد التعريفية للمجموعات الإقليمية–:

عرفت الجزائرُ خلال المرحلةِ الإشتراكية دستورين هما دستور 1963 ودستور 1976، بالرغم من تجميد الدستور الأول بعد قيام نظام 19 جوان 1965[5]، توقفت الحياة الدستورية إلى حين إستصدار دستور 1976، الذي إستمرَّ العملُ به حتى دخول الجزائر مرحلة التعددية في عام 1989.

1.2 دستور 1963 –إلغاء الوجود الدستوري للجماعات الإقليمية–:

ما يلفتُ الإنتباه في الدساتير الجزائرية هو تناقضٌ في الصياغة بين ما نادت به نصوصها في المرحلة الإشتراكية وما تنادي به في مرحلة التعددية اليوم، ففي ظل المرحلة الأولى وبالرغم مما يتضمنه مصطلح "الإشتراكية" بحد ذاته من هيمنةٍ للدولة على كافةِ القطاعات –سواءٌ في صورتها السياسية المتمثلة في الأحادية الحزبية، أو صورتها الإقتصادية المتمثلة في إلغاء الملكية الخاصة وتأميم الثروات–، إلا أن ما كرسه دستور 1963، هو تضمينُ نصوصِه بمكانةٍ للجماعات الإقليمية بشكلٍ أفضلَ مما وردت في دساتير التعددية نفسها.

الذي يثبت ذلك، هو ما جاء في دستور 1963 لينص في المادة رقم 09 على أنَّ التنظيم الإقليمي للبلاد يتكون من: "مجموعات إدارية وإقتصادية وإجتماعية"، ويشيرُ هنا إلى كل من البلدية والولاية*مع إعتبار الأولى الوحدة الأساسية طبقا للفقرة 02 من هذه المادة[6]. جُمد دستور 1963 غير أن الرؤية لم تتغير، جاء نظام 19 جوان 1965 ليخلقَ مؤسساتٍ إستشارية جديدة كان التنظيم البلدي والولائي جزءاً لا يتجزأُ منها، عُقدت الندوة الوطنية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية بتاريخ 27 فيفري 1967 بعد الإنتخابات التي جرت في الخامسِ (05) من الشهر نفسِه، حيث قام الرئيس الجزائري "هواري بومدين" بعقد هذه الندوة التي تحولت فيما بعد إلى هيئةٍ إستشارية، جاءت كنتيجةٍ للظرف السياسي الصعب الذي عاشته الجزائر غداة المحاولة الإنقلابية سنة 1967، كانت السلطة المركزية بحاجة إلى تكثيف إتصالاتها بالقاعدة الشعبية، للتعرف على الإنطباعات السائدة في الأوساط الجماهيرية آنذاك جراءَ هذا الحدث، وللتعرف على موقف المواطن من النظام السياسي القائم في تلك الفترة[7].

في الحقيقة، شكلت الندوة الجديدة الأساس لصياغة قانون الجماعات الإقليمية المتمثل في صدور الأمر رقم 24/67 المتضمن القانون البلدي، الذي أكدت المادة 01 منه على أن البلدية هي: "الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية الأساسية..."[8]. أما الولاية فعرفها الأمر رقم 38/69 أيضاً بإعتبارها: "جماعة لا مركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرعة للدولة..." ثم يضيف القانون بأن: "لها مثل ما هي عليه البلدية...يجب أن تكون حائزةً على سلطات لا تمدها بها غير الدواعي الديمقراطية للحكم الجماعي والإنتخاب..."[9]. ووفقا للمادة 01 من الأمر رقم 38/69، تعتبر الولاية: "جماعة عمومية إقليمية ذاتَ شخصيةٍ معنويةٍ وإستقلالٍ مالي"، ثم تضيف الفقرة 02 من نفس المادة بقولها: "ولها (أي الولاية) إختصاصاتٌ سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية...". فيمكنُ القول أن كِلاَ الأمرين حرِصا حقيقةً على تعريف الجماعات الإقليمية بأبعادٍ تنموية أكثرَ حتى من النصوص الدستورية التي صدرت في مرحلة التعددية.

لكن على الرغم من التعريف الواسع الذي قدمه قانون البلدية والولاية إستناداً إلى نظام 19 جوان 1965 وما تبعه كما أشرنا، وعلى الرغم من تضمن نصوص القانونين لمصطلحات ديمقراطية محظة في عزِّ التوجه الإشتراكي للدولة، إلا أننا لا نستطيع الجزم أن تلك النصوص عبرت عن واقع دستوري ملموس للجماعات الإقليمية، بالنظر لعدة إعتبارات يمكن أن نلخصها فيما يلي:

أولا: أن هذه المرحلة وحتى لحظة صدور دستور 1976 تميزت بعدم الوضوح السياسي، بالنظر إلى تغليب الميثاق الوطني على الدستور* الذي جُمد في فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة، وبالتالي فلا قاعدةً دستوريةً تستند أو تستمد منها الجماعات الإقليمية وجودها، فقد ألغيت أو جمدت تماما إن صح القول، وهو نفس الشيء الذي لم يتداركه الميثاق الوطني المتمخض عن نظام 19جوان 1965.

ثانيا: إن الإجابة عن التساؤل المتعلق بمكانة الجماعات الإقليمية ومدى دستوريتها في هذه المرحلة، يستلزم النظر إلى شرعية منتخَبي المجالس المحلية آنذاك، الذين رشحتهم "جبهة التحرير الوطني" الحزب الوحيد الذي يقوم بإعداد القوائم وتزكيتها وتقديمها للتصويت، لأنهم وفي الحقيقة (أي المرشحين) كما يرى الأستاذ "صالح بلحاج": "مجندوا النظام ومرشحوا الحزب الواحد أكثر مما هم ممثِلونَ للسكان...ومن ثَمَّ فإن درجة إرتباطهم بالحزب والسلطة والإدارة المركزية أكثر من درجة إرتباطهم بالناخبين..."، فلو عَبرت الجماعات الإقليمية عن كونها مؤسسةً سياسيةً لمنحت لها مواردٌ تُمكنُ أصحابها من إكتسابِ السلطة وممارستها والحفاظ عليها، وهذا ما لم يكن بالنظر إلى طريقة إختيار المرشحين بسببِ إفتقارهم الشرعية اللازمة لتنفيذ مشاريعهم، ضف لها الرقابة المشددة عليهم من طرف الحزب والإدارة المركزية صاحبة السلطة في ترشيحهم، فكلُّ هذه المؤشرات تدلُّ على أن المقصد من ذاك هو إنشاء إدارة محلية تفوض فيها الحكومة بعضَ صلاحياتها للولاةِ وليس المنتخَبين[10]. بالنظر إلى حجم الصلاحيات الممنوحة للولاة بإعتبارهم مندوبوا الحكومة والممثلون المباشرون والوحيدون للوزراء على مستوى الولاية، ورؤساء جهازها التنفيذي والآمرون بصرف ميزانيتها، بحسب ما ورد في المواد 49 و150 من الأمر رقم 38/69.

ثالثا: أن كُلاً من الأمر رقم 24/67 و38/69 عَبَّرا عن جهود ترمي إلى تقويض إختصاص المجلس الشعبي الوطني في صياغة نصوص هذين القانونين، وإلا كيف نفسر صدورهما في شكل " أمرٍ رئاسي".

رابعاً: إن الميزة الديمقراطية التي أضفاها كل من الأمرين 24/67 و38/69، تختفي إلى حدٍ ما مع مظلة حزب وحيد وتيار سياسي أوحد مجسداً في "مجلس الثورة"، من يقترح مرشحي المجالس المحلية الموافقين له ويسعون بطريقة جماعية إلى تحقيق أهداف الثورة الإشتراكية، فهذا تناقضٌ واضحٌ غلب على العمل السياسي في هذه المرحلة، لأنه وما دامت النصوص القانونية قد تحدثت عن اللامركزية وديمقراطية الحكم الجماعي والإنتخاب*، يجب أن تكون هذه الديمقراطية حقيقيةً ومعبرةً عن إرادة الشعب، فإنحصر هذا الهدف في ظل وجود ميكانيزمات للوصول إلى سلطة المجالس المحلية المنتخَبة محددة مركزياً. وبالتالي وفي هذه المرحلة إنعدم تماما الوجود الدستوري للجماعات الإقليمية، على الرغم من الأبعاد التعريفية التي تضمنها كل من الأمر رقم 24/67 و38/69.

تكييفاً لوجهات النظر هذه، يبدو أن إنعدام المأسسة الدستورية للجماعات الإقليمية في الفترة من 1963 إلى 1976، وما تبعه من مضامين النصوص المكرسة للامركزية الإدارية كما وردت في قانون البلدية والولاية المذكور آنفاً، يدفعنا إلى التمعن في المتغيرات التي غلبت على هذه المرحلة الفتية من عمر الدولة الجزائرية، فإذا أخذنا بعين الإعتبار الصراعات السائدة في تلك الفترة بين السياسيين والعسكرين، الممتدة إلى لقاء طرابلس 1961 أو حتى ما قبلهُ، والذي عرف إنقسامات عنيفة بين قيادات الثورة، هو ما يعطي لنا إجابةً عن أسباب المركزية المفرطة التي طغت على تسيير الجماعات الإقليمية، وهي ما دفعت إلى إلغاء وجودها الدستوري، فعملياً ومنذ لقاء طرابلس، إحتدم الصراع بين قيادة الأركان العامة وبالتحديد "جيش الحدود" الذي نصب "أحمد بن بلة" رئيساً للبلاد، ضامناً في ذلك تغطيةً سياسيةً وشرعيةً تاريخيةً من جانبٍ شخصيةٍ تعتبر من قدماء المنظمة الخاصة، وبين الحكومة المؤقتة برئاسة "بن يوسف بخدة"، ضف إلى ذلك التمرد المسلح لـ: "حسين آية أحمد" وإنشقاق "محمد بوضياف" و"كريم بلقاسم" وغيرها من الإنقسامات بعد الثورة، هو ما لم يسمح بالتجسيد العملي لنصوص دستور 1963، ولا المفاهيم الواردة في قانون البلدية أو الولاية المتعلقة باللامركزية الإدارية وديمقراطية الحكم الجماعي[11].

كما شكل الصراع الإيديولوجي بين قيادات الثورة حول مشروع الدولة، نواةً لإنعدام الإستقرار في نصوص دستور 1963 وهو ما يفسر تجميده لاحقاً، صراعٌ نستشف وزنه من خلال ما شرحه الأستاذ "عمار بوحوش"، حين أبرز أقطاب الصراع الذي كاد أن يفتك بالمكاسب التي حققها "جيش التحرير" في الميدان، و"الحكومة المؤقتة" في المفاوضات[12]. فعلى مستوى "المجلس الوطني للثورة" إصطدمت قيادته بأزمتين، تتمثل الأولى على صعيد المفاوضات والثانية حول القيادة، بالنسبة للأزمة الأولى، بلغت حد التشكيك حول قيام الوفد المفاوض المجسد في "الحكومة المؤقتة" بتقديم تنازلاتٍ للسلطات الإستعمارية، لكن الهدف من ذلك حقيقة –كما يرى البعض– هو محاولةُ إضعاف شرعيتها وجعلها مجردَ غطاءٍ سياسي "لهيئة الأركان"، هي عدمُ ثقةٍ متبادلة في الحقيقة بين الهيئتين، دفعت "الحكومة المؤقتة" في المقابل إلى سعيها فرض قراراتها على هيئة الأركان ووضعها تحت الأمر الواقع، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ "محمد حربي": "...في فيفري 1962 وبعد المفاوضات مع فرنسا، دعت الحكومة المجلس الوطني للثورة للإنعقاد بهدف إعلامه بأسس الإتفاق، تُسَلِّمُ فرنسا بموجبه الإستقلال للجزائر، لكن هذا التحول سيتم دون الإخلال بمبدأ السيادة الفرنسية، لن يكون هناك نقلٌ للسلطات من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة كما كانت تتمنى هيئة الأركان، بل سيتم وقف إطلاق النار، تتألف هيئة تنفيذية مؤقتة لضمان الإدارة الداخلية للجزائر خلال الفترة من وقف الإطلاق إلى حين تنظيم إستفتائين، الأول يعود للشعب الفرنسي والثاني للجزائريين حول رغبتهم بدولة مستقلة منفصلة عن فرنسا...سيكون للأوروبيين طوال ثلاث سنوات الإختيار بين الجنسية الفرنسية أو الجزائرية، مع إحترام خصوصياتهم الإثنية واللغوية والدينية، والمدن ذات الحجم الأوروبي سيكون لها وضع خاص...وستبقى البنية الإستعمارية الثقافية والإقتصادية على حالها...الشيء الذي رفضته هيئة الأركان جملةً وتفصيلاً"[13].

الأزمة الثانية تمخضت بعد المفاوضات، مع تغليب موقف قيادة "الأركان العامة" القاضي بالحصول على إستقلالٍ تام دون تنازلاتٍ سياسيةٍ أو إقتصاديةٍ أو حتى جغرافيةً، خصوصاً في ظل محاولات الطرف الفرنسي فصل الصحراء عن الجزائر، ظهرت إلى العلن أزمة القيادة الناتجة عن طموح بعضٍ من رجال السياسة والعسكريين بغية الوصول إلى السلطة، أزمةٌ تدخلت فيها "قيادة الأركان العامة" مجدداً من خلال تحالفها مع "أحمد بن بلة" منصبةً إياه كأولِ رئيسٍ للجزائر المستقلة، لتبدأ بوادرُ صراعٍ جديدٍ بينه وبين هيئة الأركان المجسدة في نائبه ووزير دفاع حكومته العقيد "هواري بومدين" الذي قاد إنقلاباً في 19 جوان 1965 مطيحاً بنظام "بن بلة"[14].

إن هذه الصراعات –ودون التعمق فيها– شغلت أنظار قيادات الثورة وأعضاء المجلس التأسيسي برئاسة "فرحات عباس" الذي صاغ –نظريا– نصوص دستور 1963، عن قضية الأساس الدستوري للجماعات الإقليمية، ودفعَ ذلك إلى إستثمار بعض الأطراف المغربية في هذه الصراعات، بهجومها سنة 1963 على ولاية تندوف وبشار الجزائرية بأطماعٍ توسعيةٍ[15]. لأنه لو تم الفصل في الحدود الإقليمية دستورياً في لقاء "طرابلس" أو عند صياغة دستور 1963، لما حدث هذا الأمر ولما إستمر حالياً، فهل سيتغير وضع الجماعات الإقليمية مع العودة إلى الحياة الدستورية بصدور دستور 1976، أم أنه سيبقى على حاله؟.

2.2 دستور 1976 –مكانة الجماعات الإقليمية في ظل العودة للمرجعية الدستورية–

لم يكن الإستمرار في إلغاء الحياة الدستورية أمراً ممكنا في ظل توسع هوة الصراعات السياسية داخل مجلس الثورة، المتمخض عن نظام 19 جوان 1965، خاصةً بعد إنسحاب أو وفاة غالبية أعضائه المؤسسين، فكان لزاماً على الرئيس "هواري بومدين" الرجوع إلى المأسسة الدستورية، للظفرِ بنوعٍ من الشرعية يواجه بها خصومه رفقاء الأمس داخل المجلس، نظراً لتزايد حجم الإنتقادات الموجهة له المتعلقة بحكمه باسم من؟ فلا دستورَ يستندُ عليه في حكمه سوى مواثيق وضعت بعد 1965، بالإضافة إلى كونه غيرَ منتخبٍ، والشرعية الوحيدة التي يحوزها هي تلك التي لازمته بإعتباره مجاهداً في الثورةِ التحريرية[16].

أعيد للجماعات الإقليمية وجودُها الدستوري لكن بشكل متناقضٍ نوعا ما إذا ما دققنا في بعض مواد دستور 1976 الذي تم إصداره، بعد الإستفتاء الذي أجري في 21 نوفمبر من نفس السنة، ووفقاً للمواد من 34 إلى 36 من الأمر رقم 97/76: "يستند تنظيم الدولة على مبادئ اللامركزية القائمة على ديمقراطية المؤسسات والمشاركة الفعلية للجماهير في تسيير الشؤون العمومية، وفي هذا الإطار تقوم سياسة اللامركزية على التوزيع الحكيم للصلاحيات والمهام وفقَ تقسيمٍ منطقي للمسؤولية، فتهدفُ إلى منح المجموعات الإقليمية الوسائلَ البشرية والمادية التي تؤهلها للقيام بنفسها بمهام تنمية المنطقة التابعة لها...مع إعتبار البلدية المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في القاعدة"[17]. كما إستمر العمل بأحكام الأمر رقم 24/67 والأمر رقم 38/69 دونَ تغييرٍ أو تعديلٍ، حتى صدور القانون رقم 08/90 المتعلق بالبلدية والقانون رقم 09/90 المتعلق بالولاية، اللذان سنشير إليهما لاحقا بعد الإنتقال للتعددية سنة 1989.

إستمرت الهشاشة في بعضٍ من مواد دستور 1976 عند رسمها لمكانة الجماعات الإقليمية، وبالتالي فإن ما ورد في المواد من 34 إلى 36 منه، يختفي نوعا ما مع مضمون المادة 02/95 التي نصت على أنَّ: "مناضلوا الحزب المختارون على الخصوص من بين العمال والفلاحين والشباب يصبون إلى تحقيق هدف واحد وإلى مواصلة عمل واحد غايته القصوى إنتصار الإشتراكية". أي أن الظاهرة المتجذرة والمتمثلة في فرض مرشحين من مناضلي حزب جبهة التحرير إستمرت حتى في دستور 1976. وهو ما يتعارض تماماً مع إصطلاح "إختيار الشعب و"اللامركزية الإدارية" الواردان في نص المادة 31 منه، التي أكدت على أنَّ: "إعداد المخطط الوطني يكون بكيفية ديمقراطية، على أن يساهم الشعب في ذلك بواسطةِ مجالسه المنتخَبة على المستوى البلدي والولائي والوطني، وبواسطة العمال والمنظمات الجماهيرية، كما يخضع تطبيق المخطط الوطني لمبدأ اللامركزية مع مراعاة التنسيق المركزي على مستوى الهيئات العليا للحزب والدولة". فعن أيّ لامركزية أو ديمقراطية نتحدث ونحن أمام فرض تيار سياسي واحد للمرشحين بغيةَ قيادة المجالس المحلية المنتخَبة.

إذن، فقد حملت دساتير المرحلة الإشتراكية تعارضاً في مضمون بعض موادها، بين ما نصت عليه وبين واقع العمل السياسي، كما أن الجماعات الإقليمية لا تعدو أن تكونَ في تلك الدساتير مجردَ منفذٍ لإرادة السلطة المركزية أو الحزب، صاحب القرار في إعداد قوائم المرشحين وتزكيتهم لشغل عضوية المجالس الشعبية المحلية، ثم عرضها للتصويت على هذه القوائم –شكلياً– دون إعطاءِ الفرصة للمفاضلة بين إختيارات الشعب.

2. دساتير التعددية –معالجة دستورية موجزة للجماعات الإقليمية–:

لم يكن من المتصور في الجزائر أنها وبعد سبعٌ وعشرون (27) سنة من الإستقلال ستتحول للنقيض من التوجه الإشتراكي. جاء دستور 23 فيفري 1989 ليُلبي مطالبَ وطنية في سياقِ متغيراتٍ دوليةٍ وإقليميةٍ، تطالب بالتعددية السياسية والإقتصاد الحر، التي تزامنت مع بوادر سقوط معسكر الإتحاد السوفياتي.

1.3 دستور 1989 –إنحصار مكانة الجماعات الإقليمية في ثلاثةِ مواد–:

توجهت الجزائر نحو التعددية السياسية بدايةَ التسعينيات، فكان لا بد –كما هو مفترض– إعادة النظر في المأسسة الدستورية للجماعات الإقليمية، بما أن قواعد العمل السياسي تغيرت على المستوى المحلي، فالقضية هنا لا ترتبط فقط بحزب واحد يقوم بإعداد القوائم ثم يعرضها للتصويت –كما كان عليه الحال في مرحلة الإشتراكية– بل يتعلق الأمر بمجموعةٍ من الأحزاب تتنافس فيما بينها للظفر بالمقاعد التمثيلية المحلية، إلا أن الوضع لم يتغير كثيراً بالنسبة للجماعات الإقليمية، فقد جُمعت دستورياً من خلال المادة 15 من المرسوم الرئاسي رقم 18/89 في مؤسستين هي البلدية والولاية، مع إعتبار الأولى هي الجماعة القاعدية[18]. ثم جاء القانون رقم 08/90 ليضيّقَ نطاق تعريف البلدية في المادة 01 بإعتبارها: "الجماعة الإقليمية الأساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي..."[19]. ويتضمن التعريفُ أبعاداً محدودةً أقلَّ حتى مما قدمه سابقه رقم 24/67. أما الولاية فإعتبرها القانون رقم 09/90 في المادة 01: "جماعة عمومية إقليمية، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي"[20].

كما أن دستور 1989 حصر مكانة الجماعات الإقليمية، في ثلاثِ موادٍ فقط مذكورةً في الباب الخاص بـ:"المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري"، وهناك جملةٌ من التحفظات لاحظناها نلخصها كما يلي:

أولاً: أن هذا الدستور أسس للجماعات الإقليمية كمبدأ بدلاً من الإعتراف بها كسلطة لها صلاحيات ومسؤوليات. إذ تقول الدكتورة "برازة وهيبة" في هذا الصدد: " إن المعالجة الدستورية للنظم المحلية تختلفُ من دولةٍ لأخرى، فتميل بعضُ الدساتير إلى الإشارة العابرة للنظم المحلية دون النص على أركانها وقواعدها العامة تاركةً ذلك للمشرع العادي، بينما يتجه البعض الآخر إلى المعالجة التفصيلية في صورةِ قواعد..."، ومما لاحظناه أن المؤسس الدستوري في الجزائر يميل إلى الإتجاه الأول، فيعترف بطريقةٍ عابرة وسطحية فقط بالجماعات الإقليمية دون المعالجة المفصلة، كأن يخصص لها فصلاً أو باباً مستقلاً في الوثيقة الدستورية[21].

ثانياً: يخص التعريف بالبلدية والولاية كجماعتين إقليميتين –في نص المادة 15 من دستور1989– ثم التوقف دون إعطاءِ أبعادٍ للتعريف. عكسَ ما نص عليه دستور 1976 في المادة 02/36 باعتبار المجموعات الإقليمية هي البلدية والولاية، وللتأكيد على دور البلدية التمثيلي أعطاها تعريفاً ذا أبعادٍ تنمويةٍ بإعتبارها: "المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في القاعدة".

ثالثاً: ورود مصطلح المجلس المنتخَب في المادة 02/14 والمادة 16 من دستور 1989، على سبيل الحصر دون التوضيح، فما المقصود هنا؟ هل هو المجلس الشعبي الوطني؟ أم البلدي؟ أم الولائي؟ ولماذا ورد بصيغة موسعة؟. فكان من المستحسن الفصل بين المجالس المحلية المنتخَبة وبين المجالس المنتخبة الأخرى، لدسترتها بشكلٍ أفضلَ وإعطائها مكانةً أوفرَ في الوثيقة الدستورية بغيةَ التوضيح.

رابعاً: هي عدمُ تطرق دستور 1989 إلى نظام عدم التركيز الذي وُجد منذ أولِ تقسيمٍ إداريٍّ بعد الإستقلال، والذي تطور فيما بعد كما سنشير إليه لاحقاً*. بالرغم من أن العلاقة بين السلطة المركزية والوحدات المحلية تقوم على مبادئ اللامركزية وعدم التركيز الإداري، المجسَّدِ في مركز الوالي ونظام الدائرة والمديريات الجهوية المعمول به منذ قانون الولاية رقم 38/69، وفقا لما ورد في المواد من 166 إلى 170 منه.

إذن، عالج دستور 1989 مكانة الجماعات الإقليمية بشكلٍ أكثرَ إقتضاباً من دستور 1976، الذي تزامن والمرحلة التي شهدت هيمنةً سياسيةً وإداريةً مركزيةً واسعة، ومع ذلك تضمنت مصطلحاته نوعاً ما أبعاداً أوسع مما تضمنه دستور 1989. فأن تتبنى الدولة نظام التعددية القائم على ديمقراطية العمل التمثيلي، يتطلب أن تكون جميع مؤسسات الإدارة المحلية مدسترةً بشكلٍ كاملٍ كما هو معمول به في الدستور الفرنسي مثلا، حين نص في الباب رقم 12 ضمن المادة 72 التي أكدت على أن: "المجموعات الإقليمية Les Collectivités Territoriales" في الجمهورية الفرنسية هي: "البلديات Les Communes"، "المحافظات Les Départements"، "الأقاليم Les Régions"، "الجماعات ذات الوضع الخاص Les Collectivités à Statut Particulier"، و"الجماعات الواقعة ما وراء البحار Les Collectivités D'outre-Mer…"[22].

2.3 دستور 1996 –المحافظات والمقاطعات تنظيماتٌ إداريةٌ خارج إهتمام الدستور–:

بالرغم من الإضافات الجديدة التي حملها دستور 1996 فيما يتعلق بتنظيم السلطات، وبالرغم من إعتباره دستورَ إصلاحٍ قبل كلّ شيءٍ بالنظر إلى الظرف السياسي والأمني الصعب الذي جاء فيه، إلا أن مكانة الجماعات الإقليمية بقيت على حالها، أين تم معالجتُها من خلالِ ثلاثةِ موادٍ فقط بحصرها في البلدية والولاية، كما حافظ على الصيغة الموسعة في تعريف المجلس المنتخَب دون توضيحٍ، من خلال المواد 14 و15 و16 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المتعلق بإصدار الدستور[23].

الجديد الذي جاء به دستور 1996 هو إضافة غرفة جديدة في البرلمان الجزائري هي مجلس الأمة، يتشكل ثُلُثَا أعضائها عن طريق الإنتخاب من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، حيث نصت المادة 02/101 من دستور 1996 على أن: "يُنتخب ثلثا ($\frac{2}{3}$) أعضاء مجلس الأمة عن طريق الإقتراع غير المباشر والسري، من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي...". ويتم تعيين الباقي من طرف رئيس الجمهورية من بين الكفاءات الوطنية في مختلف المجالات.

1.2.3 لادستورية نظام المحافظات –التعارض مع مضمون المادة 04 من دستور 1996–:

لم يشر دستور 1996 إلى نظام المحافظات المطبق في العاصمة مع صدور الأمر رقم 15/97، بالرغم من أن الفترة بين إصدار دستور 1996 وهذا الأمر أشهرٌ فقط، فقد عرف التنظيم الإقليمي الجزائري لأول مرة نظام المحافظات في الجزائر العاصمة، أين قُسمت إلى بلدياتٍ حضريةٍ (دوائرَ حضرية) وبلدياتٌ أُلحقت قائمتها بهذا الأمر وفقا للمواد 03 و04 منه[24]. وقد أُلغي نظام المحافظات بموجب قرار المجلس الدستوري رقم 02/2000 المتعلق بمدى دستورية الأمر رقم 15/97، كنتيجةٍ لمجموعةٍ من التحفظات أهمها[25]:

– على إعتبار أن الأمر رقم 15/97 موضوع الإخطار قد أنشأ جماعتين إقليميتين، تحت تسمية محافظة الجزائر الكبرى والدائرة الحضرية، وحدد قواعدَ خاصةً لتنظيمهما وسيرهما وعملهما بموجب أحكامه.

– على إعتبار أن المؤسس الدستوري حين أقر في المادة 15 من الدستور أن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، فإنه يقصدُ حصرَ التقسيم الإقليمي للبلاد في هاتين الجماعتين دونَ سواهما.

– على إعتبار أن المؤسس الدستوري قد خول المشرع بمقتضى الدستور صلاحية التشريع في مجال التقسيم الإقليمي للبلاد، فإنه يتعينُ عليه أن يتقيد بنص المادة 15 منه.

– على إعتبار أنه بإمكان المشرع أن يحدد قواعدَ تنظيمٍ وسيرٍ وعملٍ خاصةٍ بمدينة الجزائر العاصمة إنطلاقا من مركزها الدستوري، وفقا للمادة 04 التي تنص على أن: "عاصمة الجمهورية هي مدينة الجزائر"، فإنه عليه التقيد بأحكام هذه المادة دون الخروجِ عنها.

– على إعتبار أن الأمر رقم 15/97 حين أنشأ جماعتين إقليميتين تُدْعَيَانِ "محافظة الجزائر الكبرى" و"الدائرة الحضرية"، وحدَّد قواعدَ خاصةً لتنظيمهما وسيرهما وعملهما، يكون قد خالف أحكام الدستور.

2.2.3 المقاطعة الإدارية تنظيمٌ إداري غيرُ مُمأسسٍ دستورياً:

عرفت الجزائرُ نظام المقاطعات الإدارية بموجب الأمر رقم 01/2000 والمرسوم الرئاسي رقم 45/2000 المتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها[26]. أين قُسمت الجزائر العاصمة إلى دوائرَ إدارية تحتوي عدداً من البلديات يسيرها ولاةٌ منتدبون لدى والي ولاية الجزائر، بموجب المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 45/2000[27]. ثم توسع نطاق تطبيق نظام المقاطعات فيما بعد ليشمل بالخصوص ولايات الجنوب[28]. بالإعتماد على نفس معايير المادة 01 من القانون رقم 09/84 المتضمن التقسيم الإقليمي للبلاد[29].

بعد صدور المرسوم الرئاسي رقم 140/15 والتنفيذي رقم 141/15، تم إستحداث 10 مقاطعات في الجنوب الكبير بموجب المادة 02 منهما[30]. والتي تحولت فيما بعد إلى ولاياتٍ كاملة الصلاحيات وفقاً للمادة 03 من القانون رقم 12/19 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد[31]. ناهيك عن إستحداث مقاطعات جديدة في البليدة، العاصمة، عنابة، قسنطينة، ووهران، مزودة كذلك بهياكلَ إدارية ومجالسَ وولاةً منتدبين لدى والي الولاية، بموجب المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 337/18 المتضمن إستحداث مقاطعات جديدة في المدن الكبرى[32].

لم يتحدث دستور 1996 عن نظام المقاطعات الإدارية –والأمر يشمل تعديلاته لاحقاً – على الرغم من الأهمية التي يحملها هذا التنظيم الإداري كونه شكل أساساً للولايات العشر الجنوبية الجديدة، كما أن هناك الكثير من الغموض يشوب مصطلح "المقاطعة الإدارية" الواضح من الناحية النظرية والمبهم من الناحية الدستورية والقانونية في الجزائر. فيُجمِع العديد من الباحثين على أن نظام المقاطعات الإدارية ظهر سنة 2015 مع صدور المرسوم الرئاسي رقم 140/15، والتنفيذي رقم 141/15 سالف الذكر، غير أن هذا النظام عُرف منذ قانون الولاية رقم 09/90 في نص المادة 01 أين صرحت بأن الولاية هي: "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتُشكلُ مقاطعةً إداريةً للدولة...". كما أن المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 45/2000 المتضمن التنظيم الإداري الجديد لمحافظة الجزائر الكبرى، نصت على أن: "يسير الدوائر الإدارية ولاةٌ منتدبونَ لدى والي ولاية الجزائر"، فنستنتج أن نشأة نظام المقاطعات الإدارية ظهر قبل 2015، لأن مصطلح الدائرة الإدارية هو نفسه مصطلح المقاطعة الإدارية الذي أشار إليه المشرع في قانون الولاية رقم 09/90، بالنظر إلى أن من يرأسهما هم ولاةٌ منتدبونَ لدى والي الولاية المعنية[33]. وبالتالي يكون نظام المقاطعات الإدارية غيرُ ممأسسٍ دستورياً على الرغم من أن إعتماده –كما لاحظنا – يمتد لسنة 1990، دون أن نفهم السبب وراء هذا الإبهام أو الإهمال إن صح القول، حول تكريس نظام المقاطعات الإدارية في دساتير التعددية بتعديلاتها اللاحقة.

تواصلت النظرة المحدودة للمؤسس الدستوري حول الجماعات الإقليمية في التعديلات الدستورية المتوالية. فقد عرفت الجزائرُ أربعةَ تعديلاتٍ بعد صدور دستور 1996 هي: تعديل 2002 الذي شغلت الأمازيغية كلغة رسمية ثانية في الدولة إهتمامه (المادة 03)[34]، أما تعديل 2008 فإرتبط بمنصب رئيس الجمهورية، أين تم تمديد العهدات الرئاسية بعد أن كانت محددةً بعهدتين فقط (المادة 04)[35]. ثم تبعه تعديل 2016 و2020.

3. تموضعات نظام الجماعات الإقليمية في كل من تعديل 2016 و2020:

ما يميز التعديلين أنهما جاءا في مرحلة سياسية حساسة، فبالنسبة لتعديل 2016، سبق وأن أشرنا إلى الظروف الإقليمية التي شهدتها معظم الدول العربية من حركات التغيير العنيف التي طالت هياكلَ نظمِها السياسية، أما تعديل 2020 فيأتي في سياق نهاية مرحلة سياسية ودخول أخرى توجها حراك 22 فيفري 2019. وما يميز هذين التعديلين أنهما تضمنا نوعاً ما إضافاتٍ جديدة مست الحياة الدستورية للجماعات الإقليمية.

1.4 تعديل 2016 –إشكاليةُ ثباتِ النص التعريفي للجماعات الإقليمية–

على ضوء ما ورد في التعديل فإن الدولة: "تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الإجتماعية، كما أن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، ويعتبر المجلسُ المنتخَب الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقبُ عمل السلطات العمومية، ويشكل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية..."، وفقاً لما تضمنته المواد 15، 16 و17 من هذا التعديل[36].

لكن ما تمت ملاحظته بخصوص هذه المواد، هو عدم إتفاقها على مصطلح محدد يضبط موقف السلطة المركزية من التنظيم الإداري الإقليمي، فقد إستخدمت المادة 03/15 مصطلح "الجماعات المحلية" بنصها على أن: "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"، أما في المادة 16 فنصت على أن: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية"، مع العلم أن معظم الباحثين في القانون والعلوم السياسية بالخصوص، يجمعون على وجود إختلاف جوهري بين مصطلح "الجماعات المحلية" و"الجماعات الإقليمية"، فكلاهما يعود إلى تاريخ التنظيم الإداري الفرنسي. غير أن المصطلح الأول يحملُ تصورين[37]:

التصور الأول: هو تصورٌ تاريخي يخص المسارات التاريخية للدولة الفرنسية، وهو راجعٌ بالأساس إلى تطور مفهوم "الكميونات الفرنسية Les Communautes Françaises"، كنتيجةٍ لعواملَ طبيعية وإنسانية شكلت حقائق تاريخية قبل الثورة الفرنسية سنة 1789. **أما التصور الثاني:** فهو تصورٌ عقلي يشير إلى التقسيم الإداري الذي ظهر مع المديريات الفرنسية في بدايةِ نشأتها، وبالخصوص في فترة حكم الملَكية البابوية أين حُصرت أدوار الجماعات المحلية في خدمة الدولة المركزية بالدرجة الأولى.

على النقيض من ذلك فمصطلح "الجماعات الإقليمية" –الذي هو في الغالب التسمية القانونية والدستورية الصحيحة – ورد كذلك في دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة لسنة 1958، وما تلاه من تعديل سنة 2003 و2008 في المادة 72، للإشارة إلى البلديات والمحافظات والأقاليم والجماعات ذات الوضع الخاص والجماعات ما وراء البحار المنصوص عليها في المادة 74، ويحملُ في طياته تعبيراً للدلالة على المكانة التي أتيحت للجماعات الإقليمية، بعد أن كانت محصورةً في خدمة الدولة المركزية فقط[38]. وبالتالي فمصطلح "الجماعات المحلية" مصطلح سياسي غالباً، يراد به ربط الوجود المادي للجماعات الإقليمية بإرادة السلطة المركزية، من تضطلع بصلاحياتٍ كبرى في التعيين وتحديد هيكل الوحدات المحلية التي لا تعدو أن تكون مجردَ وعاءٍ منفذٍ لتلك الإرادة[39].

2.4 تعديل 2020 –بقاء الوضع على حاله وظهور البلديات ذات التدابير الخاصة–:

صرحت المادة 17 من المرسوم الرئاسي رقم 442/20 بأنَّ: "الجماعات المحلية هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية"، وتقوم العلاقات بين الدولة والجماعات المحلية على مبادئ اللامركزية وعدم التركيز الإداري طبقاً للمادة 18، كما لم تتدارك المادة 02/16 و19 الصيغة الموسعة على مستوى تعريف المجلس المنتخَب، إذ حافظت على موقف عدم التحديد الدقيق لنوعه، وإستقرت نظرة المؤسس الدستوري حول مصطلح "الجماعات المحلية" وليس "الإقليمية" وقد حددنا الإختلاف بين المصطلحين في تعديل 2016 سابق الذكر[40].

في نظامٍ مشابهٍ نوعاً ما للتنظيم الإداري الفرنسي، خص تعديل 2020 بعضَ البلديات الأقلَّ تنميةٍ بتدابيرَ خاصة، بغرض تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي للبلديات محدودة التنمية، وللتكفل بإحتياجات سكانها بناءً على المادة 03/17، غير أنه لم يوَّضح ما المقصود بالتدابير الخاصة؟. على عكس بعض الدساتير الغربية التي ركزت على خصوصيات أقاليمها بشكلٍ مفصلٍ عند صياغتها لوثائقها الدستورية، ما جعل وحداتها المحلية في نفس قيمة ما هو موجود في الدستور، الذي منحها الإستقرار اللازم لتجاوز الحساسيات التي تحوزُها أقاليمُها.

4. نطاق الإعتراف بالوحدات المحلية في بعض الدساتير الغربية:

لكي نعزز من موقفنا القاضي بتعزيز مكانة الجماعات الإقليمية دستورياً، نقارن الفكرة مع بعض الدساتير الغربية كدساتير فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، من تعطي وحداتها المحلية أهميةً خاصةً دستوريا.

1.5 الوحدات المحلية والأقاليم ذات الوضع الخاص في الدستور الفرنسي:

تتمثل المجموعات الإقليمية وفقاً لدستور 1958 الفرنسي وبحسب المادة 72 من الفصل "الحادي عشر" (11) في: "البلديات، المحافظات، الجماعات الواقعة ما وراء البحار، وكل مجموعة إقليمية يمكن للقانون إنشائها...".كما حدد المقصد من الجماعات الواقعة ما وراء البحار وفقاً للمادة 74 منه[41]. وبموجب المادة 10 من القانون الدستوري رقم 276/2003 المتضمن تعديل الدستور، نصت المادة 74 من هذا التعديل على أن: "تتمتع المجتمعات المحلية الواقعة فيما وراء البحار والتي تنطبق عليها هذه المادة، بنظامٍ أساسيٍ تراعى فيه مصلحة كل جماعة منها داخل الجمهورية"[42]. ثم فصَّلت الفقرة الثانية (02) من هذه المادة في وضعية هذه المجموعات وفقا للنظام الأساسي الخاص بها، المحدد بموجب قانون عضوي (Loi Organique) يصادَق عليه بعد أخذ رأي "الجمعية التداولية L'assemblée Délibérante"، بحيث يضبط هذا القانون وينظم ما يلي:

- الشروط التي بموجبها يتم تطبيق القوانين واللوائح هناك.
- صلاحيات الجماعات ما وراء البحار، بإستثناء تلك المنصوص عليها في الفقرة الرابعة (04) من المادة 73 والتي تشملُ مجالات: "الجنسية والحقوق المدنية، ضمانات الحريات العامة ووضعية الأشخاص وأهليتهم، تنظيم القضاء، قانون العقوبات والقانون الجنائي، السياسة الخارجية، الدفاع والأمن والنظام العام، العملة والقروض والصرف، قانون الإنتخابات". وغيرها من الحدود التي قد تتسع بموجب قانون عضوي.

- قواعد تنظيم وعمل مؤسسات المجتمع المحلي والنظام الإنتخابي للجمعية التداولية.

- الشروط التي يتم بموجبها إستشارة مؤسساتها بشأن مشاريع القوانين، الإقتراحات الخاصة بالقانون، مسودات الأوامر أو المراسيم، التي تحتوي على أحكام خاصة بالمجتمع المحلي، وكذلك بشأن التصديق أو الموافقة على الإلتزامات الدولية التي تم الدخول فيها في المسائل المتعلقة بإختصاصها.

- يحدد القانون العضوي أيضًا بالنسبة لتلك المجتمعات المحلية التي تتمتع بوضع خاص المذكورة في المادة 74، الشروط التي بموجبها:

✓ ممارسة مجلس الدولة رقابة قضائية محددة على فئات معينة من أعمال الجمعية التداولية، التي تعمل بموجب السلطات التي تمارسها في مجال القانون.

✓ يمكن للجمعية التداولية تعديل قانون صدر بعد دخول النظام الأساسي للمجتمع المحلي حيز التنفيذ، عندما يتوافق وقرار المجلس الدستوري -الذي تم تكليفه بشكلٍ خاص من قبل سلطات المجتمع المحلي- أن القانون قد تَدَخَّلَ في مجال إختصاص هذه الوحدة المحلية.

✓ يمكن أن يتخذ المجتمع المحلي المعني بهذه المادة تدابيراً تبررها الإحتياجات المحلية لصالح سكانه، من حيث التوظيف، الحق في التأسيس لممارسة نشاط مهني أو حماية التراث.

✓ يمكن للمجتمع المحلي أن يشارك تحت رقابة الدولة، في ممارسة السلطات التي تحتفظ بها في إطار إحترام الضمانات الممنوحة لها، والمتوافقة مع مبدأ وحدة تراب الجمهورية لممارسة الحريات العامة.

✓ ما تبقى من شروط التنظيم الخاصة بهذه الجماعات والمتناسبة مع هذه المادة، يحدد عن طريق القانون بعد التشاور مع الجمعية التداولية.

وأشارت المادة 39 من القانون الدستوري رقم 724/2008 المعدِّلة للمادة 01/74 من القانون الدستوري رقم 276/2003 إلى أنه: "وفي المجتمعات المحلية الواقعة ما وراء البحار وفي كاليدونيا الجديدة المنصوص عليها في المادة 74، يجوز للحكومة في المواضيع التي بقيت ضمن صلاحية الدولة أن توسع بموجب المراسيم مع إدخال التعديلات الضرورية، مجال تطبيق الأحكام ذات الطابع التشريعي سارية المفعول في فرنسا، أو أن تعدل الأحكام ذات الطابع التشريعي سارية المفعول من أجل التنظيم الخاص بالمجتمع المحلي المعني، شريطة ألا يكون القانون قد إستثنى صراحةً اللجوء إلى هذا الإجراء فيما يخص الأحكام المعنية"[43]. وتُتخذ المراسيم في مجلس الوزراء بعد إستشارة المجالس التداولية المعنية ومجلس الدولة، وتدخل حيز التنفيذ بمجرد نشرها، وتصبح لاغيةً في حال عدم تصديق البرلمان عليها خلال فترة "ثمانيةَ عشرَ" شهرًا (18 شهراً) من إيداعها.

كما عزز القانون الدستوري رقم 724/2008 من مكانة هذه الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، بإضفاء نوعٍ من الخصوصية في نص المادة 01/38، المعدِّلة للمادة 73 من القانون الدستوري رقم 276/2003 -التي مضمونها- (تطبق القوانين واللوائح في الأقاليم والمناطق ما وراء البحار بشكلٍ تلقائي، وقد تُعدل بالنظر إلى السمات

والقيود الخاصة بهذه المجتمعات المحلية)، ووفقاً للفقرة 02 من المادة 73: (يجوز لهذه الأخيرة أن تقرر تعديل القوانين واللوائح في المجالات التي تمارس فيها إختصاصاتها، متى مُنحت هذا الحق بموجب القانون)"، ثم يضيف تعديل 2008 وفقا للمادة 01/38 عبارة "حسب الحالة، بموجب القانون أو اللوائح" عند عبارة "بموجب القانون" الواردة في الفقرة 02 من المادة 73. ونفس الأمر ينطبق على نص الفقرة الثالثة (03) من المادة 73 من تعديل 2003 التي نصت على أنه: "وعلى سبيل الإستثناء من المادة 01/73 وللأخذ بعين الإعتبار خصوصيات هذه الأقاليم، يحق للمجتمعات المحلية الناظمة بموجب هذه المادة وبموجب القانون، أن يخوّلوا أنفسهم تحديد القواعد المطبقة على أراضيهم في عدد محدود من المواضيع، التي يمكن أن تكون ضمن نطاق القانون"، ثم تضيف المادة 02/38 من تعديل 2008 عبارة "حسب الحالة، بموجب القانون أو اللائحة" عند عبارة "بموجب القانون"، ثم عبارة "ضمن نطاق القانون أو اللائحة" عند عبارة "ضمن نطاق القانون". وتأتي هذه الصيغ لإضفاء نوعٍ من الخصوصية الدستورية على هذه النصوص المعبرة عن وضع الأقاليم ما وراء البحار.

وبالتالي فإن المؤسس الدستوري الفرنسي قد أضفى نوعاً من المعالجة المفصلة للأقاليم ذات الوضع الخاص، قاضياً في ذلك على أيّ هشاشةٍ دستورية قد تؤدي إلى الإلتباس بواسطة قانون أو لائحة صادرة عن جهة تشريعية، بالمكانة الدستورية لتلك الأقاليم، كما أن تعديل قانون أو لائحة تخص شؤون تلك المجتمعات، يجب أن يكون بقانون عضوي (Loi Organique) كما أشرنا بعد موافقة الجمعية التداولية، ضف إلى ذلك أن تغيير أي صلاحية من صلاحيات تلك الجماعات يجب أن يخضع لموافقة المجلس الدستوري الفرنسي، ومختلف هيئات الرقابة العليا كمجلس الدولة صاحب الإختصاص القضائي، على عكس المؤسس الدستوري الجزائري الذي إستمر في تضييقه لنطاق تكريس الجماعات الإقليمية دستورياً، سواءً تعلق الأمر بالمقاطعات أو البلديات ذات التدابير الخاصة كما أشرنا إليها أعلاه، دون أن نحيط بالمتغيرات التي تنطوي وراء هذه المعالجة المحدودة.

2.5 المأسسة الدستورية للحكومات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية:

تتمتع كل ولاية في أمريكا بدستورها الخاص الذي يكون أحيانا أكبر في الحجم والمواد من دستور الدولة القومية إجمالاً، ويحظى باحترام كبير من قبل واضعي السياسة إذ يجب عدم المساس بمقوماته. فالوثيقة الدستورية الأولى التي شكلت أساساً للدستور الفيدرالي الخاص بالولايات المتحدة سنة 1787، وفق "إعلان فيلاديلفيا"، أعطت للولايات مجموعة من الصلاحيات المستقلة عن تلك التي تقوم بها الحكومة الفيدرالية (المركزية) وفق المادة 08/01 من الدستور، كما منحت الولايات أيضاً سلطة التصديق على تعديلات الدستور الفيدرالي، وهذه العملية تشكل ضماناً بأن يكون لها صوتاً في أيّ تعديلٍ دستوري، بل وللإقتراح أيضاً إذا قدم ثلثي المجالس التشريعية للولايات طلب عقد مؤتمر وطني، فيمكن إقتراح التعديل، وفق المادة 05 من الدستور الفيدرالي التي نصت على أن: "يقترح الكونغرس إذا رأى ثلثا ($\frac{2}{3}$) أعضاء المجلسين ضرورةً لذلك تعديلات لهذا الدستور، أو يدعوا بناءً على طلب السلطات التشريعية لثلثي ($\frac{2}{3}$) مختلف الولايات إلى عقد مؤتمر لإقتراح تعديلات..."[44].

يعطي دستور الولايات المتحدة لكل ولاية شكلاً جمهورياً من الحكم وفقاً للمادة 04/04، بمعنى يضمن للوحدات المحلية "حكومة ولاية State Government"، يديرها منتخَبون شعبياً وتمثل هذه الحكومة الولاية في كل المحافل، ويوجد في كل ولاية "مجلس تشريعي State Legislature" منتخَب و"حاكم ولاية Governer" منتخَب، الذي يكون بمثابة رئيس السلطة التنفيذية للولاية، و"سلطةً قضائيةً Judicial Counsils" مستقلةً منتخَبةً تتكون من "محكمة عليا للولاية Supreme Courts Of The State" يطلق عليها غالباً بـ: "محاكم الملاذ الأخير Courts of Last Resort"، بالإضافة إلى بعض المحاكم الفرعية والتعيينات التي تطال جهاز القضاء المحلي، وكأيّ نظام فيدرالي تضم الدولة عدة طبقات تشكل وحدات حكومية تتفاوت فيما بينها في درجة الخصوصية والصلاحيات، وهذا ما حدده الدستور الفيدرالي ودساتير الولايات إجمالاً، وقد أعطى الأخير للكونغرس –الهيئة التشريعية المركزية في الدولة– سلطة الإعتراف بالولايات الجديدة وضمها للإتحاد الفيدرالي وفق الفقرة 03 من المادة 04، منذ تصديق الولايات 13 الأمريكية على الوثيقة التأسيسية ضمن إعلان فيلاديلفيا سنة 1787م، وتضم هذه الولايات كل من: (نيوهامشير New Hampshire، ماساتشوستس Massachusetts ، كونتيكت Connecticut، رود آيلاند Rhode Island، مريلاند Maryland، كارولينا الجنوبية South Carolina، كارولينا الشمالية North Carolina، نيويورك New York، نيوجيرسي New Jersey، ديلاوير Delaware، بنسلفانيا Pennsylvania ، جورجيا Georgia بالإضافة إلى "فرجينيا Virginia")[45]. ومنذ ذلك الحين أخذت الولايات في التوسع إلى أن بلغت "خمسين" (50) ولاية حالياً.

ووفقا للنظام الفيدرالي وما ينص عليه الدستور، تعتبر الولايات كياناتٍ سياسيةٍ تحظى بشرعيةٍ ولها دستورها الخاص، وكمثال عن ذلك دستور ولاية "فرجينيا" و"كارولاينا الجنوبية" و"نيوهامبشير" التي وُجدت قبل الدستور الفيدرالي أي حتى قبل1787م، وشكلت اللبنة والأساس للإتفاقية الدستورية العامة المعروفة بإعلان فيلاديلفيا، وتعتبر هذه الإتفاقية موجزةً بالنظر إلى دساتير الولايات بحوالي 7400 كلمة، بما في ذلك وثيقةُ الحقوق الأساسية، كدستور "آلاباما Alabama" الذي تضمن سنة 1901 ما يقارب 300 000 كلمة[46].

يحمل مفهوم الفيدرالية في طياته بعداً آخر وهو تأثير السياسة المحلية على السياسة القومية، وإذا دققنا جيدا في تأثير مشاريع المستويين القومي والمحلي على بعضهما، نجدُ أن عددا قليلا من البرامج الفيدرالية قد تؤثر على الولايات والمحليات، فالكونغرس مثلاً قد يعمل في شكلٍ تعاوني مع الوحدات المحلية ككل، سواء فيما يتعلق بالسياسة الإجتماعية أو التمويل، قد يعطي للولايات مِنحاً ماليةً ويضعُ معاييراً لصرف النفقات بشكلٍ يراعي وضعية الدولة، من أجل أن تمتثل لها تلك الوحدات، لكن على الجانب الآخر الولايات والمحليات لها أموالها ومواردها الخاصة تجعلها في غنًى عن المساعدات المركزية، بل إنه وفي بعض الأحيان قد تعمل البرامج الفيدرالية والمحلية بشكلٍ متزامنٍ، فيدخل المستويين في منافسةٍ لتحقيقِ غاياتٍ أو لإثباتِ أي البرنامجين هو الأنجح، وبالتالي العلاقة بين المستوى الفيدرالي والولايات علاقات حساسة تحكمها ضوابطٌ محددةٌ دستورياً، قومياً كان أو خاصاً بولاية معينة[47].

ويفصل التعديل العاشر من الدستور الأمريكي في طبيعة السلطات الممنوحة للحكومة الفيدرالية وعلى رأسها الكونغرس، والسلطات الممنوحة لحكومة الولايات بنصه على أن: "السلطات التي لا يوليها الدستور للولايات المتحدة (الحكومة الفيدرالية) ولا يحجبها عن الولايات المنفردة، تحفظ لكل من هذه الولايات أو للشعب"، وبالتالي تنحصر سلطات الكونغرس في الصلاحيات المحددة وفق الفقرة 08 من المادة 01، أما السلطات الأخرى فهي من إختصاص الولايات، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الحكومة الفيدرالية لا تتشارك مع الولايات في بعض الصلاحيات وفق شرط: "السلطات المتزامنة Concurrent Powers"، فجباية الضرائب وإنشاء المحاكم وإقتراض الأموال وسن القوانين وإنفاذها وتأجير البنوك والشركات، من السلطات المشتركة بين المستويين، باقي السلطات محفوظة للولايات ضمن ما يسمى بـ: "بند السلطات المحجوزة Reserved Powers Clause"[48]. وبهذا الطرح، تتمتع كل ولاية بسلطتها الإدارية المستقلة خاصة في مجال تحصيل الضرائب، وتتمتع الحكومة الفيدرالية بسلطات معينة أيضا في المقابل، ما تبقى من السلطات يتم تقاسمها بالتساوي وفقاً لإعلان فيلاديلفيا سنة 1787م[49].

حقيقةً، يختلف نوعاً ما التنظيم الإقليمي الأمريكي عن التنظيم الإقليمي الجزائري من ناحية النشأة والهيكل وخصوصيات الأقاليم، كون التنظيم الأول يجسد فكرة "فيدرالية الولايات" التي تتماشى وتركيبة المجتمع الأمريكي المتشكل من قومياتٍ مختلفة، وقد لا يتناسب تطبيقه في الجزائر كونه يقلق الوحدة السياسية والإدارية للدولة، لكن ما يمكن الإستفادة منه في التجربة الأمريكية، هو ما يتعلق بخصوصية الوحدات المحلية والمكانة التي حظيت بها دستورياً، فنجد المؤسس الدستوري الأمريكي حرص على إعطائها حيزَ إعترافٍ بسلطتها في القيام بمهامها، بالنظر إلى التعديل العاشر سابق الذكر، الذي فصل في إشكالية التداخل بين صلاحيات المستويين المحلي والمركزي، وهو ما يحميها عند ممارسة هذه الصلاحية من أي ضغط يسعى لتحقيق مصلحة سياسوية على حساب مصلحة الوحدة المحلية، كما نجد الدستور الأمريكي قد سمى القوانين الناظمة لصلاحيات الحكومات المحلية بـ:"دساتير الولايات"، التي لا يمكن المساس بها أو تعديلها إلا بشروط محددة هي الأخرى دستورياً وفق المادة 05 من الدستور الفيدرالي، محترماً في ذلك الخصوصيات السياسية والإدارية والمالية والجغرافية والديموغرافية للولايات إجمالاً، وهذا ما يمكن للجزائر الإستفادة منه صراحةً، فالمؤسس الدستوري الجزائري مثلاً لم يراعي في بعض البلديات أو بعض الولايات خاصة الجنوبية منها هذه الخصوصيات التي إحترمها نظيره الأمريكي، والمحدودية هنا إنتقلت حتى إلى قوانين الإدارة المحلية متأثراً في ذلك بالنموذج الفرنسي –في شكله التقليدي– من لا يميز بين المصالح المحلية والقومية، فيقوم المشرع بتحديد إختصاص الهيئات اللامركزية بصفة عامة وفق قاعدة عامة تُطبق على جميع الأقاليم، والذي تَغير مؤخراً إلى مراعاة خصوصيات الأخيرة وفقا للتجربة الفرنسية سابقة الذكر، وهي نفسها الطريقة التي إنتهجها المؤسس الدستوري الجزائري عند رسمه لمكانة الجماعات الإقليمية في الوثيقة الدستورية، فإذا كانت اللامركزية الإدارية مفهومٌ معترف به وفقاً للمادة 18 من تعديل 2020، والتي من أركانها وجودُ مصالحٍ محليةٍ متميزةٍ عن المصالح المركزية، يجب أن تكون هذه الفكرة مجسدةً دستورياً وقانونياً وبشكلٍ أكثر تفصيلٍ وليس من خلال الإشارة العابرة فقط.

3.5 الحكم المحلي الأسترالي عبر دساتير الولايات وتفويضات التاج البريطاني:

يتشابه الحكم المحلي في أستراليا مع الولايات المتحدة الأمريكية، تحتوي أستراليا على ست ولايات موروثة عن مرحلة حكم ملكية بريطانية، شكلت مستعمرات منفصلة إلى أن وحدها الدستور الفيدرالي سنة 1901.

1.3.5 دستور "الكومنولث" –الإنسحاب البريطاني وفيدرالية الولايات الست–:

يتفاجئ الكثير من الباحثين إذا ما قيل أن دستور الكومنولث الأسترالي لسنة 1900 هو جزءٌ من قانون، أو بعبارةٍ أخرى هو دستورٌ ناتجٌ عن تفويضٍ من المملكةِ المتحدة، فقد نجحت بريطانيا في بسط سيطرتها على أستراليا في القرن 18م، وكما كان معمول به في تلك الحقبة، نص قانون المستعمرات على جعل الأخيرة تابعة لقانون الدولة المحتلة وفق "عقيدة الإستيطان"[50]. وعليه فجميع دساتير الولايات الأسترالية تستندُ في نشأتها على قوانين البرلمان البريطاني، إلى أن إجتمعت هذه الولايات سنة 1901 لإنشاء "كومنولث أستراليا" مستمداً بنودَه من باقي الدساتير الست، ووضعَ أستراليا تحت نظام حكم فيدرالي تتشابه فيه هياكل الوحدات المحلية مع حكومة الكومنولث المركزية، أين يصبح للولايات الست مجالسَ تشريعية، حكومات محلية منتخَبة، ونظام قضائي خاصٌ بها[51]. وتشمل دساتير الولايات إضافةً إلى دستور الكومنولث: "دستور نيو ساوث ويلز New South Wales 1855"، "دستور ولاية فيكتوريا Victoria 1855"، "دستور ولاية تازمانيا Tasmania 1855"، "دستور ولاية جنوب أستراليا Western Australia 1856"، "دستور ولاية كوينزلاند Queensland 1867"، "ودستور ولاية غرب أستراليا South Australia 1889"[52]. ويوجد في أستراليا ثلاثة أقاليم داخلية هي: "إقليم خليج جيرفيس Jervis Bay Territory"، "الإقليم الشمالي Northern Territory"، و"إقليم العاصمة الأسترالية Australian Capital Territory"، وسبعة أقاليم خارجية أخرى.

الأقاليم ليس لها وضع دستوري مثل الولايات فهي وحدات إدارية تابعة للحكومة الفيدرالية، لأنها لم تنشأ بموجب دساتيرٍ مستقلةٍ مثل الولايات الست المذكورة، في الثمانينيات أعطى القانون الذي أقرته الحكومة الفيدرالية الحكم الذاتي لهذه الأقاليم، ويعني هذا أن تتوفر هي الأخرى على مجالسٍ تشريعيةٍ خاصة، ورئيس حكومة برلمانية معروفٌ بمثلِ منصبِ رئيس الوزراء وممثل الملكة[53]. وقد تضمن الهيكل الدستوري لهذه الأقاليم في عام 2002 جميع مكونات النظام الفيدرالي ونظام الولايات معاً، تقع السلطة التنفيذية على عاتق المسؤول الذي تعادل صلاحياته حاكم الولاية، ويتشابه عمل هذه الأقاليم مع عمل مجلس الوزراء والوكالات الحكومية الأخرى[54].

ظل "كومنولث أستراليا" خاضعاً لسلطة بريطانيا حتى "إتفاقية دومينيون Dominions Agreement" سنة 1926، التي لم تشمل أستراليا وحدها بل المستعمرات الأخرى التي كانت تحت حكم التاج البريطاني، وتقرر بموجب الإتفاقية، إعتراف بريطانيا بأنه وعلى رغم من تمتعها بسلطة التشريع، إلا أنها ستمتنع عن الأخير مالم تطلب منها الولايات الأسترالية ذلك، دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ سنة 1942، وبموجب قانون 1986 تضمن الدستور بنداً نهائياً يحضر سلطة المملكة المتحدة في التشريع الأسترالي، حتى وإن كان بطلب من أستراليا نفسها[55].

2.3.5 دستورية العلاقات الفيدرالية المحلية –مركزية أقل وإستقلالية أكبر لحكومة الولايات–:

فَرَّق دستور الكومنولث الفيدرالي بين المصالح المحلية والقومية، فحدد مجالات الإختصاص بين البرلمان المركزي والولايات بموجب "الفصل الأول" و"الخامس" منه، في المقابل إحتفظ ببعض الصلاحيات للتاج البريطاني منها المتعلقة بمختلف التعيينات في برلمان الكومنولث والولايات، لذلك نجد أنه في معظم الأدبيات السياسية يسمى النظام السياسي الأسترالي بالملكي الدستوري البرلماني الفيدرالي الإتحادي[56]. يضع الدستور الفيدرالي وجميع دساتير الولايات ممثلاً للملكة على رأس الحكومة، في حالة الولايات رئيس الحكومة هو الحاكم العام كما يوضح الفصل الثاني من الدستور: "الحاكم العام هو ممثل جلالة الملك ويمارس السلطات التي يحددها الملك"، والإشارة هنا إلى ملكة بريطانيا في ذلك الوقت، ويتمتع حكام الولايات أيضًا بوضع ممثل الملكة في الولاية، لأن جزءًا من تشريع الكومنولث –قانون أستراليا لسنة 1986– قد نص على ذلك صراحةً[57].

إذن من خلال مقارنة مدى معالجة دستور أستراليا للوحدات المحلية، نجد أنها تحظى بمكانةٍ مرموقةٍ دستورياً، أين خُصص لها فصلٌ مستقل بها يوضحُ علاقتها بالحكومة المركزية وحدود صلاحياتها (الفصل رقم 05)، وفي هذا إعترافٌ من المؤسس الدستوري الأسترالي بخصوصيات الوحدات المحلية، التي شكلت مستعمراتٍ سابقاً ذاتَ تنوعٍ ديمغرافي متعددٍ، على عكس المؤسس الدستوري الجزائري، الذي تجسدت طريقته في معالجة مكانة المجموعات الإقليمية في ثلاثةِ موادٍ غالباً بحصرها في البلدية والولاية، كما عالج بشكلٍ مختصرٍ نظام عدم التركيز المعمول به منذ عقودٍ بعد الإستقلال، أو المقاطعة الإدارية كنظامٍ إداري معمول به منذ عقدين من الزمن، أو التوضيح فيما يتعلق بالبلديات ذات التدابير الخاصة في تعديل 2020، لذلك يمكن إسقاط التجربة الأسترالية في معالجة وحداتها المحلية دستوريا على التجربة الجزائرية، خاصة من ناحية مراعاة المؤسس الدستوري الأسترالي لخصوصيات أقاليم الدولة، وجعل هذه الخصوصية من الأوليات التي يجب أن تنطلق منها عملية المأسسة الدستورية للوحدات المحلية.

5. ميزات تعديل الدستور الجزائري –رد الإعتبار لنظام الجماعات الإقليمية–

ما يمكن ملاحظته حول الدساتير الجزائرية من ناحية طبيعتها هي أنها دساتيرٌ مرنةٌ، بمعنى أنها تُعدَّلُ بنفس الطريقة التي وُضعت بها على عكس بعض الدساتير الجامدة، أي أن المحدودية المسجلة على مستوى معالجة الجماعات الإقليمية –دستورياً– يمكنُ تداركها وإصلاحها، حتى تستمدَّ مركزَ قوةٍ في ممارسة مهامها من أسمى وثيقة في الدولة. فبناءً على تعديل 2020، تتمثل الجهة المخولة بالمبادرة بتعديل الدستور وفقا للمادة 219 في "رئيس الجمهورية"، الذي له حق المبادرة بتعديل الدستور، وبعد أن يصوت البرلمان على المبادرة بنفس الصيغة حسب الشروط نفسها التي تطبق على النص التشريعي، يُعرض التعديل على الشعب للإستفتاء خلال الخمسين (50) يوماً الموالية لإقراره، ويصبح قانون التعديل الدستوري لاغياً إذا رفضه الشعب. كما يمكن لثلاثة أرباع ($\frac{3}{4}$) أعضاء "غرفتي البرلمان" المجتمعين معاً، أن يبادروا بإقتراح تعديل الدستور على رئيس الجمهورية الذي يمكنه عرضه على إستفتاء شعبي حسب المادة 222، على أن لا يمس بالسلب الحدود الواردة في المادة 223 من تعديل 2020.

وفي حالة ما إذا إرتأت المحكمة الدستورية (المجلس الدستوري سابقاً) أن مشروعَ أيَّ تعديلٍ دستوري لا يمس بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، وحقوق الإنسانِ والمواطنِ وحرياتِهما، ولا يمس بأيةِ كيفيةٍ التوازنات الأساسية للسلطات والمؤسسات الدستورية وعللت رأيها، أمكن رئيس الجمهورية أن يُصدر القانون الذي يتضمن نص التعديل الدستوري مباشرةً، دون أن يعرضه على الإستفتاء الشعبي، ويكون ذلك متى أحرز ثلاثةَ أرباع ($\frac{3}{4}$) أصوات أعضاء غرفتي البرلمان بالنظر إلى المادة 221 من تعديل 2020. بمعنى أنه وفي حالة ما إذا إتجه المؤسس الدستوري الجزائري –سواء رئيس الجمهورية أو البرلمان– لتعديل الدستور بغية إعادة إحياء المكانة الدستورية للجماعات الإقليمية، أمكنهما ذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في الباب السادس من تعديل 2020، فقط تبقى الرغبة والإرادة السياسية هي من تقرر ذلك.

إن العودة لإحياء المكانة الدستورية للجماعات الإقليمية، يساعد في التأسيس لمنطلق دستوري تستمد منه الجماعات الإقليمية وجودها وقوتها في ممارسة صلاحياتها، فهذا إجراءٌ يحميها من أي ضغط سياسوي قد يؤثر على مهامها، هذا أولا. أما ثانيا فيجب إدراكُ مسألةٍ مهمة تخص الثغرات الدستورية التي يمكن أن تُستغلَّ في تهديد إستقرار الدولة، ووحدتها الجغرافية والسياسية والإدارية والديمغرافية، خاصةً في ظل محيط إقليمي لا يتسم بالإستقرار، وفي ظل الأطماع التوسعية لبعض الدول المجاورة للجزائر، والأمرُ هنا يخص البلديات المتاخمة لحدود الدول الأخرى ذاتَ الخصوصية المعتبرة كبرج باجي مختار المجاورة لمالي، بئر العاتر المجاورة لتونس، مغنية وبشار المجاورة للمغرب، تندوف المجاورة لموريطانيا والصحراء الغربية والمغرب، عين قزام المجاورة للنيجر، جانت المجاورة لليبيا...فهذه الحساسيات المتواجدة على مستوى هذه الأقاليم، تتطلب إعادة النظر في مكانتها دستوريا حماية لها من هذه الأطماع.

ولو تحدثنا كذلك عن نظام المقاطعات الذي سبق وأن أشرنا أنه غيرُ ممؤسسٍ دستورياً، هذا يعتبر ثغرةً واضحة في الدستور، كون أنه نظام إداري له إمتدادٌ زمنيٌ متواجدٌ على مستوى التقسيم الإداري للدولة، لكنه غيرُ مدسترٍ لا بشكلٍ مقتضبٍ أو مفصلٍ، وبالمثل "البلديات ذات التدابير الخاصة" في المادة 03/17 من تعديل 2020، أو صيغ التوسيع في تعريف المجلس المنتخَب في المادة 02/16 و19 وغيرها...ولنا تجربةٌ في موضوع الثغرات الدستورية إذا ما نظرنا إلى دستور 1989، الذي لم يتدارك موضوع "شغور منصب الرئاسة" أو "ميكانيزمات التوازن على مستوى البرلمان"، فأدخل الجزائر في مشاكلَ سياسيةٍ لمدة عشر سنوات كاملة.

ويبدوا أن الأمر رقم 15/97 المتضمن القانون الأساسي الخاص لمحافظة الجزائر الكبرى، قد عبر عن جهودٍ ترمي إلى إعطاء نوع من الخصوصية على هذه الولاية، باعتبارها عاصمةً إداريةً وسياسيةً وإقتصاديةً للدولة، تحتوي على تعداد سكاني هائل يتمايز عن باقي الولايات، لكنه لم يجد السند الدستوري له فأُلغي بموجب قرار المجلس الدستوري رقم 02/2000 كما أشرنا، وهذا ما يُدَعِّمُ وجهةَ نظرنا القاضية بضرورة دسترة الجماعات الإقليمية بشكلٍ مفصلٍ، وإلاَّ فإنَّ أيَّ مبادرةٍ بموجب قانون تستهدف إصلاح أي تنظيم إقليمي، قد تتعارض مع الدستور مثل ما حدث مع ولاية الجزائر عند تعارض الأمر رقم 15/97 مع مضمون المادة 04 من دستور 1996.

6. الخاتمة:

كحوصلة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تتعلقُ أساسا بأنه وفي ظل الغطاء الإشتراكي حظيت الجماعات الإقليمية بمكانةٍ دستوريةٍ أفضلَ حتى من نصوص التعددية نفسها، بالنظر إلى الأبعاد التعريفية التي تضمنتها نصوص الدساتير في مرحلةٍ شهدت هيمنةً سياسيةً وإدارية مركزيةً واسعةً. أما في مرحلة التعددية، عولج نظام الجماعات الإقليمية بشكلٍ أكثرَ إقتضاباً بالمقارنة مع الدساتير التي سبقت، بحصره ضمن ثلاثةِ موادٍ فقط تتوسط الباب الخاص بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، ويمكن إيراد جملة من الملاحظات أهمها:

1.7 فضل المؤسس الدستوري الجزائري الإعتراف بالجماعات الإقليمية كمبدأ بدل الإعتراف بها كسلطة، في الباب الأول الخاص بالمبادئ العامة.

2.7 لم يحدد المؤسس الدستوري المقصود بالمجلس المنتخَب في المادة 02/16 والمادة 19 من تعديل 2020، مع العلم أن هناك أربعةُ مجالس منتخَبة في النظام السياسي الجزائري.

3.7 سجلنا نوعاً من عدم الإتفاق على مصطلح واحد ينظم موقف المؤسس الدستوري من التنظيم الإقليمي، عند حديثنا عن الفرق بين مصطلح "الجماعات المحلية" و"الجماعات الإقليمية" في تعديل 2016.

4.7 أغفل تعديل 2020 نظام المقاطعات الإدارية الذي يمتد وجوده لأكثرَ من عقدين من الزمن.

5.7 عدم تضمن النصوص التعريفية للجماعات الإقليمية، الأبعاد التنموية التي تضمنتها دساتير الأحادية.

6.7 حافظ المؤسس الدستوري الجزائري على صيغة الإبهام في تحديد المقصد من البلديات ذات التدابير الخاصة.

7.7 على النقيض من الجزائر، حظيت الوحدات المحلية في دستور فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ودستور الكومنولث الأسترالي، بمعالجةٍ أفضلَ ومكانةٍ أوفرَ تراعي خصوصيات وحداتها المحلية.

وعليه نقدمُ جملةً من الإقتراحات لتقوية الوجود الدستوري للجماعات الإقليمية في تعديل 2020:

1– دسترة فصل خاص بالوحدات المحلية، مع التفصيل أكثر في الأحكام التي تنظم العلاقات المركزية المحلية.

2– تحديد المقصد من المجلس المنتخَب المذكور على مستوى المادة 02/16 والمادة 19.

3– إعادة النظر في مصطلح "الجماعات المحلية" الوارد في مضمون المواد 16، 17، 18، والمادة 19، بإستبداله بمصطلح: "الجماعات الإقليمية"، لمنحها تعبيراً أصدق يوضح مكانتها كتنظيمٍ إقليميٍ لامركزي.

4– دسترة نظام المقاطعة الإدارية بإعتبارها تنظيماتٌ تشكلُ جزءاً من الجماعات الإقليمية.

5– العودة لتكريس الأبعاد التنموية في تعريف الجماعات الإقليمية دستورياً وقانونياً، كما تضمنته نصوص الأحادية.

6– التوضيح أكثر فيما يتعلق بـ"البلديات ذات التدابير الخاصة"، والإبتعاد عن الصيغ التعبيرية الموسعة والواردة بصيغ الإبهام في التعريف بالجماعات الإقليمية دستورياً.

7– الإستعانة بتجارب الدول الغربية محل الدراسة من ناحية تكريسها لوحداتها المحلية، خاصةً فيما يتعلق بمراعاتها للخصوصيات الجغرافية والسياسية والإقتصادية والإدارية والديمغرافية لمعظم أقاليمها ضمن معظم دساتيرها.

7. الهوامش:

* يختلف مصطلح "الوحدات المحلية" بحسب تسمية كل دستور، ففي بعض الدول الغربية مثلا التي تتمتع فيها الوحدات المحلية بمكانةٍ معتبرةٍ تسمى بـ: "حكومة الولايات states Government"، وغالباً ما يرأسها حكام منتخَبون كالولايات المتحدة الأمريكية، وفي المملكة المتحدة يصطلح عليها بـ: "مجالس الحكم المحلي Local Government Councils"، وفي فرنسا يعبر عنها دستوريا بمصطلح "المجموعات الإقليمية Les Collectivites Territoriales"، أما عربيا فيستدل عليها بمصطلح "الجماعات المحلية" أو "الإقليمية" كما هو معمول به في دستور الجزائر وتونس، أو الإدارة المحلية في الأردن وهكذا، ويختلف هيكلياً تقسيمها الإداري (ولايات، بلديات، محافظات، مجالس القرى أو المدن ...) بحسب طبيعة وتوجهات كل نظام سياسي وميولاته الإيديولوجية.

[1] فاطمة عوض صابر، علي ميرغت خفاجة، أسس البحث العلمي، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية، 2002)، ص.87.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، (اليمن-صنعاء: دار الكتب للنشر، ط03، 2015)، ص.76.

[3] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، (الجزائر العاصمة: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط04، 2007)، ص.107.

[4] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997)، ص.117.

* يركز كذلك على: "الهدف من تكوين المؤسسة، كيفية توظيف الأعضاء فيها، بنى المؤسسة وهياكلها، إختصاصات المؤسسة، علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات، الثقل النسبي لها، توزيع الأدوار وطريقة التغيير فيها". للتوضيح: طه حميد حسن العنكبي، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، (بغداد: منشورات الإختلاف، 2015)، ص.64

[5] بيان مجلس الثورة، (مؤرخ في 19 جوان 1965، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد56، مؤرخة في 06 جويلية 1965).

* تَشَكَّلَ التنظيم الإقليمي للبلاد غداة الإستقلال من 1535 بلدية و15 ولاية (عمالة) هي: "الجزائر العاصمة، باتنة، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، الواحات، وهران، شلف، سعيدة، الساورة، سطيف، تيارت، تيزي وزو، تلمسان". عبد الكريم قواسمية، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين 1962-1978، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة سيدي بلعباس: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2018/2017)، ص.194.

[6] دستور الجمهورية الجزائرية المؤرخ في 1963/09/10، منشور على: http://www.majliselouma.dz 09/03/2023

[7] يقول الدكتور صالح بلحاج: " ما إن أفتتحت الجلسة الأولى حتى تناول الرئيس هواري بومدين الكلمة فحث المشاركين فيها على عدم التهيب من طرح مشاكلهم والإدلاء بآرائهم، موضحا أن هذه الندوة مناسبة جديدة لكي تطرحوا المشاكل التي تهمكم وتهم بلديتكم، كما أنها فرصة لكي تناقشوا هذه المشاكل بنزاهة مع ممثلي الحزب والدولة...". للتوضيح أكثر: صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الإستقلال **إلى اليوم**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، 2015)، ص ص.85-86.

[8] الأمر رقم 24/67، **يتعلق بقانون البلدية**، (مؤرخ في 18 جانفي 1967، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 06، المؤرخة في 18 جانفي 1967)، ص.93.

[9] الأمر رقم 38/69، **يتعلق بقانون الولاية**، (مؤرخ في 23 ماي 1969، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 44، المؤرخة في 23 ماي 1969)، ص.513.

* **المادة 06 من**: الأمر رقم 97/76، **يتضمن إصدار دستور 1976 الموافق عليه في إستفتاء 21 نوفمبر 1976**، (مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 94، مؤرخة في 24 نوفمبر 1976)، ص.1294.

[10] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص.100.

* نص قانون الولاية رقم 38/69 في الصفحة رقم 514 على أن تكون الولاية: "...**حائزةً على سلطة لا تمدها بها غير الدواعي الديمقراطية للحكم الجماعي والإنتخاب...**".

[11] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين**، (الجزائر: دار المعرفة للنشر والتوزيع، 1999)، ص.53.

[12] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، (بيروت–لبنان: دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، ط01، 1997)، ص.496.

[13] محمد حربي، **جبهة التحرير الحقيقة والسراب**، تر كميل قيصر داغر، (بيروت–لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية للنشر والتوزيع، ط01، 1983)، ص.ص.236–241.

[14] إبراهيم لونيسي، **الصراعات السياسية داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954–1962**، (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2015)، ص.99.

[15] عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية**، (الجزائر: دار بوسعادة للنشر، ج02، 2013)، ص513.

[16] رابح لونيسي، مرجع سبق ذكره، ص.142.

[17] الأمر رقم 97/76، **يتضمن إصدار دستور 1976**، مرجع سبق ذكره، ص ص.1300–1301.

[18] المرسوم الرئاسي رقم 18/89، **يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في إستفتاء 23 فيفري 1989**، (مؤرخ في 28 فيفري 1989،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد09، مؤرخة في 01 مارس 1989)، ص.237.

[19] القانون رقم 08/90، **يتعلق بالبلدية**، (مؤرخ في 07 أفريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 15، مؤرخة في 11 أفريل 1990)، ص.488.

[20] القانون رقم 09/90، **يتعلق بالولاية**، (مؤرخ في 07 أفريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 15، مؤرخة في 11 أفريل 1990)، ص.504.

[21] وهيبة برازة، **إستقلالية الجماعات المحلية في النظام القانوني الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016–2017)، ص.ص.39–40.

* صدر أول مرسوم لتنظيم الحدود الإقليمية رقم 189/63 أين أعاد ترتيب البلديات وتجميعها في حدود 676 بدل من 1535 بلدية التي وُرثت على الحقبة الفرنسية. **للتوضيح**: نصر الدين بن شعيب، طيبي بومدين، "**الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، م01، ع 12، (جوان 2012)، ص ص.26–27.

[22] عمار بريق، **المركز القانوني لرؤساء البلديات في فرنسا**، مجلة العلوم الإنسانية، م15، ع01، (جوان 2015)، ص.500.

[23] المرسوم الرئاسي رقم 96–438، **يتعلق بإصدار الدستور المصادق عليه في إستفتاء 28 نوفمبر 1996**، (مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 76، مؤرخة في 08 ديسمبر 1996)، ص.10.

[24] الأمر رقم 15/97، **يتعلق بالقانون الأساسي الخاص لمحافظة الجزائر الكبرى**، (مؤرخ في 31 ماي 1997، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 38، مؤرخة في 04 جوان 1997)، ص.06. **وقد تم تحديد التنظيم الإداري لمحافظة الجزائر الكبرى**

بموجب: المرسوم الرئاسي رقم 292/97، **يتعلق بالتنظيم الإداري لمحافظة الجزائر الكبرى**، (مؤرخ في 02 أوت 1997، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 51، مؤرخة في 06 أوت 1997)، ص.05.

[25] قرار المجلس الدستوري رقم 02/2000، **يتعلق بمدى دستورية الأمر رقم 15/97 المحدد للقانون الأساسي لمحافظة الجزائر الكبرى**، (مؤرخ في 27 فيفري 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 07، مؤرخة في 28 فيفري 2000)، ص.03.

[26] الأمر رقم 01/2000، **يتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها على إثر قرار المجلس الدستوري رقم 02/2000**، (مؤرخ في 01 مارس 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 09، مؤرخة في 02 مارس 2000)، ص.03.

[27] المرسوم الرئاسي رقم 45/2000، **يتضمن تعديل المرسوم الرئاسي رقم 292/97 المتعلق بالتنظيم الإداري لمحافظة الجزائر الكبرى**، مؤرخ في 01 مارس 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 09، مؤرخة في 02 مارس 2000)، ص.05.

[28] بسمة عولمي، "**تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، م03، ع04، (جوان 2006)، ص.275.

[29] القانون رقم 09/84، **يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد**، (مؤرخ في 04 فيفري 1984، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 05، مؤرخة في 07 فيفري 1984)، ص.140.

[30] المرسوم الرئاسي رقم 140/15، **يتعلق بإحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها**، مؤرخ في27 ماي 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 29، مؤرخة في 31 ماي 2015) ص.05. **أنظر كذلك**: المرسوم التنفيذي رقم 141/15، **يتعلق بتنظيم المقاطعة الإدارية وسيرها**، (مؤرخ في 28 ماي 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 29، مؤرخة في 31 ماي 2015)، ص.06.

[31] القانون رقم 12/19، **يعدل ويتمم القانون رقم 09/84 يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد** ، (مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 78، مؤرخة في 18 ديسمبر 2019)، ص.13.

[32] المرسوم الرئاسي رقم 337/18، **يتعلق بإستحداث مقاطعات إدارية في المدن الكبرى وبعض المدن الجديدة وتحديد قواعدها**، (مؤرخ في 25 ديسمبر 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 78، مؤرخة في 26 ديسمبر 2018)، ص.09.

[33] أسماء دماد، سليماني هندون، **النظام القانوني للدائرة الإدارية في التشريع الجزائري**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، م57، ع05، (ديسمبر 2020)، ص ص. 149-150.

[34] القانون رقم 03/02، **يتضمن التعديل الدستوري**، (مؤرخ في 10 أفريل 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 25، مؤرخة في 14 أفريل 2002)، ص.13.

[35] القانون رقم 19/08، **يتعلق بالتعديل الدستوري**، (مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 63، مؤرخة في 16 نوفمبر 2008)، ص.09.

[36] القانون رقم 01/16، **يتعلق بالتعديل الدستوري**، (مؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 14، مؤرخة في 07 مارس 2016)، ص.08.

[37] شويح بن عثمان، **حقوق وحريات الجماعات المحلية في الجزائر مقارنةً بفرنسا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2017-2018)، ص.ص.31-32.

[38] إسماعيل فريجات، **آليات تطوير الجماعات الإقليمية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2019-2020) ص ص.19-20.

[39] شويح بن عثمان، المرجع السابق، ص.33.

[40] المرسوم الرئاسي رقم 442/20، **يتضمن التعديل الدستوري**، (مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020)، ص.09.

[41] **La Constitution du la 5eme République Française**, (Daté Le 03 Juin 1958, Le Journal Officiel De La République Française N°234, Daté Le 05 Octobre 1958), P.P.9166-9167.

[42] La Loi Constitutionnelle N°2003/276, **Inclus Relative A L'organisation Décentralisé De La République**, (Daté Le 28 Mars 2003, Le Journal Officiel De La République Française N°75, Daté Le 29 Mars 2003) P.5569.

[43] La Loi Constitutionnelle N°2008-724, **Inclus Modernisation Des Institutions De La 5eme République**, (Daté Le 23 Juillet 2008, Journal Officiel De La République Française N°171, Daté Le 24 Juillet 2008), P.16.

[44] Glen Krutz and Others, **American Government**, (Texas-US: Published by University of Rice, 2ed edition, 2019), P.P.523-524.

[45] Paul.A.Arnold, **About America- How the United States is Governed**, (Herndon- Virginia- US: Published by Braddock Communications, 2004), P.P 21-22.

[46] Carl.D.Cavalli and Others, **The Basics of American Government,** (Dahlonega-Georgia- US: Published by University Press of North Georgia, 2013), p.291

[47] M.J.C. Vile, **Politics in USA**, (New York- US: published by Routledge, 6th edition, 2007), p.207.

[48] Carl. D.Cavalli, OP.CIT, P.P.290-291.

[49] Glen Krutz, Op.Cit, P.522.

[50] Bede Harris, **Constitutional Reform as a Remedy for Political Disenchantment in Australia**, (Gateway Singapore: Published by Springer Nature Singapore PTE-LTD, 2020), P.P. 47-48.

[51] Scot Brodie, **The States Their Place in Federal Australia**, (Sydney-Australia: Published by Trocadero Publishing, 2012), P.04.

[52] Ibid. p.16

[53] Nick Economou, Zareh Ghazarian, **Australian Politics for Dummies**, (Milton-Australia: Wiley Publishing Australia Pty Ltd, 2010), P.37.

[54] Jeremy Moon, Campbell Sharman, **Australian Politics and Government- The Commonwealth- The States and The Territories**, (New York US: Published by Cambridge University Press, 2003), P.226.

[55] Bede Harris, Op.Cit, P.49.

[56] Bligh Grant, Joseph Drew, **Local Government in Australia-History-Theory and Public Policy**, (Singapore: Published by Springer Nature Singapore PTE-LTD, 2017), P.P.15-16.

[57] Nick Economou, Zareh Ghazarian, Op.Cit, P.P.94.

9. قائمة المصادر والمراجع:

أولا: قائمة المصادر القانونية

الدساتير

1– دستور الجزائر المستقلة، مؤرخ في 1963/09/10، منشور على الموقع: .**http://www.majliselouma.dz**

القوانين

1– القانون رقم 09/84، **يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد**، (مؤرخ في 04 فيفري 1984، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 05، مؤرخة في 07 فيفري 1984).

2– القانون رقم 08/90، **يتعلق بالبلدية**، (مؤرخ في 07 أفريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 15، مؤرخة في 11 أفريل 1990).

3– القانون رقم 09/90، **يتعلق بالولاية**، (مؤرخ في 07 أفريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 15، مؤرخة في 11 أفريل 1990).

4– القانون رقم 03/02، **يتضمن التعديل الدستوري**، (مؤرخ في 10 أفريل 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 25، مؤرخة في 14 أفريل 2002).

5– القانون رقم 19/08، **يتعلق بالتعديل الدستوري**، (مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 63، مؤرخة في 16 نوفمبر 2008).

6– القانون رقم 01/16، **يتعلق بالتعديل الدستوري**، (مؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 14، مؤرخة في 07 مارس 2016).

7– القانون رقم 12/19 يعدل ويتمم القانون رقم 09/84، **يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد**، (مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 78، مؤرخة في 18 ديسمبر 2019).

الأوامر

1– الأمر رقم 24/67، **يتعلق بقانون البلدية**، (مؤرخ في 18 جانفي 1967، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 06، المؤرخة في 18 جانفي 1967).

2– الأمر رقم 38/69، **يتعلق بقانون الولاية**، (مؤرخ في 23 ماي 1969، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 44، المؤرخة في 23 ماي 1969).

3– الأمر رقم 97/76، **يتضمن إصدار دستور 1976 الموافق عليه في إستفتاء 21 نوفمبر 1976**، (مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 94، مؤرخة في 24 نوفمبر 1976).

4– الأمر رقم 15/97، **يتعلق بالقانون الأساسي الخاص لمحافظة الجزائر الكبرى**، (مؤرخ في 31 ماي 1997، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 38، مؤرخة في 04 جوان 1997).

5– الأمر رقم 01/2000، **يتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها على إثر قرار المجلس الدستوري رقم 02/2000**، (مؤرخ في 01 مارس 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 09، مؤرخة في 02 مارس 2000).

المراسيم الرئاسية

1– المرسوم الرئاسي رقم 18/89، **يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في إستفتاء 23 فيفري 1989**، (مؤرخ في 28 فيفري 1989،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد09، مؤرخة في 01 مارس 1989).

2– المرسوم الرئاسي رقم 96-438، **يتعلق بإصدار الدستور المصادق عليه في إستفتاء 28 نوفمبر 1996**، (مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 76، مؤرخة في 08 ديسمبر 1996).

3– المرسوم الرئاسي رقم 292/97، **يتعلق بالتنظيم الإداري لمحافظة الجزائر الكبرى**، (مؤرخ في 02 أوت 1997، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 51، مؤرخة في 06 أوت 1997).

4– المرسوم الرئاسي رقم 45/2000، **يتضمن تعديل المرسوم الرئاسي رقم 292/97 المتعلق بالتنظيم الإداري لمحافظة الجزائر الكبرى**، مؤرخ في 01 مارس 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 09، مؤرخة في 02 مارس 2000).

5– المرسوم الرئاسي رقم 140/15، **يتعلق بإحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها**، مؤرخ في27 ماي 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 29، مؤرخة في 31 ماي 2015).

6– المرسوم الرئاسي رقم 337/18، **يتعلق بإستحداث مقاطعات إدارية في المدن الكبرى وبعض المدن الجديدة وتحديد قواعدها**، (مؤرخ في 25 ديسمبر 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 78، مؤرخة في 26 ديسمبر 2018).

7– المرسوم الرئاسي رقم 442/20، **يتضمن التعديل الدستوري**، (مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020).

المراسيم التنفيذية

1– المرسوم التنفيذي رقم 141/15، **يتعلق بتنظيم المقاطعة الإدارية وسيرها**، (مؤرخ في 28 ماي 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 29، مؤرخة في 31 ماي 2015).

القرارات

1– قرار المجلس الدستوري رقم 02/2000، **يتعلق بمدى دستورية الأمر رقم 15/97 المحدد للقانون الأساسي لمحافظة الجزائر الكبرى**، (مؤرخ في 27 فيفري 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 07، مؤرخة في 28 فيفري 2000).

البيانات الصادرة

1– بيان مجلس الثورة، (المؤرخ في 19 جوان 1965، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 56، المؤرخة في 06 جويلية 1965).

ثانياً: قائمة المراجع باللغة العربية

1– برازة وهيبة، **إستقلالية الجماعات المحلية في النظام القانوني الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016-2017).

2– بريق عمار، **المركز القانوني لرؤساء البلديات في فرنسا**، مجلة العلوم الإنسانية، م15، ع01، (جوان 2015).

3– بلحاج صالح، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الإستقلال إلى اليوم**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، 2015).

4– بن شعيب نصر الدين، طيبي بومدين، "**الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، م01، ع 12، (جوان 2012).

5– بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، (بيروت–لبنان: دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، ط01، 1997).

6– بوحوش عمار، الذنيبات محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (الجزائر العاصمة: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط04، 2007).

7– حربي محمد، **جبهة التحرير الحقيقة والسراب**، تر كميل قيصر داغر، (بيروت–لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية للنشر والتوزيع، ط01، 1983).

8– دماد أسماء، سليماني هندون، **النظام القانوني للدائرة الإدارية في التشريع الجزائري**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، م57، ع05، (ديسمبر 2020).

9– شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997).

10– شويح بن عثمان، **حقوق وحريات الجماعات المحلية في الجزائر مقارنةً بفرنسا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2017–2018).

11– العنكبي طه حميد، العقابي نرجس حسين، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، (بغداد: منشورات الإختلاف، 2015).

12– عوض صابر فاطمة، علي ميرغت خفاجة، **أسس البحث العلمي**، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية، 2002).

13– عولمي بسمة، **"تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر"**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، م03، ع04، (جوان 2006).

14– فريجات إسماعيل، **آليات تطوير الجماعات الإقليمية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2019–2020).

15– قواسمية عبد الكريم، **الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين 1962–1978**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة سيدي بلعباس: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2018/2017).

16– لونيسي إبراهيم، **الصراعات السياسية داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية**، (الجزائر: دار هومة، 2015).

17– لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين**، (الجزائر: دار المعرفة للنشر والتوزيع، 1999).

18– المحمودي محمد سرحان علي، **مناهج البحث العلمي**، (اليمن–صنعاء: دار الكتب للنشر، ط03، 2015).

19– مقلاتي عبد الله، **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية**، (الجزائر: دار بوسعادة للنشر، ج02، 2013).

ثالثاً: المصادر القانونية باللغة الأجنبية:

1– La Constitution Du 5eme République Française, (Daté Le 03 Juin 1958, Le Journal Officiel De La République Française N°234, Daté Le 05 Octobre 1958).

2– La Loi Constitutionnelle N°2003/276, **Inclus Relative A L'organisation Décentralisé De La République**, (Daté Le 28 Mars 2003, Le Journal Officiel De La République Française N°75, Daté Le 29 Mars 2003).

3– La Loi Constitutionnelle N°2008-724, **Inclus Modernisation Des Institutions De La 5eme République**, (Daté Le 23 Juillet 2008, Journal Officiel De La République Française N°171, Daté Le 24 Juillet 2008).

رابعاً: المراجع باللغة الأجنبية

1– Arnold. Paul. A, **About America- How the United States is Governed**, (Herndon-Virginia- US: Published by Braddock Communications, 2004).

2– Brodie Scot, **The States Their Place in Federal Australia**, (Sydney-Australia: Published by Trocadero Publishing, 2012).

3– Cavalli Carl.D and Others, **The Basics of American Government,** (Dahlonega-Georgia- US: Published by University Press of North Georgia, 2013).

4– Economou Nick, Ghazarian Zareh, **Australian Politics for Dummies**, (Milton-Australia: Wiley Publishing Australia Pty Ltd, 2010).

5– Grant Bligh, Drew Joseph, **Local Government in Australia-History-Theory and Public Policy**, (Singapore: Published by Springer Nature Singapore PTE-LTD, 2017).

6– Harris Bede, **Constitutional Reform as a Remedy for Political Disenchantment in Australia**, (Gateway East-Singapore: Published by Springer Nature Singapore PTE-LTD, 2020).

7– Krutz Glen and Others, **American Government**, (Houston-Texas-US: Published by University of Rice, 2ed edition, 2019).

8– M.J.C. Vile, **Politics in USA**, (Madison Avenue -New York- US: published by Routledge, 6th edition, 2007).

9– Moon Jeremy, Sharman Campbell, **Australian Politics and Government- The Commonwealth- The States and The Territories**, (New York US: Published By Cambridge University Press, 2003).

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 249 - 267

الحقوق الرقمية في الجزائر: دراسة في المفاهيم وآليات الحماية

Digital rights in Algeria: a study of concepts and protection mechanisms

هاجر أوناف[1]*، حيرش سمية [2]

[1]مخبر القانون، المجتمع والسلطة، (الجزائر)،Aounaf.hadjer@univ-oran2.dz

[2]مخبر السياسة العامة والأمن الإقليمي للجزائر، (الجزائر)، Heireche.soumya@univ-oran2.dz

تاريخ الإستلام: 03/24/ تاريخ قبول النشر: 2023/05/11 تاريخ النشر: 2023/ 06/16

ملخص:

تواجه الدول تهديدات جديدة تتعلق بطبيعة التحول في بنية ونسق النظام الدولي، نتيجة للإندماج المتسارع للتكنولوجيا والرقمنة في المجتمعات وحياة الإنسان. وفي إطار سعي المجتمع الدولي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بالتوازي مع تحقيق التحول والتنمية الرقمية، عملت الدولة الجزائرية على بناء أطر قانونية وأجهزة متخصصة لتأمين المواطن الرقمي ومواجهة التحديات والمخاطر.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تأثير الثورة الرقمية على حقوق الإنسان في الجزائر من خلال دراسة مفاهيم المجتمع الرقمي والحقوق الرقمية وتقديم السياسات الآليات التي تسعى الجزائر من خلالها إلى حماية الحقوق الرقمية لمواطنيها.

الكلمات المفتاحية: الحقوق الرقمية؛ الثورة الرقمية؛ الحماية؛ حقوق الإنسان؛ الجزائر.

Abstract:

Due to the rapid integration of technology and digitization within societies and the human life, new threats have appeared.Governments, such as Algeria are seeking to reinforce and protect digital society and rights in order to maintain safe digital development by stating specialized policies, laws and institutions for the purpose of confronting all sorts of danger and threats that comes from cyber space.

The study aims to shed light on the impacts of digital revolution on human rights in Algeria, by focusing on the concept of digital rights and society, and the different policies and institutions in Algeria that aims to protect digital rights.

Keywords: Digital rights; Digital society; Human rights; Algeria.

*المؤلف المرسل

1.مقدمة:

أتاح التطور الرقمي والتكنولوجي الذي شهده العالم تقنيات وأدوات مبتكرة للمعرفة والتواصل في مجال حيوي، إذ أصبح نقل المعلومات والوصول إليها من خلال هذا الفضاء جزءا من أنماط الحياة المعاصرة. تمنح للأفراد القدرة على التواصل إجتماعيا مع أشخاص آخرين، منظمات وحكومات في دول ومجتمعات أخرى دون قيود سياسية، إجتماعية أو عرقية وكذا ممارسة حقوقهم وواجباتهم اليومية.

في ظل الإستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، أصبح المجتمع الرقمي مجالا يكاد لا يختلف عن الواقع أين يعتبر الفرد وحدة مركزية فيه، تتأثر به وفيه حقوقه وحرياته الأساسية. وتزامن مع ذلك ظهور مفاهيم جديدة كمفهوم المجتمع الرقمي، الحقوق الرقمية، المواطنة الرقمية والأمن الرقمي وحتى الحروب الرقمية.

وتتم الإشارة إلى الحقوق الرقمية أحيانا، بكونها نفس الحقوق المتعارف عليها، والتي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأحيانا يتم اعتبارها حقوقا مستحدثة، ظهرت مع التطور التكنولوجي والمعلوماتية الذي يشهده العالم، وتختلف عن الحقوق الأخرى بسبب خصوصية المجال الذي تمارس فيه. لذلك تسعى الدول والحكومات بإختلاف مستوياتها التكنولوجية والإقتصادية والجزائر من بينها، إلى وضع سياسات تشريعية وجنائية وإستحداث تقنيات وأجهزة لإحتواء هذا المجال، بما يضمن مواجهة الأخطار وحماية مجتمعها الرقمي من الجرائم الإلكترونية وإنتهاكات حقوقهم من أي تهديد أو جرائم قد تطالهم في هذا الفضاء .

إشكالية الدراسة: ساهم التطور التكنولوجي في تسهيل حياة الإنسان وفي خلق أدوات وتقنيات جديدة للمعرفة و نقل المعلومات، مما خلق تفاعل جدلي بين العلاقات الإجتماعية والتكنولوجيا، يتأثر بحقوق الإنسان ويؤثر عليها. نسعى من خلال طرح موضوع المجتمع الرقمي وحقوق الإنسان في الجزائر معالجة الإشكالية التالية:

*إلى أي مدى ساهمت الثورة الرقمية في التأثير على الحقوق الرقمية والمجتمع الرقمي في الجزائر؟ .

الإطار المنهجي: جاءت هذه الورقة في سياق وصفي تحليلي لدراسة أثر التطور التكنولوجي والمعلوماتي على حقوق الإنسان من خلال التطرق إلى ثلاثة مستويات من التحليل:

يعالج المستوى الأول مقاربة الحقوق الرقمية والمفاهيم المرتبطة بها، إعتمادا على الإقتراب النظمي في دراسة التفاعلات بين وحدات النظام وبين النظام وبيئته (التطور التكنولوجي، المجتمع الرقمي، حقوق الإنسان والحقوق الرقمية). ثم في المستوى الثاني من التحليل، نتطرق إلى طبيعة التهديدات الرقمية التي تنتهك حقوق الإنسان من خلال دراسة خصائص التهديدات الرقمية وأنواعها. أما المستوى الثالث لتحليل السياسات والأجهزة التي تعتمدها الدولة الجزائرية في حماية المجتمع الرقمي والتحديات التي تواجهها.

2. المنطلقات الفكرية لمفهوم المجتمع الرقمي والحقوق الرقمية

مرت المجتمعات الإنسانية في تطورها بعدة مراحل، فبعد أن كان الصيد والترحال من أساسيات العيش أصبحت التكنولوجيا والتقنيات من المستلزمات الأساسية في الحياة اليومية وهو ما يمثل أحد مظاهر الثورة الرقمية

التي غيرت من نمط الحياة السابق، وأدت إلى إتساع المفهوم التقليدي لتشكل المجتمع ليشمل أبعادا جديدة تتجاوز اللغة، الرقعة الجغرافية الثقافة الدين وغيرها إلى إندماج الأفراد في إنتاج المعرفة، إستهلاكها ونشرها ومراقبتها في فضاء حيوي يعرف بالأنترنت أو الفضاء السيبراني. فهذا التكامل بين التطور المعرفي وإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الحياة اليومية للفرد والخدمات الإجتماعية كالعمل التعليم، الصحافة. خلق مفاهيم جديدة كالمجتمع الرقمي، الحقوق الرقمية، المواطنة الرقمية.. وغيرها.

2.1 المجتمع الرقمي: digital society

يكتسب هذا المفهوم أهمية كبيرة كونه يعبر عن أبعاد جديدة لممارسة الفرد لحقوقه وحرياته، وبالتالي أصبح من الضروري تعريف المجتمع الرقمي والمفاهيم المرتبطة به بشكل يصوغ مقوماته ويحدد النطاق الذي من خلاله تتشكل الحقوق الرقمية وكيف يتم حمايتها.

يعرف **مانويل كاستلز**: المجتمع الرقمي بكونه المجتمع الذي تقوم فيه الشبكات بتشكيل بناه الإجتماعية. إذ أنه هيكلة إجتماعية جديدة برزت كنتيجة حتمية لمتطلبات عصر المعلومات، يتم الإعتماد فيه بشكل أساسي على توظيف أدوات الإتصال والمعلومات[1].

جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003: بأن المجتمع الرقمي يتكون من بيانات ومعلومات وإرشادات وأفكار ورموز تمتلكها المجتمعات في سياق تاريخي محدد توجه السلوك البشري في مجالات النشاط الإنساني كافة. وبالتالي فإن المجتمع الرقمي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، وفي الحياة الخاصة والعامة وفي كافة الجوانب المتعلقة بالمجتمع المدني، وصولا للإرتقاء بالحالة الإنسانية بإطراء أي تحقيق للتنمية البشرية.[2]

من خلال التعريفات السابقة للمجتمع الرقمي، يمكن القول بأنه الشكل الحديث للمجتمع، تشكل نتيجة للإعتماد وتكامل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. وبأنه أحد مظاهر تأثير التطور التكنولوجي على المجتمعات إذ يعتمد الأفراد على التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا الإتصال بشكل أساسي في تسيير حاجياتهم اليومية في مختلف القطاعات كالصحة، الإقتصاد، التعليم...هذا الإستخدام الواسع أدى إلى خلق مواطن رقمي ومواطنة رقمية، حقوق وواجبات رقمية رغم إختلاف تسميتها إلا أنها تركز على جانب محدد من النشاطات الإنسانية التي تتم في مجال رقمي.

المواطنة الرقمية: Digital Citizenship

برز هذا المفهوم وحظي بإهتمام الباحثين في ظل الإستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الحياة اليومية، والتي بدورها أثرت على سلوك المواطنين وحقوقهم، وهو ما دفع إلى البحث في هذا التأثير وأبعاده وعن سبل لتعزيز الجوانب الإيجابية للتكنولوجيا ،وتوجيه المواطن وحمايته داخل هذا المجتمع الرقمي.

تعرف المواطنة الرقمية بأنها إستخدام الأفراد للتكنولوجيا بمسؤولية ووعي بالأضرار المختلفة في بيئة الأنترنت بناءا على المساواة في الحقوق والمسؤوليات بين الجميع. فهي القواعد الأخلاقية والضوابط القانونية والمعايير السلوكية والمبادئ الوقائية الهادفة إلى حماية الأفراد من أخطار التكنولوجيا[3].

بشكل عام، المواطنة الرقمية هي ثقافة وليست تقنية، تتمحور أساسا حول الضوابط والمعايير المعتمدة في إستخدامات التكنولوجيا الرقمية المتعددة والحقوق التي ينبغي أن يمتلكها المواطنون صغارا وكبارا أثناء إستخدامهم تقنياتها ومدى وعيهم بها.

2.2الحقوق الرقمية: Digital Rights

واكب ظهور المجتمع الرقمي كمجال جديد لممارسة النشاطات والتفاعل سواء بين الأفراد، المؤسسات، أو بين الدول وحتى بين الأفراد والسلطة، إلى ظهور مفهوم الحقوق الرقمية. وهو ما يستدعي النظر في أبعاد الحقوق الرقمية وآليات حمايتها من الإنتهاكات والتحديات التي تطرحها خصوصية هذا المجال. عرف المركز العربي لتطوير الإعلام الإجتماعي، الحقوق الرقمية أو حقوق الأنترنت بأنها إمتداد لحقوق الإنسان في العالم الواقعي، وهي حقوق معترف بها ومحمية ومروج لها بموجب القوانين والمعاهدات الدولية حيث أن نفس الحقوق الإنسانية في العالم الواقعي يجب أن يتمتع بها الإنسان في المجال الإفتراضي[4].

وتعرف الحقوق الرقمية أيضا، بأنها تلك الحقوق التي تسمح بوصول الأفراد إلى مختلف الوسائط الرقمية كأجهزة الكمبيوتر وشبكة الإتصالات، إستخدامها، إنشائها وحتى نشرها. ويرتبط هذا المفهوم بشكل خاص بحماية وإعمال الحقوق القائمة مثل الحق في الخصوصية وحرية التعبير في سياق التقنيات الرقمية[5].

إن تسمية الحقوق الرقمية تحدد النطاق الذي تمارس فيه حقوق وحريات الأفراد الأساسية، وتتميز بكونها متطورة ومتجددة نتيجة للتطور المعلوماتي المتسارع، وبأنها مترابطة مع بعضها البعض كما أنها حقوق عامة وعالمية متاحة لجميع البشر حتى لغير المستخدمين أو المتصلين بالأنترنت.ويشمل هذا المصطلح عددا من الحقوق[6]أهمها:

***حق الوصول إلى الأنترنت للجميع:** يتيح هذا الحق بأن يكون جميع الناس بدون تمييز قادرين على الوصول إلى الأنترنت وحرية الإتصال، من أجل ممارسة حقوقهم والإنفتاح على العالم، إذ يعتبر حق الوصول إلى الأنترنت حق إنساني، وأداة أيضا من أجل إعمال الحقوق الإنسانية وتعزيزها. فحق الإتصالات الخاصة محمي في القانون الدولي من خلال المادة 17من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولا يمكن للدول تقييد وصول الفرد إلى الأنترنت بشكل غير عقلاني وإنما يتوجب عليها ضمانها وتوفيرها.

***حق حرية التعبير:** حرية التعبير هي حق إنساني محمي بموجب المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دون تمييز، وعبر أي نوع من الوسائط التي يختارها الشخص المعني. أكدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أن نطاق الحق يمتد إلى التعبير عن الآراء والأفكار التي قد يجدها الآخرون مسيئة للغاية وبينما أن الحق في حرية التعبير هو حق أساسي، إلا أنه ليس مطلق حيث يجوز للدولة بشكل إستثنائي تقييد الحق

بموجب المادة 19من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، شريطة أن يكون القيد منصوصا عليه في القانون حيث يجب صياغة كل قانون أو مرسوم بدقة كافية لتمكين الأفراد من تنظيم سلوكهم وفقا لذلك. علاوة على ذلك، تنص المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف يجب أن يحظرها القانون[7].

***حق الخصوصية:** تعد الخصوصية في عبر الأنترنت أحد ضمانات ممارسة حق حرية التعبير. ويُعرف حق الخصوصية الرقمية على أنه الحق الذي لا يسمح بتعريض لأي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني للتدخل في خصوصياته أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، وحقه في التمتع بحماية القانون من هذا التعسف.[8] ويندرج ضمن هذا الحق ضمان المواطن الرقمي حقه في السلامة الرقمية، الحق في التخفي الرقمي، الحق في الهوية الرقمية والحق في النسيان الرقمي والذي يخول لكل شخص الحق في سحب أو تعديل معلوماته الرقمية من المواقع الإلكترونية ، إضافة إلى حماية البيانات الخاصة التي يتم نشرها وتداولها من خلال الوسائط الرقمية وقطاع الخدمات، مثل البريد الإلكتروني والصور الشخصية والحسابات البنكية. تتعارض مراقبة الإتصالات أو إعتراضها على نحو غير قانوني أو تعسفي وجمع البيانات الشخصية مع الحق في الخصوصية والحق في حرية التعبير، وأن ممارسة الحق في الخصوصية يعد من أساسيات قيام المجتمع الديمقراطي.

***حق تطوير البرمجيات والتكنولوجيات المجانية والمفتوحة المصدر والوصول إلى المعرفة:** إذ تنص المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده.[9] فشبكة الأنترنت لن تكون موجودة بدون برمجيات المصدر المفتوح. فهذا الأخير أصبح مفهوم عام يشمل مشاريع ومنتجات أو مبادرات تتطلبها الحياة اليومية مما يسمح للمبرمجين بالتعاون من خلال إيجاد وإصلاح الأخطاء في التعليمات البرمجية، ومشاركة النماذج الأولية مما ينمي ثقافة الإبداع والتنمية المجتمعية. كما يضمن الحق لأي مواطن رقمي إمتلاك حقوق ملكية لأعماله أو السماح بنشر إنتاجه مجانا عبر الشبكة، والإلتزام بسياسات الإستخدام المقبول من قبل الجهات المختصة، والقوانين الرقمية والأنظمة الأخلاقية في العالم الرقمي. أما حق الوصول إلى المعلومات فيتيح للمستخدمين الإطلاع على عمل الحكومات، الإدارات العامة وللباحثين إعتماد المعلومات في دراساتهم وفي تقييم أداء الحكومة وللمجتمع المدني في كشف الفساد، تقييم أو تقديم إقتراحات.

إلى جانب الحقوق السابقة، نجد حقوقا أخرى وحريات مثل: الحق في الأمن الإلكتروني، حق السلامة الرقمية، الحق في الهوية الرقمية، الحق في إدارة الحقوق الرقمية الحق في التخفي الرقمي[10]...الخ. فشساعة هذا المجال الحيوي وتشعبه وسرعة إنتقال المعلومات فيه تطرح إشكالات جديدة ومتجددة ومفاهيم لا يمكن حصرها وتتطور بشكل سريع.

3.2 طبيعة التهديدات الرقمية المتعلقة بحقوق الإنسان

تركز الدراسات الأمنية الحديثة على المصادر الجديدة للتهديد، خاصة في ظل الإعتماد الكبير على الفضاء الرقمي، الذي يمثل بدوره أحد مراكز القوة التي تؤثر في النظام الدولي بما يتيحه من أدوات تكنولوجية لعمليات الحشد والتعبئة، والتأثير على القيم السياسية والمجتمعية. كما يتميز هذا الفضاء بإنتشار القوة بين العديد من الفاعلين، معروفين أو مجهولين بشكل يحد من قدرة الدولة على فرض السيطرة الكاملة، وهو ما يطرح نوعا آخر من التهديدات، تختلف عن التهديدات التقليدية وتتنوع حسب المجالات، إقتصادية إجتماعية، سياسية...الخ.

تحفظ المعلومات والبيانات بمختلف أنواعها ومجالاتها وتضخ في الفضاء الرقمي وعبره في كل ثانية. فمع تزايد إستخدام الأنترنت ترتفع إحتمالات الجرائم وحوادث الإختراقات وسرقة البيانات. في هذا الإطار سيتم النظر إلى الجرائم الإلكترونية بإعتبارها جرائم تقع على المجتمع الرقمي، سواءا تلك المتعلقة بإختراق الحسابات الشخصية للمتعاملين وسرقة بياناتهم، وأخرى تلك التي تندرج ضمن سوء إستخدام الأشخاص لبياناتهم داخل الشبكة وإهمال حمايتها بسبب قلة الإدراك والوعي. كما تختلف التهديدات حسب طبيعة المستهدفين دول أم أشخاص، فالفئة الأولى، يندرج ضمنها كل تهديد للأمن القومي العسكري، الإقتصادي، الإجتماعي، ويهدد الأمن المعلوماتي للدولة، الأسواق المالية والمصرفية، المؤسسات والمنشئات، قطاعات النقل، أمن الشعوب وهوياتهم. أما الفئة الثانية يندرج ضمنها كل ما يستهدف أمن وحقوق المواطن الرقمي من حيث سرقة وتسريب البيانات الشخصية أوإستخدامها بدون تصريح أو حق، سرقة الأموال، إختراق أنظمة المعلومات، إختراق الخصوصية، الإعتداء على الملكية الفكرية والصناعية والعلامات التجارية، الإحتيال، المحتوى غير المشروع، خطابات الكراهية والتمييز العنصري، التهديد قطع الأنترنت، المراقبة...الخ[11]

عموما تنقسم مهددات الحقوق الرقمية إلى:

–إنتهاك الخصوصية الرقمية:

يتمثل حق الخصوصية الرقمية في ضمان عدم تدخل الدولة، أو أي جهة أخرى رسمية أو غير رسمية في الحياة الشخصية للأفراد أو التجسس عليهم، سواء بمشاركة معلوماتهم أو بياناتهم الشخصية وكل ما يتعلق بالمراسلات، وتعزيز هذا الحق في سياق مراقبة الإتصالات الرقمية أو إعتراضها داخل إقليم الدولة وخارجه. بحيث يكفل القانون حماية هذا الحق من الإنتهاك، وهو ما أكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 13، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة 18.

إذ تلتزم الدول بوضع تدابير تحد من إنتهاك الخصوصية، بما يضمن توافق التشريعات الوطنية ذات الصلة مع إلتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل التشريعات المتعلقة بمراقبة الإتصالات وإعتراضها وجمع البيانات الشخصية.[12]

–تقييد حرية التعبير والرأي والنشر:

حق حرية الرأي والتعبير مضمون، بما يشمل حرية تلقيها ونشرها بأية وسيلة كانت دون أي تدخل طالما عبرت عن إلتزام المواطن الرقمي بأخلاقيات ومهارات التعبير عن الرأي والنشر. فتقييد حرية التعبير لا يكون إلا في الأنظمة الإستبدادية التي تفتقر إلى أساسيات الديمقراطية والشفافية وسيادة القانون، وهو ما يقود إلى قيام الثورات والإنتفاضات التي تهدف إلى دعم إستقلال القطاع الإعلامي والمجتمع المدني، من أجل تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات والمصادر وتعزيز مشاركتهم في تنمية المجتمع.

رغم ذلك، يطرح الفضاء الرقمي إشكالية الكيفية التي يمكن من خلالها تنظيم حق ممارسة حرية التعبير وضبطها قانونيا، بشكل يتماشى مع عدم تقييدها بأي شكل ومع عدم المساس بأمن الدولة والأفراد، أي حدود الحرية والسلطة.

–قطع الأنترنت، الإتصالات وحجب المواقع

فرض ممارسة سياسات حجب المواقع وقطع الأنترنت بشكل متعمد في أيام تشهد وضعا خاص مثل الإنتخابات، ثورات وقلائل داخلية، مظاهرات، فحجب المعارضة أو إمتحانات مدرسية لا يعتبر حلا للمشكلة وإنما يعكس إنتهاكا للحقوق الرقمية المتمثلة في حق الوصول إلى الأنترنت، حق التعبير، حق الإتصالات ويؤدي إلى تعطيل الخدمات ،خاصة في ظل إنتشار التجارة الإلكترونية والصحافة الرقمية وغيرها. وهو ما بتسبب في خسائر كبيرة للخواص وللدول أيضا. فلا يجوز غلق المواقع طالما لم تخالف النظام العام والآداب العامة والإساءة لرموز الدولة، المقدسات الدينية أو للإنسان.

–الهجمات الإلكترونية:

تختلف الدول في تعريف مفهوم الجريمة الإلكترونية، إذ يصنفها البعض من زاوية تقنية والبعض الآخر من زاوية قانونية، وتعرف أيضا حسب الوسائل المستخدمة أو المواضيع كالجرائم التي تتعلق بالإحتيال والتزوير أو الجرائم المتصلة بالهوية. رغم الإختلاف في التعريفات المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، إلا أنها تتفق جميعها في بعض الجزئيات المتمثلة في إستخدام أنظمة الحاسب الآلي أو شبكة المعلومات الدولية في النشاطات الجنائية، بما يهدد مصلحة مستخدمي الأنترنيت في قطاعات الحياة الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية والسياسية، سواء بتعطيل الأنظمة الرقمية والخدمات أو بالتشويش عليها أو التعبئة بما يثير الفتنة وزعزعة النظام العام، القرصنة، التجنيد ضمن المنظمات الإرهابية والجماعات المنظمة، التي تسعى إلى سرقة والإعتداء على البيانات والمعلومات للتهديد بها وطلب الفدية، الفيروسات الحاسوبية والتشفير.[13]

لا تنحصر الإنتهاكات الرقمية في تهديد الأفراد وإبتزازهم بل تمتد إلى المساس بأمن الدولة وسيادتها، إذ تتميز الجرائم الإلكترونية بدرجة كبرى من التعقيد ومن من جانب إنتشارها الواسع وتقاطعها مع الإختصاصات الإقليمية ومبدأ السيادة، ما يطرح إشكالية القانون الواجب التطبيق على هذه الجرائم والسلطات المكلفة بالتحقيق.

–التهديد، التشهير، والتحرش

واكبت ثورة تكنولوجيا المعلومات تنامي الإعتداءات الرقمية والتدخل في الحياة الخاصة للأفراد بما يتنافى مع الضوابط الأخلاقية والقانونية ،بحيث تندرج ضمن هذا الموضوع أي إستغلال للشبكة المعلوماتية الدولية أو أي نظام إلكتروني لغرض إستخدام البيانات الشخصية فيم يمس بأمن المواطن، كرامته وشخصيته وفضح ما يرغب في إخفائه عن العلن، كالتهديد بنشر الصور والفيديوهات مقابل إبتزازهم بمقبل مالي أو فعل غير أخلاقي، وتمس هذه الجرائم الجنس الأنثوي بكثرة، الإستحواذ على بطاقات التعريف والحسابات المالية، وإستخدامها إضافة إلى إستغلال القصر أو ذوي الإحتياجات الخاصة لإغوائهم والتحرش بهم .

–التضليل ونشر الأخبار الزائفة.

هي أبرز أشكال الحروب النفسية والإجتماعية في العصر الحالي، إذ تقوم جهات معينة بصناعة أخبار كاذبة ومبالغ فيها ونشرها، أو تشويه الحقائق وفقا لمصالح ما من خلال نشر الأخبار التي من شأنها المساس بأمن المجتمع وسلمه الإجتماعي، أو إثارة الفتنة والعنصرية الجهوية أو المذهبية التي تهدف إلى التمييز بين الأشخاص وتفضيل طائفة على أخرى، وأيضا التعدي على الأشخاص بسبب إنتماءاتهم الجغرافي، الديني، العرقي.

–سرقة حقوق الملكية والتفكير:

لا يجوز تقليد، نسخ ،أو إعادة نشر أي عمل أدبي ، فني أو علمي عبر الفضاء الرقمي أو أي نظام تقني آخر إلا بتصريح من مالكها، إذ يتيح هذا الحق للمؤلفين والمبدعين ضمان حماية أعمالهم وإختراعاتهم من السرقة والتقليد أو نسبها لغير مالكيها. وفي ظل الإستخدام المتزايد للفضاء المعلوماتي أصبح من الصعب ضمان عدم المساس بهذه الحقوق أو ردع المنتهكين ومراقبتهم بشكل دقيق أو التفريق بين المؤلف الحقيقي والمقرصن.

إن طبيعة التهديدات في الفضاء الرقمي المتعلقة بحقوق الإنسان تتميز بكونها عالمية الحدود، أي تخرج عن النطاق الجغرافي للدولة، كما أنها صعبة الضبط والتكيف والإثبات. وهو ما يتيح المجال لمزيد من الإنتهاكات، خاصة وأنها ترتكب خارج الإطار الجغرافي للدولة وبالتالي تطرح إشكالية أخرى تتعلق بكيفية تطبيق القوانين الرادعة في هذا المجال.

ومن جانب آخر فإن لقوانين وسياسات الحماية المتعلقة بالأمن الرقمي تأثير مباشر على حقوق الإنسان، بحيث قد تتعارض هذه الإجراءات الوقائية مع الحق في الخصوصية وحرية التعبير والتدفق الحر للمعلومات[14].لذلك قد يتم تجاهل الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الرقمي لبعد حقوق الإنسان، ويتم إعتبارها عائقا أمام تحقيقه لأنها تفرض حدودا على سياسات وقوانين الحماية.

3. سياسات وآليات حماية الحقوق الرقمية في الجزائر:

يسعى المجتمع الدولي إلى إحتواء هذا الفضاء الجديد، وتطويق الجرائم والإنتهاكات الحاصلة فيه من خلال تشريع قوانين وتنظيمات توجت بإتفاقيات وشراكات دولية. تقام هذه الجهود على مستويات ثنائية ومتعددة الأطراف، الغاية منها التعاون في مجال حماية الإنسان من أي تهديد أو مساس بحقوقهم. يمكن تفعيلها لتكريس الحقوق الرقمية وإحداث تغييرات على أدوات حماية حقوق الإنسان مع تزايد التطور التكنولوجي والإتصال الرقمي. إن الهدف الأساسي من وضع آليات أو السياسات التي تتعلق بالمجتمع الرقمي هو التعريف بهذه الحقوق وتمييزها، وكذا التصدي لأي إنتهاكات وثغرات قد تمس بحريات الفرد أو المؤسسات الرقمية. ومن جانب آخر فهي تعبر عن مواكبة الدول للثورة المعلوماتية الحاصلة على المستوى العالمي والتي تؤثر على أمنها الداخلي.

وقبل التطرق إلى جهود الدولة الجزائرية في حماية الحقوق الرقمية، ينبغي التطرق أولا إلى آليات الحماية الدولية للحقوق الرقمية من خلال الجهود التي وضعت في شكل إتفاقيات، قرارات، منظمات.

1.3 الجهود الدولية

إلى جانب منافع الثورة التكنولوجية وما رافقها من تطور وتسهيل للحياة البشرية، إلا أنها تنطوي على مخاطر كبيرة تقف أمام ممارسة الإنسان لحقوقه وتمس بكرامته وإستقلاليته وخصوصيته، لذلك تسعى هيئة الأمم المتحدة ودول أخرى منفردة، إلى الإحاطة بجوانب الحقوق الرقمية، بشكل يؤمن حماية حقوق الإنسان وحرية الأنترنت والإتصال لجميع الأفراد في مجال رقمي محفوف بالمخاطر والتهديدات، ويضمن تحقيق أهداف التنمية للألفية. تضطلع في إنجاز هذه المهام الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، ووكالات متخصصة بالإضافة إلى تشجيع المتخصصين من المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. أورد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في سبتمبر 1992 في المادة 17 ما يتعلق بحماية الخصوصية والسمعة، وهو ما يقصد به الجرائم السيبرانية التي تتعلق بالكشف عن معلومات خاصة بالأفراد. إلى جانب المادة 19 التي تتعلق بحماية الحق في طلب المعلومات ورد ع محاولات منع الأفراد من الحصول على الخدمات. وفي هذا الإطار أعلنت بعض الدول في 2011 أن الوصول إلى شبكة الأنترنت هو حق أساسي من حقوق مجتمعاتهم، من بينها إستونيا، فرنسا، إسبانيا وفنلندا.[15] وفي 2016 تبنى مجلس حقوق الإنسان قرارا غير ملزم يؤكد على الدور الهام للأنترنت في ممارسة الحقوق الإنسانية ولم يتم إضافة هذا القرار إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد معارضة روسيا، الصين، المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول.

ويمكن رصد بعض جهود هيئة الأمم المتحدة في مجال الحقوق الرقمية من خلال تقارير، منتديات وقمم كان لها الدور الكبير في الإعتراف بهذه الحقوق وترسيخها وفي شحذ العمل الدولي المشترك لتحويل القرارات إلى منهج عمل حقيقي، من هذه الجهود ما يلي:

ميثاق حقوق الإنترنت لجمعية الاتصالات المتقدمة في أوربا (APC) (2001فيفري) يهدف الميثاق إلى تطوير سبع أفكار رئيسية، هي: الوصول إلى الإنترنت للجميع، وحرية التعبير وحرية التنظيم، والوصول إلى المعارف والتعليم المشترك والتأليف – والبرمجيات مفتوحة المصدر المجانية وتطوير التقنيات، والخصوصية والمراقبة والتشفير وحوكمة الإنترنت، وحماية الوعي وإعمال الحقوق. وتؤكد جمعية الإتصالات المتقدمة على ضرورة الحرية الرقمية من أجل إعمال حقوق الإنسان المعلن عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[16].

إعلان القمة العالمية حول مجتمع المعلومات[17]:ووفقاً للجمعية العامة للأمم المتحدة تم تنظيم القمة العالمية من مرحلتين – جنيف، 10-12 ديسمبر 2003 وتونس 16-18 نوفمبر2005 هي قمة لزعماء العالم الملتزمين بتسخير إمكانات الثورة الرقمية في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لخدمة البشرية. وهي تمثل عملية تعددية حقيقية لأصحاب المصلحة الذين يشملون الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهدف القمة هو« بناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه إستحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها وإستخدامها وتقاسمها، ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم.

مبادرة الشبكة العالمية: (أكتوبر،2008)[18] تؤكد هذه المبادرة على عالمية وموصولية الأنترنت ودورها في الدفع بوتيرة التقدم والتنمية بمختلف أشكالها؛ وتدعوا جميع الدول إلى تعزيز الوصول إلى الأنترنت، وتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى تطوير وسائط الإعلام ومرافق وتكنولوجيات المعلومات والإتصالات في جميع البلدان.

قرار رقم 13 (2012) الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المتعلق بتعزيز وحماية والتمتع بحقوق الإنسان على شبكة الأنترنت.[19]

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 68/167 (2014) المتعلق بالحق في الخصوصية وحق سرية الإتصالات وأن مراقبتها يجب أن تكون في إطار قانوني منظم لا يتعارض مع الحقوق الإنسانية[20].

الإعلان الإفريقي لحقوق وحريات الأنترنت (2014)[21]: صدر هذا الإعلان عام 2014 كمبادرة من المجتمع المدني الإفريقي، بهدف تهيئة الظروف بشكل يتناسب مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبهدف تعزيز حركة دعم الأنترنت. القصد من الإعلان هو أن يتناول بالتفصيل المبادئ التي ينبغي أن تكون ضرورية لدعم حقوق الإنسان والشعوب على شبكة الأنترنت، ولرعاية بيئة الأنترنت القادرة على تلبية إحتياجات المجتمع في إفريقيا على أفضل وجه وإحتياجات التنمية الإقتصادية وأهدافها.

إنشاء الفريق رفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي: (12 جويلية 2018)[22]:يتكون هذا الفريق من مجموعة خبراء من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والتقنية. ويقوم هذا الفريق بالتوعية بالأثر التحويلي للتكنولوجيا الرقمية على مختلف فئات المجتمعات وقطاعات الإقتصاد، ويساهم في المناقشة العامة الأوسع نطاقاً بشأن كيفية ضمان مستقبل رقمي آمن وشامل للجميع، مع مراعاة معايير حقوق الإنسان ذات الصلة.

أجندة السنوات الخمس القادمة (فيفري2020)[23]:تتضمن إعلان الإتحاد الأوروبي عن حماية الحقوق الرقمية ضمن إطار مستقبل حقوق الإنسان الرقمية وأكد على حماية الحق في الخصوصية الرقمية.

2.3 الحقوق الرقمية في الجزائر :

تسعي الحكومة والقطاعات الخاصة في الجزائر إلى مواكبة الرقمنة، وما يصاحبها من إستخدامات واسعة لشبكة الأنترنت وإلى تأطير الحقوق الرقمية وحمايتها ،بغض النظر عن قلة الخبرة ونقص الأجهزة في مجال المراقبة والمتابعة، وكذا الفجوة الرقمية والتكنولوجية بين الدول التي بدورها تشكل تحدي عميق، فإن جهود الدولة الجزائرية في مجال الحقوق الرقمية لا يخرج عما جاءت به معايير القانون الدولي و قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وإسهامات مجلس حقوق الإنسان والمقرر المعني بحماية الحق في الخصوصية، بل جاءت في سياق يعبر عن أولوية سيادة الدولة وحرمة الحياة الخاصة و يمكن التعبير عنها جزئيا من خلال مواد دستورية وقوانين، ومن خلال إسناد المهام إلى هيئات متخصصة ضمن أسلاك الأمن. إلى جانب التعاون بين مختلف القطاعات وعبر الحدود للإستفادة من ما تتيحه التكنولوجيا الرقمية من الإمكانات الإجتماعية والإقتصادية التي تدفع بالتنمية الرقمية. ويمكن تقسيم هذه الجهود إلى ما يلي:

أولا: الدستور الجزائري

يكفل الدستور الجزائري حماية حقوق الإنسان وعدم إنتهاك حرمته وحرياته. وهو ما أكده التعديل الدستوري لسنة 2020في إطار ترقية الحقوق والحريات العامة، حيث عزز هذا الأخير حقوق وحريات أخرى مدعمة لما نظمته الدساتير والتعديلات السابقة. إذ جاء في مواد الفصل الرابع المتضمن الحقوق والحريات إضطلاع الدولة بضمان عدم إنتهاك حرمة الإنسان ويحضر أي عنف بدني أو معنوي أو مساس بالكرامة. وأن القانون يعاقب على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات، وعلى كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية. كما جاء في المادة 46 من الدستور "لا يجوز إنتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه ويحميها القانون. سرية المراسلات والإتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة. وإن حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حق أساسي يضمنه القانون ويعاقب على إنتهاكه.[24] وعلى هذا الأساس، تضمن

مؤسسات الدولة ضمان المساواة للمواطنين والمواطنات وإزالة العقبات التي تكتنف تفتح المرافق العامة على الرقمنة والإستفادة من التكنولوجيا.

أما فيما يتعلق بحرية التعبير فقد شرع في المادة 48 و 50 أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمونة للمواطن. وأن حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة، ولا يتقيد بأي شكل من الأشكال بالرقابة القبلية، كما لا يمكن إستعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم أو نشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمون في إطار القانون وإحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية.[25]أما عن حقوق المؤلف فيحميها القانون، فلا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل للمكالمات إلا بأمر قضائي.

كما أكد المشرع الجزائري من خلال مادة جديدة في الدستور الجديد والتي تؤكد على أن الوصول إلى المعلومات هو حق إنساني " الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن، لا يمكن أن تمس ممارسة هذا الحق بحياة الغير الخاصة بحقوقهم وبالمصالح المشروعة للمؤسسات، وبمقتضيات الأمن الوطني "[26].وتجسدت حماية الحياة الخاصة للأشخاص في حماية الحق في سرية المراسلات والإتصالات الخاصة، وتوسيع دائرة الأشخاص المعنيين إلى أشخاص معنويين، حسب المادة 47 من تعديل الدستور 2020[27].

إن المواد السابق ذكرها والتي تضمنها الدستور الجزائري المعدل 2020 تتعلق بالحقوق والحريات الأساسية بشكل عام، سواء كانت في الواقع أم في المجال الرقمي طبقا للمعايير الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة والمواثيق والعهود الدولية المعنية، وكفل الدستور ضمانات الممارسة والحماية بإلزامية الأحكام الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات من خلال المادة 34 التي نصت على ما يلي: " تلزم الأحكام الدستورية ذات الصلة بالحقوق الأساسية والحريات العامة وضماناتها، جميع السلطات والهيئات العمومية، ولا يمكن تقييد الحقوق والحريات والضمانات إلا بموجب قانون ولأسباب مرتبطة بحفظ النظام العام والأمن وحماية الثوابت الوطنية وكذا تلك الضرورية لحماية حقوق وحريات أخرى يكرسها الدستور".

ثانيا: النصوص القانونية:

بالإضافة إلى المبادئ الدستورية سارع المشرع الجزائري إلى إصدار قوانين من شأنها حماية الأشخاص في معالجة معطياتهم الخاصة وحماية الخصوصية الرقمية من ما أفرزته الثورة المعلوماتية من أشكال جديدة للإجرام، جاء في قانون العقوبات والقوانين الجزائية مجموعة من المواد التي تتعلق بالجرائم الإلكترونية تتمثل في القانون رقم 09-04 والذي يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال ومكافحتها، ومجالات تطبيق هذه القواعد وحالات اللجوء إلى المراقبة الإلكترونية. إصطلح التشريع الجزائري على تسمية الجريمة الإلكترونية والجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال بموجب المادة 2 من القانون 04/09 بأنها:

"جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعلومات المحددة في قانون العقوبات أو أية جريمة ترتكب أو يسهل إرتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للإتصالات الإلكترونية"[28]. ويعني هذا التعريف إستخدام للوسائط والأجهزة التقنية في القيام بأعمال مشبوهة وإجرامية تضر الدولة، الفرد والمجتمع ككل. وإنطلاقا من الطبيعة الخاصة للجرائم الرقمية، أسهمت مواد قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية والقوانين الخاصة مثل قانون البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، قانون التأمينات وغيرها من المواد، في حماية المواطن الجزائري من جزء من الجرائم الإلكترونية التي تعترض ممارسته لحقوقه الرقمية ضمن المجتمع الرقمي، حيث تكفل هذه القوانين ردع الإنتهاكات، أو على الأقل الحد من إنتشارها والإسهام في إستحداث أساليب ومؤسسات جديدة لتطبيق إجراءات الحماية.

ثالثا المؤسسات والأجهزة:

تتعدد الوسائل التي توظفها الدولة لتحقيق أهدافها. يتطلب تطبيق النصوص والمواد التشريعية إسناد العمل إلى الجهات الأمنية التي لها صلاحيات إتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار الشرعية الدستورية ، إذ أوكلت الدولة إلى هيئات متخصصة من أسلاك الأمن و الدرك مهمة مكافحة إنتهاكات الإلكترونية وحماية المواطنين رقميا وهي:

المصلحة المركزية لمكافحة الجريمة المعلوماتية: هي جهاز تابع لمديرية الأمن الوطني تأسست بتاريخ 30 أكتوبر 2021،تضطلع هذه المصلحة بالتنسيق مع الشركاء الأمنيين بمكافحة الجريمة المنظمة، بما يتوافق مع مضمون الإتفاقيات الدولية، كما تهدف إلى حماية الأشخاص وإقتصاد الدولة.

مركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي والجرائم المعلوماتية للدرك الوطني: يسعى إلى تأمين المنظومة الوطنية للمعلومات لخدمة الأمن العمومي، وإعداد برامج تتعلق بالتكنولوجيات الجديدة ومكافحة الجريمة المعلوماتية.

المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني: يضطلع المعهد بمهمة تأمين والمحافظة على الحقوق الأساسية للمواطن المكرسة في الدستور، من خلال عدة مهام كلها تصب في إستحداث وسائل تكنولوجية ناجعة لمكافحة الإنتهاكات الرقمية.

الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال ومكافحتها: أنشئت سنة 2007، أعلن عنها المرسوم الرئاسي الصادر في شهر أكتوبر .2015 وتعمل تحت إشراف ومراقبة لجنة يترأسها وزير العدل وتتضمن أعضاء من الحكومة، مسئولي مصالح الأمن وقاضيين إثنين من المحكمة العليا، يعينهما المجلس الأعلى للقضاء[29]. تسعى هذه الهيئة إلى مراقبة كل المحتويات المنشورة على شبكة الأنترنت، ومساعدة السلطات القضائية فيما يتعلق بجمع المعلومات والتحري، تحديد مصادر ومسارات المعطيات الرقمية تطوير التعاون الدولي وتبادل المعلومات أجل مكافحة جرائم تكنولوجيا الإعلام والإتصال.

السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي: هي سلطة إدارية مستقلة، تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 187.22 المؤرخ في ماي 2022، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية والإدارية تسهر على إحترام الكرامة الإنسانية والحق في الخصوصية خلال عملية معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[30]. مع أحكام القانون رقم 18-07 الصادر بتاريخ 10-06-2018 وضمان عدم تأثير إستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال على المساس بحقوق الأشخاص والحريات العامة وحرمة الحياة الخاصة[31].تم إطلاق الموقع الإلكتروني الرسمي للسلطة الوطنية يوم 30 جانفي 2023 بهدف تحسيس وإعلام الأشخاص المعنيين بحقوقهم وواجباتهم والتعرف على مضامين القانون.

مهامها[32]:

- تضطلع السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بالمهام التالية:
- إصدار التراخيص وتلقي التصريحات المرتبطة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- إعلام الأشخاص المعنيين ومسئولي المعالجة بحقوقهم وإلتزاماتهم.
- تقديم الإستشارات للأشخاص والكيانات الذين يلجئون إلى معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي أو الذين يجرون دراسات أو تجارب من طبيعتها أن تؤدي إلى مثل تلك المعالجة.
- تلقي الإحتجاجات والتظلمات والشكاوي المرتبطة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. وإعلام مقدميها بمآلها.
- الترخيص، وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون. بنقل المعطيات ذات الطابع الشخصي نحو الخارج.
- الأمر بالتعديلات الضرورية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي محل المعالجة.والأمر بغلق المعطيات محل المعالجة أو سحبها أو إتلافها.
- تقديم جميع الإقتراحات التي من شأنها تبسيط وتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي المرتبطين بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- نشر التراخيص الممنوحة والآراء المدلى بها في السجل الوطني المنصوص عليه في المادة 28 من القانون رقم 07.18.
- تطوير علاقات التعاون مع السلطات الأجنبية المماثلة مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.
- إصدار عقوبات إدارية ضمن الشروط المحددة في المادة 46 من القانون رقم 07.18.
- وضع معايير في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ووضع قواعد السلوك والأخلاقيات التي تخضع لها معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وتجدر الإشارة هنا إلى إن السياسات السابقة الذكر، تخص حماية المواطن رقميا داخليا، فالتحدي الذي تواجهه هذه السياسات، هو البعد العالمي في مفهوم المجتمع الرقمي الذي يتمثل في ترابط التهديدات والمصالح، وأيضا التباين التكنولوجي والتقني بين الدول. وبدرجة أكبر الإختلاف في كيفية تطبيق معايير حقوق الإنسان على التقنيات الرقمية الجديدة والناشئة .بالإضافة إلى خطر مواقع وتطبيقات التواصل الإجتماعي التي يصعب التحكم فيها إذ أصبحت المصدر الأول لنشر الأفكار المزيفة والتضليل الإعلامي والمعلوماتي، خاصة في الفترات الحساسة مما يهدد المصالح الحيوية للدولة الجزائرية والبنى التحتية ويعرقل مناخ التحول الرقمي ويعرض المسائلة الرقمية والشفافية الرقمية للتشكيك وخلق فجوة بين المواطن والحكومة.

لا يمكن الإغفال عن حقيقة أن الممارسة الرقمية في الجزائر تشهد نوعا من التقييد ونقص في التنظيم وسوء الإستخدام، مثل قطع الأنترنت المتكرر كل سنة جراء إمتحانات البكالوريا، وغياب الرقمنة في عديد من القطاعات، وبالتالي عدم وجود البيانات الكافية أو شفافية التسيير والمعلومات، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تعطيل عجلة التنمية الرقمية وفي إتخاذ الإجراءات اللازمة التي تهدف بدعم الحقوق الرقمية .

بالموازاة مع ذلك، إنطلاقا من دور الجزائر المحوري إقليما ودوليا، وترسيخا لمبادئها السامية المكرسة في الدستور بتمسُّكها بالسلم وحقوق الإنسان والتنمية، أصبح لزاما تجسيد التعاون والتنسيق مع الدول الرائدة في المجال الرقمي والمنظمات المتخصصة لحل مختلف الإشكالات المتعلقة بالمجتمع الرقمي والمساهمة في تطوير الإطار القانوني الدولي الذي يضمن سلامة التكنولوجيا الرقمية البشرية بشكل يدعم حقوق الأشخاص ويحقق مساعي أهداف التنمية المستدامة[33].

3.3 التحديات المؤثرة على المجتمع الرقمي وحقوق الإنسان في الجزائر :

واجه الحقوق الرقمية في الجزائر تحديات عديدة، فمن الضروري الإشارة إليها لتدارك النقائص وإيجاد الحلول المناسبة ،وبالتالي خلق مقاربة مجتمعية توعوية تتعلق بحماية الحقوق الرقمية، و تتناسب مع متطلبات العصر التكنولوجي والحريات الأساسية للموطنين والمجتمع الرقمي، وفيما يلي بعض من هذه التحديات:

الجانب القانوني المفترض وجوده لحماية الحقوق الرقمية في الجزائر لا يتعلق بالحقوق الرقمية والمجتمع الرقمي بشكل مباشر، وإنما بالجريمة الإلكترونية. فالحقوق الرقمية تشمل حقوق الإنسان التي تضمنتها المواثيق الدولية إلى جانب حقوق أخرى تفرضها طبيعة المجال الذي تطبق فيه هذه الحقوق (افتراضي، واقعي) وهي متجددة ومتطورة. فالمشرع الجزائري لم يخص هذا المجال بقانون قائم بذاته يتعلق بهذا النوع من الحقوق، لا من حيث التعريف بها ولا من حيث طريقة حمايتها وإنما تم إعتبارها ضمن جرائم الأنترنت.

زيادة عدد المستخدمين بمختلف مستوياتهم العمرية للأنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي بشكل متواصل، فمن الضروري الأخذ بعين الإعتبار هذا الجانب وتأثيره على الخصوصية، الملكية الفكرية، حرية التعبير، الحقوق المجاورة وكيفية تطبيقها في الفضاء الرقمي.

نقص الثقافة الرقمية لدى المجتمع، والتي بدورها تعتبر شرط أساسي لتحقيق المواطنة الرقمية. حيث أن توعية المواطنين حول حقوقهم الرقمية وكيفية التعامل مع الفضاء الرقمي والمعلومات أمر ضروري لتوطيد مفهوم الحقوق والمواطنة الرقمية. يترتب على نقص الوعي عدم قدرة المواطنين على التعبير بحرية، عدم إحترام الخصوصية تزايد خطاب الكراهية والأخبار الزائفة، صعوبة الوصول إلى المعلومة والتي هي حق إنساني في الأصل، إنكشاف المواطنين وسهولة إختراق بياناتهم ،جهل الضمانات وآليات العقاب والمحاسبة.

الفجوة التكنولوجية والمعلوماتية بين مختلف الدول وحتى مختلف المناطق داخل الإقليم الجزائري.

مناخ التحول الرقمي في الجزائر لا يزال في مراحله المتقدمة، فرهان نجاحه أو إخفاقه يعتمد على مدى إستجابة آليات الدولة الجزائرية لتعزيز الحماية السيبرانية لمتطلبات حقوق الإنسان والمجتمع الرقمي، بمعنى آخر تحديد الأطر القانونية بشكل واضح التي تكفل الحقوق الرقمية للمواطن الجزائري.

غياب دور المجتمع المدني في إقتراح ومراقبة، السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان الرقمية، أو في القيام بدور التوعية من خلال توفير التقارير وتدريب المجتمع بحقوقهم الرقمية مثل ما هو معمول به في بعض الدول.

يعتبر إنشاء السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، أهم خطوة في أرض الواقع من حيث الإعتراف بالحقوق الرقمية والتأسيس لها في الجزائر، وبالرغم من حداثتها،إلا أنها تسعى إلى إنشاء السجل الوطني لحماية المعطيات، تصميم ووضع الإستمارات الإلكترونية، إحصاء المعالجات والتعرف على المسئولين عن المعالجة التفتيش المراقبة والعقوبات.

4.الخاتمة:

تمثل الثورة الرقمية تحديًا كبيرًا لكل الدول على حد سواء، فإندماج التكنولوجيا المتطورة في المجتمعات وحياة الإنسان طرحت أبعادا جديدة لمفاهيم المجتمع، حقوق الإنسان، المواطنة، الحروب، أدخلت الحكومات في إشكالات تتعلق بكيفية تعزيز وحماية مواطنيها رقميا من الأخطار والتهديدات مجهولة المصدر، مع ضرورة مواكبة التطور وتحقيق التنمية الرقمية. ومع ذلك ، لا تزال في اللوائح العامة في الجزائر في مجال الحقوق الرقمية تشهد ضعفا، بغض النظر عن بعض الإستثناءات. لأن طبيعة الإنتهاكات ليست محددة بما فيه الكفاية وتتخطى الحدود الدولية بشكل سريع. ولهذا يعتبر التعاون بين مختلف القطاعات الداخلية والدولية ضرورة بالغة للإستفادة من الميزات الإجتماعية والإقتصادية للثورة الرقمية. ومن ناحية أخرى يمثل جهل الأفراد بحقوقهم الرقمية التحدي الأكبر الذي يؤدي إلى نقص الإدراك والفاعلية في التعامل مع بياناتهم الشخصية وبين ممارسة حقوقهم وواجباتهم، ما يطرح إشكالا آخر يتعلق بكيفية الموازنة بين النصوص القانونية والإجراءات المتعلقة بالفضاء السيبراني وحقوق الإنسان، التي قد تبدو أحيانا كإنتهاك الخصوصية الشخصية والحرية الرقمية. لذلك فان الثورة الرقمية ساهمت نوعا ما في تعزيز حقوق الإنسان وترقيتها في الجزائر، وفي نفس الوقت أثرت على أمن المواطنين وخصوصياتهم. فمن الضروري أن تقوم الدولة الجزائرية بدعم التكنولوجيا الرقمية وإعطاء أهمية لدعم التحول الرقمي والحقوق

الرقمية في المنطقة بشكل يضمن الإستفادة من الجانب الإيجابي للثورة الرقمية في كافة المجالات الإجتماعية والاقتصادية، ويعزز حرية وكرامة المواطن الجزائري وحقوقه الرقمية كاملة على المستوى الوطني والعالمي، ويضمن كذلك مساحة عادلة لمساهمة القطاعات الخاصة والمجتمع المدني.

التوصيات:

بعد عرض مجموعة من التحديات التي تقف عائقا أمام تطور حقوق الإنسان الرقمية في الجزائر نطرح التوصيات التالية:

- إستحداث مقاربة مجتمعية توعوية تتعلق بالحقوق الرقمية والمجتمع الرقمي.
- إعادة النظر في الجانب القانوني المتعلق بالجرائم الإلكترونية بما يواكب التطور التكنولوجي وتطور الجرائم.
- إشراك المجتمع المدني في إقتراح، متابعة ومراقبة تطبيق الحقوق الرقمية.
- توفير ضمانات تدعم حماية الحقوق الرقمية للمستخدمين وغير المستخدمين.
- إستحداث ميثاق يخص الفضاء الرقمي من حيث الحقوق والواجبات التي تقع على عاتق المواطن والدولة وقوانين لمحاربة خطاب الكراهية ونشر الأخبار الزائفة بشكل يضمن حرية التعبير.
- تقليل تكلفة الوصول إلى الأنترنت.
- نشر ثقافة المواطنة الرقمية بين أفراد الأسرة، المدارس، الجامعات وتكوينهم علميا وأخلاقيا. وعناصرها التي تتمثل في (الحقوق والمسؤوليات الرقمية، الوصول الرقمي التجارة الرقمية، الإتصالات الرقمية، محو الأمية الرقمي، الإتكيت الرقمي، القانون الرقمي، الصحة الرقمية، الأمن الرقمي) كمنهج معتمد في المنظومة التعليمية. وبالتالي ستكون بداية لمرحلة جديدة ،أين تعتبر الأنترنت حق من حقوق المواطن الجزائري التي لا تساوم ولا يمكن إنتهاكها تحت أي ظرف كان.
- أن تعمل الدولة الجزائرية على تطوير مستويات التعاون بين مختلف المجالات وعبر الحدود لمواجهة مهددات حقوق الإنسان الرقمية وتنظيم إستخدام البيانات الشخصية وتطوير صناعة مراكز البيانات.

5. الهوامش:

[1]إدريس الغزواني، **مانويل كاستلر ومفهوم مجتمع الشبكات: من المجتمع إلى الشبكة (نحو مقاربة تأويلية للهوية والسلطة في عصر المعلومات)**،مجلة عمران. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 9، العدد 33،(2020) ص 3.

[2]تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، **نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنساني**، المكتب الإقليمي للدول العربية عمان، (2003) ص 3.

[2]Sadiku, Matthew &Tembely, Mahamadou & Musa, Sarhan.(2018). DIGITAL CITIZENSHIP. International Journal of Advanced Research in Computer Science and Software Engineering. 8. 18. 10.23956/ijarcsse.v8i5.60.p 19

[4]بـــيرم جمـــال غـــزال، **حقـــوق الإنســـان الرقميـــة**. موســـوعة ودق القانونيـــة، تاريـــخ الإطـــلاع:04-11-2021،https://wadaq.info

4Fanchiotti, V., &Pierini, J.P. (2012). **Impact of cyberspace on human rights and democracy**. *2012 4th International Conference on Cyber Conflict (CYCON 2012)*, 1-12.January 2012.italy .p17

[6] أمل فوزي أحمد عوض، **الحقوق والحريات الرقمية معالجات قانونية، تقنية، منظور الشريعة الإسلامية**. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية. (برلين 2021).ص 35.

[7] تونس: مجلة الإتصالات الرقمية 2020 تحليل قانوني للمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية، (ماي 2020).ص 7.

[8]الأمم المتحدة، تقرير الجمعية العامة، الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، الأمم المتحدة ، أفريل 2015، الدورة 28. www.Ohchr.org

[9] أمل فوزي أحمد عوض، مرجع سابق. ص 48.

[10]بيرم جمال، مرجع سابق.

[11]Background paper, **human rights in cyberspace.** Australian human rights commission. September 2013. P7.

[12]الجمعية العامة، **تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. الحق في الخصوصية في العصر الرقمي**، الدورة الثامنة والستون البند 29 من جدول الأعمال الأمم المتحدة (20 نوفمبر2013) ص 3.

[13]حكيم غريب، **الجريمة الإلكترونية والجهود الدولية لمكافحتها**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،عدد3، (2015)، ص73

[14]V.Iittorio Fanchiotti and Jean Paul Pierini, Ibid p15

[15]هربت لين، **النزاع السيبراني والقانون الدولي الإنساني**، المجلة الدولية للصليب الأحمر المجلد 94، (2012)،ص 527.

[16] Association for Progressive Communications, Towards **a charter for Internet rights**. Internet Rights UK. 2008.p42

[17]القمـــة العالميـــة لمجتمـــع المعلومـــات، بنـــاء مجتمـــع المعلومـــات تحـــدي عـــالمي في الألفيـــة الجديدة،2003https://2u.pw/cN5S9

[18]Human Rights Council ,**Conclusions and recommendations**, Report of the Special Reporter on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression, Frank La Rue, , Seventeenth session Agenda item 3, United Nations General Assembly, 16 May 2011. P298

[19] الموقع الرسمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يوليو 2012.www.ohchr.org/

[20]القرار رقم 68/167 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، منشور عبر: الموقع الرسمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2013-2014.www.ohchr.org/

[21]الإعلان الأفريقي لحقوق وحريات الانترنت، منشور على الموقع الرسمي للإعلان الأفريقي لحقوق وحريات الانترنت.https://africaninternetrights.org

[22] UN Secretary-General's High-level Panel on Digital Cooperation, UN. New York, 2019,p42

[23]بيرم جمال غزال، **حقوق الإنسان الرقمية**، موسوعة ودق القانونية .متاح على**https**://**wadaq**.**info** /

[24]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2020** المؤرخ في 30 ديسمبر 2020. ،الجريدة الرسمية العدد 82، بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

[25]دستور 2020 المادة 48،50.

[26] نفس المرجع.

[27]أحمد إيمان، ضريفي نادية، **أثر التعديل الدستوري لسنة 2020 على الحقوق والحريات في الجزائر**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد7، أفريل 2022،ص 4.

[28] القانون رقم 09/04 ، مؤرخ في 05 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الإتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47 ، الصادر بتاريخ: 2009/08/10.ص 05.

[29] جمال بوازدية، **الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجرائم السيبرانية**، التحديات والآفاق المستقبلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01 افريل 2019.ص 20.

[30]كل معلومة بغض النظر عن دعامتها متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعرف عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، لاسيما بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر خاصة بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيو مترية أو النفسية أو الإقتصادية أو الثقافية أو الإجتماعية. للمزيد من المعلومات راجع القانون 17-08

[31]الموقع الرسمي للسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي: www.anpdp.dz

[32]قانون رقم 18-07 مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق ل 10 جوان 2018 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34 ، الصادر بتاريخ: 2018/06/10، ص 17.

[33]شويدر عبد الحليم، **حقوق الإنسان في ظل العصر الرقمي إشكالات ورهانات**. الشروق أونلاين https://2u.pw/45cNo.2021/12/12

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 268 - 289

الوظيفة الرقابية للوسيط الاداري على أعمال الادارة دراسة مقارنة

The control function of the administrative mediator over the work of the administration: a comparative study

سمية دندوقي [1*]، ميلود قاسم [2]
[1]جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (الجزائر)، soumias1987@gmail.com
[2]جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (الجزائر)، gacem.miloud@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2023/04/07 تاريخ قبول النشر: 11. /2023/05 تاريخ النشر: 2023/ 06/16

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع الرقابة الادارية للوسيط الاداري على الادارة العامة، وعلى أهمية ودور الوسيط الاداري في الرقابة الادارية في ظل تزايد نفوذ الادارة العامة وتغول الجهاز البيروقراطي، إذ يختلف مستوى أداءه نظرا لاختلاف كيفية استحداثه بحسب ظروف وحاجة كل دولة، بالتالي سنحاول معرفة أهم السمات الأساسية للمعايير التي يتوافر عليها كل نموذج وفق المقارنة، ومحاولة الاستفادة من مواطن القوة التي يتوافر عليها النموذج السويدي، ومقارنته بالنماذج الأخرى باعتباره نموذج منفرد ورائد في مجال الرقابة الادارية، ولخصت الدراسة حول الاختلاف الكامن في تبني الصلاحيات الممنوحة للوسطاء وأثر هذه الوسائل على أداءه، كون الآليات التي من شأنها تعزز من فعاليته وتأثيره إذا تم توفرها كالاستقلالية الادارية والمالية، والوظيفية وأثر هذه الوسائل على فعالية أدائه الرقابي.

الكلمات مفتاحية: الرقابة الادارية؛ الأمبودسمان؛ الادارة العامة؛ وسيط الجمهورية؛ الموفق الاداري.

Abstract:

The purpose of this research paper is to shedding light on the importance and role of the administrative mediator in administrative control given the public administration's growing influence and the pervasiveness of the bureaucratic apparatus. Considering the most necessary elements of each model's standards based on the comparison, and seeking to benefit from the Swedish model's strengths since it is a unique and pioneering model in the field of administrative control. Its effectiveness, as well as the existence of mechanisms that, if available, would boost its impact and effect influence, such as administrative, financial, and functional processes.

Keywords: administrative Control; administrative mediator; ombudsman; mediator of the republic; public administration**.**

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد شهدت العديد من النظم المختلفة بالخصوص الغربية، كانت على رأسها دولة السويد أوّل من بادرت باستحداث جهاز جديد له علاقة وطيدة بوظيفة الرقابة على أعمال الادارة العامة، يعرف بنظام (Ombudsman) كأول نموذج مستقل عن الجهاز الاداري، لمحاولة الارتقاء بحقوق الانسان سمة ومعيارا للدولة الديمقراطية، وبالتوازي مع استمرارية التغول البيروقراطي للإدارة طُرحت فكرة تطوير هذا النظام حتى انفصل عن الادارة تدريجيا عند بدايات نشأته، ليصبح امتدادا لسلطة البرلمان في السويد، ومع الاهتمام العالمي المتزايد حول مفاهيم الرقابة جعل العديد من دول العالم في العقود الأخيرة مركزة على البحث عن أجهزة رقابية جديدة حديثة في إطار سياسات الاصلاح الاداري، كانت بدايات إدراج هذه المؤسسة ضمن مؤسسات الدولة في انتقاله للدول الإسكندنافية، إلى جانب بريطانيا ثم فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، إلى غاية تعميمه في معظم دول العالم وصولاً إلى دول المغرب العربي كلاً من التجربة في (وسيط الجمهورية الجزائر، والموفق الاداري في تونس)، غير أنّ ما يلاحظ عموماً لم يكن هذا الجهاز الاداري بنفس الكيفية في الأخذ به، بل اختلف من نظام لآخر نظرا لخصوصية كل مجتمع، حتى من جانب المنطلقات السياسية والإيديولوجية فكل دولة سعت على محاولة تبوأه وتكييفه بما يتماشى وطبيعة نظامها السياسي والاداري خصوصاً في دول تُقِر بالممارسات الديمقراطية.

وفي هذا السياق ستحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء والاجابة عن التساؤل المركزي الذي مفاده: هل المستوى الرقابي للوسيط الاداري على الادارة يتحدد وفق قوة الصلاحيات المتاحة له ؟

كما سنحاول الاجابة عن التساؤل المركزي في ضوء التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الطبيعة المؤسساتية في استحداث مؤسسة الوسيط الاداري في النظم المختلفة؟
- ماهي وسائل الرقابة المخولة للوسيط الاداري في رقابته على الادارة في النظم المختلفة؟

وللإجابة عن التساؤل المركزي والتساؤلات الفرعية اعتمدنا على الفرضيتين الأساسيتين التاليتين:

* الوظيفة الرقابية للوسيط الاداري على أعمال الادارة مرهون بمدى استقلاليته الادارية والمالية، وما الرقابة الادارية إلا تقويم وإصلاح أكثر من تتّبع ورصد الأخطاء ".

* تبني جهاز رقابي كالوسيط الاداري وفق انتخابه من البرلمان يجعله في موقع القوة ويضمن استقلاليته الوظيفية كالنموذج السويدي، فكلما كان منتخباً ساهم في تكريس المبدأ السيادي الدستوري والعكس صحيح".

كما تهدف هذه الدراسة في الواقع إلى تحديد دور مؤسسة الوسيط الاداري في مكافحة سوء الإدارة من خلال:

- التعرف على نماذج مختلفة لنظم الرقابة الإدارية (الوسيط الإداري) في النظم المختلفة وفق المقارنة.
- تحديد مكانة الوسيط الاداري، ومحاولة إبراز الفوارق المتواجدة بين النماذج المختلفة.
- إبراز مكامن قوة الوسيط الاداري والتعرف على نقاط ضعفه بحسب تواجده بين الأسس التشريعية والقانونية بحسب كل نموذج.

ولعل الأهم من وجهة نظرنا الخاصة والمتواضعة – هو تسليط الضوء على هذا الجانب من الدراسات القانونية والادارية، التي تبحث عما هو مهمل وتسعى لكشفه وإبراز أهميته العلمية والعملية.

ومن أجل التحقق من الفرضيات سالفة الذكر والإجابة عن التساؤل المركزي المطروح من خلال اعتماد المنهج التحليلي والمقارن. إذ سيتم تركيزنا على إتباع أسلوب المقارنة التحليلية مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف في مستويات النماذج المختلفة من خلال اعتماد الوظائف الرقابية إن وجدت، كما تم توظيف المقاربة المؤسساتية والقانونية لفهم الأساس القانوني إلى جانب الأطر والقواعد التي تحكم وتنظم مؤسسات الوساطة الادارية في نماذج الدراسة.

2. الطبيعة المؤسساتية في استحداث الوسيط الاداري في نظم الدراسة:

قبل الخوض في الوظيفة والمهام التي استحدث من شأنها مؤسسات الرقابة (الوساطة الادارية)، أو ما يسمى بالأمبودسمان. وجب أولاً التطرق إلى الطبيعة القانونية المحدثة له وذلك بهدف معرفة الخاصية القانونية التي جاء بها كل نموذج مع إبراز الآليات المختلفة خاصة من ناحية طريقة التعيين، ومدة مزاولة المنصب إلى جانب آلية العزل والحصانة، والأهم من ذلك كله المؤسسة المسؤولة عن إحداثه.

1.2 الأساس التشريعي والمؤسساتي للأمبودسمان السويدي:

بما أن مؤسسة الأمبودسمان(الوسيط الإداري)، تعد ضمن المؤسسات الدستورية فإنّها تخضع أحكامها العامة للدستور، سواء إن تعلق الأمر بإسم المؤسسة والوظائف والمهام المسندة إليها، أو الأحكام التفصيلية حولها[1]، لذلك أحدثت خطة الأمبودسمان بموجب الوثيقة الدستورية السويدية أداة الحكومة لسنة 1809بحيث تنص المادة 96 من الدستور على ما يلي: "أعضاء البرلمان، وفقًا لتعليمات الصادرة عن الريكسداغ. و يجب أن يشرف الأمبودسمان للشؤون المدنية على مراعاة القوانين والتشريعات كما هي مطبقة على مختلف المسائل الأخرى(باستثناء القوات العسكرية) من قبل المحاكم والمسؤولين العموميين والموظفون"[2]، كما جاءت المادة 6 من الفصل 16 من الدستور السويدي لتوضح على أن البرلمان (الريكسداغ) هو المكلف على أن ينتخب واحدًا أو أكثر من المفوضين البرلمانين الذين يشرفون على تطبيق القوانين واللوائح الأخرى في الخدمة العامة، وفقًا للإختصاصات التي وضعها البرلمان[3]، وفيما يتعلق حول الإجراءات المتخذة عند إنتخاب المفوض البرلماني السويدي جاء منصوص عليه في كل من (الفصل 12، المادة 6، والفصل 8، من المادة11) بحيث يُجرى إنتخابه بشكل فردي من قبل أعضاء البرلمان و بأغلبية بسيطة وعلى إقتراح تقدمه اللجنة الدستورية لمدة أربع سنوات[4]، إلى جانب هذه المواد تتوافر مواد أخرى تنص على كيفية إجراءات تنظيم العمل والمهام المحددة له، بحيث تنص كل من المواد المحصورة بين المادة { 96 وإلى غاية 100} من الدستور 1809 على الإطار الهيكلي والأدوار المنوط بها حول وظيفتة، إلى جانب إعتباره أنه بمثابة مدعي عام مستقل على القضاة والمسؤولين السامين في الدولة،...وبخصوص المادة68 من قانون البرلمان لسنة1866، فإنّها جاءت لتنص حول كيفية إدارة قواعد إنتخاب أعضاء الأمبودسمان وأهم الإجراءات المتبعة في حالة إستقالته من منصبه[5].

يجب أن ننوه هنا إلى أن الهيئة المسؤولة عن إحداث مؤسسة الأمبودسمان لم تكن أبدا في البدايات الأولى من نشأته ضمن إختصاص البرلمان، بل كان تابعاً إلى إدارة التاج(الملك) ومنذ إحداث تغيير على مستوى النظام السياسي وتبني العديد من الإصلاحات إنتقل بدوره (أداة تعيينه) من مسؤولية الريكسداغ، ومنذ ذلك الوقت أصبح البرلمان هو المسؤول عن إنتخاب الأمبودسمان، ذلك بهدف منح الكثير من الصلاحيات والمهام حتى يسهل عليه رقابة الجهاز التنفيذي والإدارة العامة بكل نزاهة و شفافية دون وجود عوائق[6].

2.2 الأساس القانوني المحدث لوسيط الجمهورية الفرنسي:

إنّ مؤسسات الرقابة الادارية بالنسبة لفرنسا ليست قديمة العهد مثل النموذج السويدي الأمبودسمان (المفوض البرلماني)، الذي بقي قرابة قرن من الزمن في عزلة عن الساحة الأوروبية وغير معروف في محيطه الجغرافي[7]، بخصوص إستحداث هذه المؤسسة (Le Médiateur De L République) فقد تأخرت في إستحداثها، نظرا لتضارب الرأي العام في فرنسا حول إنشاء هذه المؤسسة. إذ شكلت حالة من الإستنفار ولم يكن هنالك داعي لإحداث هيئة رقابية، بالأخص أن دولة فرنسا تمتلك أكثر النظم الإدارية تطوراً في العالم[8]ولعل السبب في تأخر إرساء الهياكل القاعدية لمؤسسة وسيط الجمهورية الفرنسي يعود إلى النقاشات الفكرية بين فقهاء القانون الاداري الفرنسي الذين إنقسموا بين من يؤيد الفكرة وبين من يعرضها، كذلك فكرة إنتقال هذه المؤسسة من دولة إلى أخرى وتبنيها مثلما حدث مع بريطانيا وكندا كانت كفيلة أن تجعل المشرع الفرنسي يعيد النظر في مسألة إنشاء هذه المؤسسة، خاصة في ظل سعي السلطات الفرنسية في محاولات عديدة في تبني هيئة تراقب الإختلال الوظيفي في مؤسسات الإدارة العامة[9]، وبعد إدراج النص القانوني للوسيط في كيفية تعيينه من قبل الحكومة خلال سنة1973 أصبحت من صلاحياته تفقد والتحقق من الشكاوى الصادرة من الأفراد ضد الادارة المحلية و المركزية، حتى الشركات العامة وكل الوكالات الادارية المعنية بالخدمات العمومية، قصد الترصد لأي خلل وظيفي صادر منهم[10]، وإلى جانب هذه المؤسسة تم المصادقة على مشروع القانون الأساسي للمدافع عن الحقوق من طرف الحكومة الفرنسية لسنة 2009، وذلك بناء على إقتراح قدمته لجنة (Balladur) كان الهدف الأساسي وراء إنشاء مؤسسة أخرى تشبه مهمامها إلى حد ما وسيط الجمهورية هو تعزيز وحماية أكثر للحقوق والحريات للأفراد من قبل السلطات العامة للدولة إلى جانب المؤسسات العامة وهو ما يؤكد على تأثر المدافع الفرنسي للحقوق بالنموذج الإسباني[11].

3.2 الأساس القانوني للوسيط الاداري الجزائري و التونسي:

يندرج وضع مؤسسة وسيط الجمهورية في الجزائر من خلال تواجد مرحلتين، مرحلة الإستحداث تليها بعد ثلاث سنوات مرحلة الإلغاء من قبل الرئيس السابق الراحل بوتفليقة، من ثم إعادة بعثها مرة أخرى في فترة حكم الرئيس الحالي عبد المجيد تبون وهو ما سنحاول التطرق إليه.

وفي خضم الإصلاحات السياسية والادارية التي عاشها النظام السياسي والاداري الجزائري وكذا الرؤية الجديدة في مجال الدفاع عن المواطن أمام تجاوزات الادارة، نشأت هذه المؤسسة في إطار إعادة إصلاح علاقة الادارة

بالمواطن، إلى جانب تأثيرات البيئة الدولية. مما دفع بأصحاب القرار السياسي بتبني هذه المؤسسة[12]، جاءت فكرة انشاءها بعيدة عن التجربة السويدية وحتى الفرنسية، إذ إعتبر وجودها ايديولوجي أكثر منه قانوني. ولعل السبب في ذلك راجع لغياب القضاء المستقل، وتعد أول مرة تم فيها بعث مؤسسة الوسيط الاداري في الجزائر بموجب مرسوم رئاسي، إذ جاء ضمن المادة 2 من المرسوم رقم 96-113 والمؤرخ في 23 مارس1996، وقد نصت على أن هذه المؤسسة أحدثت من أجل حماية حقوق المواطن وضمان حرياته بما يكفله القانون في تسيير الادارة العمومية، والأهم من ذلك أنّها تعتبر مؤسسة غير قضائية [13]، لكن لم تلبث طويلا وسرعان ما تم حلها، لكن تم إدراك أهمية هذه المؤسسة بعد غياب دام أكثر من عشرين سنة[14]، أي أنّها ظلت ما يقارب ثلاث سنوات لم يتسنى لها العمل، لذا وبحكم قصر عمر التجربة لم يكن كفيلا للحكم عليها بالنجاح من عدمه، وقد تم إلغاؤها بموجب مرسوم رئاسي سنة1999[15]، وفق مرسوم رئاسي مستحدث رقم20-45 والمؤرخ في 15 فيفري سنة2020، أعيد بعث مؤسسة وسيط الجمهورية وجاء في مادته الأولى "يؤسس وسيط للجمهورية يوضع لدى رئيس الجمهورية، ويستند منه سلطته"، أمّا في المادة الثانية بقيت على حالها كما جاء بها أول قانون في إنشاء وسيط الجمهورية[16]. ويبقى أن نقول أنّه لا يمكن لمؤسسة وسيط الجمهورية أن ينال تجربة النجاح من عدمه في وجود صعوبات في نظامه الأساسي بحسب القانون المسؤول عن إحداثه.

أما نظيرتها في تونس فأطلق عليها مؤسسة مصالح الموفق الاداري، حذت حذو الدول المغربية كالجزائر ولم تكن هي الأخرى بِمَعْزِلٍ عمَّا يدور حولها من إحداث إصلاحات، بحيث عزَّزَتْ منظومتها المؤسساتية بمؤسسة الموفق الإداري و من بين القوانين التي تتضمن ببعث المؤسسة تحت إسم "الموفق الاداري" وفق الأمر عدد 2143 لسنة 1992 المؤرخ في 2 ديسمبر 1992[17]، إذ ينص في فصله الأول "أحدثت لدى مصالح رئيس الجمهورية خطّة الموفّق الإداري" ، من بعدها تم إصدار قانون يتبعه بسنة1993 جاء هذا القانون ليشرح كيفية عمل هذه المؤسسة والمهام المنوط لها وبعد إصدار هذا القانون تم إلحاقه بقانون آخر عدد 51 لسنة 1993 المتعلق بمصالح الموفق الإداري، جاء ضمن النص من الفصل الأول من هذا القانون على أن مؤسسة الموفق الاداري مؤسسة عمومية ذات صبغة ادارية يتواجد مقرها بالعاصمة، إلى جانب توافر مدير هذه المؤسسة وهو الموفق الاداري الذي يتم تعيينه بأمر رئاسي[18]، من ثم ألحق قانون آخر و المتعلق بإحداث خطة الموفق الاداري جاء نفي فصله الثاني الجديد على ما يلي" أن الموفق الاداري يباشر خطته لدى رئيس الجمهورية"، وقد طالب الموفق من خلال رفع توصياته السنوية في تقريره لسنة2017 على ضرورة تنقيح القانون عدد51 لسنة1993 الصادر في3ماي1993، المحدث لمصالح الموفق، كون تعديل هذا القانون الذي أرسى مؤسسة الموفق أصبح أمرا ضروريا وملحا مما يتطلب وقتا وجهدا لإقناع السلطة التشريعية بذلك بعيدا عن التجاذبات السياسية والحزبية التي ساهمت في افشال خطة دسترة المؤسسة عند مناقشة مشروع الدستور من قبل المجلس الوطني التأسيسي في الباب المتعلق بالمؤسسات الدستورية، مما أحدث ضررا

فعلياً بمؤسسة التوفيق التي لم تقع دسترتها على خلاف ما هو معمول به في جل أنحاء العالم، حيث أصبحت مصالح التوفيق مؤسسات دستورية جاعلا منها مؤسسات ذات نجاعة وفعالية[19].

الجدول 1: مقارنة بين تجسيد الدستوري والقانوني لمؤسسات الوساطة في النظم المختلفة

المؤسسة	المفوض البرلماني السويدي(الأمبودسمان)	وسيط الجمهورية الفرنسي	وسيط الجمهورية الجزائري	الموفق الإداري التونسي
الأساس القانوني المحدث	أداة الحكومة (الدستور)	مرسوم حكومي القانون	مرسوم رئاسي القانون	مرسوم رئاسي القانون
طريقة تعيينه	البرلمان (الريكسداغ)	السلطة التنفيذية	السلطة التنفيذية	السلطة التنفيذية
مدة مزاولة المنصب	4سنوات قابلة للتجديد مرتين	6سنوات غير قابلة للتجديد	غير محددة	5سنوات قابل للتجديد
العزل من المنصب	عن طريق البرلمان	لم تحدد	بمرسوم رئاسي	من قبل رئيس الجمهورية

المصدر: من إعداد الباحثة وفق ما تضمنه الدراسة.

يجدر بنا أن ننوه في هذا المقام لما تضمنه الجدول، نظرا لوجود الاختلاف بين النماذج من حيث الآليات التي أشرنا إليها نستنتج أن التجارب الثلاث قد إنحرفت تماما على تجربة الأمبودسمان السويدي كنموذج رائد في الرقابة الإدارية، نظرا لأن الأنظمة القانونية الوطنية لكل دولة تختلف من دولة لأخرى ومع وجود إختلاف التشريعات و القوانين فإن الهيئة المسؤولة عن إحداثه في كل من النموذج (الفرنسي، والجزائري، والتونسي)، هي السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية، فالنماذج الثلاث يكون الاختيار وفق القانون، أمّا الأمبودسمان السويدي يكون إنتخابه من قبل أعضاء الريكسداغ مما يوحي على مستوى الاستقلالية الوظيفية والادارية، وهو ما سنحاول توضيحه في الجزء الثاني من دراستنا.

3. الهيكلة الوظيفية للوسيط الاداري في النظم المختلفة:

بعد أن تعرفنا على المستند القانوني الذي جاءت به مؤسسات الرقابة (وسيط الجمهورية)، سنحاول في هذا الجزء التعرف على الوظائف المخولة لها وأهم الصلاحيات التي تدخل ضمن إختصاصاتها، إلى جانب التعرف على أهم المؤشرات الدالة على الوظيفة الرقابية لهذه المؤسسات.

1.3 آليات وقواعد ضبط مؤسسة الوسيط الاداري في النظم المختلفة:

من حيث آلية التعيين نجد أن هذه الآلية تختلف من نظام إلى آخر، بالنسبة للأمبودسمان السويدي فإنه يتم تعيينه من قبل الريكسداغ وفق آلية الإنتخاب وهو ماجاء ضمنيا بموجب {الفصل 13، المادة 6}[20]، مدة عضويته حُددت بأربع سنوات قابلة للتجديد من قبل البرلمان بالأكثرية، بسبب عدم تواجد سلطة عليا من البرلمان عليه[21]، أمّا من حيث عدد المفوضين فيبلغ عددهم أربعة، يكون مفوض واحد يترأسهم ويشغر منصب الرئيس الإداري للمؤسسة أما الثلاثة الآخرين يعملون تحت يده، كما يتوجب أن يكون نائب الأمبودسمان قد شغل منصب المفوض البرلماني من قبل، مدته تمتد إلى عامين وأن يكون الموظف المؤهل لهذا المنصب ذو خبرة وتكوين قانوني[22].

في حين أن وسيط الجمهورية الفرنسي آليات تعيينه تكون عن طريق الحكومة، كونها المخول لها صلاحية تعيينه لمدة 6 سنوات بموجب قانون يتخذ على مستوى مجلس الوزراء، بالتالي فإن آلية تعيينه يكون من طرف السلطة التنفيذية، إلى جانب توافره على حصانة طوال مدة توليه المنصب، كما لا يتابع أو يسأل قضائيا [23]، ولا يملك الوسيط تحديد العهدة[24]. رأينا في النظام السويدي يكون إنتخابه من قبل البرلمان، في حين الوسيط الجمهورية الفرنسي الجهة المعنية هي الحكومة مع تمرير القانون المسؤول عن تعيينه إلى مجلس الوزراء.

أما بخصوص وسيط الجمهورية في الجزائر فإن مسألة تعيينه شبيهة إلى حد ما للنموذج الفرنسي، بالتالي تعيينه يكون بمرسوم رئاسي من قبل رئيس الجمهورية وهو ماجاءت به المادة 12 من المرسوم الرئاسي الذي تم ذكره سابقا[25]. نلاحظ من خلال إدراج هذه المادة حسب المرسوم الرئاسي أنّه لم يتم تحديد مدة العضوية وأن وظيفته تتساوى مع وزير الدولة، أمّا مساعدوه، ما تضمنته المادة 8 من نفس المرسوم الرئاسي" يساعد وسيط الجمهورية، على مستوى كل ولاية مندوب محلي"[26]. في حين نجد الموفق الاداري في تونس فإن نطاق تعيينه يندرج ضمن مقتضيات القانون ويتضح عند التمعن لمن سيولي هذا المنصب على أساس معيار الاختيار، لمن يملك خبرة وكفاءة ادارية، كما لم يشترط المشرع التونسي على من يتقلد هذا المنصب أية شروط حول ما إن كان مزاولا لعمله الاداري أو متقاعدا، أما مسألة إجراء التعيين تكون عن طريق رئيس الجمهورية و مدة عضويته تكون بخمس سنوات قابلة للتجديد[27]، كما قد تم إلحاق قانون ينص على الممثلون الجهويون الذي يساعدون الموفق في عمله، يتم تعيينهم و ضبط مهامهم بمقتضى أمر قانوني وهو ما جاء ضمنيا في الفصل الثاني من قانون عدد 16 لسنة 2000[28].

وبخصوص معايير إنتقاء منصب الوسيط الاداري ومتطلبات التأهيل لهذه الوظيفة هناك فوارق واسعة بين النماذج، بحيث يمتاز النموذج السويدي على الإنفراد ببعض الخصائص كتشخيص المؤسسة وحصرها في إسناد هذا المنصب إلى كبار رجال القانون والمشهود لهم بالكفاءة، النزاهة وقوة الشخصية[29]. وأن "يتمتع بقدرة قانونية معروفة و نزاهة بارزة"، كما قد جرت العادة في العرف السويدي بحيث يتم انتقاء المفوضون من السلطة القضائية، أي قضاة بارزون[30]، كذلك يجب أن يكون نواب الأمبودسمان قد عملوا سابقًا كمفوضين برلمانيين[31] ، فكثيراً ماتم اقتراح لمن يشغل هذا المنصب القضاة وحتى كبار المسؤولين في المكاتب الحكومية، وقد جرى العرف في السويد على من إلتحقوا

بمنصب JO كانو من محامين وأساتذة القانون[32]، فمن يكون القائم على هذا المنصب له دراية ومعرفة لمختلف اللوائح والقوانين، كالمؤسسات الدولية ويكون لدولته لها علاقة بها على سبيل المثال"منظمات حقوق الإنسان[33].

كذلك من بين متطلبات شغور هذا المنصب أن يتوافر فيه حس الموضوعية والحياد في العمل[34]، إلى جانب بعض الشروط الذاتية كون العمل الرقابي يحتاج أن يقوم به ذوي المقدرة والذكاء وكذا كيفية إختيار الخبراء، بينما المشرع الفرنسي لم يتطرق إلى الشروط التي يجب أن يتوافر عليها صاحب من يتقلد هذا المنصب، وبحسب الدراسات التي اطلعت على الوسطاء الاداريين في النظام الفرنسي فإنّهم يتمتعون بالشهادات والكفاءة العلمية [35]، أضف إلى ذلك لا نجد نص صريح بخصوص شروط تعيين وسيط الجمهورية الجزائري، فالمشرع الجزائري لم يحدد ولم يولي أهمية بالشروط والمعايير التي يمكن على أساسها أن يتم إنتقاء الشخص الذي سيولي منصب وسيط الجمهورية، لذا نجد أن مسألة اختيار صاحب هذا المنصب قد إتسمت بتعيين تقديري مسبقا وهذا قبل حل المؤسسة وكان أول وسيط باشر هذا المنصب "عبد السلام حماني" بالتالي إختيار الشخص الذي يولي هذا المنصب هو إختيار سياسي محض[36]، أي لم يكن على مستوى الكفاءة والتخصص في المجال.(مثلما حدث مرة أخرى بعد إعادة بعث المؤسسة وتنصيب "كريم بن يونس" وسيطاً للجمهورية). بينما المشرع التونسي فقد أشار إلى بعض الشروط التي يجب أن تتوفر على من يستلم منصب الموفق الاداري، وأشترط على الاداريين العموميين من يمتلكون خبرة ادارية واسعة في العمل، كما لم يشترط إن كانو يزاولون العمل أم من ضمن العمال المتقاعدين[37]، وإكتفى فقط في الاشارة لمن سيزاول هذا المنصب الشخصية الجديرة بالمنصب، أن لا يكون منتمي لأي حزب سياسي وأن لا يزاول أي نشاط سياسي[38].

بالتالي فعند التمعن في خاصية التعيين فإنه يقابلها آلية العزل من المنصب بحيث يمكن أن يتم عزل الأمبودسمان السويدي في حالة ما إذا فقدت الثقة من البرلمان فإنه يجوز عزله من منصبه ولم يعهد العرف السويدي على عمل كهذا[39]، أما وسيط الجمهورية الفرنسي فإن المشرع لم يخض بمسألة عزله وإكتفى الاشارة إليها ضمنيا في القانون المحدث لهذه الهيئة ،بحيث عند تعيينه لا يتعرض لأية ضغوط أو إقالة[40]، عند المقارنة بين آلية العزل من المنصب لدى مؤسسة وسيط الجمهورية الجزائري والموفق الاداري التونسي، نجد أنه لم يتم تحديدها من قبل المشرع الذي لم يبدي أي نص قانوني أو الاشارة إليها حول مسألة العزل من المنصب.

أما من حيث آلية الاستقلالية الادارية الوظيفية والمالية، نجد أن هذه الخاصية تتسع وتضيق عند المقارنة من نظام لآخر بحيث يمتلك المفوض البرلماني (الأمبودسمان) قدر كبير جداً من الاستقلالية السياسية الكاملة، التي تجعله في منئى عن التأثيرات السياسية والحزبية، كونه يُعد سلطة إشراف، ولتحقيق المهام المنوط له القيام بها فإنه يتمتّع بإستقلال سياسي عالٍ[41]و هو ما تفطن له المشرع السويدي عند طرح مسألة تعيين الأمبودسمان كونها الطريقة المثلى في تطبيق مبدأ الاستقلالية والذي يضمن له مواجهة سلطات الدولة مهما كانت بالأخص من تطال عليها رقابته[42]، و لتعزز خاصية استقلاليته عن باقي السلطات الأخرى كالسلطة التنفيذية (الملك)، لضمان الحياد الكلي في أداء المهام وكذا الحفاظ على تكريس القانون و حماية حقوق الأفراد، فقد مُنع عليه مزاولة أي نشاط سياسي أو

مهني في ظل تواجده بهذا المنصب[43]، إلى جانب الحصانة البرلمانية من المقاضاة على الأفعال الرسمية الصادرة منه، لتكون خاصية إستقلاله هي حجر الأساس الذي ترتكز عليه الخصائص الأخرى[44]، فالاستقلالية السياسية الكبيرة التي يملكها تجعله بعيدا عن كل التجاذبات السياسية والحزبية[45]. عند التمعن في آلية إستقلال الوسيط الاداري عن الجهاز الاداري نجد أن الأمبودسمان السويدي مستقل اداريا وماليا، أي أنه غير تابع للفرع الاداري، خاصة المكاتب الذي يحقق فيها وسلطة جمع البيانات والمصداقية مع المواطنين والحكومة، وحتى موظفوا الادارة[46]، أما وسيط الجمهورية الفرنسي من ناحية استقلاليته الادارية، نجد أن المشرع الفرنسي لم يشر إلى خاصية الاستقلالية وإكتفى بطرح قضية الحصانة الممنوحة لوسيط الجمهورية وفقا لما تضمنته المادة 3 من قانون 1973 و التي تنص على أن" **الوسيط الفرنسي يمتلك حصانة لفترة توليه المهام، فلا يستطيع أن يتابع قانونيا**"[47].

وبخصوص استقلالية وسيط الجمهورية الفرنسي قانونيا واداريا، فهذه المؤسسة إستقلاليتها تكون من خلال النظام القانوني الخاص بإحداثها، من هذا المنطلق فإن الهياكل القاعدية الموضوعة تحت تصرفه، ولا يتلقى أية أوامر أو تعليمة من أي جهة ولا يتعرض للمحاسبة ضمن ممارسته لمهامه[48]، أمّا تجربة وسيط الجمهورية من حيث الاستقلالية القانونية والادارية، فهو تابع لرئيس الجمهورية وغير مستقل كونه يستلم الأوامر والتعليمات من رئيس الجمهورية، وفقا لقاعدة التسلسل الهرمي في المؤسسات العمومية[49]، في حين نجد مسألة استقلالية الموفق الاداري في تونس لا يختلف هو الآخر عما عليه وضع الوسيط الجزائري، إذ يتسم وضعه هو الآخر بإشكالية تتعلق باستقلاليته. واستقلالية المؤسسة ككل، إذ تتطلب مساعي التوفيق عند القيام بالمهام الموضوعية وحتى الحياد لأن عند الاطلاع على الشكاوى التي يرفعها له المواطن تتطلب استقلالية من أجل ضمان حمايته من التبعية من إجراءات قد تمارس في حقهن فلا بد من وجود تنصيص قانوني واضح ينص على الاستقلالية وعلى الحماية قانويا وممارستا على أرض الواقع[50]، لذا كان لابد أن يكون هناك قانون يضمن له الحق في الاستقلالية فتم إضافة نص قانوني إلى غاية سنة2002، بعدد21 وقد جاء ضمن الفصل الثاني(الفقرة3):"أثناء نظره في هذه الشكاوى لا يتلقى الموفق الاداري تعليمات من أي سلطة عمومية"[51]، بالتالي جاء هذا القانون ليمنح للموفق درجة من الاستقلالية الادارية و التي تجعله مسؤولا عن أعماله مثلما هو معمول به لدى الادارات العمومية الأخرى، لكن طالته الإنتقادات، إلاّ أنها لم تصل مستواها لدرجة المساءلة إذ لا تُفرض أي نوع من أنواع المساءلة على الموفق الاداري... كذلك من ناحية الحصانة فهو لا يحظى بها أثناء تأدية المهام، كما أنه مجبر على الحفاظ على السر المهني [52].

وتجدر الإشارة هنا أنه بالرغم من إضفاء قانون جديد بسنة 2002 على منح الاستقلالية الادارية والوظيفية للموفق عند مزاولة مهامه إلاّ أن هذا القانون تشوبه حالة من عدم الوضوح، كما يفتقر عمله لأهم مبدأ المتمثل في الحماية أو الحصانة عند مزاولة مهامه، خاصة من قبل السلطات الإدارية، بالتالي ستظل مسألة إستقلاليته وآلية الحصانة رهينة دسترة هذه المؤسسة تشريعيا (دستوريا).

وفيما يخص الوسائل المالية المرصودة له، فإن المفوض البرلماني يكون بدرجة وزير، والمفوض البرلماني المساعد في درجة وكيل وزارة، على هذا الأساس يكون لهم نفس المرتبات و المعاش[53]، كما يتم تحديد عدد الموظفين مع رواتبهم من مهام البرلمان. و في الوقت الراهن، يتكون الموظفون من عشرة أشخاص، خمسة منهم حاصلون على تعليم قانوني[54]، يتمتع الأمبودسمان السويدي بميزانية مستقلة يستمدها من البنك المالي الوطني كما يخضع لرقابة هذا الأخير ويخضع للقانون المالية[55]، يتساوى مع راتب قاضي المحكمة العليا[56]، أما فيما يخص الإعتماد المالي الممنوح لمؤسسة وسيط الجمهورية الفرنسي فقد حددها المشرع الفرنسي بتبعتها لميزانية وزير الداخلية وهو ما أقرته المادة 15 من نفس القانون إذ جاء فيها" الاعتماد المالي الضروري لأداء مهمة وسيط الجمهورية الفرنسي مسجلة في منصب الوزير الأول...يقدم وسيط الجمهورية الفرنسية حساباته للمراقبة من طرف مجلس الدولة المحاسبة"، بالتالي هي استقلالية مقيدة تم تقييدها وفق ميزانية الوزير الأول[57].

أما الوسائل الممنوحة لوسيط الجمهورية الجزائري بحسب نفس المرسوم المحدث لخطته، فلقد نصت المادة12" تسجل الاعتمادات المالية اللازمة لنشاطات وسيط الجمهورية في ميزانية الدولة، وهو الأمر بصرف الاعتمادات المالية"[58]، من خلال هذا المادة يفهم أن ميزانية المؤسسة تكون ضمن الميزانية العامة لرئاسة الجمهورية[59]، وفيما يخص الاستقلالية المالية للموفق الاداري في تونس، فإن وضعه لا يختلف كثيرا عن ما هو عليه في الجزائر نظراً للميزانية التي تعتمدها هذه المؤسسة بتحديدها من قبل ميزانية رئاسة الجمهورية، وهو ما ينص عليه الفصل4: "تكون ميزانية مصالح الموفّق الاداري ملحقة ترتيبيا بالميزانية العامة للدولة وتكون تابعة لميزانية"[60]، فكون ميزانية الموفق ملحقة بميزانية العامة بالرغم من إلحاق تعديلات قانونية، إلاّ أن الموفق لم يحقق الإستقلال المالي المرجو تحقيقه، مما أزم وضعه بإستمرارية التبعية و الاعتماد الكلي على رئاسة الجمهورية، مما يُشكّك في إستقلاليته ماليا[61]، بدلاً أن ترتفع الميزانية بعد التعديل القانوني الذي أُجري سنة 2015 إلاّ أنها إستمرت في الانخفاض أكثر[62].

2.3 الوظيفة الرقابية للوسيط الاداري وحدود اختصاصه وفق المقارنة:

بسبب الاختلالات الوظيفية للإدارة وتأزم علاقة الادارة بالمواطن فإن الوسيط الاداري خول له حق التدخل، بالتالي فمن خلال اجراء المقارنة للأنظمة القانونية للوسطاء الأربعة كل من (نظام الأمبودسمان، نظام الوسيط الجمهورية الفرنسي والجزائري، نظام الموفق الاداري التونسي)، يظهر الاختلاف واضحاً من حيث تحديد مجالات التدخل وحتى اختصاصات الوسيط نجدها تتسم بالتدرج من حيث الأداء والفعالية.

أ. مجالات تدخل الوسيط الاداري في النظم المتخلفة.

إن مجالات تدخل وسيط الجمهورية الجزائري والموفق الإداري التونسي ضيق ومحدود مقارنة لما سنراه في تدخلات والصلاحيات المتاحة للنموذج السويدي والفرنسي، بحيث حدد المشرع الجزائري من خلال المرسوم الرئاسي الذي تناولناه سابقا في إطار اعادة بعث هذه الهيئة وما جاء ضمنيا في المادة الرابعة والخامسة من القانون المنظم له" لا يفصل وسيط الجمهورية في الطعون بين المرافق العمومية وأعوانها. كما لا يمكنه التدخل في أي اجراء قضائي أو

أن يعيد النظر في أي مقرر قضائي" و"تستبعد من مجال تطبيق أحكام هذه المادة ميادين ترتبط بأمن الدولة، والدفاع الوطني، والسياسة الخارجية"[63]، من هنا نرى أن المشرع عمل على تضييق صلاحيات الوسيط الجمهورية سواء نزاعات بين الادارة العامة وأعوانها، إلى جانب نزاعات سلك القضاء مع إستثناؤه من جميع المجالات التي تدخل ضمن أمن الدولة والمؤسسات العسكرية وحتى السياسة الخارجية.

كما أن هناك قصورا واضحا من المشرع في حصر الإخطار في الأشخاص الطبيعية واقصاء الأشخاص الإعتبارية، بما نصت عليه المادة3 لأنّه بذلك يستثني من مجاله الجمعيات التي لها علاقة تنازعية مع بعض الادارات[64]، كذلك من بين الصلاحيات المخولة له، ما تضمنته المادة 3 من القانون، بمنح صلاحية متابعة ورقابة عامة بما تسمح له بتقدير حسن علاقات الإدارة بالمواطنين[65]، كما سنح المشرع الجزائري لوسيط الجمهورية صلاحية التحري من خلال جمع المعلومات[66]، إلى جانب إتباع الأسلوب المباشر في مباشرة القضايا من خلال أحقية إتصال كل مواطن بتقديم الشكوى لدى مصالح هيئات الوسيط الجمهورية على المستوى المحلي[67].

وفي نفس الاتجاه سار عليه المشرع التونسي حول تدخلات الموفق الاداري واستثنى من تدخلاته كل النزاعات التي تنشأ بين الخواص، كالنزاعات المتعلقة بالحياة المهنية، إلى جانب القضايا المنشورة أمام المحاكم وإعادة النظر في الأحكام القضائية[68]، كما تنحصر طبيعة أعماله في مجال حماية حقوق المواطن من التجاوزات الادارية من أجل تقويم المرفق العمومي واصلاحه[69].

أما وسيط الجمهورية الفرنسي وفي اطار الإصلاحات التي أجريت بموجب تعديل القانون125.92 المؤرخ في 6 فيفري 1992 و الذي تم من خلاله إدراج الأشخاص الاعتبارية في عملية إخطار مصالح وسيط الجمهورية[70]، كما أن طبيعة أعمال وسيط الجمهورية الفرنسي مجرد توصيات ومقترحات لا ترقى لمستوى القرار الاداري وتخضع لرقابة القاضي الاداري، حتى التوصيات التي يرفعها على البرلمان يمكن أن لا تأخذ بعين الإعتبار ويمكن تجاهلها نظرا لعدم توافر إلزام الأخذ بها[71]، بالتالي عند إجراء المقارنة بين تدخلات وأعمال الوسطاء الثلاث بالمقارنة بالنموذج السويدي، نجد أن المفوض البرلماني السويدي صلاحياته واسعة جدا من خلال ما أتاح له المشرع، بحيث تطال رقابته كل المؤسسات الحكومية دون استثناء (المحلية والمركزية، المحاكم القانونية والادارية، الموظفون الرسميون التابعون للإدارات الحكومية والمحلية، كما تطال رقابته كل ماله علاقة بالسلطة العامة أو من يسيء استخدام السلطة[72]، حتى القضاة وكل الموظفين في الدولة يطالهم رقابته من خلال ما إذا كانوا يتجاوزون القانون في أعمالهم[73]، وهو ما تفتقر إليه صلاحيات الوسطاء الثلاث في كل من وسيط الجمهورية الفرنسي والجزائري والتونسي.

كما قد استثنى المشرع السويدي من عمل الأمبودسمان كل من الملك بما أنه مصون بحكم الدستور، إلى جانب الوزراء وأعضاء البرلمان[74]، والمواطن الطبيعي كونه يعد محركا لهذه الرقابة بالتالي لا تطاله رقابة الأمبودسمان[75]، وهو ما منحه له القانون حق التفتيش والاتهام و له كامل الحق في القيام بجولات تفتيشية لمختلف الأجهزة الادارية وحتى مختلف مرافق العدالة ومختلف أجهزة السلطة القضائية[76]، بينما لا نجد توافر هذه الوسيلة ضمن صلاحيات

مؤسسة وسيط الجمهورية في فرنسا والجزائر وتونس، بالتالي في ممارسات المهام نستنتج أم الأمبودسمان السويدي يملك سلطات واسعة لعمل التحقيقات والبحوث اللازمة، وعادة ما يجري تحقيقاته من تلقاء نفسه أو بناء على شكوى.

لقد منح له المشرع السويدي حق صلاحية حضور جميع المحاكم والهيئات الادارية خلال اجراء المداولات ولكن بصفة مراقب صامت[77]، إلى جانب منح سلطة رفع الدعوى الجنائية على الموظفين عند إخلالهم بمبدأ العمل الوظيفي[78]، بالمقارنة نجد أن هذه السلطات لعمل الأمبودسمان السويدي ليست متاحة للوسيط الجمهورية في النظم الثلاث.

ب.رقابة الوسيط الاداري من خلال وظيفة إصلاح علاقة الادارة بالمواطن في النظم المختلفة.

بعد أن رأينا مجالات تدخل الوسيط الاداري في النظم المختلفة سنحاول الاشادة بمدى رقابته للادارة وما هي طبيعة العلاقة القائمة بينهما، هل هي علاقة تعاون أم علاقة تكامل أم علاقة تنافر.

بما أن وظيفة الوسيط الاداري(الأمبودسمان) تكمن في مراقبة الادارة من خلال حل مشاكل المواطن مع ادارته، نجد أن الادارة المعنية وجب عليها أن تبدي التعاون في حالة ما إذا طلب منها ذلك وذلك وفق ماجاء في المرسوم الرئاسي السابق ذكره بالمادة الخامسة "يخطر أية إدارة أو مؤسسة يمكن لها أن تقدم له المساعدة" [79]. ولتوضيح رقابة وسيط الجمهورية الجزائري على الادارة من خلال التقارير التي يرفعها لرئيس الجمهورية من جهة وإلى جانب رفع التوصيات للادارة المعنية قصد تنظيم وسير المرفق العمومي وهو ما جاء في كل من المادة 6 والمادة 8 من نفس القانون[80]، لكن طابع الالزامية وأدوات الضغط على الادارة فإنها غيبت تماما من مضمون المرسوم الرئاسي[81].

لقد عمل المشرع الجزائري على تضييق مجال وسلطة وسيط الجمهورية في الرقابة على الادارة، ويتنظر أن يكمل السنة كي يرفع تقريره السنوي، إلى جانب رفع توصيات للإدارة المعنية في حالة ما واجهته ضغوطات يحذر بها، ونظرا لخصائص الادارة الجزائرية وتحولها من ادارة السلطة إلى سلطة الادارة، خاصة في ظل غياب إصلاح فعلي أخلاقي وتكويني من جهة، ومن جهة أخرى عدم الاعتراف بقيمة وسيط الجمهورية بالتالي كلها عوامل تساهم في الحد من القيام بالدور المنوط له في رقابته على أعمال الادارة[82].

أما بخصوص علاقة الموفق الاداري بالإدارة فقد كان حرصا من السلطة السياسة لضمان نجاعة العمل الاداري و حماية مشروعيتها مما قد تلحقه بها البيروقراطية من أضرار سياسية[83]، ونظرا لعدم امتلاكه لصفة الالزام بحيث أهمل المشرع التونسي صلاحية الزامية الادارة والسلطات العمومية للموفق الاداري نظرا لما تبديه دائما من سياسة الصمت في وجه مطالبه التي يرفعها إليها، قليلا ما تبدي اجابة حول انشغالات الموفق التي يطرحها وما عقد الأزمة أكثر بينه وبين الادارة، مخلفات أحداث الثورة في2011 و هو ما أبقى مسألة رد الادارة على مطالبه تتّسم بالتدهور وتراجع سلطة الإلزامية لرئاسة الجمهورية[84].

لقد أسندت مهام تحسين علاقة المواطن بالإدارة، ووظيفة رقابة الهيئات الادارية العمومية في النظم الغربية إلى مؤسسة الوسيط الاداري نظرا لحسب تواجدها القانوني والسياسي، فتنوعت أدوات ووسائل الرقابة في أعماله، كما

إختلفت من خلالها خاصية التأثير والتدخل وفق ما ترمي إليه التشريعات القانونية من دولة إلى أخرى[85]، فقد تباينت علاقة وسيط الجمهورية بالادارة من خلال القيام برقابة ملائمة و الادارة ملزمة على الرد خلال مدة معينة و هو ماجاء في المادة9 التي أقرت على" للوسيط الجمهورية أن يقترح على السلطة المعنية من الاجراءات ما يراه مناسبا لتسوية تلك القضية، كما له أيظا أن يقترح تعديلا على التشريع أو الاجراءات المذكورة ما يراه أكثر ملائمة"[86]، أما نظام الأمبودسمان السويدي فقد خول له المشرع مراقبة مختلف أعمال الادارة العامة بخصوص مدى إحترام الادارة للإجراءات و القوانين التي يصدرها البرلمان[87]، وعلى إثره جاءت رقابته لتشمل كل أعمال الادارة العامة(الادارة المركزية–المحلية) إلى جانب أعمال رجال القانون[88]، نظرا لكون الادارة تشكل الحيز الأكبر في مجال عمله، بالتالي وجب عليه مراقبتها من الداخل والخارج، كما لايقتصر الهدف من رقابته للادارة ما إذا راعت المشروعية الموضوعية بل إن كانت تراعي الادارة مبدأ المشروعية الاجرائية كون هذه الأخيرة هي من تنطوي عليها ضمان حقوق المتعاملين مع الادارة، لأن إحترام الحقوق يكون وفق مراعات المبادئ الموضوعية و الشكلية معاً[89]، بالتالي ينحصر دوره في مراقبة مكملة للادارة الحكومية و ليس كمحكمة استأناف، و أن ما استقر عليه العرف السويدي دائما نجد أن الادارة السويدية مستعدة للاستجابة و الامتثال لتوصيات المفوض[90]، كما أظهر نشاطا متزايدا اتجاه الادارة خلال السنوات الأخيرة كالتحقيق في المسائل المتعلقة بالوضع القانوني لموظفي الخدمة المدنية، وقد عمل على تطوير القوانين المتعلقة بمسائل حرية التجمع والتعبير والصحافة و حول كيفية الوصول على الوثائق العامة بناءا على القيم التي يتوافر عليها طبيعة النظام السويدي[91]، مما يجعل من دوره الرقابي أن يساهم في تحسين أداء الادارة العامة على المستوى المحلي أو المركزي[92]، كما لا يتوقف دوره عن هذا الحد بل يمتد ليشمل المساهمة في تطوير العمل الاداري حيث يرفع اقتراحاته للادارة بتغيير بعض قواعد التي تحكم نشاطها، أو قد يقترح على السلطة التشريعية في تعديل قانون ما[93]، وقد قدم الأمبودسمان اسهامات كبيرة في تنمية القانون السويدي خاصة فيما يتعلق بالحريات المدنية[94].

الجدول 2: مؤشرات الوظيفة الرقابية على الادارة في النظم المختلفة

	الأمبودسمان السويدي	**وسيط الجمهورية الفرنسي**	**وسيط الجمهورية الجزائري**	**الموفق الإداري التونسي**
الاستقلالية الادارية والوظيفية	مستقل إداريا ووظيفيا	غير مستقل اداريا	تابع وظيفيا واداريا غير مستقل	تابع وظيفيا واداريا غير مستقل
الاستقلالية المالية	استقلالية مالية واسعة	مقيدة ومحددة مسبقا من الحكومة	مقيدة برئاسة الجمهورية	مقيدة برئاسة الجمهورية
مجال الرقابة	الادارة العامة/جهاز العدالة/المؤسسة العسكرية	حل المشاكل بين الادارة والمواطن فقط	لا يراقب الادارة لا داخليا ولا خارجيا	لا يراقب الادارة لا داخليا ولا خارجيا

الوسائل	التفتيش والاتهام الادعاء، السرية	التحري، رفع التقارير واقتراح الحلول	التحري، رفع التقارير	التحري، ورفع التقارير
تطوير التشريعات	اصلاح القوانين و التشريعات	ليست ضمن صلاحيات	لا تندرج ضمن اختصاصه	لا تندرج ضمن اختصاصه

المصدر: من إعداد الباحثة وفق ما جاء في الدراسة.

عند تتبع نتائج هذا الجدول بالمقارنة بين مؤسسات الوسيط الاداري للرقابة على الادارة وفق المعايير التي يقوم عليها أدائه، وما يمكننا استخلاصه أن المفوض البرلماني السويدي كنموذج رائد في الرقابة الادارية تم استحداثه من قبل البرلمان بموجب الدستور، وعليه كقاعدة أساسية للشرعية التي يستمدها من الدستور كباقي السلطات العامة في الدولة هي من تكفل له القيمة الفعلية للأداء، وفي ظل المؤشرات التي قارنا بها نلاحظ انفراد مؤسسة الأمبودسمان على النظم الرقابية الأخرى، حتى على نموذج وسيط الجمهورية الفرنسي، التي تعد دولة رائدة في المؤسسات والقانون، بالتالي يمكن هنا أن نقر على ضرورة الأخذ بدسترة المؤسسات الرقابية (الوسيط الاداري)، كما هو عليه قائم بالسويد لنظام رقابي تشمل رقابتة الادارة العامة ككل، دون الاخلاء بالمبادئ التي استحدث من أجلها.

4. الخاتمة:

من خلال المقارنة التي أجريناها حول الوسيط الاداري في النظم المختلفة يتبين لنا حجم الاشكال الذي يواجهه وسيط الجمهورية في كل من الجزائر و تونس مقارنة بوسيط الجمهورية الفرنسي، وما نستخلصه من هذه الدراسة أن الأمبودسمان السويدي كمؤسسة دستورية عريقة من حيث التأسيس الدستوري لها نجد أنه يستمد قوته من سلطة الريكسداغ المسؤولة عن إنتخابه، هذه الآلية في التعيين من خلال الانتخاب مكنت الأمبودسمان من تحقيق، أولاً ضمان استقلاليته الادارية والوظيفية عن الجهاز الاداري، حتى على البرلمان الذي يعد مسؤولا عن انتخابه، بالتالي مهمته في بلوغ الهدف المرجو منه وهو رقابة الادارة داخليا وخارجيا للتعديل من سلوكها ومن جهة ثانية آلية الاستقلالية تجعله في مواطن القوة يضمن له الفعالية والتأثير على مختلف أجهزة الادارة العامة، مما يجعل هذا النموذج من نماذج الرقابة أن ينوب ويؤدي بعض المهام البرلمان في رقابته على أعمال الحكومة، في حين أن وسيط الجمهورية الفرنسي مهمته لم تبلغ درجات أن يراقب أعمال الادارة مثلما هو عليه الأمبودسمان السويدي، بل بعث لإصلاح علاقة المواطن بالادارة فقط ودون تدخل منه أي عمله يتصف بالغير مباشر، إلا أنه يرفع تقاريره إلى السلطة التشريعية (البرلمان) وذلك للإبلاغ عن الاخلالات المنبعثة من الادارة ،كما يكتفي برفع التوصيات وتقديم الاقتراحات التي يراها مناسبة. لكن الهيئة المسؤولة عن احداثه بمرسوم قانوني تجعل من وجوده غير كاف لتحقيق الوظيفة الرقابية على أعمال الادارة، نفس الأمر مع وسيط الجمهورية الجزائري والموفق التونسي فهما في نفس الخانة التي يتواجد عليها وسيط الجمهورية الفرنسي بخصوص آلية التعيين من السلطة التنفيذية وليس عن طريق الإنتخاب من البرلمان.

بالتالي يمكن أن نجيب عن الاشكالية الرئيسية حول مستوى الأداء الرقابي للوسيط الاداري على أعمال الادارة وفق الآليات المتاحة، نقصد بالآليات مجموعة الوسائل والصلاحيات المتاحة والمخولة للوسيط الاداري بحسب كل نموذج، التي من خلالها يؤدي الوسيط المهام التي بعث من أجلها وهي مراقبة أعمال الادارة، كما أن إتاحة الوسائل و تضمينها دستوريا فإنها كفيلة في أن يجعل من أداءه في موقع القوة. وهنا يمكن أن نثبت صحة الفرضية الأولى "إمكانية تحديد القوة الرقابية للوسيط الاداري على أعمال الادارة مرهون بمدى إستقلاليته السياسية والادارية الوظيفية وحتى المالية، إنّ أسلوب تعيين الأمبودسمان السويدي وفق الإنتخاب، تعد هذه الآلية جد ضرورية ليؤدي الأمبودسمان مهامه بعيدا عن تأثير أية سلطة أو جهة سياسية أو غيرها بالتالي فهو يتوافر على ضمانة قانونية تشريعية دستورية لصيانة الحقوق والحريات تجسيدا بذلك لمبادئ القانون، وهو ما أثبتته صحة فرضيتنا الثانية أن مبدأ الإنتخاب يجعل الوسيط الاداري في أن يضمن قوته الرقابية على كل المؤسسات العامة، واستقلاليته الادارية والوظيفية عن الجهاز الاداري عندما يكون تعيينه من خلال الإنتخاب عن طريق البرلمان، و ليس بقانون أو مرسوم عن طريق السلطة التنفيذية التي تجعله في حالة تبعية وضعف دائم في مستوى أدائه."تبني جهاز رقابي كالوسيط الاداري وفق إنتخابه من البرلمان يجعله في موقع القوة ويضمن استقلاليته الوظيفية كالنموذج السويدي، فكلما كان منتخبا ساهم في تكريس المبدأ السيادي الدستوري والعكس صحيح."

ومن بين النتائج التي توصل إليها بحثنا يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

–من خلال المقارنة بين الأساس القانوني المحدث لمؤسسات الوسيط الاداري بين النظم المختلفة، نجده في السويد مدستر وكامل الأركان خاصة يعد رائد كنموذج يحتذى به، في حين التجارب التي تطرقنا إليها في ثلاثة توحي أن الأساس القانوني المسؤول عن احداثه ضيق تارة وتارة أخرى يتسم بالغموض كما تعتريه العديد من الاشكالات خاصة الوظيفية منها.

–الصلاحيات الممنوحة لمؤسسات الوسيط في النماذج المختلفة تبين مدى الأهمية التي بعث من أجلها فشتان بين من جاء ليمارس الرقابة بكل مستوياتها الوظيفية ومن إقتصر دوره فقط في إصلاح علاقة المواطن بالادارة وبصلاحيات ضيقة.

–إن أسلوب التعيين سواء عن طريق الإنتخاب من البرلمان، أو عن طريق التعيين من السلطة التنفيذية تكشف مدى أهمية هذه الآلية في إكتساب الفعالية والاستقلالية وحتى الأداء.

–تجاوز الأمبودسمان السويدي في الاطلاع عن الشكايات وتوسع مهامه حتى على الجهاز القضائي والعسكري دليل على نجاحه في تقويم والحد من تجاوزات الأخطاء المنبعثة من الادارة العامة، خاصة في وسيلة العمل الغير مباشر التي تسمح له بإحاطة الريكسداغ علما بحالات ومشاكل سوء الادارة.

–إن القيمة الحقيقية للوسيط الاداري تتحدد وفق مركزه السياسي والقانوني في النسيج المؤسساتي للدولة، كونه يستمد قوته من السلطة المسؤولة عن إحداثه.

–مسألة تعيين الوسيط في النظم الثلاث تبتعد عن التجربة السويدية، كون الهيئة المسؤولة عن إحداث الأمبودسمان هي الريكسداغ (البرلمان)، في حين أن التجارب الثلاث يتم من خلال سلطة التنفيذية إما من خلال مرسوم رئاسي أو حكومي، بالتالي وجب على صناع القرار والقادة السياسين في هذه الدول خاصة الجزائر و تونس إن كانت تطمح لجهاز رقابي فعال وُجب الأخذ بنموذج الأمبودسمان خاصة في مسألة التعيين، والتخصص الوظيفي للإلمام بكل القوانين والتشريعات، والوسائل الممنوحة الإستقلالية الوظيفية والمالية، مع محاولة إسناد مسألة تعيينه إلى مهمة السلطة التشريعية، وليس من مهام السلطة التنفيذية، لأن إعادة بعث مؤسسة وسيط الجمهورية الجزائري من جديد بنفس القانون المحدث له عند التأسيس في أول مرحلة له دون أي تغيير، يوحي بأن عمل هذه المؤسسة سيبقى على حاله دون جدوى منها، بالتالي ليس هناك رغبة حقيقية للقيادة السياسية في تفعيل الرقابة الادارية.

– لا بد من إعادة بعث قواعد وأطر وسيط الجمهورية الجزائري والموفق الإداري التونسي ومحاولة إعداة تحديث للصلاحيات في النظر للنزاعات الادارية، لتجنب الصعوبات التي يتلقاها المواطن في النزاعات مع الادارة و حتى لمحاكم الادارية، خاصة في ظل تواجد جهاز بيروقراطي مغلق، وإذا كان بعث هذه المؤسسة أن لا ينظر في المسائل القضائية و النزاعات الادارية فما الفائدة في الأخذ به ناقصا غير مكتمل الأركان.

– وفي النهاية وبالنظر إلى كل من تجربة وسيط الجمهورية في كل من تونس والجزائر، بما أنه بعث لحماية الحقوق الأساسية للمواطن الجزائري والتونسي على حد سواء، فيتعين عليه أن يكون قريبا من المواطن، لين الجانب وسهل البلوغ، يضاف إلى ذلك أنه يمكن لوسيط الجمهورية إن تم إسناد هذه المهمة لأشخاص أصحاب الإختصاص الوظيفة القانونية (رجال قانون وقضاة ومحامون)، كما هو مفعل عند الأمبودسمان السويدي يمكن حينها أن يؤدي وسيط الجمهورية دورا مهما في خلق حقوق جديدة للمواطن في إطار مواجهة الادارة العامة ومحاولة إنصاف المواطن من تجاوزاتها.

5. الهوامش:

[1]عبد الله ساعف، ''مؤسسة الوسيط بين ولاية المظالم والأمبدسمان: نافذة نحو الانتقال الديمقراطي المنشود بالمغرب''، **مجلة أبحاث**، مجلد21، عدد56(2005)، ص.5

[2] Albert H Rosenthal, "The Ombudsman-Swedish Grievance Man" *Public Administration Review*, vol. 24, no.4 (1964), P.227.

[3] Riksdag Sveriges, "the Constitution of Sweden The Fundamental Laws and the Riksdag Act, Sveriges Riksdag", Sveriges Riksdag, 2012, p.118 (www.riksdagen.se), accessed 23/02/2023.

[4] Stadlmayer (ed.) G. Kucsko, *European Ombudsman-Institutions: A comparative legal analysis regarding the multifaceted realization of an idea*, (Australia: Springer, 2008), p.410.

[5] Stig Jagerskiold, "The Swedish ombudsman", *university of Pennsylvania law review*, vol. 109, no. 8, (1961), p.1080. https://doi.org/10.2307/3310586.

[6]

[7] Charles L Howard, *The Organizational Ombudsman: Origins, Roles, and Operations A Legal Guide*, (American Bar Association, 2010), p.4.

[8] Diaw Mariteuw Chimère, "Ombudsmen People's Defenders and Mediators Independence and administrative justice in state transformation", *Comparative Case Study,* (2008), p.2.

[9]ميلود قاسم، "مقاربة حول الوظيفة الرقابية لهئية الوسيط الاداري دراسة حالة السويد، فرنسا والجزائر"، (مذكرة ماجيستير) غير منشورة، جامعة الجزائر3، معهد العلوم السياسة والعلاقات الدولية، الجزائر، ص.105.

[10] David Clark,"The ombudsman in Britain and France: A comparative evaluation*, West European Politics*, vol. 7, no.3 (1984), p.69.
https://doi.org/10.1080/01402388408424487

[11] Anais Lagelle, "Le défenseur des droits: un ombudsman à la française", *Revue juridique de l'Ouest*, (2009), p.p. 444-447.
doi:https://doi.org/10.3406/juro.2009.4125.

[12]ميلود قاسم، مرجع سابق، ص.160.

[13]شرفي صفية، "تجربة وسيط الجمهورية في الجزائر من الإنشاء إلى الإلغاء مقارنة بالنموذج السويدي والفرنسي"، (مذكرة ماجيستير)، جامعة الجزائر بن عكنون، كلية الحقوق، 2013، ص.ص.11-25.

[14]بهلولي أبو الفضل محمد، ''وسيط الجمهورية هئية مقومة لعلاقة الإدارة بالمواطن وتطوير المجتمع'' **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، مجلد 13 عدد1 (2022)، ص.13.

[15]رضا شلالي، عبد الرحمن سالم أحمد، محمد أمين حاشي، ''مكانة وسيط الجمهورية في النظام المؤسساتي الجزائري''، **مجلة القانون والتنمية**، مجلد2، عدد2 (**2020**)، ص.18.

[16]المرسوم رئاسي رقم45-20: المتضمن تأسيس وسيط الجمهورية، الجريدة الرسمية رقم9 المؤرخة في 21 جمادى الثاني عام1441 الموافق 15 فبراير2020 .

[17]أمر عدد 2143 لسنة 1992مؤرخ في 10 ديسمبر 1992: المتضمن مصالح الموفق الإداري، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

[18]قانون عدد 51 لسنة 1993 مؤرخ في 3 ماي 1993 المتضمن مصالح الموفق الإداري، الرائد الرسمي.

[19]الموفق الإداري، ''التقرير السنوي الرابع والعشرون 2017 للموفق الإداري، (تونس:2017)، ص.197.

[20]مؤسسة Jo، الأساس القانوني للأمبودسمان، https://www.jo.se/en/About-JO/Legal-basi تاريخ الإطلاع(2022/02/01).

[21]حسين مقلد ،''تجربة المفوض البرلماني ودورها في حماية المواطن من تعسف الإدارة'' **مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية**، عدد 7 (2007)، ص.10.

[22] Fred Lundgren, "Riksdagens ombudsman En granskning av JO: stillsynsverksamhet och domstolars självständighe ", Examensarbete I Offentlig rätt, Stockholm, 2014, p.47

[23]صفية شرفي، مرجع سابق ص.30-34.

[24]ميلود قاسم، مرجع سابق ص.119

[25]المرسوم رئاسي رقم45-20، مرجع سابق.

[26]قانون عدد51 لسنة 1993، مرجع سابق.

[27]قانون عدد 21 لسنة 2002: يتعلق بإتمام القانون عدد 51 لسنة 1993، والمؤرخ في 14فيفري 2002: المتعلق بمصالح الموفق الإداري، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

[28]قانون عدد 16 لسنة 2000 مؤرّخ في 7 فيفري 2000 :يتعلّق بإتمام القانون 51 لسنة1993، المتعلق بمصالح الموفق، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

[29]عبد الله ساعف، مرجع سابق، ص.5.

[30] Walter Gellhornt, "The Swedish Justitieombudsman" *the Yale Law Journal, vol.*75, no1, 1965, p.9

[31] Stadlmayer (ed.) G. Kucsko, Op.cit, p.412.

[32] Fred Lundgren, Op.cit, p.48.

[33]مجدي عبدالحميد شعيب، "المفوض البرلماني ودوره في حل منازعات الإدارة والمتعاملين معها: دراسة مقارنة للنظام السويدي والإنجليزي"، **مجلة الأمن والقانون**، مجلد18 ، عدد2 (2010)، ص.12.

[34]صفية شرفي، مرجع سابق، ص.27.

[35]ميلود قاسم، مرجع سابق، ص.171.

[36]صفية شرفي، مرجع سابق، ص.32.

[37]المرسوم رئاسي رقم45-20، مرجع سابق.

[38] Moulay Mhamed Iraki , "Wali al Madhalim, (Ombudsman): Readings in the Islamic Model of Ombudsman", Back to Roots: Tracing the Swedish Origin of Ombudsman Institutions, Morocco 2009, P.9.

[39] Stadlmayer (ed.) G. Kucsko, Op.cit, p.412.

[40]ميلود قاسم، مرجع سابق، ص..119

[41]حسين مقلد ، مرجع سابق، ص.10.

[42]عبدالحميد شعيب مجدي، مرجع سابق، ص.11.

[43]لبيب جبر حاتم علي،"نظام المفوض البرلماني في أوروبا: دراسة مقارنة"، **مجلة مصر المعاصرة** مجلد62، عدد346(1971).ص.229.

[44] Gottehrer Dean, "Ombudsman Association Fundamental Elements of An Effective Ombudsman Institutionlenary Session II", Developing the Working Methods and Tools of the Ombudsman Stockholm, 2009, p.6. (https://www.theioi.org), accessed12/02/2022.

[45]حسين مقلد، مرجع سابق، ص.10.

[46]سمية دندوقي، ميلود قاسم،"التحليل المؤسسي لنظم الوساطة الإدارية دراسة مقارنة بين السويد والمغرب وتونس"، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 13، عدد1 (2021)، ص.364.

[47]صفية شرفي، مرجع سابق، ص.38.

[48]ميلود قاسم، مرجع سابق، ص.119.

[49] أبو الفضل محمد بهلولي، مرجع سابق، ص.27.

[50]فتحية السعيدي،"تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في تونس"، ندوة وطنية غير منشورة، (تونس،2014)، ص.14.

[51] قانون عدد 21 لسنة 2002، مؤجع سابق.

[52]منظمة أنا يقض،"دراسة نظام النزاهة الوطني" (تونس،2015)، ص.126، في: www.iwatch.tn (2023/03/23).

[53]تكلا ليلا، **الأمبودسمان دراسة تحليلية مقارنة لنظام المفوض البرلماني**، (القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية،1971)،ص.102.

[54]Stephan Hurwitz, "the Scandinavian ombudsman" *sage journals*, vol.12, no.2 (1960), P.124.

[55] Stadlmayer (ed.) G. Kucsko, Op.cit, p.413.
[56]Jagerskiold Stig, Op.cit, p.1081.

[57]شرفي صفية، مرجع سابق، ص.36.

[58]المرسوم رئاسي رقم103-20 المتضمن مصالح وسيط الجمهورية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد25، 2020.

[59]رضا شلالي، عبد الرحمن سالم أحمد، محمد الأمين حاشي، مرجع سابق، ص.22.

[60]مصالح الموفق الإداري. 2000، مرجع سابق.

[61] Francesco Tamburini , "The Role and Development of the Ombudsman System in the Maghreb A 'Measure' of Democracy." Vol.54, no.7 (2019). P.7.

[62] أمر عدد374، لسنة2015، الرائد الرسمي رئاسة الجمهورية، في (https://legislation-securite.tn) 2023/1/11

[63]المرسوم رئاسي رقم45-20، رجع سابق.

[64]ميلود قاسم ، مرجع سابق، ص.172

[65]المرسوم رئاسي رقم45-20، رجع سابق.

[66]أبو الفضل محمد بهلولي، مرجع سابق، ص.31.

[67] صفية شرفي ، مرجع سابق، ص45

[68]أمر عدد 1126، الفصل 9و10، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

[69]عبد الفتاح معتز بالله،"دراسة مقارنة لنظام المفوض الرئاسي او البرلماني ووالي المظالم" (القاهرة،2014)، في(https://www.how-foundation.org) تاريخ الوصول 22 01, 2023.

[70]ميلود قاسم ، مرجع سابق، ص.172

[71]صفية شرفي ، مرجع سابق، ص.46.

[72]حسين مقلد، مرجع سابق، ص.198.

[73]لبيب جبر حاتم علي، مرجع سابق، ص. 230.

[74]حسين مقلد، مرجع سابق، ص.196.

[75]صفية شرفي، مرجع سابق، ص.80.

[76] محمد مستوري،"ولاية الحسبة ونظام المفوض البرلماني السويدي الأمبودسمان جراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي" **مجلة البحوث العلمية والدراسات الاسلامية**، عدد 5، مجلد2 (2013).ص.230.

[77] Walter Gellhornt, Op.cit, p.11.

[78]لبيب جبر حاتم علي، مرجع سابق، ص.230.

[79]الجريدة الرسمية مرجع سابق، ص.4.

[80]قانون عدد6765 المتعلق بمصالح الموفق، والمؤرخ بتاريخ رجب1440 والموافق 1 ابريل2019، الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية.

[81]قاسم ميلود، مرجع سابق، ص.174.

[82]المرجع نفسه.

[83] ناجي البكوش،"خواطر حول دور الموفق الإداري في عملية الغصلاح الإداري الشامل،" في **الموفق الاداري سند لحقوق المواطن وتعزيز لمصداقية الإدارة**، (تونس: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1998)، ص.38.

[84] سمية دندوقي، ميلود قاسم، مرجع سابق، ص.364.

[85]ميلود قاسم، مرجع سابق، ص.177.

[86] صفية شرفي، مرجع سابق، ص.53.

[87]ميلود قاسم، مرجع سابق، ص.100

[88]مجدي عبدالحميد شعيب، مرجع سابق، ص.19.

[89]المرجع نفسه، ص.22.

[90] Stephan Hurwitz, Op.cit, p.124.
[91] Stig Jagerskiold, Op.cit, p.1096.
[92] Yves Beigbeder, "L'Ombudsman des Nations Unies", *Annuaire français de droit international, vol.* 21, no.1(1975). P.635.
[93] Stephan Hurwitz, Op.cit, p.125.
[94] Stig Jagerskiold, Op.cit, p.1094.

6. قائمة المراجع:

– باللغة العربية:

1. أمر عدد (1166) لسنة 1997 مؤرخ في 9 جوان 1997 يتعلّق بتنقيح الأمر عدد 2143 لسنة 1992 المؤرخ في 10 ديسمبر 1997. الجمهورية التونسية (تونس: 1997).
2. أمر عدد (2143) لسنة 1992 مؤرخ في 10 ديسمبر 1992. مصالح الموفق الإداري. الجمهورية التونسية (تونس:2011).
3. أمر عدد(374). الرائد الرسمي رئاسة الجمهورية (تونس،2015).
4. البكوش, ناجي.''خواطر حول دور الموفق الإداري في عملية الغصلاح الإداري الشامل .'' الموفق الاداري سند لحقوق المواطن وتعزيز لمصداقية الإدارة، (تونس: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1998).
5. بن صالح, حافظ. ''مساهمة الموفق الإداري في حماية حقوق المواطنين وصيانة مكاسبهم''، الموفق الاداري سند لحقوق المواطن وتعزيز لمصداقية الادارة، (تونس: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1998).
6. بهلولي. أبو الفضل محمد ''وسيط الجمهورية هيئة مقومة لعلاقة الإدارة بالمواطن وتطوير المجتمع.'' مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلد 13 عدد1 (الجزائر:2022).
7. تكلا، ليلا. الأمبودسمان دراسة تحليلية مقارنة لنظام المفوض البرلماني (القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية،1971).
8. جبر حاتم علي، لبيب. ''نظام المفوض البرلماني في أوروبا: دراسة مقارنة''، مجلة مصر المعاصرة، مجلد62 عدد346 (مصر:1971).
9. الجريدة الرسمية. بلا تاريخ. ''عدد6765 بتاريخ رجب1440(1 ابريل2019.''الجريدة الرسمية.
10. دندوقي.سمية، قاسم، ميلود. ''التحليل المؤسسي لنظم الوساطة الإدارية دراسة مقارنة بين السويد والمغرب وتونس'' ،دفاتر السياسة والقانون، مجلد 13 عدد1، (الجزائر: 2021).
11. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. 1996. أمر عدد1126. الفصل9و10. تونس.

12. ساعف، عبد الله. ''مؤسسة الوسيط بين ولاية المظالم والأمبدسمان: نافذة نحو الانتقال الديمقراطي المنشود بالمغرب''، مجلة أبحاث، مجلد21 عدد56(المغرب:2005).
13. السعيدي، فتحية.''تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في تونس"، ندوة وطنية، (تونس:2014).
14. شرفي، صفية. "تجربة وسيط الجمهورية في الجزائر من الإنشاء إلى الإلغاء مقارنة بالنموذج السويدي والفرنسي"، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2013.
15. شلالي، رضا. سالم أحمد، عبد الرحمن. حاشي، محمد الأمين. ''مكانة وسيط الجمهورية في النظام المؤسساتي الجزائري''، مجلة القانون والتنمية، مجلد2 عدد2 (الجزائر:2020).
16. عبدالحميد شعيب، مجدي. ''المفوض البرلمانى ودوره فى حل منازعات الإدارة والمتعاملين معها: دراسة مقارنة للنظام السويدى والإنجليزى''، مجلة الأمن والقانون، مجلد18 عدد2 (دمشق:2010).
17. قاسم، ميلود. "مقاربة حول الوظيفة الرقابية لهئية الوسيط الاداري دراسة حالة السويد، فرنسا والجزائر"، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،2001.
18. قانون عدد(21). يتعلق بإتمام القانون عدد 51 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 (تونس: 2002).
19. قانون عدد(51). المتضمن مصالح الموفق الإداري. لسنة 1993 مؤرخ في 3 ماي1993.
20. مرسوم رئاسي رقم (45-20). يتضمن تأسيس وسيط الجمهورية.الجريدة الرسمية للجمهوري الجزائرية.العدد9 جمادى الثاني عام1441 الموافق 15 فبراير2020).
21. مرسوم رئاسي رقم(103-20). المتضمن مصالح وسيط الجمهورية.العدد25، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (الجزائر:2020).
22. مستوري. محمد.''ولاية الحسبة ونظام المفوض البرلماني السويدي الأمبودسمان دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي،'' مجلة البحوث العلمية والدراسات الاسلامية، عدد 5 مجلد2 (الجزائر:2013).
23. مصالح الموفق الإداري. ''قانون عدد 16 لسنة 2000 مؤرّخ في 7 فيفري 2000 يتعلّق بإتمام القانون 51 لسنة1993''، (تونس:2000).
24. معتز بالله، عبد الفتاح. دراسة مقارنة لنظام المفوض الرئاسي او البرلماني ووالي المظالم (القاهرة:2014)، في https://www.how-foundation.org
25. مقلد، حسين. ''تجربة المفوض البرلماني ودورها في حماية المواطن من تعسف الإدارة''، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد7 العدد 22(سوريا:2007).
26. منظمة أنا يقض.''دراسة نظام النزاهة الوطني'' (تونس:2015)، فيwww.iwatch.tn
27. مؤسسة .Jo الأساس القانوني للأمبودسمان(السويد:2012)، في https://www.jo.se .
الموفق الإداري.''التقرير السنوي الرابع والعشرون 2017 للموفق الإداري (تونس:2017) https://www.mediateur.tn

– باللغة الأجنبية:

1. Beigbeder, Yves. "L'Ombudsman des Nations Unies", Annuaire français de droit international, vol. 21, no.1(1975).
2. Chimère, Diaw Mariteuw. "Ombudsmen, People's Defenders and Mediators Independence and administrative justice in state transformation." Comparative Case Study. (2008).
3. Clark, David. "The ombudsman in Britain and France: A comparative evaluation", West European Politics, vol. 7, no.3 (1984).
4. doi:https://doi.org/10.1080/01402388408424487.
5. G. Kucsko, Stadlmayer (ed.).European Ombudsman-Institutions: A comparative legal analysis regarding the multifaceted realization of an idea (Springer: 2008).
6. Gellhornt, Walter. "The Swedish Justitieombudsman". the Yale Law Journal, vol.75, no1, (1965).
7. Gottehrer, Dean M. "Ombudsman Association Fundamental Elements of An Effective, Ombudsman Institutionlenary." Plenary Session II: Developing the Working Methods and Tools of the Ombudsman (Stockholm: 2009). https://www.theioi.org.
8. Howard, Charles L. The Organizational Ombudsman:Origins, Roles, and Operations A Legal Guide (American Bar Association:2010).
9. Hurwitz, Stephan."the scandinavian ombudsman." sage journals, vol.12, no.2 (1960(.
10. Iraki, Moulay Mhamed. Wali al Madhalim, (Ombudsman) Morocco In the Kingdom of Morocco. morocco: Readings in the Islamic Model of Ombudsman, Back to Roots: Tracing the Swedish Origin of Ombudsman Institutions.
11. Jagerskiold, Stig. "the Swedish ombudsman." university of Pennsylvania law review , vol. 109, no. 8, (1961). doi:https://doi.org/10.2307/3310586.
12. Lagelle, Anais. "Le défenseur des droits: un ombudsman à la française", Revue juridique de l'Ouest, (2009). doi:https://doi.org/10.3406/juro.2009.4125.
13. Lundgren, Fred. "Riksdagens ombudsman En granskning av JO: stillsynsverksamhet och domstolars självständighe" , Examensarbete I Offentlig rätt(Stockholm:2014).
14. Riksdag, Sveriges. "The Constitution of Sweden the Fundamental Laws and the Riksdag Act, Sveriges Riksdag." Sweden :. www.riksdagen.se
15. Rosenthal, Albert H. "The Ombudsman-Swedish Grievance Man" Public Administration Review, vol. 24, no.4 (1964).
16. Tamburini, Francesco. "The Role and Development of the Ombudsman System in the Maghreb a 'Measure' of Democracy. Vol.54, no.7 (2019).

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العدد: (01)، (2023)، ص 290 - 296

دور التكنولوجيا في دعم محاربة التطرف لدى الشباب

The role of technology in the fight against extremism among young people

سليمان اعراج[1]*
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، (الجزائر)، slimane-85@hotmail.com
محمد الكعبي
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، (الجزائر)، Mohdalkaabi@hotmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/05/21 تاريخ قبول النشر: 2023/06/12 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

ساهم التطور الحاصل في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال، في زيادة تدفق المعلومة بالقدر الذي جعل تطور المجتمع اليوم يقاس بمدى انسيابية ومرونة انتقالها، فأصبحت المعلومة شرطا من شروط ممارسة الفرد لمواطنته اليوم، وبالتوازي مع هذا التطور عرفت المجتمعات تصاعدا ملحوظا في مستوى التهديدات، فأصبحت تواجهه تزايد أخطار الجريمة الالكترونية وذلك في عصر أهم سماته هو التوجه نحو الرقمنة، كمؤشر على مواكبة التحولات وعصرنة التسيير. وبالمقابل أضحت مسالة الارباك والحيرة والتيه واقعا قرين التفاعل بين الشباب ووسائل التواصل الاجتماعي في كثير من الاحيان، جراء عدم امتلاكهم للقدرات الكافية لمجارات وسائل الاتصال والاعلام الجديدة من خلال كثافة نقل المعلومة وترويجها وفي نفس الوقت تظهر أهمية اعداد كادر بشري متخصص وفي تقنيات الاتصال الحديثة لإدارة قضايا محاربة الارهاب والتطرف عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وتفادي التعامل وفق منطق ردة الفعل التي قد تكون انفعالية في كثير من الاحيان، وهو ما يمكنه اتاحة المجال لتوفير تغطية مستمرة وممنهجة لحماية الشباب من التطرف.

الكلمات مفتاحية: التكنولوجيا؛ التطرف؛ الشباب؛ المحاربة؛ دور.

Abstract:

The development in the field of information and communication technologies has contributed to increasing the flow of information to the extent that the development of society today is measured by the extent of its smoothness and flexibility of transmission, so information has become a condition of the individual's exercise of his citizenship today. On the other hand, the issue of confusion, confusion and disorientation has become a reality associated with the interaction between young people and social media in many cases, as a result of their lack of sufficient capabilities to keep up with the new means of communication and media. Through the intensity of information transfer and promotion, and at the same time, the importance of preparing a specialized human cadre and in modern communication techniques appears to manage issues of combating terrorism and extremism through social networks,which can allow The scope to provide continuous and systematic coverage to protect youth from extremism.

Keywords: Technology; extremism; young people; fight; role.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يؤدي الاعلام دورا أساسيا في المساهمة في صياغة وتشكيل الحقيقة في المجتمعات الديمقراطية، كما تلجأ النخب زمن الأزمات باختلاف ألوانها السياسية والاقتصادية والأمنية، الى وسائل الاعلام لإبراز آرائها ومواقفها نحو بلوغ التأثير على الرأي العام، فأضحت مسألة تامين روابط الاتصال الانساني الذي يعتبر ثمرة لحرية التفكير والتعبير، ضرورة تقترن بمفهوم صناعة الامن باعتباره من الحاجات الفطرية للإنسان، والذي ارتبط كضرورة بباقي حاجاته الغريزية، خصوصا اليوم ومن اجل مواجهة ارتفاع مستوى التهديد كمسالة مصاحبة لعملية التحول والتغيير في واقع المجتمعات، اذ تشكل ضرورة استوجبت تطوير اليات الحماية والدفاع عن مصالح الدولة والمجتمع، وهو نفس الأمر الذي نلاحظ أنه انعكس على مفهوم الامن الذي تطور ليصبح يعني التطور والتنمية في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في ظل حماية مضمونه، واستمر التطور الى ان بلغ مرحلة اقتران وارتباط الحديث عن تحقيق التنمية كهدف حضاري بمسألة الأمن.

انطلاقا من واقع التهديد ظل سؤال الفاعلية مطروحا بشكل أساسي، وهي القضية التي ظلت محور اهتمام متزايد مع تنامي وتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، بمعنى مدى فاعلية الدولة واجهزتها في بناء منظومة دفاع لمواجهة تزايد حجم الانكشاف في ظل التطور التكنولوجي الهائل والاقبال غير المسبوق على الاتصال، بما يضمن الحماية للمكتسبات التنموية والحضارية للفرد والمجتمع على السواء.

1 . التطور التكنولوجي ومنطق حماية المعلومة:

لقد ساهم التطور الحاصل في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال، في زيادة تدفق المعلومة بالقدر الذي جعل تطور المجتمع اليوم يقاس بمدى انسيابية و مرونة انتقالها، فأصبحت المعلومة شرطا من شروط ممارسة الفرد لمواطنته اليوم، وبالتوازي مع هذا التطور عرفت المجتمعات تصاعدا ملحوظا في مستوى التهديدات، اين اصبحت اليوم تواجهه تزايد أخطار الجريمة الالكترونية وذلك في عصر أهم سماته هو التوجه نحو الرقمنة، كمؤشر على مواكبة التحولات وعصرنة التسيير وادارة الشأن العام باعتبارها متطلب من متطلبات التنمية [1].

هذا وأصبحت الدولة اليوم مطالبة بالتعامل بفاعلية والتجاوب باحترافية مع ما تفرضه مصادر تهديد المعلومة ورقمنتها من تحديات، سواء تعلق الأمر بتعطيل الأنظمة، أو بالاختراق وانتهاك السرية، أو ما تعلق بقضايا الجوسسة، وتداعيات مختلف هذه التهديدات الالكترونية على واقع الامن الوطني للدولة، لأنه ورغم ما تتيحه التطورات التكنولوجية وتساهم به في توسيع افق وآمال المواطن العادي، إلا انها تفرض تعقيدا غير مسبوق على المستوى التكنولوجي والتنظيمي، وهو ما يهدد المجتمع من الاستفادة من المعلومة.

إن الامن السيبراني لا يعني فقط بناء منظومة دفاع تحمي اجهزة مؤسساتنا الوطنية من خطر الاختراق والجوسسة، وتدمير البرامج و المعلومات في القطاعات السيادية كواجب سياسي وامني فقط، بل أصبح يتعداه الى ضرورة حماية اقتصادنا عبر ما يدور حول مفهوم التجارة الالكترونية وصولا الى تعزيز الثقة في مفهوم المنتج

الالكتروني وما ارتبط به من عمليات البيع او الشراء، وهذا كله الى جانب حماية ثقافتنا وهويتنا اساسا من تسلل الافكار المتطرفة وحماية اطفالنا من خطر الانترنيت انطلاقا من اعتبارها واجب وطني والتزام اجتماعي، وعبر هذا كله تسعى اجهزة الامن المختصة في جرائم المعلومات الى ضمان نقطة اساسية ترتبط بمسألة السلامة، الى جانب التيسير والسرية او بمعنى أخر حماية الخصوصية الشخصية للفرد بما لا يرهن ويحد من خياراته، وبالتالي هل ستكون ثقافة التواصل الانساني زمن الحريات مسالة ذات جدوى وفاعلية في توسيع أفق تنمية المجتمعات[2].

2 التطرف لدى الشباب عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

لقد أضحت المجتمعات اليوم لا تنقسم افقيا حسب اختلافات الدخل والثروة والفرص المتاحة فقط، ولكنها أضحت تنقسم رأسيا تبعا للاختلافات اللغوية والثقافية والدينية، وفي ذلك تؤدي تركيبة القيم والاستراتيجيات والظروف الاجتماعية الى تصورات مختلفة حول كيفية تحقيق النواتج الاجتماعية المرغوبة، هذا التعدد والاختلاف في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة والتطور التكنولوجي، يؤدي دورا مهما في إدارة حياة الشباب وهي المسالة التي ترد إلى جملة من الخصائص أهمها اتساع دائرة المشاركة، وكثافة المعلومات التي تضخ، اضافة الى سرعة الانتقال وهي كلها تسير بهدف تحقيق غايات أساسها الاشهار والترويج والدعاية اضافة الى التعبئة[3].

وقد أسهم تطور وسائل الاتصال وتكنولوجيات الاعلام، في تطوير أساليب الدعاية وممارسة التأثير على العقول انطلاقا من ان مسالة الدعاية التي ترتبط أساسا بعلاقة وسائل الاعلام بالجمهور وما تطرحه من اسئلة حول مستوى المشاهدة والمتابعة ، والقدرة على الاقناع وطبيعة الخطاب المسوق وغيرها من متغيرات تساهم في التأثير على الوعي والتوجه ثم السلوك، من أجل ذلك نجد الاحداث المرتبطة بقضايا الارهاب اليوم تأخذ قيمة اخبارية متزايدة لاحتوائها على مضامين اتصالية مختلفة انطلاقا من الصراع والترويع أو التحسيس...الخ، بما يجعلها مادة دسمة لمختلف وسائل الاعلام، كما ازدادت اهمية الدعاية مع تزايد مساعي وجهود التنظيمات الارهابية في توسيع دائرة التواصل بهدف التجنيد ، خصوصا اذا ما تحدثنا عن التنظيم الارهابي داعش[4].

هذا وتتقاطع تكنولوجيات الاتصال مع الشباب في مدخل الحريات والتي أصبحت الفلسفة الوجودية الفردانية في إطار التطرف تختزل كل إيجابياتها، باعتبار ان التطرف هو شعور وجداني يحمل ميولا جانحة، ويتعلق دائما بالأثر السلبي من سلوك الافراد، كما يرتبط التطرف بالفرد من خلال ثقافة الأنا وإقصاء الآخر والقائمة على فلسفة وجودية فردانية، بما يعني معاداة كل ما هو عيش مشترك.

إن الشباب بحاجة أساسا الى تعزيز قدراته عبر مدخل التمكين وخلق شروطه في إطار اعتبار التنمية حرية، فيكون ذلك انطلاقا من مدخل الحريات التي تعززها المعلومات من خلال: ضمان حرية التعبير، وسهولة الوصول الى المعلومة، والتي تسوق ويتم تداولها عبر شبكات التواصل الاجتماعي بفضل ما يتيحه تطور تكنولوجيات الاعلام والاتصال، اين نجد هذه العملية ترتبط بمدى القدرة على احتواء العجز في المراقبة والتحكم،

وهو الأمر الذي يخلق تضارب واصطدام في ظل غياب الحوار الذي ينتج التعصب ويؤدي الى التطرف الذي يولد العنف، وهي اجمالا تعكس معادلة الانفلات الذي ينتج عن التفاعل السلبي بين الشباب ووسائل التواصل الاجتماعي المؤدية الى التطرف[5].

لماذا هذا التفاعل السلبي؟

انطلاقا من استقراء المنحنى التسويقي للتكنولوجيا فان الاشكالية مرتبطة اساسا بمسالة : سرعة الانتشار، فمثلا: استغرق انتشار الكهرباء 46 سنة/ التلفزيون/ 35 سنة/ الراديو 30 سنة/ التلفزيون الملون 18 سنة/ الهاتف الخلوي 13 سنة/ الانترنيت 07 سنوات، وهو ما يعني تقلص الفترة بين ظهور المنتج وبين انتشاره، بما يعني تسارع إيقاع التغيير في الوقت الذي لا تتسارع فيه قدرات الافراد على التحكم والتكيف مع المنتج الجديد وأثاره السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية بنفس الوتيرة.

إذن أمام هذا الواقع يحدث في نفس الوقت سعي حثيث للتنظيمات الارهابية على التواصل والتكيف مع الواقع اليوم الذي يفرض عليها حصارا ميدانيا انتجته تطور قدرات الجيوش داخل الدول على ملاحقة هذه التنظيمات الارهابية زيادة على فاعلية مقاربة تجفيف منابع تمويل الارهاب، اذ نجدها تعمل في ظل استراتيجية عسكرية اعلامية متوازية، كما ان هناك إقبال غير مسبوق لهذه التنظيمات الارهابية على الاتصال والتواصل في محاولة لكسر الحصار المفروض عليها ميدانيا، وهنا نجد ان هذه التنظيمات تغير في ادوات عملها، لتنتقل الى استخدام الانترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي كمنصة لبلوغ مسعى وعالمية التهديد والتواجد [6].

إن وسائل التواصل الاجتماعي تضعنا اليوم أمام او في مواجهة حرب الأفكار، وذلك في ظل تراجع المنظور القيمي وتصاعد وتزايد المنظور النفعي البراغماتي، وما احدثه ذلك من تحول هائل في أخلاقيات وسلوكيات الشباب.

3 مواجهة التطرف: أية مقاربة وأية استراتيجية للمواجهة:

تقوم أهمية الخطاب الإعلامي والمضامين الاتصالية اساسا فيما تمارسه من تأثير باختلاف مستوياتها، وموجة التطرف اليوم هو ما أصبح يفرض تحديا يستوجب التعامل معه بدقة خصوصا فيما ارتبط بمسألة انتشاره وتمدده، نتيجة كثافة المشاركة وحجم المعلومات ومستوى التفاعل الكبير الذي تخلقه حول ما يتم ترويجه. لقد أضحى هذا الواقع اليوم مقلقا بشدة نتيجة تصاعد حدة التطرف والترويج للإرهاب، مع تزايد اعداد المغرر بهم، فأصبحنا اليوم نتحدث عن نساء داعش، واطفال داعش في إطار ما يسمونه اشبال الخلافة[7].

وهو ما يطرح ايضا اشكالية ولائهم لأفكار ابائهم الارهابيين، كما أصبحنا نرى أدوات اتصالية واعلامية تسويقية لمنطق التطرف متنوعة ومتطورة، فقد أصبح التنظيم الارهابي يوجد مواقع بديلة لنشر أخباره لمواجهة الحجب الممارس عليه في إطار أنظمة الحماية، اضافة الى مجلات خاصة مثل **مجلة دابق** الخاصة بالتنظيم الارهابي داعش، والذي ذهب ابعد من ذلك اين دخل الى عالم الالعاب الافتراضية عندما أطلق لعبة صليل الصوارم،

فهناك اذن حرب اعلامية حقيقية وشرسة يقودها التنظيم الارهابي داعش عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما تحدثنا الارقام ان 80 بالمئة من مجندي داعش اليوم يستدرجون عبر وسائل التواصل الاجتماعي ليصبح الفايسبوك والتويتر وحتى اليوتوب كمنصات استقطاب وترويج[8].

إن ضرورة الحديث عن استراتيجية مواجهة التطرف المنتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي تستدعي الوقوف وتشخيص وضعية العدو، ففي الوقت الذي تتصاعد فيه أصوات الأنا، وتتصارع المصالح داخل مجتمعاتنا، اضافة الى غياب منظومة اتصالية عربية افريقية خصوصا تكون موحدة وواضحة الاهداف، اذ نجدها تفرق اكثر مما تجمع ودليل ذلك مثلا الاختلاف في تسمية التنظيمات الارهابية على سبيل الذكر داعش فهناك من يسميها تنظيم الخلافة، أو تنظيم الدولة الاسلامية...، هذا ونجد في الوقت نفسه ان التنظيمات الارهابية تتجه نحو توحيد صفوفها وتجنيد قدراتها عبر ما تتيحه لها آلية المبايعة التي تعتمدها من اجل التواجد، او حتى الذئاب المنفردة كأداة للتمدد وتعبير على صناعة التطرف والثابت في كل ذلك هو منطق القوة والترويع الذي تنتهجه، اضافة الى الفتاوى الالكترونية التي يروج لها بشكل كثيف عبر مقاربة الجهاد الالكتروني[9].

إن استراتيجية مواجهة التطرف عبر شبكات التواصل الاجتماعي تبدا عبر بناء الوعي لدى الشباب بالطرق السلمية والايجابية لاستخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال، وبالتالي نحن اليوم بحاجة الى تربية اتصالية فعلية والتي تسهم فيها المنظومة التربوية والتعليمية، أين تظهر اليوم الضرورة ملحة نحو الدعوة الى إدراج مضامين بيداغوجية ومواد تعريفية في المناهج المدرسة في الثانويات والجامعات خصوصا، هدفها هو تعليم الطلبة اهمية انتقاء المضامين الاتصالية المروجة عبر شبكات التواصل الاجتماعي والتعامل بوعي مع ما يضخ من مضامين ومعلومات تتنافى وخصوصية المجتمعات [10].

إضافة الى ذلك اضحى مهما اليوم اعادة النظر في المنهج والآليات المعتمدة في اعادة ادماج المساجين والمتطرفين التائبين داخل مؤسسات اعادة التربية والمؤسسات العقابية لضمان إدماج فعلي للمغرر بهم واجتثاث الافكار السلبية والمتطرفة من عقولهم.

هذا ومن الواجب اليوم الانتقال من التصارع مع الارهاب، الى الحرب ضد الارهاب، عبر انتاج الخطابات المضادة ، وبالتالي العمل في إطار مقاربة وقائية تكمل ادوات المقاربة الدفاعية (انظمة الحماية، طرق حجب المواقع المروجة للتطرف و ادوات تعزيز الرقابة على الانترنيت دون التعارض مع مبدأ حرية التعبير، فنجد مثلا ان الولايات المتحدة الامريكية تقوم بالتحكم وإنشاء أكثر من 70 % من محتوى الأنترنيت)، والتي تبدأ من خلال تجسيد مفهوم المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصال، ودعمها نحو المزيد من الاتفاقيات الدولية لمواجهة الارهاب السيبراني[11].

الخاتمة:

إن التصاعد الملحوظ لظاهرة التطرف في واقع المجتمعات بالموازاة مع التطور التكنولوجي الذي انعكس على تنامي سرعة العملية الاتصالية مسالة ساهمت في إحداث فجوة حقيقية اليوم ، وتتمثل في صعوبة مهمة ضبط ومراقبة المضامين الاتصالية المسوقة خصوصا عبر شبكات التواصل الاجتماعي بما يزيد من تعرض الشباب للتهديد والاختراق، حيث أضحت مسالة الارباك والحيرة والتيه واقعا قرين التفاعل بين الشباب ووسائل التواصل الاجتماعي في كثير من الاحيان، جراء عدم امتلاكهم للقدرات الكافية لمجارات وسائل الاتصال والاعلام الجديدة من خلال كثافة نقل المعلومة وترويجها.

كما أصبح لزاما اليوم ومن الضروري حرمان التنظيمات الارهابية من التغطية الاعلامية والاتصالية، لان ذلك يعتبر مكافأة لهم عبر اتاحة فرصة مخاطبة الجمهور من خلال تقديم التغطية للنشاطات الارهابية، وفي نفس الوقت تظهر أهمية اعداد كادر بشري متخصص اعلاميا وفي تقنيات الاتصال الحديثة لإدارة قضايا محاربة الارهاب والتطرف عبر شبكات التواصل الاجتماعي، من اجل ضمان نجاعة الرسالة الاعلامية وبلوغ مقاصدها، وتفادي التعامل وفق منطق ردة الفعل التي قد تكون انفعالية او استعراضية في كثير من الاحيان، وهو ما يمكنه اتاحة المجال لتوفير تغطية مستمرة وممنهجة لحماية الشباب من التطرف.

الهوامش:

1 - الدعجة حسن عبد الله ، تأثير الاعلام الامني على الشباب، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المجلة العربية للدراسات الامنية، عدد 05(2014)، ص..156

2 – توريه حمدون ، دليل الامن السيبراني للدول النامية، الاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف، 2006، ص.6 . للاطلاع أكثر http://www.itu.int/itudoc/itu-t/86435.html

3 - الدعجة، مرجع سابق، ص،158

4 - Seib.Philip & M. Janbek Dana, Global Terrorism and New Media: The Post-Al Qaeda Generation, London: Routledge, 2011.p.20

5 - HAWITT P.DENNIS, the mass media and social problems, pérgamon press, new york, 1982,p.20

6 - McNamara Robert S., the essence of security : reflection in office, New York : Harper & Row, (1968), p 140

7 - Seib & Janbek.op.cit.p.60

8 - Seib & Janbek.op.cit.p.62

9 - McNamara.op.cit.p.144

10 – الدعجة ،مرجع سابق،ص،160

11 – توريه، مرجع سابق.

قائمة المراجع:

1.توريه حمدون ، دليل الامن السيبراني للدول النامية، الاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف، 2006، ص.6 . للاطلاع أكثر

http://www.itu.int/itudoc/itu-t/86435.html

2.الدعجة حسن عبد الله ، تأثير الاعلام الامني على الشباب، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، عدد 05(2014)، ص.156

3HAWITT P.DENNIS, the mass media and social problems, pérgamon press, new york, 1982,p.20 .

4McNamara Robert S., the essence of security : reflection in office, New York : Harper & Row, (1968), p 140

5Seib.Philip & M. Janbek Dana, Global Terrorism and New Media: The Post-Al

Qaeda Generation, London: Routledge, 2011.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العدد: (01)، (2023)، ص 297 - 315

أثر استخدام الميديا الاجتماعية على الاتصال الأسري- دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الفايسبوك في الجزائر

The impact of Social media use on Interpersonal family communication: A field study on a sample of Facebook users in Algeria

باباواعمرعبد الرحمان
جامعة غرداية، (الجزائر)، babaouamer.abderrahmane@univ-ghardaia.dz

تاريخ الإستلام: 2023/05/21 تاريخ قبول النشر: 2023/06/11 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر استخدام الفايسبوك على الاتصال الشخصي الأسري باعتباره أساس متانة العلاقة بين أفراد الأسرة الواحدة وبفضله يتشكل الانتماء الجماعي لديهم. ولغرض تحقيق هذا الهدف استعملنا المنهج الوصفي التحليلي موظفين أداة الاستبانة، حيث قمنا بتوزيعها على 90 مفردة من المجتمع الجزائري باختلاف انتماءاتهم الجغرافية والثقافية مستعملين في ذلك الاستمارة الالكترونية.

وأظهرت النتائج أن الميديا الجديدة تشغل حيزا زمنيا مهما في حياة أفراد العينة، بمختلف أشكالها وتطبيقاتها ويحتل موقع الفايسبوك، الحيز الأكبر منها. كما أنه ساهم بشكل كبير في تنمية الاتصال بين أفراد الأسرة من خلال تطبيقاته المتنوعة، ناهيك عن المجموعات الأسرية التي تتيح التواصل الجماعي بين أفرادها. غير أنه في ذات الوقت ينقص من العلاقات الواقعية والاتصالات المباشرة بين أفراد الأسرة الواحدة بشكل لافت محولا خاصية تجميع الجماهير التي جاءت بها نظرية ماكلوهان إلى تفتيته.

الكلمات مفتاحية: الميديا الاجتماعية؛ مواقع التواصل الاجتماعي؛ الاتصال الأسري؛ الفايسبوك.

Abstract:

The current study explores the impact of using social network sites; particularly facebook, on family personal contact which is the basis of a strong relationship between members of the same family that contributes to group affiliation. The researcher adopted an analytical descriptive approach to analyze data. Data were collected by an online survey with a sample composed of 90 users of facebook from Algerian society , belonging to different geographical and cultural backgrounds.

The findings of the study revealed that social media occupies a large space in the life of the respondents and that facebook is the most popular networking among Algerians. The findings proved that facebook has contributed greatly to the development of family communication through its various applicactions such as facebook groups which allow for collective communication between members of the family. However, at the same time, it diminishes realistic direct contact between family members. Thus, it transforms the assembled audience feature that McLuhan's theory brought up into dissociation

Keywords: : Social Media; Family Communication; Facebook.

1. مقدمة:

يشهد ميدان علوم الإعلام والاتصال تطورات سريعا يوما بعد يوم، سواء من الناحية التقنية لوسائله أو من ناحية البحوث التي تسعى لدراسة متغير من متغيراته أو العلاقة التي تربط بعضها ببعض، في حركية دائمة، مستمرة ومتسارعة، ولا أدل على ذلك من تلكم التحولات التي تشهدها وسائله من التقليدية إلى وسائل رقمية مفرزة جدالا علميا في تغير المصطلحات واقتراح مفاهيم جديدة للتعبير عن ممارسات وسلوكيات صاحبت التطور التكنولوجي لأهم عنصر في المزيج الاتصالي حسب مارشال ماكلوهان، وهي "الوسيلة" عندما قال بأن "الوسيلة هي الرسالة"، في إشارة منه إلى أن طريقة تقديم الرسالة أكثر تأثير في المتلقي من المحتوى نفسه. وتعبيره هذا جاء مع الاجتياح الكبير للتلفزيون بيوت المجتمع الأمريكي وأصبح جزء مهم منها والاقبال الكبير الذي شهده المحتوى الإعلامي بفضل تغير نمط تقديمه وشكله. فالمواد المرئية التي يقدمها التلفاز مواد سهلة لا يتطلب جهدا لمشاهدتها وبالتالي سهولة انتشارها وتأثيرها في سلوكيات متلقيها في حين تتطلب الكتب والمواد المقروءة جهد قارئها وتعمقه الفكري والعقلي في تفاصيل لغة تقديمه والتمثيل الذهني للنص المدروس غير أن ذلك يختفي تماما مع المواد المرئية التي تقدم مادة جاهزة للاستهلاك.

إن هذا التفسير لخصوصيات وسائل الإعلام ودورها في انتشار الرسالة وتأثيرها على المتلقين جاء في كتابه "فهم وسائل الإعلام " الذي أصدر في ستينيات القرن الماضي محاولا إبراز سبب انتشار التلفاز مقارنة بوسائل أخرى غير أن الوضع تغير وأصبح أكثر عمقا مع تطور وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وأضحت لمقولته أهمية قصوى باعتماد نفس المبدأ (الوسيلة هي الرسالة) مع استغلال وسائل اليوم لخوارزميات أكثر دقة لغرض استحواذ أمثل على مستخدميها ولفترة زمنية طويلة ونتيجة ذلك الاستحواذ سيؤثر لا محالة في سلوكيات الأفراد وعاداتهم اليومية، ويؤدي إلى أنماط اجتماعية جديدة لم تكن موجودة سابقا في ثنائية (المنبه/ الاستجابة).

لهذا الغرض جاءت دراستنا لتحاول رصد ظاهرة انتشار استخدام الميديا الجديدة وأثر ذلك الاستخدام على العادات الاتصالية للمجتمع الجزائري مركزين على الاتصال الشخصي لما له من أهمية في تنمية القدرات الذهنية والانتمائية للفرد والجماعات.

- **إشكالية الدراسة:**

تتمحور اشكالية الدراسة في معرفة مدى تأثير استخدام وسائط التواصل الاجتماعي مختارين في ذلك إحدى أهم المواقع وأكثرها انتشارا في المجتمع الجزائري وهو موقع الفايسبوك على الاتصال الأسري. فالمتغيرين مهمين مقارنة بالتغيرات الحاصلة فيهما نتيجة لتفاعلهما وتأثير أحدهما على الآخر حيث أن المفاهيم تغيرت مع التطور التقني الذي تشهده وسائل الاتصال الحديثة فتحول التلقي إلى استخدام والمتلقي إلى مستخدم ولم تعد وسائل الاتصال تتطور تقنية بصفة منفردة وإنما وفقا لنتائج الدراسات السلوكية والاجتماعية للأفراد والمجتمعين محققين بذلك مقولة Katz حين طرح اشكالية ماذا يفعل الجمهور بوسائل الإعلام للدلالة على الاستخدام

والإشباع عوضا عن اشكالية ماذا تفعل وسائل الإعلام بالجمهور؟ للدلالة على المنبه والاستجابة ومحاولان من خلال ذلك إبراز العلاقة التأثيرية والتأثرية بين الجمهور المستخدم ووسيلة الاستخدام التي تتمثل في دراستنا هذه بموقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك ومدى تأثيره في الاتصال الشخصي الأسري في المجتمع الجزائري. وذلك من خلال السؤال الرئيس الآتي: إلى أي مدى يؤثر استخدام موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك على الاتصال الأسرى في السياق الجزائري؟

نحاول في هذه الدراسة حلحلة إشكالية من خلال تطرقنا إلى النقاط الآتية:

- الميديا الجديد أو الاتصال عبر الوسائط الجديدة
- مواقع التواصل الاجتماعي
- موقع التواصل الاجتماعي باعتباره أحد أبر تلك المواقع
- الاتصال الشخصي في الأسر الجزائرية
- أثر استخدام الفايسبوك على الاتصال الشخصي الأسري.

- **منهج الدراسة:**

يدخل موضوع البحث ضمن الدراسات الوصفية التي تهدف إلى تقديم ظاهرة أو عدة ظواهر بالتركيز على التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة حول الظاهرة محل الدراسة وذلك لغرض الحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة[1].

والدراسات الوصفية تحظى بمكانة خاصة في البحوث الإعلامية نظرا لتلاؤم الكثير من المشكلات العلمية مع هذا النوع من المناهج.[2]. وبمأن دراستنا تهتم بوصف سمات ومظاهر الناجمة عن استخدام وسيلة اتصالية معينة وفي مكان وزمان معينين فإننا اخترنا منهج المسح الاجتماعي والمصنف ضمن الدراسات الوصفية لأنه الأنسب لمثل هذه الدراسات.

- **مجتمع البحث وعينته:**

تمثل مجتمع البحث في الوحدات التي يتم تعميم نتائج الدراسة عليها لاحقا ويتمثل في دراستنا مجموع الأسر الجزائرية بحكم أن موضوعنا يتناول الاتصال الشخصي في الأسر الجزائرية بعد الاستخدام الواسع للفاسيبوك من قبل أفرادها وبما أن الاتصال الشخصي ضرورة حتمية في حياة الأفراد داخل الجماعات فكل الأسر الجزائرية يشملها موضوع الدراسة وإشكاليته، وأمام استحالة دراسة كل هذه الوحدة اعتمدنا على العينة العشوائية البسيطة في اخيار مفرداتها مجتمع البحث حيث أنها تمثل شريحة من المجتمع الكلي تحمل خصائص وصفات هذا المجتمع وتمثله فيما يخص موضوع الدراسة.[3] وتتكون عينة دراستنا من 90 مفردة تم اختيارها عشوئيا وبصفة الكترونية حيث تتاح لنا مبدأ إتاحة الفرصة لكل فرد من مجتمع الدراسة امكانية الظهور بنفس الدرجة.

- **أدوات جمع البيانات:**

تم الاعتماد لاستخراج بيانات هذه الدراسة بشكل رئيس على الاستمارة الاستبيانية والتي تعتبر أحد الأساليب الأساسية التي تستخدم في جمع بيانات أولية وأساسية، أو مباشرة من العينة المختارة عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة والمعدة مسبقا، وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة أو جهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم ودوافعهم[4].

وتحتل الاستمارة البحثية أهمية كبيرة في الدراسات الميدانية حيث أن كل النتائج التي تتوصل إليها الدراسة تتوقف على الإعداد الجيد لهذه الاستمارة، كما أنها تتحمل مسؤولية رئيسية عن أي خلل تسفر عنه نتائج البحث.

2. الميديا الجديدة:

لقد ظهر مصطلح الميديا الجديدة في بعض الدراسات الإعلامية الحديثة التي تناولت وسائل الإعلام التقنية الالكترونية الجديدة لتبرز للواجهة إشكال اعتماد مصطلحات أخرى للتعبير على نفس الظاهرة كالإعلام الجديد، الذي استخدم كترجمة للمصطلح الإنجليزي (New Media) والمصطلح الفرنسي (Nouveaux médias). يراه بعض الباحثين غير دقيق، فإذا لم يكن هناك خلاف في ترجمة (New) أو (Nouveaux) إلى الجديد رغم أنه مصطلح غير محايد وذو حمولة ثقافية فإن كلمة الإعلام لا تبدو الحل الأمثل لترجمة ."Media" أو "Médias".[5] فإذا كان الاستخدام العربي للإعلام كما أشرنا في التعريف الاصطلاحي له سابقا يشير إلى الإبلاغ والإخبار فإن مصطلح الميديا (Media) بسبب اشتقاقه من كلمة (Medium) يحيل إلى معاني الوساطة والوصل والوسط (Milieu).

والاحتفاظ بمصطلح الإعلام يوحي بأن التجديد يشمل الوسائط فقط، في حين أن الحد الفاصل بين المجالين ليس دائما الطابع الجديد أو القديم للوسائط، بل هو ظهور مجال مختلف إلى حد ما من جهة الوسائط التي تكوّنه والممارسات التي تتشكل داخله. وعلى هذا الأساس يقول الحمامي الصادق: " مصطلح الميديا بما يحمله من مفهوم الوساطة بكل مستوياتها الدلالية يبدو لنا أكثر قدرة على الإيفاء بثراء الظواهر التي نحن بصدد مقاربتها"[6]. والوسيط هنا عكس الدلالات الشائعة المرتبطة بوسائط الإعلام ليس ذا بعد أداتي ومنفعي أي إبلاغي، بل هو عملية تقنية- رمزية. ويحذرنا "ريجيس دوبريه" (Régis Debray)، من توصيف الوسيط بالديناميات المخصوصة التي يعمل داخلها، إذ أن توصيف الوسيط عملية عسيرة فهو ليس معطى جاهز بل يجب تعريفه بحسب الحالات التي يعمل فيها أي في علاقته بتنظيم العلاقات التي تنتجها. فقد يكون الهاتف الذكي كوسيط مختلف حسب السياق فهو أداة تواصل بين المهنيين يساهم في تشكيل تنظيمات و شبكات ذات طابع عملي و مهني ووظيفي، كما يمكن أن يشتغل كوسيط للتواصل الاجتماعي ولتبادل الأخبار الاجتماعية. إن الوسيط هو ما تتحقق بواسطته حالة اجتماعية أو من علاقات أخرى.

ويقول "دوبريه" أن الوسيط ذو طبيعة مزدوجة أو ثنائي التكوين ذو جسدين حسب تعبيره.[7]

2-1 الجسد الأول:

يتكون من طبقة مادية فيزيائية خضعت لعملية تركيب وتنظيم يطلق عليها "دوبريه" "المادة المنظمة" فالتكنولوجيا الرقمية ليست أسلاكا ومواد إلكترونية بل خضعت لتنظيم معين.

2-2 الجسد الثاني:

يتكون من طبقة غير مادية ذات طبيعة مؤسسية يسميها "دوبريه" "التنظيم غير المادي" ولا يمكن أن تكون التكنولوجيا دونها.

فالتكنولوجيا متداخلة مع منظومات مؤسسية (يمكن أن تكون مثلا قواعد...) مرتبطة بالتنظيم الاجتماعي أي بالجماعة وبنظام العلاقات الذي يتشكل من خلال الوسيط. فهو إذن ذو طابع تقني مادي وفي الآن ذاته ذو طابع تداولي بين الجماعات الانسانية.

وبهذه الميزات يمكن القول أن وسائط الميديا الجديدة جسدت الاتصال الوسطي. و تقدم الباحثتان "ليفرو" (Leah A.lievrouw) و"صونية ليفينقستون" (Sonia Livingagaston) في كتابيهما " The Hanbook of New Media" تعريفهما للميديا الجديدة بعيدا عن منطلقات تقنية أو تكنولوجية (التكنولوجيا الرقمية مقابل التكنولوجيا التناظرية) أو حتى من خلال الوسائل و المضامين (المضامين الشبكية مقابل المضامين الكلاسيكية)، فالميديا الجديدة في منظورهما هي: "تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعوالم الاجتماعية المرتبطة بها"، ومن خلال التعريف هناك مستويان يميزان الميديا الجديدة عن الإعلام الكلاسيكي في هذا التعريف وهما:[8]

2-3 المستوى الأول:

يتمثل كما تسميه الباحثتان في إعادة التنظيم الذي يتجسد في عملية التهجين المتواصل للتكنولوجيا والابتكارات. نتيجة للتطور والتجدد الدائم بحكم ارتباطها بالفعل الانساني الراهن لأنه فاعل لا يكتفي بالاستعمال فقط بل يبتكر وفقا لمتطلبات عصره.

2-4 المستوى الثاني:

يعبر الجديد حسب الباحثتان في بعض الأحيان عن إعادة تشكيل القديم (قنوات تلفزيونية على الخط مثلا.) بناء على ما تقدم نرى أن الميديا الجديدة جاءت لتعبر عن الأشكال الجديدة لمعالجة المعلومات والتقنيات المستحدثة في مجال البث والتلقي، سواء بالوسائل التقنية الرقمية كالهاتف الجوال والكومبيوتر والأقمار الصناعية، المتمثل وظيفتهم في عمليات النقل والتوصيل والتخزين والمعالجة والعرض والتواصل. أو وسائل الإعلام الكلاسيكية التي أحدثت تغيرات تقنية تشاركية جديدة.

3. مواقع التواصل الاجتماعي:

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي من أكثر وسائل الاتصال استقطابا لمختلف فئات المجتمع باختلاف انتماءاتهم الفكرية والثقافية يناقشون من خلالها أحداث حياتهم اليومية وينقلون أفكارهم تجاه القضايا المحلية والاقليمية والدولية بأكثر سلاسة وحرية في شبكة اجتماعية متشعبة ظهرت وتطورت نتيجة تطور الميديا الجديدة أو ما أصبح يطلق عليه بالإعلام الجديد الذي ظهر مع نهاية القرن العشرون وبداية القرن الواحد والعشرين بفضل اندماج الحواسب الآلية بالشبكات الالكترونية وتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة لغرض الوصول إلى لأكبر عدد من الجماهير المهتمة بالمعلومات بأسرع وقت وبأقل تكلفة وأقصر طريق.[9].

فهي خدمة اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في الأوقات التي يرغبون ومن الأماكن التي يتواجدون فيها دون عناء التنقل في المكان والزمان. وغيرت بذلك مفهوم التواصل والتقارب بين الشعوب واكتسب تسميتها بـ (الاجتماعي) لتعزيزها العلاقات بين أفراد البشرية،[10] جامعة بذلك وظائف الإعلام التقليدي (من تعليم وتثقيف وإخبار.....) بخصائص الإعلام الجديد من تفاعلية ولاتزامنية، في ذات الوقت تبادل الصور ومقاطع الفيديو ومشاركة الموضوعات وإجراء المحادثات الفورية والتواصل والتفاعل بين الأفراد والجماعات. فقد نجحت في جعل المتلقي منتجا وشريكا أصيلا ضمن عملية اتصالية تفاعلية بدلا من أن يكون متلقيا سلبيا للمحتوى أو الرسالة.[11]

كما تعرف شبكات التواصل الاجتماعي بأنها مواقع على الانترنت يلتقي عبرها أشخاص أو جماعات أو منظمات تتقاطع اهتماماتهم عند نقطة معينة أو أكثر سواء تعلق الأمر بالقيم أو الرؤى أو الأفكار، التبادلات المالية، الصداقة، العلاقات الحميمية، القرابة، الهواية، التجارة وغيرها.[12] فهي بذلك مجموعة من الشبكات الالكترونية التي تسمح للمشترك بإنشاء حساب به ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات[13].

من خلال ما تقدم يمكننا القول أن مواقع التواصل الاجتماعي عبارة على شبكات افتراضية تتلاقى فيها أفكار وتصورات ورؤى الأفراد والجماعات حول القضايا والمواضيع المختلفة من خلال مجموعة من الوسائط. هذه المميزات مكن الشبكات الاجتماعية من استقطاب 58.4 **%** من سكان العالم حيث يقدر عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بـ 4.62 مليار شخص في مختلف مناطق العالم حسب احصائيات المقدمة في التقرير العالمي.[14] حيث يشير ذات التقرير إلى تسجيل 424 مليون مستخدم خلال سنة 2021 وحدها. هذا العدد الهائل من المستخدمين يتوزعون على منصات وشبكات عديدة لعل من بين أهمها الفايسبوك (الفيس بوك) الذي خصصناه بدراستنا.

الشكل1: تطور عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي عبر السنوات

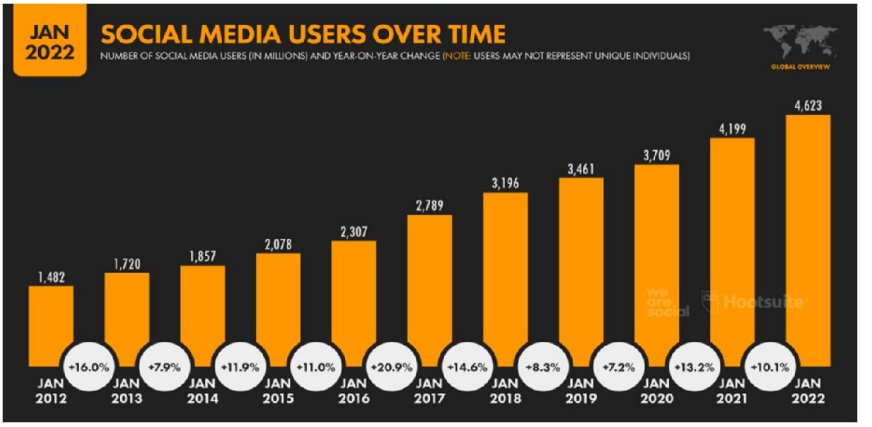

المصدر: موقع (Digital 2022 : Global overview Report)

1.3- الفايسبوك (Facebook):

يعتبر موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك من بين أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداما في العالم حيث صنف ضمن الثلاث الأولى عالميا. ويشير في مفهومه البسيط إلى كونه موقع الكتروني يتيح للأفراد والجماعات التواصل وتشكيل شبكة من العلاقات الاجتماعية الافتراضية تمكنهم من تعزيز أفكارهم ومواقفهم تجاه الأحداث والقضايا. ويعرف "عامر القندلجي" بأنه عبارة عن موقع اجتماعي، تم اطلاقه في فيفري 2004، وهو يتبع شركة تحمل نفس الاسم، ويسمح هذا الموقع لمستخدميه بتكوين عدة شبكات فرعية والانضمام إليها من نفس الموقع، وتتمحور الشخصيات التي تنتمي إليها عادة في دائرة معينة، مثل كونهم من مهنة محددة أو منطقة جغرافية معينة، أو غيرها من التجمعات والأماكن التي تساعد المستخدم من التعرف على المزيد من الأصدقاء والأشخاص الذين يتواجدون في نفس الشبكة.[15]

غير أنه وعلى خلاف ما ورد في بعض تفاصيل التعريف السابق فقد ضمت شركة Meta الأم الفيسبوك وأصبح جنبا إلى جنب مع عدد من المنصات الاجتماعية وهي WhatsApp، Facebook Messenger، وInstagram، وذلك سنة 2021 في خطوة تجارية استراتيجية حققت من خلالها ارباح قدرت بـ 117.92 مليار دولار أمريكي نهاية 2021، بعدما كانت قد حققت 85.97 مليار دولار سنة 2020.

كما عرفته ليلى جرار في كتابها (الفايسبوك والشباب العربي) بأنه:"موقع الكتروني للتواصل الاجتماعي يخوله لمستخدميه إنشاء ملفات شخصية ونشرها بشكل علني عبر الموقع وتكوين علاقات مع مشتركين آخرين على نفس الموقع يكون بإمكانهم الدخول إلى ملفاتهم الشخصية".[16] فمن خلال التعريف يمكن القول أن

الفايسبوك موقع الكتروني يسمح لأي فرد إنشاء حساب خاص به والتواصل مع أفراد وجماعات أخرى عن طريق شبكة من العلاقات تتشكل في مختلف أنحاء العالم تمكنهم من تبادل الرسائل النصية والصوتية والمرئية. بشكل آني وسريع.

الشكل2: يبين موقع استخدام الفايسبوك ضمن مو اقع التواصل الاجتماعي

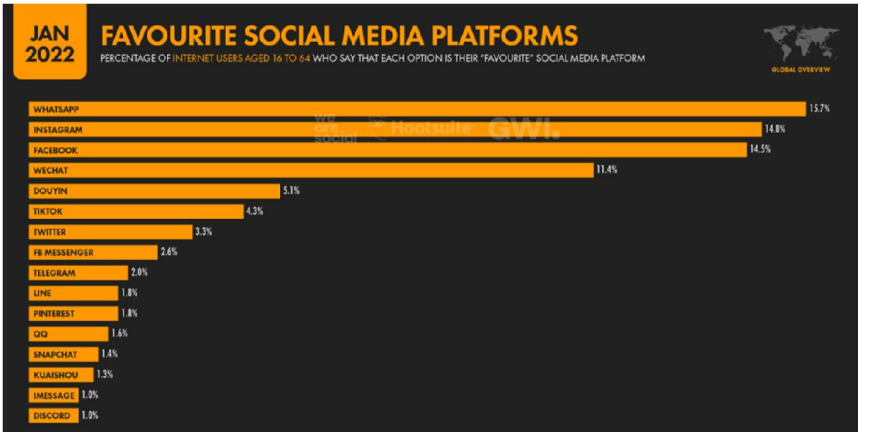

المصدر : موقع (Digital 2022 : Global overview Report)

4. الاتصال الأسري:

الحديث عن الاتصال الأسري في المجتمع الجزائري يقودنا إلى معرفة الخصائص الاتصالية وبنية التفكير الثقافي وطرق التأثير في هذا المجتمع وذلك من خلال الدراسات الاتصالية التي أنجزت في هذا المجال، غير أن الباحثين والدراسات المنجزة في حقل الاتصال والمجتمع اهتمت كثيرا بالأنواع الأخرى من الاتصال، كالاتصال الجماهيري وتأثيره على الجمهور. رغم أن قياس التأثير في هذه الدراسات يتطلب جهدا كبيرا، والوصول إلى المعرفة الكاملة تشوبها الكثير من الشوائب، وبالمقابل نقص الدراسات التي تحاول الولوج إلى وعي الفرد الجزائري وبالتي معرفة الفعل الاجتماعي لهذا الفرد. وهو الواقع الذي يعود بدوره إلى عدة أسباب لعل أبرزها ما يسمى بخصوصيات المجتمع الجزائري والتي سميت في بعض الدراسات بـ" المجتمع اللامرئي " بالجزائر وذلك في كل النواحي كتلك المتعلقة بالمعرفة الاتصالية والاجتماعية والثقافية وغيرها.[17]فالأزمة تكمن كما يقول الباحث – رضوان بوجمعة – في عدم معرفتنا بالآخر بكل ما يحمله هذا الجهل من عدم معرفة مدونة الآخر (Code) على حد ما أكده ستيوارت هال أحد رواد الدراسات الثقافية في مجال الأبحاث الاتصالية والذي جاء بمفهومي التدوين En coding وفك المدونة Decoding.

إن فهم الآخر كما يؤكد الباحث Edgor Morin يبدأ بفهم الذات فيقول:" أن أول حاجز لفهم الآخر، ينتج من حالة اللافهم التي تنبع من ذاتنا".[18]

وبالمقابل يؤكد الكثير من المهتمين بهذا المجال أن تطور الظاهرة الاتصالية في المجتمع الجزائري، على اعتباره مجتمعا ذو ثقافة شفوية. هذه الشفوية المتحدث عنها" لم يسبق وأن درست بمقاربة اتصالية كما أنها من ناحية المعارف الاجتماعية والثقافية تبقى حكما أكثر مما هي معرفة مبنية على تراكم معرفي مشكل من كم هائل من الدراسات والأبحاث".[19]

وهذا الحكم بشفوية المجتمع الجزائري يزيد من أهمية هذه الدراسة التي تهدف أساسا إلى محاولة معرفة استخدام التكنولوجيا والميديا الاجتماعية على الاتصال الأسري.

5. أثر استخدام الفايسبوك على الاتصال الأسري:

من خلال الدراسة الميدانية على عينة المختارة وبعد تجميع الاستمارات الالكترونية ثم افراغ البيانات على برنامج SPSS تحصلنا على عديد الجداول المعبرة عن متغيرات ومحاور الدراسة غير أننا في هذا الجزء نحاول ذكر أهم النتائج

1.5 –عادات استخدام موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك:

جدول 01: يبن مدى تحكم المبحوثين في تطبيقات الفايسبوك

العينة / الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	71	78.02
لا	19	21.98
المجموع	90	100

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Spss

إن أول ما نكتشفه من الجدول أعلاه النسبة المرتفعة من المبحوثين الذين يحسنون استخدام التطبيقات المختلفة للفايسبوك وهذا بنسبة 87.02% من مجموع المجيبين على السؤال. بالمقابل 21.98% من أفراد العينة أكدوا أنهم لا يستخدمون إلا التطبيقات البسيطة للفايسبوك وهذا ما يوحي بأن هذا موقع لا يتطلب معرفة مسبقة ومهارات كبيرة لإتقان تطبيقاته بل يعتمد على بساطة استخدام تطبيقاته تحقيقا للهدف الذي أنشئ من أجله وهو التواصل بين فئات المجتمع المختلفة، اختلاف مستوياتها العلمية والثقافية والأيديولوجية...الخ. إضافة إلى تواجده بلغات كثيرة استجابة لتعدد اللسان البشري وتحقيقا للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المستخدمين. مستندا في ذلك لنتائج البحوث الاعلامية الاتصالية لا سيما أعمال (إلياهو كاتز) التي حولت الاهتمام الرسالة (يقول ماذا؟) إلى الجمهور (من؟) ومحاولة استقطابه من خلال دراسته دراسة كاملة حيث قال: "إنه حان الوقت لكي نطرح السؤال ليس ماذا تفعل وسائل الإعلام بالجمهور وإنما ماذا يفعل الجمهور بوسائل الإعلام ".

جدول 02: يبن معدل الاستخدام اليومي لموقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك

العينة / الإجابة	التكرار	النسبة %
أقل من ساعة	09	10
من ساعة إلى ثلاث ساعات	52	57.8
أكثر من ثلاث ساعات	39	32.2
المجموع	90	100

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Spss

يوضح الجدول أعلاه أن 57.8% من مفردات العينة يقضون من 01 إلى 03 ساعات يوميا في استخدامهم لموقع الفايسبوك، إضافة إلى وجود نسبة معتبرة جدا للمستخدمين الذين يقضون أكثر من ثلاث ساعات يوميا في استخدامهم للفايسبوك والمقدرة حسب النتائج المتحصل عليها ب6 32.2 **%** ، في حين تم تسجيل نسبة صغيرة للمستخدمين الذين يقضون أقل من ساعة واحدة في اليوم في موقع الفايسبوك والمقدرة ب10 **%**. تبين هذه النتائج المكانة التي أصبح يحظى بها هذا الموقع في حياة أفراد العينة فقد أضحى يرافقهم في مختلف محطات يومهم حسب سؤال آخر تم طرحه على المبحوثين ابتداء من أول ساعة لاستيقاظهم صباحا إلى آخر ساعة أيضا لنومهم ليلا، فقد شكل في العديد من المبحوثين أول وآخر محطة في يومهم . من هنا يتضح أهمية وتأثير التطورات المتسارعة التقنية التي يعتمدها الفايسبوك لجذب المشتركين وأسرهم أكثر منطلقا في ذلك من دراسات اجتماعية سلوكية تبحث عن سبل جلب انتباه المستخدم لا سيما الشاشة المتحركة والمقترحات التي يقدمها للتصفح باعتماد لوغارتميات دقيقة تتابع وتدون اهتمامات المستخدمين لتقترح مواقع وصفحات مسايرة لاهتماماته. ومنه يمكننا القول أن الفايسبوك يساير التطورات التكنولوجية مستغلا إياها في استقطاب مستخدمين جدد وهو ما تفسره الإحصائيات المتزايدة من عام إلى عام وقد وصلت حسب الاحصائيات الحديثة إلى حوالي 12.8 من سكان العالم استخداما للفايسبوك ووفقا للحتمية التكنولوجية لماكلوهان فإن الوسيلة هي الرسالة فهناك علاقة تكافلية بينهما فينظر للرسالة من خلال التقنية التي تقدمها الوسيلة وكلما كانت الوسيلة متطورة وأكثر تواكبا للتطورات التقنية كلما شهدت إقبالا من المستخدمين.

جدول 03: يبين طبيعة العلاقة الأسرية لعينة الدراسة

العينة / الإجابة	التكرار	النسبة %
قوية	44	49

عادية	40	45
فاترة	2	2.5
متوترة	04	3.5
المجموع	90	100

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Spss

بدراسة العلاقة بين أفراد الأسرة. أكد 49% من المبحوثين أن علاقتهم قوية مع أفراد أسرتهم، و 45% منهم علاقتهم عادية بأفراد أسرتهم كما أشار 02.5% منهم أن علاقته فاترة، و 03.5% من المبحوثين علاقتهم متوترة مع أفراد أسرتهم.

ومن خلال هذه النتائج نلمس اهتمام الأسرة الجزائرية بالعلاقة بين أفرادها فحوالي 94% من أفراد العينة علاقتهم بأفراد أسرهم مقبولة وبالتالي يمكن القول أن أسر المبحوثين في غالبيتها متماسكة وهذا ما يمكن أن يعطي دلالة على الدراسة التي نقوم بها.

جدول 04: يبين نمط أسرة العينة المبحوثة

العينة / الإجابة	التكرار	النسبة %
أسرة نووية	75	83.5
أسرة ممتدة	15	16.5
المجموع	90	100

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Spss

نلاحظ من خلال النتائج المسجلة أن 83.5% من أسر المبحوثين نووية أي تتكون من زوج، زوجة، وأولاد، و 16.5%من المبحوثين أسرهم ممتدة إلى الجد و الجدة و العم، العمة،...الخ، وهذا ما يدل على توجه الأسر الجزائرية نحو التقلص وتفضيل الأسرة النووية عن الممتدة وهو ما قد يؤثر سلبا على انتقال الموروث الحضاري بين الأجيال وتغير التنشئة الاجتماعية التي كانت سائدة وقد نرجع أسباب ذلك إلى العوامل التي تميز هذا العصر من غلاء المعيشة وتفضيل الاستقلالية والتحرر من الرقابة التي تفرضها الحياة مع الآباء و الأجداد في أسر كثيرة العدد. حتى أدى بالشاب إلى تحضير بيته الشخصي قبل الزواج و قد يكون ذلك شرطا تفرضه البنت للقادم إليها طالبا يدها. هذا التوجه الجديد للتفكير يؤثر حتما في حياتهم كزوجين وحياة أولادهم في المستقبل.

جدول 05: يبين مساهمة موقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك) في تكوين علاقات جديدة

العينة / الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	68	75.5
لا	22	42.5
المجموع	90	100

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول أن الفايسبوك ساهم في تكوين علاقات جديدة لـ 75.5% من أفراد عينة الدراسة، مقابل 42.5% لم يساعدهم على تكوين تلك العلاقات، ومن هنا يمكن القول أن موقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك) فرض مكانته في الحياة الاتصالية لأفراد العينة البحثية بحيث اتضح أنه ساعد أغلب المبحوثين في تكوين علاقات جديدة، وهو بذلك يساهم في تطوير الاتصال وسرعته من خلال التقنيات التي يكتسبها، فبالإضافة إلى الآنية في الاتصال، يستطيع المتصلان أو أكثر تبادل الملفات بمختلف أنواعها.

جدول 06: يبين طبيعة العلاقات جديدة التي يساهم الفايسبوك في تكوينها لدى الفئة المبحوثة

العينة / الإجابة	التكرار	النسبة %
علاقات صداقة	97	48.5
علاقات زمالة	40	20
علاقات عمل	39	19.5
علاقات حب	41	20.5

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Spss

يتضح من خلال الجدول أن الفايسبوك ساعد 48.5% من المبحوثين في تكوين علاقات صداقة جديدة، و 20.5% منهم في تكوين علاقات حب جديدة، كما ساعد 20% منهم في تكوين علاقات الزمالة جديدة، و 19.5% منهم ساعدهم في تكوين علاقات عمل جديدة.

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن النسبة الكبيرة المسجلة كانت في تكوين علاقات صداقة تليها علاقات الحب ثم علاقات الزمالة وفي الأخير علاقات العمل. ومنه يمكن القول أن موقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) ساعد المبحوثين في تكوين علاقات جديدة بمختلف أصنافها.

يمثل دراسة الحالة التي يفضلها المبحوثين في استعمال جهازهم الآلي مؤشرا هاما لقياس مدى الاحتكاك بين أفراد الأسرة و الذي يخلق النقاش والحوار الأسريين واللذان بدورهما يحققان التماسك الأسري، فكلما تحقق الاحتكاك بين أفراد الأسرة زادت فرص الحوار وبالتالي الاستفادة من مزاياه العديدة في حياة الفرد الخاصة والعامة.

جدول 07: يبين استخدام موقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك) على حساب وقت الأسرة

العينة / الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	25	27.7
لا	22	24.4
أحيانا	27	30
نادرا	16	17.9
المجموع	92	100

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول أن 24.4% من المبحوثين أن قضاء أوقاتهم على موقع الفايسبوك لا يكون على حساب وقت أسرهم، بينما أشار 30 % منهم أن ذلك يكون أحيانا على حساب وقت الأسرة، واعترف 27.7% منهم أن استخدامهم للفايسبوك يكون على حساب أسرهم، وأشار 17.9% منهم أن الفايسبوك لا يكون على حساب وقت أسرهم إلا نادرا.

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن نسبة معتبرة من المبحوثين يكون استخدامهم لموقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك) غالبا على حساب وقت الأسرة وهو ما يؤدي حتما –حسب المختصين إلى نتائج سلبية– على أسرهم وتماسكها نتيجة لنقص الحوار الذي يفضي إلى معرفة المشاكل التي يعاني منها أفرادها وبالتالي غياب محاولة إيجاد حلول لها، كما لا يمكن إهمال النسبة التي أشارت إلى أن ذلك لا يكون على حساب وقت عائلاتهم، وهو مؤشر جيد على احترام هؤلاء لهيبة الأسرة وإثباتا لتمتعهم بعادات الاتصال الشخصي الأسري المؤدي للحوار وبالتالي التماسك وإيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها أفرادها خاصة في هذا العصر الذي قلما لا تجد المشاكل سبيلا إلى الأفراد.

جدول 08: يبين المجالات المفضلة لقضاء وقت الفراغ

الإجابة / العينة	التكرار	النسبة%
استخدام موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك	60	66
استخدام وسيلة أخرى من وسائل الاتصال	57	63.5
واجبات وأعمال منزلية	15	17
في كنف الأسرة (تواصل)	50	55.5

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Spss

يتبين من خلال الجدول أن 66% من أفراد العينة المبحوثة يفضلون قضاء وقت فراغهم في استخدام موقع الفيسبوك بينما يفضل 63.5% منهم قضاءه أمام وسيلة أخرى من وسائل الاتصال (كالتلفزيون، الراديو، الصحف،...). كما يفضل 17% من المبحوثين قضاء وقت فراغهم في الواجبات والأعمال المنزلية، في حين يفضل 55.5% منهم في كنف الأسرة

وما يمكن استخلاصه من هذه النتائج هو أن المجتمع الجزائري يمتاز بعادات اتصالية مهمة وهذا من خلال النسبة المعتدلة المسجلة في تفضيل قضاء الوقت في كنف الأسرة فبعد الجهد اليومي يفضل الفرد الارتياح مع الأهل وهو ما ينمي فيهم مهارات عديدة لدى الأفراد باعتبار الأسرة أول مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية ويكتسب الفرد فيها جل خصائص شخصيته المستقبلية كما يذهب إليه علماء النفس الاجتماعي، كالتعبير بحرية والثقة في النفس،...كما يعتبر مؤشرا إيجابي على التماسك والاتصال الشخصي الأسري، و يمكن القول أيضا أن الوسائل الاتصالية على غرار التلفزيون، الإذاعة، الأنترنت... تحظى بوقت فراغ أفراد العينة، ويمكن أيضا أن نستنتج أن مواقع التواصل الاجتماعي وأهمها الفايسبوك أصبح له مكانة مهمة في حياة الأشخاص و أصبح منافسا للوسائل الاتصالية الأخرى في قضاء وقت الفراغ كونه يضم في طياته مختلف تلك الوسائل (تلفزيونات، صحف إلكترونية، إذاعات إلكترونية، علاقات اتصالية متشعبة،...).

جدول 10: يبين الآثار الناجمة عن الافراط في استخدام موقع التواصل الاجتماعي حسب رأي المبحوثين

العينة / الإجابة	التكرار	النسبة %
الانطواء والانعزال	64	71.1
نقص الانتماء الاجتماعي لديه	47	52
اكتساب مهارات الاعتماد على نفسه	11	12

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Spss

يتبين من خلال الجدول أن 71.1% من المبحوثين يرون أن كثرة استخدام الفايسبوك يؤدي إلى الانطواء والانعزال، ويرى 52% منهم يرون أنه ينقص من الانتماء الاجتماعي جراء الاستعمال الكثير لمواقع التواصل الافتراضية وبالمقابل يرى 12% من الفئة المبحوثة أن الفايسبوك يكسب مستخدمه مهارات الاعتماد على النفس جراء استعمالهم الواسع والكثيف لتقنياته وتطبيقاته.

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن الاستعمال غير العقلاني لموقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك يكسب سلوكيات سلبية لدى مستخدميه تؤثر على حياتهم المستقبلية كالانطواء والانعزال فهم يجدون فيه كل ما يلبي رغباته، بالمقابل تغيب بعض السلوكيات الضرورية التي تنمي الجانب السيكولجي للإنسان والأطفال منهم بشكل خاص كالقرب و الحنان الأسريين...الخ، كما قد ينمي الانفرادية وعدم الإحساس بالانتماء الاجتماعي وهذا نتيجة لتكوينهم علاقات افتراضية. حيث أن الإنسان لا يمكن أن يعيش بمفرده كما يقول ابن خلدون "الإنسان كائن اجتماعي بطبعه"، غير أن مستخدمي الفايسبوك يستبدلون تلك العلاقات الاجتماعية الواقعية بعلاقات افتراضية، وهذان السلوكيان يؤديان إلى نقص الاتصال الشخصي داخل الأسرة مما قد ينتج عنه آثار سلبية مثل الانعزال ونقص الانتماء الاجتماعي لدى الفرد المستخدم له.

جدول 11: يبين مساهمة الفايسبوك في تقليص حجم الاتصال الأسري

العينة / الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	67	74.44
لا أعتقد ذلك	23	25.56
المجموع	92	100

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Spss

نلاحظ من خلال الجدول أن 74.44% من أفراد العينة المبحوثة يرون أن موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك يقلص من حجم الاتصال الأسري بينما يرى 25.56% منهم عكس ذلك.

ومن هنا يمكن الخروج بنتيجة مهمة أن الفايسبوك يقلص من حجم الاتصال الشخصي المباشر داخل الأسرة الجزائرية نتيجة لعزله أفراد الأسرة عن بعضهم البعض في زوايا مختلفة من المنزل أو فضاءات أخرى. كما لا يمكن إغفال الإشارة إلى العادات الاتصالية التي لا تزال الكثير من الأسر الجزائرية تحافظ عليها وهذا يظهر من خلال النسبة المحترمة المسجلة.

6. نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا حول أثر استخدام الميديا الجديدة على الاتصال الأسري حاولنا التطرق إلى أحد أهم تطبيقاتها سواء على المستوى العالمي حسب الإحصائيات الجديدة أو المحلي من خلال الملاحظات الاستطلاعية والدراسات الميدانية ألا وهو الفايسبوك على الاتصال الشخصي المباشر في الأسر الجزائرية مدركين أهميته وفقا لعلماء النفس والاجتماع وقد توصلت دراستنا إلى جملة من النتائج وهي:

– يعتبر موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك من بين مواقع التواصل الاجتماعي الثلاث الأكثر استخداما إلى جانب كل من الواتس آب (WhatsApp) والانستغرام (Instagram).

– الخصائص التقنية لموقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) ساهم بشكل اساسي في سهولة استخدامه من قبل مختلف فئات الجمهور فهو لا يتطلب معرفة مسبقة ومهارات كبيرة لإتقان تطبيقاته بل يعتمد على بساطة استخدام تطبيقاته تحقيقا للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المستخدمين.

– أن موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك فرض مكانته في الحياة الاتصالية بحيث اتضح أنه ساعد أغلب المبحوثين في تكوين علاقات اجتماعية جديدة، وهو بذلك يساهم في تطوير الاتصال و سرعته من خلال التطبيقات التي يكتسبها، فبالإضافة إلى الآنية فيه، يستطيع المتصلان أو أكثر تبادل الملفات بمختلف أنواعها.

– يسعى موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك إلى مسايرة التطورات التقنية الحديثة منطلقا في ذلك من الدراسات السلوكية والاجتماعية للأفراد والجماعات وهو ما مكنه من جذب المشتركين وأسرهم أكثر وجعلهم يقضون أوقات طويلة أمام شاشات هواتفهم دون أن يتنبهوا لذلك.

– اهتمام ملاحظ من قبل الأسرة الجزائرية بالعلاقة بين أفرادها فيمكن القول أن أسر المبحوثين في غالبيتها متماسكة.

– تتوجه الأسر الجزائرية نحو التقلص وتفضيل الأسرة النووية عن الممتدة نتيجة للتغيرات التي الاقتصادية والاجتماعية كتدني المستوى المعيشي للأسر، البرامج السكنية المتعددة، تغير النمط المعماري... كلها أسباب أدت إلى هذه النتيجة التي قد ترجع بالسلب على انتقال الموروث الحضاري بين الأجيال.

– أن موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك ساعد المبحوثين على تكوين علاقات اجتماعية جديدة بمختلف أصنافها، حيث تصدرتها علاقات الصداقة ثم علاقات الحب وكمرتبة ثالثة علاقات الزمالة وفي الأخير علاقات العمل.

– أثر استخدام موقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك) الكبير سلبا على الوقت المخصص للأسرة وهو ما سيؤدي إلى زعزعة استقرارها وتماسكها نتيجة لنقص الحوار الذي يفضي إلى معرفة المشاكل التي يعاني منها أفرادها وبالتالي غياب محاولة إيجاد حلول لها.

– لا تزال نسب معتبرة من الجمهور المستخدم لموقع الفايسبوك يولي اهتماما لأفراد أسرتهم ويحاول احترام الوقت المخصص لهم، وهو مؤشر جيد على احترام هؤلاء لهيبة الأسرة وإثباتا لتمتعهم بعادات الاتصال الشخصي الأسري المؤدي للحوار وبالتالي التماسك الأسري.

– الاستعمال غير العقلاني لموقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك يكسب سلوكيات سلبية لدى مستخدميه تؤثر على حياتهم المستقبلية كالانطواء والانعزال. بالمقابل تغيب بعض السلوكيات الضرورية التي تنمي الجانب السيكولجي للإنسان والأطفال منهم بشكل خاص.

– أن يساهم في إبعاد أفراد الأسرة عن بعضهم البعض مما يقلص من حجم الاتصال الشخصي بين أفراده أو يحصر في فئة دون أخرى.

موقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) يقلص من حجم الاتصال الشخصي المباشر داخل الأسرة الجزائرية نتيجة لعزله أفراد الأسرة عن بعضهم البعض في زوايا مختلفة من المنزل أو فضاءات أخرى.

7– الهوامش:

[1]– عبد الحق عبيدات، وآخرون، *البحث العلمي، مفهومه، أدواته، قياسه*،الأردن: دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 1998، ص 51.

[2]– هلال منال المزاهرة، *مناهج البحث العلمي*، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014، ص 307.

[3]– يعقوب الكندي، طرق البحث الكمية والكيفية في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية، الكويت:جامعة الكويت، 2006، ص195

[4] – عمر محمد زيان. البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص 145

[5]– الصادق الحمايمي، الميديا الاجتماعية، الإبستيمولوجيا والإشكاليات والسياقات، تونس: المنشورات الجامعية بمنوبة، 2012، ص13

[6]– المرجع السابق، ص 14.

[7] - Debray, R. (2000). Introduction à la Médiologie, France: PUF, 2000, P12

[8]– الصادق الحمايمي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[9]– محمد عواد، مدخل إلى الإعلام الجديد،الأردن: كلية الآداب والتربية، 2014، ص 15.

[10]– محمد المنصور، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية و المواقع الإلكترونية "العربية انموذجا". *شؤون العصر، 17* (49)، 2013، ص 08.

[11]– أحمد علاء، إصلاح كريس، التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية، مصر: مجموعة النيل العربية، 2006، ص 94.

[12]– بسمة اللدغة، ندى الخزندار، استخدامات الشبكات الاجتماعية في الإعلان،فلسطين:الجامعة الإسلامية، 2011، ص 36.

[13]– بو عبد الله بن عجامية، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الجزائريين في زمن كورونا، دراسة ميدانية على الملتزمين بالحجر المنزلي. *المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، 1* (9)، مارس 2022، ص 262.

[14] - SIMON , K, DIGITAL 2022: GLOBAL OVERVIEW REPORT, (2022, JANUARY 26) sur https://datareportal.com/reports/digital-2022-global-overview-report Consulté le 11 03, 2022 .

[15]– عامر إبراهيم القندلجي، الإعلام والمعلومات والأنترنت، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص 350.

[16]– عائشة فريجة، مراد بلخيري، تأثير الفايسبوك على الهمية الثقافية للشباب الجزائري، دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الفايسبوك. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، 1(5)، جانفي 2022، ص 73.

[17]– رضوان بوجمعة، أشكال الاتصال التقليدية في منطقة القبائل، محاولة تحليل انتربولوجي، أطروحة دكتوراه،الجزائر: جامعة الجزائر،ص13

[18]- Morin Edgar, L'enjeu humain de la Communication in la Communication Etat de Savoir, Auxerre Cede, 2000, P 38.

[19]– بوجمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص13.

8– المراجع:

أ– باللغة العربية:

1- بن عجامية بو عبد الله، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الجزائريين في زمن كورونا، دراسة ميدانية على الملتزمين بالحجر المنزلي. *المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد 1، العدد 09*، مارس 2022.

2- بوجمعة رضوان، أشكال الاتصال التقليدية في منطقة القبائل، محاولة تحليل انتربولوجي، أطروحة دكتوراه،الجزائر: جامعة الجزائر، 2007.

3- الحمايمي الصادق، الميديا الاجتماعية، الإبستيمولوجيا والإشكاليات والسياقات، تونس: المنشورات الجامعية بمنوبة، 2012.

4- زيان عمر محمد، البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.

5- عبيدات عبد الحق ، وآخرون، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، قياسه،الأردن: دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 1998

6- علاء أحمد، إصلاح كريس، التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية، مصر: مجموعة النيل العربية، 2006.

7- عواد محمد ، مدخل إلى الإعلام الجديد،الأردن: كلية الآداب والتربية، 2014.

8- فريجة عائشة، مراد بلخيري، تأثير الفايسبوك على الهمية الثقافية للشباب الجزائري، دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الفايسبوك. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات،المجلد 01، العدد 05، جانفي 2022.

9- القندلجي عامر إبراهيم، الإعلام والمعلومات والأنترنت، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.

10- الكندي يعقوب، طرق البحث الكمية والكيفية في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية، الكويت:جامعة الكويت، 2006.

11-اللدغة بسمة ، ندى الخزندار، استخدامات الشبكات الاجتماعية في الإعلان،فلسطين:الجامعة الإسلامية، 2011.

12- المزاهرة هلال منال، مناهج البحث العلمي، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014

13- المنصور محمد ، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية و المواقع الإلكترونية "العربية انموذجا". شؤون العصر، *17* (49)، 2013.

ب–باللغة الأجنبية:

14- Edgar Morin, L'enjeu humain de la Communication in la Communication Etat de Savoir, Auxerre Cede, 2000, P 38.

15- Debray, R. (2000). Introduction à la Médiologie, France: PUF, 2000.

16- SIMON , K, DIGITAL 2022: GLOBAL OVERVIEW REPORT, (2022, JANUARY 26) sur https://datareportal.com/reports/digital-2022-global-overview-report Consulté le 11 03, 2022 .

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العدد: (01)، (2023)، ص 316 - 331

أهمية التعليم الالكتروني في ضمان استمرارية العملية التعليمية في ظل كوفيد 19: تجارب دولية وتحديات

The importance of e-Learning in ensuring the continuity of the educational process in light of Covid 19: International experiences and challenges

مليكة بوجيت
جامعة الجزائر3، (الجزائر)، maliboudjit@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/01 تاريخ قبول النشر: 2023/05/02 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

شكلت الأزمة الصحية الناجمة عن فيروس كوفيد 2019 بمختلف تداعياتها على القطاعات الحيوية والتنموية، بما في ذلك قطاع التعليم، أحد أهم المواضيع التي استقطبت اهتمام الباحثين وصناع القرار بحثا عن أنجع البدائل التعليمية لضمان استمرارية عمل المرافق التعليمية بالتزامن مع ارتفاع معدلات تفشي الوباء واستمرارية الحجر المنزلي على مدى سنتين من الزمن، ما أدى إلى التفكير في تفعيل الوسائط الإلكترونية تكيفا مع الوضع الصحي وتطوراته وسعيا لتفادي شبح السنوات الدراسية البيضاء وعواقبها الوخيمة.

تهدف هذه الورقة الى معالجة أهمية ودور التعليم الالكتروني في ضمان استمرارية العلمية التعليمية أنواعه فاعليته على مستوى تجارب عالمية ومحلية، توصلت الدراسة الى ان استخدام هذه الوسائط أصبح ضرورة حتمية فرضتها الأزمة الوبائية لضمان استمرارية العملية التعليمة وتفرضها متطلبات المجتمعات الرقمية مستقبلا، لكن نجاحها في المجال التعليمي لاسيما على مستوى الدول النامية يبقى مرهونا بتجاوز جملة من التحديات متعددة الأبعاد .

الكلمات المفتاحية: التعليم الالكتروني؛ التعليم الرقمي؛ الوسائط الالكترونية؛ أزمة كوفيد19 .

Abstract;

The health crisis caused by COVID- 2019 and its various consequences for the vital and development sectors education sector, one of the most important topics that attracted the attention of researchers and decision makers in search of the most effective educational alternatives to ensure the continuity of the operation of educational facilities in conjunction with high epidemic rates and the continuity of home quarantine over two years which led to the thought of activating electronic media in order to adapt to the state of health and its developments, In order to avoid the spectre of white school years and their severe consequences, this paper aims to address the importance and role of e-education in ensuring the continuity of educational science and its effectiveness at the level of global and local experiences, The study found that the use of these media has become an imperative imposed by the epidemiological crisis to ensure the continuity of the educational process and impose the requirements of digital societies in the future, but their success in the field of education, particularly at the level of developing countries, depends on overcoming a number of multidimensional challenge

Keywords:-learning, digital education; electronic media; Covid-19 crisis.

1. مقدمة:

شهد العالم أواخر سنه 2019، وضعا صحيا غير مسبوق ناجم عن سرعة انتشار فيروس كورونا وما اصطلح عليه بوباء كوفيد19، بوصفه أحد أخطر الاوبئة التي عرفها تاريخ البشرية على الاطلاق،نظرا للارتفاع المضطرد للمعدل اليومي لعدد الاصابات والوفيات في العالم، وتعقيداته الصحية جراء تحوراته mutations – وطفراته الجينية، ما قد يجعل من الصعوبة بمكان ايجاد أنجع سبل لمحاصرته أو التكيف مع مضاعفاته وتداعياته التي امتدت الى مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية،محدثة خلل وشبه شلل في حركية أغلب القطاعات الحيوية لدول العالم.

يعد قطاع التعليم والتربية من بين أهم وأولى هذه القطاعات المتضررة التي سارعت إلى عملية الإغلاق مع بداية الأزمة الصحية، كإجراء وقائي واحترازي تطبيقا لبرتوكولات الحجر الصحي المنزلي وما صاحبه من أكبر انقطاع في تاريخ منظومة التعليم، ما تسبب في إلحاق ضرر كبير في حق نحو 1.6 بليون متمدرس وطالب علم بنسبة 94% فيما يعادل 190 دولة على مستوى جميع القارات[1]

أمام هذا الوضع، شكل موضوع التعليم الإلكتروني بديلا من البدائل والخيارات المطروحة ضمن سبل إدارة الأزمة الصحية على مستوى المؤسسات التعليمية، سعيا وراء استدراك الوضع وتدارك مستويات التأخر في الدروس والمقررات التعليمية الذي كاد يلوح بشبح السنة البيضاء، وما قد ينجر عنها من نتائج وخيمة على الدول والمجتمعات .

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على التعليم الإلكتروني كبديل عن التعليم الحضوري ضمن برامج وتجارب الدول لضمان استمرارية العملية التعليمية في ظل تفاقم الوضع التعليمي إجراء عملية الغلق، ومنه كفالة حق الجيل في العلم والمعرفة وتمكينه من تحقيق تحصيل علمي يؤهله لخوض مجال العمل والبحث مستقبلا .

ولمقاربة هذا الهدف نطرح إشكالية رئيسية: كيف أسهم التعليم الإلكتروني في تفعيل العملية التعليمية وضمان استمرارية التعلم في ظل التجارب العالمية والمحلية والتحديات المطروحة لنجاحه لاسيما على مستوى الدول النامية ؟

ويمكن تبسيط ذلك بأسئلة فرعية:

*ماذا نعني بالتعليم الإلكتروني؟

*ماهي أنواعه؟

*كيف تعاملت التجارب العالمية المحلية ومؤسساتها التعليمية مع هذا البديل قصد التكيف مع الوضعية الوبائية، ما هي تحدياته لاسيما على مستوى الدول النامية ؟

الفرضية العامة: لمعالجة هذه الإشكالية ستعين بفرضية التالية :

*التعليم الإلكتروني ضرورة حتمية وخيار مناسب عرفته التجارب العالمية والمحلية المتفاوتة بسبب الفجوة التكنولوجية المعرفية،وتحديات أخرى أمام النظم التعليمية في الدول النامية.

منهجية الدراسة: منهجيا وقصد مقاربة الموضوع تمت الإستعانة بالمنهج الوصفي لدراسة وتحليل مستوياته النظرية ووصف تجارب الدول في مواجهة الازمة الصحية، الى جانب المقاربة النسقية لمعالجة وضع البيئة العلمية والمحلية وتأثيراتها على سياسات الدول والنظم التعليمية للتكيف والوضع الصحي.

لمعالجة الموضوع نقترح المحاور التالية:

2-التـعليم الإلكتروني E-Learning مقاربة معرفية

منهجيا، من بين الخطوات الأولية في معالجة موضوع البحث الوقوف على أبعاده عند النظرية والمعرفية بمفاهيمه ومتغيراته الأساسية التي قد يتضمنها عنوان الدراسة ،في مقامنا هذا يأتي مفهوم التعليم الإلكتروني في مقدمة مفاهيم الدراسة،حيث تظهر أهميته بوصفه متغير رئيسي الى جانب حداثته النسبية *مع توسع استخدامه وتداوله في الأونة الأخيرة مع الأزمة الصحية كوفيد 19 ،علما أن المفهوم يشكل طفرة نوعية في المنظومة التعليمية نتيجة الثورة في عالم تكنولوجية الاتصال والمعلوماتية، على غرار بقية المفاهيم المترادفة او المتداخلة معه مثل التعليم عن بعد، التعليم عبر الوسائط الرقمية، التعليم الرقمي أو الشبكي ..الخ .

2-1 /المحاولات التعريفية للتعليم الإلكتروني E-Learning لمقاربة التعريف الإجرائي .

عرفت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التعليم الالكتروني E-Learning - بأنه "ذلك النمط من التعليم الذي يعتمد أساسا على استخدام آليات الاتصال الحديثة والمعاصرة من كمبيوتر و وشبكاتها ووسائطها المتعددة –صوت وصورة – ورسومات ومحركات البحث،وكذلك بوابات الإنترنت في الاتصال واستقبال المعلومات، واكتساب المهارات، والتفاعل بين المتعلم و المعلم وبين المتعلم و المدرسة و المعلم و المدرسة"[2].

وهناك من يعرفه انها "شكل من التعليم توظف فيه الشبكات التي قد تكون شبكات الانترنيت محلية للكلية أو المدرسة، أو شبكات واسعة المدى مثل الإنترنت والأجهزة التكنولوجية الحديثة لتقديم المادة التعليمية، مع تفاعل المتعلمين معها وتقديم المساعدة المباشرة وغير المباشرة لهم من خلالها" نجد أن كلا التعريفين يركزا على الوسائل المستخدمة في التعليم الإلكتروني، في حين هناك من حاول تعريفه مز زاوية الغاية المرجوة من اللجوء إلى هذا النوع من التعليم حيث يرى الحربي محمد صنت ان هذا النوع من التعليم هو:

"طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسوب وشبكاته ووسائطه المتعددة من صوت وصورة، ورسومات، وآليات بحث ومكتبات إلكترونية، وكذلك بوابات الإنترنت سواءً كان عن بعد أو من خلال التفاعل بين المعلم والمتعلم في الفصل الدراسي المهم المقصود هو استخدام التقنية بجميع أنواعها لإيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة "[3]

أما في تقرير اليونسكو ل 2017 فقد عرف التعليم الإلكتروني بأنه "التعليم الذي يعتمد على استخدام الذي آليات الاتصال الحديثة والمعاصرة من كومبيوتر وشبكاته ووسائطه المتعددة (صوت وصورة)، رسومات وآليات بحث ومكتبات إلكترونية وبوابات انترنت في الاتصال، واستقبال معلومات، واكتساب مهارات والتفاعل بين المعلم والمتعلم ."[4]

أما المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فقد عرفته بأنه "عملية نقل المعرفة لى المتعلم في موقع اقامته أو عمله بدلا من انتقاله الى المؤسسة التعليميةّ.[5]

تأسيسا على هذه المحاولات التعريفية نصل الى اعتبار التعليم الالكتروني هو عملية تفاعلية بين المعلم والمتعلم، يتم في إطارها نقل المعارف ومختلف المهارات المواد التعليمية وباستخدام وسائط الكترونية وأساليب تقنية ورقمية، قصد مقاربة الفاعلية والجودة في مجال التعليم.

2–2 مزايا التعليم الإلكتروني:

–ضمان استمرارية العملية التعليمية في ظروف ملائمة بغض النظر عن القيود الزمنية والمكانية.

–تفعيل العملية التعليمية من خلال فتح مجال النقاش والتحليل بين المعلم والمتعلمين عبر الوسائط المختلفة –البريد الالكتروني .. غرف الحوار.

–إمكانية توفير اساليب وطرق التدريس متعددة ومنسجمة مع مختلف الفروقات والقدرات التعليمية للمتعلمين

–يسمح التعليم الإلكتروني بأداء العملية التعليمية بأقل تكلفة ممكنة في الوقت وفي جهد وعناء التنقل الى المراكز والمؤسسات التعليمية.

2– 3 أنواع التعليم الإلكتروني:

تعددت تصنيفات التعليم الإلكتروني بحسب تعدد المعايير التي يؤخذ بها بين جموع الباحثين، فهناك من يصنفها حسب طبيعة وأشكال الوسائط الالكترونية المستخدمة في العملية التعليمية، وهناك من يعتمد المعيار الزمني، بمعنى عامل الوقت أي توقيت مباشرة العملية التعليمية ،حيث يعطينا هذا التصنيف نوعين من التعليم الالكتروني :

1 / التعليم الإلكتروني المتزامن (المباشر): يعتمد هذا النوع من التعليم الإلكتروني على التفاعل المباشر –انظر الشكل رقم 1– بين كل من لمعلم والمتعلم عبر خدمات الانترنت وتقنياته المختلفة، وتلقى الدروس من خلال فصول وأقسام افتراضية، أهم مزايا ان يمكن الطلاب من التفاعل المباشر مع الدرس عن طريق حوارات عبر الفيديو وغرف النقاش .

الشكل رقم 1 : التفاعل المتزامن لأطراف العملية التعليمية الإلكترونية

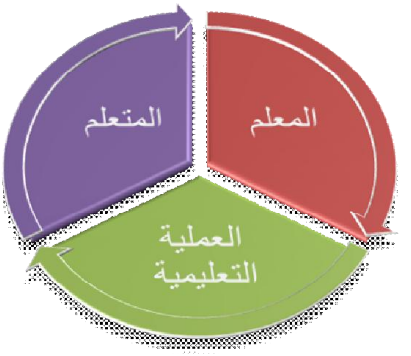

المصدر: من إعداد الباحثة

2/التعليم غير المتزامن .(غير المباشر): ما يميز هذا الصنف عدم اشتراطه التفاعل المباشر لأطراف العملية التعليمية –المعلم ،المتعلم – في ظرف زمني محدد، ذلك أن المرونة الزمنية تسمح للمتعلم بالحصول على المادة التعليمية من برامج ودروس في الأوقات التي تناسبه عبر خدمات البريد الإلكتروني، الفيديو ،لوحات الاعلانات ،المنتديات الخ [6].

عموما، شكل التعليم الإلكتروني بجميع أنواعه منعرجا حاسما في مسار التطورات التي عرفها قطاع التعليم أمام ما يتيحه من وسائل وتقنيات قادرة على إيصال المعرفة، وإكساب المهارات التعليمية للمتعلمين بأسلوب سريع وفعال، ما دفع الحكومات المعاصرة الى وضعه ضمن أهم استراتجياتها تجاه عملية عصرنة القطاع التعليمي، لاسيما فيما يتعلق بتعميم الرقمنة عبر توظيف وسائل وتقنيات تكنولوجيا الإتصال على مستوى المؤسسات التعليمية تكيفا مع تداعيات ظاهرة العولمة، ليزداد هذا الخيار الإستراتيجي أهمية ،ويصبح بديلا أمثلا و ضرورة حتمية لا يمكن تجاوزها أمام حكومات الدول لضمان استمرارية تقديم الخدمات والنشاطات التعليمية لمجتمعاتها، لاسيما معي ظهور الازمة الصحية العالمية أواخر 2019 مع انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 وتداعياته وأثاره الوخيمة [7]على مختلف القطاعات والاجتماعية والاقتصادية والخدماتية، بما فيها قطاع التعليم فقد أحصت منظمة اليونسكوأكثر من 1.6 مليار طالب أضطر للإقطاع عن الذهاب للمدارس والجامعات ،جراء جائحة فيروس كورونا المستجد، الذي أجبر الهيئات الأكاديمية حول العالم على اكتشاف أنماط جديدة للتعلم والتعليم،ومنها التعليم

الإلكتروني[8] موضوع هذه الورقة الذي سنتناوله ضمن بعض التجارب العالمية والمحلية التي اعتمدته في إدارتها للأزمة الصحية، لتدارك حالات الشلل الذي مس المرافق التعليمية جراء الغلق الفوري للمدارس و الجامعات وإتباع البرتوكول الصحي،قبل هذا نحاول الوقوف على تداعيات كوفيد 19 عل قطاع التعليم في المحور الموالي:

3 تداعيات ازمة كوفيد 19 على قطاع التعليم:

3-1:التعريف بالأزمة الصحية كوفيد 19:

تعددت التسميات والوصف واحد للأزمة الصحية التي عرفها العالم أواخر سنة 2019 فهي الجائحة Pandémie وهي و باء كورونا Epidémie de' أو ما يصطلح عليها بأزمة كوفيد 19 [9]، وهي حالة مرضية ناجمة عن ظهور وانتشار فيروس جديد ينتمي الى زمرة الفيروسات التاجية، يصيب الجهاز التنفسي على غرار مرض السارس Sars متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الذي ظهر مطلع الألفية الجديدة ،تتشابه أعراض مرض كورونا الي حد بعيد مع أعرض انفلونزا الموسمية كالحمى والتعب والسعال الجاف، الى جانب ألام المفاصل ،يتسم بسرعة انتقال العدوى مما يستلزم عزل المريض فترة تصل الى خمسة عشرة يوما.

ظهرت البؤرة الأولى للمرض في مدينة أوهان الصينية في مقاطعة هوبي لينتشر بعدها في باقي دول العالم، بشكل واسع مع حلول 2020،جراء تنقل الأشخاص المسافرين الذين يحملون الفيروس، مما تسبب في آنتشار العدوى كالنار على الهشيم،من خلال الاتصال والتقارب الاجتماعي، علما أنه سهل وسريع الانتشار بفعل قطرات اللعاب التي تخرج من فم الشخص المصاب عند الحديث والعطس والسعال،كما يمكنه الإنتقال عند ملامسة الاسطح الملوثة برداد العطس.

3-2 الاثار المترتبة عن انتشار كوفيد 19 في العالم :

أجمعت أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الأزمة الوبائية كوفيد 19، أنها أزمة غير مسبوقة من حيث سرعة انتشارها وامتداد أثارها الى مختلف القطاعات الحيوية، منها قطاع التعليم لكن قبل معالجة ذلك وفي إطار التعريف بخطورة هذه الأزمة الوبائية وتداعياتها على التعليم من الأهمية بمكان الوقوف على أهم الآثار الناجمة عنها:

/**الأثار الصحية:** من أخطر الأزمات التي ألحقت أضرارا بصحة الشعوب والمجتمعات عبر العالم، جراء الأمراض القاتلة الناجمة عن العدوى الفيروسية، منها أمراض الجهاز التنفسي كمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد وأمراض الجهاز الدوري والفشل الكلوي[10]، وقد أحصت منظمة الصحة العالمية الى غاية مارس 2023 حوالي 575 مليون إصابة في العالم، وان عدد الوفيات بلغ المنزلي 5.6 مليون وفاة، الى جانب الآثار الصحية المزمنة، التي قد يخلفها المرض حتى بعد الشفاء كفقدان حاسة الشم بصفة مزمنة ،وضعف الذاكرة التعب وضعف المناعة ..

/**الآثار الإجتماعية:** أثرت عملية الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي سلبا على التفاعلات الإجتماعية، وممارسة الناس لأنشطتهم بصفة عادية لفترات طويلة، مما أسهم في خلق اضطرابات نفسية كنوبات التوتر والخوف والإكتئاب.

/**الآثار الاقتصادية** :برزت الآثار الاقتصادية جليا في تراجع في معدلات النمو الاقتصادي جراء إغلاق الشركات والمصانع وتجميد التعاملات الاقتصادية ما أدى الى:

/ضعف وتعطيل الانتاج بسبب الخلل الذي أصاب سلاسل الإمداد بالمواد الخام اللازمة للعملية الانتاجية والسلع والخدمات.

/التوقف الشبه كلي لبعض القطاعات الحيوية كقطاع السياح، مما انعكس على تزايد معدلات البطالة وانتشار الفقر.

/ ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار المواد والخدمات بشكل مستمر حتى بعد تراجع الوضعية الوبائية

/اضطراب الاسواق المالية

/**الآثار البيئية** : من الاثار البيئية لكوفيد 19 المخلفات والنفايات الناجمة عن الأدوات الطبية المستخدمة في العلاج ووسائل الوقاية كالكمامات والأفرشة الملوثة والمآزر الواقية، التي قدرتها منظمة الصحة العالمية بحوالي 30 إلى 40 % .

3-3 أثار كوفيد19 على قطاع التعليم :

تسببت أزمة كوفيد 19 في أكبر انقطاع عن التعليم في التاريخ من ناحية شموليته لأغلب المراحل والأطوار التعليمية، واستمرارية الإنقطاع عن التعليم الحضوري لفترة قاربت في بعض الدول السنتين، حيث أحصت منظمة الأمم المتحدة بحلول شهر افريل 2020 ما قارب 94 من المتمدرسين والطلاب الجامعيين ممن تأثروا بسلسلة الإجراءات المتخذة من طرف مؤسساتهم التعليمية ،وهو ما يعادل 1.58 بليون ،ويمكن القول أن أغلب المؤسسات قد عرفت غلقا شبه شامل ومتفاوت بين الدول بالنظر للعوامل التالية :

- سرعة وحجم انتشار العدوى وعدد الاصابات، نسبة الوفيات .
- طبيعة الإجراءات الاحترازية ونسبة الحجر المنزلي .
- إمكانيات كل دولة في توفير البدائل التعليمية .

فلقد استمر الغلق في كل من اليابان وفرنسا لمدة شهرين كاملين اعتبارا من مطلع شهر 2020 ، أما في الولايات المتحدة فقد تراوحت نسبة الغلق مابين ثلاث أسابيع الى ثلاثة أشهر ،أما في الصين والهند فقد بلغت ثلاث وسبعة اشهر على التوالي،في حين عرفت العديد من الدول انقطاعا متواصلا للتعليم الحضوري امتد الى سنة كاملة،حيث جاء في تقرير لليونسكو أن حوالي 826 مليون طالب عانوا من هذا الإقطاع لغاية 2021 أغلبهم

من الدول النامية. ففي الأردن ومصر استمرت عملية الغلق الى نهاية السنة بدءا من 15 مارس 2020، وفي لبنان لم تكن العودة للتعليم الحضوري إلا أواخر 2020 بنسبة 50 % تحت ضوابط احترازية .

في حين في الجزائر، تم تعليق الدراسة حضوريا وإغلاق المدارس والجامعات بدءا من 14 مارس 2020 الى غاية شهر ما 2021 حيث كانت العودة وفقا لإجراءات وقائية ..

وبخصوص الدول الإفريقية التي يعاني أغلبها من فجوة رقمية وضعف في الوسائل التكنولوجية لضمان التعليم عن بعد ونقص الامكانيات المالية ،فقد استمرت عملية الغلق لفترات أطول قاربت السنتين،في هذا الاطار وتخوفا من الوضع الكارثي الذي وصلت اليه هذه الدول ،صرحت المديرة التنفيذية لليونيسيف،السيدة هنرييتا فور:"إذ نقترب من مدة سنة لوقوع جائحة كوفيد-19،الطارئة الكارثية للتعليم في العالم ،التي نجمت عن الإغلاقات العامة.فمع كل يوم يمر ولا يتمكن فيه الأطفال من الحصول على التعلّم الشخصي،فإنهم يتخلفون أكثر عن الركب،ويتحمل الأطفال الأشد عرضة للتهميش الوطأة الأشد. وليس في وسعنا أن ندخل سنة ثانية من التعليم الشخصي المحدود، أو دون تعليم شخصي،لهؤلاء الأطفال. ويجب ألا ندخر جهداً لإبقاء المدارس مفتوحة، أو إيلاء الأولوية لها في خطط إعادة فتح المؤسسات[11]"

/الاثار السلبية لعملية إغلاق المؤسسات التعليمية وانقطاع التعليم الحضوري :

سجلت تقارير منظمة اليونسكو جملة من الآثار السلبية الناجمة عن عملية إغلاق المؤسسات التعليمية العالم وتداعيات جائحة كوفيد 19 منها على سبيل المثال :

– حرمان فئة كبيرة من الاطفال والشباب من امكانية التعلم وتنمية قدراتهم التعليمية، لاسيما الذين لا يملكون فرص للتعلم خارج المدرسة .

–أمام غلق المدارس يجد الأولياء صعوبة في تعليم أولادهم في ظل غياب الإمكانيات المادية والمالية والتعليمية

–محدودية تعليم الآباء.

–عدم المساواة في إمكانية الإنتفاع بمنصات التعلّم الرقمية :يمثل غياب الانتفاع بالتكنولوجيا أو ضعف الربط بالإنترنت، عائقاً أمام التعلّم المستمر،لاسيما بالنسبة إلى الطلاب الذين ينتمون إلى عائلات محرومة[12].

–تسهم المدارس في توفير خدمات صحية وتغذية سليمة ومتوازنة للأطفال من خلال تقديم واجبات مجانية وبتكلفة منخفضة جدا، ومع إغلاق المدارس تتعرض شريحة كبيرة من الأطفال أبناء الأسر الفقيرة الى الحرمان هذه الفرص.

–تخلق المدارس ومؤسسات التعليم مجالا للتعلم وتطوير الذات وشخصية من خلال التفاعل الاجتماعي بين المتمدرسين وأقرانهم وبينهم وبين المعلمين، كما أن نجاع العملية التعليمية يتوقف على هذا النوع من التفاعل الذي يفتقد مع الإنقطاع عن المدرسة .

– يلعب الحيز المكاني التعليمي كالمدرسة دورا كبيرا في عملية التعليم من ناحية الانضباط والالتزام بالمواعيد الدراسية والتركيز الذي قد لا نجده في بديل تعليمي أخر .

4 –التوجهات العالمية والمحلية نحو التعليم الإلكتروني كآلية لاستمرارية العملية التعليمية:

أمام الخلل الكبير التي مس قطاع التعليم بمختلف أطواره والتأخر المسجل جراء عملية الغلق، كان التوجه العالمي والمحلي نحو التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني لضمان استمرارية العملية التعليمية، واستكمال البرامج الدراسية وإجراء الامتحانات تفاديا لسنة بيضاء.

4–1 طبيعة الجهود الحكومية في العالم لدعم التعليم الالكتروني وضمان االستمرارية التعليم

ضمن هذا المسعى انصبت أغلب الجهود الحكومية في العالم على البحث في سبل تكريس هذا البديل التعليمي، من خلال تسخير الموارد المادية والمالية والبشرية والفنية لدعم البنى التحتية وتوفير المتطلبات التكنولوجية اللازمة لهذا النوع التعليم،حيث سارعت الحكومات الى الزيادة في حجم الإنفاق المالي على قطاع التعليم لدعم المؤسسات التعليمية وتطوير بنيتها التحتية وتوفير الوسائل التكنولوجية وإعداد البرامج التطبيقات اللازمة لذلك،فقد أشار تقرير صادر عن البنك العالمي في 2020 أن الحكومات عبر العالم أنفقت ما يقارب 12 تريليون دولار على حزم اقتصادية لمواجهة كوفيد 19،من بينها ما خصص للإستثمار في تكنولوجية التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم تخصيص ما يعادل 54.3 دولار أمريكي ضمن قانون رعاية كورونا CARES لدعم المدارس و الطلاب والأسر ،أما فرنسا فأطلقت مبادرة 1 مليار يورو لتحسين مستوى التعليم عن بعد وتطوير التعليم اللإلكتروني ،وأحصت إيطاليا ما يقارب 85 مليون يورو لإنجاح التعليم عن بعد لفائدة 8.5 مليون طالب وتحسين مستويات الانترنيت في المناطق المعزولة[13] .

ولتوفير المواد التعليمية الرقمية في المدارس والجامعات سطرت الحكومة الهندية برنامج سمي بـ DIKSHA ،في حين بادرت الصين بإطلاق برنامج .1.5 مليار دولار مباشرة بعد عملية غلق المدارس والجامعات لتجسيد برامج التعليم عبر الوسائط الالكترونية ،حيث تم توجيه جزءا من المخصصات المالية لتوفير الأجهزة الإلكترونية والحواسب لطلاب الأسر ذوي الدخل المنخفض منها وتقديم إعانات للطلاب في مجال الإتصالات[14] .

عربيا ، خصصت المملكة العربية السعودية ما يعادل 2 مليار دولار أمريكي للبني التحتية وتوسيع استخدام الرقمنة على مستوى المؤسسات التعليمية ،وعملت الإمارات العربية على دعم التعليم عن بعد على مستوى القطاع الحكومي و الخاص عبر برنامج تمويلي قدر ب 327 مليون دولار امريكي وحوالي 82 دولار امريكي لتطوير البنى التحتية.كما بلغت الميزانية المخصصة لتمويل برنامج تحسين التعليم عن بعد حوالي 20 مليون دولار امريكي.

ما يمكن تسجيله بخصوص مختلف الجهود الحكومية في العالم وما سخرته من إمكانيات مادية ومالية وتكنولوجية فنية، أنها متفاوتة مقارنة لحجم الفجوة المالية والرقمية[15] بين الدول، ومجالات تركيزها بالنظر لطبيعة احتياجات مجتمعاتها المحلية ودرجة تفاقم الوضع الوبائي، لكن نجدها متقاربة نسبيا في الإقبال على العديد من المبادرات الاجرائية لتدارك التأخر المسجل وضمان استمرارية العملية التعليمية منها:

*التوجه نحو تعميم التعليم عن بعد كبديل أمثل لاسيما التعليم الالكتروني باستخدام الوسائط الالكترونية منها :

- البث المباشر للدروس والمحاضرات باستخدام ZOOM-Google Meet- Microsoft Teams

وتفعيل منصات التعليم الالكتروني لتقديم البرامج والمقررات لتعليمية وضع المطبوعات، واستكمال الدورات الامتحانات، عبر منصات متنوعة منها Future .Microsoft Teams -Google Classroom -Moodle Learn-Udacity-Edex-Coursera، التي تسمح بإمكانية الوصول الى 10 ألاف من المقررات والبرامج مقدمة من طرف 300 جامعة و شركة عالمية[16] .

–نظام ادارة التعليم :Learning management system -LMS نظام يسمح بإنشاء دورات تعليمية عن بعد، وفعال من حيث التكلفة في الجهد والوقت تستخدمه إدارة المدارس والجامعات والطلاب، وآمن من حيث حفظ البيانات وعدم ضياعها.

*العمل على تحسين وتطوير البنى التحتية الإلكترونية كتطوير الشبكة الإتصالية من خلال الرفع من مستويات تدفق الإنترنيت، واللجوء في بعض الدول المتقدمة الى تقديم خدمات مجانية الانترنيت والواي فاي wi–fi، علما إن هذه الخدمات ضعيفة في بعض الدول النامية وتكاد تنعدم في الدول الفقيرة، فقد أحصت الوكالة الدولية للاتصالات نحو 3.6 مليار شخص في العالم غير متوصل بالانترنيت.

*لجوء بعض الدول الى تدعيم المدارس والجامعات التعليمية والطلاب الذين لا يملكون الحواسب بأجهزة كمبيوتر بعض المناطق من الولايات المتحدة تم بتوفير أجهزة محمولة للتعليم ونقاط اتصال واي فايWi Fi، على سبيل المثال تم توزيع أجهزة Chrome book في نحو 20000 مدرسة في بوسطن، و3700 مدرسة في شيكاغو[17].

*إجراء دورات تكوينية لتدريب المعلمين على مهارات وتقنيات استخدام مختلف برامج وتطبيقات التعليم الالكتروني فقد أطلقت الحكومة في الهند مبادرة PAeVIDY لتوفير المحتوى الرقمي للمعمين وتدريبهم على استخدامه، وفي ذات المسعى جاء برنامج "معلمون مبتكرون " في البرازيل، في مصر تم إنشاء منصة "مدرسة مصر الرقمية " لتدريب المعلمين عل التصميم الرقمي للدروس، أما في الجزائر فقد وفرت وزارة التربية الوطنية برنامج "التكوين المستمر عن بعد " بهدف تقديم دورات تدريبية حول كيفية إنشاء دروس رقمية وتنمية مهارات التفاعل مع الطلبة عبر الوسائط التكنولوجية .

لكن الملاحظة المسجلة هنا هي تفاوت القدرة على تجاوب الدول لمقاربة هذا الهدف وإعطاء الأولوية لعملية التأهيل والتدريب على التعليم اللإلكتروني في العديد من الدول النامية والفقيرة، جراء ضعف الموارد المالية والتكنولوجية ونقص الكفاءات البشرية المؤطرة، حيث أكدت تقارير اليونسكو أثناء مرحلة الكورونا خطورة الوضع أمام ضعف مستويات التأطير والتدريب في بعض البلدان، ففي إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى تم إحصاء 64 % التعليم الابتدائي و 50% [18] في التعليم الثانوي ممن تلقوا الحد الأدنى من دورات تدريبية بمحتويات ضعيفة من المهارات الرقمية.

2-4 نمـــاذج رائدة في استخدام التعليم الالكتروني لضمان استمرارية العملية التعليمية في ظل كوفيد 19":

بناء على تصنيفات تجارب الدول الرائدة في إدارة العملية التعليمية بنجاح في ظل جائحة كورونا، والمقدمة من طرف اليونسكو والمنظمات المهتمة بقضايا التعليم والأزمة الصحية وتداعياتها،ندرج نماذج من هذه التجارب .

***تجـــربة فـــلندا**

تعتبر فلندا من الدول الرائدة في مجال التعليم الإلكتروني، ويعود تاريخ انطلاقتها في استخدام تكنولوجيا التعليم وإدماج التقنيات الحديثة في العملية التعليمية الى منتصف ثمانينات القرن الماضي، مع إطلاق مشروع إدخال الحواسيب وأجهزة الكمبيوتر الى المؤسسات التعليمية سنة 1985 الذي دام عشرية كاملة، ليتم تعميم استخدامها بشكل واسع في بداية الألفية الجديدة من خلال مبادرة توفير جهاز كمبيوتر شخصي لكل طالب لا يملك حاسوبا ،والعمل على تصميم برامج تعليمية عبر الانترنيت .

إن هذه الصحوة التكنولوجية المبكرة لقطاع التعليم في فلندا نابعة من مقاصد سياستها التعليمية الهادفة لمقاربة الجودة وإكساب الطلاب والمتمدرسين مهارات فنية وتقنية تؤهله لخوض مجلات الحياة في مختلف الظروف العادية و الاستثنائية، الشئ الذي انعكس إيجابا مع الأزمة الصحية كوفيد 19 ، حيث كانت فلندا واحدة من الدول التي استطاعت أن تتكيف مع الوضع الوبائي وتسهر على ضمان استمرارية العملية التعليمية باستثمار خبراتها في التعليم الإلكتروني وذلك من خلال :

– توفير الأجهزة الإلكترونية لفائدة الطلاب الذين تعذر عليه الحصول على حاسوب محمول شخصي، حيث تم توزيع 9000 وحدة مع تطوير خدمة الشبكة الاتصالية العنكبوتية في مختلف المناطق وذلك تماشيا وأحد أهداف سياسيتها التعليمية ضمان تجهيز الطالب والتعليم المتساوي[19] .

– تفعيل منصات التعليم الإلكتروني – Modell-Teams-Wilma لتقدم الدروس وحقيق التفاعل بين المعلمين والطلية والمتمدرسين .

–تصميم البرامج التعليمية الرقمية بالتعاون مع الأساتذة ذوي الخبرة الفنية والتقنية.

-تكثيف الدورات التدريبية للتعرف على أحسن التقنيات والتطبيقات التعليمية الجديدة والأكثر فاعلية من ناحية الوقت والجهد.

-المتابعة المستمرة قصد التمكن من تقييم الطلبة والمتمدرسين ومقاربة جودة العملية التعليمية التفاعلية عبر المنصات الرقمية.

-اعتماد المقاربة التشاركية على مستويات عدة لتطوير وإنجاح التعليم الإلكتروني، بين الإدارة التعليمية والمعلمين والطلبة، وبين المعلمين والأولياء بخصوص المشاكل التعليمية التي قد تعترض الأولاد لتشجيع التعليم المنزلي.

-مساهمة القطاع الخاص والمؤسسات المجتمع المدني في دعم الادارة التعليمية، من حيث الخبرات والإمدادات المتعلقة بالأجهزة الالكترونية لتجاوز الأزمة الوبائية وضمان استمرارية التعليم رغم غلق المدارس والجامعات.

***تجربة سنغافورة :**

صنفت المنظومة التعليمية لسنغافورة من أنجح المنظومات في العالم من ناحية جودة التعليم وسياستها التعليمية المنتهجة التي تعتمد على :

-التعليم المتعدد الأبعاد الرامي التنمية المهارات للمتعلمين في المجالات الاكاديمية ولتكنولوجية والإبداعية والإجتماعية.

-تطوير المناهج التعليمية بما يتماشى مع متطلبات العصر واحتياجات الطلاب.

- الإهتمام بالتدريب المستمر للمعلمين تجاوبا مع التطورات التكنولوجية ما أسهم في خلق بيئة تعليمية مناسبة لتطوير التعليم الإلكتروني الذي كان طوق نجاة للحكومة السنغافورية لضمان استمرارية التعليم مع تداعيات أزمة كوفيد19 ساعدها في ذلك :

-امتلاك سنغافورة بنية تحتية قوية وشبكة من الانترنيت عالية السرعة يسمح للمدارس والطلاب من استخدام البرامج والتطبيقات الرقمية، حيث استثمرت الحكومة السنغافورية في التعليم بشكل كبير خلال جائحة كوفيد-19، فقد قامت الحكومة بزيادة الإنفاق على التعليم بنسبة 20% في ميزانيتها السنوية لعام 2021[20]،

- تدريب المعلمين على التقنيات الحديثة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، علما أن هذه العملية بدأ الإستثمار فيها مند بداية الألفية الجديدة ،إذ عملت الحكومة في تلك الفترة على ربط جميع المدارس والبالغ عددها 360 مدرسة في شبكة واحدة كما تم تدريب الطاقم التدريبي والبالغ عددهم 25 ألفا على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات،وتم تخصيص30 % من زمن المناهج الدراسية لتلك التطبيقات لتدريب الطلبة بالمهارات الاساسية للتعليم والتفكير الإبداع[21].

- الإستفادة من الدروس المستخلصة من تجارب الأزمات الوبائية منها وباء السارس 2003 لإدارة العملية التعليمية واستدامتها.

ولضمان استمرارية التعليم عملت وزارة التربية في سنغافورة على فتح بوابة إلكترونية للتعليم عن بعد Singapore Student Learning Space ،وتوفير الدروس والبرامج التعليمية منصات على Learning Managment System– google classroom،وإنشاء الفصول الإفتراضية لتفعيل التعليم المتزامن من خلال التفاعل بين الطلاب والمعلمين عبر تقنية zoom، الى جانب تمكين الطلاب من التعليم الذاتي عبر الدروس المسجلة في الفيديو واليوتوب والمواقع التعليمية.

*** التجربة السعودية :**

شهدت السياسة التعليمية للمملكة العربية السعودية السنوات الاخيرة نقلة نوعية سعيا وراء تحسين ومقاربة الجودة مستندة في ذلك جملة من المرتكزات :

- التركيز على بناء منظومة تعليمية رقمية ذات جودة عالية من خلال تعميم استخدام الاساليب التكنولوجية وتوفير بنية تحتية قوية مع تعزيز الشبكة الاتصالية .
- تحسين وتطوير المناهج التعليمية وتكييفها والتطورات المعرفية ومتطلبات الاهداف التعليمية المخطط لها
- اعتماد التعليم ذي جودة عالية يشمل كامل اقاليم المملكة قصد تحقيق المساواة وتكافؤ التعليم التعليمية.
- تنمية المهارات الفنية والتقنية لدى الطلاب والحس النقدي والابتكاري.
- التأهيل والتدريب المستمر للهيئة التدريس على أحدث التقنيات والأساليب التعليمية الرقمية

هذه المرتكزات الى جانب تجربة المملكة مع التعليم عن بعد، عوامل أسهمت بشكل كبير في دعم الجهود الحكومية في إدارة الأزمة التى عرفها قطاع التعليم خلال جائحة كورونا، إثر عملية الغلق الشامل للمدارس والجامعات واللجوء التعليم عن بعد الإلكتروني على وجه الخصوص من خلال:

*إنشاء بوابة تعليمية الكترونية "المستقبل" شاملة لمختلف الأطوار التعليمية والدروس والبرامج التعليمية الرقمية .

*تدعيم التعليم الإلكتروني بإنجاز منصة "مدرستي" بالشراكة مع شركة مايكروسوفت، سمحت المنصة بتوفير 154 مليون فصل افتراضي وحوالي 16مليون مادة تعليمية متنوعة، كما وفرت 700 مليون عينة نماذج من الاختبارات، وحوالي 41 مليون من الواجبات المدرسية من المعلمين للطلاب[22].

*إستفادة المدرسين والمستخدمين من منصة مدرستي من دورات تدريبية بخصوص المهارات الرقمية ومناهج وأدوات التقييم الرقمية .

5–تحديات التعليم الالكتروني في الدول النامية :

سمحت الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 بإبراز أهمية التعليم الإلكتروني في ضمان استمرارية العملية التعليمية ضمن تجارب رائدة عبر استثمار لمقدراتها المالية البشرية والتكنولوجية، قصد تجاوز منحة قطاع التعليم الناجمة عن توقف الدراسة حضوريا وغلق المدارس والجامعات، والعمل على تكثيف جهود حكوماتها باتجاه

استدامة التعليم، واستدراك مستويات التأخير المسجل في المقررات والاختبارات وإنقاذ الطلبة والمتدرسين من سنة بيضاء عواقبها وخيمة حاضرا ومستقلا .

في جانب أخر كانت الجائحة مرحلة صعبة على قطاع التعليم في العديد من الدول النامية والفقيرة ،تم الكشف في إطارها عن أهم التحديات التي قد تحول دون تفعيل هذا النوع من التعليم وتعميم الإستفادة منه على مختلف المناطق والفئات ومنه ضمان استمرارية العملية التعليمية نوجزها فيما يلي:

-ضعف السياسات والبرامج التعليمية وعدم قدرتها على التجاوب مع متطلبات التكنولوجيا ومجتمعات المعرفة والذكاء الإصطناعي، واستمرار العمل بمناهج تقليدية ومحدودة الآفاق والإستدامة في منافعها .

-غياب تشريعات ناظمة لعملية إدراج البعد التكنولوجي في التعليم وتفعيل المواطنة الرقمية، التي تنعكس بدورها على خدمة التعليم الرقمية وتفاعل أطرافها عبر الوسائط الإلكترونية –طلبة، معلمين، أولياء، إدارة .

-هشاشة البنية التحتية اللازمة لتفعيل التعليم الإلكتروني لاسيما على مستوى الربط بشبكة الانترنيت، ذلك أن ضعف سرعة تدفقها وصعوبة وصولها الى المناطق المعزولة والنائية، واقتصارها أحيانا اعلى المدن دون الارياف والقرى مما يسهم في حرمان الكثير من الفئات من مواصلة التعليم، وقد يؤدي الى ارتفاع مستويات التسرب المدرسي والجامعي، كما يعرقل عمل الطلبة والأساتذة والباحثين .

-نقص الدعم الحكومي للطلبة والمتعلمين من الأسر المنخفضة والمحدودة الدخل لإقتناء الحواسب المحمولة واللوائح الذكية، التي أصبحت ضرورة حتمية في العملية التعليمية أمام غلائها في السوق وضعف القدرة الشرائية، ما يكرس عدم المساواة وغياب تكافؤ الفرص بين المتعلمين.

-ضعف التكوين للأساتذة والمعلمين ومحدودية معرفتهم بالأساليب الرقمية في التعليم واستخداماتها وسيادة ما يعرف بالأمية التكنولوجية .

-سيادة ذهنية التخوف من إستخدام الوسائط الإلكترونية عن جهل وعن عدم إلمام بتقنياتها ما قد يعزز مقاومة التغيير والتمسك بالمناهج التقليدية فالإنسان بطبعه عدوا لما يجهله.

-نقص الوعي بأهمية التعليم الالكتروني مما أثر على عملية التفاعل بين المعلمين وطلبة والمعلمين والأولياء لحل العديد من المشاكل أثناء ازمة كوفيد19.

6 – الخاتمة :

عالجت هذه الورقة موضوع أهمية التعليم الالكتروني في ضمان استمرارية العملية التعليمية في ظل كوفيد19، من خلال الوقوف على تداعيات الأزمة على قطاع التعليم في دول العالم، وتوجه حكوماتها ضمن سياساتها الإحترازية لاختياره بديلا أمثلا لاستدراك التأخر المسجل، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1 – إن الوضع الذي عرفه قطاع التعليم مع الأزمة الصحية كوفيد19 غير مسبوق في عالمنا المعاصر، جراء تداعياتها بآثارها المختلفة على هذا القطاع الحيوي، ما تسبب في تعليق الدراسة وغلق المؤسسات التعليمية بصفة متفاوتة بين الدول.

2 – هناك من الدول ما استطاعت إحتواء الوضع وتقليص فترة التوقف عن الدراسة، والعمل على ضمان استمرارية العملية التعليمية، من خلال استغلال خبراتها في مجال التعليم عن بعد والتعليم الرقمي، والإنفاق المالي لتحسين وتطوير بنيته التحية وتوفير ومختلف الوسائط الالكترونية وتقديم الدعم الفني والتقنى للطلبة وهيئة التدريس .

3 – أغلب النماذج الرائدة في هذا المجال هي ثمرة استراتيجية وجهود مكثفة استهلتها دولها مع بداية الألفية الجديدة، بإدماج التعليم الالكتروني في منظومتها التعليمية منها فلندا وسنغافورة والمملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة .

4 – أغلب الدول التي فشلت في إحتواء الوضع أو واجهت صعوبة في تقليص مدة الإنقطاع عن الدراسة كانت رهينة تحديات وعراقيل تحتاج لتكثيف الجهود لتجاوزها، لذلك ندرج اهمها في التوصيات التالية :

5 – إعادة النظر في السياسة التعليمية بما يتماشى ومتطلبات مجتمع واقتصاد المعرفة، وتطوير المهارات الرقمية والفنية من خلال التركيز على إصلاح المناهج والبرامج لتعليمية .

6 – تقنين ووضع تشريعات ناظمة لرقمنة قطاع التعليم .

7 – تطوير البنى التحتية للتعليم الإلكتروني وتوسيع شبكة الربط بالإنترنيت بسرعة عالية لمختلف الأقاليم والمناطق.

8 – تكوين الاساتذة فيما يتعلق بالتقنيات والوسائط الرقمية من خلال دورات تدريبية مستمرة .

9 – الإستثمار في مجال توفير البرمجيات التعليمية وتجهيز المؤسسات التعليمية ،ودعم الطلبة بالحواسب أو الأجهزة الإلكترونية.

10 – الرفع من ميزانية التعليم والإنفاق المالي على متطلبات الرقمنة .

11 – التوعية بأهمية التعليم الالكتروني وكثيف جهود وتعاون جميع القطاعات والتنموية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل دعم مؤسسات التعليمية والطلبة ماديا وتقنيا وفنيا .

5– الهـوامش

[1]بحسب تقرير الامم المتحدة المتضمن للموجز السياساتي لتعليم اثناء جائحة كوفيد19 وما بعدها **أنظر الموقع الالكتروني** https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy

[2]https://learningportal.iiep.unesco.org/en/library/.unisco,2017.

[3]محمد صنت ، الحربي ." مطالب استخدام التعليم الإلكتروني لتدريس الرياضيات بالمرحلة الثانوية من جهة نظر الممارسين والمختصين " رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أم القرى . 3107 هـ)

https://mobt3ath.com/uplode/books

[4] UNISCO;Op.ccit

[5]المنظمة العربية للثقافة والتربية و العلوم ،**التعليم عن بعد –مفهومه،ادواته،استراتيجياته –**انظر الموقع الالكتروني: .https://en.unesco.org/sites/default/files/policy-breif-distance-learning

[6]طارق عبد الرؤوف ،عامر،**التعليم الالكتروني والتعليم الافتراضي (اتجاهات عالمية معاصرة)**،ط ،القاهرة ،المجموعة **العربية لتدريب و النشر**،2014،ص **128انظر الموقع الالكتروني** :https://archive.org/details/20200521_20200521_230

[7] في هذا الاطار جاء في تقرير البنك الدولي لمارس 2020 في وصفه للآثار الوخيمة أنه بالمقارنة لحالات الطوارئ الصحية السابقة،وآخرها حالات تفشي فيروس الإيبولا،المرجح أن يكون التأثير على التعليم أكثر تدميرًا في البلدان التي تنخفض فيها نتائج التعلم،وترتفع فيها معدلات التسرب من التعليم،وتضعف فيها القدرة على الصمود في وجه وبينما يبدو أن إغلاق المدارس يمثل حلًا منطقيًا لفرض التباعد الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية،فإن إغلاقها لمدة طويلة سيكون له تأثير سلبي غير متناسب على الطلاب الأكثر تضررًا .**انظر** :https://blogs.worldbank.org/ar/education/managing-impact-covid-19-education-systems-around-world

[8] www.un.org/ar/115986

[9]جاء هذا الاصطلاح المختصر باللغة الانجليزية Covid-19 للتعبير عن هذا المرض الفيروسي المستجد،حيث اشتق الحرف الاول من كلمة كورونا Co و الحرف الثاني v من كلمة virus اما الحرف d فيرمز لكلمة disease ،وأخيرا 2019 نسبة لسنة ظهوره..للمزيد **انظر** :معاوية انور العليوي ،**كورونا مرض قادم من الشرق** ،منارة العلم للنشر والتوزيع ،دبي،2020،.ص.40.

[10] Coronavirus Disease (COVID-2019) Situation Reports," *World Health Organization*,: https://bit.ly/2WOYoOy

[11]https://www.unicef.org/ar/%D9%83%D9%88

[12] https://ar.unesco. org/covid19/edu cationresponse

[13] (ه.ا)،التكنولوجيا و جائحة لكورونا –covid19– **مجلة الاتحاد الدولية للاتصالات :** tu.int/en/itunews/Documents/2020/2020-

[14](**المصدر ذاته.**

[15] في هذا الاطار قالت جين كوفين نائبة في جمعية الانترنيت أن حجم الفجوة الرقمية يقدر ب 49 لهذا يجب العمل و التعاون من أجل تقليصها الى حدود 20% افاق 2030،**المصدر ذاته.**

[16]وكالة الانباء السعودية https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2414467

[17]حليمة يوسف المنتشري"ادارة الأزمات والتعليم الطارئ عن بعد في ضوء التجربة السعودية والتجارب الدولية – جائحة كورونا أنموذجاً" https://www.new-educ.com/%D8%A5%D8%A

https://www.new-educ.com/%D8%A5%D8%AF

[18] المصدر ذاته.

[19] سامي العنزي،ا"لتعليم عن كخيار استراتيجي في فلندا في مجابهة كوفيد19 إمكانية الافادة منها في دولة الكويت " **مجلة الدراسات و البحوث التربوية** المجلد1 العدد1،ص.269.

[20] https://ar.knoema.com/atlas/%D8%B3

[21]نادية ابراهم السيد هنيدي،"التجارب العالمية في تطبيق الادارة الالكترونية تحدياتها وتطبيقاتها في الدول العربية" https://esalexu.journals.ekb.eg/article_110270

[22] تقرير عن التعليم الرقمي والتعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية https://documents1.worldbank.org/curated/en/099435002072211001/pdf

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 332 - 346

تحولات التعليم الجامعي في زمن جائحة كورونا وما بعدها بين التحدي والاستجابة: الجزائر أنموذجا

Transformations of university education in the time of the Corona pandemic and beyond, between challenge and response: Algeria as a model

ليندة بورايو
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، (الجزائر)، lindabourrayou@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/05/06 تاريخ قبول النشر: 2023/05/30 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

سيتم في هذه الدراسة معالجة موضوع تحولات التعليم الجامعي في زمن جائحة كورونا وما بعدها بين التحدي والاستجابة: الجزائر أنموذجا، وذلك في محاولة للإجابة على الإشكالية التي مفادها؛ مدى قدرة المنظومة التعليمية الجامعية في الجزائر على التجاوب السريع للمستجدات والتحديات الطارئة التي أحدثتها جائحة كورونا، وإذ تهدف هذه الدراسة إلى تبيان ما أحدثته الجائحة من تحولات تخص التعليم الجامعي بالجزائر، ومختلف المشاكل والصعوبات التي واجهتها في بحثها عن الحلول للاستمرار والعودة إلى التعليم بشكل طبيعي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا قد أحدثت تحولات في نمط التعليم الجامعي باعتماد التعليم الإلكتروني عن بعد، والذي قضى على العديد من السلبيات التي كانت تعانيها المنظومة التعليمية التقليدية في الجزائر رغم ما تم تسجيله من نقائص خاصة تلك الملاحظة على منصات التعليم الإلكتروني، إلا أنها قد قدمت دعما للعملية التعليمية التقليدية.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا؛ التعليم؛ المورد البشري؛ الرقمنة؛ التنمية؛ الجزائر

Abstract:

In this study, the subject of university education transformations in the time of the Corona pandemic and beyond, between challenge and response: Algeria as a model, will be addressed in an attempt to answer the problem; The extent to which the university educational system in Algeria is able to respond quickly to the emergency developments and challenges caused by the Corona pandemic, and as this study aims to show the transformations brought about by the pandemic in terms of university education in Algeria, and the various problems and difficulties it faced in its search for solutions to continue and return to education normally, By relying on the analytical descriptive approach, the study concluded that the Corona pandemic has brought about shifts in the university education pattern by adopting e-learning from a distance, which eliminated many of the negatives that the traditional educational system in Algeria was suffering from, despite the shortcomings that were recorded, especially that observation. On e-learning platforms, however, it has provided support for the traditional educational process.

Keywords: Corona pandemic; education; human resource; digitization; development; Algeria.

1. مقدمة:

من الصعوبات في مواجهة هذه الجائحة وقد شملت هذه الصعوبات بالإضافة إلى تحدي البقاء والمحافظة على الحياة البشرية وهو العامل الأهم للإنسانية برمتها، توقف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، فلقد أجبرت جائحة فيروس كورونا أكثر من 190 دولة على إغلاق المدارس والتحول إلى التعلم عن بعد فجأة على نحو أربك الجميع، وفي ذروة الأزمة؛ ترك أكثر من 85% من الطلاب في جميع أنحاء العالم المدارس النظامية، لذا كان لزاما على الدول وحكوماتها البحث في الصيغ المستحدثة والملائمة التي تعمل على ضمان استدامة سيرورة العملية التعليمية بطرق جديدة وتضمن في ذات الوقت عملية التباعد الاجتماعي لما لها من على أثر بقاء المورد البشري و تأهيله وتكوينه واستدامة العمليةالتعليمية والتنموية بشكل عام.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مختلف الآليات المعمول بها في دمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال لضمان استمرار العملية التعليمية، مع تسليط الضوء على أهمية العامل التكنولوجي في قطاع التربية والتعليم ورصد مختلف التأثيرات الناجمة عن إغلاق المدارس والجامعات والتحول المفاجئ إلى التعلم عن بعد، مع إيضاح لمختلف السبل التي اتبعتها دول العالم والجزائر بالتحديد في مواجهة الجائحة في قطاع التعليم وذلك من خلال الوقوف على الصيغ البديلة التي تم القيام بها والتي اعتمدت بشكل رئيس بالتعليم عن بعد والتعليم الرقمي وغيرها من السبل التي تضمن مواصلة سير العملية التعلمية وحفظ النفس البشرية معا.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة في الإجابة على: مدى قدرة المنظومة التعليمية في الجزائر على التجاوب السريع للمستجدات والتحديات الطارئة مع تبيان الكيفية ومختلف المشاكل والصعوبات التي واجهتها في بحثها عن الحلول للاستمرار، وهذا بما هو متاح من تجارب وخبرات دولية وبما هو متوفر من تكنولوجيات متقدمة تسهم في ديمومة عملية التعليم بطرق جديدة لم تكن معهودة.

منهج الدراسة: لقد اعتمدت الدراسة بشكل رئيس على المنهج الوصفي الملائم لمثل هذه الدراسات، وكذا الاستعانة بالبيانات والمعلومات والمعارف المتراكمة من خلال التجارب الدولية والمحلية، وكذا الرصيد المعرفي الذي تقدمه شبكة الإنترنت من كم معتبر من الدراسات والبحوث في هذا الجانب، مع الاستعانة بتوصيات وتوجيهات منظمة اليونسكو والمنظمات الدولية والإقليمية التي تنشط في هذا الميدان، وكما هو متعارف عليه فإن لكل البحوث والدراسات نتائج تخلص إليها وتوصيات تبنى على هذه النتائج فهذه الجائحة بقدر ما طرحت من تحديات فلقد شكلت تجربة فريدة من نوعها تستحق الإشادة والتطوير والبحث وإعادة التفكير فيها، علّها تكون أنموذجا لمواجهة الطوارئ المستقبلية ولتضمن استدامة العملية التعليمية وتحقيق تنمية الموارد البشرية لتقوم بالدور المنوط به في كل عمليات التنمية المختلفة.

محاور الدراسة: سيتم معالجة موضوع: "تحولات التعليم الجامعي في زمن جائحة كورونا وما بعدها بين التحدي والاستجابة: الجزائر أنموذجا"، وذلك من خلال تناول المحاور التالية:

1–لمحة تاريخية عن التجربة الجزائرية في مجال التعليم عن بعد .

2 –واقع التعليم الجامعي عن بعد في ظل جائحة كورونا وما بعدها بالجزائر.

3 –عوائد ومتطلبات تطبيق التعليم الإلكتروني في الجزائر.

2. لمحة تاريخية عن التجربة الجزائرية في مجال التعليم عن بعد :

1 – تجربة الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد:

ترجع البدايات الأولى للتعليم عن بعد للمركز القومي للتعليم العام في الجزائر الذي يعد أول المراكز التي إهتمت بتعميم التعليم في الجزائر، وتضمن هذا المركز نمط التعليم بالمراسلة والتلفزيون والراديو، الهدف منه إيصال التعليم لفئات عديدة حرمت من التعليم في فترة الإحتلال الفرنسي، وقد كان لهذا المركز الدور الكبير في تنشيط التعليم ومساعدة المتعلمين للوصول إلى شهادة الثانوية العامة بتقديم دروس المقررات الدراسية عن طريق المراسلة للمتعلمين الذين لم يتمكنوا من تتبع الدروس في مؤسسة مدرسية أو جامعية.

فكان المركز الوطني للتعليم بالمراسلة عن طريق الراديو والتلفزيون تجربة رائدة في الجزائر وهو مؤسسة لها إستقلالها المادي تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالتربية الوطنية ومقره الجزائر العاصمة باعتبار أنه قد سجل منذ نشأته ارتفاعا كبيرا في عدد التلاميذ الملتحقين به في مختلف المراحل التعليمية، إضافة إلى كونه كان يمنح فرصة التكوين بالمراسلة للمعلمين، وقد كان المركز يعتمد على نفس البرنامج المسطر من طرف وزارة التربية الوطنية الجزائرية، ويوفر للمتعلمين إمكانية الحصول على الكتب ترسل لهم عن طريق البريد، إضافة إلى وظائف التقييم الذاتي التي كانت ترسل في كل فصل ويتم الإجابة عليها وإعادة إرسالها لأجل التصحيح من طرف المتعلم، غير أن المراسلة كانت ولازالت الوسيلة المميزة له، اعتمد هذا التعليم على نشر دروس عبر الراديو والتلفزيون للمتعلمين حسب المواد الأساسية المقدمة لهم، لكن مع التطور التكنولوجي كان لزاما تغيير ذلك ومواكبة هذا التطور الآن اعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة أضحى أمرا إلزاميا في التعليم، فتغير المركز وأصبح يعرف الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يعمل الديوان على إستراتيجية قام بإعدادها وتهدف أساسا إلى تطوير الوسائل التعليمية وتغيير كل الإجراءات التي من شأنها تطوير وتحسين نمط التعليم فيه، يضم الديوان 21 مركزا جهويا على مستوى الوطن، مع العلم أن مشروع الديوان الحالي هو تحويل هذه المراكز إلى مراكز ولائية وهذا وفقا لمرسوم 22 أكتوبر 2011، وبفضل التطور التكنولوجي الذي تشهده الوسائل التعليمية يسمح لجميع المتعلمين بالولوج إلى المنصة الإلكترونية للاستفادة من الموارد البيداغوجية وهذا تحت إشراف مؤطرين وموظفين أكفاء، يمنح التعليم فيه لكل المراحل التعليمية كما ذكرنا آنفا من مرحلة التعليم المتوسط وإلى غاية التعليم الثانوي، يقيم التلاميذ المنتسبون إليه في نهاية كل سنة من خلال إجراء

إمتحان إثبات المستوى في نهاية كل شهر ماي، يتحصل بموجبه التلميذ على شهادة الإنتقال إلى المرحلة التعليمية الموالية، كما يسمح لهم من إجتياز المسابقات الوطنية التي تجريها الوزارة الوصية.

تتحدد المهام التي يكلف بها الديوان من خلال قانونه التأسيسي المتمثل في: "الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، نظرة تاريخية"، وهذه المهام هي:

- ✓ منح تعليم مطابق للبرامج الرسمية بالمراسلة واستعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال لمصلحة الأفراد الذين لم يتمكنوا من مواصلة تمدّرسهم العادي.
- ✓ المساهمة في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي بتنظيم حصص دعم واستدراك لفائدة التلاميذ الذين هم في حاجة إلى الدعم التربوي الخاص.
- ✓ تطبيق كل الطرق والوسائل المناسبة للتعليم والتكوين عن بعد، خاصة إستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.19
- ✓ إقامة علاقة تبادل وتعاون مع الهيئات والمؤسسات الأجنبية ذات الصلة بنشاطه.
- ✓ وضمان كل تكوين تكميلي أو خاص يدخل في إطار تجديد المعارف أو الترقية الإجتماعية والمهنية.

2- تجربة جامعة التكوين المتواصل:

تعتبر جامعة التكوين المتواصل إحدى مؤسسات التعليم العالي التي اعتمدت على تجربة التعليم عن بعد في الجزائر وأولت لها اهتماما كبيرا معتبرة إياها كأحد الحلول المقترحة لمشكلة العديد من المتعلمين الذين منعتهم الظروف من مواصلة التعليم والتدريب المهني، ولقد اهتمت الجامعة منذ البداية بتوفير تخصصات مهمة وتسهيل عملية قبول الطلبة في الجامعة للحصول على شهادات عليا بعد أربع سنوات من الدراسة للحاصلين على الشهادة الثانوية العامة، حيث قدمت في السنة الجامعية 2013 ما يقارب 3279 عرضا في الليسانس، وهو ما جعل الجامعة منبرا لتبادل الأفكار والآراء مع المؤسسات والهيئات المعنية بالتعليم والتكوين.20

ولضمان نجاح هذه التجربة اعتمدت جامعة التكوين المتواصل على وسائل متعددة حددت مراحل تطور هذا النوع من التعليم عبر تسلسل زمني ميزها، وهذا سواء ارتبط الحديث فيها بمرحلة الإرساليات أو وسائل الاتصال عن طريق البث التلفزيون والإذاعي أو عن طريق الشبكة العنكبوتية... إلخ.

3.واقع التعليم الجامعي عن بعد في ظل جائحة كورونا وما بعدها بالجزائر:

1- القرارات والإجراءات التعليم عن بعد لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ظل جائحة كورونا:

فبالعودة إلى أزمة التعليم التي خلقتها جائحة كورونا في منظومة التعليم العالي بالجزائر، تم تعليق الدراسة بجميع أطوارها من قبل الوزارة المعنية منذ النصف الأول من شهر مارس 2020، أين لجأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية إلى تبني تقنية التعليم عن بعد عبر الإنترنت.

فلقد أقرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية إجراءات احترازية لضمان استمرار الدروس عن بعد في حال ظهور حالات أخرى لفيروس كورونا بالجزائر، وقد كانت العملية إبتداء من 15 مارس 2020، وكشفت مذكرة وجهها، وزير التعليم العالي والبحث العلمي لرؤساء الندوات الجهوية للجامعات ومدراء المؤسسات الجامعية، عن مبادرة بيداغوجية وضعها القطاع لوضع حد لتفشي محتمل لفيروس كورونا، ترتكز على وضع أرضية تضمن استمرارية تلقي الطلبة للدروس عن بعد لمدة لا تقل عن شهر.

وتشير الوثيقة المذكورة إلى أن الحالة الإستثنائية التي يعيشها العالم جراء التفشي الواضح المحتمل للوباء العالمي، تحتم على الوزارة إتخاذ مبادرة بيداغوجية من خلال اللجوء إلى إجراءات وقائية لضمان استمرارية التعليم، وتتمثل محتوى هذه المبادرة في: المرجع: رقم 288/ أ.خ.و/2020، والذي كان بتاريخ 29 فيفري 2020، وكان موضوعها بخصوص الإجراءات الوقائية، وقد حثت لهذا الغرض بأن مدراء المؤسسات الجامعية ورؤساء المجالس العلمية، مدعون لتحسيس وتعبئة زملائهم الأساتذة للانخراط في هذه العملية البيداغوجية، كما أن على الطلبة أيضا التكيف مع هذا السعي المتمثل في:

– وضع موقع المؤسسة (والأفضل على أرضية المؤسسة) أو على أي سند آخر يمكن تصفحه عن بعد محتوى لدروس يغطي شهرا من التعليم على الأقل.

– وضع موقع المؤسسة (والأفضل على أرضية المؤسسة) أو على أي سند آخر يمكن تصفحه عن بعد ما يعادل شهرا واحدا من الأعمال الموجهة مرفوقة بتصحيحات وجيزة.

– وضع موقع المؤسسة (والأفضل على أرضية المؤسسة) أو على أي سند آخر يمكن تصفحه عن بعد الأعمال التطبيقية التي تتماشى مع هذا النمط من التعليم.

– الأخذ بعين الاعتبار كل التدابير التقنية الضرورية، بغية إبقاء الاتصال والعلاقة عن بعد بين الأستاذ والطالب.

وفي كل الأحوال؛ يتعلق الأمر بمبادرة أولية من هذا النوع، يجب على هذه العدة أن تكون عملية إبتداء من تاريخ 15 مارس 2020، كما ينبغي أن تكون هذه الدروس والوسائط البيداغوجية متاحة لكل طلبة الوطن، مما يمهّد الطريق لإحداث اللّجان البيداغوجية الوطنية.

ووسط تساؤلات عن مدى نجاح هذه التجربة في ظل توقع العديد من العقبات التي قد تواجهها أهمها مشكل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل الضعف الكامل لتغطية شبكات الإنترنت، ورغم جعل إجراءات الحجر المنزلي فرصة سانحة لحوالي 1.25 مليون طالب جامعي للتواصل عن بعد مع الأساتذة والزملاء والذي يأتي ضمن تفعيل مدونات البحث العلمي عبر منصات إلكترونية عبر الإنترنت (ASJPCERIST, SNDL, moodle,)، مبرمجة لكل المستويات الدراسية وفي جميع التخصصات العلمية، من أجل تدارك وتعويض المحاضرات والنشاطات المغيبة في الجامعة بعد قرار تعليقها بسبب تأزم الوضع الصحي[1].

كما قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية بإرسال تعليمات بتاريخ 07 أفريل 2020 رقم 437/أ.ع/2020 إلى مديري مؤسسات التعليمات العالي موضوعها وضع الأنشطة البيداغوجية على الخط، حيث أكدت الوزارة عبر مراسلاتها على الدعم الواجب تقديمه للطلبة فيما يخص تمكينهم من مواصلة دراستهم عن بعد خلال فترة الحجر الصحي، وفي هذا الإطار يظل الأستاذ مكلفا بتحضير الدروس ومسؤولا عن اختيار تصميم الوثائق البيداغوجية الموجهة لوضعها على الخط بصيغة (PDF)، إضافة إلى المطبوعات البيداغوجية الجامعية، دروس مكتوبة، وفيديوهات، وقصد إضفاء انسجام على الهياكل التكنولوجية المستعملة ووسائلها البيداغوجية، أوصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باعتماد فضاء رقمي موحد متمثلا في الأرضية الإلكترونية (Moodle Plateforme) في عمليتي تصميم الدعائم الموجهة للتعليم عبر الخط ووضعها حيز الخدمة، وقد تمت عملية الاستجابة لتحولات التعليم الجامعي خلال أزمة جائحة كورونا بإصدار وزير التعليم العالي والبحث العلمي مراسلة رقم 634/أ.خ.و/2020 بتاريخ 14 ماي 2020 موضوعها مواصلة النشاطات البيداغوجية، وضرورة العمل على تقييم عملية التعليم عن بعد ومتابعتها من طرف اللجان العلمية والبيداغوجية[2]، وهو ما أدى بكل جامعة إلى اعتماد موقع مخصص لها لولوج الطلبة عن طريق التسجيل واعتماد رقم بطاقة الطالب للدخول إلى المنصات التعليمية الإلكترونية، وتأجيل امتحانات السداسي الثاني من السنة الجامعية 2020/2019 إلى شهر سبتمبر من السنة الجامعية 2021/2020، كما أتاحت الوزارة المعنية إمكانية تحميل الدروس على منصات الجامعات دون الحاجة للاشتراك في الإنترنت من خلال شبكة متعاملي الهاتف النقال (موبيليس، أوريدو، وجيزي)، ومن ثم يمكن القول بأن التعليم الإلكتروني عن بعد قد شكل بصورة مفاجئة مشهدا جديدا تباينت الآراء حول فاعليته كبديل للتعليم الكلاسيكي[3]، للحيلولة دون توقف الدروس وربطها عبر الخط والتعليم عن بعد، وما زاد الأمر تعقيدا هو ضعف شبكة الإنترنت وضعف تغطيتها في كامل التراب الوطني الجزائرية، حيث عملت شساعة مساحة الدولة دورا معرقلا في عدم القدرة على التقاط ذبذبات وتغطية الإنترنت.

4. النقائص والتحديات المتعلقة بالتعليم الجامعي عن بعد دراسة حالة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3:

لقد حاولت منظومة التعليم العالي بالجزائر حقيقة تدارك تحولات التعليم الجامعي جراء ما أحدثته جائحة كورونا من تحديات، والعمل على إدارة الأزمة والاستجابة لتحولات التعليم الجامعي، إلا أن هناك نقائص يعاني منها القطاع الجامعي، قد كشفتها أزمة جائحة كورونا والتي بينت حالة العجز والقصور في إكمال التعليم والدراسة وهو ما أدى إلى التوقف التام عن الدراسة تقريبا ستة أشهر خلال سنة 2020، ثم إعادة مزاولتها عن طريق التعليم الإلكتروني عن بعد، ثم العودة التدريجية إلى الحياة العادية في التدريس لما قبل الجائحة موازاة مع اعتماد نمط التعليم عن بعد الإلكتروني كاستجابة لأي طارئ قد يحدث في المستقبل؛ ولقد ارتبطت تلك النقائص بعدة عوامل

منها ما هو متعلق بالعامل البشري ونقصد بها الأساتذة والطلبة، ومنها ما هو متعلق بالنقائص المتعلقة بالعامل المادي ونقصد بها البنى التحتية أي الجامعات والكليات، وهو ما يمكن إيضاحه فيما يلي[4]:

أ – **النقائص المتعلقة بالعامل البشري:** ونقصد به المعلمين أي الأساتذة والمتعلمين أي الطلبة، فالتعليم هو استثمار لأغلى أنواع الموارد وهو المورد البشري، وتكمن أهم الصعوبات المتعلقة بالعامل البشري فيما يتعلق بمدى تطبيق التكنولوجيا الحديثة فيما يلي[5]:

– صعوبة توفر أجهزة الوساطة الإلكترونية لدى أغلب الطلاب كخدمة الإنترنت العالية الجودة والحاسوب خاصة في المناطق النائية ومناطق الهامش والظل، فالجزائر بلد مساحته شاسعة وهناك مناطق لا تحتوي على تغطية لشبكة الإنترنت، إضافة إلى الظروف المادية لبعض الطلبة.

– صعوبة التطبيق في بعض المواد خاصة منها التقنية والتطبيقية، والتي تستوجب الاحتكاك المباشر بالمخابر والأساتذة والمؤطرين كما تتطلب المراقبة المباشرة والمستمرة.

– صعوبة التعامل مع معلمين وأساتذة غير متدربين على التعليم الذاتي، فالتعليم الذاتي يتطلب مهارات خاصة وإرادة قوية وقدر كبير من الوعي، في ظل غياب عملية التحسيس والإعلام وقلة البرامج التدريبية للأساتذة ومتخصص المختبرات.

ب – النقائص المتعلقة بالبنى التحتية: وتتمثل فيما يلي[6]:

– ضعف البنية التحتية وقلة الإمكانات والوسائل المادية المدَعِّمة لاستخدام المعلومات والاتصال والتكنولوجيا الحديثة في منظومة التعليم العالي.

– النقص والضعف الملحوظ في البنية التحتية من شبكات، حواسيب، إنترنت، وسائل وتقنيات الاتصال، انقطاع التيار الكهربائي ... إلخ في الجامعات الجزائرية، ما يصعب استخدامها من طرف الطالب وكذا الأستاذ.

– المشاكل الفنية التي تنتج عن الانقطاع أثناء البحث والتصفح وإرسال الرسائل لسبب فني أو غيره، تعتبر مشكلة يواجهها الأساتذة والطلبة على حد سواء.

– نقص الدورات التكوينية – إن لم نقل عدمها – وعدم التحكم في التكنولوجيات الحديثة أو الاعتماد السلبي عليها.

ورغم ما قامت به الوزارة المعنية من استجابة لتحولات التعليم الجامعي في زمن جائحة كورونا إلا أنه كان هناك تباين في أداء المورد البشري وخاصة منهم الأساتذة، وهذا راجع إلى عدم تحكمهم من تقنيات الإعلام الآلي، فضلا إلى عدم درايتهم الكافية للاستغلال الجيد للمنصات التعليمية التي تم وضعها تحت تصرفهم، وهذا ما أدى إلى انخفاض في أدائهم، بالمقابل مع ما يقدمونه أثناء تدريسهم بالطريقة التقليدية بحكم اكتسابهم للخبرة عبر سنوات، الأمر الذي جعل عملية التعليم الجامعي عن بعد عبر الإنترنت، والتي تم تبنيها في ظروف استثنائية على مستوى الجامعات الجزائرية، تشوبها النقائص نتيجة بعض المعوقات[7]، إذ لا يمكن إغفال التحديات التي حالت زمن

جائحة كورونا ولا تزال في الوقت الراهن تقف في وجه التحول نحو رقمنة العملية التعليمية، ومن بين هذه التحديات نجد[8]:

1–مشكل إتاحة الإنترنت، تدفقها وتكلفة استخدامها، كما أن أسعار الحواسب عالية مقارنة بمنحة الطالب الجزائري، إضافة إلى أن النظم التعليمية قبل جائحة كورونا بفترة وجيزة لم تهتم بشكل كاف بالتكنولوجيا الحديثة، واستخدام الحاسوب وغير ذلك من التقنيات الأساسية، كما أن البنية التحتية لأنظمة الاتصالات في الجزائر متدنية، وغيرها من العقبات التي تشكل عائقا أمام نشر استخدام التكنولوجيا في الجزائر، الأمر الذي يتوجب على الجهات المسؤولة إضافة إلى تحسين البنية التحتية للاتصالات والتكنولوجيا أن تتجه إلى امتلاك هذه التقنيات وتوظيفها وتطويرها من خلال تأهيل وتدريب المورد البشري القادر على استيعاب هذه التقنيات وتوظيفها من خلال نظام جامعي قوي وناجح، وتحفيز البحث العلمي ودعمه وتشجيع استخدام الإنترنت.

2–افتقار الرؤية الإستراتيجية الشاملة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعدم إتباع نهجية التفكير الاستراتيجي للعمل من خلال وضع خطط وبرامج إستراتيجية تقوم على دراسة الواقع.

3– أصبح دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية توجها عالميا، مما حتم ضرورة توفير المادة من خلال الأجهزة المحمولة لجيل الشباب الجامعي الذي يتميز بتعلقه بأجهزة الهواتف الذكية واستخدام التطبيقات المختلفة، إذ أن استخدام الإنترنت في العملية التعليمية والتوجه نحو التعليم الإلكتروني عن بعد أصبح كبديل أنسب لضمان استمرارية العملية التعليمية.

4– هناك الكثير من التطبيقات التي توفرها غوغل ومايكروسوفت وآبل وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي للتواصل المعرفي بين الطلبة والأساتذة، فكل ما يحتاجه الأستاذ هو التخطيط الجيد لاختيار الوسيلة المناسبة لكل هدف تعليمي، إلا أنها في الجزائر لحد الآن حتى بعد جائحة كورونا، أصبح إدراج مختلف تلك التطبيقات في العملية التعليمية أمرا صعبا، حيث يرى الأساتذة أن هذه التطبيقات والبرمجيات ربما ليست وافية بعد التقييم النهائي ورصد علامات الطلبة.

5– عدم القدرة على تغطية الاحتياجات وأنماط التعليم المختلفة، إذ أن مراعاة أتنوع نماط التعليم جزء من عناصر التخطيط لعملية تعليمية عادلة وناجعة، إذ أن هناك أربعة نماذج أساسية في التعلم وهي: السمعي والبصري والحركي ونمط التعلم بالقراءة والكتابة، إذ أن مسؤولية الأستاذ هنا أن ينوع وسائله لتغطي الاحتياجات الخاصة المختلفة، فالتركيز على التحدث من طرفه طيلة وقت الحصة التعليمية قد يكون مناسبا للمستمعين، لكنه مضجر للبصريين والحركيين، وهنا يحتاج إلى أن يختار البرامج والتطبيقات المناسبة لتجهيز تركيبة من المواد التعليمية التي تتماشى مع الأنماط المختلفة.

6– جاهزية الأستاذ الجامعي، فمتوسط سن الأساتذة الجامعيين يشكل عائقا نحو تبني رقمنة التعليم، حيث يعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه هذه الفئة هو الجاهزية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التعليم الجامعي، وهذا

ليس انتقاصا منهم ولكنه واقع فرضه الاكتشاف المؤخر لكثير من أجهزة التكنولوجيا، إلا أن طغيان التكنولوجيا وشغف الأجيال بها، والوعي البئي بضرورة التقليل من استخدام الأوراق، وغيرها من العوامل التي أدت إلى التحول التدريجي والكبير نحو التكنولوجيا، مما شكل صدمة لهذه الفئة التي غدت الآن تحت أمر واقع، يحتم عليها استخدام التكنولوجيا وبتفصيل يتعدى تحميل الملفات ومشاركتها على الحسابات الإلكترونية، إضافة إلى أن هناك فئة أخرى عاشت حالة من الإنكار والتجاهل لكل هذه المتغيرات، فلم تعمد استخدام التكنولوجيا بشكل مناسب في السابق وهي الآن تعيش نفس المعضلة إلا أنها ربما أفضل حالا من الجيل السابق نظرا لمعرفتها بأساسيات التكنولوجيا.

7– هناك تحد حقيقي يواجه الجزائر في الوقت الراهن؛ هو ذلك التطور التكنولوجي الهائل وثورة المعلومات، ولذلك يجب عليها أن تحدد رؤيتها المستقبلية بخصوص العملية التعليمية في الجامعة، وأن يكون التعليم عن بعد أحد عناصر هذه الرؤية، وكذلك أحد السياسات التي يمكن الاستفادة منها، وعليها اختيار ما يناسبها من وسائل التعليم الإلكتروني عن بعد المتعددة، وأن تدرس تجارب الدول الأخرى المشابهة لظروفها والاستعانة بالخبراء منها، وأن تتعاون مع بعضها لتتبادل بث البرامج مما يخفض تكلفة استخدام التعليم الإلكتروني عن بعد.

وكتقييم لتجربة التعليم الإلكتروني عن بعد في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3 التي توجد بالجزائر العاصمة التي تدرس بها الباحثتين، يمكن تسجيل نجاح إدراج الدروس عبر منصة "موودل" (Moodle)، أين بلغ عدد المقاييس المدرجة على مستوى المنصة الإلكترونية للتعليم عن بعد خلال السنة الجامعية (2023/2022)، 226 مقياسا موزعين كما يلي:

الجدول رقم (01): إدراج المقاييس عبر منصة "موودل" (Moodle)

الطور	عدد المقاييس المعتمدة	عدد المقاييس المدرجة عبر المنصة
الليسانس	75	72
الماستر	158	154
المجموع	233	226

المصدر: تم تجميع المعلومات من نيابة العمادة لما بعد التدرج المكلفة بالطلبة والشهادات، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3، الجزائر

لقد تولى عملية إدراج المقاييس في المنصة الإلكترونية مسؤول خلية التكوين عن بعد، بحيث تم توفير كل الوسائل اللازمة لإنجاح العملية، ويتبين من الجدول أعلاه حجم الجهد ويتبين من الجدول المبذول من قبل الإدارة لتوفير مادة علمية للطلبة، حيث تم إدراج معظم المقاييس عبر المنصة، وتم تخصيص خلية للتعليم عن بعد، يشرف عليها أستاذ مؤطر خضع لتكوين خاص على مستوى إدارة جامعة الجزائر 03، مكنه من إدراج محاضرات

الأساتذة عبر المنصة، إلى جانب معالجة كافة المشاكل المرتبطة بالأرضية، من ذلك فتح أرصدة خاصة بالطلبة، ومنحهم رقم سري خاص بكل طالب حتى يتمكن من الولوج إلى الأرضية والحصول على الدروس، وقد أوكلت رئاسة الجامعة إلى نائب العميد المكلف بالبيداغوجيا وشؤون الطلبة مهمة مراقبة مدى التزام الأساتذة بإدراج محاضراتهم عبر المنصة، من خلال وضع دروس بمعدل محاضرة أو اثنتين خلال كل أسبوع، حتى وصل عدد الدروس المدرجة عبر المنصة لكل أستاذ 12 درسا، والبعض أقل، بحيث تم تسجيل تفاوت في هذا الصدد في عدد الدروس المدرجة حسب درجة استعداد كل أستاذ وتحضيره لدرسه من جهة، ومن جهة أخرى تحكمه في الإعلام الآلي حتى يستطيع كتابة محاضراته ووضعها عبر المنصة، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن الاعتماد على التعليم الإلكتروني عن بعد قد مكن الكلية من متابعة محتوى الدروس المقدمة من قبل الأساتذة إلى الطلبة، كما مكن التعليم عن بعد من وضع حد لممارسات سلبية سادت في الكلية من قبل، وهي بيع محاضرات الأساتذة من قبل أكشاك تقوم بنسخ الدروس ثم عرضها للبيع، فلا يعقل أن نجد مجهود أستاذ في إعداد دروس طيلة سداسي كامل يباع بسعر معين، وهو ما اشتكى منه العديد من الأساتذة، كما لا يمكن لأي طالب التحجج بعدم تحصله على الدروس ليبرر فشله في الحصول على نتائج تمكنه من الانتقال إلى مستوى أعلى في دراسته[9].

أما عن صعوبات اعتماد التعليم عن بعد ندرج في هذا الصدد مثالا يمثل واقع المؤسسة التي ننتمي إليها ألا وهي كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3، فقد عانى مشروع التعليم الإلكتروني عن بعد في الكلية منعدمة مشاكل أثرت على السير الحسن لهذه العملية، من ذلك مركزية القرار وربط الكلية بأرضية يشرف عليها مهندس تابع لجامعة الجزائر 03، أي أنه يتوجب العودة إلى رئاسة الجامعة لتغيير محتوي أي سنة أو إضافة مقياس أو نزعه أو استبداله، وهو ما عرقل عمل هذا النمط من التدريس وأثر على درجة تفاعل واستجابة الطلبة لمضمونه، ومن جملة المعوقات التقنية للتعليم عن بعد، يمكن ذكر ضعف تدفق خطوط الإنترنت، وهذا سواء على مستوى الكلية، أو عند الطلبة الذين اشتكوا من غياب الانترنيت على مستوى الكلية بصفة مجانية، من أجل الولوج إلى الأرضية والقيام بتنزيل الدروس سواء باستعمال هواتفهم الذكية، أو أجهزتهم الخاصة، أو من خلال أجهزة كمبيوتر تضعها الإدارة تحت تصرفهم على مستوى مكتبة الكلية، إضافة لمشكل تدفق الانترنيت جعله بعض الأساتذة مبررا لعدم إدراج محاضراتهم، بحيث اشتكوا من عدم قدرتهم على الولوج إلى الأرضية انطلاقا من منازلهم إما لعدم امتلاكهم خط انترنيت أو ضعف التدفق على مستواه، وبالتالي تنقلهم إلى الكلية يفقد التعليم عن بعد معناه، إذ يفضلون إجراء محاضراتهم حضوريا ما داموا تنقلوا إلى الكلية، كما أن البعض الآخر من الأساتذة يعانون من مشكل صعوبة الولوج للمنصة الرقمية بسبب عدم تمكنهم من التعامل مع نمط التعليم عن بعد، إذ بالرغم من أن الكلية نظمت دورات تكوينية في هذا المجال وهذا قبل انطلاق السنة الجامعية 2020-2021 تحسبا لتدارك هذا الإشكال، إلا أنهم لم يتمكنوا من استيعاب طريقة إدراج المحاضرات عبر المنصة، خاصة وأنهم لا يريدون كتابتها وإعدادها بطريقة (PDF) بسبب تخوفهم من السرقة العلمية، حيث أن هذا المبرر أثر بصفة فعلية على التعليم عن

بعد، كون بعض الأساتذة تعمدوا إلى إدراج ملخصات فقط عبر الأرضية، وليس الدروس كاملة خاصة بالنسبة لهؤلاء الذين يدرسون مقاييسهم حضوريا، إذ لا يجدون مبررا لإدراج هذه الدروس عبر المنصة، ما دام أنهم ألقوها حضوريا[10].

أما عن سلبيات التعليم الإلكتروني عن بعد التي تم تسجيلها بالكلية فتكمن فيما يلي[11]:

1 –عدم ملاءمة بعض المقاييس التعليم عن بعد: فلا يمكن مثلا تدريس مقياس الإعلام الآلي والدراسات الكمية وهو مدرجان في السنة الأولى ليسانس عن بعد، بل يستلزم حضور الطلبة، ونفس الشيء بالنسبة لمقاييس تقنية مثل النظم الحزبية والانتخابية الذي لا يمكن للطلبة فهم محتواه ما لم يستمعوا لشرح الأستاذ.

2 – غياب الطلبة عن حضور المحاضرات: أدى اعتماد التعليم عن بعد إلى عزوف عدد كبير من الطلبة عن حضور المحاضرات، إذ أن إدراجها عبر أرضية التعليم عن بعد نمى لديهم روح الاتكالية، فلا معنى له أن يحضر المحاضرات وهو الذي يمكنه الحصول عليها من هاتفه المحمول، كما أنه لا يبالي إن لم يفهم الدروس معتقدا أن مراجعتها فقط سيمكنه من فهمها دون شرح من قبل الأستاذ.

3 – مشكل الأمانة العلمية: أصبح من السهل الحصول على الدروس من مختلف أرضيات التعليم عن بعد، فيكفي الولوج إليها لتحميل مختلف الدروس خاصة إذا لم تكن مؤمنة جيدا، وهو ما دفع بعدد كبير من الأساتذة إلى التحفظ عن وضع دروسهم في هذه الأرضية خوفا من السرقة العلمية.

4 – صعوبة استيعاب الطلبة لمضمون المحاضرات: من سلبيات التعليم عن بعد صعوبة استيعاب الطلبة لمضمون بعض المحاضرات، خاصة إذا أدرج الأستاذ مثلا مطبوعة كاملة تزيد عن 100 صفحة، أو فصل من كتاب قام بتأليفه، لأنه من المفروض ينبغي التفرقة بين المطبوعة وبين المحاضرات التي ينبغي إدراجها بشكل مختصر.

5 – تسجيل رسوب الطلبة في المقاييس التي تدرس عن بعد: مثل الإعلام الآلي والتاريخ السياسي للجزائر في السنة الأولى ليسانس، أو النظم الحزبية والانتخابية في السنة الثانية ليسانس، وهو ما يفسر بعدم فهم الطلبة لمحتوى المحاضرات المدرجة عبر المنصة، ما يعني أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال الاستغناء عن التعليم الحضوري.

وعن مستقبل التعليم الإلكتروني عن بعد في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فإن الكلية تراهن على هذا النمط من التعليم ليكون رافدا للتكوين في الكلية، إذ لا مناص من الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في توصيل الرسالة العلمية للطلبة، خاصة إذ كان عددهم كبيرا ولا يمكن للهياكل التي تتوفر عليها الكلية استيعابهم دفعة واحدة، كما أن المتمعن في الخطاب الرسمي سواء لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أو مسؤولي جامعة الجزائر3، يتبين أن خيار التعليم عن بعد لا رجعة فيه بدليل التعليمة رقم 055 المؤرخة في 21 جانفي 2021، الصادرة عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والتي تعتبر في مادتها الثانية من الفصل الأول منها

التعليم عن بعد أو عبر الخط أسلوبا تعليميا بيداغوجيا معتمد ضمن منظومة التكوين العالي، حيث تعتبر هذه التعليمة نمط التعليم الهجين أو المختلط نظاما تكوينيا رسميا يجمع بين نمطي التعليم عن بعد والتعليم الحضوري، وهو ما يعني أن وزارة التعليم العالي غير مستعدة للتراجع عن هذه النمط.

ولتفادي سلبيات نمط التعليم عن بعد خلال التجربة الأولى التي كانت خلال السنة الأولى من جائحة كورونا، قامت إدارة الكلية بإدراج تعديلات على أرضية التعليم عن بعد، بحيث أصبحت تفاعلية ما يحتم على الأساتذة وضع دروسهم في شكل فيديوهات سواء مرئية أو مسموعة فقط، بطريقة تمكن الطالب من مطالعة مضمون المحاضرات في أي وقت وفي أي مكان كان، بشرط أن يكون مسجلا في الأرضية، أما البعد الثاني لعملية الإصلاح فسيشمل إمكانية مراسلة الطالب للأساتذة عبر منتدى المحادثات الموجود في الأرضية، بحيث يمكنه طرح الأسئلة على أن يلتزم الأساتذة بالرد عليها. ولم يتم الاكتفاء بذلك فقط، بل أضيفت وظيفة أخرى للأستاذ وهي إدراج سلسلة تمارين تطبيقية حول كل محاضرة أنجزها، حتى يتيح الفرصة للطلبة من التفاعل من خلال الإجابة عنها إجباريا، الجديد في هذه العملية، هو جعل التقويم المستمر للطلبة يتم عبر أرضية التعليم عن بعد، إذ أن التمارين المدرجة واجبة على كل طالب، وكل من يتخلف عن حلها أو الإجابة على الأسئلة الواردة في الأرضية، سيتحصل على علامة صفر في التقويم المستمر، علما أن هذا الأخير يشكل 50 بالمائة من علامة الطالب في نهاية السداسي، فمثلا بعد إجراء الامتحان الحضوري ويتحصل طالب على علامة 12 من 20، تصبح آليا 6 من 20 إذا كانت علامة التقويم المستمر 0[12].

5. عوائد ومتطلبات تطبيق التعليم الإلكتروني في الجزائر:

1 – عوائد التعليم الإلكتروني عن بعد على المنظومة التعليمية الجامعية بالجزائر في ظل أزمة كورونا وما بعدها:

لقد كان للتعليم الإلكتروني عن بعد عوائد على المنظومة التعليمية الجامعية بالجزائر إثر أزمة جائحة كورونا، والتي يمكن ذكرها فيما يلي[13]:

–**تحسين جودة البرامج المعتمدة:** وذلك من خلال تصميم البرامج والمقررات والمواد التعليمية الإلكترونية على أساس معايير عالمية مقبولة وبتفاصيل دقيقة توضح كيفية أداء المهمات التعليمية، وفي إطار عمل للتوصيل القياسي للمقرر.

–**تحسين جودة التعليم ونواتج التعليم:** حيث يقوم التعليم الإلكتروني أساسا على النظريات المعرفية البنائية الاجتماعية، ويطبق مبادئ التعلم النشط الفعال وذلك عكس التعليم التقليدي الذي يطبق النظريات السلوكية.

–**تحقيق مبدأ تكافئ الفرص التعليمية:** أين يوفر التعليم الإلكتروني نفس الفرص لجميع المتعلمين للمشاركة في عملية التعليم، فهو تعليم عادل لا يتحيز لفئة من الناس، فكل فرد يستطيع الوصول إليه والدخول

إليه، والحصول على فرصته الكاملة في التعليم، كما أنه يقوم على مبدأ المساواة والعدالة في التقييم للمستوى العلمي للطالب، بعيدا عن المؤثرات النفسية أو الفوارق الفردية.

–**تحرير المتعلمين من القيود المكانية والزمانية**: إذ يتميز التعليم الإلكتروني بالمرونة فليس له قيود، أين يمكن للمتعلم أن يعمل في أي وقت ومن أي مكان وتنفيذ المشروعات دون الحضور الفعلي، وهو ما يساعد خاصة العديد من الطلبة العاملين والموظفين.

–**يوفر مبدأ عالمية التعلم**: لا يتقيد التعليم الإلكتروني عن بعد بمشكلات الإمكانات المتاحة أو سعة الفصول، لذلك فهو يساعد على نشر التعلم وتوفير فرص عديدة للتعليم والتدريب، فهذا النمط من التعليم يوفر بيئات تعليمية في أي مكان وزمان ولأي فرد، لذلك يمكن استيعاب أعداد كبيرة من المتعلمين، ولا يمثل ذلك مشكلة لأنه ليس له شروط ومتطلبات مادية، ويستطيع كل فرد الوصول إليه.

–**تطوير الأداء الأكاديمي والمهني للأساتذة الجامعيين**: لعل من أهم المميزات التي شجعت الأساتذة على التعليم الإلكتروني بجميع أشكاله ووسائله في التعليم هو الوفرة في مصادر المعلومات، أهمها الكتب الإلكترونية، الدوريات، قواعد البيانات ... إلخ، كما يستفيد منه في أخذ معرفة ومهارات واتجاهات جديدة، كما أن التعليم الإلكتروني عن بعد قد قلل عن بعد الأعباء خاصة منها الإدارية على الأساتذة الجامعيين.

6. متطلبات تطبيق التعليم الإلكتروني في الجزائر:

ومن ثم فلنجاعة التعليم الإلكتروني عن بعد وتفعيله في الجامعات الجزائرية ولمواكبة تحولات التعليم الجامعي الذي أحدثته أزمة جائحة كورونا، لا بد من تظافر مجموعة من الكفاءات التعليمية والأجهزة التكنولوجية الحديثة[14]:

1– ضرورة اعتماد الدولة إستراتيجية دقيقة أساسها أرضية صلبة للاتصالات تحاكي تجارب الدول التي نجحت في تفعيل التعليم الإلكتروني عن بعد في الجامعات.

2– الاهتمام بالتعليم الإلكتروني عن بعد من خلال تضافر الجهود المؤسساتية في الدولة كالمخابر والمكتبات الرقمية التي تعمل على تيسير نقل المعارف.

3– التزام الأساتذة بشرح المحاضرات سواء بطريقة صوتية أو مرئية وإرسالها وفق تقنية (Big bleu boten) عبر منصة "موودل" (Moodle)، أو بثها عبر قنوات تابعة لكل جامعة مخصصة لشرح المحاضرات عن بعد مع وضع الروابط في خدمة الطلبة.

4– العمل على تدريب الأساتذة والطلبة من طرف متخصصين في المجال التكنولوجي بهدف تحسين قدرتهم على توظيف التقنيات والوسائل التكنولوجية في مجال التعليم الإلكتروني عن بعد.

5 – وضع خطط مفصلة لمراقبة وتقييم تقدم سير عملية التعليم الإلكتروني عن بعد ومدى الجاهزية في منظومة التعليم العالي للتجهز لأي أزمة طارئة على غرار جائحة كورونا، مع ضرورة أن تكون قيد التقييم المستمر في سير التنفيذ اعتمادا على آلية المراقبة والتقييم[15]، من قبل المصالح المعنية في الجامعات ومديريات الوزارة ذات الصلة بالموضوع.

6– عدم حصر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة وكذا التعليم عن بعد في الأزمات فقط[16]، والعمل توطينها مرفوقة بالعمل على تنمية الموارد والكوادر البشرية في القطاع ذا الصلة.

7 – تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في البحث والتطوير، وتحفيز نقل التكنولوجيا داخليا وزيادة التفاعل بين مراكز البحوث والجامعات والقطاع الخاص[17]، من أجل تقوية قاعدة البحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية وتوطين التكنولوجيا الحديثة في منظومة التعليم العالي وعدم الاكتفاء بالقطاع العام فيما يخص الدورات التدريبية وإدخال التكنولوجيا.

7 . الخاتمة:

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال إثر ما خلفته أزمة جائحة كورونا من أكثر القطاعات تغيرا وتطورا وأصبحت ذات علاقة وطيدة بمختلف القطاعات، حيث يعتبر مجال التعليم من أكثر الأنظمة تأثرا بالتكنولوجيا والذي نتج عنه التعليم الالكتروني عن بعد، الذي يعتمد بصفة أساسية على آخر تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والذي حقق نقلة نوعية في طرق وأساليب وأنماط تقديم التعليم حيث قضى على العديد من السلبيات التي تعانيها المنظومة التعليمية التقليدية، ومثال ذلك الجامعات الجزائرية التي حاولت الاستجابة لتحولات التعليم الجامعي، بالرغم من النقائص الملاحظة على منصات التعليم الإلكتروني عن بعد، إلا أنها تقدم دعما للعملية التعليمية من خلال القضاء على العديد من المشاكل في العملية التعليمية التقليدية.

8. الهوامش:

[1] – سهى حمزاوي، "دور الجامعة الجزائرية في مواكبة التغيير التكنولوجي: الواقع والطموح"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، م. 01، ع. 02، (ديسمبر 2017)، ص. 11.

[2] – سفيان ساسي وأمينة هاني، مرجع سابق، ص. 198.

[3] – أحمد امبارك ومحمد أمين بكيري، "التعليم الإلكتروني في زمن كورونا: التجربة الجزائرية، تحديات ورهانات"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، م. 7، م. 2، (نوفمبر 2020)، ص. 15.

[4] – هاجر مامي وصارة درامشية، "اعتماد الجامعة الجزائرية على التعليم الإلكتروني عن بعد كآلية لضمان سيرورة التعليم الجامعي في ظل أزمة كورونا"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، م. 10، ع. 01، (جويلية 2020)، ص. 194.

[5] – هدى ساكر وجلال الدين بوعطيط، "سياسة التعليم الإلكتروني عن بعد بالمؤسسات الجامعية كآلية لضمان سيرورة التعليم الجامعي في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)"، مجلة علوم الأداء الرياضي، م. 3، ع. 2، (أكتوبر 2021)، ص. 47.

[6] – هاجر مامي وصارة درامشية، مرجع سابق، ص. 195.

[7] – هشام معزوز وآخرون، "واقع التعليم الجامعي عن بعد عبر الأنترنت في ظل جائحة كورونا: دراسة ميدانية على عينة من الطلبة بالجامعات الجزائرية"، مجلة مدارات سياسية، م. 3، ع. 3، عدد خاص جويلية 2020)، ص. 77.

[8] – سفيان ساسي وأمينة هاني، مرجع سابق، ص ص. 199 – 200.

[9] – آمل فاضل، "واقع التعليم الالكتروني في الجامعات الجزائرية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة: دراسة ميدانية في جامعة الجزائر 03"، الملتقى الوطني حول: "السياسات التعليمية بين التحديات المجتمعية والسياسات المقترحة: دراسة تقييمية"، 30 جانفي 2023، مخبر دراسة وتحليل السياسات العامة في الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص ص. 17 – 18.

[10] – آمال فاضل، مرجع سابق، ص. 21.

[11] – آمال فاضل، مرجع سابق، ص ص. 22 – 26.

[12] – آمال فاضل، مرجع سابق، ص ص. 29 – 30.

[13] – هدى ساكر وجلال الدين بوعطيط، مرجع سابق، ص ص. 45 – 46.

[14] – وريدة جندلي، "التعليم عن بعد في الجامعة الجزائرية في ظل جائحة كورونا كوفيد 19: بين متطلبات تكريس الحق في التعليم ومواجهة العراقيل"، مجلة العلوم الإنسانية، م. 33، ع. 1، (جوان 2022)، ص. 152.

[15] – سوهام بادي، "سياسات واستراتيجيات توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم: نحو استراتيجية وطنية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي: دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري"، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004 – 2005، قسم علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص. 236.

[16] – هاجر مامي وصارة درامشية، مرجع سابق، ص. 195.

[17] – هاجر مامي وصارة درامشية، مرجع سابق، ص. 196.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العدد: (01)، (2023)، ص 347 - 360

و اقع العلاقة بين السلطة التنفيذية وسلطتي التشريع والقضاء في الجز ائرعلى ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020

Reality of the relationship between the executive authority and the authority of legislation and judiciary in Algeria

زهرة عليم [1*]، عشاش حمزة [2]
[1]جامعة برج بوعريريج، (الجزائر)، Zohra.alim@univ-bba.com
[2]جامعة برج بوعريريج، (الجزائر)، hamza.achache@univ –bba.com

تاريخ الإستلام: 2023/01/26 تاريخ قبول النشر: 2023/05./31 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

إن الغاية الأساسية من وضع الدساتير هو معالجة الأوضاع القائمة، والتطلع لإقامة نظام ديمقراطي من خلال تأطير الممارسة السياسية وتحديد العلاقة بين السلطات كأهم مبدأ لتكريس ما يعرف بدولة القانون، فالديمقراطية تعني نظام الحكم الذي يعطي السيادة للشعب بحيث يكون صاحبها ومصدرها والأهم من ذلك أن تمارس بصورة فعلية.

غير أن الأمر في الجزائر مختلف فدراسة العلاقة بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية يظهر جليا لنا تفوق السلطة التنفيذية ومنح إمتياز عضوي ووظيفي واضح لها على حساب البرلمان ،بحيث يمكن إعتباره المشرع الرئيسي والأساسي، كما تكمن أهم أليات تحكمها في مؤسسة القضاء في تلك التي تجعل منها الجهة المتحكمة في أهم أجهزتها ووظائفها.

الكلمات مفتاحية: السلطة التنفيذية، سلطة التشريع، القضاء، التعديل الدستوري لسنة 2020.

Abstract:

The basic purpose of drafting constitutions is to address the existing situation, and to aspire to establish a democratic system by framing political practice and determining the relationship between the authorities as the most important principle of devoting what is known as the rule of law.

Democracy means the system of government that gives sovereignty to the people so that their owner and source is more important than That is to be exercised effectively However, the matter in Algeria is different. The study of the relationship between the executive and the legislative bodies shows clearly to us the superiority of the executive authority and the granting of an organic privilege and clear employment at the expense of the parliament so that it can be considered as the main legislator.

The most important mechanisms governing the judiciary are those that make it Control of the most important organs and functions.

Keywords: Executive authority; legislative power; judicial; the constitutional amendment of 2020.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن مبدأ الفصل بين السلطات يأتي في صدارة مبادئ دولة القانون في الدول التي تبنت مبادئ التنظيم السياسي لكن في دول العالم الثالث نجد له مدلول آخر يثير الكثير من التساؤلات عن موقعه، فقد إعترف الفقه الحديث بالإجماع بأن الأنظمة التي أفرزها تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات فقد مميزاته الأساسية ،المتمثلة في التخصص الوظيفي والتوازن المؤسساتي بين السلطات والذي نادى به الفقيه مونتسكيو كإحدى ركائز النظام الدستوري الكلاسيكي.

فقد أضحى غير كافي لتصنيف الأنظمة السياسية الحديثة التي تتميز بإمتياز مؤسسة التنفيذ وتشخيص السلطة وتراجع المركز القانوني للبرلمانات وإخفاقها في أداء وظيفتها التشريعية بسبب تزايد الدور التشريعي للسلطة التنفيذية الذي تقتضيه الظروف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول، فنظرا لطبيعة الأنظمة الحزبية الثنائية السائدة في أغلب الدول أصبحت الهيئتان غير مستقلتين عن بعضهما البعض، بل هي متضامنة فيما بينها من خلال الدعم الذي تتلقاه الحكومة من ممثلي الشعب في البرلمان.

أما في الجزائر فهو موضوع يشغل كل الباحثين ومسألة جوهرية تطرح في أغلب المواعيد السياسية ،وتثير إهتمام الرأي العام أمام المشاكل التي يعاني منها النظام السياسي الجزائري والتغيرات التي يشهدها في كل المجالات فالغموض الذي يشوب المبدأ جعل تطبيقه يخلق إختلاف كبير بين دول أخذت بالفصل المرن وأخرى أخذت بالفصل المطلق أو الشبه مطلق، إلاّ أن الأمر يزداد تعقيدا في الجزائر، فالفصل بين السلطات يقضى بالضرورة الموازنة بين السلطات.

فمنذ أول دستور عرفته الجزائر سنة 1963 إتجه المؤسس الدستوري نحو تقوية مكانة مؤسسة الرئاسة بالمقارنة مع السلطة التشريعية لتتدعم بعد ذلك بصدور الدساتير الأخرى المتعاقبة لتجسد هيمنتها على كافة السلطات في الدولة خاصة دستور 1996 وعبر كل تعديلاته فقد إتجه صراحة نحو تحقيق تفوق عضوي ووظيفي للسلطة التنفيذية على البرلمان وحتى القضاء.

إذا كان من مقومات دولة القانون تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات والذي يراد منه تحقيق التوازن بينها، فما هو الواقع الذي آلت اليه العلاقة بين السلطة التنفيذية وباقي السلطات في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020؟

2. التدخل العضوي للسلطة التنفيذية في السلطات الأخرى

تعد ظاهرة تفوق السلطة التنفيذية من أهم مظاهر تطور الأنظمة السياسية المعاصرة ،حيث باتت تحتل موقعا أكبر وأرقى من مركز باقي مؤسسات وسلطات الدولة ،فتعززت صلاحياتها وإختصاصاتها لتكون تنفيذية وتشريعية في الوقت نفسه ،وإذا كان تفوق السلطة التنفيذية في البلدان الغربية غير مصرح به في الدستور تثبته

الممارسة العملية فقط، فإن الأمر في الجزائر عكس ذلك كون أن الدستور وكل قوانين الدولة تضمن مكانة مهيمنة للسلطة التنفيذية عضويا على باقي السلطات ،وما تظهره الممارسة الواقعية ما هو سوى تقوية أكبر لمركزها.

1 – محدودية استقلالية تشكيلة البرلمان

لقد واجهت فكرة تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة الكثير من الإنتقادات بإعتبار أنها تتنافى والممارسة الديموقراطية كما أنه بمثابة وسيلة لفرض هيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان وهو ما من شأنه تعطيل العمل التشريعي خاصة مع النسبة المقررة دستوريا للمصادقة.

أ – سلطة تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة

خولت المادة 2/121 من التعديل الدستوري لسنة 2020 لرئيس الجمهورية سلطة تعين ثلث 3/1 من أعضاء مجلس الأمة من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية – حسب تقديره – وبذلك نلاحظ أن أسلوب التعيين يطال السلطة التشريعية ،ويحتفظ بمجال تحرك واسع،[1] ويدخل هذا في إطار ممارسة رئيس الجمهورية للسلطة التي خصه الدستور بها في التعيين في الوظائف والمهام المنصوص عليها في المادة 92 من التعديل الدستوري لسنة 2020.[2]

كما أن رئيس الجمهورية يمارس هذه السلطة حصرا دون امكانية تفويضها ما أكدته المادة 93 من التعديل الدستوري لسنة 2020 طالما لم ينص هذا الأخير على طريقة أخرى لتعينهم، ودون إلزامه بضرورة إستشارة أي جهة أخرى،[3] المسألة التي تشكل دعامة لرئيس الجمهورية في وجه البرلمان ،من خلال كيفية إتخاذ القرار على أساس أن العضو المعين يبقي يدين بالولاء لمن عينه ،في حين أن وظيفة البرلماني الأساسية أن يكون عين الشعب على حكامه.[4]

إن التدخل الواضح للسلطة التنفيذية في السلطة التشريعية ،وما يقوي تواجدها داخلها هو عدم تجانس تركيبة مجلس الامة، فلو يحدث ويشتد الصراع بين الكتل المشكلة للمنتخبين ،سيصعب على مجلس الأمة ممارسة إختصاصه ،عندئذٍ سيلعب الثلث المعين دور الأقلية الفاصلة.

إذ يعود له القرار النهائي في إعتماد أي موقف وتوجيه القرار داخل مجلس الأمة والبرلمان عموما،[5] بالرغم من أن المؤسس الدستوري تدارك هذا الإشكال بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 في نص المادة 138، فيما يخص نصاب المصادقة الذي كان الأغلبية المطلقة في كل الحالات.

كما نصت المادة 145 من الدستور بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 على أن نصاب المصادقة في مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني هو الأغلبية المطلقة (4/3)، فيما يخص القوانين العضوية بالنظر لمكانة هذه الطائفة من القوانين، والأغلبية البسيطة فيما يخص القوانين العادية، وأيضا فيما يخص القراءة الثانية التي يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلبها من البرلمان بغرفتيه، عكس ما كان قبل 2016 حيث كانت هذه الآلية تخص الغرفة السفلى فقط دون الغرفة العليا ما كان يثبت في مناسبة أخرى واقع التمييز بين مجلسي البرلمان.

لعل الدافع من وراء إقرار هذه النسبة قبل التعديل هو ضمان مشاركة الثلث المعين في عملية التصويت[6] سواء كان ذلك إيجابا أو سلبا فلو إشترط أغلبية بسيطة (3/2) لحققها الأعضاء المنتخبون ،بالتالي يتحكمون في عملية التصويت، فتحديد هذا النصاب بالذات يسمح بتعليق النصوص القانونية التي صوت عليها المجلس الشعبي الوطني متى ما كانت تصطدم بتوجهات الرئيس ،بتفعيل دور هذا الثلث المعطل إن صح التعبير ،بالتالي هو صمام أمان له عندما لا يضمن مسايرة الأغلبية الموجودة في الغرفة السفلى لبرنامجه ،إذن يعتبر هذا التعديل مسألة جد مهمة وسبيل نحو محاولة تدعيم مكانة هذه السلطة ولو في حدود الممارسة النظرية.

تتمتع الغرفة العليا للبرلمان كما سمي بعد التعديل الدستوري الأخير سنة 2020 بإمتياز حق الرفض الذي هو بمثابة حق الفيتو ،حيث يحق لمجلس الأمة معارضة المجلس الشعبي الوطني ولم يجبره المؤسس على المصادقة على كل ما يحال إليه ،بل أعطاه هامش الرفض والإختلاف ما يظهر الجانب السلبي لتبني آلية التعيين داخل السلطة التشريعية ،من خلال خروج الغرفة الأولى عن ممارسة وظيفتها في كبح ما قد يأتي من نصوص غير متناسقة من الغرفة الأولى ،إلى تجميد العمل التشريعي ووقوع تصادم بين الغرفتين ،وإعطاء دور فعال للثلث المعين بذلك يكون هذا التحكم العضوي أداة في يد السلطة التنفيذية في حالة عدم رغبتها في مرور قانون معين وتعطيله بالتالي نصل إلى حقيقة أن تشكيلة مجلس الأمة لا تجسد الإرادة الشعبية الكاملة ولا تحقق الديموقراطية وإنما كان الغرض من إستحداث هذه الغرفة واقعيا دعم مكانة السلطة التنفيذية على وجه الخصوص من خلال ما تثبته لنا الممارسة العملية.

ب – سلطة الدعوة للانتخابات التشريعية

لقد منح المؤسس الجزائري كغيره في أغلبية الدول للسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية حق إستدعاء الهيئة الناخبة لإجراء الإنتخابات التشريعية في غضون 3 أشهر تسبق تاريخها ،ما كرسه المؤسس الدستوري صراحة بموجب نص المادة 91 فقرة 10 من التعديل الدستوري لسنة 2020 ، ويكون ذلك بموجب مرسوم رئاسي ويعود هذا الإختصاص لها بإعتبارها الهيئة المنفذة للقوانين الصادرة عن البرلمان ،أما قانون الإنتخابات فهو مجال مخصص للقوانين العضوية الممنوح إختصاصها للسلطة التشريعية ولرئيس الجمهورية بموجب أوامر ،مثلما كان الحال بالنسبة للأمر 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات الذي أصدره رئيس الجمهورية سنة 2021.

أما تحديد الدوائر الانتخابية، وتلقي ملفات الترشح وتقرير الأشخاص المتوفرة فيهم الشروط بعد دراسة ملفاتهم كانت من إختصاص السلطة التنفيذية مباشرة ،غير أنه تم منح هذه الصلاحية للسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات التي نص عليها المؤسس بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 ،وتم إنشاءها سنة 2019 و باشرت مهمة التحضير للإنتخابات الرئاسية المسبقة التي تلت إستقالة الرئيس السابق آنذاك ،إثر إنتفاظة الشعب والأحداث التي أدت لتفعيل نص المادة 102 بموجب تعديل 2016 التي تقابلها المادة 94 بموجب تعديل

2020 ،وتعتبر هذه أهم الخطوات في العملية الإنتخابية نصت عليها المادة 202 من التعديل الدستوري لسنة 2020 ،فإن لم تتسم هذه الهيئة فيها بالحياد والموضوعية فقدت الانتخابات مصداقيتها، بالتالي تشوه إرادة الشعب.

بعد دراسة الملفات وقبولها تأتي مرحلة الإشراف على سير العملية الإنتخابية وذلك من خلال الحملة الإنتخابية التي تسخر لها جميع وسائل الإعلام السمعية البصرية والمكتوبة لفتح المجال أمام المترشحين لعرض برامجهم وهنا يظهر الدور الفعال لوسائل الإعلام في توجيه السلوك الانتخابي، بحيث يميل الفرد إلى رأي الأغلبية وتبني موقف سياسي معين في ظل إفتقاره لثقافة ولاء ووعي سياسي، بالتالي تمثل هذه الوسائل إحدى الميكانزمات التي تعمل السلطة التنفيذية على التحكم فيها بالتالي التحكم في الرأي العام وتوجيهه.[7]

كما يستمر عمل السلطة الوطنية للإنتخابات إلى غاية يوم الإقتراع ،وتجند من أجل ذلك كل الوسائل المادية والبشرية، تبعا لذلك تبقى متحكمة في سير زمام العملية الإنتخابية بتوزيع المقاعد وفرز الأصوات ،غير أن الإشكال يكمن في كون هذه الهيئات بالإستناد لمركزها القانوني تعد إمتداد للسلطة التنفيذية لتبعيتها العضوية لها على إعتبار أن أعضاءها يعينهم رئيس الجمهورية وفق نص المادة 92 فقرة 11 ، وأيضا معظمها لا تملك ذمة مالية مستقلة عن السلطة التنفيذية و تستمد ميزانيتها منها ،نفس الشيء وظيفيا كونها تخضع في المجمل لرقابة وإشراف الوزير المعني بالتالي يتكرس واقع تدخل السلطة التنفيذية في تنظيم العملية الإنتخابية بطريقة غير مباشرة .

2 – غياب مبدأ استقلالية القضاء عضويا عن مؤسسة التنفيذ

لقد سايرت الجزائر معظم الأنظمة والدول التي عملت على تخويل السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة تمكنها من السيطرة على مؤسسة القضاء، غير أن ما تميزت به الجزائر هو تعميق هذه الصلاحيات بشكل محسوس وذلك بإعتبار رئيس الجمهورية القاضي الأول في البلاد في إطار ممارسته للسلطة السامية ،ومنحه سلطة رئاسة أعلى جهة قضائية في الدولة تمكنه من التحكم في المسار الوظيفي للقضاة وفق نص المادة 180 فقرة 1 من تعديل 2020 وله حسب الفقرة 2 من نفس المادة أن يكلف الرئيس الأول للمحكمة العليا برئاسته ،ما يفتح المجال أمام إمكانية المساس بإستقلاليتهم بالتالي فعاليتهم في أداء مهامهم.[8]

إن تخويل مؤسسة منتمية للسلطة التنفيذية مهمة الإشراف على أعلى جهة قضائية في الدولة حسب نص المادة 180 من التعديل الدستوري لسنة 2020 يتضمن نوع من التناقض وما ينص عليه الدستور من إستقلالية تامة للسلطة القضائية ،مع الحرص على عدم خضوعها إلاّ لسلطان القانون، بالنظر للمجال الواسع الذي يحتمل أن تؤثر فيه هذه الهيئة على القضاة والعمل القضائي ككل. [9]

أ – تجاهل ضمانات استقلالية القضاة

إن الجهة المعنية بتعيين القضاة في الجزائر هي المجلس الأعلى القضاء ذلك حسب نص المادة 181 بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 ،طبقا للشروط التي يحددها القانون المنفذ لهذا النص الذي يخول هذه الصلاحية

لرئيس الجمهورية ،بإعتبار أنه رئيس هذا الجهاز وذلك بموجب مرسوم رئاسي حسب نص الفقرة 2 من المادة 181 من التعديل الدستوري لسنة 2020 .

خلافا لما كان عليه الوضع قبل التعديل الدستوري لسنة 2016 فقد نص المؤسس في المادة 166 منه التي تقابلها المادة 172 من التعديل الدستوري لسنة 2020 ،على عدم قابلية قاضي الحكم فقط للنقل،[10] غير أننا نلاحظ أن كثرة الإستثناءات التي أوردها المشرع على ضمانة إستقرار القضاة يجعل مضمونها يكاد ينعدم إن لم نقل منعدم.[11]

كما أن المؤسس تدارك مسألة عدم قابلية عزله أو إيقافه أو إعفاءه أو تسليط عقوبة تأديبية عليه أثناء ممارسته مهامه أو بمناسبتها ،إلا في الحالات وطبقا للضمانات التي يحددها القانون بموجب قرار معلل من المجلس الأعلى للقضاء ،حسب نص المادة 172 من تعديل 2020، كما منحت نفس المادة الحق للقاضي بأن يخطر المجلس الأعلى للقضاء عن أي مساس بمبدأ إستقلاليته كما تحميه الدولة وتجعله في منأى عن الإحتياج.

غير أن هذا لا يعني أن منصب القاضي غير قابل للمساس مطلقا، فالمبدأ فقط ألا تترك وظائفه وأخطاءه للسلطة التقديرية لرئيسه ،فالواجب في كل حالات دراستها بموضوعية من طرف لجنة مختصة تضمن الإستقلالية والحياد.

كما يعتبر كل خطأ أو تقصير يرتكبه القاضي إخلالا بواجباته يستحق التأديب عليه ،سواء من طرف وزير العدل الذي له أن يتخذ عقوبتي الإنذار والتوبيخ ضده ،أو رؤساء المجالس القضائية والنواب العامين في حدود إختصاصاتهم ،بالرغم من تقييد التعديل الأخير ذلك بقرار يصدره المجلس الأعلى للقضاء، أمّا العقوبات الأخرى فهي من إختصاص هذا الأخير حسب ما هو محدد قانونا، غير أن هذا يبقى شكلي كون رئيس هذا الأخير هو رئيس الجمهورية الذي يعد وزير العدل تابع لجهازه التنفيذي، ويجب إستشارته إذن إتخاذ هذا الأخير قرار دون الرجوع إليه يبقى مستبعد فعليا ما أثبته الواقع في الكثير من الحالات.

إذن عدم تقييد السلطة التنفيذية في مجال تأديب القضاة يجعل كل الضمانات الأخرى دون فائدة والمتمثلة أساسا في عدم نشر قرار الإيقاف، وإستمرار القاضي الموقف في الحصول على مرتبه لمدة 6 أشهر الموالية تبدأ من يوم صدور قرار الإيقاف مع وجوب الفصل في الدعوى التأديبية في هذه المدة، بالتالي نلاحظ أن هذه الضمانات لا تعدوا أن تكون واجهة شكلية لإستقلالية القضاء إذ كثيرا ما تنتهك في الواقع العملي، ولعل ما يؤكده عدم وجود معيار يقيد وزير العدل في تقدير مدى جسامة الخطأ المرتكب والذي أدى لإيقاف القاضي.

إن ما جاء به المشرع في القانون الجديد فيما يخص هذا المجال هو إعادة القاضي لمنصبه بقوة القانون في حالة عدم البت في الدعوى التأديبية في أجل ستة أشهر، عكس القانون القديم يعد تغيير إيجابي قد يساهم في تحرير القاضي ولو في حدود الممارسة النظرية، غير أن إغفال المشرع في القانون الأساسي للقضاء النص على أهم ضمانة من شأنها تفادي التعسف في إستعمال حق تأديب القضاة ،والمتمثلة في واجب إعادة القاضي لمنصبه

الأصلي بعد إثبات براءته سمح من الناحية الواقعية في تقرير نقل القضاة إلى جهات قضائية نائية في شكل عقوبة مقنعة والقاضي ملزم بتنفيذ القرار وإلاّ تعرض لإجراء تأديبي يمكن أن يصل حد العزل.

ب – حدود فعالية المجلس الأعلى للقضاء أمام هيمنة وزارة العدل

إن المشرف التقليدي على القضاة هي وزارة العدل، وهي جهاز تابع للسلطة التنفيذية، غير أن معظم الدول قد أنشأت هيئة خاصة لإدارة المسار المهني للقضاة، يكون هؤلاء أعضاء فيه بدرجات متفاوتة يطلق عليه تسمية المجلس الأعلى للقضاء.

لكن رغم أن هذا المجلس أنشئ بهدف ضمان أداء فعال في إدارة مسار القضاة المهني مع تحقيق إستقلالية أكبر لهم بحمايتهم من أي تأثيرات، ونلاحظ أن الواقع يثبت عكس ذلك، بل ويثبت أيضا أن وزارة العدل تفرض سيطرتها على هذا المجال بفضل المهام والسلطات الواسعة التي تتمتع بها.

كما تزداد مظاهر تحكم السلطة التنفيذية في المجلس الأعلى للقضاء ،من خلال إشراف نائب رئيس المجلس على تسيير المكتب الدائم للمجلس ،والذي يرأسه ويساعده في ذلك موظفان من وزارة العدل يعيينهما بنفسه.

إن إشراف وزارة العدل على السلطة القضائية من خلال عدة صلاحيات ،يجعل إستقلالية هذه السلطة محل جدل نظرا للمجال الواسع الذي تؤثر فيه الوزارة على القضاة والعمل القضائي بقرارات مختلفة ،كالإعلان عن الترقيات والندب والإحالة على المجلس التأديبي وممارسة المتابعة ضدهم أمام المجلس الأعلى للقضاء، بالتالي المشاركة في أغلب القرارات المتعلقة بإدارة مسارهم المهني.

فهناك جانب يرى أن الدور الذي تحتله وزارة العدل على مستوى المجلس الأعلى للقضاء لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يؤثر على إستقلال القضاء ،مادام دورها يتوقف عند حدود التسيير الإداري لجهاز القضاء،[12] غير أن المعطيات التي تثبتها الممارسة العملية تدحض هذا الرأي ،بإعتبار أن هيمنة السلطة التنفيذية تطال كل جوانب السلطة القضائية ،وتتحكم فيها بشكل يوفر لها مكانة متفوقة في النظام الدستوري الجزائري ككل.

3. تدخل السلطة التنفيذية في المجال الوظيفي للسلطات الأخرى

يحتوي الدستور الجزائري لسنة 1996 بتعديلاته في طياته على عدة مسائل تمس مباشرة مهام البرلمان المبدئية سواء تلك المتعلقة بالوظيفة التمثيلية والتشريعية أو وظيفة الرقابة ،فالآليات التي منحها المؤسس الدستوري بموجبه للسلطة التنفيذية أكدت حقيقة كون أن هذه الأخيرة هي المسيطر والموجه الأساسي للبرلمان ،بل والسماح بتجريده من إختصاصه الأصيل.

يعتبر الخضوع العضوي للقضاة وسيلة فعالة تستعملها السلطة التنفيذية من أجل بسط نفوذها على القضاء ومن آثار عدم تكريس الإستقلالية العضوية إنعكاساتها السلبية على إستقلالية القضاء وظيفيا ،بحيث

تتمثل الوظيفة القضائية في تطبيق القانون على المنازعات المعروضة على القضاة ،ما يتعين أن يمارسها بعيدا عن أية قيود أو ضغوط أو تهديدات مباشرة أو غير مباشرة تحد من حياده في القيام بها.

1.3: تأثير السلطة التنفيذية على وظيفة البرلمان

إن التطور الوظيفي لمؤسسة التشريع في الجزائر، كان وعلى مر التجارب الدستورية التي عرفها النظام مجسدا بين سيادة البرلمان الشكلية، والتحكم الرئاسي الفعلي فتوضيح واقع العلاقة بينهما في مجال ممارسة العملية التشريعية يبقى مرهون بتوجهات مؤسسة التنفيذ في جانبه التشريعي، أمّا الجانب الرقابي فبين الأثر المحدود وإنعقاد المسؤولية لتبيان فيما إذا كانت العلاقة وفق عامل التشاور أو عامل التعاون والتوازن، أو عامل التأثير والسيطرة.

أ – التحكم التنفيذي في العملية التشريعية

لقد زودت الحكومة بآليات إدارة العمل التشريعي وتوجيهه بدءا بحقها الواسع في المبادرة بالقوانين وممارسة سياسية الإملاء من خلال فرض جدول الأعمال الذي تراه مناسبا ،ليمتد تأثيرها حتى على إمكانية دخول النص حيز التنفيذ الذي لا يكون إلاّ بعد موافقة صريحة لرئيس الجمهورية.

تتجسد العلاقة الوظيفية بين البرلمان والسلطة التنفيذية في نطاق الدور التشريعي في كافة مراحل وإجراءات عملية سن النص التشريعي، ابتداء من مرحلة المبادرة بالتشريع إلى إيداع المشروع أمام مكتب المجلس الشعبي الوطني، ومرحلة دراسة ومناقشة الاقتراحات والتصويت والمصادقة عليها، وصولا إلى إمكانية ممارسة حق الإعتراض عليها[13]، كما تظهر هذه العلاقة في حالة نشوب خلاف بين غرفتي البرلمان حسب المادة 145 من التعديل الدستوري لسنة 2020، وأخيرا مسألة دخول النص حيز التنفيذ.[14]

فيبدوا من الوهلة الأولى أن الحكومة تسيطر على جل المراحل التمهيدية لعمل البرلمان ،وذلك من خلال قيامها بتعديل جدول أعمال الغرفتين وترتيبها للمواضيع وأيضا إمكانية المبادرة بالقوانين وإمكانية تعديلها[15]، بالإضافة لتحكمها في مرحلة مناقشة النص والتصويت عليه، كما تتدخل بشكل واسع في إجراءات إكتماله سواء في حالة وجود خلاف بين الغرفتين أو دخوله حيز التنفيذ بإصداره ونشره في الجريدة الرسمية (المادة 148 من تعديل 2020) عن طريق عرقلته بالإعتراض عليه سواء بطلب مداولة ثانية (المادة 149 من تعديل 2020) أو إخطار المحكمة الدستورية لتحريك الرقابة على دستوريته(المادة 197 من تعديل 2020).

لقد قام المؤسس الدستوري الجزائري بإشراك السلطة التنفيذية في ميدان سن البرلمان للقوانين عن طريق الأوامر حسب نص المادة 142، وذلك في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال عطلة البرلمان ، وأيضا في الحالة الإستثنائية التي نصت عليها المادة 98 من تعديل 2020، ما يمكنه من مزاحمة صاحب الإختصاص الأصيل في المجال المخصص له، بل ويتحكم فيه مباشرة دون الحاجة للعودة أو الحصول على تفويض مسبق من الهيئة المكلفة بالتشريع، كما منحه سلطة واسعة لممارسة تشريع موازي عن طريق السلطة التنظيمية وفق نص المادة 141 من الدستور.

أما فيما يخص طبيعة الظروف غير عادية التي يمكن أن تتعرض لها الدولة ،والتي ليست على درجة واحدة من الخطورة نجد حجم السلطات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية تختلف بالضرورة من حالة إلى أخرى بالنتيجة ستتباين معها درجة إضمحلال الدور التشريعي للبرلمان فيكون محدود في حالة الطوارئ والحصار ،ويهمش في الحالة الإستثنائية وحالة الحرب.

ب – عدم فعالية وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة

يمكن أن تثار مباشرة مسؤولية الحكومة في النظام السياسي الجزائري نظريا في حالة رفض مصادقة المجلس الشعبي الوطني على مخطط عمل الوزير الأول حسب نص المادة 107 من التعديل الدستوري لسنة 2020 ويؤدي ذلك لإستقالة الحكومة بقوة القانون، أيضا في حالة التصويت على ملتمس الرقابة ،وأخيرا في حالة التصويت بالثقة.[16]

غير أن الواقع يؤكد أن هذه الآليات تبقى محدودة الأثر أو بالأحرى عاجزة عن تحقيق فعالية في ممارسة البرلمان لدوره الرقابي ،بالرجوع لعدة معطيات أهمها ضعف مكانة هذا الأخير والأهم من ذلك آلية الحل التي يمكن لرئيس الجمهورية أن يلجأ لها حسب نص المادة 151 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

إضافة إلى عجز آليات الرقابة غير مرتبة لمسؤولية الحكومة مباشرة عن تحقيق رقابة فعلية عليها ،فتقييم النشاط البرلماني يؤكد عدم فعالية هذه الآليات من خلال الأسئلة والإستجوابات أو حتى لجان التحقيق البرلمانية رغم التعديلات التي مستها خاصة بعد تعديل 2016 ،وحتى التعديل الأخير لسنة 2020 بهدف تفعيلها تبقى عديمة الأثر نظرا لإفتقارها للجانب الجزائي في ظل سيطرة السلطة التنفيذية على جميع إجراءاتها.[17]

2.3: تراجع سلطة القضاء في ظل هيمنة السلطة التنفيذية على أعمالها

بعيدا عن تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، يملك رئيس الجمهورية آليات تمكنه من التحكم في هذه السلطة وجملة من الصلاحيات القضائية بإعتباره القاضي الأول في البلاد ،توفر له سيطرة مطلقة على هذه المؤسسة بشكل يجردها في الكثير من الأحيان من وصفها سلطة من سلطات الدولة الدستورية ،خاصة بعد أن باتت تسمية الفصل الخاص بها في الدستور بعد تعديل 2020 القضاء.

أ – تأثير السلطة التنفيذية على العمل القضائي

يملك رئيس الجمهورية كممثل للسلطة التنفيذية في الظروف العادية بعض الوظائف القضائية ،التي تساهم بشكل كبير في التأثير على العمل القضائي بإعتباره القاضي الأول في البلاد ،بالتالي الحلول محل السلطة القضائية كما له حق التدخل في إختصاصاتها بشكل واسع في الظروف الإستثنائية ،فقد خول له المؤسس جملة من التدابير ذات الصيغة القضائية بحجة إتخاذ إجراءات وقائية أو إستعجالية لإستتاب الأمن، إفلات هذه الأعمال التي تقوم بها بإعتبارها الإدارة المركزية للدولة تحت طائلة تعلقها بسيادة الدولة من رقابة القضاء ،سواء في الظروف

العادية أو غير عادية ،ما هو في الواقع إلا دليل على ضعف هذه المؤسسة، ومحدودية الرقابة التي تمارس على البعض الآخر يفقدها فعاليتها.

ب – ضعف القاضي الإداري أمام إمتياز الإدارة العامة

بالرغم من أن دستور 1996 قد كرس الإزدواجية القضائية ،إلا أن المؤسس ومع كل التعديلات التي مست القضاء الإداري على وجه الخصوص لم يوفر له وسائل فعلية لفرض تطبيق أحكامه على الإدارة ،بالإضافة لتبعيته العضوية للسلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل ،ما يجعل من القاضي الإداري الجزائري في مركز ضعيف في مواجهة الإدارة وإمتيازاتها العامة اللامحدودة ،بالتالي إثبات لخضوعه لها في ظل عدم جدوى مواجهة تحكمها.

رغم تكريس المشرع لمجموعة من الضمانات لإستقلال القضاة وحمايتهم من كل أشكال تدخل السلطة التنفيذية في توجيه عمل القضاة ،وجعل القاضي الإداري لا ينحاز للإدارة إلا أن ذلك فعليا يبقى غير وارد ،و ذلك عن طريق عدم تمكينه من سلطات تجاه الإدارة العامة وحضر التدخل في أعمالها بتوجيه الأوامر إليها لإلزامها بالقيام بفعل أو الإمتناع عنه ،والإكتفاء بإصدار أحكام إلغاء قراراتها أو تفسيرها أو فحص مشروعيتها ،والتي تلقى تجاوز لها و عدم تنفيذيها ،كما نلاحظ أنه عند إصداره لأحكامه يراعي مصالح الإدارة العامة مهمشا بذلك مصلحة الفرد كون أنه لم يتجاوز عقبة خضوعه للسلطة التنفيذية.

لقد نصت المادة 178 من التعديل الدستوري لسنة 2020 ،على أن كل أجهزة الدولة المختصة ملزمة بأن تقوم في جميع الظروف وفي كل مكان بتنفيذ أحكام القضاء ،غير أن الصيغة التنفيذية لهذه الأحكام تختلف بين القضاء العادي والإداري ،حيث نلاحظ أنه فيما يخص تنفيذ القرارات التي تصدر في القضاء العادي تتدخل النيابة العامة والسلطات العمومية لتنفيذها، أما القضاء الإداري تغيب هذه الجهات ولا تتدخل لإجبار الإدارة على التنفيذ.

المؤكد أن هذا التمييز ناجم عن إشراف السلطة التنفيذية على وسائل التنفيذ الجبري لأحكام القضاء وعدم إلزام تلك السلطة على إستعمال تلك الوسائل ضد أجهزتها ،ما يسمح للإدارة بالإمتناع عن تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة عن السلطة القضائية وتجاوزها.

كما تصطدم مسألة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة بعقبات أهمها تلك المتضمنة إلزاما ماليا، لنص المشرع على عدم جواز الحجز على الأموال العامة لمساسها بالمصلحة العامة.[18]

4. الخاتمة:

إن دراسة طبيعة النظام السياسي الجزائري تظهر واقعيا حقيقة تفوق السلطة التنفيذية على باقي السلطات و يعود ذلك لعدة آليات تبناها المؤسس لتمكينها من التدخل المباشر وغير مباشر في أجهزة ووظائف باقي مؤسسات الدولة ،ويتدعم ذلك بواقع الممارسة العملية التي تأكد تسييرها لشؤون الدولة.

فالمسألة ليست مسألة نصوص قانونية يجب إحداث تغيرات فيها ،وإنّما الأمر يتعلق بواقع الممارسة العملية بحيث حتى لو تم تكريس كل ضمانات الإستقلالية وفرض التوازن بين السلطات الثلاثة، سيضل الواقع يصرح بعكس ذلك كون أن المشكل يبقى في مدى قوة ممثلي الشعب من جهة وتحلي المسؤولين بمبادئ النزاهة والحياد من جهة أخرى.

لذا في سبيل إعادة الإعتبار لهذه السلطات نرى بعض التوصيات التي من شأنها تفعيل مكانتها وذلك عن طريق جملة من المسائل أهمها:

– إعادة النظر في شروط الترشح سواء للنيابة أو العضوية في مجلسي البرلمان.

– تفعيل دور المعارضة ،لتقوية الأحزاب السياسية و تكريس ضمانات فعلية لحمايتها من نفوذ مؤسسة الرئاسة.

– التقليص من الصلاحيات الكبيرة لرئيس الجمهورية في مجال التشريع ،فالنص على سلطات تؤدي لنفس الغاية ما هو في الواقع إلا مزاحمة للسلطة التشريعية في إختصاصاتها ،كسلطة دعوة البرلمان للإنتقاد في دورات غير عادية وسلطة التشريع بالأومر.

– بالإضافة للصلاحيات التي من شأنها عرقلة العمل التشريعي والتحكم فيه كآليات الإعتراض.

– بالإضافة لتكرس جزاءات ردعية و فعلية تنتج عن تحريك أليات الرقابة البرلمانية ،و تجريد رئيس الجمهورية من سلطة الحل لأنها أخطر سلاح يحد من ممارسة النواب لمهامهم.

–تكريس ضمانات فعلية لحماية القضاة من نفوذ السلطة التنفيذية ،بالخصوص القاضي الإداري وعدم تقييد سلطته التقديرية بإمتيازات الإدارة العامة.

–توفير أليات ووسائل تنفيذ جبري للقرارات القضائية الصادرة في الشق الإداري.

– غير أن أساس هذه التغيرات يجب أن يكون في إعادة النظر في شروط وكيفيات التعديل الدستوري ،فتمتع رئيس الجمهورية بدل البرلمان بسلطة واسعة غير مقيدة في التعديل الدستوري تؤدي لمحالة لإستعمالها لصالحه.

– كما يبقي وعى المواطن كفرد في المجتمع على إختلاف مكانته ومركزه من مسؤول لشخص عادي بضرورة إحداث تغيير جذري هو أساس تفعيل مؤسسة التشريع والقضاء في الجزائر وبناء دولة قانون.

5. الهوامش:

[1]– **عمير سعاد**، الوظيفة التشريعية لمجلس الأمة في الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2009 ص45.

[2]– **المرسوم الرئاسي** رقم 438/96, المتضمن دستور 28 نوفمبر 1996, المؤرخ في 7 ديسمبر 1996, جريدة رسمية عدد 76, الصادر في 8 ديسمبر 1996, المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أفريل 2002 جريدة رسمية عدد 25, الصادر في 14 أفريل 2002, المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008, جريدة رسمية عدد 63, الصادرة في 16 نوفمبر 2008, المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016, جريدة رسمية عدد 14,

الصادر في 7 مارس 2016 ، المعدل والمتمم بموجب مرسوم رئاسي 20-442 ،المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 ،ج ر عدد 82 ،الصادر في 30 ديسمبر 2020.

[3]- **خرباشي عقيلة**، مركز مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، دون طبعة الجزائر، 2013، ص ص 135-140.

[4]- **عبة سليمة**، العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية في ظل التعديلات الدستورية بعد سنة 2008، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق "فرع قانون دستوري"، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص 73-74.

[5]- **مزياني حميد**، عن واقع الازدواجية التشريعية و العمل التشريعي في النظام الدستوري الجزائري(دراسة تحليلية)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون" فرع تحولات الدولة"، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010-2011 ص30.

[6]- **محمد بن محمد**، "مجلس الأمة في الجزائر التجربة و الأفاق"، منشورات مجلس الأمة، الجزائر 2013، ص 24.

[7]- **بنيني أحمد**، "أثر النظام الإنتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر"، مجلة المفكر، دون سنة، العدد الثامن، باتنة، دون سنة، ص 174.

[8]- **عبد الحميد يوسف**، مبدأ الفصل بين السلطات في ظل النظام الدستوري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق "فرع قانون دستوري"، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009-2010، ص 160.

[9]- **شباح فتاح**، تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات- دراسة حالة -النظام السياسي الجزائري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 195.

[10]- **بوبشير محند أمقران**، السلطة القضائية في الجزائر، دون طبعة، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2002، ص 47.

[11]- **ذبيح ميلود**، مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدستوري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص 120.

[12]- **سعد عيد العزيز**، أجهزة و مؤسسات النظام القضائي الجزائري، دون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1998، ص 34.

[13]- **سعودي باديس**، حق رئيس الجمهورية في الاعتراض على القوانين في النظام الدستوري الجزائري "دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-206، ص37.

[14]-**وزاني وسيلة**، مجالات العلاقة الوظيفية بين البرلمان والحكومة في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري الجديد، مجلة الفكر البرلماني، العدد 21، 2008، ص، 32.

[15]- **بوضياف محمد**، مستقبل النظام السياسي الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 253 و 254.

[16]_ **بن بغيلة ليلى**، آليات الرقابة التشريعية في النظام السياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدستوري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003-2003، ص 52.

[17]- **Ben ABBOU-KIRANE FATIHA,** droit parlementaire algérien tome 2, office des publications universitaires, Alger, 2009, p 237.

[18]-**شيخي شفيق**، الإستقلال الوظيفي للقضاة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام "فرع تحولات الدولة"، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010،2011 ، ص67.

قائمة المراجع:

1.6–باللغة العربية:

1- بوبشير محند أمقران، السلطة القضائية في الجزائر، دون طبعة، دار الأمل للنشر و التوزيع، تيزي وزو، 2002.

2–بن بغيلة ليلى، آليات الرقابة التشريعية في النظام السياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدستوري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003-2004.

3-بنيني أحمد، "أثر النظام الإنتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر"، مجلة المفكر، دون سنة، العدد الثامن، باتنة، دون سنة.

4–بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

5–-خرباشي عقيلة، مركز مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، دون طبعة الجزائر، 2013.

6–ذبيح ميلود، مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدستوري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007.

7–سعد عبد العزيز، أجهزة و مؤسسات النظام القضائي الجزائري، دون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1998.

8–سعودي باديس، حق رئيس الجمهورية في الاعتراض على القوانين في النظام الدستوري الجزائري "دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

9–شباح فتاح، تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات- دراسة حالة –النظام السياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.

10–شيخي شفيق، الإستقلال الوظيفي للقضاة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام "فرع تحولات الدولة"، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010،2011 .

11–عبة سليمة، العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية في ظل التعديلات الدستورية بعد سنة 2008، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق "فرع قانون دستوري"، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

12–عبد الحميد يوسف، مبدأ الفصل بين السلطات في ظل النظام الدستوري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق "فرع قانون دستوري"، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009-2010.

13–عمير سعاد، الوظيفة التشريعية لمجلس الأمة في الجزائر، دار الهدى للنشر و التوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2009.

14-محمد بن محمد، "مجلس الأمة في الجزائر التجربة و الأفاق"، منشورات مجلس الأمة، الجزائر 2013.

15–مزياني حميد، عن واقع الازدواجية التشريعية و العمل التشريعي في النظام الدستوري الجزائري(دراسة تحليلية)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون" فرع تحولات الدولة"، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010.

16–وزاني وسيلة، مجالات العلاقة الوظيفية بين البرلمان والحكومة في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري الجديد، مجلة الفكر البرلماني، العدد 21، 2008.

2.6–المراجع باللغة الأجنبية:

1-Ben ABBOU-KIRANE FATIHA, droit parlementaire algérien tome 2, office des publications universitaires, Alger, 2009 .

6-3- النصوص القانونية :

1-المرسوم الرئاسي رقم 438/96, المتضمن دستور 28 نوفمبر 1996, المؤرخ في 7 ديسمبر 1996, جريدة رسمية عدد 76, الصادر في 8 ديسمبر 1996, المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أفريل 2002 جريدة رسمية عدد 25, الصادر في 14 أفريل 2002, المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008, جريدة رسمية عدد 63, الصادرة في 16 نوفمبر 2008, المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016, جريدة رسمية عدد 14, الصادر في 7 مارس 2016 ، المعدل والمتمم بموجب مرسوم رئاسي 20-442 ،المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 ،ج ر عدد 82 ،الصادر في 30 ديسمبر 2020 .

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 361 - 376

تداعيات أزمة كورونا على التجارة الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

The impact of the corona virus crisis on the international trade of the Gulf Cooperation Council

أقاري سالم
جامعة تامنغست، (الجزائر)، agariznouba@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2022/05/21 تاريخ قبول النشر: 2023/04/06 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

فرضت سرعة انتشار فيروس كورونا في دول العالم تبني هذه الأخيرة إلى العديد من الإجراءات الصحية التي ميزها الانكفاء والانغلاق على الذات، الأمر الذي سيشكل تحدي على عوامل التعاون الاقتصادي بين اقتصاديات الدول المنضوية في شراكة واتحادات الاقتصادية، على غرار دول مجلس التعاون الخليجي، فقد انتهجت هذه الأخيرة العديد من الجهود في سبيل مواجهة فيروس كورونا، وتأمين الصحة العامة منذ استفحال الفيروس بمدينة أوهان الصينية، وهو ما يطرح العديد من التحديات على مستوى مؤشرات التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وعليه تحاول هذه الدراسة البحث في التداعيات المختلفة لأزمة كورونا على مؤشرات أداء التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال استعراض واقع التجارة البينية والخارجية اتجاه العالم الخارجي في ظل التحديات التي تفرضها هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية؛ التجارة الخارجية؛ التجارة البينية؛ مجلس التعاون؛ أزمة كورونا.

Abstract:

The rapid spread of the corona virus in the world has forced the adoption of many health measures that have been characterized by resilience and self-closure, which will challenge the economic cooperation factors between the economies of the countries in partnership and economic unions. Like the GCC countries, the GCC has undertaken many efforts to confront the corona virus and ensure public health. Since the outbreak of the virus in the Chinese city of wuhan, many challenges are posed at the level of international trade indicators of the Gulf Cooperation Council.

The study therefore attempts to examine the various implications of the corona virus crisis on the performance indicators of international trade of the GCC by reviewing the reality of intra-foreign trade towards the outside world in the light of the challenges posed by this crisis.

Keywords: International trade; intra-trade, foreign trade; GCC; corona virus crisis.

1.مقدمة:

تمثل الأزمات الدولية في عالم اليوم أزمات معقدة يمكن أن تؤثر على معظم دول العالم في عصر الاعتماد المتبادل، ويمكن أن تؤثر تداعيات أي أزمة على مجالات مختلفة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية)، على غرار أزمة وباء كوفيد – 19، التي بدأت في المجال الصحي بانتشار المرض وفرضت صعوبات على النظم الصحية لتتجاوز المجال الصحي إلى المجالين السياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والخارجي في سياق تجميد تدفق التجارة الدولية.

فقد أدت أزمة فيروس كورونا إلى تداعيات داخلية وخارجية بسبب تجميد الحياة الاقتصادية في مختلف دول العالم وخاصة تلك التي تنضوي في اتحادات اقتصادية على غرار دول مجلس التعاون الخليجي (Council Gulf Cooperation) والتي تعتبر جائحة فيروس كورونا أخطر الأزمات التي شهدتها منذ تأسيس مجلس التعاون سنة 1981، ذلك أن هذه الأزمة تشابكت تداعياتها الصحية بالاقتصادية، وصادفت انخفاض إيرادات دول مجلس التعاون من النفط في الأسواق الخارجية، هذا بالإضافة سياسة الغلق المفروضة بالإجراءات الصحية المتبعة والتي مثلت أنماط من القيود على الأنشطة الاقتصادية وعلى انسياب التجارة الدولية لدول المجلس سواء البينية أو اتجاه العالم الخارجي.

إشكالية الدراسة:

*ما مدى تأثير أزمة كورونا على التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضيات الدراسة:

*أحدثت أزمة كورونا تأثيرات مختلفة على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أدت إلى تراجع أدائها في التجارة الدولية.

مناهج الدراسة:

تقتضي أي دراسة علمية إتباع مناهج ملائمة مع طبيعة الموضوع محل الدراسة، وعليه تم من خلال الدراسة اعتماد المناهج التالية:

المنهج الوصفي: ويعرف المنهج الوصفي على أنه: "أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة"[1]، وعليه يوظف هذا المنهج من خلال وصف الحالة الوبائية لدول مجلس التعاون الخليجي وكذا تأثير جائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس.

المنهج المقارن: يمثل المنهج المقارن أبرز المناهج في تحصيل المعلومات والاستنتاجات من خلال استخراج المؤشرات والمقارنة بين المتغيرات، مما يعطي أدق فهم للطاهرة وقد تم توظيف المنهج المقارن من خلال المقارنة بين تأثيرات أزمة كورونا على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال حالتها الوبائية، وكذلك المقارنة بين المؤشرات الاقتصادية المختلفة لاقتصاديات دول المجلس قبل وبعد أزمة كورونا لاستخلاص التأثيرات المختلفة للأزمة على هذه المؤشرات.

المنهج الإحصائي: يساعد الإحصاء الباحث حسب "جيلفورد" على الدقة في الوصف، كما يلزمه بأن يكون دقيقا محددا في الطرائق التي يستخدمها، وكذا في أسلوب تفكيره[2] وقد تم توظيف المنهج من خلال استنطاق الدراسة بإحصائيات المؤشرات الاقتصادية المختلفة للتجارة البينية والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

2. مفاهيم الدراسة:

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات التي تؤطر الدراسة بمثابة مفاتيح فهم دراسة بالنسبة، للقارئ، وعليه كان لابد على الباحث تحديد مفهوم التجارة الدولية، وكذا مجلس التعاون الخليجي.

1.2 التجارة الدولية:

في البداية لابد أن نشير إلى أن هناك تباين كبير في الرأي بين المدارس الاقتصادية المختلفة حول مضمون كل من "التجارة الخارجية" (Foreign Trade) و"التجارة الدولية" (International Trade) وكذلك حول العلاقة بينهما، ويرجع هذا الخلاف إلى الفروض التي تقوم عليها كل مدرسة، وبتالي ما يمكن أن يدخل في نطاق التجارة الخارجية وما لا يدخل في نطاقها، وكذلك المدى الواسع الذي يجب أن تشمل عليه التجارة الدولية خلافا لما كانت عليه التجارة الخارجية في شروطها الكلاسيكية.

وانطلاقا من هذا المعنى فإن مصطلح **التجارة الخارجية** اتخذ إطارا ومضمونا كلاسيكيا، نتيجة لقائمة الفروض الطويلة التي اشتملت عليها المدرسة الكلاسيكية التي سطر بداياتها "أدم سميث"(Adem Smith) في كتابه " بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" في عام 1767واستكمل حلقاتها بعد وفاته ثلاثة من المفكرين أحدهما فرنسي، والآخران بريطانيان هم: الفرنسي جان باتيست ساي (1767-1832)، والبريطاني "توماس روبرت مالتس" (1766-1834) والبريطاني "دفيد ريكاردو" (1772-1823)[3].

وتماشيا مع فروض هذه الكلاسيكي وعمالا بها تم استبعاد تدفقات رؤوس الأموال الدولية، والهجرة الدولية من ظاهرة التبادل الدولي، وبقى الإبقاء فقط على حركة التبادل السلعي، وهو ما جعل التجارة الخارجية تنصب في جوهرها على حركة التبادل الدولي السلعي (وهي حركة مادية تستبعد حركة تجارة الخدمات من مكوناتها).

وعليه فإننا نجد أن مصطلح " التجارة الخارجية " في إطاره الكلاسيكي لا يخرج عن كونه وصفا لحركة انتقال السلع بين دول العالم المختلفة[4]، ومن هنا يمكن القول أن مفهوم **"التجارة الخارجية الكلاسيكية"** ينصرف إلى حركة التجارة الخارجية المنظورة (The Visibible Foreign Trade).

ويتبين لنا من خلال الوصف الكلاسيكي المقدم للتجارة الخارجية أن هنالك تفرقة هامة يجب أخذها في الاعتبار بين كل من التجارة الخارجية المنظورة، والتجارة الخارجية غير المنظورة فإذا كان المصطلح الأول يعبر عن التجارة الخارجية في إطارها المادي –السلعي– فإن المصطلح الثاني المتعلق بالتجارة الخارجية غير المنظورة (Invisible Foreign Trade) يعبر عن حالة التبادل الدولي في الخدمات، أي ينصب على الإطار المعنوي –اللامادي– للتجارة الخارجية والتي تقع في مقدمتها حركة السياحة، والنقل الدولي، والتأمين الدولي، والخدمات المالية، والخدمات المصرفية، وقضايا أخرى مستحدثة مرتبطة بالتعليم، والصحة، والمقاولات، والاستشارات بصورها المختلفة.

وكان من الآثار المترتبة على هذا الافتراض الكلاسيكي المتعلق بعدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين دول العالم المختلفة أن اقتصرت النظرية الكلاسيكية بجيلها الكلاسيكي والجديد على تفسير قيام التجارة الخارجية في السلع دون غيرها من صور التبادل الدولي مثل تجارة الخدمات، الحركة الدولية لرؤوس الأموال، الهجرة الدولية.

ومن أثار هذا الفرض الكلاسيكي أيضا ما نراه من قيام النظرية الكلاسيكية من تسليط الضوء فقط على فكرة "الميزان التجاري المنظور" (Visible Balance Of Trade)، حينما يتعلق الأمر بالحديث عن التوازن الاقتصادي الخارجي. ففي رحاب النظرية الكلاسيكية لا يتطابق مفهوم التوازن الاقتصادي الخارجي مع مصطلح ميزان المدفوعات، وإنما يقتصر فقط على مكونات الميزان التجاري السلعي.

أما إذا تنقلنا إلى مصطلح "التجارة الدولية " لنعرف الفرق بينه وبين "التجارة الخارجية" فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهم كبير: فالمصطلح الثاني أي التجارة الخارجية – جزء من المصطلح الأول، أي التجارة الدولية فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر، بحيث تشتمل على كل من:[5]

- التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي (التجارة الخارجية المنظورة).
- التبادل الدولي الخدمي، أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي–اللامادي–، وهي ما تعرف أيضا بالتجارة الخارجية غير المنظورة.
- الهجرة الدولية، أي انتقالات عنصر العمل بين دول العالم المختلفة.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة
- التوافق البيئي، وهو أحد منجزات جولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أول يناير 2002 .

ولقد اكتسب تعميم انتشار مصطلح " التجارة الدولية " بعدا رسميا في إطار جولة أوروجواي –أي الجولة الثامنة– للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف حيث أحلت اصطلاح " تحرير التجارة الدولية " محل اصطلاح " تحرير التجارة الخارجية " حيث أن الأخيرة كانت تشرف عليها "الجات"(GATT) (1947-1994)، في حين تولت "منظمة التجارة العالمية" (World Trade Organization) الإشراف على تحرير التجارة الدولية بكل مكوناتها السابقة، وذلك اعتبارا من أول يناير 1995.

ومن نتيجة هذا التحول في المفاهيم أصبحت فكرة التوازن الاقتصادي الخارجي أمرا مرادفا لاصطلاح توازن ميزان المدفوعات، والذي بدوره يفوق مصطلح توازن الميزان التجاري، حيث أن الميزان التجاري جزء من ميزان المدفوعات، وأصبح اصطلاح تحرير التجارة الدولية القاعدة المحورية لاصطلاح النظام التجاري الدولي الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية، والذي يعرف أيضا باصطلاح " النظام التجاري متعدد الأطراف" (Multi-Lateral Trade System).

2.2 مجلس التعاون الخليجي:

يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية (سمي سابقا مجلس التعاون الخليجي) منظمة إقليمية تتكون من 6 دول عربية تطل على الخليج العربي وهي السعودية والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عمان ومملكة البحرين، ولقد تأسس المجلس في 25 مايو 1981م في إمارة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة(6).

وهدف قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إنشائه إلى التصميم المشترك على مواجهة كافة الأزمات والمشاكل سواء على المستوى الداخلي والخارجي (اقتصاديا، وسياسيا، وأمنيا).

أما من حيث الأهمية الاستراتيجية لدول المجلس فإنها تقع في إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم حيث تحتل منطقة الخليج العربي موقعا متميزا بين قارات العالم القديم (أسيا–أفريقيا–أوروبا) فضلا على أنها تشرف على ثلاثة من أهم ممرات المائية (البحر الأحمر–البحر المتوسط–الخليج العربي) بما يصبغها بأهمية استراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية والإقليمية، هذا إلى جانب ما تمتلكه منطقة الخليج من ثروات طبيعية هائلة لا سيما الثروات النفطية والغاز الطبيعي(7).

3. تأثير أزمة كورونا على التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

أثرت إجراءات قيود الغلق التي فرضتها أزمة كورونا على دول مجلس التعاون الخليجي، على غرار سائر دول العالم على انسياب التجارة البينية، والتي تعتبر الداعي الأساسي لإنشاء المجلس قصد التعاون الاقتصادي بين دوله.

1.3 تأثير أزمة كورونا على الصادرات السلعية البينية.

شهدت قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية تراجع بما نسبته 3.4% و13.4%خلال عامي 2019 و2020 على التوالي، الأمر الذي يعزى إلى تراجع قيمة إعادة التصدير البيني وصادرات النفط والغاز

البينية خلال نفس الفترة[8]، والشكل رقم (01) يبين معدل النمو السنوي للصادرات السلعية البينية لدول المجلس خلال الفترة 2016-2020.

الشكل رقم(01): معدل النمو السنوي للصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020

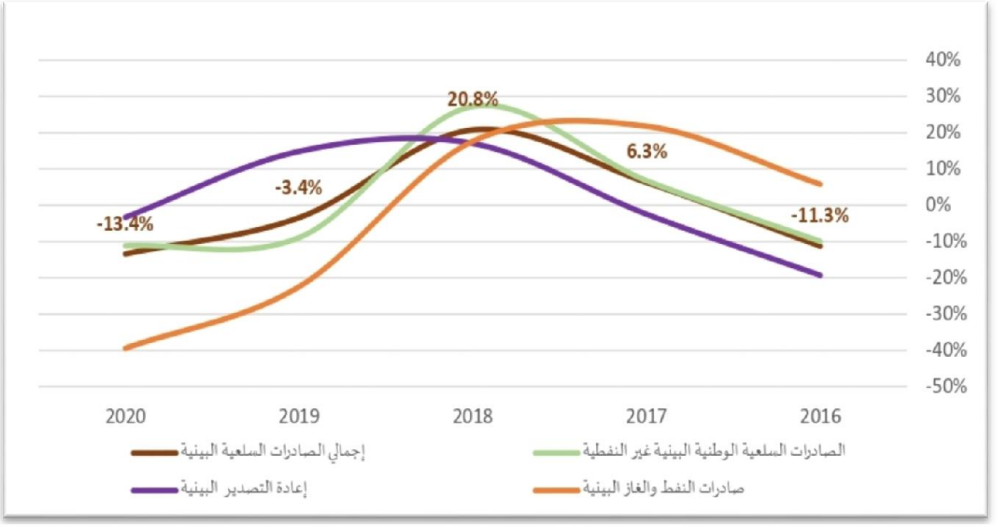

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2020-2023، ص 38.

ومن الملاحظ أن أداء الصادرات البينية للفترة 2016-2020 يخفي تقلبات وعدم استقرار في معدلات نمو الصادرات البينية لسنوات تلك الفترة ككل على حدة، ويعكس كذلك تأثير الحجم النسبي لكل من مكونات إجمالي الصادرات السلعية البينية المذكورة، مما يبين أن إعادة التصدير البيني تشكل الجزء الأكبر من الصادرات السلعية البينية، يليها الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية، في حين أن المساهمة الأقل هي لصادرات النفط والغاز البينية والشكل رقم (02) يبين الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020 بمليار دولار أمريكي.

الشكل رقم(02): الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020 (مليار دولار أمريكي)

المصدر: ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2020-2023، مرجع سابق، ص 38.

2.3 تأثير أزمة كورونا على الصادرات البينية للسلع الوطنية غير النفطية.

بلغت الصادرات البينية للسلع الوطنية المنشأ غير النفطية نحو 28.2 مليار دولار أمريكي في عام 2020 بانخفاض قدره 12% مقارنة مع عام 2019، وقد شهدت الأشهر من مارس حتى يونيو 2020 الانخفاض الأكبر في حجم التجارة البينية للسلع الوطنية المنشأ غير النفطية مقارنة مع الأشهر المماثلة من 2019 [9] وذلك عائد أساسا إلى سياسات الانكفاء على الذات خلال أزمة كورونا الأمر الناتج أساسا عن سياسات الغلق، وفرض القيود على التنقل البيني للأشخاص مما يحد من انسياب حركة التجارية البينية.

وقد تباين أداء الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية حسب الدول الأعضاء حيث انخفضت قيمتها في عام 2020 في كافة دول المجلس باستثناء صادرات المملكة العربية السعودية التي بلغت نحو 8.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020 وبنسبة ارتفاع 7.4%مقارنة مع 2019[10] والشكل رقم(03): يبين قيمة الصادرات البينية الوطنية المنشأ غير النفطية خلال الفترة 2012-2020.

الشكل (03): الصادرات البينية الوطنية المنشأ غير النفطية 2012-2020

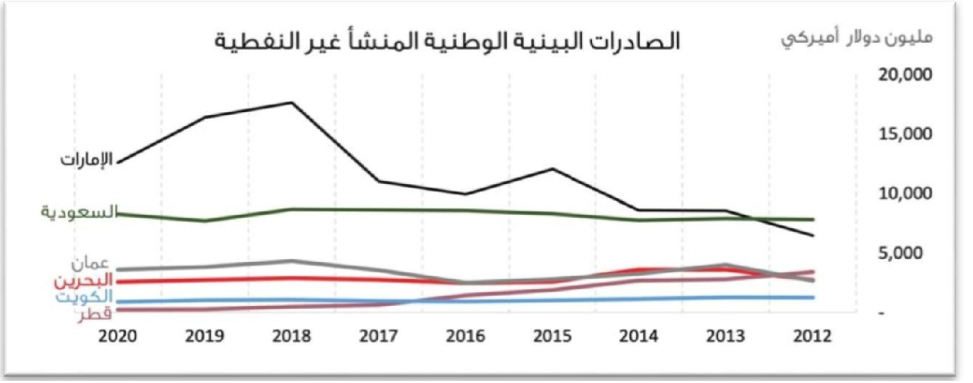

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عام على كوفيد 19 في دول مجلس التعاون، 29 يناير 2021، ص 52.

ومن الملاحظ اختلاف مكونات إجمالي الصادرات السلعية البينية بشكل واضح خلال عامي 2019-200 خصوصا إعادة التصدير البيني وصادرات النفط والغاز البينية، حيث ارتفعت مساهمة إعادة التصدير البيني إلى ما يقارب نصف إجمالي الصادرات السلعية البينية عام 2020 على حساب مساهمة صادرات النفط والغاز البينية التي شكلت 14.2% في عام 2020 أما الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية احتفظت بنسبة مساهمة مستقرة خلال الأعوام الثلاثة الماضية وشكلت ما نسبته 36% في عام 2020[11].

وقد سجلت قيمة الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية في عام 2020 انخفاضا بلغ 23.2% في دولة الإمارات العربية المتحدة و15.6% في دولة الكويت و12% في دولة قطر و6.7%في مملكة البحرين و5.7% في سلطنة عمان، كما يبين الشكل رقم (04).

الشكل رقم(04): الصادرات البينية الوطنية المنشأ غير النفطية 2017-2020

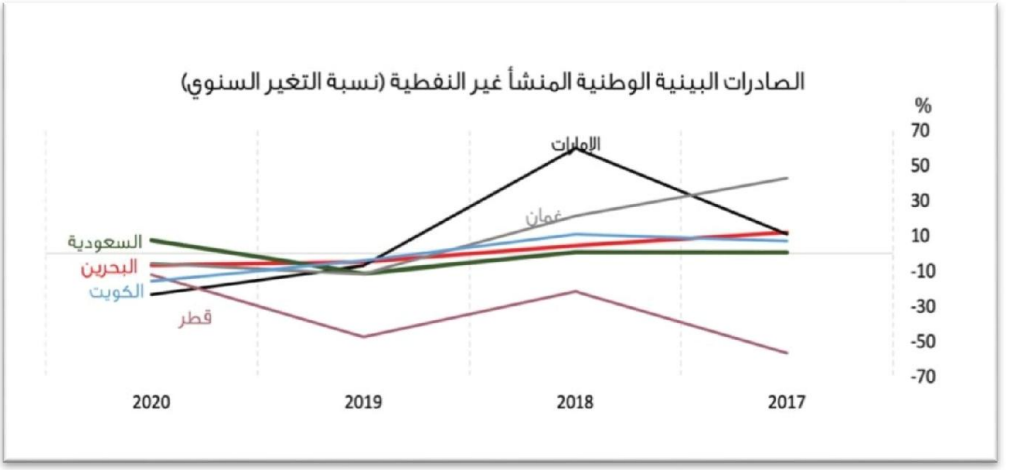

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام على كوفيد19 في دول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص 52.

4. تأثير أزمة كورونا على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي:

يعتبر انسياب السلع وعوامل الإنتاج من بين أهم مقومات أداء التجارة الخارجية لأي بلد، وعليه فإن إجراءات الغلق والسياسات القائمة على تقليص الحركية التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي جراء الأزمة اتجاه العالم الخارجي لا شك أنه سيؤثر على عائدات دول المجلس في هذا الشأن سواء من حيث الصادرات أو الواردات.

1.4 تأثير أزمة كورونا على الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي.

تشير إحصائيات مجلس التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2018 عام قبل الأزمة وسنة 2019 وهي بداية الأزمة، وسنة 2020 والتي هي سنة تعمق أثار الأزمة إلى أن حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي (من غير التجارة البينية) قد شهدت انخفاض مستمرا مقارنة بما قبل أزمة (كوفيد 19)، بحيث سجلت التجارة السلعية لدول المجلس اتجاه العالم الخارجي، نحو 1.067.6 مليار دولار أمريكي عام 2019 مقارنة ب1.100.1 مليار دولار أمريكي في العام 2018، أي بنسبة انخفاض قدرها 3.0% ليستمر هذا الانخفاض في الارتفاع جراء الأزمة في العام 2020 مقارنة ب2019 ليصل إلى حدود 21.5% بحيث سجلت التجارة الخارجية السلعية نحو 8.40.7 مليار دولار أمريكي سنة 2020 مقارنة بـ 1.067.6 للعام 2019[12].

وعلى مستوى مساهمة الدول الأعضاء في المجلس، فقد أظهرت البيانات الإحصائية أن ما يقارب ثلاثة أرباع حجم التجارة الخارجية السلعية لدول المجلس ساهمت بها دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية(13).

وبلغ إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس ما قيمته 438.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020، بانخفاض بلغت نسبته 28.4% مقارنة بعام 2019.

والجدول رقم(05): يبين أهم مؤشرات التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018-2020.

الجدول رقم(05): مؤشرات التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي 2018-2020

القيمة: مليار دولار أمريكي.

المؤشرات	السنوات		
	2018	2019	2020
حجم التجارة الخارجية	1.095.9	1.067.6	840.7
إجمالي الصادرات السلعية	652.5	609.4	438.5
إعادة التصدير	101.3	105.6	79.6
الصادرات وطنية المنشأ	551.2	503.8	358.9
إجمالي الواردات السلعية	443.4	458.2	402.2
فائض الميزان التجاري السلعي	209.1	151.2	36.4

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

-إحصائيات 2018: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إحصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير السنوي 2018، ديسمبر 2019، ص18.

-إحصائيات 2019: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1.067.6 مليار دولار أمريكي حجم التجارة الخارجية السلعية (الصادرات والواردات) لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019، متاح على الرابط: https://gccstat.org/ar/statistic/press/trade2019 2022/01/24 على الساعة 23:38.

-إحصائيات 2020: العين الإخبارية، 840 مليار دولار حجم التجارة الخارجية الخليجية 2020، متاح على الرابط: https://al-ain.com/article/gulf-statistical-840-7-billion-gulf-foreign-trade تم التصفح يوم 2022/01/24 على الساعة 22:25.

وعلى مستوى الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات السلعية: احتلت الصين المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون من حيث إجمالي الصادرات السلعية، حيث استحوذت على ما نسبته 19.0% من إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون إلى الأسواق العالمية في عام 2020، حيث بلغت قيمة إجمالي

الصادرات السلعية إلى الصين نحو 83.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مقارنة بـ106.3 مليار دولار أمريكي في العام 2019، بنسبة انخفاض بلغت 21.8% [14]، فيما احتلت الهند المرتبة الثانية بنسبة 12.2%، تليها كوريا الجنوبية 8.0%، واليابان 6.4%، وسنغافورة 4.1%، ثم الولايات المتحدة 4.0%، حيث تشكل هذه الدول أكبر المستوردين للنفط الخام والغاز الطبيعي من دول مجلس التعاون[15]، والجدول رقم(06): يبين أهم الشركاء التجاريين في الصادرات السلعية خلال الفترة 2018-2020.

الجدول رقم(06): الشركاء التجاريين في الصادرات السلعية 2018-2020

السنوات / الشركاء	2018	2019	2020
الصين	%15.1	%17.4	%19.0
الهند	%11.2	%12.1	%12.2
كوريا الجنوبية	%10.0	%9.2	%8.0
اليابان	%13.3	%12.9	%6.4
سانغفورة	%5.3	%5.0	%4.1
و .م. أ	%5.8	%4.0	%4.0

المصدر: من انجاز الباحث استنادا إلى:

-إحصائيات 2018: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إحصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير السنوي 2018، ديسمبر 2019، ص18.

-إحصائيات 2019: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1.067.6 مليار دولار أمريكي حجم التجارة الخارجية السلعية (الصادرات والواردات) لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019، متاح على الرابط: https://gccstat.org/ar/statistic/press/trade2019 2022/01/24 على الساعة 23:38.

-إحصائيات 2020: العين الإخبارية، 840 مليار دولار حجم التجارة الخارجية الخليجية 2020، متاح على الرابط: https://al-ain.com/article/gulf-statistical-840-7-billion-gulf-foreign-trade تم التصفح يوم 2022/01/24 على الساعة 22:25.

أما من حيث الصادرات النفطية فقد شهدت إجمالي صادرات دول مجلس التعاون النفطية إلى العالم الخارجي انخفاضا كبيرا خلال عامي 2019-2020 حيث انخفضت بنحو 10.7% في عام 2019 وبنحو 37.7% في عام 2020 نتيجة انخفاض أسعار النفط، أما الصادرات الوطنية غير النفطية فقد شهدت تفاوتا خلال نفس الفترة، إذ انخفضت بنسبة 0.4% في عام 2019 وارتفعت بنحو 4.6% في عام 2020.

والشكل رقم(07): يبين نسبة نمو الصادرات الوطنية النفطية والغازية، والصادرات السلعية الوطنية غير النفطية المصدرة الخارج خلال الفترة 2016-2020.

الشكل رقم(06): نسبة نمو الصادرات الوطنية إلى العالم الخارجي

المصدر: ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2020-2023، مرجع سابق، ص 39.

2.4 تأثير أزمة كورونا على الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي.

يلاحظ من خلال الإحصائيات المتوفرة بخصوص واردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال بداية الأزمة أي في سنة 2019 استأثر الذهب والأحجار الكريمة على نسبة 13.2% من قيمة إجمالي واردات مجلس التعاون السلعية في العام 2019م، أي ما يقارب 60.3 مليار دولار أمريكي وبارتفاع بلغت نسبته 6.7% خلال عام 2019م مقارنة بعام 2018م، وتليها الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة 12.9%، ثم الآلات والمعدات الآلية على نسبة 12.8%، والسيارات والعربات وأجزاؤها 9.6% [16].

بينما في سنة 2020 استأثرت الآلات والمعدات الآلية على نسبة 13.6% من قيمة إجمالي واردات مجلس التعاون السلعية في العام 2020، أي ما يقارب 54.7 مليار دولار أمريكي وبانخفاض بلغت نسبته 6.6% خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019، وتليها الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة 13.3%، ثم الذهب والأحجار الكريمة على نسبة 13.2%، والسيارات والعربات وأجزاؤها 9.1%، ومنتجات الصيدلة 3.2 % [17]، وهو ما يوضحه الجدول رقم (01): والذي يبين نسب السلع الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2018 إلى غاية 2020.

الجدول رقم (01): نسب السلع الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي 2018-2020

السنوات			
2020	**2019**	**2018**	
402.2 مليار دولار أمريكي	458.2 مليار دولار أمريكي	443.4 مليار دولار أمريكي	إجمالي الواردات / نسبة السلع المستوردة
%13.6	%12.8	%13.4	الألات والمعدات الألية
%13.3	%12.9	%13.0	الألات والأجهزة الكهربائية
%13.2	%13.2	%12.8	الذهب والأحجار الكريمة
%9.1	%9.6	%9.4	السيارات والعربات وأجزاؤها
%3.2	/	/	منتجات الصيدلة

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى إحصائيات المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2018، 2019، 2020.

وعلى مستوى الشركاء التجاريين في الواردات السلعية: احتلت الصين كذلك المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون في إجمالي الواردات السلعية لعام 2020.

وأسهمت بما نسبته 20.0% من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية لعام 2020، وقد بلغت قيمة الواردات من الصين نحو 80.4 مليار دولار أمريكي لعام 2020، مقارنة بـ83.7 مليار دولار أمريكي في العام 2019 مسجلة انخفاضا بنسبة 3.9.% فيما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 10%، تليها الهند 6.9%، واليابان 4.7%، وألمانيا 4.7%، وإيطاليا 3.2%، من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية، والجدول رقم (02): يبين أهم الشركاء التجاريين في الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018-2020.

الجدول رقم(02): الشركاء التجاريين في الواردات السلعية 2018–2020

السنوات / الشركاء	2018	2019	2020
الصين	%17.0	%18.3	%20.0
الهند	%7.9	%8.6	%6.9
إيطاليا	%3.5	%3.2	%3.2
اليابان	%5.5	%5.4	%4.7
ألمانيا	%5.5	%5.0	%4.7
و .م. أ	%11.7	%11.0	%10

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى إحصائيات المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2018، 2019، 2020.

5. الخاتمة:

يتبين لنا من خلال ما سبق أن أزمة كورونا (كوفيد 19)، تعتبر بحق أخطر الأزمات التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي، منذ تأسيس مجلس التعاون سنة 1981، ذلك أن هذه الأزمة تستهدف أساسا مقومات التكامل الاقتصادي، الذي تسعى دول المجلس إرسائه وتفعيله، وهو الهدف من إنشاء المجلس أساسا، فقد أفرزت السياسات والإجراءات المتبعة من طرف دول مجلس التعاون، والقائمة على الانكفاء على الذات والغلق البيني واتجاه دول العالم الأخرى، إلى جانب إلقاء الأزمة الصحية بضلالها على الجوانب الاقتصادية بخلق أزمة نفطية كانت السبب الرئيسي في تعميق الوضع الاقتصادي الخليجي، وخاصة في ظل الاعتماد الكلي لاقتصاديات المجلس على مصادر الطاقة والصادرات النفطية في إيراداتها الدولية.

كل هذه الأبعاد المختلفة للأزمة أفرزت تحديات على مستوى أداء المؤشرات الاقتصادية للتعاون البيني بين دول المجلس وكذلك شلل في الحركية التجارية مع دول العالم في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو ما أدى إلى انحسار الصادرات السلعية الوطنية المنشأ النفطية وغير النفطية لدول المجلس اتجاه العالم الخارجي الأمر الذي أدى إلى خلق تباين في أداء اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي وإسهاماتها في المؤشرات الاقتصادية الكلية للمجلس.

6. الهوامش:

(1) محمد عبيدات وأخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**. الأردن: دار وائل، 1999، ص 46.

(2) عبود عبد الله العسكري، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**. دمشق: دار النمير، 2004، ص 116.

(3) سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية**.ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 30.

(4) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(5) نفس المرجع، ص33.

(6) محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان.ط1، بدون بلد نشر: دار العلوم، 2010، ص 07.

(7) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(8) المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2020–**2023، ص 38.

(9) المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **عام على كوفيد19 في دول مجلس التعاون**، 29 يناير 2021، ص 51.

(10) عام على كوفيد19 في دول مجلس التعاون مرجع سابق، 51.

(11) ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2020-2023، مرجع سابق، ص 39.

(12) المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1.067.6 مليار دولار أمريكي حجم التجارة الخارجية السلعية (الصادرات والواردات) لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019، متاح على الرابط: https://gccstat.org/ar/statistic/press/trade2019 2022/01/24 على الساعة 23:38.

(13) نفس المرجع.

(14) العين الإخبارية، 840 مليار دولار حجم التجارة الخارجية الخليجية 2020، متاح على الرابط: https://al-ain.com/article/gulf-statistical-840-7-billion-gulf-foreign-trade تم التصفح يوم 2022/01/24 على الساعة 22:25.

(15) نفس المرجع.

(16) المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1.067.6 مليار دولار أمريكي حجم التجارة الخارجية السلعية (الصادرات والواردات) لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019، مرجع سابق.

(17) المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1.067.6 مليار دولار أمريكي حجم التجارة الخارجية السلعية (الصادرات والواردات) لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019، مرجع سابق.

6. قائمة المراجع:

-الكتب:

1)- أسماء حسين ملكاوي، وأخرون، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية. قطر: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والإجتماعية، 2020.

2)- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية**.ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005.

3)- محمد صادق إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**.ط1، بدون بلد نشر: دار العلوم، 2010.

-التقارير:

4)- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2020-**2023.

5)- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **عام على كوفيد19 في دول مجلس التعاون**، 29 يناير 2021.

-المواقع الالكترونية:

6)- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1.067.6 مليار دولار أمريكي حجم التجارة الخارجية السلعية (الصادرات والواردات) لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019، متاح على الرابط:
https://gccstat.org/ar/statistic/press/trade2019 2022/01/24 على الساعة 23:38.

7)- العين الإخبارية، 840 مليار دولار حجم التجارة الخارجية الخليجية 2020، متاح على الرابط: https://al-ain.com/article/gulf-statistical-840-7-billion-gulf-foreign-trade تم التصفح يوم 2022/01/24 على الساعة 22:25.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 377 - 393

دور المقاربة الاقتصادية في حل الأزمة الرواندية

Role of the Economic Approach in Resolving the Rwandan Crisis

بلخضر طيفور
جامعة ابن خلدون تيارت، (الجزائر)، belakhdar.taifour@univ-tiaret.dz

تاريخ الإستلام: 2023/04/02 تاريخ قبول النشر: 2023/05/27 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآليات الإقتصادية التي اتّبعتها دولة رواندا من أجل حل أزماتها الأمنية وتبعاتها بشكل نهائي، والبحث في الطرق التي انتهجتها القيادة الرواندية من أجل إعادة هيكلة وبناء الدولة بعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية، حيث أضحت رواند نموذجا اقتصاديا وتنمويا فاعلا بكل مقاييس النجاح. لقد أصبحت أحد الإقتصادات الأسرع نموًا في العالم بمعدل نمو يعادل 9 % سنويًا، حيث يعد البنك الدولي رواندا من أفضل الأماكن لبدء أي استثمار في أفريقيا.

تعمل رواندا من خلال هذا التطور الكبير على أن تكون واحدة من أفضل المحاور التكنولوجية، بدعم من نظام الحكومة الإلكترونية الذي تم ترسيخه كلية، حيث تُنجز غالبية المعاملات وغيرها من المهام إلكترونيًا بشكل كامل، كما ترتبط هذه الإنجازات بالنجاحات المذهلة التي تحققت في مجال التعليم والسعي الدائم للدولة لمواكبة التطور العالمي. خلصت الدراسة إلى أن السياسات الإقتصادية التي انتهجتها رواندا ساهمت بشكل مباشر في إنهاء المعضلات الأمنية التي عانى منها المجتمع الرواندي طوال عقود.

الكلمات المفتاحية: المقاربة الاقتصادية؛ الأزمات الأمنية؛ رواندا.

Abstract:

This study aims to analyze the economic mechanisms followed by the state of Rwanda in order to solve its security crises and their consequences once and for all, and to research the methods adopted by the Rwandan leadership in order to restructure and build the state after many years of civil war, as Rwanda has become an effective economic and development model with all measures of success. It has become one of the fastest growing economies in the world, with a growth rate equivalent to 9% annually. Rwanda works to be one of the best technological hubs, supported by the system the e-government. These achievements are linked to the amazing successes achieved in education and the country's constant endeavor to keep pace with global development.

The study concluded that economic policies pursued by Rwanda directly contributed to ending the security dilemmas that Rwandan society had suffered from for decades.

Keywords: Economic approach; Security crises; Rwanda.

1. مقدمة:

ارتكزت رواند في إنجاز طفرتها التنموية على تحقيق الأمن والإستقرار، الإنتعاش الإقتصادي، الديمقراطية وبناء الدولة، وهي أسس قطعت فيها دولة رواند أشواطا متقدمة جدا، كما شجعت على خلق بيئة خالية من الفساد وعاصمة نظيفة وحكومة تدار إدارة جيدة وفعالة تسعى من خلالها الدولة الرواندية إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. لقد حدثت تغيرات جذرية داخل رواندا جعلت منها المفضلة للمانحين الدوليين، وكان هذا بسبب استمرار النجاح الذي يظهر في العديد من التحليلات التنموية، حيث كان هذا نجاحا لدرجة أن العديد من المراقبين ناقشوا ما إذا كانت رواندا "نموذجًا للتنمية الإفريقية" يمكن تصديره إلى دول أخرى في مرحلة ما بعد الصراع، لكن كيف هذا وما هي أهم هذه التغيرات الجذرية التي حدثت لهذا البلد الذي نجح في تحييد مشاكله الأمنية بفضل تحقيق التنمية الإقتصادية. يصف المنتدى الإقتصادي العالمي رواندا بأنها "واحدة من أسرع الإقتصادات نمًا في وسط إفريقيا، كما أشادت بها منظمات عديدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأسباب مثل نموذجها التنموي الموجه نحو الهدف وبيئة الأعمال التي تتحسن باستمرار، وسياسات الرعاية الصحية والتعليم الخاصة بها، حيث عملت الحكومة على تحسين معايير التعليم والصحة لتوفير قوة عاملة كفؤة ومنتجة، كما انتهجت فكر تعزيز ريادة الأعمال واعتبرته أمر بالغ الأهمية لنجاح رواندا الإقتصادي. أيضا عملت على تحفيز الثروة المكتسبة من خلال خلق المنتجات التكنولوجية واشتغلت بقوة على توظيف كل القطاعات وخاصة الخدمات التعليمية في العلوم والتكنولوجيا لخلق طبقة جديدة من رواد الأعمال. كما أصبحت الوجهة السياحية الأولى وسط أفريقيا، وهذا دليل قاطع على الإستقرار الأمني الذي أصبحت رواندا تحوزه في السنوات الأخيرة، حيث تعتبر العاصمة كيغالي من أكثر المدن أمناً على مستوى القارة، كما تحتل مكانة متميزة بوصفها واحدة من أنظف المدن الأفريقية وأجملها، واهتمت رواندا بتنويع الإقتصاد واستدامته من خلال استشراف مستقبل القطاعات والفرص الإقتصادية الناشئة وتطوير الخدمات المالية والمهنية، إضافة إلى صناعات التعدين والزراعة، كما كرست نفسها مركزاً عالمياً لصناعة الخدمات، وتمضي قدما نحو استخدام التقنيات المالية لتعزيز الإقتصاد الذكي اللا نقدي.

لعل ما تقدم يشكل أهم التحيات التنموية والإقتصادية التي حققتها رواند، وهو ما انعكس بشكل مباشر على تغطية وتحييد كافة مشكلاتها ومعضلاتها الأمنية التي كانت تعاني منها، هذا ما يؤكد نظرية التنمية السياسية أو نظرية التحديث السياسي التي ترى بوجوب تحقيق تطور اقتصادي قبْلي على التطور السياسي لأنه نادرا ما تتطور الدولة سياسيا نحو الديمقراطية الفعلية دون تنمية اقتصادية قبْلية أو على الأقل متزامنة مع العملية السياسية الهادفة لدمقرطة المجتمع والحياة السياسية في البلد.

إشكالية الدراسة:

مع تاريخ حافل بالصراعات العرقية والهوياتية وتاريخ ممتلئ بمختلف أشكال الفقر والفساد والعنف، يأتي نجاح رواندا في تحقيق تنميتها الإقتصادية الباهرة وتجاوزها للتحديات الأمنية التي كادت تؤدي إلى انهيار الدولة سابقا

لتصبح حاليا متغيرة تماما كما كانت عليه سابقا، فالإستقرار الأمني وحل كافة أشكال العنف الذي كان سائدا خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين هو نتيجة مباشرة لترسيخ عملية تنموية شاملة أتت بثمارها على جميع المستويات، حيث أصبحت رواند بمثابة النموذج الذي يجب أن تقتدي به بقية دول القارة التي عانت وما زال كذلك من نفس الظروف التي مرت بها رواند.

بناء على ما سبق، سيتم في هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف ساهمت المقاربة التنموية والإقتصادية التي انتهجتها الدولة الرواندية في حل الأزمات الأمنية وفي إنهاء جميع أشكال العنف؟

فرضيات الدراسة:

* يرجع سبب العنف والمعضلات الأمنية إلى التفاوت الإقتصادي بين فئات المجتمع.

* تساهم التنمية الاقتصادية في الحد من الأزمات الأمنية داخل الدول.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على تاريخ وأسباب العنف المحلي في رواندا.
- التطرق إلى السياسات التنموية التي انتهجتها رواندا.
- تحليل مؤشرات الطفرة الإقتصادية ومساهمتها في الحد من العنف الأهلي.
- تحليل العلاقة الترابطية بين الإقتصاد والسياسية.
- اكتشاف العلاقة بين التطور الإقتصادي وبين انتهاء العنف المحلي في رواندا.

منهجية الدراسة:

تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة للتقيد بتحليل نموذج معين، بالإضافة إلى المنهج التاريخي من أجل تتبع تطور ظاهرة العنف الأهلي ثم الإستقرار التدريجي في رواندا، كما تم توظيف مقاربة اقتصادية في محاولة لتفسير الكيفية التي ساهمت فيها التنمية في التقليل ثم الحد النهائي للحرب الأهلية التي شهدتها دولة رواندا.

2. رواند ما قبل سنة 2000:

1.2 أسباب وكرونولوجيا الحرب الأهلية:

عاشت رواندا أزمة عناصر الهوية في بُعدها الإثني، أو ما يعرف في أدبيات الدراسات الأمنية بالمعضلة الأمنية الإثنية، فهي بلد متعدد العرقيات، وتشير عبارة المجتمع المتعدد عادة إلى دول نشأت من الإستعمار وتضم شعوبا غير متجانسة ثقافيا.[1]

شهدت رواندا في العقد الأخير من القرن العشرين حربا أهلية تعد من أقسى الحروب الأهلية التي شهدتها أفريقيا والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من الروانديين، هذه الحرب كان سببها الصراع بين الهوتو والتوتسي حيث تمثل قبيلة الهوتو الغالبية من سكان رواندا وتمثل التوتسي الأقلية، فالصراع وغياب ثقافة التعايش مع الآخر وعدم تقبله أدى لواحدة من أبشع الحروب الأهلية في تلك الفترة، حيث راح ضحيتها قرابة المليون إنسان بالإضافة إلى

أثارها المدمرة على الإقتصاد و غياب الإستقرار السياسي، لكن هذه الحرب ماهي إلا أحد صور الميراث الإستعماري الذي ساعد على ترسيخ الكراهية بين الهوتو والتوتسي إلى أن اندلعت تلك الحرب الأهلية فيها في رواندا. كانت رواندا تحت سلطة الإستعمار الألماني منذ نهاية القرن التاسع عشر وانتهى في عام 1918 بسبب هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى فقدت أجزاء من أراضيها كما فقدت مستعمراتها ومن تلك المستعمرات كانت رواندا التي وضعت بعد ذلك تحت سلطة الإحتلال البلجيكي الذي أدت ممارساته إلى التأثير على السلام الداخلي لرواندا وتعميق الخلاف بين مكونات المجتمع تحديدا بين الهوتو والتوتسي اللذان يعتبران المكونان الرئيسيان للمجتمع الرواندي المتكون من 85% من الهوتو وكان غالبيتهم يعملون بالزراعة و 10% من التوتسي وكان غالبيتهم يمتلكون الأراضي ويمارسون الرعي إضافة لمجموعة صغيرة تسمى التوا (Twa).[2]

كانت سياسات الإحتلال البلجيكي إحدى الأسباب غير المباشرة للحرب إذ عمل على محاباة التوتسي وهم الأقلية وتفضيلهم عن الهوتو وهم الأغلبية، إضافة إلى ممارسة سياسة العزل العنصري بين مكونات المجتمع واستخدام الأقلية لقمع واستعباد أغلبية الهوتو في بداية الأمر، لكن التذمر والإستياء من قبل الهوتو جعل سياسة الإحتلال تتغير بعكس ما سبق حيث أخذت تحرض ضد أقلية التوتسي من خلال نشر مجموعة من المفاهيم والأفكار ضد التوتسي، هذه الإزدواجية بالتعامل مع مكونات المجتمع الرواندي جعلته مهيأ للنزاع و التخاصم،[3] فهي سياسة سلبية أدت لتعميق الخلاف بين مكونات المجتمع مما جعله عرضه للحرب الأهلية، هذا إلى جانب نظام بطاقات الهوية التي اتبعها الإحتلال البلجيكي كأحد سياسات التمييز العنصري حيث فرض نظام لبطاقات الهوية في رواندا يتم فيها ذكر المجموعة العرقية التي ينتمي إليها الفرد كأحد سياسات التمييز العنصري.[4]

كما كان الإستعمار البلجيكي يتعمد تفضيل ومحاباة الأقلية على حساب الأغلبية حيث كانت أغلب المناصب السياسية والإدارية حكرا على أقلية التوتسي، وهو ماخلق حالة من التذمر والشعور بالظلم عند أغلبية الهوتو مما عمق لديهم الشعور بالكراهية والرغبة في الإنتقام،[5] ففي عام 1959 اندلعت ثورة "فلاحي الهوتو" أو "الثورة الاجتماعية الزراعية" و استمرت حتى عام 1961 و هاجر نتيجة لها العديد من أبناء التوتسي للدول المجاورة مثل تنزانيا و زائير (الكونغو حاليا)، في سنة 1962 نالت رواندا استقلالها وتمكن أبناء الهوتو من السيطرة على الحكم بعد الإستقلال وفي نفس الوقت كان أبناء التوتسي اللذين هاجروا للدول المجاورة نتيجة ثورة فلاحي الهوتو ينظمون أنفسهم و يجهزون صفوفهم لاستعادة أماكنهم ومواقعهم السابقة، في الفترة ما بين 1962 و 1967 قام الهوتو بأعمال عنف وقتل بدافع الإنتقام من التوتسي مما تسبب في موجة كبيرة أخرى من اللاجئين وبحلول الثمانينيات كان هناك ما يقارب نصف مليون رواندي قد لجأوا للدول المجاورة مثل أوغندا وتنزانيا وزائير.[6] في نهاية الثمانينيات تم تأسيس الجبهة الوطنية الرواندية داخل أوغندا وهي حركة سياسية وعسكرية لها أهداف محددة مثل إعادة الروانديين المنفيين إلى رواندا مرة أخرى وكذلك إعادة تشكيل الحكومة الرواندية، وكانت تلك الحركة مكونة من أبناء التوتسي المنفيين خارج رواندا تحديدا في دولة أوغندا، قامت الجبهة الوطنية الرواندية في مطلع التسعينيات بهجوم كبير على

رواندا منطلقة من أوغندا بقوة تتكون من 7 ألاف مقاتل،[7] كان هذا الهجوم في شكل حرب عصابات وتم الإستيلاء على شمال رواندا في الأول من أكتوبر سنة 1990، كان من أهداف الجبهة الوطنية الرواندية في ذلك الوقت الإطاحة بنظام هابياريمانا الرئيس الرواندي في ذلك الوقت، حقق هجوم الجبهة الرواندية نجاحا كبيرا إلا أنه لاقى الفشل في 27 أكتوبر من نفس السنة بسبب المساعدات الفرنسية والبلجيكية لنظام هابياريمانا (زعيم أغلبية الهوتو)، وقد استمرت أعمال القتال إلى أن تم الإعلان عن وقف إطلاق النار عام 1992 بالتوقيع على اتفاقية أروشا التي تقضي بوقف القتال والأعمال العدائية، لتبدأ جولة من مفاوضات سلام في الرابع من أوت سنة 1993 بمدينة أروشا في تنزانيا لإنهاء الحرب والعمل على تحقيق المصالحة الرواندية.[8]

في السادس من أفريل سنة 1994 انفجرت الحرب الأهلية في روندا لتبدأ واحدة من أبشع الحروب الأهلية في التاريخ السياسي المعاصر لأفريقيا بسبب مقتل كلا من رئيس رواندا (هابياريمانا) ورئيس بوروندي عن طريق إسقاط طائرتهما عند اقترابهما من مطار كيغالي، حيث تم إلقاء اللوم على التوتسي من قبل المتطرفين في رواندا عبر الصحف والإذاعة بخصوص مقتل الرئيس الرواندي وطالبوا الهوتو في جميع أنحاء البلاد بالثأر و الإنتقام من التوتسي،[9] لتنطلق أعمال القتل والعنف، حيث قامت وحدات من النخبة العسكرية بما فيهم الحرس الرئاسي بعمليات القتل والعنف ضد التوتسي، كانت أولويات القتل للقادة السياسيين و المدنيين و نشطاء حقوق الإنسان، كما كانت هناك أوامر بتصفية وتصفية أي فرد من التوتسي يبدي أي نوع من المقاومة، وعلى الجانب الآخر بدأت الجبهة الوطنية الرواندية بالرد على أعمال العنف والقتل الواقع على التوتسي، حيث قامت بشن هجمات مضادة ليسود العنف والعنف المضاد،[10] واستمرت أعمال القتال و العنف لتتمكن الجبهة الوطنية الرواندية في الرابع من شهر جويلية سنة 1994 بزعامة بول كاغامي من السيطرة على مناطق أكثر في رواندا بدعم من الجيش الأوغندي بعد توغل قواتها في كيغالي عاصمة رواندا، لتنتهي بعد ذلك أعمال القتال والعنف في جويلية 1994 بعد تمكن الجبهة الوطنية الرواندية من السيطرة على رواندا وطرد المتطرفين وحكومتهم المؤيدة لأعمال القتال والعنف والإبادة خارج رواندا،[11] لتنتهي تلك الحرب الأهلية مخلفة وراءها قرابة المليون قتيل إضافة لتدمير البنية التحتية في رواندا وتدمير الإقتصاد وتفشي الفقر وانهيار المؤسسات وانعدام الإستقرار السياسي.

2.2 تبعات الحرب الأهلية (1994–2000):

أدت الحرب الأهلية في رواندا إلى تدمير وتخريب المنشآت والهياكل الإقتصادية، وكل مايتعلق بالبنى التحتية للدولة، هذا كله راجع إلى انهيار المؤسسات الدولاتية، بحيث شكلت ثقلا كبيرا على الحكومة الجديدة. ويمكن تحديد النتائج الإقتصادية والتي تمثل في نفس الوقت تكلفة الحرب في مايلي:

- انهيار المداخيل الزراعية خاصة إنخفاض سعر القهوة التي تمثل 80 % من صادرات البلاد والتي أدت بدورها إلى تدخل المؤسسات المالية الدولي من خلال فرض آلية التصحيح الهيكلي التي أفضت إلى تعويم سعر العملة وانخفاضها بأكثر من 40%،[12] مما شكل انهيارا كليا للإقتصاد مما أفرز نتائج اقتصادية خطيرة.

- إرتفاع نسبة البطالة بصورة سريعة.
- تخريب المنشآت وانهيار التغذية واتساع المجاعة منذ 1992 التي شملت أغلب مناطق الدولة، حيث أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى جانب منظمة الغذاء الدولية أن ولايات الجنوب عرفت مجاعة في 1993 وأن حوالي مليون شخص يعاني المجاعة.[13]
- تفاقم مشكلة المديونية خاصة مع تدخل صندوق النقد الدولي والتي شكلت عرقلة أمام طموحات التنمية والنمو الإقتصادي، وانعكست على مستوى التوازن الاجتماعي من خلال خلق آلام اجتماعية، ولعل هذه القضية لا تقف عند الحدود الإقتصادية والاجتماعية بل تتعداها لتشمل تداعيات سياسة خطيرة تمس سيادة الدولة واستقلاليتها في إتخاد القرارات الداخلية.[14] ومن جانب آخر فإن المديونية رسخت فضاءات للزبائنية تجسدت من خلال المناورات السياسية التى تخدم المصالح الشخصية، فأزمة الديون المتراكمة ماهي إلا جوهر لنمط إنتاج عبودي أرهق القاعدة التحتية فأصابها الإنكماش، مما زاد اعتماد الدولة على المعونات الخارجية التي ولدت خللا عميقا في الجوانب السياسية الإقتصادية والإجتماعية.[15]
- ازدياد درجة العنف والإجرام، فالحرب خلفت مناخا من اللاإستقرار بسبب ركود التنمية والأداء الإقتصادي. كما تعرض رأس المال البشري إلى انتكاسة حقيقية من جهة، وتفكك المجتمع من جهة أخرى من خلال ماخلفته من أرامل، متشردين، مرضى، بطالين، معوقين ... إلخ، وانتهاك حقوق المرأة التي تعرضت لأبشع الآلام من اغتصاب وتعذيب جسدي ونفسي، ونفس الشيء بالنسبة للأطفال والشيوخ.[16]
- ارتفاع درجة العنف المدني والمجتمعي، وتفكك الروابط الاجتماعية من خلال تخريب الخلية الأساسية للمجتمع وهي الأسرة نظرا للضغط النفسي الذي كان يمارس على أفراد العائلة أثناء عمليات القتل، حيث كانت تقدم أوامر لقتل الأخ لأخيه والأب لإبنه أو الأب لابنته، والإرغام على قتل الجيران، على إغتصاب النساء، والأطفال سواء انتمت إلى إثنية التوتسي أو الهوتو المعتدلين.
- تدهور الحالة الصحية نتيجة نقص الرعاية الطبية، ونقص المياه الصالحة للشرب وسوء التغذية والمجاعات المتكررة وتدني مستوى المعيشة، وتدني معدلات الأعمار تدريجيا التي وصلت في رواندا في تلك الفترة بين 38 و39 سنة لكلا الجنسين إلى جانب ارتفاع معدل الوفيات لدى الأطفال بنسبة 20 %.[17]
- جمود النظام التربوي وانتشار الأمية.

ساهم كل هذا في انهيار الدولة وخاصة القضاء على الإلتحام داخل الجسم الاجتماعي، وعجز الدولة عن تحقيق الإندماج وإعادة بناء المصالحة الوطنية وتفكيك الرابطة الاجتماعية.[18]

مما لا شك فيه أن الحرب الأهلية في رواندا خلفت خسائر هائلة، خرجت منها منعدمة الموارد ومنهكة القوى، وتدمرت على إثرها البنية التحتية للبلاد وتمزقت الروابط الإجتماعية بين الأفراد، وأتلفت الحقول الزراعية ومؤسسات عديدة تطلب إعادة بنائها، وانعدم الأمن والإستقرار وطالتها التهديدات من الداخل والخارج، كما

انخفض على إثرها الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف في عام واحد لتصنف رواندا في المرتبة ما قبل الأخيرة في معدل الفقر بنسبة فاقت 80 % مما أدى إلى حتمية إعطاء الأولوية للسلم والمصالحة الوطنية وتحقيق التنمية الإقتصادية، اتخذت على إثرها الحكومة الرواندية خطوات عديدة أولها المصالحة بين العرقيتين ومعاقبة كل من ساهم في نشوب الحرب بينهما وتجريم استعمال الألفاظ العنصرية والتمييزية مستقبلا. تم إعادة هيكلة البنية التحتية للبلد وتحسين الظروف الإجتماعية للسكان مركزة على الإستثمار في رأس المال البشري، كما بادرت بتقديم الخدمات للفقراء ومحاربة الفساد مما جعل تعاطف الجهات الرسمية والمساعدات الخارجية تتهاطل عليها لإعادة إنمائها لتكون هذه المساعدات المصدر الرئيسي لتمويلها التنموي وتشكل حوالي 5 % من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين سنتي 1995 و 2000.[19]

كما واجهت رواندا تحديات أخرى من افتقارها لمؤسسات اقتصادية قوية وموظفين أكفاء، فالنقص الحاد في الموظفين المحترفين شكل عقبة أمام تطوير جميع القطاعات، والإفتقار إلى الأشخاص المدربين تدريبا كافيا في الزراعة وتربية المواشي كان حاجزا بالنسبة لتحديث هذا القطاع وتوسعه، ولمواجهة هذه المشاكل قامت الحكومة الرواندية بإصلاحات اقتصادية أولية تمثلت في:

- استقلالية البنك المركزي للسيطرة على التضخم وتحقيق استقرار الإقتصاد الكلي.
- إصالح النظام الضريبي من خلال إنشاء وكالة مستقلة لتحصيل الضرائب، وإدخال الضريبة على القيمة المضافة.
- خصخصة المؤسسات العمومية وتنشيط سوق العمل.
- تحرير التجارة عن طريق إزالة ضوابط الأسعار.[20]

لكن رغم كل المآسي الاجتماعية والإقتصادية فقد حققت رواندا في هذه الفترة مستوى معقول من الإستقرار في الإقتصاد الكلي والإنضباط المالي، وظهر ذلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان ايجابيا في كل السنوات بعد 1994، وبالرغم من اعتمادها الكبير على المدخرات الأجنبية نتيجة عدم كفاية المدخرات المحلية إلا أن هذه الإصلاحات الإقتصادية لم تكن كافية لتحقيق التغيير الإيجابي، لعدم وجود السلام والإستقرار وانعدام الديمقراطية ووجود العنصرية، لذلك استوجب إدخال إصلاحات سياسية واجتماعية لتكون داعمة للإصلاحات الإقتصادية.[21]

3. عوامل التنمية والإستقرار في الألفية الجديدة:

1.3 المُقدّرات الإقتصادية والخطط التنموية:

مع تولي كاغامي السلطة في سنة 2000 قام بتحديد هدفين واضحين: أولهما توحيد الشعب، والثاني انتزاع البلاد من الفقر، شرع الرئيس كاغامي في خطة من عدة محاور في مقدمتها تحقيق المصالحة المجتمعية، وإنجاز دستور جديد حظر استخدام مسميات الهوتو والتوتسي، وجرم استخدام أي خطاب عرقي. نجحت خطط الحكومة المتنوعة في تحقيق المصالحة بين أفراد المجتمع، وعاد اللاجئون إلى بلادهم ونظمت محاكم محلية لإعادة الحقوق وإزالة المظالم.[22]

لم يكن من الممكن تحقيق هذه الأهداف دون خلق هوية جماعية وموحدة بين أفراد الشعب الذين قتلتهم الإنقسامات العرقية وشوهت تاريخهم لفترة طويلة من الزمن، وبالرغم من قساوة الأحداث والذكريات والظروف والعواقب التي أجبر الشعب الرواندي على تحملها إلا أن هذه الحرب الأهلية كانت منعطفا هاما لتحويلها إلى ما هي عليه الآن.[23]

بات اقتصاد البلاد الأسرع نمواً في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، فخلال الفترة بين عامي 2000 و2015 حقق اقتصادها نموا في ناتجه المحلي بمعدل 9% سنويا، وأصبحت واحدة من أهم وجهات المستثمرين والسياح بالعال، كما. وتراجع معدل الفقر من 60% إلى 39%، ونسبة الأمية من 50% إلى 25%، وبحسب تقارير أفريقية فإن رواندا شهدت التطور الاقتصادي الأكبر على مستوى العالم منذ 2005، وارتفعت قيمة الناتج الإجمالي المحلي إلى نحو 8.5 مليارات دولار العام 2016 بينما كان نحو 2.6 مليار عام 2005.[24]

رواندا بلد زراعي بالأساس حيث أن حوالي 85 % من اقتصادها زراعي، وتمثل الأراضي الصالحة للزراعة 35 % من إجمالي المساحة، حيث تحتل الفاصوليا وحدها 21.5 % من هذه الأراضي وهي تحتل المرتبة الثانية من إنتاجها في إفريقيا، ثم تأتي بعدها زراعة الذرة البيضاء بـ: 15 % من الأراضي الصالحة للزراعة، كما تعدّ البلد الحادي عشر في العالم من حيث إنتاج البطاطا الحلوة، أما زراعة البن فلا تشغل سوى 3 % من الدخل القومي ويأتي الشاي في المرتبة الثانية من المواد المصدرة.[25]

يمكن تقسيم تطور الإقتصاد في رواندا إلى مرحلتين، مرحلة ما قبل 1994 ومرحلة ما بعدها، إذ تميز الوضع في السابق بالديكتاتورية وبالحرب الأهلية، فقد عرفت رواندا دمارا وانهيارا اقتصاديا كليا، أما بعد ذلك فقد تميز الوضع بالمصالحة وعودة الثقة تدريجيا وارتفاع نسب النمو نوعا ما وفق الإحصائيات، فخلال إحدى عشرة سنة بين 1994 و 2005 حققت رواندا الكثير مقارنة مع العديد من الدول إلافريقية وبفترة الأزمة، حيث وصل إنتاجها الداخلي الخام في عام 2004 حوالي 1.82 مليار دولار والذي كان يقدر بـ: 0.75 مليار دوالر في عام 1994، وحسب التقارير الاستراتيجية فقد حققت الدولة نمو جميع القطاعات مقارنة بفترة الأزمة، إذ عرف قطاع تربية الماشية تزايد من 1995 إلى 2005 من 11 مليار فرنك رواندي إلى أكثر من 30 مليار، ويعود ذلك إلى استخدام التقنيات الحديثة، أما الصناعة والتي تحتل 20 % من الإنتاج الداخلي الخام فقد وصلت حسب تقرير البنك الدولي في جوان 2005 نسبة النمو المتوسطة إلى 7 %.[26]

وبهدف الخروج من حالة التخلف وتحقيق نهضتها تبنت رواندا العديد من المخططات والإستراتيجيات التنموية، إذ تم وضع خطة لتطوير الزراعة وجلب خبراء أجانب لأجل ذلك، كما نشأت شبكة هاتفية للمعلومات الزراعية ومكتبا للتصدير ونقل المحاصيل ووفرت الأسمدة، والمعدات الزراعية بأسعار مشجعة، كما قدمت قروضا ميسرة للمزارعين، لتظهر نتيجة ذلك خلال خمسة سنوات فقط، فعلى سبيل المثال ارتفع إنتاج القهوة من 30 ألف طن بعد الحرب إلى 15 مليون طن بعد الأعوام الخمسة التي تلت الحرب، وأصبح يعمل أكثر من 70 % من

سكان رواندا في القطاع الزراعي، ولذلك انخفظت مستويات الفقر عندما ارتفعت إنتاجية الأغذية، فمن عام 2010 إلى عام 2014 إرتفعت قيمة إنتاج الغذاء من 1.2 مليون دولار إلى 2 مليون دولار، بزيادة 60 %.[27]

من أهم البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة الرواندية برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية الجديد الذي استهدف ثلاث مجالات: أولا، تنمية المناطق بما في ذلك الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه والري والأنهار و التلال وتكثيف إنتاج المحصول الحيواني، ثاني،ا سلاسل القيمة الخاصة بالصادرات القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وأنشطة ما بعد الحصاد القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وتنمية أنشطة الأعمال الزراعية، ثالثا، تغذية السكان الأكثر ضعفا وإدماجهم اجتماعيا واقتصاديا، بما في ذلك تمكين المرأة من كافة حقوقها، بالإضافة لذلك تم تبني برنامج رؤية عام 2020، حيث تحدد هذه الرؤية أهداف رواندا الإنمائية طويلة الأجل، تقوم هذه الرؤية على التسيير العقلاني الرشيد وتنمية الموارد البشرية، والإقتصاد الذي يقوده القطاع الخاص، وتطوير البنية الأساسية، والزراعة التي يقودها السوق إلى جانب التكامل الإقتصادي الإقليمي، كما تسعى الحكومة إلى تحويل البلد من اقتصاد محدود الدخل وقائم على الزراعة إلى اقتصاد موجه نحو الخدمات بحلول عام 2020.[28]

لقد حققت رواندا العديد من الإنجازات التنموية خلال الفترة الماضية، فقد حافظت على معدلات نمو مرتفعة خلال العقد الماضي متفوقة على بعض الدول الكبرى مثل الصين والهند، حيث بلغ معدل النمو 8.6% خلال العام 2018 بعد أن كان 6% في عام 2017، وقد بلغ سنة 2019 نحو 10 % و 8 % في سنة 2020 إلى حدود 10 % ، كما أن رواندا تخطط لتصبح واحدة من الدول ذات الدخل فوق المتوسط خلال عام 2035، ومن دول العالم التي تتمتع بدخل عالٍ خلال عام 2050.[29]

لكن هذا البرنامج الذي انطلق بقوة عام 2018 لتحقيق تلك الأهداف جُوبه بتحدي جائحة "كوفيد 19"، فبعدما حققت رواندا واحداً من أعلى معدلات النمو في العالم (10%) عام 2019، والناتج عن كبر حجم الإنفاق التنموي الحكومي واستراتيجية التحول الوطني (National Transformation Strategy)، إلا أن انتشار وباء كورونا عطَّل هذه المسيرة التنموية الناجحة، وحوّل الإهتمام الحكومي إلى الجانب الصحي.[30]

2.3 العوامل المترابطة:

وفقا للنظريات السياسية المتعلقة بالنزاعات والحروب الأهلية توجد أربعة عناصر مهمة يمكن أن تعيد بناء السلم الداخلي الوطني للبلدان الخارجة من النزاعات والحروب الأهلية، وهي: الأمان والإستقرار؛ الإنتعاش الاقتصادي؛ الديمقراطية؛ بناء الدولة. وتمثل هذه العناوين الركائز الأساسية لأي جهد يبذله أي بلد للتعافي من آثار النزاع. والمقصود بـ "الأمان والإستقرار" أن عودة اللاجئين والمواطنين النازحين داخليا إلى مواطنهم أمر مهم، إضافة إلى عودة الميليشيات وعناصر قوات الأمن والشرطة مع نزع السلاح الخاص بها وتحويلها إلى شكل آخر يخدم المجتمع والسلم الأهلي، والمقصود بـ "الانتعاش الاقتصادي" إعادة بناء وتحويل الإقتصاد لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر من أجل منع نشوب النزاعات مرة أخرى، وتشير الديمقراطية وبناء الدولة إلى الممارسات الديمقراطية المرتبطة

ارتباطا وثيقا بالإنتعاش الاقتصادي والأمن، حيث يصبح إجراء الانتخابات النزيهة والفعالة واستعادة عمل مؤسسات الدولة أمرا ممكنا وتطبيقها مباشرة بعد انتهاء النزاع، ولذلك قد تحتاج السياسات والممارسات الديمقراطية المثلى إلى الإنتظار بعض الوقت، ريثما يتم تطبيقها، بعد توفر الأرض الخصبة والصالحة لديمومتها بالشكل الأمثل، ولو تطلب ذلك تفضيل بعض الأولويات عليها.[31]

شملت الحلول الدائمة للوحدة والمصالحة برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة القائمة على المجتمع، حيث شكّل الحد من الفقر الأولوية الرئيسية الثانية لحكومة الجبهة الوطنية الرواندية بعد تعزيز المصالحة الوطنية. وفي حال تنامى الفقر وعدم المساواة فإن ذلك يؤدي حتما إلى تجدد العنف الهيلكي ويشجع على ديمانيات الإبادة الجماعية، وهو الأمر الذي يفرض الإعتماد على التنمية الإقتصادية كأساس ضروري "للوحدة الوطنية والمصالحة"، لقد أدركت أيضا اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة أن المصالحة ليست ممكنة من دون التركيز على استراتيجيات الحد من الفقر، وصممت بالتالي مشاريع التنمية الجديدة كفرص للجمع بين الروانديين وإعادة توحيدهم على المستوى المحلي، وتشير إلى إجراءات الحماية الاجتماعية التي تعزز الأهداف الاجتماعية الإقتصادية المشتركة، وتشير الآليات إلى ما يسمى بـ: "أموغاندا" (العمل المجتمعي) إضافة إلى برامج الحماية الإجتماعية التي تستهدف الفقراء.

1.2.3 العمل المجتمعي (أموغاندا):

استندت الحكومة إلى أشكال التعاون التقليدية مثل أموغاندا، وهو عمل تطوعي تقليدي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المجتمعية بشكل جماعي، وهدفت الحكومة إلى ترسيخ حس الإعتماد على الذات بكرامة لدى الروانديين، حيث قام هذا العمل المجتمعي على مبدأ حل مشاكل رواندا من قبل الروانديين أنفسهم عن طريق تضافر الجهود، يعدّ أموغاندا عملا إلزاميا ومؤسسيا للروانديين كافة ومن بينهم رئيس الجمهورية والقادة السياسيين الآخرين وعناصر قوات الأمن، ينفذ البرنامج مرة واحدة في كل شهر ويفرض على الجميع المساهمة، وينطوي على عمل جماعي على مستوى المجتمع المحلي لتحقيق العمل المجاني لمدة ساعتين تقريب مجموعة من الأهداف المجتمعية تشمل إعادة تأهيل الجسور وقنوات المياه، وبناء المنازل للفقراء، والمدارس والمراكز الصحية، وحماية البيئة. يربط أموغاندا العائلات ويشكل آلية ترسخ التماسك الإجتماعي. تعلم الناس من خلال أموغاندا الإبتسام مجددا والتعود من جديد على التفاعل الجماعي.[32]

2.2.3 برامج الحماية الإجتماعية:

يحظى الأشخاص المستضعفون، ومن بينهم الناجون من الإبادة الجماعية والأيتام والأشخاص من ذوي الإعاقات والعائدون والأقليات والمهمشون والأرامل وكبار السن والفقراء بمساعدة خاصة من خلال برامج الحماية الاجتماعية المختلفة، ضمن إطار "برنامج أمورينج رؤية 2020"، وقد أطلق البرنامج في عام 2008 ويشمل:

1- الدعم المالي المباشر الذي يستهدف الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع أو الأسر التي تفتقر إلى القدرة على العمل أو فرص العمل، مثل ذوي الإعاقة، والأسر التي يعيلها أطفال، كبار السن، أطفال الشوارع واللاجئين.
2- الأشغال العامة التي توفر فرص عمل لمختلف فئات الفقراء القادرين على القيام بالعمل.
3- حزم الإئتمان التي تقدم خدمات مالية مثل القروض المالية الصغيرة لألشخاص الذين يعانون من فقر مدقع.
4- صناديق مساعدة الناجين من الإبادة الجماعية، حيث خصصت حكومة الوحدة الوطنية 5% من إجمالي الإيرادات السنوية لمساعدة الناجين من الإبادة الجماعية، وذلك للتعويض عن الأضرار التي سببتها تلك الإبادة.

3.2.3 إصلاح التعليم:

أسفرت الإبادة الجماعية والحرب الأهلية عن تدمير شبه كامل لنظام التعليم، حيث تعين على الحكومة بعدها على الإستجابة لحالة الطوارئ التعليمية التي أثارتها أحداث الحرب، ولاسيما من خلال دعم (صندوق الدعم) للمستضعفين، كما اضطرت أيضا إلى معالجة إرث النظام التعليمي الذي كان قائما على عدم المساواة والتمييز العرقي منذ إعداده في عهد الإستعمار. لقد ألقي على عاتق حكومة ما بعد الإبادة الجماعية مهمة ضخمة لم تقتصر على إعادة الإعمار فحسب، بل شملت أيضا بناء نظام تعليم عادل وفعال وقادر على مكافحة عدم المساواة، مع العلم أن رواندا لم تحظ قط بنظام مماثل. استلزم هذا النهج إصلاحا جذريا للتعليم الرواندي إذ يمكن استخدام التعليم لتنمية السلم والديمقراطية والتسامح وإعادة بناء العلاقات الإجتماعية تماما،كما يمكن استخدامه كأداة لتعزيز الإنقسام وزيادة الكراهية بين الفئات المختلفة.[33]

هكذا إذن ترتبط المسارات العامة المتحكمة في تخلف أو نهضة رواندا أو في استقرارها أمنيا أو وقوعها ضمن خطر الإنهيار والتهديد الأمني ومختلف معضلاته في الخيارات التنموية والإقتصادية ومدى نجاعتها في تحقيق مستويات النمو الإقتصادي والرفاه الإجتماعي، وبالمقارنة فإن رواندا كانت تقع بين حالتين، حالة التخلف والدكتاتورية واللاإستقرار الأمني، وحالة النهوض التنموي والإقتصادي المنعكس بشكل ايجابي على وضعية الأمن في البلد، وهذا ما تكشفه وتؤكده مختلف الإحصائيات والاستراتيجيات المتبعة في التوظيف العقلاني للموارد المتاحة.[34]

من الواضح أن رواندا اعتمدت في تنميتها واستقرارها الأمني على النهج الإقتصادي، حيث كانت مشاركة الدولة بتوجيه من البنك الدولي التي تشجع على تبني توجه تكنوقراطي يهدف إلى تنمية المشاريع الصغيرة، و تحفيز دور القطاع الخاص، فاقتصاد رواندا يعتمد بشكل كبير على الزراعة كما تطرقنا إلى ذلك سابقا، حيث تم الإعتماد على تقنية تكثيف المحاصيل و تشجيع الشركات الجديدة من خلال مجموعة من السياسات كما قامت بتحسين بيئة الأعمال لجذب الإستثمارات الخاصة من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة و تقديم حوافز ضريبية.[35]

تدل الأرقام والإحصاءات على أن رواندا في ظل نظام الرئيس كاغامي استمرت في تحقيق التنمية وتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال التقليل من مستوى الفقر وإعطاء أهمية للتعليم ولقطاع الصحة وللبنية التحتية التي كانت كلفتها عالية جدا، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه: هل هذه الإنجازات ستستمر، و هل هي مرتبطة بوجود "بول كاغامي" في السلطة؟ فعلى الرغم من كل ما تحقق، إلا أن النموذج الرواندي مرتبط بمجموعة واحدة مسيطرة ومهمشة النخب المختلفة عنها، كما أنه لا يوجد توزيع عادل للثروة خاصة من ناحية مستويات المعيشة والفقر و الرفاهية بين المدن و الريف، حتى من ناحية التعليم هناك فرق أين يعاني طلاب المناطق الفقيرة من الوصول للتعليم العالي، حتى أنه توجد مقولات تتحدث عن وجود تمييز عرقي في الأماكن التي يسيطر عليها الحزب الحاكم و الجيش كالإدارة و الأمن، فالجبهة الوطنية الرواندية بعد الإبادة الجماعي قامت بالمشاركة المباشرة في القطاع الخاص، حيث لعبت دورا محوريا في الإقتصاد، و هذا ما جعلها محط انتقادات، تتعلق بحصول المقربين منها على معاملة تفضيلية في الاقتصاد مثل الحصول على عقود حكومية مربحة. ويضاف إلى ما سبق أن الإقتصاد مرهون بالمساعدات والقروض الخارجية التي توقفت سنة 2013 بسبب تورط رواندا في النزاع في منطقة كيفو على الحدود مع الكونغو الديمقراطية. وهذا ما يجعل أي انزلاق لقادة رواندا مع حرب ضد الكونغو يكلف غاليا على مستوى جميع المجالات خاصة الأمني الذي دفع المجتمع الرواندي ثمنا باهضا في سبيل تحقيقه.[36]

صحيح أن رواندا استطاعت أن تحقق ما عجز الكثير من الدول عن تحقيقه اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وأمنيا، ليبقى التحدي الكبير لديها هو المحافظة على المصالحة الوطنية بين مكونات شعبها مستقبلا، وعلينا الإقرار أن مسألة السلم ستظل مسألة هامة للحكومة الرواندية في تحقيقها للتنمية الإقتصادية في علاقة متكاملة مع متغير الأمن.[37] إن النمو الإقتصادي الذي شهدته رواندا كان سببا مباشرا في تحقيق الأمن والتعايش والمصالحة الوطنية بين أفراد المجتمع، فعملية المصالحة مكلفة، لأنها تتطلب تعويضات وتوفير موارد لتحقيق التوافق بين مكونات المجتمع، ويبقى الأهم هو تحقيق العدالة الإقتصادية مع إعادة توزيع الموارد بدون أي تمييز حتى لا تنعكس العملية ويرجع الصراع من جديد وبالتالي القضاء على كل ما تم تحقيقه خلال العقدين الماضيين من استقرار أمني.[38]

4. الخاتمة:

لقد مرت رواندا بحرب أهلية وإبادة قاسية جدا راح ضحيتها قرابة المليون إنسان، علاوة على الآثار المدمرة التي طالت الإقتصاد وتدمير كامل للبنية التحتية بها ما أدى إلى غياب تام للإستقرار السياسي الذي أفضى بدوره إلى معضلات وأزمات أمنية خطيرة ومتفاقمة، لكننا نجد أن رواندا استطاعت بفضل قادتها الذين تعلموا من أخطاء الماضي قاموا بالتخطيط الجيد والعمل على تجريم الإنقسام ومظاهر التصدعات الإجتماعية والهوياتية، وهو الأمر الذي ساعد رواندا على تخطي تلك الآثار بسرعة ضاربة مثلا يحتذي به للدول التي تعاني من الإنقسامات الإثنية والعرقية، كما تعطي الأمل لأي دولة تعاني من ويلات الحرب الأهلية، فرواندا التي سحقتها الحروب الدموية المحلية عانت التشرذم والتفرقة العنصرية و التمييز العرقي، لتتحول بعد ذلك لواحدة من الدول الرائدة في أفريقيا اقتصاديا

وتنمويا وبمعدلات نمو محترمة جدا. لقد ساهمت المقاربة الإقتصادية والتنموية التي انتهجتها رواندا بشكل مباشر وفعال في إنهاء الأزمات والمعضلات الأمنية التي فككت المجتمع إلى جانب التوظيف السيئ للتراكمات التفرقة العرقية سواء مجتمعيا أو تاريخيا بين الأقلية والأغلبية.

يثبت النموذج الرواندي أن أحد أهم أسباب التقاتل الداخلي للدول هو التفاوت الإقتصادي بين مكونات المجتمع، وهي الحجة التي استند إليها قادة أغلبية الهوتو في تبريرهم لإبادة أقلية التوتسي، لقد رأووا أن تلك الأقلية استأثرت بالموارد وبالمقدرات لوحدها طوال عقود من الزمن ولم يجدوا من وسيلة سوى تصفيتها والثأر لعقود من الحرمان، وعلى صحة هذا التبرير جزئيا إلا أن السبب الرئيسي يرجع إلى السياسات الإقتصادية الفاشلة التي اتبعتها دولة رواندا بعد استقلالها، حيث يعاب عليها عدم العمل على تقليص الفجوة الإقتصادية والتنموية بين مختلف مكونات المجتمع، ويشار هنا إلى العرق ليس المتغير الحاسم في التملك حيث أن فئات الهوتو التي ملكت الثروة كانت تتحول مباشرة إلى التوصيف بالإنتماء إلى التوتسي، هذه الأخيرة أصبحت في فترات زمنية معينة مكانة اجتماعية أكثر منها فئة عرقية.

أما بخصوص الفرضية التي ترى أن التنمية الإقتصادية تساهم في الحد من الأزمات الأمنية داخل الدول، فهي صحيحة في الحالة الرواندية، فمنذ مطلع الألفية الثالثة خطت رواندا خطوات فعالة وملموسة في تحقيق الإنجاز الإقتصادي والتنموي الواضح، هذا الإنجاز غيّر سلوك البنية المجتمعية والفعاليات السياسية وأثر بشكل ايجابي على العملية السياسية حيث عالجت المعضلات الأمنية التي غرقت فيها في مراحل نهاية القرن 20، وهذا يثبت أيضا نظرية التحديث السياسي أو التنمية السياسية التي ترى بوجوب إحداث قفزة اقتصادية معينة للتحول بشكل سلس نحو التغير السياسي ومنه بالتأكيد على الأزمات الأمنية في هذه الدولة.

تتمثل أهم النتائج في النقاط التالية:

- ترجع أسباب حرب الإبادة في رواندا بالأساس إلى أسباب اقتصادية وليس عرقية كبقية الدول الإفريقية التي شهدت حروبا أهلية في نفس الفترة.
- ساهم التفاوت الإقتصادي بين مكونات المجتمع الرواندي في إحداث تراكمات خطيرة على مستوى المشهد السياسي وعلى مستوى الإستقرار المجتمعي.
- لعبت السياسات الإقتصادية الفاشلة للحكومات الرواندية المتعاقبة دورا سلبيا في العملية السياسية.
- أثر الإستئثار الأقلياتي غير العادل بالثروة على سلوك الأغلبية التي تعمل على تحطيم مكتسبات الأقلية ولو تطلب الأمر عقودا من الزمن، وهذا ما عرفته رواندا بالضبط.
- ساهمت التنمية الإقتصادية في الحد من القلاقل الداخلية لرواندا بعد الحرب الأهلية.
- ساهم التطور الإقتصادي بعد المصالحة الرواندية في التقليل من التحديات السياسية والأمنية المنفلتة.

- لعبت التخطيط الجيد في إخراج رواندا من تبعات الحرب الأهلية وإلحاقها بسرعة ضمن كوكبة الدول التي تعرف معلات نمو متقدمة.
- لا يمكن فصل المشاكل السياسية والأمنية عن المنطلقات الإقتصادية غير السليمة وهو ما تجسد فعليا في الحالة الرواندية.

5. الهوامش:

[1] فيصل بوالجدري، القضية العرقية وألمن المجتمعي في رواندا، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021. ص 219.

[2] حمدي عبد الرحمان حسن، رواندا بين الإدارة البلجيكية والحكم الوطني، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 2009.

[3] طارق عبد الحافظ الزبيدي، دولة رواندا من الإبادة الجماعية للريادة المثالية، الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/wJwiqF ، شوهد في 2022/11/05.

[4] معهد السلام الأميركي، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات، إعداد: برنامج التدريب المهني، ص 15، الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/8wQ7ZM، شوهد في: 2022/11/06.

[5] بلال النجار، ورقة سياسات: التجربة الرواندية و الإستفادة منها فلسطينيا، بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، 2020، ص3. الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/6Lh3lL ، شوهد في: 2022/11/15.

[6] جميل مازن شقورة، رواندا مابين التنمية الإقتصادية والإستبداد: مقاربة على النموذجين السوري و اليمني، مركز الحوكمة و بناء السلام، 2020، ص 3.

[7] المرجع نفسه، ص 03.

[8] صبحي قنصوه، العنف الإثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2002، ص 323.

[9] خالد بن الشريف، دروس من «الهوتو» و«التوتسي».. أو كيف تجاوزت رواندا حربها الأهلية؟، الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/LTSi0Q، شوهد في: 2022/12/08.

[10] رحلي مباركة، الحرب الأهلية في رواندا والمواقف الدولية منها، رسالة تخرج، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة خيضر بسكرة، 2014، ص 42.

[11] مؤمن يوسف عالم، التعايش الإجتماعي في المجتمعات الإفريقية في مرحلة ما بعد الصراع : رواندا والصومال نموذجا، الموقع: https://2u.pw/djWjGB ، شوهد في: 2022/12/18.

[12] Jean-Pierre Chrétien, Le défi de l'ethnisme: Rwanda et Burundi 1990-1996, Paris, Khartala, 1997, p 76.

[13] Michel Chossudovsky, La Mondialisation de la pauvreté: la conséquence des réformes Du FMI et de la banque mondiale, Alger, El Hikma, p 95.

[14] Sedes, l'Afrique contient pluriel, France, Sedes, 2003, p 120.

[15] Michel Chossudovsky, op.cit., p 96.

[16] Ibid., p.98.

[17] Armand Colin, L'année stratégique 2005: analyse des enjeux internationaux, paris Iris, 2005, p 449.

[18] عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية و مشكلة الأقلّيات في إفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 65.

[19] Rutayisire, M. J, Threshold effects in the relationship between inflation and economic growth: Evidence from Rwanda, journal of African Economic Research Consortium (AERC), 2013, p 27.

[20] Rusuhuzwa Kigabo Thomas, Leadership, Policy Making, Quality of Economic Policies, and Their Inclusiveness: The Case of Rwanda, 2008, p 02.

[21] Jones, B.D, Peacemaking in Rwanda: The Dynamics of Failure London, Lynne Rienner Publishers, Inc., 2001, p13.

[22] محمود العدم، رواندا من رماد الحرب إلى عالم الفضاء، تاريخ النشر: 2019/03/06، الموقع: https://2u.pw/dPrAnK، شوهد بتاريخ: 2023/01/03.

[23] نور علوان، رواندا بعد 25 عامًا من النجاة من مستنقع الحرب والدم، تاريخ النشر: 2019/04/05، الموقع: https://2u.pw/D4x71D ، شوهد بتاريخ: 2023/01/05.

[24] محمود العدم، مرجع سابق.

[25] شابوني سامية، النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، 2009، ص 52.

[26] المرجع نفسه.

[27] بلال النجار، مرجع سابق، ص 07.

[28] فرانسيو بيشون، دريدري مغرنا، جمهورية رواندا برنامج الفرص الاستراتيجيةا لقطرية، روما: المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة بعد المائة ، 2003، ص 5.

[29] أحمد ذكر الله، النهضة الرواندية دروس في التنمية والتعايش، تاريخ النشر: 24 يناير 2020، الموقع: https://2u.pw/5DEgEK ، شوهد بتاريخ 2023/01/09.

[30] مصطفى عبد السلام، حروب العرب ومعجزة رواندا، تاريخ النشر: 07 مارس 2019، الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/ZtUvhI، شوهد بتاريخ 2023/01/10.

[31] طارق ناصيف، رواندا: من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تاريخ النشر: 2020/05/06، الموقع: https://2u.pw/VDxcgJ، تاريخ التصفح: 2023/01/12.

[32] إزيكيل سينتاما، المصالحة الوطنية في رواندا :التجارب والدروس المستخلصة، تقرير مشروع بحثي، الإتحاد الأوربي: معهد الجامعة الأوروبية، 2022، ص 12.

[33] إزيكيل سينتاما، ص 13.

[34] محفوظ عيسى، رواندا: النهوض التنموي بين الفرص والتحديات، مجلة صدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، مارس 2021، ص 36.

[35] سباش ليندة، التجربة الرواندية في حوكمة التنمية بين الإنجازات الاقتصادية والسياسية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15 – العـدد: 01، 2022، ص 398.

[36] المرجع نفسه، ص ص 400-401.

[37] بن عيسى ريم، التجربة الرواندية في تحقيق التنمية الإقتصادية : من حرب أهلية إلى نهضة اقتصادية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد السابع، العدد 03، ديسمبر 2021 ، ص 658.

[38] سلطاني المهدي، و محمد دحماني، أثر التنوع الثقافي والعرقي على الإستقرار السياسي للدولة " رواندا أنموذجا"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد الخامس، العدد الثالث، سبتمبر 2020، ص 19.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

1- إزيكيل، سينتاما. 2022. *المصالحة الوطنية في رواندا :التجارب والدروس المستخلصة*، تقرير مشروع بحثي، الإتحاد الأوربي: معهد الجامعة الأوروبية.

2- بغدادي ،عبد السلام. 2000. *الوحدة الوطنية و مشكلة الأقلّيات في إفريقيا*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

3- بن الشريف، خالد. *دروس من «الهوتو» و«التوتسي».. أو كيف تجاوزت رواندا جرحها الأهلية؟*، الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/LTSi0Q، شوهد في: (2022/12/08).

4- بن عيسى، ريم. التجربة الرواندية في تحقيق التنمية الإقتصادية : من حرب أهلية إلى نهضة اقتصادية، *مجلة البشائر الإقتصادية*، المجلد السابع، العدد 03، ديسمبر 2021.

5- بوالجدري، فيصل. القضية العرقية والأمن المجتمعي في رواندا، *مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية*، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021.

6- بيشون، فرانسيو، ودريدري مغرنا. *جمهورية رواندا برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية*، روما: المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة بعد المائة ، 2003.

7- حمدي، عبد الرحمان حسن. 2009. *رواندا بين الإدارة البلجيكية والحكم الوطني*، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي.

8- ذكر الله، أحمد. *النهضة الرواندية دروس في التنمية والتعايش*، تاريخ النشر: 24 يناير 2020، الموقع: https://2u.pw/5DEgEK ، شوهد بتاريخ (2023/01/09).

9- رحلي، مباركة. *الحرب الأهلية في رواندا والمواقف الدولية منها*، رسالة تخرج، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة خيضر بسكرة، 2014.

10- الزبيدي طارق، عبد الحافظ. *دولة رواندا من الإبادة الجماعية للريادة المثالية*، الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/wJwiqF ، (شوهد في 2022/11/05).

11- سباش، ليندة. التجربة الرواندية في حوكمة التنمية بين الإنجازات الاقتصادية والسياسية، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، المجلد 15 – العدد: 01، 2022.

12- سلطاني، المهدي، و محمد دحماني. أثر التنوع الثقافي والعرقي على الإستقرار السياسي للدولة " رواندا أنموذجا"، *مجلة العلوم القانونية والإجتماعية*، المجلد الخامس، العدد الثالث، سبتمبر 2020.

13- شابوني، سامية. *النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية*، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، 2009.

14- شقورة جميل، مازن. 2020. *رواندا مابين التنمية الإقتصادية والإستبداد: مقاربة على النموذجين السوري و اليمني*، مركز الحوكمة و بناء السلام، 2020.

15- العدم، محمود. رواندا من رماد الحرب إلى عالم الفضاء، تاريخ النشر: 2019/03/06، الموقع: https://2u.pw/dPrAnK، شوهد بتاريخ: (2023/01/03).

16- علوان، نور. *رواندا بعد 25 عامًا من النجاة من مستنقع الحرب والدم*، تاريخ النشر: 2019/04/05، الموقع: https://2u.pw/D4x71D، شوهد بتاريخ: (2023/01/05).

17- قنصوه، صبحي. 2002. *العنف الإثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي*، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

18- محفوظ، عيسى. رواندا: النهوض التنموي بين الفرص والتحديات، *مجلة صدى للدراسات القانونية والسياسية*، العدد 6، مارس 2021.

19- مصطفى، عبد السلام. *حروب العرب ومعجزة رواندا*، تاريخ النشر: 07 مارس 2019، الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/ZtUvhI، شوهد بتاريخ (2023/01/10).

20- معهد السلام الأميركي، *دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات*، إعداد: برنامج التدريب المهني، ص 15، الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/8wQ7ZM، شوهد في: (2022/11/06)

21- مؤمن، يوسف عالم. *التعايش الإجتماعي في المجتمعات الإفريقية في مرحلة ما بعد الصراع : رواندا والصومال نموذجا*، الموقع: https://2u.pw/djWjGB ، شوهد في: (2022/12/18).

22- ناصيف، طارق. *رواندا: من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة*، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تاريخ النشر: 2020/05/06، الموقع: https://2u.pw/VDxcgJ، تاريخ التصفح: (2023/01/12).

23- النجار، بلال. ورقة سياسات: التجربة الرواندية و الإستفادة منها فلسطينيا، بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، 2020. الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/6Lh3lL ، شوهد في: (2022/11/15).

2.6 المراجع باللغة الأجنبية:

1- Armand, Colin. 2005. *L'année stratégique 2005: analyse des enjeux internationaux*. Paris: Iris.
2- Bart, François. 2003. *l'Afrique contient pluriel, France* : Sedes.
3- Chossudovsky, Michel. 1997. *La Mondialisation de la pauvreté: la conséquence des réformes Du FMI et de la banque mondiale*. Alger : El Hikma.
4- Chrétien, Jean-Pierre. 1997. *Le défi de l'ethnisme: Rwanda et Burundi 1990-1996*. Paris : Khartala.
5- Jones, B.D. 2001. *Peacemaking in Rwanda: The Dynamics of Failure London.* United States, Lynne Rienner Publishers: Inc.
6- Rusuhuzwa, Kigabo Thomas. 2010. *Leadership, Policy Making, Quality of Economic Policies, and Their Inclusiveness: The Case of Rwanda*. Leadership and growth, United States, The World Bank.
7- Rutayisire, M. J. 2013. Threshold effects in the relationship between inflation and economic growth: Evidence from Rwanda. *Journal of African Economic Research Consortium (AERC)*.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العدد: (01)، (2023)، ص 394 - 408

دور منظمة الإيكواس في تحقيق التنمية الاقتصادية في منطقة غرب أفريقيا

The role of ECOWAS in achieving economic development in West Africa

محمد الشريف شيباني
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، med.cherif.doc@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2022 /05/09 تاريخ قبول النشر: 2023/ 04/ 30 تاريخ النشر: 2023/ 06/16

ملخص:

تبنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الـ "إيكواس" منذ تأسيسها سنة 1975 مجموعة من البرامج الاقتصادية والتنموية بهدف خلق تكامل اقتصادي بين الدول الاعضاء، كما اهتمت بالبنية التحتية لدول المنطقة، والتنمية الاقتصادية للحد من الفقر والبطالة كون المنطقة تعيش على وقع حروب اهلية ومشاكل سياسية مختلفة، فاستطاعت المنظمة تحرير التجارة البينية وإلغاء كل العوائق الجمركية وازالت الصعوبات أمام تنقل عوامل الانتاج بين الدول الاعضاء. تقف هذه الدراسة على مدى نجاعة هذه البرامج والخطط الاقتصادية التي عملت على تحقيقها منظمة الإيكواس في منطقة جغرافية واسعة، تُقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 5,114,162 كيلومتر مربع؛ كما وصل عدد السكان إلى حوالي 399,458,100 نسمة، سنة 2022 أغلبهم من الشباب. كما تمتلك المنطقة إمكانات طبيعية ضخمة، لكونها تتمتع باحتياطات مهمة من البترول والغاز، إلى جانب المعادن كالألماس والذهب واليورانيوم والبلاتين، إضافةً إلى كميات وفيرة من الخشب والفحم.

الكلمات مفتاحية: الإيكواس؛ المنظمات الاقليمية؛ التنمية الاقتصادية؛ رؤية 2020؛ البرامج الاقتصادية؛ التطور.

Abstract:

Since its establishment in 1975, the Economic Community of West African States "ECOWAS" has adopted a set of economic and development programs with the aim of creating economic integration among the member states. The organization was able to liberalize intra-trade, abolish all customs barriers, and remove difficulties in the movement of factors of production between member states. This study examines the effectiveness of these programs and economic plans that ECOWAS has worked to in the total area of which is estimated at about 5,114,162 kilometers. The population also reached about 399,458,100 people in 2022, most of whom are young people. The region also has huge natural potential, as it has important reserves of oil and gas, in addition to minerals such as diamonds, gold, uranium and platinum, in addition to abundant quantities of wood and coal.

Keywords :ECOWAS; regional organizations; economic development; Vision 2020; economic programmes; Development.

1. مقدمة:

يمضي هذه السنة 48 عام على تأسيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) والتي تم انشاءها بموجب معاهدة لاغوس الموقعة في 28 ماي 1975، بهدف "تعزيز التعاون والتكامل لتنمية اقتصادية الاتحاد في غرب إفريقيا ورفع مستوى معيشة شعوبها، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والتنمية، وتقوية العلاقات بين الدول الأعضاء، والمساهمة في تقدم القارة الأفريقية وتنميتها ".

وفي هذا الإطار عملت الإيكواس على وضع مجموعة كبيرة من البرامج والاستراتيجيات لتحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل، ففي السنوات الأخيرة، تميز سياق التنمية بتغيرات قارية وعالمية كبرى كان لها تأثير عميق على ديناميكيات عملية التكامل في غرب أفريقيا.

بالإضافة إلى اعتماد أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، فإن تحديد الالتزامات بالقضاء على الفقر، لا سيما من خلال اعتماد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، يشكل تحولاً رئيسياً في جدول أعمال التنمية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد اتفاق باريس بشأن المناخ في عام 2015 لحماية الكوكب من الآثار الضارة لتغير المناخ، والميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في عام 2020، تشكل تحديات كبرى بالنسبة للإيكواس وهو ما يفرض وضع رؤية جديدة تحدد عمل المنظمة خلال السنوات المقبلة.

الإشكالية: تسلط هذه الدراسة الضوء على دور الإيكواس في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو في مطقة غرب افريقيا من خلال محاولة عرض عمل المجموعة خلال العشرية الاخيرة وتقييم برنامج رؤية 2020 الذي عملت المجموعة على تحقيقه منذ 2007 وصولا الى وضع سيناريوهات لما تطمح الإيكواس إليه سنة 2050 وعليه جاء التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى نجاعة البرامج الاقتصادية التي وضعتها الإيكواس للتحقيق التنمية في إطار عملية التكامل الاقتصادي في غرب افريقيا؟

الفرضية: تساهم المنظمات الإقليمية الفرعية بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك لمعرفة هذه المنظمة طبيعة ونسق وبناء الدول في تلك المنطقة.

ولإثبات ذلك تتبع الباحث الخطوات المنهجية للوصول إلى هدف الدراسة موظفا النظرية الإقليمية لتفسير دور ومهام المنظمات الإقليمية في عملية التنمية الاقتصادية.

1.2 الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا: النشأة، المبادئ والاهداف

كانت منطقة غرب إفريقيا قبل الاحتلال مهدا للعديد من الممالك الإفريقية القديمة وهي مملكة غانا مملكة مالي مملكة سونغاي "Songhaï"، مملكة جولو "Jolof"، مملكة أويو، مملكة بنين، مملكة كنم بورنو Kanem-Bornou، وتزخر المنطقة بتنوع ثقافي ولغوي وايكولوجي هام جعلها محط أنضار القوى

الاستعمارية القديمة البريطاني والفرنسي والبرتغالي، وبالإضافة للغات المحلية فقد اتخذت الأنظمة الإدارية في المنطقة بعد الاستقلال من اللغات الثلاثة للاستعمار الفرنسية والإنجليزية والبرتغالية خيارًا لها [1] .

وتعود أولى محاولات التكامل الاقتصادي في منطقة غرب أفريقيا الى سنة 1945بتأسيس المجموعة المالية الإفريقية CFA والتي جمعت الدول الفرنكوفونية في منطقة غرب أفريقيا وكان الهدف من هذا التجمع هو اعتماد " الفرنك "كعملة موحدة، وفي عام 1964 اقترح رئيس ليبيريا "وليام تيمان" أول مرة فكرة إنشاء تجمع اقتصادي لدول غرب أفريقيا تحصل على موافقة الكودي فوار، غينيا، ليبيريا والسيراليون إلا أن هذه الفكرة لم تجسد على أرض الواقع، وفي سنة 1972 أعلن رئيسا نيجيريا الجنيرال "ياكوبو جوون Yakubu Gowon ورئيس الطوغو "جاناسينغابي اياديما Gnassingbé Eyadéma عن قياميهما بجولة في منطقة غرب أفريقيا للترويج للمشروع والعمل على تجسيده [2] .

وتأسست رسميا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 28 ماي 1975 من 16 دولة (وتتكون الان من 15 بعد انسحاب موريتانيا 1999) وكان الهدف الأساسي من تأسيسها آنذاك هو الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والحد من التبعية الاقتصادية وإيجاد أليات جديدة لتحقيق النمو[3]، كما وقعت الدول الاعضاء على اتفاقية لاغوس Treaty of Lagos التي تدعو إلى تحرير التنقل والتجارة بين الدول الاعضاء وتضم المجموعة الأن 15 دولة هي البينين ، بوركينافاسو، ساحل العاج (كوت ديفوار)، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السينغال، الطوغو، غامبيا ، غانا، غينيا، نيجيريا ،سيراليون، كاب فارد، وليبيريا[4] .

بالإضافة للعوامل الاقتصادية ساعد التقارب السياسي لدول غرب على قيام المنظمة التي أجمع قادتها على ضرورة تكيف السياسية لخدمة الاقتصاد وفق متطلبات المرحلة والبيئة الدولية، وتضمنت "اتفاقية لاغوس" 1975 الأهداف الاساسية التالية:"....تطوير وترقية التعاون في المجال الاقتصادي وخاصة في ما يتعلق بقطاعات الصناعة، النقل المواصلات السلكية واللاسلكية، الطاقة، الزارعة، الموارد الطبيعية، التجارة ، والنقد والقضايا المالية والاجتماعية والثقافية لترقية حياة شعوب منطقة غرب افريقيا والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي "[5].

خريطة رقم 01: تبين الدول الاعضاء في الإيكواس

نقلا عن موقع المنظمة , http://www.comm.ecowas.int

الملاحظ من خلال "اتفاقية لاغوس" 1975 أنها تناولت فقط الجوانب الاقتصادية والتنموية دون الاهتمام بالقضايا الأمنية والقضايا السياسية رغم التحديات الكبيرة التي تعيشها منطقة غرب أفريقيا فهي تعد من بين بؤر الصراع في العالم، كما تعاني من عديد المشاكل الداخلية والأمنية كهشاشة بعض الدول، وتأجج النزاعات القبلية التي قد تعيق عملة التنمية، إلا أن سنة 1990 كانت حاسمة بالنسبة للمنظمة التي وجدت نفسها مجبرة على التدخل دبلوماسيًا وسياسيًا في مواجهة أحد أعنف النزاعات الداخلية في ليبيريا لتجد المنظمة نفسها مجبرة على المشاركة في عملية لحفظ السلام والأمن في إحدى أهم الدول المؤسسة لها.

وانطلاقا من تنوع المشاكل والأزمات في منطقة غرب أفريقيا تداركت المنظمة في سنة 1993 إهمالها للجوانب السياسية والأمنية حيث قامت باستحداث مؤسسات جديدة وهي البرلمان المشترك ومحكمة الجماعة واللجان المتخصصة، إضافة إلى العديد من المبادئ كعدم الاعتداء بين الدول الاعضاء والحفاظ على السلام والآمن والاستقرار الإقليمي من خلال تشجيع وتقوية روابط حسن الجوار، وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع إقامة بيئة أمنة لتحقيق المتطلبات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية (المادة الرابعة، الفقرات 4.5.6) [6] ولفهم عملية التكامل الاقتصادية في منطقة غرب افريقيا وفق الشروط والبرامج التي عملت على تنفيذها ايكواس ينبغي اخذ نظرة عامة حول المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية ومعدلات النمو في دول غرب افريقيا والتي لا تزال تشهد معدلات نمو ضعيفة جدا مقارنة بدول العالم

الجدول 1: المساحة بالكيلومتر المربع ، عدد السكان بالملايين ، التنمية البشرية / مؤشر العالم والرتبة / ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة في النسبة المئوية من السكان

الدولة	المساحة (كلم2)	السكان(نسمة)	معدل التنمية البشرية/العالم	الإلمام بالقراءة والكتابة
بنين	113 000	11,8	0,520/201	32,9 %
بوركينافاسو	274000	20.3	0.434/220	34.6%
الراس الاخضر	4000	0.5	0.661/164	86.8%
كوت ديفوار	322000	25.7	0.516/203	43.9%
غامبيا	11000	2.3	0.466/212	42%
غانا	239000	30.4	0.596/180	71.5%
غينيا	246000	12.84	0.466/213	32%
غينيا بيساو	36000	1.9	0.461/216	45.6%
ليبيريا	111000	4.9	0.465/2014	/
مالي	1240000	19.7	0.377/222	33.1%
النيجر	1267000	23.3	0.377/227	30.6%
نيجيريا	924000	201	0.543/196	51.1%

السينغال	197000	16.3	0.505/206	51.9%
سيرايون	72000	7.8	0.438/219	32.4%
الطوغو	57000	3.1	0.513/204	63.7%
	5 113 000 km2	386,8 millions	مجموع	

المصدر : Jeune Afrique وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.2019

2.2 المبادئ العامة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

ترتبط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمجموعة من الأهداف والمبادئ التي تحدد علاقة الدول فيما بينها والمواطنين وكافة المؤسسات التابعة للمنظمة، كما تنص الاتفاقية المؤسسة للمنظمة وكافة الاتفاقيات الأخرى على ضرورة التقيد بهذه المبادئ والأهداف الكبرى ولعل أبرز هذه الأهداف التي تم اعتمادها بشكل نهائي تضمنتها المادة 03 من المعاهدة الحالية المعتمدة منذ سنة[7] 1993 :

- المساواة والترابط بين الدول الأعضاء
- التضامن والاكتفاء الذاتي والجماعي
- التعاون بين الدول ومواءمة السياسات وتكامل البرامج
- عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء
- صون السلام والأمن والاستقرار الإقليمي من خلال تعزيز وتقوية علاقات حسن الجوار
- التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء والتعاون النشط بين الدول المجاورة وتعزيز البيئة السلمية كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية
- احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب وفقاً لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
- الشفافية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الشعبية في التنمية
- الاعتراف واحترام القواعد والمبادئ القانونية للجماعة
- تعزيز وتوطيد نظام حكم ديمقراطي في كل دولة عضو على النحو المنصوص عليه في إعلان المبادئ السياسية المعتمد في 6 يوليو 1991 في أبوجا .
- التوزيع العادل والمنصف لتكاليف وفوائد التعاون والتكامل الاقتصادي.

وبالرغم من وضع المنظمة وتحديدها لمجموعة من المهام والأهداف فأن البروتوكول الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية الحركة وحقوق الإقامة الذي يضمن تنقل الأشخاص وتداول السلع داخل المجموعة دون عوائق مما تقرر عنه إلغاء تأشيرات الدخول والتصاريح لمواطني الجماعة وكذا مواءمة استمارات الهجرة و مخطط البطاقة الخضراء للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع ذلك فإن بروتوكول حرية الحركة مثل الآخرين قريبا بدأت جميعها تواجه مشاكل مماثلة في تنفيذها، بصرف النظر عن الإيرادات التي

ستخسرها الدول الأعضاء من خلال إلغاء جوازات السفر الوطنية، كما لا توجد لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى الآن سياسة استثمار جماعية فعالة كما تفتقر إلى القوة السياسية اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للتنمية[8].

الملاحظ من خلال تعديل الدول الأعضاء في الإيكواس للاتفاقية سنة 1993 أن هذا التعديل قد ساعد المنظمة على أداء أدوار أكثر ووسع من مجالات تدخلها حيث أصبحت أكثر قدرة على التعاطي مع مختلف المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة غرب افريقيا كما أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لازالت تحافظ على نفس التسمية المتفق عليها في المعاهدة التأسيسية سنة 1975 ولم تغير الاسم على عكس البعض من تجارب التكامل الإقليمي في العالم، ولعل مواجهة هذه الجماعة للكثير من الأزمات السياسية والأمنية في ظل عدم قدرة بعض الدول بمفردها على مواجهة هذه التحديات هو ما فرض عليها أداء أدوار اخرى غير الاقتصاد .

3 .برامج ومؤسسات الإيكواس للتنمية الاقتصادية

كانت القضية الأكثر أهمية التي جلبت فكرة إنشاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي تعاون الدول الأعضاء فيما بينها لغرض تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل. ومع ذلك، بعد سنوات عديدة، لا تزال هذه المؤسسة تواجه تحديات فيما يتعلق بقضايا التنمية والاستدامة التي تأسست من أجلها. وبالتالي، يمكن أن يركز دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على حل مثل هذه التحديات من خلال ضمان الشفافية والمساءلة في الحكم من وجهة النظر السياسية إلى المواجهة الاقتصادية بين الدول الأعضاء. مما قد يعيق عملية النمو والتنمية في المنطقة. كما عملت الجماعة على محاربة قضايا الفساد بشكل كبير من خلال التشجيع والدعوة من أجل عدم التسامح مع الممارسات الغير قانونية في التسيير، وبالتالي وضع مصلحة الدولة أولاً بدلاً من المصلحة الشخصية. وهذا من شأنه أن يعزز الحكم الرشيد داخل المنطقة الفرعية [9].

1.3 . برنامج تحرير التجارة والتبادل بين دول غرب افريقيا

بدأ تطبيق خطة تحرير التجارة (ETLS) في 1 جانفي 1990، لخفض التعريفة الجمركية على السلع غير المصنعة والحرف اليدوية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ المحلي. الهدف من ETLS هو تعزيز التعاون والتكامل المؤدي إلى إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب إفريقيا من أجل رفع مستويات المعيشة لمواطنيها، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيزه، وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة أيضًا في تقدم وتطور القارة الأفريقية. كما تهدف إلى إنشاء اتحاد جمركي بين جميع الدول الأعضاء من أجل الإلغاء التام للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، وإزالة الحواجز غير التعريفية وإنشاء تعرفة جمركية خارجية مشتركة لحماية السلع المنتجة بين الدول الأعضاء. تقوم فرضية برنامج التحرير على حرية حركة البضائع غير المجهزة ومنتجات الحرف اليدوية التقليدية، بحيث يتم إعفاؤها من رسوم الاستيراد والضرائب[10].

ويتضمن الجانب الثاني من البرنامج الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب المعادلة على المنتجات الصناعية ذات المنشأ المجتمعي، وبعد ذلك، رفع الحواجز غير الجمركية أمام التجارة داخل المجتمع. تحرير التجارة في السلع غير المجهزة كالثروة الحيوانية أو الأسماك أو النباتات أو المنتجات المعدنية التي لم تخضع لأي تحول صناعي بينما منتجات الحرف اليدوية التقليدية هي سلع مصنوعة يدويًا بمساعدة أو بدون مساعدة أدوات أو أدوات أو أجهزة يتلاعب بها الحرفي. يتم تداولها بحرية، معفاة تمامًا من رسوم وضرائب الاستيراد ولا تخضع لأي قيود كمية أو نوعية. تشمل المنتجات التي تعتبر منشؤها الدول الأعضاء؛ الحيوانات الحية التي ولدت وترعرعت في الدول الأعضاء، والمنتجات المعدنية المستخرجة من أراضي الدول الأعضاء، والمنتجات التي تم الحصول عليها من الحيوانات التي تعيش أو تربى في الدول الأعضاء؛ الطاقة الكهربائية المنتجة في الدول الأعضاء وغيرها.11

وبالرغم من برنامج تحرير التجارة والاستيراد الواعد إلى انه واجه الكثير من العراقيل حيث عملت دول غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية على وضع تعريفة خارجية مشتركة للواردات القادمة من دولة اخرى، على عكس المجموعة الناطقة بالإنجليزية التي لديها معدلات تعريفة مختلفة. حيث ادت هذه الفروق التعريفية بين البلدان إلى تأخر التبادلات التجارية بين الدول بشكل كبير، فلم تكن البرنامج ناجحة بشكل كبير كون أن التجارة البينية في المنطقة الفرعية لـ ECOWAS وبين الدول الأعضاء منخفضة للغاية. وطبقاً لإحصاءات الأعوام 1998-2002، بلغ متوسط الصادرات والواردات داخل الإقليم 1250 مليون دولار أمريكي و 212 مليون دولار أمريكي على التوالي. في المقابل، بلغ متوسط إجمالي واردات وصادرات المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي 8260 مليون دولار أمريكي و 8000 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

لقد حافظت الاقتصادات الرائدة في المنطقة مثل نيجيريا وكوت ديفوار وغانا على زخم التنمية الاقتصادية وتفضل الروابط خارج المنطقة. مما خلق تحديات للتجارة والتي تشمل العوائق غير القانونية والمضايقات وحواجز الطرق.12

2.3 بنك الإيكواس للاستثمار والتنمية EBID

يقع المقر الرئيسي للبنك في لومي، جمهورية توغو، باعتبارها الملتزم الرئيسي، وهي الذراع المالية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (التي تضم خمسة عشر (15) دولة عضو. تأسس البنك في عام 1999، ككيان قانوني ، يعمل من خلال نافذتين هما العمليات الخاصة والعامة اعتبارًا من ديسمبر 2021 ، قامت Moody's بتحسين تصنيف البنك إلى B2 مع نظرة إيجابية من B2 نظرة سلبية في العام السابق. صنفت فيتش المؤسسة في B مع نظرة مستقبلية مستقرة اعتبارًا من أفريل 2022. تعتبر المعرفة الإقليمية لـ EBID، والخبرة المثبتة، والتفويض الأوسع نطاقاً أساسياً لقدرتها التنافسية من حيث الوصول إلى المشاريع الجذابة في منطقة غرب إفريقيا. كما أنه يفي بمعايير مؤسسات القطاع العام للبنك الأفريقي للتنمية .[13]

في عام 2013 ، تلقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منحة قدرها 950،000 دولار أمريكي من قانون FAPA للمساعدة الفنية و تهدف المنحة إلى مساعدة البنك على تحسين إجراءاتها الداخلية وعملياتها وأنظمتها.

يهدف هذا البنك إلى تنفيذ مشاريع التنمية في الدول الأعضاء. وتشمل هذه المشاريع بناء الطرق والاتصالات السلكية واللاسلكية. وتنمية الموارد الزراعية والطاقة والمياه، وقطع الطريق على اخذ دولة دون اخرى زمام هذه المشاريع في المنطقة أو باتخاذ قرارات فردية مما فرض البنك تحويل أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى مفوضية من ثلاثين عضوا. من خلال أن تصبح لجنة ذات صلاحيات معززة ومفوضين مسؤولين عن قطاعات أصغر ومحددة بوضوح .14

3.3 وكالة النقد لغرب إفريقيا(WAMA)

تعتبر وكالة النقد لغرب إفريقيا (WAMA) وكالة متخصصة مستقلة تابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تأسست في عام 1996.

تهتم الوكالة بقضايا التعاون النقدي والمدفوعات في سياق عملية التكامل الاقتصادي والنقدي للمنطقة، وبالتالي لديها الأهداف التالية:

- تعزيز واستخدام العملات الوطنية للتجارة والمعاملات الإقليمية .
- تحقيق وفورات في استخدام الاحتياطيات الأجنبية للدول الأعضاء .
- تشجيع وتعزيز تحرير التجارة والتبادل.
- تعزيز التعاون النقدي والتشاور بين الدول الأعضاء .
- تسهيل المواءمة والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية وبرنامج التكيف الهيكلي .
- ضمان مراقبة وتنسيق وتنفيذ برنامج التعاون النقدي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا .
- تشجيع وتعزيز تطبيق أسعار الصرف وأسعار الفائدة المحددة من قبل السوق للتجارة البينية .
- بدء سياسات وبرامج للتكامل النقدي والاستثمارات العابرة للحدود التي ستؤدي إلى منطقة نقدية واحدة في غرب إفريقيا.15

4.3 مؤسسة النقد لغرب إفريقيا (WAMI)

وقع رؤساء الدول الست غامبيا وغانا وغينيا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون في 2000 "إعلان أكرا" الذي حدد أهداف المنطقة بالإضافة إلى خطة عمل وترتيبات مؤسسية لضمان التنفيذ السريع لهذا القرار. وفقًا لنظامها الأساسي، تم تفويض المعهد للقيام بما يلي الوظائف: مراقبة حالة التقارب؛ تنسيق اللوائح وتصميم إطار السياسة؛ تعزيز نظام الدفع الإقليمي؛ آلية سعر الصرف وسعر التحويل؛ وتنظيم المخطط وكذلك تصميم الإعداد الفني للعملة الجديدة ؛ طرائق إنشاء بنك مركزي مشترك وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.16

4.الانجزات الاقتصادية للايكواس

تعرف دول الإيكواس نمو اقتصادي سريع لكنه يبقى ضعيف نسبيا ينعكس بشكل ضئيل على مستوى معيشة السكان: منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، سجلت بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، في معظمها معدلات نمو اقتصادي عالية. ارتفع متوسط معدل النمو لمدة خمس سنوات من 6.8٪ بين عامي 2001 و 2005 ، إلى 6.3٪ بين عامي 2006 و 2010 ، ثم إلى 5٪ بين عامي 2011 و 2015. وقدر بـ 2.2٪ بين عامي 2016 و 2018. انخفاض بنسبة 1.7٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2020 بعد نمو حقيقي بنسبة 3.9٪ في عام 2019. وقد أدى هذا التباطؤ في النمو إلى انخفاض مستوى المعيشة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمو مدفوع بشكل أساسي بالاستهلاك الخاص، مع صعود الطبقة الوسطى.
كما أصبحت الصادرات تدريجياً أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في المنطقة. ومع ذلك، لا يزالون يركزون على عدد محدود من المنتجات. مؤشر تركيز الصادرات FERDI9 هو 100/79 لنيجيريا في 2018. و100/14 في السنغال، 100/33 في كوت ديفوار و 100/42 في غانا. الاتجاه النزولي لهذا المؤشر منذ عام 2006 يبشر بالخير لتنويع صادرات المنطقة. وبالفعل، فقد ارتفع المؤشر من 0.63 بين عامي 2006-2010 إلى 0.56 بين عامي 2011 و 2015 ؛ بلغ 0.44 بين عامي 2016 و 2018، ففي عام 2019 ، بلغت التجارة البينية الإقليمية 12٪. وشكلت الصادرات والواردات البينية 15٪ و 9٪ على التوالي.
ولعل ابرز ما تم تحقيقه خلال العشرية الاخيرة هو ضمان حرية تنقل الاشخاص والغاء التأشيرة بين بلدان المنظمة، كما عملت الجماة على اتاحة الحق في الاقامة والاستقرار للمواطنين وفقا لبروتكول اتفاق بين الدول الاعضاء.
وفي هذا الاطار تم تحرير التجارة البينية كما تم انشاء اتحاد اقتصادي ونقدي ليطرح اول مرة مشروع العملة الموحدة بحلول سنة 2020.

أما بالنسبة للصادرات تحتل نيجيريا مركزا مهيمننا إذ تغطي لوحدها 41بالمئة من المعاملات مقابل 18بالمئة في غانا و 10بالمئة لكل من السينغال وكوت ديفوار، هذا وتغطي نيجيريا وغانا معا أداء 59بالمئة من واردات الجماعة مقابل 36 بالمئة لفائدة بلدان الاحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا، وخمس دول اخرى من الدول الاعضاء تدرك 05بالمئة فقط من واردات الجماعة .[17]

وعملت الإيكواس على اعتماد برنامج شامل لتسهيل التنقل بين الدول الاعضاء وتحسين البنية التحتية وشبكة الطرق السريعة وربطها من لاغوس الى نواقشط، ومن داكار الى نجامينا على طول 1000كلم كما عملت المنظمة على تجديد اسطولها الجوي وتطوير الربط بالسكك الحديدية. كما وتعمل الإيكواس منذ 2006 على الاصلاح الهيكلي والاقتصاد لتحسين أداء مؤسسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتسريع عملية التكامل الإقليمي وتعزيز التنمية. وكجزء من هذه الإصلاحات، تم تحويل الأمانة التنفيذية إلى لجنة مع عدد من المفوضين المسؤولين، كل في منطقته، عن قطاع معين من جدول الأعمال الإقليمي.[18]

ومنذ ذلك الحين، تم تعزيز نطاق هذا الإصلاح ثم توسيعه بإعادة تنظيم وإعادة هيكلة الإطار التشغيلي لمؤسسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. على وجه الخصوص، من أجل زيادة خفض التكاليف التشغيلية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، قررت الدورة العادية التاسعة والخمسون لهيئة رؤساء الدول والحكومات التي عقدت في 19 جوان 2021، تقليص حجم المفوضية عن طريق التخفيض من خمسة عشر (15) إلى سبعة (7) عدد أعضائها. بشكل عام، وتهدف هذه الإصلاحات التي تم إجراؤها إلى تحسين الفعالية والكفاءة في أداء المؤسسات ، لا سيما من خلال تحسين الأنظمة والإجراءات التشغيلية ، وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية في مجالات المالية ، والتدقيق ، وإدارة الموارد البشرية و التجارة [19]

1.4 تقييم برنامج رؤية 2020 في المجال الاقتصادي

تهدف رؤية عام 2020 للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعتمدة في 2007، إلى المساهمة في القضاء على الفقر وتوطيد السلام والأمن الإقليميين، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. تتمحور هذه الرؤية حول شعار "الانتقال من مجموعة دول إيكواس إلى مجموعة إيكواس للشعوب"، وقد استندت هذه الرؤية إلى خمس ركائز: (1) السلام والأمن؛ (2) الحكم الرشيد؛ (3) تنمية موارد المنطقة؛ (4) التكامل الاقتصادي والنقدي و (5) تعزيز القطاع الخاص.[20]

أتاح تقييم رؤية 2020 هذه تقييم ليس فقط مستوى الإنجازات ولكن أيضًا التحديات المتعلقة بتنفيذها فبشكل عام، في مجال السلام والأمن والاستقرار، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور حاسم في إدارة العديد من الأزمات السياسية، وحل النزاعات، وتوطيد السلام والديمقراطية، وذلك بفضل الأدوات والصكوك المختلفة على وجه الخصوص. الآليات المطورة في هذا المجال.[21]

وبالإضافة إلى ذلك ، أُحرز تقدم كبير في عملية تعزيز السوق المشتركة ، ولا سيما حرية تنقل الأشخاص ، وخطة تحرير التجارة ، وقبل كل شيء إنشاء الاتحاد الجمركي الذي تجسد بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ. التعريفة الخارجية المشتركة TEC في عام 2015.

ففي مجال تطوير البنية التحتية، بُذلت جهود كبيرة في تنفيذ برنامج تسهيل النقل الإقليمي مع التركيز بشكل خاص على برنامج المراكز الحدودية المتجاورة وبرنامج تطوير الممرات. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بتعزيز الترابط بين الدول الأعضاء، لوحظ تقدم في إنشاء أنظمة تبادل الكهرباء، وبرنامج التزويد بالكهرباء، وتعزيز الطاقات المتجددة، وكفاءة الطاقة. وتساهم هذه البرامج المختلفة في تحسين التنافسية الإقليمية التي تدعمها استراتيجيات تنمية القطاع الخاص والسياسات الصناعية المشتركة.[22]

وفيما يتعلق بتطوير البرامج القطاعية، ركزت الإنجازات الهامة بشكل خاص على وضع سياسات مناسبة بهدف تعزيز قدرة المنطقة على الصمود. وهذا هو الحال بشكل خاص فيما يتعلق باعتماد أطر المواءمة، ولا سيما سياسات الاقتصاد الكلي وتعزيز الاستراتيجيات القطاعية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، والبيئة والإدارة

المستدامة للموارد، وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية. رأس المال مع السياسات ذات الصلة للشباب والنساء والأطفال.23

وبصورة أكثر تحديداً، أتاحت رؤية 2020 إمكانية إحراز تقدم في تنفيذ البرامج القطاعية، ولا سيما من خلال:

- تخطيط وإدارة استراتيجية أفضل لعملية التكامل حول هيكلة البرامج المجتمعية.
- ترتيب أفضل للأولويات في صياغة السياسات الإقليمية.
- مشاركة أفضل للسكان في مراقبة تنفيذ البرنامج، لا سيما من خلال إنشاء منصات استشارية مناسبة (الجهات الفاعلة غير الحكومية: منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، إلخ) ؛
- تحسين هيكلة وتنسيق الشراكات في تنفيذ البرامج المجتمعية.
- تنفيذ أدوات البرمجة والمراقبة مع إنشاء الإدارات المناسبة.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الملحوظة، أظهر تقييم رؤية 2020 أنه لا يزال يتعين بذل جهود، لا سيما من أجل تعزيز ملكية الدول الأعضاء للبرامج والسياسات وضمان التنفيذ الفعال لهذه البرامج والسياسات والآليات التنظيمية وزيادة وضوح البرامج والتدخلات وضمان توافر الموارد الكافية وتحسين وتعزيز آلية التوجيه والتنسيق والرصد والتقييم وتشجيع مشاركة أقوى لمواطني المجتمع ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية التكامل والتنمية في المنطقة.24

2.4 أفاق التمنية الاقتصادية للايكواس من خلال رؤية 2050

أتاح تقييم التقدم المحرز في عملية التكامل منذ اعتماد رؤية 2020 ملاحظة أهمية موضوعات التنمية من خلال تحقيق تطلعات سكان غرب إفريقيا الذين قادت توقعاتهم صياغة رؤية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لعام 2050. وبالتالي، فإن مسار المنطقة على مدى العقود الثلاثة المقبلة يعتمد على نموذج مثالي ناتج عن التطلعات التي عبر عنها السكان، لتقرر المجموعة سنة 2020 تسطير رؤية جديدة تتدارك فيها النقائص وتحقق في ليطارها بشكل عام خمسة (05) ركائز اساسية لرؤية 2050:

•**الركيزة 1**: **السلام والأمن والاستقرار**: يبدو أن جعل المنطقة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منطقة آمنة ومستقرة وسلمية ضرورة للتنمية في منطقة معرضة بشكل خاص لتهديدات أمنية متعددة الأبعاد. والهدف من ذلك هو تعزيز الأمن البشري في المنطقة، ولا سيما من خلال المبادرات المحلية والمستدامة وتنفيذ الأدوات والسياسات المناسبة وكذلك إنشاء الآليات المناسبة.

• **الركيزة 2**: **الحكم وسيادة القانون**: من أجل بناء منطقة تسود فيها الديمقراطية وسيادة القانون بحلول عام 2050، من الضروري ضمان إنشاء مؤسسات قوية وتشغيلها بشكل سليم، وضمان احترام الحقوق والحريات

الأساسية بشكل موثوق. ستعمل المنطقة على تعزيز الحكم الديمقراطي، وترسيخ سيادة القانون والعدالة، بينما تسعى جاهدة لتعزيز احترام الحقوق الأساسية والحريات الأساسية وكذلك مكافحة جميع أشكال التمييز.

•**الركيزة 3: التكامل الاقتصادي والترابط:** تعميق عملية التكامل الاقتصادي هو في صميم هذه الركيزة. وهذا التعميق لا يُتوخى من منظور حرية تنقل الأشخاص والبضائع فحسب بل يشمل أيضًا تكامل التجارة والسوق، فضلاً عن تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي. وسيسهم ذلك في تعزيز عملية التكامل بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من هذا المنظور، سيكون من الضروري تطوير الزراعة الفعالة وتعزيز سلاسل القيمة. وفوق كل شيء، يظل تطوير البنية التحتية بعدًا رئيسيًا في تحسين الترابط والقدرة التنافسية الإقليمية.

•**الركيزة 4: التحول والتنمية الشاملة والمستدامة:** هذا في نهاية المطاف لجعل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قوة اقتصادية إقليمية في أفريقيا وفي العالم تستخدم على النحو الأمثل إمكاناتها البشرية ومواردها الطبيعية لتحسين رفاهية مواطنيها على النحو المنصوص عليه في استراتيجية تنمية رأس المال البشري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا 13. وبالتالي، فإن هذه الركيزة تقوم على تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال الاستفادة المثلى من مزايا العائد الديمغرافي، ونوعية نظام التعليم واكتساب المعرفة، وخلق وظائف لائقة للشباب والنساء وكذلك بناء مرونة الصحة العامة. يعتمد هذا الركيزة أيضًا على التحول الهيكلي للاقتصادات من خلال رقمنة الاقتصاد وريادة الأعمال والعلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى هيكلة الاستثمارات في قطاعات النمو. ويهدف إلى تعزيز الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، وتقوية مرونة المنطقة في مواجهة تغير المناخ والصدمات الخارجية.

• **الركيزة الخامسة: الإدماج الاجتماعي:** تضع هذه الركيزة مواطني غرب إفريقيا، ولا سيما النساء والأطفال والشباب وجميع الأشخاص المعرضين للخطر (بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن) في صميم التنمية وعملية التكامل. بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أفق عام 2050، فإن الأمر يتعلق بمواجهة التحديات المرتبطة بالتماسك الاجتماعي داخل الشعوب، وخلق ظروف الانتماء، وهي سمة من سمات المواطنة المجتمعية، ذات طبيعة لتعزيز ظهور هوية ثقافية حول القيم المشتركة.25

الخاتمة:

لقد بات من الواضح ان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا باتت احدى اهم المنظمات الفرعية في افريقيا واكثرها تحقيقا للنمو ويعود ذلك إلى وضعها لمجوعة من البرامج والاصلاحات التي باشرتها منذ تسعينات القرن الماضي والتي ساهمت كثيرا في خلق مناصب للعمل وتطوير البنى التحتية للدول الاعضاء والمساهمة في تطوير شبكات النقل الجوي وعبر السكك الحديدة وتنويع المداخيل ...الخ

إلا ان هذه الجهود تواجهها مجموعة من العراقيل لعل ابرزها هو عدم الاستقرار السياسي داخل دول المنظمة، وتوجد في منطقة غرب افريقيا بعض الدول الهشة والضعيفة التي تعيش على وقع ازمات سياسية وامنية خطيرة كالأزمات في مالي وليبيريا وغينيا وغيرها مما قد يعيق عملية التنمية والنمو الاقتصادي .

كما أتاح تقييم رؤية 2020 معرفة التحديات المتعلقة بتنفيذها فبشكل عام، في مجال السلام والأمن والاستقرار، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور حاسم في إدارة العديد من الأزمات السياسية، وحل النزاعات، وتوطيد السلام والديمقراطية، وذلك بفضل الأدوات والصكوك المختلفة على وجه الخصوص. الآليات المطورة في هذا المجال وعليه فان عملة التنمية الاقتصادية في غرب افريقيا كما في بقية القارة الإفريقية ترتبط أساسا بالأمن والاستقرار السياسي ووجود انتقال سلمي للسلطة داخل الدول، وادراك صانع القرار السياسي لأهمية قضايا التنمية الاقتصادية.

هوامش

[1] Djeneba Traore, Défis et Perspectives de la CEDEAO, institut de l'Afrique de l'Ouest, novembre 2018,p08

[2] Djeneba Traore, op cit, p 09.

[3] Adejuwon Kehinde David , REGIONAL INTEGRATION IN AFRICA: THE CASE OF ECOWAS, Wilolud Journals,2011, p08,

[4] Sagiru Mati AND OUTHERS, ECOWAS common currency: how prepared are its members?, Escuela Nacional de Profile: Economic Community of West Afrrican States (ECOWAS) , p.p: .12, (Accessed 10/ 01/2020) in: http://www.africa-union.org/Recs/ECOWASProfile.pdf

[5] Chris Kwaja, The Role of Economic Community for West African States (ECOWAS) in Post-Conflict Rehabilitation: Lessons from Liberia, NUST Journal of International Peace & Stability, Vol. I, 2017 pp 53,54

[6] سامي بخوش، دور المنظمات الاقليمية في ادراة النزاعات في غرب افريقيا أنموذج منظمة الايكواس في ليبيريا والكوت يفوار ، جامعة الحاج لخصر باتنة ، 2012/2011 ، ص 47.

[7] Ecowas, sur le site www.ecowas.int/documentation-2/?lang=fr , 02/01/2020 a 19h

[8] Anadi,S.K.M, Regional Integration in Africa: The Case of ECOWAS", Faculty of Arts, University of Zurich, 2005p 125)

9Adam J. Akperan, The role of economic community economic community of West African States in promoting borderless in West Africa, CBN Bullion, 34(4), 31-40.

10 Adam J. Akperan, op cit, p 35.

11 Adam, A. J. (2005), "Development of Export Tourism in Nigeria,"Abuja Management Review, Vol. 2, No 4, August.

12 Bankole A. S and Bankole M. A.(2004): Industrial Trade and Export Promotion Policies and Revealed Comparative Advantage in Nigeria's Manufactured Exports published in the book on "Leading Issues in Macroeconomic Management and Development.

13 ECOWAS Trade Liberalization Scheme, available:http://www.quorum-online.com/Documents/ECOWAS per cent20TRADE per cent20LIBERALIZATION per cent20SCHEME.pdf.

14Englama, A. and G.K. Sanni (2008), "Financial Integration in ECOWAS Sub-Region, CBN Bullion, CBN Publications, Abuja.

15 Adam J. Akperan, op cit, p 40.

16 Egbuna, Ngozi Eunice, A composite index of economic integration in the West African Monetary Zone (WAMZ), WAMI OCCASIONAL PAPER SERIES NO. 15, DECEMBER 2018, pp 12,13

17op cit p 45
18op cit 47
19op cit 55
20 BAD (2021). Perspectives économiques en Afrique, Banque Africaine de Développement, 2021
21 Banque Mondiale, « Indicateurs du développement dans le monde », 2020 et 2021 Search | Data Catalog (wor- ldbank.org.

22 محمود نتاري، الايكواس مابين الهواجس الامنية ورهان التنمية الاقتصادية ،دفاتر السياسة والقانون ،العدد 18 جانفي 2018، الجزائر ص 251
23 BAD (2020). Perspectives économiques en Afrique, Banque Africaine de Développement, 2021
25 Vice-Présidence de la Commission de la CEDEAO, VISION 2050 DE LA CEDEAO, Abuja, Juin 2022, p44

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. 01 سامي بخوش، دور المنظمات الاقليمية في ادراة النزاعات في غرب افريقيا أنموذج منظمة الايكواس في ليبيريا والكوت يفوار ، جامعة الحاج لخصر باتنة ، 2012/2011 .
2. 02 محمود نتاري، الايكواس مابين الهواجس الامنية ورهان التنمية الاقتصادية ،دفاتر السياسة والقانون ،العدد 18 جانفي 2018.

المراجع باللغات الاجنبية

3. Adam J. Akperan, The role of economic community economic community of West African States in promoting borderless in West Africa, CBN Bullion.

4. Adam, A. J. (2005), "Development of Export Tourism in Nigeria,"Abuja Management Review, Vol. 2, No 4, August.

5. Adejuwon Kehinde David , REGIONAL INTEGRATION IN AFRICA: THE CASE OF ECOWAS, Wilolud Journals,2011.
6. Anadi,S.K.M, Regional Integration in Africa: The Case of ECOWAS", Faculty of Arts, University of Zurich, 2005.
7. BAD (2020). Perspectives économiques en Afrique, Banque Africaine de Développement, 2021
8. BAD (2021). Perspectives économiques en Afrique, Banque Africaine de Développement, 2021
9. Bankole A. S and Bankole M. A.(2004): Industrial Trade and Export Promotion Policies and Revealed Comparative Advantage in Nigeria's Manufactured Exports published in the book on "Leading Issues in Macroeconomic Management and Development.
10. Banque Mondiale, « Indicateurs du développement dans le monde », 2020 et 2021 Search | Data Catalog (wor- ldbank.org
11. Chris Kwaja, The Role of Economic Community for West African States (ECOWAS) in Post-Conflict Rehabilitation: Lessons from Liberia, NUST Journal of International Peace & Stability, Vol. I, 2017 .
12. Djeneba Traore, Défis et Perspectives de la CEDEAO, institut de l'Afrique de l'Ouest, novembre 2018,
13. ECOWAS Trade Liberalization Scheme, available:http://www.quorum-online.com/Documents/ECOWAS per cent20TRADE per cent20LIBERALIZATION per cent20SCHEME.pdf.
14. Ecowas, sur le site www.ecowas.int/documentation-2/?lang=fr , 02/01/2020 a 19h
15. Englama, A. 16 Egbuna, Ngozi Eunice, A composite index of economic integration in the West African Monetary Zone (WAMZ), WAMI OCCASIONAL PAPER SERIES NO. 15, DECEMBER 2018, pp 12,13
16. and G.K. Sanni (2008), "Financial Integration in ECOWAS Sub-Region, CBN Bullion, CBN Publications, Abuja.
17. Sagiru Mati AND OUTHERS, ECOWAS common currency: how prepared are its members?, Escuela Nacional de Profile: Economic Community of West Afrrican States (ECOWAS) , (Accessed 10/ 01/2020) in: http://www.africa-union.org/Recs/ECOWASProfile.pdf
18. Vice-Présidence de la Commission de la CEDEAO, VISION 2050 DE LA CEDEAO, Abuja, Juin 2022.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العدد: (01)، (2023)، ص 409 - 425

مسارات التجارب التكاملية الاقتصادية الإقليمية في مواجهة العولمة

Tendencies of regional economic integration experiences in front of globalization

بومدين عربي

جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، (الجزائر)، a.boumediene@univ-chlef.dz

تاريخ الإستلام: 2022/04/11 تاريخ قبول النشر: 2023/05/20 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

تعالج الورقة البحثية مسألة غاية في الأهمية في الاقتصاد السياسي الدولي، حيث تحاول الورقة تبيان مسارات وتجارب التكامل الاقتصادي الدولية بين اتجاهين أساسيين في الاقتصاد الدولي هما العولمة والإقليمية. تطرقت الورقة إلى التداخل الحاصل بين المفهومين نظريا، وواقعيا من خلال تفاعل الوحدات والمنظمات الدولية، استشهادا بالواقع الدولي في توضيح علاقة العولمة بالإقليمية. توصلت الدراسة إلى أنّ العصر الذّي نعيشه هو عصر التكتلات الاقتصادية، وأنّ النزوع نحو إقامة التكتلات الإقليمية الاقتصادية ميزة النظام العالمي المعاصر، وأنّ العولمة حقيقة ثابتة، تبدأ من عولمة الاقتصاد إلى عولمة القيم والمعتقدات والثقافة على حد سواء. كما أنّ مستقبل الاقتصاد السياسي الدولي يتجه نحو القومية مثلما هو الحال بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ حيث تصبح المحلية حلا وسطا بين الإقليمية والعولمة، في مقابل ذلك، التوجه نحو عولمة بديلة في صورة الإقليمية المفتوحة أو العابرة للقارات كردة فعل عن الأمركة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي؛ العولمة؛ الإقليمية؛ منظمة التجارة العالمية؛ البريكس.

Abstract:

The research paper treats a very important issue in the international political economy. It attempts to identify the paths and experiences of international economic integration between two main trends in the international economy, globalization and regionalism. The paper dealt with the interference between the two concepts, theoretically and realistically, through the interaction of units and international organizations, by citing the international reality in clarifying the relationship of globalization with regionalism. The study found that the era, in which we live, is the era of economic blocs, and the tendency towards establishing regional economic blocs is an advantage of the contemporary global system, and that globalization is a constant fact, starting from the globalization of the economy to the globalization of values, beliefs and culture alike. Moreover, the future of the international political economy is heading towards nationalism, as the case of Britain's exit from the European Union, where localism becomes a compromise between regionalism and globalization, in return, the trend toward alternative globalization in the form of open regionalism or intercontinental as a reaction to Americanization.

Keywords: Economic Integration; Globalization; Regionalism; World Trade Organization; BRICS.

1. مقدمة:

من السمات الأكثر بروزا التي تطبع العلاقات الاقتصادية في عالم العولمة الشاملة هو ذلك التوجه الكثيف والمتنامي نحو إقامة التكتلات الاقتصادية والانخراط في مسارات تكامل إقليمية وتحت إقليمية (أي جهوية)، وبالنتيجة فقد تضاءلت أهمية الاقتصاديات القومية التي تنشط منفردة لصالح الأقاليم الاقتصادية المتنافسة للحصول على أعلى المكاسب من عائدات التجارة الدولية.

يعتبر الاتحاد الأوروبي، ورابطة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، أهم ثلاثة تكتلات اقتصادية حول العالم اليوم، وتشمل أنظمة التكامل الاقتصادي بكل صورها اليوم حوالي 75 % من دول العالم، وحوالي 80 % من سكان العالم، وتسيطر على 85 % من حجم التجارة الدولية؛ ومن هنا ندرك مدى الآثار التي تخلفها تلك التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي وتوجهاته القائمة على الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والتنافس حول استقطاب الاستثمارات الدولية.

يتجاذب الاقتصاد العالمي الحالي نمطان من التفاعلات هما الإقليمية والعولمة؛ ففي حين تهدف الإقليمية[1] إلى بناء مسارات تكاملية اقتصادية إقليمية بين مجموعة من الدول المتجانسة التي تتقاسم خصائص مشتركة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، نجد أن قوى العولمة تستهدف إقامة علاقات اقتصادية متعددة الأطراف على المستوى العالمي؛ بإزالة كافة القيود والحواجز التي طالما فرضتها الدول القومية استنادا إلى مبدأ قدسية سيادتها الوطنية[2]. بناء على ذلك تعالج الورقة الإشكالية التالية: كيف يمكن تصور مستقبل المسارات التكاملية الاقتصادية الإقليمية في ظل نظام عالمي يتجه نحو العولمة الشاملة؟

2. العولمة والتكامل الاقتصادي

1.2 العولمة Globalization:

قبل الخوض في تفصيل مفهوم العولمة حريّ بنا القول أن الملاحظة الأولى في هذا السياق هو أن الاقترابات المختلفة من هذا الموضوع الهام سادتها أنواع شتى من التحيُزات الفكرية؛ إذ نجد في الواقع تيارين يسيطر عليهما الانحياز المسبق:

- التيار الأول يتحيز للعولمة ويعتبرها قدرا حتميا وضرورة تاريخية في التقدم البشري، ويناشد بقبولها كما هي بدون تحفظ.
- التيار الثاني على عكس الأول يرفضها بإطلاق؛ على أساس أنّها في حقيقتها ما هي سوى صورة من صور إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالي القديم (الامبريالية)، حيث ترتكز أساسا على فكرة الاستغلال وتحقيق أعلى معدلات الربح على حساب الفقراء وشعوب دول العالم الثالث.

إلى جانب ذلك نجد:

- تيارا ثالثا من الكتابات الوصفية التي تكتفي بوصفها أنها ظاهرة؛ سواء في جانبها الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي بدون إصدار أحكام قيمية عليها.
- كما نجد تيارا رابعا يعد من أبرز التيارات ضمن الخريطة المعرفية للعولمة؛ وهو التيار الذي يمارس النقد الموضوعي للظاهرة، متمسكا في ذلك بالأدوات النظرية والمنهجية المتطورة لعلم الاجتماع المعاصر، وهدفه هو تبيان سلبيات وايجابيات العولمة وبكل أمانة علمية.

كما يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في هذا الإطار:

الاتجاه الأول (المتعولمون): إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أنه ستظهر "مراكز سلطة" بديلة، وخصوصا في عالم الشركات المتعددة الجنسيات، والتي ستتنافس غالبا بنجاح مع الدول في تحديد اتجاهات الاقتصاد السياسي الكوني.

الاتجاه الثاني (الدولتيون): إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أنّ الدول ستظل هي الأطراف الرئيسة الفاعلة في الأنظمة السياسية والاقتصادية.

عند تعريف العولمة في هذه الورقة سوف لن نخوض في التعاريف الكثيرة؛ وعليه لا يمكن أن نقدم للعولمة مفهوما واحدا، بل إنّ ظاهرة العولمة تحتاج إلى صياغة نموذج متعدد الأبعاد حتى نتمكن من الاقتراب من جوهرها اقترابا حقيقيا، وهذه الأبعاد تمثل جل التعاريف السائدة لدى الباحثين المختصين في دراسات العولمة، كما يمكن أن نعرف العولمة من الزاوية التي ننظر إليها؛ إذ هي أساسا من بين التعاريف غير المتفق حولها، شأن جلّ المفاهيم في العلوم الاجتماعية؛ نظرا للتداخل الإيديولوجي والعلمي في إطلاق المصطلح.

نشير في هذا السياق، إلى البعد الذي يركز على دراسة تعريفات العولمة التي يشيع استخدامها لدى الباحثين الأكاديميين في أربع فئات:

- العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية.
- العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية.
- العولمة باعتبارها انتصارا للقيم الأمريكية.
- العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية وتكنولوجية في سياق الثورة التقنية الهائلة.

في هذا السياق، فإنّ العولمة تنصرف في كثير من الأحيان للتعبير بصراحة عن الأمركة، إذ تهدف قيمها إلى محاولة تنميط العالم سياسيا، واقتصاديا، وثقافيا من أجل الوصول إلى جعل الثقافات والقيم العالمية المختلفة تنصهر في قالب القيم الغربية بهدف تعزيز الهيمنة، ومن ثمّ فإنّ العولمة نظام إيديولوجي وحضاري متكامل، هدفه إلغاء الآخر من خلال مظاهر سياسية، واقتصادية، وثقافية، وتكنولوجية.

2.2 مظاهر وآليات العولمة :

تتسم العولمة بمجموعة من المظاهر تتعدد ما بين مظاهر سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، حضارية، أمنية، إعلامية وغيرها، بيد أنه سيتم التركيز على العولمة الاقتصادية كأحد أبرز التجليات للعولمة، وعليه فإنّ مظاهر العولمة الاقتصادية تتمثل في[3]:

1 **قضايا التنمية:** بحيث انتقلت من تنمية تعتمد على الذات إلى تنمية مرتبطة بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات، فضلا عن تركيز التنمية على الجانب الاقتصادي وإهمال الجوانب الأخرى للتنمية، إلى جانب اعتماد اقتصاد السوق ليكون المنطلق للتنمية في جميع دول العالم الثالث.

2 **تزايد حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات:** شهد حجم التجارة العالمية تطورا ملحوظا، فقد تضاعفت صادرات السلع للفترة من 1948م-1997م بنسبة 6% سنويا، والإنتاج العالمي 07 %، أما في السلع الصناعية فقد تضاعف 17 مرة، بينما في السنوات القليلة الماضية فقد أكد باسكال لامي Lamy Pascal ، مدير عام منظمة التجارة العالمية السابق، أن حجم التجارة العالمية سنة 2013م بلغ نحو 22 تريليون دولار، وهو يعتبر أقل من السنوات السابقة، مشيرا إلى أنّ حجم التجارة في العالم انخفض بنحو 5% في 2012م، وفيما توقع زيادة الانخفاض إلى 4% في العام 2013م[4].

3 **تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهي السمة البارزة في النظام الاقتصادي العالمي، بحيث زادت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بشكل مطرد، وهو ما أدّى بالدول إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي عن طريق توفير بيئة ومناخ الاستثمار من خلال التشريعات القانونية ونظام الامتيازات والتسهيلات، وهو الأمر الذي يحمل في طياته أيضا بذور الرأسمالية المتوحشة.

4 **اندماج الأسواق العالمية والاندماج المالي:** تنامي عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال في الآونة الأخيرة يعد من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية، حيث يتحقق اندماج أسواق السلع بانخفاض التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية، وتطورت عملية الاندماج من خلال منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الغات GATT، التي تناولت خفض التعريفات الجمركية للسلع الصناعية والزراعية وتنامي تجارة الخدمات والملكية الفردية، بينما اختص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باندماج الأسواق المالية، كما تزايدت المعاملات المالية العابرة للحدود، وفرضت العولمة المالية نفسها بواسطة اندماج أسواق الأوراق المالية والتأمين وفعاليات المصارف العابرة للحدود والواسطة العالمية للدفع ، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية وانتشار العمليات المصرفية الالكترونية وحرية انتقال الأموال.

5 **الثورة التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال:** إذ تعد من إفرازات العولمة، وذلك بالتطور التكنولوجي الهائل في مجالات الإعلام والاتصال، عن طريقة الشبكة العالمية للأنترنت التي حولت العالم إلى قرية صغيرة؛ بفعل اختصارها للمسافات وسماحها بتواصل الشعوب وميوعة الحدود وسيادة الدول واندثار فكرة الخصوصية، ولكن بصفة كبيرة في المجال الاقتصادي والتجارة الالكترونية على وجه التحديد.

6 **سياسة التحرير الاقتصادي:** ساهم تحرير التجارة دوليا بعد مفاوضات الغات ومنظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة دوليا للإسراع في إجراء عملية العولمة الاقتصادية؛ فتحرير التجارة أدّى إلى انفتاح الأسواق والسلع والخدمات وسهل اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، وقد قللت هذه السياسة نفوذ الحكومات والدول في الاقتصاد لصالح كيانات أخرى من غير الدول.

7 **انعكاس العولمة على الدول النامية:** أثرت العولمة، وخاصة في جانبها الاقتصادي بشكل كبير على الدول النامية نتيجة افتقارها لأدوات مواجهة موجات العولمة، فضلا على أن أدوات العولمة كمنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات التي ساهمت بشكل كبير في تخلف هذه الدول، وهو ما حدا ببعض الباحثين للحديث عن "عولمة التخلف". كما أن نظرية التبعية تعطينا تفسيرا واضحا في هذا الصدد[5] في تقسيم العالم تقسيما غير عادل في صورة المركز والمحيط (الهامش).

تظهر آليات العولمة وأدواتها في صورة المنظمات الاقتصادية العالمية وأدوارها المتزايدة والمؤثرة في النظام الدولي، والنظام الاقتصاد العالمي على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن الشركات المتعددة الجنسيات التي بات رأس مالها يفوق أحيانا ميزانيات بعض الدول على غرار شركة جنرال موتورز General Motors Company، أو الشركات النفطية العملاقة، إضافة إلى ذلك؛ التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، والنظام النقدي العالمي واتفاقيات التجارة الدولية، وهي إضافة إلى آليات شتى تعد من بين الأدوات الرئيسة في ذيوع العولمة، وتكريس منطق العولمة الاقتصادية، والذّي في اعتقادنا لن تخرج على فكرة الامبريالية المتوحشة والاستعمار الاقتصادي الجديد؛ ذلك أنّ الهيمنة لن تزول بل تتجدد عبر استراتيجيات وأدوات مختلفة.

3.2 علاقة العولمة بالتكامل الاقتصادي:

يرى "كينيث آرو" Kenneth Arrow من خلال تحليله الجيو- اقتصادي بأن العولمة ستؤدي إلى الدولة الآمنة، حيث أن الاتصالات الكثيرة من شأنها تقليص الفوارق بين الشعوب والسماح بفهم الآخرين فهما أفضل. وفي غياب شيء آخر، تخلق الروابط الاقتصادية المتزايدة علاقات ذات نفع متبادل يمكن أن تتضرر في حالة الحرب، كما يضيف بأننا لسنا في حاجة لقبول تفسير اقتصادي للتاريخ كي نصدق أن مصالح السوق ورأس المال يمكن أن تعتبر على الأقل عائقا أمام الحرب[6].

انطلاقا من ذلك فإن ثمة علاقة كبيرة بين العولمة ومسألة التكامل الاقتصادي، ذلك أنّ هدف العولمة هو الوصول إلى مرحلة متقدمة من التعاون والتبادل بين الدول بغية تحسين ظروف المعيشة لشعوب الدول، بيد أن هذه الحقيقة تستوجب فتح النقاش حولها، فهل حقيقة العولمة هدفها تحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي؟ أم أنها غطاء لسياسات الهيمنة الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي الذي رُسم لخدمة أهداف الدول الكبرى عبر آلية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية؟

في المقابل، تُشكل السيادة مكوناً أساسياً في تعريف الدولة عند أصحاب المقترب الدولاني، باعتبارها نقطة الانطلاق في تفسير العمليات والتفاعلات السياسية. كما تمثل القوة متغيراً مركزياً في المنهجية الأنطولوجية لهذا المقترب، فالدولة سواء نظرنا إليها كإطار أو كفاعل، أي كحالة أو سلوك، نجد أنها في النهاية نزوع نحو سياسات القوة بدافع القوة. لأجل ذلك يمكن أن نفهم زعم ميشال جوزيف سميث Michael Joseph Smith بأن ماكس فيبر Max Weber هو المرجعية النظرية لهذا البناء منذ نهاية القرن (19) التاسع عشر، في إشاراته الأولى إلى احتكام السياسة لعلاقات القوة في حدود الدولة كوحدة سياسية كبرى، وعلى مستوى البيئة الداخلية ينطلق هذا الاتجاه من تعريفه للدولة باعتبارها المحتكر الشرعي الوحيد للقوة والعنف داخل حدود معينة وبصلاحيات قانونية عليا[7]، وهذه الحدود هي الإقليم وتلك الصلاحيات يُعبر عنها بالسيادة. لقد أسهمت التغيرات العميقة التي مست منظومة العلاقات الدولية منذ نهاية مرحلة الحرب الباردة في ترسيخ أسس جديدة لم تعد معها الدولة الوحدة السياسية والقانونية الوحيدة، حيث ظهرت إلى جوارها كيانات عديدة بصورة مباشرة، أهمها المنظمات الدولية الحكومية التي مست سيادة الدولة[8].

فمع ظهور العولمة بدأت أركان الدولة الوطنية كفاعل في العلاقات الدولية تهتز وتضطرب نظرا للتحولات العميقة التي صاحبت هذه الظاهرة (العولمة)، وفي مختلف الميادين الاقتصادية، السياسية، والإعلامية وغيرها، ولعلّ أولى صور التشكيك في واقع الدولة القومية ومستقبلها قد نجمت عن الاختلال الوظيفي بين العلاقات الداخلية والتفاعلات الخارجية، وهو ما عبر عنه عالم الاجتماعي دانيل بال Danial Bell في:" الدولة أصغر من التعاطي مع المشاكل الكبرى، وأكبر من التفاعل مع المشاكل الصغرى"[9].

انطلاقا من ذلك، بات التكامل الاقتصادي بين الدول ضرورة ملحة تفرضها التحولات الهيكلية على المستوى الداخلي والخارجي، وقد عملت العولمة على زيادة تشابك مصالح الدول وقضت على قدسية السيادة التي تأسست عليها الدولة الوطنية في إطار معاهدة واستفاليا عام 1648م. يمكن القول أنّ أحد نتائج العولمة هو زيادة التكامل الاقتصادي بين الدول من جهة، وأيضا دفع بالدول إلى الدخول في تكاملات اقتصادية بغية مواجهة العولمة من جهة أخرى، وهو ما سيتم بيانه في المحور الثالث من الورقة.

3. الاقليمية والتكامل الاقتصادي

1.3 الاقليمية Regionalism :

عندما تنبأ إرنست هاس Ernst Haas منذ ما يزيد عن ثلاثين عاما بمستقبل التكامل الإقليمي الأوروبي واعتباره حقيقة ماثلة، لم يكن يدرك حجم الجدل العلمي الذي سينبثق حول موضوع الإقليمية في العقود التي تلت ظهور فكرته تلك. ونجد أن هذا الجدل متأصلا أكاديميا في أطروحات الوظيفية الجديدة، ونظرا للأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع فقد تصدر الأجندة البحثية للمهتمين بالدراسات الإقليمية، وكذا الباحثين في الحقول المعرفية ذات الصلة كالأمن والدفاع. الحال أنّ الإقليمية في أبسط صورها تتضمن خلق روابط تعاونية على المستوى الاقليمي بين وحدات سياسية متمايزة كوسيلة لتعزيز رفاهها الاقتصادي والاجتماعي[10].

إنّ تعريف الإقليمية حسب سياقها الفكري يأخذ أبعاد مُختلفة، فقد تعددت استخدامات المصطلح في كل مجالات العلم والمعرفة، وهي من الصعوبات التي تعترض مهمة تحديد دلالة واضحة ودقيقة للمصطلح، فالإقليمية تتقاطع مع بعض التخصصات الأخرى مثل علم السياسة، علم الاقتصاد، الإستراتيجيات العسكرية، العلاقات الدولية، والجغرافيا، فنقول: اقليمية سياسية، اقليمية اقتصادية، اقليمية عسكرية، اقليمية جغرافية...

تم تداول مصطلح الإقليمية على نطاق واسع في مؤتمر سان فرانسيسكو، أين ظهر جدل كبير بين المؤتمرين حول تحديد مدلول دقيق للمصطلح، فالاعتراف بأن منطقة ما، هي منطقة إقليمية يعني الاعتراف بمصالح معينة، وفي ظل الحرب الباردة كان الأمر خاضعا لنظام مناطق النفوذ. وهنا تجدر الإشارة أنه لا يجب النظر إلى مفهوم الإقليمية باعتباره مفهوما مستجدا أو مستحدثا، حيث ظهرت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة[11]، غير أن الاهتمام الحقيقي بظاهرة الإقليمية بدأ في الستينيات وتبلور في الثمانينيات من القرن الماضي تزامنا مع التجارب التكاملية الإقليمية الرائدة كالتجربة الأوروبية وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء منطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك تحت راية النافتا NAFTA .

الإقليمية Regionalism مشتقة من الإقليم Region وهو مشتق من الكلمة اللاتينية Regio والتي تشير إلى منطقة إدارية أو منطقة جغرافية واسعة تتميز بنفس الخصائص، وأصلها الحقيقي هو Regere وتعني حكم[12]. هناك عدة محاولات لتعريف الإقليمية لاسيما المحاولة المصرية التي قدمت للأمم المتحدة: "اتفاقات إقليمية ذات طبيعة دائمة تضم في منطقة جغرافية بعض الدول التي تجمعها المصالح المشتركة، الثقافة المشتركة، اللغة المشتركة، التاريخ والدين المشترك، ويعتبرون أنفسهم شركاء في مسؤولية الحفاظ على السلم وتسوية النزاعات التي يمكن أن تنشب بينهم"، إلا أن القوى العظمى استخدمت امتياز النقض ورفضت هذا التعريف ولم يتم تبنيه في النهاية.

بصفة عامة، تشير مختلف الأدبيات التي تناولت الإقليمية إلى أن هذه الأخيرة لا تحمل دلالة جغرافية فقط، وإنما تتضمن أيضا دلالة سياسية، وهناك أربعة أبعاد تم التطرق إليها بدرجات متفاوتة هي[13]:

- البعد الأول: الجغرافيا Geography.
- البعد الثاني: انتظام وكثافة التفاعلات Regularity and intensity of interaction.
- البعد الثالث: التصورات الاقليمية المشتركة Shared Regional Perceptions.
- البعد الرابع: الوكالة Agency.

فيما يخص البعد الأول أو الجغرافيا، يكاد يجمع أغلب الدارسين لاسيما بالمر Palmer وبيتر ميلر Peter Muller أن المنطقة الإقليمية تفترض توفر مستوى معينا من القرب الجغرافي Geographical Proximity، فالجغرافيا تعتبر الركيزة الأساسية في تعريف المنطقة الإقليمية [14]. وهناك بعض الدارسين الذين يركزون على البعد الثاني في تعريف الإقليمية، متمثلا في السياق التأسيسي ودرجة التماسك الداخلي للمنطقة الإقليمية، مثلا تشكيل الروابط الاجتماعية الإقليمية (اللغة والثقافة والعرق والوعي بالتاريخ المشترك)، والروابط السياسية (المؤسسات السياسية، الايديولوجية وشكل نظام الحكم)، أو الروابط الاقتصادية (الترتيبات التجارية التفضيلية[15]).

ويدعم البعد الثالث في تعريف الإقليمية الذّي يركز على التصورات الإقليمية المشتركة رواد البنائية الاجتماعية، الذين يعتبرون أن الإقليمية ظاهرة مكونة اجتماعيا، وبالنسبة لهم فإنّ الاهتمام لا يجب أن يكون على الجغرافيا أو الاعتماد المتبادل المادي، وإنما لا بد أن ينصب على الجوانب المعنوية في التوجه الإقليمي أساسا، وذلك من خلال التركيز على عمليات التنشئة الاجتماعية.

البعد الرابع أو الأخير هو البعد الأكثر جدلا، فالمقتربات التقليدية للدراسات الإقليمية تؤكد على مركزية دور الدولة State- Centric Approaches في تشكيل الأنظمة الفرعية الإقليمية، فمثلا يعرف جوزيف ناي Joseph Nye المنطقة الإقليمية بأنها: "عدد محدود من الدول المترابطة مع بعضها البعض بعلاقة جغرافية، وبدرجة من الاعتماد المتبادل"[16].

وفي نفس هذا الاتجاه، يذهب كل من كارل دويتش Karl Deutsch وبيتر كازانشتاين Peter Katzenstein إلى القول بأن الإقليمية هي: "مجموعة من الدول المترابطة فيما بينها بدرجة يمكن ملاحظتها وقياسها (أي درجة قوية) من الاعتماد المتبادل عبر أبعاد متعددة"[17].

وحسب تافاريس Tavares فإنّ المنطقة الإقليمية هي: "بناء معرفي ينتشر عبر حدود الدولة (أي خارج حدود الدولة) بدرجة من الخصوصية بشكل مهيكل اجتماعيا بنظام من الفاعلين مدفوعين بمبادئ مختلفة وأحيانا متناقضة"[18]. (تضم الهياكل الاجتماعية العادات والتقاليد وكافة أشكال النشاط الاقتصادي والثقافي...). ونجد أن هناك جدلا في نظريات العلاقات الدولية بين الواقعية والواقعية الجديدة في تحديد مفهوم المنطقة الإقليمية، أي مدى اعتبار الإقليم مستوى من مستويات تحليل العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي رفضته الواقعية، أما الواقعية

الجديدة فتعترف أن هناك مستوى ما بين الدولة والنظام الدولي، فالمنطقة الإقليمية محددة بتدفق التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والاتصالات، ودرجة من التنسيق السياسي التي تميز مجموعة من الدول عن غيرها.

تركز نخبة ما بعد الحداثة والبنائية الاجتماعية على أهمية البُنى والهياكل والمؤسسات ودور الدولة، وفضلوا عدم الخوض في المصطلح؛ وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمصالح الدولة (مثل تعريف الإرهاب). وقد حاول بعض الدارسين الابتعاد قليلا عن هذا الجدل من خلال الجمع بين مختلف الأبعاد السابقة في تعريفهم للإقليمية، وفي مقدمتهم نجد بروس رست Bruce Russett الذي يعرف المنطقة الاقليمية باستخدام التجانس الاجتماعي والثقافي، المواقف السياسية أو السلوكات الخارجية، المؤسسات السياسية، الاعتماد المتبادل الاقتصادي والقرب الجغرافي كمكونات أساسية[19]. (ويقصد بالسلوكات السياسية وجود طابع تنظيمي معين للمنطقة؛كأن تنتظم في إطار حلف عسكري أو سياسي أو تكون مرتبطة برابطة سياسية).

يحدد طومسون Thompson أربع سمات أساسية في أي نظام فرعي إقليمي استنادا إلى دراسة قام بها 22 باحثا كما يلي[20]:

1- انتظام وكثافة التفاعلات والاتصالات البينية.

2- القرب الجغرافي وهو عنصر طبيعي وليس له علاقة بالسياسة.

3- الاعتراف الداخلي والخارجي بالمنطقة الإقليمية كمنطقة متميزة (أي ذات خصوصية).

4- وجود الوكالة Agency، والمقصود بالوكالة وجود مؤسسات مركزية أيا كان طابعها سواء عسكري أو سياسي أو اقتصادي، أو أي شكل تعاوني آخر لحل المشاكل الإقليمية والكوارث الطبيعية حسب خصوصية كل منطقة في العالم، وغياب ظاهرة الوكالة أي التنظيم المركزي يبين أن المنطقة لا تتعدى مجرد كونها منطقة جغرافية فقط، ولا ترتقي إلى مستوى المنطقة الإقليمية.

2.3 عوامل ظهور الإقليمية:

إن أي تكتل اقتصادي إقليمي يجد أسسه الأولى في تجانس الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مجموعة من الدول التي تشغل حيزا جغرافيا متقاربا، ومع أن الحديث عن الإقليمية بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن الكثير من المحللين الاقتصاديين يذهبون إلى القول أن نهاية الحرب الباردة وانهيار الايديولوجيا والصراع (شرق-غرب) شجع العديد من الدول على مزيد من الارتباط بالنظام العالمي؛ وهو ما انعكس في ذلك الاتجاه الكثيف والمتصاعد نحو الانخراط في مسارات تكاملية اقتصادية إقليمية، فبتحول الاهتمام من الجوانب العسكرية والاستراتيجية إلى القضايا الاقتصادية أدركت الدول أهمية الانخراط في مسارات تكامل اقليمية على مستقبل قوتها وأمنها، وعليه، فإنّ رغبة الدول في مزيد من الارتباط بالاقتصاد العالمي تنطوي على مصالح استراتيجية؛ لأنها تكسبها القدرة التنافسية التي لا يمكن الحصول عليها بإمكانياتها المنفردة، كما أن هذا

الارتباط يمكن الدول من الحصول على العناصر الانتاجية الأساسية لاسيما تدفق رؤوس الأموال والعمالة عالية الكفاءة، والولوج إلى الأسواق العالمية.

إنّ تعقد وتشابك المشاكل الداخلية التي تعاني منها الدولة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة واتخاذها طابعا عابرا للحدود، أثبت عجزها عن مواجهتها بإمكانياتها الذاتية أو من خلال اعتماد إجراءات أحادية الجانب، وهو ما دفعها نحو تعميق صيغ التعاون الإقليمية من أجل مواجهة هذه التحديات وايجاد الحلول المناسبة لها في إطار إقليمي موسع.

وأخيرا، يمكننا اعتبار هذا التوجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية كأحد المخرجات الأساسية لعولمة الاقتصاد الدولي.

3.3 علاقة الإقليمية بالتكامل الاقتصادي:

لقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين الميلادي بتحولات هيكلية عميقة على مستوى النظام الدولي، بحيث شوهد تزايد وتيرة انشاء تكتلات إقليمية في كل قارات العالم، فبعد ميزة التحالفات العسكرية لتعظيم القوة العسكرية وإضعاف الخصوم؛ تحول الهدف إلى التكامل الاقتصادي الذي أصبح ضرورة ملحة في ظل نظام عالمي انتقل فيه مفهوم القوة من القوة التقليدية في إطارها العسكري، إلى إطارها الاقتصادي، وهو ما يمكن أن ندلل عليه بالانتقال من المنطق الجيو- عسكري إلى الجيو- اقتصادي. فضلا عن أنّ التحولات الهيكلية على المستوى الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة حملت معها تغيرات في تزايد التهديدات والمخاطر، والتي لم يعد بمقدور الدول مواجهتها منفردة، زيادة على النمو الديموغرافي السريع في مختلف أنحاء العالم الذّي فرض على الدول أيضا الاستفادة من "المزايا النسبية" للدول الأخرى؛ وعليه يمكن القول بأنّ التكتلات الإقليمية كانت نتيجة لعوامل داخلية وخارجية[21]:

العامل الداخلي: يتمثل في تزايد وتعقد وتشابك وظائف الدولة الوطنية تجاه مواطنيها.

العامل الخارجي: يتمثل في أنه آلية في يد الدول بغية مواجهة المشكلات الاقتصادية المعاصرة.

تعود الارهاصات الأولى لهذا التحول في جانبها الأكاديمي النظري إلى الأدب الاقتصادي المتعلق بنظريات التكامل في الفكر الحديث، الذّي شهد جملة من التطورات في شقه النظري بداية من خمسينيات إلى غاية تسعينيات القرن العشرين، وهي الفترة التي رافقت تجربة التكامل الأوروبي انطلاقا من منطقة التجارة الحرة وصولا إلى الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد يمكن القول أنّ الأعمال النظرية بخصوص التكامل الاقتصادي الإقليمي كانت نتيجة لجيلين من الاقتصاديين المهتمين بالفكر التكاملي الإقليمي نومئ إليهم في[22]:

الجيل الأول: ويضم هذا الجيل بجانب كتابات وينر Viner وبالاصا Balasa أعمال وكتابات العديد من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الاقليمي من أمثال ,Melvin ,J.EMead Lipsey, Bhagwati, Gehrels، ولقد انصب اهتمام هؤلاء الاقتصاديين على إبراز الآثار الأساسية

لقيام الاتحادات الجمركية على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، فتكوين الاتحادات الجمركية يؤدي طبقا لآراء و تحليلات هؤلاء الاقتصاديين إلى زيادة أو تراجع الرفاهية الاقتصادية على مستويات كل من الانتاج والاستهلاك في اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية أو اقتصاديات الدول غير أعضاء في المنطقة، وقد استقر الرأي في الأدب الاقتصادي الدولي على إطلاق تعبير النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية Economic The Basic Theory of Integration للدلالة على أعمال وكتابات الاقتصاديين الدوليين المنتمين لهذا الجيل .

الجيل الثاني: ويتكون الجيل الثاني من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال كوبر جونسون Cooper Jhonson ، حيث كانت نقطة البدء في كتابات الجيل الثاني الانتقادات الشديدة الموجهة لأعمال الجيل الأول لإهمالهم الاهتمام بالبحث عن الدوافع من وراء تكوين الاتحاد الجمركي والسعي لتطبيق الإجراءات المرتبطة بالعمل التكاملي، وينتقل مفكرو هذا الجيل إلى خطوة تالية وهي البرهنة على وجهة نظرهم بالقول أن النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية كانت عاجزة عن تقديم إجابة مرضية ومقنعة للسؤال التالي: لماذا تقبل الدولة بتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية عن تجارتها مع الدول الأعضاء، وتستغني في الوقت نفسه عن الاستيراد من مصادر أكثر كفاءة من الدول غير أعضاء في الاتحاد؟

بناء على ذلك، يؤكد الإطار النظري الذّي تبناه أنصار الجيل الثاني من الاقتصاديين الدوليين على أن السبب الجوهري لإقامة الاتحاد الجمركي والتكامل الإقليمي بشكل عام يكمن في الرغبة القوية للدول الأعضاء في استخدام سياسة التعريفة الجمركية على النطاق الاقليمي لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن تحقيقها على المستوى القطري. إنّ الدافع الحقيقي حسب هذا الجيل هو دافع إقليمي حمائي[23]، وهو ما يبرر الاتجاه المتزايد نحو انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية، وهو الاتجاه الذي يتنامى مع معطيات وواقع النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي ألقت عليه الرأسمالية في أبشع صورها مظاهره وانعكاساته[24].

4. الاقليمية والعولمة: تكامل أم تناقض؟

لا شك أن ثمة تضاربا وجدلا كبير بخصوص علاقة الإقليمية بالعولمة[25]، وعليه سيحاول هذا المحور إبراز العلاقة الموجودة بين الاقليمية الجديدة كظاهرة، مع العولمة التي تمثّل الإطار العام للنظام الدولي المعاصر. ففي الوقت الذي يرى فيه بعض الباحثين والمحللين مثل Hettne ، Beeson، Dent أنّ الإقليمية الجديدة هي مرحلة أوّلية وسابقة لبناء العولمة، يرى البعض الآخر مثل جلسون Gilson بأنّ الإقليمية في الحقيقة تقسّم النظام الدولي إلى قطع منفصلة وإلى كتل متنافسة، وبالتالي ما هي إلاّ حجر عثرة في طريق العولمة وليس مرحلة من مراحل بنائها[26]، وعليه يمكن توضيح هذا الجدل في الآتي:

1.4 الإقليمية كآلية مُكملة للعولمة:

يرى أصحاب الرأي الأول بأنه لا يوجد تناقض بين العولمة والاقليمية مؤكدين نظرتهم هذه على نظرة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركيّة والتجاريّة (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) للإقليمية على أنّها مرحلة سابقة للعولمة. فالعلاقة بينهم متداخلة وتحدث في وقت واحد كما أنها تتفاعل ايجابيا مع بعضها البعض، ومن أهم صور هذه العلاقة هو كيف يمكن للدول أن تجمع بين التجارة الحرة على المستوى الإقليمي من جهة ، والاندماج في السوق العالمية وقبولها الانخراط في مختلف الاتفاقيات، والمعاهدات الجديدة، والمتعددة الأطراف في نفس الوقت مع اندماجها وتفاعلها الإقليمي[27].

وعلى صعيد آخر يمكن أن يكون التعاون الإقليمي الخطوة التحضيريّة الجيّدة لاقتصاد دولي مفتوح. فعلى سبيل المثال، وفي ختام جولة أوروغواي سنة 1993م[28]، كان لاندماج "الاتّحاد الأوروبي" السبب الرئيس في قبول بعض الدول الأعضاء فيه لاتفاقية (GATT) سعياً منها لمواكبة وتيرة التعاون والاندماج الحاصل في أوروبا. وفي نفس السياق، يرى سيمرس لاري Summers Larry أنّ التوجّه الإقليمي هو أفضل وسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي، ويرجع ذلك إلى أنّ قدرة الدول على التعامل مع محيطها الخارجي الأوّل من خلال التعاون مع دول الجوار، قد يكون حافزا لها من أجل الانطلاق في مشاريع أكبر والدخول في اتفاقيات أكثر اتساعا سواء من حيث العضويّة أو من حيث الممارسة. وبالتالي هذا الانفتاح الذي يكون في المستوى الأول والثاني يعبر بصفة صريحة على التوجه نحو العولمة[29].

يعتبر التكامل الإقليمي في ذات السياق بطريقة ما "عولمة مصغرة"، والذّي ـ في بعض الحالات ـ يمكن الاستفادة منه نحو العولمة. وهذا هو الحال على سبيل المثال عندما يسمح لبعض الاقتصاديات الوطنية على الاندماج في السوق العالمية. آسيا على سبيل المثال؛ فإنه يسمح للدول النامية لكسب النفوذ على المستوى الدولي كالمفاوضات الاقتصادية الدولية، وحتى السياسية. وكذلك فإنّ العولمة تساعد على بناء التكامل الإقليمي بدفع الدول للعمل معا والتعاون بشكل وثيق على المستوى الإقليمي للحصول على النفوذ والقوة، بحيث تكون أكثر قدرة على المنافسة في العالم[30].

2.4 الإقليمية كردة فعل عن العولمة:

يؤكد أصحاب الرأي الثاني على فكرة أن الاتفاقات والترتيبات الإقليمية وشبه الإقليمية ما هي إلاّ ردة فعل على العولمة، حيث يذهب بهجواتي Bhagwati إلى القول بأنّ الإقليمية من شأنها تهديد النظام التجاري المتعدد الأطراف التي تدفع إليه العولمة من خلال حمايتها للاقتصاد المحلي من جهة، ومن جهة أخرى حصرها وتضييقها لمجال التعاون ليشمل دولا بعينها في نطاق جغرافي معين، وهو الأمر الذي يتنافى وسياقات العولمة أيضا[31]. من خلال هذا الرأي يمكن القول أن الإقليمية تؤثر في العولمة في[32]:

1. إن الاتفاقيات الإقليمية من شأنها التقليص من حجم التجارة العالمية وحصرها في المجال الجهوي، وذلك من خلال منحها الأفضلية للتعاملات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وتشجيع التجارة البينية.
2. تعمل الإقليمية على جعل الدول المنظمة إليها تفقد الثقة في النظام المتعدد الأطراف الذي يدفع إلى العولمة، وهو ما من شأنه أن يعطل تطور وتسارع العلاقات الاقتصادية العالمية بسبب التركيز على التعاون الإقليمي.
3. تحمل الإقليمية مجموعة من الانعكاسات الجيوسياسية والاستراتيجية كالدخول في صراعات ما بين الدول أو المنظمات والتكتلات الإقليمية بغية التنافس وتحقيق أكبر المنافع (القوة، المصلحة)[33].

تماشيا مع هذا الطرح، وعلى سبيل المثال في ستينيات القرن(20م) العشرين في أمريكا اللاتينية "مع خلفية نظرية التبعية" ،أين اعتمد التكامل الإقليمي في هذه المنطقة كأداة للتقليل من الاعتماد الخارجي –خاصة من الجارة الولايات المتحدة الأمريكية في الشمال–؛ ففي هذه الحالة ابتكر التكامل الإقليمي كاستراتيجية للتصدي والتغلب على السوق العالمية. وعليه فإنّ التكامل الإقليمي في هذه الحالة يُعتبر شكل من أشكال المقاومة للعولمة[34].

كما يمكن أن ينظر لها كمضاد للتجاوزات –خاصة في الأزمات – فبذلك يكون التكامل الإقليمي كحصن في وجه اللاّيقين الذي تحمله العولمة في طياتها، لذلك لقيت استحسان وترحيب العديد من الدول؛ فمثلا في شرق آسيا أعطى إضفاء الطابع المؤسساتي على التكامل الإقليمي مناعة تجاه العولمة، حيث عرف نموا عقب الأزمة المالية في1997م/ 1998م[35]. كما يلعب البعد الإقليمي أيضا دورا مهما في لعبة النفوذ والسلطة على المستوى الدولي؛ فنجد دول الاتحاد الأوروبي منفردة على الوزن لمواجهة الشركات العملاقة أو أكبر الاقتصاديات العلمية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين في الوقت الراهن[36]. فالمستوى الإقليمي يقدم ضمانا، وشرعية ومصداقية للدولة للعمل في الساحة الدولية[37]. بيد أن هناك من يرى أن التكتلات الإقليمية سواء شمال–جنوب أو جنوب–جنوب في ظل ترتيبات "الغات سابقا" و"منظمة التجارة العالمية" حاليا، أدّت بالاقتصاد العالمي إلى عولمته وليس العكس، حيث السائد أن هذه التكتلات جاءت لمواجهة عولمة الاقتصاد[38].

5. الخاتمة:

ثمة حقيقة في عالم اليوم، هو أنّ العصر الذّي نعيشه هو عصر التكتلات الاقتصادية، وأنّ النزوع نحو إقامة التكتلات الإقليمية الاقتصادية ميزة النظام العالمي المعاصر، وأنّ العولمة حقيقة ثابتة، تبدأ من عولمة الاقتصاد إلى عولمة القيم والمعتقدات والثقافة على حد سواء. عالم اليوم هو عالم القوة، ومن يمتلك القوة يمتلك القدرة والتأثير، في بيئة وظرف دولي يمثل فيه امتلاك وحيازة القوة الاقتصادية أهم هدف تسعى الدول لتحقيقه. وعليه يمكن القول في جدلية التكامل الاقتصادي الدولي بين الإقليمية والعولمة هو أنّ المسارات التكاملية الإقليمية الاقتصادية تتجه نحو العولمة الشاملة؛ وصورة ذلك منظمة التجارة العالمية، فحتى روسيا انضمت لها في سنة2011م، في المقابل فإنّ

هيكلة الاقتصاد العالمي الذّي بسطته أدوات العولمة بات يأخذ حالة التراجع؛ نتيجة لصعود قوى اقتصادية اقليمية كالصين، روسيا، اليابان، الهند، البرازيل، وما يؤكد ذلك هو تأسيس "مجموعة البريكس" BRICS المتكونة من الدول الأكثر والأسرع نموا اقتصاديا في العالم (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا) في 2009م، وهو ما يمثل في اعتقادنا نظاما مغايرا للنظام الاقتصادي الحالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا وأن هذه الدول قد أسست ما يعرف "ببنك التنمية لمجموعة بريكس" سنة2014م، ما سيمثل بديلا عن صندوق النقد الدولي مُستقبلا، الذّي يعد أحد الأدوات التنفيذية للعولمة، ولعلّ جائحة كورونا (2019م)والحرب الروسية-الأوكرانية(2022م) من شأنهما تأكيد اعتقادين راسخين في مستقبل الاقتصاد السياسي الدولي هو التوجه نحو القومية؛ كما هو الحال بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أو التوجه نحو عولمة بديلة في صورة الإقليمية المفتوحة أو العابرة للقارات Cross-Regionalism كما هو الحال مع مجموعة البريكس أو منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) التي تتوزع دولها على خمس قارات كاملة.

6. الهوامش:

[1] تجدر الإشارة أنّ الإقليمية تشير إلى الموجة التي ظهرت في الستينيات، أما **الإقليمية** الجديدة تشير إلى الموجة التي ظهرت منذ الثمانينيات من القرن العشرين.

[2] التكامل الإقليمي والعولمة من المفاهيم التي تعرف رواجا وصدى في الوقت الراهن؛ فإذا كان التكامل الإقليمي يهدف إلى تجاوز حدود الدولة والانصهار ضمن المنطقة الإقليمية، فمن جهة أخرى فإنّ العولمة تهدف لتجاوز حدود الدولة والحدود الإقليمية والانصهار في الدائرة الأشمل والأوسع، ألا وهي الدائرة الدولية العالمية.

[3] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، "العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد86(2011م): ص.67 -72.

[4] الملتقى العربي الإقليمي التشاوري لمنظمة التجارة العالمية، المؤتمر الصحفي لمدير منظمة التجارة العالمية، عمان: تقرير محمد مصطفى حافظ، في الأهرام الرقمي (2013.02.13م)، تم تصفح الموقع في: 12 فيفري 2022م.
http://gate.ahram.org.eg/News/308533.aspx

[5] في: جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة: وليد عبد الحي. ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985م).

[6] جاك فونتال، **العولمة الإقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيو اقتصاد**، ترجمة: محمود براهم، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006م)، ص.09.

[7] Michael Joseph Smith, Realist Thought from Weber to Kissinger, (baton rouge, louisiana state university press,1986), p12-18.

[8] Otto and J.Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges:Approaches to World Politics for the 1990's, (New York, lexington Books,1989), pp.236-245.

[9] مازن غرايبية، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية"، مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي حول: **الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004م، ص7.

[10] Rodrigo Tavares, " The State of the Art of Regionalism: The Past, Present and Future of a Discipline", UNU-CRIS e-Working Papers, W-2004/10, p 3, Available on the web site: http://www.cris.unu.edu/fileadmin/workingpapers/WProdrigo tavares.pdf. accessed accessed March 25, 2022.

[11] محمد لحسن علاوي، " الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الباحث**،(جامعة قاصدي مرباح- ورقلة)، العدد07 (2009-2010): ص. 108.

[12] Rodrigo Tavares, Op.cit, p 4.
[13] Ibid, p 4.
[14] Ibid, p 4.
[15] Ibid, p 4.
[16] Ibid, p 5.
[17] Ibid, p 5.
[18] Ibid, p p 5- 6.
[19] Ibid, p 5.
[20] Ibid, p 5.

[21] جميلة الجوزي، " التكامل الاقتصادي العربي: واقع وآفاق"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**،(جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف)، العدد 05(جانفي2008م): ص.25.

[22] محمد لحسن علاوي، الاقليمية الجديدة، مرجع سابق ، ص ص 107-108.

[23] حول الحمائية راجع: روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ، ص. 51- 55.

[24] محمد لحسن علاوي ، الإقليمية الجديدة، مرجع سابق ، ص 108.

[25] العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد يصعب تحديد تعريفا شاملا ودقيقا لها. فحسب Sachwald "العولمة هي عملية تكامل بين مختلف الاقتصاديات، ليس فقط بزيادة المعدل التجاري، وإنما بزيادة التدفقات المالية، ومعدل الاستثمارات، وتداخل أعمق من الاقتصاديات الوطنية، والمزيد من المنافسة المباشرة بين الشركات". ومن هنا يدخل المفهومين(الإقليمية، العولمة) في دائرة الصراع؛ إذ يقر الأول بالحدود، والآخر يلغيها تماما.

[26] رمزي بن دبكة، " الاقليمية الجديدة وعلاقتها بالعولمة"، موقع سياسة، (2011.10.12م)، تم تصفح الموقع في: 12 مارس 2022م. http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3104.html

[27] Cooper, Andrew F., Hughes, Christopher W., & De Lombaerde Philippe, Regionalization and global governance: The taming of globalization,(New York: Routledge, 2008) , p03.

[28] تعد جولة الأورغواي 1986م-1993م من الجولات الأخيرة وأطولها مدة في إطار اتفاقية الغات، وقد انتهت في سنة 1993م بمراكش، وقد تم في هذه الجولة التعرض إلى قطاعات لم تكن محل اهتمام الغات سابقا وخاصة المفاوضات حول المنتجات الزراعية وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وقطاع الخدمات وأخيرا موضوع الملكية الفكرية، وهذه الجولة هي الإطار الأساسي لنشوء المنظمة العالمية للتجارة.

[29] رمزي بن دبكة، الإقليمية الجديدة وعلاقتها بالعولمة، مرجع سابق.

[30]Stephani Ah Tchou ," Intégration régionale et gouvernance mondiale, un nouveau regard Etats des Lieux, Enjeux et Perspectives". FNGM :Forum pour une nouvelle gouvernance mondiale.2010/2011.p 52.

[31] رمزي بن دبكة، الإقليمية الجديدة وعلاقتها بالعولمة، مرجع سابق.

[32] المرجع السابق.

[33] بيد أنّ هذه الفرضية قد لا تعبر عن الواقع؛ ومثال ذلك كيف عمل التكامل الاقتصادي الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية على جعل الحرب مستحيلة بين فرنسا وألمانيا مرة أخرى، كما أنهت السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية الخصومة التاريخية بين البرازيل والأرجنتين، فضلا عن منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، وكيف عملت على تعزيز العلاقات بين دول كانت في صراع تاريخي كالصين واليابان. وعليه فإن الإقليمية تدفع إلى التكامل والتعاون وتحقيق السلام أكثر مما تدفع إلى الصراع والحرب، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ العلاقات الدولية هي علاقات صراع وتعاون.

[34] Stephani Ah Tchou,Op.Cit.p52.

[35] هي الأزمة المالية التي أصابت بلدان جنوب شرق آسيا في سنة 1997م.

[36] يعد الاتحاد الأوروبي من أبرز وأهم الأقطاب الاقتصادية على المستوى العالمي في الوقت الحالي.

[37] Stephani Ah Tchou,Op.Cit.p52.

[38] المصطفى ولد سيدي محمد، "تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي"، موقع الجزيرة. نت، (2004.10.03م)، تم تصفح الموقع في: 22مارس2022م.

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8e3d194f-ed92-4161-8b35-3d1ed8a133f3

7. قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

1. الجوزي جميلة، "التكامل الاقتصادي العربي: واقع وآفاق"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**،(جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف)، العدد 05(جانفي2008): 25.
2. دوريتي جيمس، بالستغراف وروبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة: وليد عبد الحي. ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985).
3. عبد العزيز أحمد، جاسم زكريا، "العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد86(2011): 67 -72.
4. علاوي محمد لحسن،"الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الباحث**،(جامعة قاصدي مرباح- ورقلة)، العدد07 (2009-2010): 108.
5. غرايبية مازن، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية"، مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي حول: **الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، (2004): 7.
6. غيلبين روبرت، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
7. فونتال جاك، **العولمة الإقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيو إقتصاد**، ترجمة: محمود براهم، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).

2- باللغة الأجنبية:

1. Ah Tchou Stephani," Intégration régionale et gouvernance mondiale, un nouveau regard Etats des Lieux, Enjeux et Perspectives". FNGM :Forum pour une nouvelle gouvernance mondiale.(2010/2011) :52.
2. Cooper, Andrew F., Hughes, Christopher W., & De Lombaerde Philippe, Regionalization and global governance: The taming of globalization,(New York: Routledge, 2008) .
3. Joseph Smith Michael, Realist Thought from Weber to Kissinger, (baton rouge, louisiana state university press,1986).
4. Otto and J.Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges:Approaches to World Politics for the 1990's, (New York, lexington Books,1989).
5. Tavares Rodrigo, " The State of the Art of Regionalism: The Past, Present and Future of a Discipline", UNU-CRIS e-Working Papers, W-2004/10, p 3, Available on the web site: http://www.cris.unu.edu/fileadmin/workingpapers/WProdrigo tavares.pdf. accessed accessed March 25, 2022.

Journal of Political Orbits

ISSN: 2588-1825 EISSN: 2710-8341

Volume: (07)/ N°: (01), (2023), p 426- 432

Anthropology of Neoliberal Globalization: Imagining Alternative cognitive discourses?

Fatima Bakdi

University Algiers 03, (Algeria), bakdi_fatima@yahoo.fr

received: 03/04/2023 Accepted: 22/05/2023 *Published*: 16/06/2023

Abstract:

The article sheds light on how to understand neoliberal globalization in social science discussions, consedering anthropology as one among many disciplines that can contribute significantly to this ongoing debate. As a starting point, my paper incorporates an approach to neoliberal globalization, and uses key concepts and perspectives, to describe more clearly and focus on the phenomenon and its current trends. Anthropologists agree on how globalization is best achieved: through extensive, long-term fieldwork, either in a single area or in several locations analytically linked together.

Due to its magnitude, globalization is a concept that must be imagined rather than directly experienced. Analyzes on neoliberalism enable us to develop new insights reshaping debates, awareness and perspectives of neoliberalism, Georges Balandier, Marc Abélès political anthropology, David Harvey capitalistic-imperialism, hegemony and hegemonic transitions. 'New Deals', new visions allow us to think about the overall functioning of the world today.

Keywords : anthropology; globalization; neoliberalism; criticism; alternatives.

1. INTRODUCTION

In his book "The Anthropology of Globalization" (2008)[1], the French anthropologist Marc Abeles confronts the questions of globalization with counter-theses, with the intention of dismantling its concepts and bridging the gap between the local and the globalized, calling for an open and critical anthropology that is ready to confront clearly the new imbalances of the world. In fatct, this insight meets directly with this article in an effort to examine the various debates' aspects, divergence, and tendencies about the anthropology which lies right in the center of the story of neoliberalism together with its close cousin, economics[2], political economy, humans, and societies are interacting and moving in a complex of global networks, known to many as "neoliberalism".

Neoliberal globalization is widely refering to the predominate theory of free market capitalism, to be the primary engine of globalization. The term neoliberalism itself underscores an important element of the political economic argument-that globalization is a human-made and ideologically driven set of processes. The focus on neoliberalism is also one manner in which scholars have come to conceptualize how the contemporary moment is fundamentally different from the past.

In the debates broadly shaped by economics and the political sciences, the importance and particularity of the anthropological approach is to highlight dimensions that these other disciplines leave in shadow. The impact of neoliberalism is not confined to aspects directly linked to the market, institutional reforms, or political practices.

One of the main questions the anthropologists seek to explore what can be termed neoliberal practices and representations are produced and disseminated on the global scale[3]. How do anthropologists understand neoliberalism? How do neoliberal policies impact humans in modern current societies ?[4] how scholars have come to conceptualize the contemporary moment as fundamentally different from the past ? how "neoliberalism" is understood in social science discussions ?

2. Globalisation spiculations:

2.1 Definition, meaning, and conter analysis

Most anthropologists agree that, experientially, globalization refers to a reorganization of time and space in which many movements of peoples, things, and

ideas throughout much of the world have become increasingly faster and effortless. Spatially and temporally, cities and towns, individuals and groups, institutions and governments have become linked in ways that are fundamentally new in many regards, especially in terms of the potential speed of interactions among them[5].

In her article, Corina Sorana Matei[6], identified three images of globalisation:(the neutral, descriptive one ; the prescriptive, positive one ; and the prescriptive, negative one). In the last decades, globalization raised an increasing interest in many of our contemporary areas, from economics and politics to ethics and anthropology, and the opinions regarding this major phenomenon tend not to a unified vision.

The Neutral, descriptive is a dictionary definition of globalization:"the rising and accelerated operation of economic and cultural nets, at a global level and on a global basis".[7] Prescriptive, positive: George Soros described it more specific, showing us a predictable path, from his point of view: "the free capital movement followed by dominance of global financial markets, and of multinational companies over the national economies"[8]; also, the American Professor Michael Mandelbaum sees globalization's "upward path" as already belonging to today's integrated world economy. He compares this economy with a powerful modern vehicle carrying, in one way or another, seven billion passengers[9]; (The current world population is around 8.05 billion persons), [10] another example of a positive evaluation is the book of German authors Oskar Lafontaine and Christa Müller, who were optimistically arguing before the "current" crisis(es) that globalization is not a disaster, that it offers to all countries more chances than risks, and they ended up with the exclamation: "don't be afraid of globalization!".[11]

I have contributed to the research regarding current debate of globalization like to show the changing patterns, the flexibility; such glophile and glophobia, Thomas Fridmane 2005 globalization 4.0, to perceive globalization as a new-colonial-imperial movement.[12]

The anthropological commitment to fieldwork has led many researchers to avoid nonempirical assumptions as to what globalization might be or what effects it might engender. The scale of globalization namely, that it is singular and worldwide, that it is something that encompasses the earth. Cooper argues that empirical truths about the world do not reflect the notion of global interconnection. Indeed, vast stretches of the planet, most notably in sub-Saharan Africa, remain largely disconnected from the wider world. Equally problematic, according to

Cooper, is the fact that a process that is global is everywhere and immeasurable, and therefore of little analytic value[13].

The picture of globalization as a homogenizing, one-way flow of culture from the West to the rest does not adequately capture the complex realities of the contemporary world. Hannerz's chapter, for example, points out that while the circuits that connect the West to the rest of the world are no doubt the chief conduits of the global traffic in culture, they are certainly not the only important circuits around. One also has to contend with those that bring the culture of the periphery to the center as well as with the ones that interconnect the countries of the Third World with one another. Appadurai's piece suggests that the global cultural economy is a complex, overlapping, and disjunctive order, one best understood in terms of the relationship among five dimensions of global cultural flows: ethnosca pes (the moving landscape of people), mediascapes (the distribution of the electronic capabilities to disseminate information), technoscapes (the global configuration of technology), financescapes (the disposition of global capital), and ideoscapes (a chain of ideas composed of elements of the Enlightenment worldview). The aim is thus to present a nuanced view of the globe, one that highlights the multiple routes of culture and the fact that globalization is not in any simple way producing a world of sameness.[14]

2.2 Questioning globalization

The first concerns of anthropologists disagree the "what" : does globalization name a more-or-less singular and radical transformation that encompasses the globe, in which technoeconomic advancements have fundamentally reorganized time-space, bringing people, places, things, and ideas from all comers of the world into closer contact with one another ? Or, is globalization a misnomer, even a fad, a term too general to describe a vast array of situated processes and projects that are inconsistent and never entirely "global" ?[15] A second discussion concerns the "when" : Is globalization new---do we currently live in the "global era"? Or, has the world long been shaped by human interaction spanning great distances ?

These debates are not limited to two opposing sides. Some scholars feel that these very questions blunt meaningful analysis of the contemporary world and all of its nuances. By focusing largely on absolutes-that is, what is entirely singular versus wholly chaotic, what is radically new versus something predicated largely on the past important questions are passed over. For example, what are the specific

mechanisms of human interconnection and the particular histories in which they are embedded ? [16]

Anthropologists do agree, however, on how to best go about investigating globalization: through long-term, intensive fieldwork, either in a single locality or in several linked analytically together. This fieldwork is ethnographic ; that is, it seeks an intimate understanding of the social and cultural dynamics of specific communities, as well as the broader social and political systems they negotiate. In a world of intensifying social relations, ethnography requires engagement in both empirical research and critical theory. [17]

Anthropological attention to ethnographic detail is an important rejoinder to a vast globalization literature centered on macro phenomena, such as the relations between large-scale political and economic bodies like nation states, political unions, trade organizations, and transnational corporations. Undoubtedly, these "translocal" entities are of great anthropological interest as well. Thus, anthropology's contribution to this literature lies in its assertion that social change, viewed in both distance-defying connections and inequitable disconnections within the world, can be compellingly grasped in the daily practices of individuals and the groups, institutions, and belief systems they inhabit.[18]

The ethnographic emphasis has long been to follow the question, the person, the commodity, or the idea-all things that are continually mobilized or constrained by human activity. Some anthropologists have gone so far as to argue that empirically thin accounts of globalization, especially those that embrace it as a natural and ultimately unavoidable force in the world, actually obscure the means by which unequal relations of power are forged. The argument is significant, as anthropologists generally agree that the ability to define globalization and steer discussions pertaining to it greatly informs the decisions of wealthy and influential policymakers.[19]

While often understated in current anthropological scholarship on globalization, early anthropological attempts to grasp translocal phenomena greatly influenced the discipline's development. Indeed, anthropology has a history of engagement with translocal phenomena and has long argued that exchange across sometimes vast distances has been and is common to human social interaction.

2.3. Approaches to globalization : critical views

Anthropologists today are apt to favor specificity and variation over generalization and central tendency, Instead of adopting a macro perspective that promotes a world map outlook, the author(s) proposes a closer examination of local

action in the context of global influence.[18] Anthropology has, subsequently, tended to shy away from grand theories that can essentialize peoples and characterize histories as predetermined. Indeed, a continued interest of anthropologists is to investigate how individuals and groups negotiate their social worlds in creative and unexpected ways. However, this has not prevented anthropologists from using macro theories as frameworks for inquiry nor from intimating how ethnographic detail is indicative of broader social configurations. The main point is that empirically supported arguments are paramount. This is where long-term, immersed fieldwork has been and remains a central element of anthropological contributions to the scholarship on globalization.

Yet the disciplinary interest in globalization has sparked debate about the future of fieldwork methodology. Indeed, while the ethos of anthropology continues to privilege singlesited fieldwork (as this has long been considered the best means to become versed in the social processes of a given community), many argue that a world of intensifying human relations has left traditional fieldwork approaches outmoded. In an effort to address this challenge, George Marcus (1995) outlined two strategies. The first argues for the use of archival data, as well as macro theory, to situate specific communities or individuals in larger socioeconomic processes. [20] The second method involves moving out from single sites to conduct "multisited" ethnography in order to examine movements of ideas, peoples, and things.[21]

These analysts call attention to the fact that, due to its magnitude, globalization is a concept that must be imagined rather than directly experienced. Yet this is not to suggest that a singular system is out there-that it is simply a matter of lacking the proper tools to see it in its entirety. *A metaphor commonly invoked to describe globalization imagines several blind men examining the extremities of an elephant.* The consensus among critical anthropologists like Cooper and Tsing disputes this, arguing that globalization is an analytic construct, not a coherent world-making system. Moreover, they argue that collecting the variety of exchanges shaping relationships in the world under a single moniker makes for an inadequate analytic category, for it fails to capture the specific mechanisms of interconnection and the histories in which they are embedded. This is a view that rejects a singular world-making system in favor of a pluralization and inconsistency of agendas, projects, and processes.

These anthropologists call for examining globalization from a critical distance, paying attention to the arguments and mechanisms by which theories of globalization are mobilized. Moreover, the critical distance approach is especially

important in light of the fact that influential discourses defining globalization inform the decisions of the world's powerbrokers, especially transnational governing bodies like the WB, IMF, and WTO, as well as powerful nations whose leaders read popular political pundits. [22]

To what extent can it be said that recent transformations have changed how states govern and with what efficacy ? Globalist claims have often declared the demise of the state with the dissolving of national borders and the rise of international governing institutions like the WTO, WB, and IMF. Yet, as Tsing (2000) noted, this idea assumes that nationstates have been historically consistent and omnipresent. There is little doubt that the development of international law and institutions upholding it have changed the means by which many states govern their populations.

However, proclamations of the global dissolving of nationstates are exaggerated, according to anthropologists. This does not mean that states have not changed at all. Indeed, contrary to the traditional doctrine of sovereignty, many states are now held accountable by international authorities and in many instances are forced to comply with their policies. The degree to which such states are actually constrained and reshaped by international institutions varies, of course, from context to context. Thus, one could argue that the sovereignty of states in the present has been to a large degree reorganized, if not in many instances greatly circumscribed.

Sharma and Gupta (2005), in their important volume *The Anthropology of the State,* argued that "sovereignty can no longer be seen as the sole purview or 'right' of the modern state but is, instead, partially disentangled from the nation-state and mapped onto supra-national and non-governmental organizations". [23]

The shifting nature of governance and states at present comes to heavily bear on conceptions of citizenship within countries. Many anthropologists argue that globalization has reformulated many notions of and policies pertaining to citizenship. Ong (1999), for example, used the term *flexible citizenship* to grasp how individuals and groups deploy various strategies to evade, as well as profit from, various national regimes of citizenship.

3. Neoliberalism and the anthropological awareness

Anthropologists concern with neoliberalism tend to focus on specific effects of, and resistances to, neoliberalism, not on the phenomenon itself. The generally implicit understanding of neoliberalism in much anthropological work. But in fact, very little attention has been devoted to specifying what “neoliberalism” means in

anthropological inquiry. It would be most accurate to say that, although ever more anthropological studies are concerned with neoliberalism, there have been few steps made toward an anthropology of neoliberalism.[24] Mathieu Hilgers, wrote about "the three anthropological approaches to neoliberalism", the term "neoliberalism" has no single definition on which all agree. He highlights the conception of neoliberalism and the epistemology on which the three approaches are based, also considering their shared presuppositions (cultural, systemic, governmentality), which enable us to look with new eyes at neoliberalism and its expansion across the globe.[25]

3.1 Situating Discussions of Neoliberalism 'the historical moments'

As a starting point, it useful to ask how "neoliberalism" is understood in social science discussions ? It is associated with a specific historical conjuncture in the 1970s and 1980s, delimited by the oil shocks, fiscal crises of states, perceived crises of welfare systems, declining productivity growth in many industrial countries, and the effects of collapsing world commodity prices on many non-industrial countries. This conjuncture is also marked by the emergence of neoconservative, neoclassical and libertarian understandings of these crises. Finally, this historical moment encompasses certain model cases : Pinochet's Chile under the influence of the "Chicago Boys" ; the US and UK under Reagan and Thatcher ; Latin America under the "Washington Consensus," policies of structural adjustment ; and post-socialist countries during the "transition" to a market economy.[26]

On the other hand, views on the scope of "neoliberalism" vary widely, ranging from those who see it as a limited intellectual movement of economists and political theorists to those who treat it as an encompassing hegemonic project. The McLuhan initial image of a "global village"[27] has been a fascinating mental pattern for all those living in the sixties who expected from the increased communication and interdependency among nations a boost of solidarity. The familiarity which a village provides was expected to exponentially spread through a world more and more connected, preserving and making different identities known to one another. This familiarity of so many cultural identities (in other words, this emerging multiculturalism) was supposed to be the origin of a global cooperation based on mutual respect and common ground values, such as democracy, prosperity, or the three famous "liberté, egalité, fraternité".

In fact, is that McLuhan's expression wouldn't be so famous if he had been chosen for the new emerging world the image of a global metropolis, or a global state, or a global Westernization. All these are cold expanding trends, exporting

too much and too far away some smaller, historical, or imperfect structures in economy, politics and culture. As per Ralph Linton's anthropological meaning of culture as "the configuration of learned behaviors and of their results, the components of which are shared and transmitted by the members of a given society". The european specialist in political anthropology such as the French Georges Balandier was writing in 1967 about our world's increasing communication and technology in terms of simple modernity, seeing it as a "self-acculturating", mere objective process.[28] In this respect, Marc Abélès underlines the contribution of Georges Balandier to the consideration of social dynamics, but also underlines the importance of american anthropologists who questioned the question of the relationship to time and underlined the importance of writing in the face of dogma of the primacy of the field. The works of Gupta and Ferguson have had the particular merit of deconstructing the myth of the field and the authentic.[29]

3.2 Neoliberalism Anthropology: challenging perspectives?

The American anthropologist Clifford Geertz brings at the beginning of 21st Century his critical point of view over an international situation which lacked the claimed consensus on fundamental notions such as shared values, conceptions and feelings. On the contrary, the author sees dispersion, disassembly, faults and fissures in all the transnational landscape : "Whatever it is that defines identity in borderless capitalism and the global village it is not deep-going agreements on deep-going matters, but something more like the recurrence of familiar divisions, persisting arguments, standing threats, the notion that whatever else may happen, the order of difference must be somehow maintained". [30]

Geertz launches a worrying conclusion, in our globalized world, *we have reached the point in which we don't know how to handle these new, fast changing realities,* on the background of old problems, conflicts and discriminations. His opinion seems to imply that *we lack a consciousness of our times*, maybe a collective selfhood, solidarity and understanding for all the complex phenomena we are witnessing nowadays. The old failures and prejudices seem to revive and contaminate the others, as if the negative aspects were more powerful than the positive ones, and as if differences were more decisive than resemblances and common ground.

If we are to somehow name this vast change and intricate interdependence in our contemporary world – says Geertz –, then we will have either the name of "global village", or the name that World Bank suggested: "borderless capitalism". And the author's irony continues, trying to imagine a fusion of the two: "But as it

has neither solidarity, nor tradition, neither edge, nor focus, and lacks all wholeness, it is a poor kind of village. And as it is accompanied less by the loosening and reduction of cultural demarcations than by their reworking and multiplication, and, as I pointed out above, often enough their intensification, it is hardly borderless".[31]

The French scholar Marc Abélès is one of the leading political and philosophical anthropologists, writing on the state and globalization, according to him, we live in a geopolitical universe that, in many respects, reproduces alienating logics. It is also a testament to anthropology's centrality and importance in any analysis of the global human predicament. Thinking beyond the state will find wide application in anthropology, political science and philosophy courses dealing with the state and globalization. He reaffirms his vision of anthropology and specifies in particular why the dichotomy between distant societies and close societies seems to him outdated. The importance of transnational phenomena that characterizes globalization leads anthropology to make intelligible the links that are woven between the different parts of the world.

He feeds his subject with a rich itinerary of critical readings and discusses the use of terms, preferring the word "mondialization" to that of globalization. He recalls that we have already witnessed in other eras periods of globalization and the term globalization underlines the specificity of an era which is characterized by an unprecedented level of integration and interconnection. This results, according to him, in the emergence of specific lifestyles for individuals and in the appearance of social institutions such as NGOs or international organizations,these requires emerging social relations also induce new places of politics that anthropologists must observe in order to understand the evolution of societies.

His definition of globalization - "people and places around the world today are extensively and densely connected to each other due to increasing transnational flows of capital, goods, information, ideas and human beings".[32]

Abélès recalls a first important point, globalization does not go in the direction of the absence of territory, there is a geography of wealth and that is not incompatible with strong states and with the existence of borders that are difficult to pass or even impossible to pass for some. However, it is totally wrong to reduce globalization to a domination of the North over the South.

Abélès rejects the posture which would consist only in pronouncing on the dangerousness of the positive virtues of globalization. He equally rejects the rhetoric of denunciation seeing in globalization either only an affirmation of the great powers or exclusively an impoverishment of the South.

To describe this world in the making, anthropology must rely on what has been the heart and the strength of its approach: “describing what is”. It is not reduced to the analysis of a dying world or culture but must decipher what is being born. To do this, it is necessary to follow the actors and leave the local, the identity to go towards human activity and follow these complex flows to understand the interdependencies which completely upset the family structure, the networks of solidarity. He recalls the pioneering work of Eric Wolf [33], who shows that it has been a long time since the natives are no longer natives.

In this perspective, Abélès sees that "the anthropologist does not study the villages but in the villages"[34] and the field is only a methodological device: studying the microphone only takes on meaning in a larger device. The anthropologist sets himself the requirement of accounting for the intimacy of relationships at the local level, but always having the concern to highlight the relationships of scale between the local and other macro levels. This implies in particular today for the anthropologist to vary the scales of observation to apprehend the phenomena in force.

Anthropologists must thus think about change and in the idea of change the question of otherness is reshaped. The question of knowing, “where is the other”, “where is the strange”, must be rethought in the idea that there is a modification of the borders. In this context, the idea that the apprehension of cultures takes place in a globalized world goes against an exotic anthropological tradition, in its relationship to space and time. Abélès thinks that an ethnography of the global is possible when three complementary elements are taken into account: the influence of external forces on local life, the existing connections between different places, the representations that shape everyday life and which feed on the global. [35]

The most clearly articulated and influential starting point for many scholars of this school of thought is David Harvey, a Marxist geographer who in his significant work The Condition of Postmodernity (1989)[36] argued that economic restructuring and associated social and political changes in Western economies in the early 1970s sparked a fundamental reorganization of global commerce that sped up the turnover times of capital. These changes were characterized, according to Harvey, by an increasing sense of spatial attenuation and temporal acceleration in human economic and social relations. Harvey refered to this sensation as time-space compression, which was brought on by the collapse of significant geographic and temporal barriers to commerce.

This collapse was a by product of an economic experiment promoted during a crisis of capital accumulation and subsequent recession that existing Keynesian fiscal and

monetary policies could do little to stop. The experiment involved the transition from the Fordist model of standardized commodity production and its related system of political and social regulation (the dominant mode of capitalism since the end of World War II) to the post-Fordist model of flexible accumulation. The increased velocity and reach of market transactions this new regime of accumulation prompted were realized through substantial innovations in transport and information technologies. Harvey's 2005 book, A Brief History of Neoliberalism[37], traces the neoliberal influence behind this shift, arguing that the transition was a political project intended to reinvigorate elite class power and capital accumulation mechanisms.

David Harvey defines neoliberalism as, first of all, a hegemonic project that seeks to "reestablish the conditions for capital accumulation and to restore the power of economic elites." This project, in turn, is associated with a stable package that includes "a theory of political economic practices," a "hegemonic mode of discourse," and policies that seek "to bring all human action into the domain of the market." Finally, Harvey ascribes to neoliberalism remarkable geographical scope and temporal continuity.[38]"capitalistic-imperialism"[39] hegemony and hegemonic transitions.

Perhaps the most recent and representative anthropological effort to further develop this perspective is Jean and John Comaroff's "Millenia! Capitalism: First Thoughts on a Second Coming" (2000)[40] The Comaroffs argue that neoliberal globalization at the turn of the millennium is a process that alienates capital from labor and marshals consumption as the primary shaper of social and economic phenomena like popular civil society discourses, occult economies and religious movements, and global youth cultures.

Much of the anthropological literature on neoliberalism thus far has focused less on the logic and mechanisms of its production and administration (though this is increasingly a field of study, as some anthropologists turn their eyes to understanding the inner workings of institutions like the WTO, IMF, and World Bank), and more on the impact of, and resistances to, neoliberal globalization. June Nash's Mayan Visions : The Quest for Autonomy in an Age of Globalization (2001)[41] is a representative ethnography of this focus, as is Jeffrey Juris's Networking Futures : The Movements Against Corporate Globalization (2008).[42]

What strategy, according to Professor Harvey, will replace neo-liberalism and new imperialism? He remarked that, within the scope of any capitalist mode of production, the only feasible plan (in spite of its being a temporary plan) is to

practice a new "New Deal" in the whole world. Or the power of state is to be reorganized in the principle of more extensive interventionism and redistribution by liberating the logic of capital from neo-liberalism so as to constrain finance and control everything from international trade clauses to those we can see or hear from the media. "Such a road of imperial development does seem to propose a far less violent and far more benevolent imperial trajectory than the raw militaristic imperialism (like Iraq war) currently offered up as neo-conservatism of the USA".[43]

To sum up, in The New Imperialism and A Brief History of Neoliberalism, David Harvey expounds the logic of neo-liberal hegemony that extends from production and manufacturing industry hegemony to finance hegemony, from liberalism hegemony to neo-liberal hegemony and from classical imperialism to new imperialism.[44]

4. CONCLUSION

While anthropology is a latecomer to the field, anthropological studies of neoliberalism are now displaying great theoretical and empirical creativity. The discipline's contribution is based on the specific angle from which it approaches and problematises the phenomenon and produces new empirical material that sheds light on its sometimes unsuspected consequences..neoliberalism itself is flexible[45]. Due to this, it should equally be stressed that every view of the global is always a view from somewhere.

Through this article, we have studied a three-dimensional subject, globalization in its new version, neo-liberalism, from within the perspective and field of study "anthropology", the specialty that focuses on the partial levels more than the two colleges and digs up what the rest of the disciplines forget. It was important to study the different perspectives of neo-liberalism, which deviate from the central and monistic view, because understanding the ideology, the system, which is reconfigured every now and then, is a way to adapt and understand how to live in today's world.

5.References :

1- ABELES, Marc, **Anthropologie de la globalisation** (Paris : Payot, 2008).

2- Hann, Chris, and Keith, Hart, **Economic Anthropology** (UK : Cambridge Polity Press, 2011).

3 – Mathieu, Hilgers, **The three anthropological approaches to neoliberalism (**UK : Blackwell Publishing, 2011), p. 351.

4 - Lisa Hoffman, Monoca Dehart, Stephen J Collier, 'Notes on the Anthropology of Neoliberalism', **Anthropology News** (September 2006).

5- Christopher Morris, **Globalization,** in 21**st Century ANTHROPOLOGY A Reference Handbook** (New York : Sage, 2011).

6 - Corina Sorana, Matei, ''Globalization – An Anthropological Approach,'' **Procedia - Social and Behavioral Sciences149/** (2014), pp. 542-546.

7- Ibid,.

8 – Ibid,.

9 - Mandelbaum, M, **The Road to Global Prosperity** (New York : Simon & Schuster, 2014.) P 176-177

10- https://www.macrotrends.net/countries/WLD/world/population. Accessed 24/01/2023.

11- Lafontaine, O., & Müller, C. **Don't Be Afraid of Globalization. Welfare and Labor for Everyone** (Reșița: InterGraf, 1998.) P 325

12 - Bakdi, Fatima, **New Hybrid perspectives on globalization debates : Rethinking literature**. pp.182-183. VII.International Middle East Symposium : Political and Social Stability in the Middle East (May 10-11th, 2022, online), Istanbul Gelisim University Press, 2022.

13- Frederick, Cooper, **Colonialism in Question : Theory, Knowledge, History**. (Berkeley and Los Angeles : University of California Press. 2005), pp. xii. 327. In : Patrick, Manning, **The American Historical Review**, (Volume 111, Issue 2, April 2006), pp.431–432,14- (Blackwell Publishers Ltd, UK, first published 2000), p, 35.

14 – Christopher, Morris, op.cit.,

15 – Ibid.

16- Ibid.

17 – Ibid.

18 – Ibid.

19- Hans Peter Hahn, ''Diffusionism, Appropriation, and Globalization Some Remarks on Current Debates in Anthropology''. **Anthropos**, (2008), pp. 191-202

20 - Ann Stoler's *Carnal Knowledge and Imperial Power : Race and the Intimate in Colonial Rule* (2002), as well as Fernando Coronil's *The Magical State : Nature, Money, and Modernity in Venezuela* (1997)

21- Carolyn, Nordstrom, *Shadows of War: Violence, Power, and International Profiteering in the Twenty-First Century* (2004)

22- Christopher, Morris, op.cit., p 870.

23 – Aradhana, Sharma, Akhil, Gupta, **The Anthropology of the State**, (Blackwell Publishing Ltd, 2006), p. 07.

24 - Lisa Hoffman, Monica Dehart, Stephen J Collier, ‘‘Notes on the Anthropology of Neoliberalism’’, **Anthropology News**. (September 2006), p,09.

25 – Mathieu, Hilgers, **The three anthropological approaches to neoliberalism** (UK : Published by Blackwell Publishing Ltd, 2011), pp 352-353.

26 - Lisa Hoffman, Monica Dehart, Stephen J Collier, op.cit.,

27 - McLuhan, M, **Understanding Media : The Extensions of Man**. (Bucharest: Curtea Veche, 2011.), p. 138.

28- Balandier, G, **Political Anthropology**. (Timișoara: Amarcord, 1998.)

29 - ABELES, Marc, **Anthropologie de la globalisation** (Paris : Payot, 2008), p. 94.

30 - Geertz, C, **Available Light. Anthropological Reflections on Philosophical Topics**. (Princeton, New Jersey : Princeton University Press, 2000.), p. 250

31 - Lenglet, F, **The End of Globalization**. (Paris : Fayard, 2013.), p. 247

32 -ABELES Marc, op.cit., p 17.

33- Eric R. Wolf, **Europe and the People Without History** (USA : University of California Press, 1982.).

34 -ABELES Marc, op.cit., p 70

35 -Ibid, p 94.

36- David, Harvey,**The Condition of Postmodernity** (UK : Blackwell Cambridge MA & Oxford, 1989).

37 - David Harvey, **A Brief History of Neoliberalism**,(UK, USA : Oxford University Press Inc, New York, 2005.)

38 - Lisa Hoffman, Monica Dehart, Stephen J Collier, op.cit.,

39 - Maoxing Huan, AN IN-DEPTH CRITICAL ANALYSIS OF NEO-LIBERAL AND NEW IMPERIAL HEGEMONY Review of The New Imperialism and A Brief History of Neoliberalism by David Harvey. **World Review of Political Economy**, (2011, Vol. 2, No. 3), pp. 513-520.

40 – Jean, Comaroff; John L. Comaroff , ‘‘Millennial Capitalism: First Thoughts on a Second Coming’’, **Public Culture** (2000), 12 (2): pp.291–343.

41 - June C, Nash, **Mayan Visions : The Quest for Autonomy in an Age of Globalization**. (New York : Routledge, 2001.).

42- Jeffrey S. Juris, **Networking Futures : The Movements against Corporate Globalization Series : Experimental Futures** (UK : Duke University Press 2008).

43- David Harvey, A Brief History of Neoliberalism, op.cit., p.519.

44 – Ibid, p. 520.

45 - Mathieu Hilgers, op.cit., p 355.

6. Bibliography List:

1. ABELES, Marc, **Anthropologie de la globalisation** (Paris : Payot, 2008).
2. Bakdi, Fatima, **New Hybrid perspectives on globalization debates : Rethinking literature**. pp 182-183. VII.International Middle East Symposium : Political and Social Stability in the Middle East (May 10-11th, 2022, online), Istanbul Gelisim University Press, 2022.
3. Balandier, G, **Political Anthropology**. (Timișoara: Amarcord, 1998).
4. Carolyn, Nordstrom, *Shadows of War: Violence, Power, and International Profiteering in the Twenty-First Century* (2004).
5. Comaroff, Jean ; Comaroff , John L. ‘‘Millennial Capitalism: First Thoughts on a Second Coming’’, **Public Culture** (2000), 12 (2).
6. Cooper, Frederick, **Colonialism in Question : Theory, Knowledge, History**. (Berkeley and Los Angeles : University of California Press. 2005), pp. xii. 327. In : Patrick, Manning, **The American Historical Review**, (Volume 111, Issue 2, April 2006), pp.431–432,14- (Blackwell Publishers Ltd, UK, first published 2000).
7. Geertz, C, **Available Light. Anthropological Reflections on Philosophical Topics**. (Princeton, New Jersey : Princeton University Press, 2000).
8. Hahn, Hans Peter, ‘‘Diffusionism, Appropriation, and Globalization Some Remarks on Current Debates in Anthropology’’. **Anthropos**,

(2008), pp. 191-202

9. Hann, Chris, and Keith, Hart, **Economic Anthropology** (UK : Cambridge Polity Press, 2011).
10. Harvey, David, **The Condition of Postmodernity** (UK : Blackwell Cambridge MA & Oxford, 1989).
11. Harvey, David, **A Brief History of Neoliberalism**, (UK, USA : Oxford University Press Inc, New York, 2005).
12. Hilgers, Mathieu, **The three anthropological approaches to neoliberalism (**UK : Blackwell Publishing, 2011).
13. Hoffman, Lisa, Dehart, Monica, Collier, Stephen J ‘‘Notes on the Anthropology of Neoliberalism’’, **Anthropology News**. (September 2006).

14. https://www.macrotrends.net/countries/WLD/world/population. Accessed 24/01/2023.
15. Huan, Maoxing, AN IN-DEPTH CRITICAL ANALYSIS OF NEO-LIBERAL AND NEW IMPERIAL HEGEMONY Review of The New Imperialism and A Brief History of Neoliberalism by David Harvey. **World Review of Political Economy**, (2011, Vol. 2, No. 3).
16. Juris, Jeffrey S, **Networking Futures : The Movements against Corporate Globalization Series : Experimental Futures** (UK : Duke University Press 2008).
17. Lafontaine, O., & Müller, C. **Don't Be Afraid of Globalization. Welfare and Labor for Everyone** (Reșița: InterGraf, 1998).
18. Lenglet, F, **The End of Globalization**. (Paris : Fayard, 2013).
19. Mandelbaum, M, **The Road to Global Prosperity.** (New York : Simon & Schuster, 2014.).
20. Matei, Corina Sorana, ''Globalization – An Anthropological Approach,'' **Procedia - Social and Behavioral Sciences149/** (2014).
21. Morris, Christopher, **Globalization,** in 21**st Century ANTHROPOLOGY A Reference Handbook** (New York : Sage, 2011).
22. McLuhan, M, **Understanding Media : The Extensions of Man**. (Bucharest: Curtea Veche, 2011).
23. Nash, June C, **Mayan Visions : The Quest for Autonomy in an Age of Globalization**. (New York : Routledge, 2001).
24. Sharma, Aradhana, Akhil, Gupta, **The Anthropology of the State**, (Blackwell Publishing Ltd, 2006).
25. Wolf, Eric R, **Europe and the People Without History** (USA : University of California Press, 1982).

Journal of Political Orbits

ISSN: 2588-1825 EISSN: 2710-8341

Volume: (07)/ N°: (01), (2023), p 433 - 448

Dismantling the Ideological and Military features of Al-Qaeda and ISIS

Ismahan Hattab

faculty of Algiers 3, (Algeria), hismahene@hotmail.fr

received: 09/06/2022 Accepted: 29/06 /2020 *Published*: 16/06/2023

Abstract:

Although, it seems that the two organizations of Al-Qaeda and ISIS are not very different from each other, we can point out some different aspects and an incompatibility, both in their origin nature the way they appeared on the world, as well as their different methods or means adopted in achieving the goals. But this difference is not one of contradiction, as most of those who belong to Daech today were yesterday members of Al-Qaeda. For the first time in the history of Jihadi-Salafi organizations, we observe the presence of two organizations in a state of conflict over legitimacy and priority to the point of fighting, as was the case between Al-Qaeda and ISIS, so we put the matter in front of an urgent question what is happening? And what kind of difference are these that made them in this way? These questions are being asked today in academic circles to determine the points of the nature of the interactions between them, which necessitated a re-reading of the heritage and references of these groups and examining them according to objective research methods.

Keywords: terrorist; al-Qaeda; ISIS; ideology; military; conflict.

1. INTRODUCTION

At a time when Al-Qaeda was the boom of Jihadi Salfi current, there was a wide spread expectation that it was the peak of the dominance and universality of this approach, until there is a new organization born, we talk about the Islamic State in Iraq and Sham (ISIS). Manu questions have asked about the nature of the relation between them, especially in term of speed deployment and its superior ability to carry out very accurate operations, it came to that they declared the disown of each other. So that the world finds in the face of two organizations, each trying to prove itself.

This change has imposed great and fundamental questions about the state of global Jihad, about whether we are experiencing a phase of strategic change at the international level of terrorist organization and their practices? And if this two organizations really in a state of disagreement that cannot be overcome? What are the features of convergence and differentiation between Al-Qaeda and ISIS? Starting answer this problematic from a basic main hypothesis conclusion that: the difference between Al-Qaeda and ISIS is a formal difference in application and strategies choices, not in the bases or the main objective.

The paper responds to the problematic drawing on the following plan; firstly I will start by clarifying the ideological differences between Al-Qaeda and ISIS, whether it relates to jihadi reviews which new targets have been set, until the topic of their legitimacy was raised in the leadership of the global jihad movement. Secondly, I will discuss about the military difference between Al-Qaeda and ISIS especially in terms of strategies and tactics and also the definitions of their enemy between the near or far one. And finally I will raise the similarities and convergence between the two organizations, because in the end, once they come from the same school, they carry the same values.

2. The ideological disagreement between al-Qaeda and ISIS:

It has been the issue of sectarian dimension and crash identification with Shi 'a, one of the important question that made problems between two of the most religion terrorist groups all over the history. The difference in how Al-Qaida and ISIS deal is that the former was characterized by a wait to deal with the dispute, while the latter was more confrontational. Al-Zawahiri was written in a letter he had sent to Zarqawi in October 2005, stating that they agreed to consider Shia a refusal “Rawafed”, that they were a polytheism and apostasy sect and that they had to be fought, but he saw no interest in targeting them now and that the priority was to fight the infidels, thereby avoiding prejudice to the feelings of Muslims.

Zawahiri saw that "at the present stage, Al-Qaeda must preach to them rather than kill them, unless they start fighting first."[1] the opposite of ISIS, which considered it a priority to fight apostates (Shia and others) before the original infidels.[2] In Zarqawi's letter to Osama bin Laden, in which the first focused on the need to adopt a plan to stimulate the Shia Sunni's clash in order to correct and weaken them, and made the question of fighting the apostasy communities a point of convergence or difference between the two organizations .It can be said that the ideological argument that arose between Al-Qaeda and the ISIS was centered on the following points:[3]

2.1 The question of atonement (Takfir):

The issue of atonement is one of the most difficult issues in Islam, and therefore scholars have set him multiple conditions, in order to prevent people from excessive and negligence. "Thus, it is an ideal example of misunderstanding in the chari'a provisions, disciplines and the manner in which they are applied. At a time when ISIS adopts a radical approach to the use of text, Al-Qaeda adopts a pragmatic approach to the use of text."[4]

According to this last one; ISIS has exaggerated the issue of atonement, granting itself the power to enforce chari'a provisions, which it does not already possess. (And that new legal don't understand the difference of Kafr al-Nu'a and Ai'n, whether about Sunni's Muslims or the belonging of other sects.) Although the two organizations were involved in the issue of atonement, but the ISIS was much more radical when he said serial atonement, that is, atonement for the unbidden, and the unbeliever also became disbeliever and thus the ISIS expanded in the chain's circle of infidels.

Al-Qaida also rejected the ISIS's treatment of other organizations, considering that he had exaggerated the question of atoning and bloodshed all those who disagreed with them. He even entered into a series of battles with such organizations as the Nusra Front, Ahrar al-Sham, and the Army of Islam. They even atoned Hamas in Palestine, considering it an obstacle to a jihadist movement in Palestine. On this occasion, in January 2018, the Sinai branch of ISIS released a video in which one of its members was executed one of its members on charges of smuggling weapons and equipment to Hamas (Palestine), because they were considered Hamas-according to a spokesperson of the organization- : (Hamas had come to sanctify the earth and the flag far from God's legitimacy... Hamas is nothing in our account.)

2.2 In many of their judgments, the two organizations relied their chari'a rules on the concept of apostasy, but the ISIS further expanded the characterization of

apostasy to include all Arab countries in all of its governors, institutions and security and government agencies. And anyone who worked for any of these organs was considered as an infidel and could be killed even if they did not fight them.

2.3 The ISIS accused al-Qaeda of affiliation in Hamajia and Murjia doctrines, as they did not atonement the Muslims who had committed acts of exorcism. Mohammed Hafez (Professor at Monterey University in California) wrote in an article published in CTC Sentinel that "the ISIS sees itself as having exclusive legitimacy in punishing infidels... What explains the conflict between the cleansing of the ISIS and the populism of al-Qaeda...The ISIS represents an exclusive and non-compromising vision of jihad, while Al-Qaeda has transformed it into a global, inclusive, Pragmatic and populist Islamic movement."[5]

2.4 On the question of Shi'a targeting:

Although the two organizations agree that Shi'a is Kharijites and that they are infidels, but their treatment with them differed. Since they were never targeted by al-Qaeda, the ISIS considered Shi'a the top of the enemy list, only missed an opportunity or occasion and targeted them with killing attacks. As an example, we recall in 2015 when the ISIS attacked two Shi'a mosques in the Yemeni capital, Sana'a, killing 140 people, which Al-Zawahiri and Al-Qaeda denounced. The same happened in Afghanistan when the ISIS targeted a wedding in a popular neighborhood west of the capital, Kabul, killing 63 people, what the Taliban considered as a forbidden and unjustifiable barbaric killing, while the ISIS celebrated it as the target of a large gathering of the Shiite Hazaza minority.[6]

2.5 On the question of declared caliphate:

Most international jihadist movements, whatever their impact and force, agree that their supreme project is the establishment of the caliphate, as a strategic objective and as a result of their armed action. But they vary between themselves about the mechanisms for achieving it. This was the case between Al-Qaida and ISIS, where the first considered that the declaration of ISIS to establish the caliphate without empowerment was inadmissible. In fact, it is only an allegiance from some of the jihadist organizations active in Iraq but are not all Muslims. Al-Baghdadi was not a well-known figure before that Declaration, not for the masses of Muslims, but even for many terrorist organizations. This means that the terms of the caliphate are incomplete and therefore any allegiance given to him as a caliph is incorrect and invalid.[7] Zawahiri said, an online audio recording states: "We do not recognize this caliphate, we do not see it as a caliphate to the prophecy approach, but rather as a seizure emirate without shura, and Muslims do

not need to pledge allegiance to him, and we do not see Abu Bakr al-Baghdadi as eligible for be a caliph."[8]

Although all these doctrinal and ideological differences that are the ultimate in complexity, it remains the nature of the conditions that distinguished each era from the other that imposed the logic of defining the enemy near or far for each organization, not as it seems to be a doctrinal choice, but in fact it is a strategic choice. With regard to Al-Qaeda, the United States of America - which represents the far enemy - had imposed its control and logic on the countries of the world without exception, and even more than that, it was the United States of America who provided protection to the infidel Arab regimes - according to their classification - and therefore it was necessary to confront them as a first step to remove protection from those systems and easy to eliminate. While Al-Zarqawi, when he laid the first step to structure the organization in Iraq, it was experiencing the climax of its sectarian conflict, and the predominance of the Shiite over the Iraqi government and the Iraqi state in general in the post-US exit phase. And more than that, the Sunnis became in great suffering from the violence practiced against them from The Shiite side, which made Al-Zarqawi prefer to confront the Shiite enemy first.

The question of disagreement between the ISIS and Al-Qaeda, although it seems so complex, but that it is difficult to determine precisely where the problem is. We are driven by the fact that Al-Qaeda has not accepted and will not accept that someone shared its leadership of the scene, He sees himself as the world's only legitimate, political and intellectual viewer. And will not accept a State in Iraq or anywhere in the world beyond its leadership, to begin the deviations between the two organizations, and to concentrate the propaganda war between them in an attempt to prove who is the truest, most accurate and rightful guarding the founding ideas presented by Abdullah Azam, Osama ben Laden and Zawahiri.

3. Military disagreement between al-Qaeda and ISIS :

Although the ISIS is one of the new organizations on the global jihadist scene, but it has been highly critical of the previous jihadist salafist organizations, considering that their operations are isolated acts of violence and nothing more, without having a comprehensive military strategy or an integrated approach.[9] In contrast, he considered himself to be the owner of a well-defined military strategy, written by their theorist Abu bakar Naji in his book (Administration of the Savage) based on a set of important bases in the face of the enemy. The strategy is divided into three phases:

3.1 Phase I: Spite and Empowerment:

What happens at this stage is implement operations in order to break the enemy's will by draining it militarily and economically. In the sense of relying on wars of attrition, and striking the enemy in its economic and military interests. Therefore, most of the geographical areas in which ISIS is fighting its wars are rich in raw materials, in order to achieve two goals together, the first being to obtain their own financial resource, such as what was planned in Syria, when ISIS was able to control the Sha'ar field in Homs on 17 July 2014.[10] The second objective is to drain the enemy's strength by exerting more security capabilities to protect the rest of the interests, ultimately leading to be more vulnerable and exposed, and the moment for organizing to move towards the second phase.[11] During this period, qualitative operations must be organized from time to time, so that the target is less of a strike force, all in order to draw views and attract young people towards them, such as those of Djerba, Tunisia, and Bali, Indonesia, in short, with a view to reviewing the force.[12] The ISIS has relied on this strategy to gain the media momentum that it portrays to its enemies as its material and human potential.[13]

3.2 Phase II: Managing the savagery:

It is the stage of directing serial attacks to the enemy in order to exhaust it from the entrance and provoke it in preparation for its destruction. In his book, Abu bakar Naji identified the United States of America as that enemy, but viewed it as an example no more. This phase is being implemented through two plans:[14]

•The first: is to diversify the enemy's attacks, both spatially and temporally, in order to drain it, relying on the application of one of the most popular principles in the military tactic (systemic armies if concentrated, loss of control, and, conversely, if spread, loss of effectiveness)[15] According to their military operations in their first part, they must be in order to disorder the balance between the enemy’s mass and its proliferation, so prior knowledge of the nature and types of sites and the number of troops in them is needed to prepare the appropriate force to attack them. The second part of this step is to attack many targets as possible in quantity and quality and on as much of the space as possible, which will disperse the enemy's forces. For example, if the organization hits a tourist resort in France, all tourist resorts in all countries of the world will be secured, with a consequent doubling of material expenditure. The same is true of the diversity of purpose, whether it be bank, petroleum field or other enemies's interests.

•Second: The second plan submitted by Abu Bakr Naji relates to governments in Arab countries, where he considered that they must be dispersed by forcing them to redistribute their armies and security forces, especially in order to protect their own families, or to protect foreigners, or any other sites that these Arab regimes consider so important that they must be protected. The army would enter the phase of relaxation resulting from the dispatch of the best forces to protect strategic objectives and leave the least efficient at the city level, thereby facilitating the ISIS's task of achieving field control over the areas.

3.3 phase III: **Empowerment**:

According to Abu Bakr Naji, this phase must combine persuasion with violence, with the aim of winning hearts and minds, seizing legitimacy and recognizing their Islamic rule. The intention is to empower here "faith allegiance, when everyone in the group or in the savage zone - no matter how inferior - gets allegiance from the rest of the individuals, and hence allegiance to the remainder so that he is redemption for them and they are his redemption, this group is formed in the face of enemies."[16] Although ISIS does not avow political action, at this stage, but it considered the necessary to combine political and military action with jihad among the organization's members, so that the persistence of violence remained in their practices. The organization depends very much at this phase on what Abu Bakr Naji calls a policy of paying the price. So that any act carried out by the enemy against them must be reacted even after a long time, even after years. The enemy should be reminded of this in the justification statement for the paying the price, the mission of (paying the price) entrusted to groups located in other areas outside of ISIS, such as those in the Arabian Island, Nigeria or Indonesia... and others.[17]

Observed through the set of operation's phases presented by Abu BakrNaji and the organization applied it in the most precise detail, that the basis of its foundation is geographical expansion and field control for growth and extension", the opposite of al-Qaeda, whose never planned any geographical expansion in any State, even Afghanistan itself, despite the Taliban's strong presence in the region, he did not consider using it to geographically expand the region or build an Islamic state or caliphate at the time. Since its emergence, the ISIS has relied on his military doctrine on blitzkrieg war based on speed movement and mobility to develop its operations, relying on the "**filtering-sticking-building**" American military formula. Where it begins with the imposition of field presence on the ground, then the operation of filtering the area of any other jihadist groups or even

their enemies, this is what it has done in Iraq since the period of Abu Omar al-Baghdadi and the beginning of planning for the establishment of a State. The same was noted in Syria when it entered into a conflict with both the Nusra Front and the Free Army, without engaging in any real confrontation with the Syrian Government, even though it was the first to fight in order of its enemies' list. Next comes the operation of adhering and pushing the local population towards alliance with him and here the operation of reconstruction begins in accordance with their own governance approach, such as the establishment of courts, Police, schools, imposing sharia principles, providing services, taxing and dealing with them as a regular state and as its citizens. This is what we saw in both Iraq and Syria during the period of the organization's dominance over their respective areas.[18] The successful of this strategy is that it relied on the integration of applied military sciences that were mastered by the old military responsible who joined them especially from the ex-Iraqi army, as well as the experience of jihadist operations of some of the members who had previously participated in this type of operation in other areas such as Afghanistan and the Chechnya... etc.[19]

It is noteworthy even after the loss of ISIS's influence in certain Iraqi and Syrian territories, but he didn't give up. On the contrary, he went on to apply an alternative strategy called the non-empowerment strategy in the city of Mosul in September 2017 and Baghouz in Deirez-Zor in March 2019. This strategy is based on the idea that after the loss of many power's elements, it is necessary to take a break in the geographical inexorability to enable the organization to rebuild itself from within, while maintaining the imperative of encounter with the enemy once the situation permitted. The ISIS relied in this strategy on three main tactics:[20]

1- Intensify the rate of terrorist operations based on what are known as (individual wolves) and sleeper-cells spread deployed the world, thus identifying new targets for conducting specific operations.
2- The appearance of the ISIS's official spokesperson, in order to provide reassurance to its members, especially after the killing of the spiritual leader Abu Bakr al-Baghdadi, as well as to present to the world the picture that the ISIS remains coherent despite the decline.
3- Relying on a strategy (emergence and fading) that relies on sudden operations based on limited geographical area and wide impact, using somewhat tactics and crude weapons, to become more like reprisals and provocations after being thoroughly carefully operations.

By comparing all organized and complex military planning of the ISIS with Al-Qaeda's strategy, we find that this last one did not actually reach as professional as it was with the first one. Since the 1990s, Al-Qaeda has relied on a strategy of guerrilla based on logistical data and information about international and field developments, far from the logic of direct and traditional confrontation on the ground, as opposed to ISIS, which has often fought traditional wars special in Iraq. In general, according to Charles R. Lister, Al-Qaeda had adopted a more patient and long-standing strategy to achieve social control and authority, and had emphasized the need to create appropriate social and political conditions to accept the step of declaring a caliphate. A good example would be to observe the behaviour of the Nusra Front in Syria, who had considerable a social influence in Syria compared to the ISIS, but it has never sought to force or enforce the execution of Islamic law to the people. She felt that social conditions were not suitable for such a step, apposite the behaviour of the ISIS in the same region.[21]

In last years, particularly in his struggle with ISIS, Al-Qaeda has adopted a pragmatic local strategy that it has clearly worked with the Al-Nusra Front in Syria and has previously succeeded in both Yemen and Mali. Investing its relatively limited capacity locally, the Penal Code prevented, and built alliances with Islamists and non-Islamists, in order not to draw attention to it, leaving the ISIS alone in the forefront as an enemy of the International Allied Forces, avoiding clashing with them.[22]

Therefore, Al-Qaeda has adopted a strategy based on the pattern of political than military confrontation, reformed alliances to neutralize enemies as it has with Iran, as opposed to ISIS, which has insisted in all its strategy and movements on pursuing an identity approach in the conflict. The ISIS's strategy was aimed at spatial control first before transfer to the global confrontation.[23]

4. **Similarities between Al-Qaeda and ISIS:**

The experiences of jihadist groups in general, al-Qaeda and ISIS especially, they are similar nature in:

4.1 Work on the application of Islamic law according to their interpretations:

Both organizations are classified as actors with religious ideological dimensions, combined by the commitment to disseminate hard-line ideas. In order to spread that ideology, they chose violence to establish an Islamic government on the approach of a radical caliphate and focusing on appearances, such as women's hijab, the establishment of institutions for the promotion of virtue and prevention of vice, and make the national economic; economy based on Islamic foundations and is concerned with development in all domains, the choice of an Islamic

approach encompassing all schools and universities, and the most importantly is the preparation of an Islamic army to reopen the infidels countries -as they classify it-.[24] If in fact, the theory of the legitimate caliphate is not a new requirement in political Islam, it is itself the rules that the Wahhabis wanted to apply in the Kingdom of Saudi Arabia in the 1920s. In this regard, the writings of Mohammed bin Abdul Wahab and Najda scholars are the main references in religious approach taught within the ISIS,[25] focusing on fighting the outside enemies and emphasizing internal unity in the face of external challenges. The existence of an Islamic State is based on the existence of an Islamic Ummah defined by both the Islamic religion and the Arabic language.

4.2 The Caliphate fantasy:

Since the beginning of its formation in the 1960s, jihadist groups aim to gain control and rule under Islamic law. All jihadist groups, from Al-Qaeda to ISIS, despite some disparities in their intellectual approach and operational strategy, have always been governed by Islamic sharia law and the State of Caliphate has been re-established as its main objective[26]. Although many of those who wrote on the subject of the relationship between the two organizations considered that there was intellectual disagreement between them, but, in fact, there is no such type of disagreement about caliphate itself. For example, with regard to the timing of the declaration of the caliphate, al-Qaeda saw nothing worse. In fact, since bin Laden's leadership, he has often supported and stimulated the establishment of emirates in Arab countries. But his only condition was to provide the right situations, which are: geography, human, material and popular acceptability. A letter from Zawahiri to al-Zarqawi in 2005 was also found urging him to speed up the announcement of the Islamic State in Iraq, where conditions were appropriate, despite al-Qaeda's pledge of allegiance to Taliban at the same time, there was no contradiction from this perspective in establishing parallel Islamic emirates.[27] The declaration of caliphate by ISIS was therefore not an innovation but a natural extension of grassroots thought.[28]

4.3 Ideological accessibility: Jihadi Salafist approach:

Al-Qaeda and the ISIS a unified asset, both come from jihadi approach, where they are characterized by the strictness of applying Wahhabi and Kotb's principles, and not recognizing or introducing compromise solutions. Both have blended the nature ideology with Mr. Kotb's political character, including:

- call for the application of the principle of governance and monotheistic; They are central concepts of salafist thought, but they have special discourse about jihadist

salafit, manifest in the necessity for public rejection of government other than God's rules, atonement of governors and positive laws. It also exposes in the society governance perception promoted by many pioneers such as Sayed Kotb, Al-Maudoudi and others. What made them call this period in their literature the "New Jahliya".[29]

- Dar al-Islam and Dar al-Kafr; It is one of the basic concepts in their speeches, where they consider the Muslim states as the Islam's Home, and the occidental states as the Home of infidels. Accordingly, they emphasize the necessity of Islamic rule's predominance in Dar al-Islam and then transmit it to Dar al-Kafar. They consider that Dar al-Kafr does not be so once Muslims have taken control and established their religious rites and applied Islamic rules. Also, they admit that Dar al-Islam is transformed into a Dar al-Kafr with the appearance of certain provisions of infidels.[30]

- Refusing regimes; It is intended to reject all dominant regimes that adopt positive laws, including democracy and secularism, and recognizes only those that govern Islamic law. That reason would have ensured that any transactions with those regimes would have been totally rejected in everything about belief questions and the regulation of relations between the community components. In such a manner, Adnani stated (... Our problem is not the governing regimes, but the polytheism laws by which they are governed. There is no difference between a governor and another... all of them are oppressors... and the cause of this is: the indulge in life and leave jihad. If we want to eliminate injustice and permit the dignity, we have to reject the polytheism positive laws of marital status, and to consolidate God's legitimacy.[31]

- The allegiance and renunciation (Al-Walaa wal Baraa); the requirement of the Islamic community, its allegiance and hostility to other disbelievers and apostates, and all those who hostile it implicitly or ostensibly, by adopting jihadist salafist approach. It means that a Muslim not only has to hate the disbelievers but it is necessary to openly atone for them, especially Governments, who in their reference books have been called (Tawaghit).

- Jihad or armed action; Al-Qaida and ISIS did not neglect the jihad question and did not cancel it in their program. There is no other way of achieving their objective of the Islamic caliphate, but it was the first, most efficient and greatest. Both of them made jihad its first way of achieving change and reaching the

ultimate end of the Islamic caliphate, only through fighting and violent confrontations with disbelievers. This was announced by bin Laden more than once in his speeches both in Saudi Arabia and Afghanistan, including in the book "Basic Features of Jihad" (Maalem Assassiya fi Jihad): “I will mention here of Jihad marvels and its purpose and importance in the establishment of this religion. Some of these features are indeed part of the Muslim faith relating to faith in God’s power. And Muslim should know and believe in these features to understand the nature of his conflict with disbelievers. We can call these features the jihadist doctrine of Muslims... etc.” [32]This means that Muslims should refuse to emulate their governments or work peacefully with them,[33] they must be confronted in difficult wars and eliminated. Jihad was set in motion in order to establish Al -Tawhid, as also expressed by Abdullah Azam when he said: "Whoever went to jihad would not return on the same vision for him and for the other."[34]

4.4 The jihadi crowed:

is one of the most features of jihadist organizations' movements. With the beginning of their formation, all groups are working to win over supporters, sympathizers and participants, whether Arab or non-Arab. The founders begin by attracting advocates and inspiring young people to implement their ideas and even carry out individual terrorist operations, as we have seen in the last years in European states in particular.

Here we can cite how al-Qaeda has exploded media channels and videos to create a state of solemnity for him which made him earned a public support, and his issue became a fair one in the eyes of many Muslims and non-Muslims. The same with ISIS, which has gained a great popularity and advocates only for its good use of communication technology, such as encrypted messaging apps that are in our day something accessible to everyone anywhere, anytime.

4.5 Leading jihadist ideology:

in order to continue the mobilization process and the existence of organization at the top of the global event, it is always necessary to create a special situation for the leader regardless of his objectives and how they prioritize, and we find this orientation has been focused on the two organizations; Al-Qaeda has been create a caste of what are known as "Mujahideen scholars", such as Abdullah Azam, Osama bin Laden, Ayman al-Zawahiri, Nasser Abdul Karim al-Wahishi, Adam Aden, etc. The same is true for ISIS, although they not having gained the same fame as Al-Qaeda scholars, but has not neglected their role in mobilizing; such as: Abubakar Naji, Turki al-Benali, Abu Abdullah al-Muhajir,

and Abu Ali al-Anbari. Consequently, these persons, whom they considered to be scholars of what is known as "Feqeh al-Jihad", were given the priority of advisory opinions and jihadist interpretations that motivate people to join them and give importance to their cause and a place in the Islamic situation.

4.6 Takfir approach:

Religious orientation in jihadist Salafist groups was not the birth with Al-Qaeda or ISIS but it goes back earlier like Mr. Kotb's writing at the end of the 1950s, Those who opened the door to the emergence of jihadist salafist movements in the mid-1970s, and then blending the concepts of both salafisme, jihad and atonement, To start his using officially with al-Qaeda in the Islamic world in 1989, and began theorizing atonement and all that would support his thought.[35]

4.7 The policy of hostility:

Carl Schmitt is the most prominent in explaining and presenting the policy of hostility. According to him, any State or organization, it is necessary to understand very well to distinct between political friend and enemy and to focus on it. A State is not a State unless it is among its capabilities to declare war whenever it has its own power[36]. If the Arab nations produced after the end of the colonial period were unable to do so, they were confronted with the amount of violence they possessed, namely in the face of their peoples. According to Al-Qaeda and ISIS, they have been able to create an external enemy of each, drawing up their own map of hostility policies with all clarity. Al-Qaeda has made the United States and the Zionist entity its first enemy, and all those with whom it has a good relationship or common interests fall into the enemy circle. The circle of hostility to the ISIS has included governments and regimes in the Arab region, Shiite, and even some jihadist groups, including al-Qaeda and others who have refused to bow down.

5. CONCLUSION

Although both al-Qaeda and ISIS are no different from others in their entities from other extremist jihadist groups and organizations, but this did not prevent some elements of difference and incompatibility, which the main cause is the conflict of interest between them to reach the same target: the caliphate. The differences between the two organizations vary in the nature of their conditions created, those have necessarily produced incompatibility in the methods and strategies. At a time when Al-Qaeda has focused on planning as many of its operations as possible affecting the strategic interests of the enemy States, while the ISIS focused on field control and expansion.

At the end, the difference between al-Qaeda and ISIS is not a contradiction or absolute inconsistency, in the end we note that today many members of the ISIS have in the past been members of the Al-Qaeda.

6. Margins:

1- Ayman Al-Zawahiri, ***General Guidelines for Jihad*****,** available at: http://www.talibeilm.net
2- Al-Quraychi Abu Maria, ***The Certainly Light in the Explanation of al-Qaeda in Rafidain,*** (without information), pp. 25-31.
3- ***Al-Zarqawi, Ben Laden, Fighting Al-Ridah and the Interest of Resistance***, available at: http://www.aljazeera.net 13-08-2021.
4- ***Daech and Al-Qaeda… A Twin United by Blood and Divided by Shiites,*** available at: http://www.alhurra.com 14-08-2021.
5- ***Daech and Al-Nosrah: Comparative Study of Takfir Thought,*** available at: http://www.islamist-movements.com 20-04-2022.
6- ***How Come the Mutual Hatred between Daech and Al-Qaeda,*** available at: http://arabic.euronews.com 09-08-2021.
7- Tayfour Farouq, ***Has ISIS Emerged from the Womb of the Muslim Brotherhood's Ideology***, (Algiers: Al-Ummah house edition, 1st ed, 2016), pp. 275,276.
8- ***Al-Zawahiri: I Do Not Recognize the Legitimacy of the "ISIS" and Al-Baghdadi Is Not Worthy of the Caliphate,*** available at: http://www.france24.com 14-08-2021.
9- Nadji Abu Bakr, ***Managing Savagery: The Most Dangerous stage the Ummah Will Be Go Through,*** (without information), p. 83.
10- ***The ISIS Controls the "Shaer" Gas Field in Homs,*** available at: http://www.web.archive.org 17-08-2021.
11- Gerges Fawaz, ***Where Is ISIS Going?.. Post- Al Qaeda Djihadis,*** (Beirut: Center of Arabic United Studies, 1st ed, 2016), p. 46.
12- Shalaby Jamal, ***The Book: "Managing Savagery": A Descriptive and Critical Study,*** available at: http://studies.aljazeera.net 29-08-2021.
13- Nadji Abu Bakr, ***Op, Cit,*** p. 29.
14- Heisbourg François, ***Après Al-Qaeda : la Nouvelle Génération du Terrorisme*****,** (Paris : Stock, 2009), pp. 19,20.
15- Nadji Abu Bakr, ***Op, Cit,*** p. 28.
16- Shalaby Jamal, ***Op, Cit.***
17- Ndji Abu Bakr, ***Op, Cit,*** pp. 32,33.
18- Sahran Amer, **ISIS to Mint its Own Currency, Coins in Gold, Silver and Copper,** available at: http://www.iraqinews.com 07-08-2021.
19- Al- Falahi Hatem Karim, ***A Future Military Reading of the Strategy of the ISIS,*** available at: http://www.aljazeera.net 08-08-2021.
20- Al- Bahiri Ahmed Kamal, ***ISIS New Strategy,*** available at: http://acpss.ahram.org 08-08-2021.
21- Lister Charles, ***The Jihadist Conflict: Will ISIS Defeat Al-Qaeda?,*** available at: http://www.brookings.edu 08-08-2021.
22- ***Report Warns of the Resurgenceof Al-Qaeda in a "New Style",*** available at: http://www.alhurra.com 08-0-2021.
23- Abu Haniyeh Hassan, ***Has the Strategy of ISIS Changed,*** available at: http://arabi21.com 08-08-2021.
24- Ali Saleh Majida, ***The Afghan Issue and Its Regional and International Consequences,*** (Cairo: Center of Asian Studies, 1999), p. 108.
25- Abu Romman Mohammed, ***The Prospects of the Political Islam in a Troubled Territory,*** (Amman: Friedrich Ebert Company, 2017), p. 32.

26- Ismael Mohammed, "From Al-Qaeda to ISIS… Wide Shifts in the Scene of Violence," **International Policy Review,** available at: http://www.siyassa.org 17-04-222.
27- Letter from al-Zawahiri to al-Zarqawi, available at : http://www.globalsecurity.org 02-08-2021.
28- Shams Mohammed, ***ISIS Ideology: The Baathist Salafist Structure,*** (Doha: Center of Al-Jazeera studies, 2010), p.03.
29- Al-badri Hamed and Others, "The Appearance and the Evolution of the Jihadist Groups in Afghanistan: Talban, Al-Qaeda and ISIS ," **The scientific Review of Research and commercial studies,** Hilwan University (Egypt), vol: 34, Issue: 01 (March 2020), p. 43.
30- Ben Ahmed Al-Zahrani Fares, ***The International Relations in Islam,*** (Riyadh: Faycel King's Center of Islamic Studies and Research, 2008) p.24.
31- Abu Sofian Amro and Al-Qurdassi Sadat, ***The Reality Of ISIS: Documented by ISIS leaders,*** (Algiers: Al-Manhaj Edition House, 1st ed, 2016), p. 26.
32- Al-hasm Mohammed Ben Abd Allah, ***Milestones in Jihad,*** (without information, 2013), p. 34.
33- Abu Romman Mohammed, ***This Is How the Ideology of Savagery was Formed,*** available at: http://www.alaraby.co 30-07-2021.
34- Al-Badri Hamed and Others, ***Op, Cit,*** p. 43.
35- Al-Hashimi Hicham, ***The ISIS World,*** (London: Al-Hikma edition house, 1st ed, 2015), p. 107.
36- Al-Rabii Ali Rassoul, ***Karl Smith in the Politic: enemy/friend and violence,*** available at: http://ns1.almothaqaf.com 30-07-2021.
37-

6. Bibliography List

1) **A Future Military Reading of the Strategy of the ISIS,** Al- Falahi Hatem Karim, available at: http://www.aljazeera.net
2) **Al-Zarqawi, Ben Laden, Fighting Al-Ridah and the Interest of Resistance**, available at: http://www.aljazeera.net
3) **Al-Zawahiri: I Do Not Recognize the Legitimacy of the "ISIS" and Al-Baghdadi Is Not Worthy of the Caliphate,** available at: http://www.france24.com
4) **Après Al-Qaeda : la Nouvelle Génération du Terrorisme,** Heisbourg François, (Paris : Stock, 2009).
5) **Daech and Al-Qaeda… A Twin United by Blood and Divided by Shiites,** available at: http://www.alhurra.com
6) **Daech and Al-Nosrah: Comparative Study of Takfir Thought,** available at: http://www.islamist-movements.com
7) "From Al-Qaeda to ISIS… Wide Shifts in the Scene of Violence," Ismael Mohammed **International Policy Review,** available at: http://www.siyassa.org
8) **General Guidelines for Jihad,** Ayman Al-Zawahiri, available at: http://www.talibeilm.net
9) **Has ISIS Emerged from the Womb of the Muslim Brotherhood's Ideology**, Tayfour Farouq, (Algiers: Al-Ummah house edition, 1st ed, 2016).
10) **Has the Strategy of ISIS Changed,** Abu Haniyeh Hassan, available at: http://arabi21.com
11) **How Come the Mutual Hatred between Daech and Al-Qaeda,** available at: http://arabic.euronews.com
12) **ISIS Ideology: The Baathist Salafist Structure,** Shams Mohammed (Doha: Center of Al-Jazeera studies, 2010).
13) **ISIS New Strategy,** Al- Bahiri Ahmed Kamal, available at: http://acpss.ahram.org

14) **ISIS to Mint its Own Currency, Coins in Gold, Silver and Copper,** Sahran Amer, available at: http://www.iraqinews.com
15) Al-Rabii Ali Rassoul, **Karl Smith in the Politic: enemy/friend and violence,** available at: http://ns1.almothaqaf.com
16) **Letter from al-Zawahiri to al-Zarqawi**, available at : http://www.globalsecurity.org
17) **Managing Savagery: The Most Dangerous stage the Ummah Will Be Go Through,** Nadji Abu Bakr (without information).
18) **Milestones in Jihad,** Al-hasm Mohammed Ben Abd Allah, (without information, 2013).
19) **Report Warns of the Resurgence of Al-Qaeda in a "New Style",** available at: http://www.alhurra.com
20) **The Afghan Issue and Its Regional and International Consequences,** Ali Saleh Majida, (Cairo: Center of Asian Studies, 1999).
21) "The Appearance and the Evolution of the Jihadist Groups in Afghanistan: Talban, Al-Qaeda and ISIS ," Al-badri Hamed and Others, **The scientific Review of Research and commercial studies,** Hilwan University (Egypt), vol: 34, Issue: 01 (March 2020)
22) Shalaby Jamal, **The Book: "Managing Savagery": A Descriptive and Critical Study,** available at: http://studies.aljazeera.net
23) **The Certainly Light in the Explanation of al-Qaeda in Rafidain,** Al-Quraychi Abu Maria, (without information).
24) **The Jihadist Conflict: Will ISIS Defeat Al-Qaeda?,** Lister Charles, available at: http://www.brookings.edu
25) **The ISIS Controls the "Shaer" Gas Field in Homs,** available at: http://www.web.archive.org
26) **The ISIS World,** Al-Hashimi Hicham, (London: Al-Hikma edition house, 1st ed, 2015).
27) **The International Relations in Islam,** Ben Ahmed Al-Zahrani Fares, (Riyadh: Faycel King's Center of Islamic Studies and Research, 2008).
28) **The Prospects of the Political Islam in a Troubled Territory,** Abu Romman Mohammed, (Amman: Friedrich Ebert Company, 2017).
29) **The Reality Of ISIS: Documented by ISIS leaders,** Abu Sofian Amro and Al-Qurdassi Sadat, (Algiers: Al-Manhaj Edition House, 1st ed, 2016).
30) **This Is How the Ideology of Savagery was Formed,** Abu Romman Mohammed, available at: http://www.alaraby.co
31) **Where Is ISIS Going?.. Post- Al Qaeda Djihadis,** Gerges Fawaz, (Beirut: Center of Arabic United Studies, 1st ed, 2016).

Journal of Political Orbits

ISSN: 2588-1825 EISSN: 2710-8341

Volume: (07)/ N°: (01), (2023), p 449 -464

The Military and Political Corruption In Sub-Saharan Africa

Loubna Bahouli

Mohammed Boudiaf M'sila university, (Algeria), Loubna.bahouli@univ-msila.dz

received: 31/03/2023 Accepted: 27/05/2023 *Published*: 16/06/2023

Abstract:

The study's hypothesis—that there is a connection between military institutions and levels of corruption in African nations—is supported by research. By examining two key points, it becomes evident how credible this theory is. The first is the role of armies in containing corruption and attempting to stop its spread by toppling the regime that harbors it and the individuals who support corrupt behaviour. The second is how the military contributes to the spread of corruption by abusing jobs and using public resources for personal gain and the advancement of personal interests. As a result, when their terms came to an end, corruption levels were frequently higher than when they had taken office.

Keywords: Africa; Civil-military relations; Military; Political corruption

1. INTRODUCTION

According to reports released on a regular basis by organizations with expertise in measuring the level of corruption, African nations perform poorly on the Transparency International Index. We can note that the chaos and political instability that has persisted in African countries since independence played a key role in the spread of corruption due to the nature of their political systems, the practices of non-transfer of power, and the absence of fair and transparent electoral mechanisms, despite the multiplicity and diversity of factors that contributed to the emergence and spread of corruption at its levels. All of this created an environment where the armies could intervene in politics, and their justifications for doing so were to stop the corruption of the overthrown regimes.

It should be noted that there are two trends in this analysis of the army's potential to reduce or spread corruption, as shown by the African experience. The first discusses the army's role in reducing corruption by toppling corrupt regimes and fighting corrupt people, while the second discusses the army's role in escalating corruption in African nations.

In order to understand the reality of the army's impact on the phenomenon of corruption—whether it reduces it or spreads it—this study will analyze the army's role in Sub-Saharan Africa. The following question will be asked to attain an answer: Does the intervention of African armies contribute to a decrease in corruption or does it increase the extent to which it is spread?

A number of questions arise from this problem, the most important of which are:

- How is political corruption in Sub-Saharan Africa a motive for the intervention of the army?

- What are the practices of the armies that increase the spread of political corruption?

Study Hypotheses:

The study seeks to verify the following hypotheses:

-Corruption of government systems is among the important reasons for the army's intervention in African countries.

-Participation in corrupt practices and the use of public resources for personal enrichment by the military has exacerbated the spread of corruption Sub-Saharan in Africa.

Study axes:

First: the concept of political corruption

1- the definition of political corruption

2- patterns of political corruption

Second: Corruption as a reason for the intervention of armies in the political process in Sub-Saharan Africa

1- the reasons for the intervention of armies in Sub-Saharan Africa

2- Military coups as a means to curb political corruption Sub-Saharan in Africa

Third: Military regimes and the spread of corruption in Sub-Saharan Africa

1- the political performance of military regimes in Sub-Saharan Africa

2- the appearences of political corruption of military governments in Sub-Saharan Africa

2. The Concept of Political Corruption:

2.1 The Definition of Political Corruption:

Different definitions of corruption exist, and this is due to the concept's complexity, changing trends, diversity of values and cultures among societies and nations, and the various political, economic, social, and administrative lenses through which scholars approach it. These factors all contribute to the difficulty of accurately defining corruption.

Corruption is generally understood to be "the misuse of public power for personal gain.[1] " The United Nations Convention against Corruption has identified several of its manifestations, including the following:

- Bribery of local public officials.
- Bribery of foreign employees.
- Embezzlement.
- Trading in influence.

- Abuse of public office and its powers.
- Illicit enrichment.
- Bribery in the private sector.
- The embezzlement of property in the private sector.
- Laundering money resulting from criminal proceeds.
- Hiding criminal proceeds.
- Obstructing the course of justice. [2]

As for political corruption, it is defined as "the arbitrary use of the powers granted to any party of the political system to achieve goals and interests that differ from the purpose on which the regime granted this power."[3] As another definition puts it, it is "behavior that deviates from the principles of law and the rules of justice, issued by the holder of a position or position from one of the parties to the political process, or one of the parties affecting it, or otherwise, aimed at achieving a private interest". [4]

Political corruption is based on the following:

- Abuse of public authority (governmental) for illegitimate purposes.[5]

- Deprivation of liberties, non-participation in decision-making, exclusivity of authority, disrespect for other opinions, and violence in confronting situations.

- Financial deviations and violations of the rules and provisions that regulate the work of the political system (political institutions in the state).[6]

- A public job or position in the government sector is the means to achieve personal or group interests.

- Achieving narrow private or factional interests often contradicts the general interest of the state.

- Secrecy is the basic principle of any corruption operation.

Political corruption, in general, refers to the class of politicians, rulers, party leaders, and government officials who engage in corruption, regardless of their roles or political allegiances through:

- Collusion in exploiting political influence to direct decisions, policies and legislation to achieve their own interests or those of one of their loyalists.

- Obtaining illegal funds to increase financial and social influence or to finance their electoral campaigns.

- Facilitate obtaining and legalizing bribes in return for granting the use or ownership of state lands, contracts, concessions, licenses or commercial approvals.[7]

- Smuggling of public funds to banks or foreign investments.

- Participating in or condoning corrupt practices.

Governments that practice authoritarianism often employ a wide range of tactics to enact corruption, including charm, threats, coercion, violence, homicide, and other ploys. In order to stop the growth of popular participation, the practice of corruption also takes on more complicated forms, such as one-party rule, a combination of powers, holding formal elections, containing opponents, and assimilation into the system.[8]

2.2 Patterns of Political Corruption:

Corruption is closely related to the nature of political systems, including their institutions, laws, and the policies they set in various fields,[9] according to cases of corruption in many nations and political entities. even more so if these systems:

- Do not resort to the popular will in managing public affairs, which puts the public interest in danger and enhances the chances of attacking it.

- Many of the rules and laws regulating the relationship between the private and public spheres are vague and confusing, which means enabling the political system and its enforcers to attack rights and freedoms without real deterrents.

The heavy reliance of the political regimes on the saying of an exceptional circumstance doubles the possibility of these regimes' delinquency toward corruption and increases their susceptibility and ability to harm the public interest.[10]

As a result, corruption spreads throughout society at different political and administrative levels, and it is possible to distinguish between electoral, presidential, and bureaucratic corruption.

In order to obtain material or moral advantages and benefits, regardless of the needs of the public interest, the head of state and the upper echelons of the

ruling political and administrative elite engage in a variety of behavior patterns known as "top heavy corruption".[11]

Regarding bureaucratic corruption, Gold makes a distinction between two fundamental types, namely institutional corruption and corruption associated with the implementation of significant government programs.[12] Institutional corruption refers to the corruption of state institutions like the ministry, parliament, and military institutions. Here, members of these bodies turn to abusing their power and the benefits of parliamentary immunity by accepting bribes or commissions from beneficiaries to hasten the issuance of legislative decisions that serve their interests, prevent the issuance of certain decisions that would restrict their work, or support legislative proposals that serve a specific political party without considering their own interests.

In nations where elections determine the political future of different political parties and elites as well as their access to power, electoral corruption is rife. Vote buying,[13] along with electoral fraud, illegal campaign financing, and the purchase of allegiances between individuals and groups, is one of the most significant electoral corruption issues.[14]

3. Corruption as a Reason for Military Intervention in the Political Process in Sub-Saharan Africa:

3.1 Reasons for the intervention of armies in Sub-Saharan Africa:

One of the most notable aspects of the development of African nations beginning in the 1960s is the phenomenon of military coups, the subsequent military rule, and their interventions, where the military institution becomes involved in one way or another to occupy a significant space in political life. This sparked a number of inquiries about the reasons behind military coups and the army's involvement in African nations.

1-The internal organization of the military institution serves as the primary justification for military intervention in politics. It refers to the sum of qualities that the military institution possesses in the nation and that enable its involvement in domestic politics.[15]

2-The government's efforts to regulate the military establishment by controlling the hiring and promotion procedures or reducing military spending.[16]

3-The government's effort to undermine military institutions like the Special Guard and the special intelligence services by creating a second, rival military apparatus.[17]

4- The general weakness of Africa's state institutions is a factor that encourages military intervention. For instance, Huntington claims that military intervention occurs not because the military institutions naturally tend to intervene but rather because there aren't enough strong institutions in society.[18]

5-Economic factors, military interventions in Africa were due to the austerity policies followed by the rulers with the decline of the economy and the disruption of development programs.

6- The role of tribal, social, and ethnic tendencies in many military coups as well as counter-coups.

7- International involvement in the process of political transition through the military establishment in Africa, which is the involvement that takes a permanent form, like Western military installations in several African nations, or short-term intervention to support one political party over another.[19]

3.2 Military Coups as a Means to Curb Political Corruption in Sub-Saharan Africa:

Despite the fact that there are many factors that can motivate armies to participate directly in politics, the political factors that reflect the institutional and political environment of society—rather than the social or organizational traits of the military institution—are the most crucial ones for military intervention in governance. The spread of corruption in government and administration in many African nations is the cause of their direct control of power. [20] Due to the monopoly of political power held by a select few, restrictions on the participation of the African masses, and in some cases, the inability to change the government democratically due to the lack of alternative political parties, military coups frequently occurred in Africa, and the army emerged as a significant political force in the continent.For instance, the army and police were cited as the only tools at their disposal to overthrow the dictator during the 1966 military coup in Ghana.[21]

Thomas Sankara also criticized the Sai Zerbo government's "tyrannical and dictatorial power" and proclaimed that the People's Safety Council had seized control in order to "free the nation from humiliating dependence and exploitation

and to give the people confidence in their own abilities to change their circumstances...as well as to provide food, clean drinking water, clothing, housing, and schools, and people's health".[22]

The military regimes often build their legitimacy on the corruption of the previous political regimes that overthrew them, and claim that the reason for their intervention is only to rid society of corruption. In Ghana, General Ingrah emphasized in his justification for the coup that overthrew President Kwame Nkrumah in 1966, "This bold step was taken due to the lack of other means to restore to the Ghanaian people the blessings of freedom, justice, and prosperity, which we have fought for so long. The armed forces and police in Ghana acted according to an ancient tradition believed by the Ghanaian people, and that tradition holds that a leader who loses the trust and support of his people and resorts to the arbitrary use of power should beoverthrown ".[23]

Moreover, both the coups that took place against the first and second republics in Nigeria accused civilians of excessive bribery and political corruption, as it was stated in the military statement of the first coup in January 1966: “Our enemies are the political opportunists and fraudsters in high and low positions in the government who are drowning in bribery, the demanders of 10 % of everything."[24]

The military in the same nation believed that the overthrow of Jacob Gowon's regime in 1975 was really caused by poor management following the end of the civil war and the spread of corruption by the former military rulers who ran their states as though they were their own provinces.[25]

Despite the opulence of the Yamyogo regime in Côte d'Ivoire, harsh austerity measures were implemented, which sparked significant protests from the nation's labor and trade unions. These unrests were sufficient to summon the army, who then intervened and complied with the populace's demands to topple the dictatorship of the nation's first democratically elected president. In fact, Colonel Sanguile Lamizana became the nation's first military president after independence on the evening of January 3, 1966, when he dismissed the president and put him under house arrest in response to the people's cries.[26]

Also, the military intervention carried out by the military establishment in Togo (January 1963) was due to the austerity policy pursued by President Silvanos Olympio, and the army was one of its victims, despite its wealth.[27]

In Uganda, the army intervened because of the tensions experienced by civilian political institutions since 1964, which turned Uganda into a de-institutionalized state whose groups ignored the established rules and aimed to impose new rules of the game specific to each group separately.[28]

Captain Valentin Strasser, who led the military takeover against President Joseph Mwemoh in Sierra Leone in April 1992, declared that the goal of the military intervention was to purge the nation of the corruption that had engulfed it. Based on this, the military government issued a decree "freezing funds and real estate for the year 1992," which had the effect of freezing the assets of former politicians and ministers who were thought to have amassed wealth at the expense of the general welfare.[29] Additionally, three committees were set up to investigate the financial dealings of former ministries, major corporations, government agencies, and employees.[30]

Following the overthrow of Bashir's government, the Sudanese Armed Forces claimed that the Supreme Security Committee had long investigated the corruption and poor management occurring in the institutions of power, and that security service personnel shared the same level of poverty as the Sudanese people, and that the Sudanese people's patience far outstripped that of human beings. [31]

4. Military Regimes and the Spread of Corruption in Sub-Saharan Africa:

4.1 The Political Performance of Military Regimes in Sub-Saharan Africa:

Some studies measured the political performance of military regimes, and one of those studies concluded that the performance of military governments is significantly weaker and poorer than the performance of civilian governments according to four indicators: the level of legitimacy of the regime, the absence of coercive rule, the reduction of violence, and response to popular desires. Others have attempted to quantify the degree to which military rule and tyranny are related through applied studies, such as the 1991 Viner study, which relied on Freedom House data and found that 34 of the 36 military governments, or 94% of them, are categorized as tyrannical regimes lacking even the most basic civil liberties.[32]

In general, the experience of the military regimes in Africa demonstrates that these regimes have been unable to effect genuine development and have not been able to move the populace into a state of national construction.[33] All the data pertaining to the post-military coup period did not provide any indication that the

military rule had improved the political, economic, or social issues that served as the main justification for the military coup. Many military governments have not made any clear improvement to the economic and social structure of the state, and the achievements of military systems in terms of confronting and resolving problems have not been much better than those achieved by civil systems. Indeed, Professor Ali Mazrouei reaches far beyond that, as he asserts that the military is more traditional than the civilians, and he confirmed this point of view through an extensive study of the Ugandan experience during the era of Aidi Amin. [34]

4.2 Appearences of Political Corruption in African Military Governments:

Corruption has increased in African military governments and this is shown by:

First: concentrating power in the hands of military leaders, suspending political freedoms, outlawing political parties, unions, and other institutions, placing severe restrictions on political activities, and shutting down or censoring newspapers are all examples of such measures. [35] Additionally, different cleaning techniques were used, within the army and society at large, to the extent of forming special execution squads to physically eliminate opponents and political dissidents, utilizing all means of repression at their disposal. These actions have led to widespread discontent and dissatisfaction, prompting opposition groups to resort to illegitimate channels to express their demands to the ruling regime.[36]

Zaire under the Mobutu regime presents the best example of the concentration of power in the hands of the military elite and the elimination of the opposition. The state is under his direct supervision. [37] In Nigeria, one of the features of the extended period of military rule is first the increasing concentration of power in the federal government and then gradually the identification of power in the military ruler.[38] In Uganda, Idi Amin concentrated all power in his hands using the means of physical force and purges in the army and police, which led to a state of instability and chaos in Uganda.[39]

Second: Due to the fact that the military's successful economic and social initiatives were confined to a small number of oil-producing nations, the military's rule failed in national construction and development initiatives.

Although the worsening economic conditions in Africa were one of the initial justifications for the military's involvement in politics and the installation of military regimes, these economic conditions only got worse under military rule,

which spread an atmosphere of unrest and instability and led to the involvement of many African nations in a series of coups and coup-related activities.[40]

Samuel Decale showed how the military was unable to advance the economy because their actions were always seen as a continuation of the corrupt and fraudulent policies of the overthrown civilian government or a kind of return to colonialism. The academics' hopes for a rise in patriotism under military rule were not realized. Instead, the military's ties to the "Metropol" were stronger than those to its people.

Third: Illicit enrichment of military rulers and obtaining material or moral advantages and benefits.

Following the coup's success, the military works to advance its own objectives and increase its financial resources. A World Bank bulletin claims that corruption played a role in the $400 billion transfer of African funds to accounts and properties abroad, of which $100 billion came from Nigeria alone. The bulletin also revealed that Sani Abacha, a former military president of Nigeria, stole about $2.2 billion along with the ruling clique, in a nation where 70% of people make less than one dollar per day on average.[41] At the expense of the country, President Baba Najida, some of his family members, and senior army officers also engaged in an unchecked accumulation of private wealth. Baba N'geda was said to have had a fortune of 30 billion French francs, not including the wealth and property he amassed in Nigeria. His wife, Miriam, was said to have an estimated fortune of about 8 billion US dollars.[42]

In Liberia, former President Samuel Doe (1980-1990), who came to power after a violent coup against President Tolbert, prioritized enriching himself, his tribe, and his inner circle to ensure their loyalty and his continued rule, and he did not invest money in projects with social goals.[43]

President Mobutu of Zaire, who owned villas in the Swiss Alps, Portugal, and the French Riviera, as well as numerous residences in Brussels, did the same thing. He also had presidential palaces in every significant Zairean city.[44] A few hundred people made up the "Mobutu League," the inner circle of the Mobutu clan. Only tribesmen were eligible for the lucrative positions in the state, the diplomatic corps, the military, the secret police, and the presidency. The association directly reaped nearly 20 percent of the national budget, and its members supplemented their incomes by smuggling (diamonds and gold) and private sales of copper. Mobutu himself had a personal stake in all foreign

enterprises operating in Zaire, and his family controlled 60 percent of the local net trade.[45]

Fourth: enlisting the aid of civilians the military has turned against or transferring power to them when they are unable to run the government. The military in Africa has experience that resembles that of Kemal Ataturk in that it must give civilians more room within the authority while maintaining its position at the top of the pyramid.[46] The cause of this is that some coup planners lack a comprehensive plan for running the nation after seizing control, which has left them almost entirely dependent on bureaucrats and technocrats who previously handled many aspects of government management and planning.[47] This caused the change to take place at the top rather than in the government's institutions or policies. The situation in Uganda in 1985, when President Tito Okello relied on Abbottian regime ministers who later turned against him as the ousted vice president assumed control of the new ministry,[48] may serve as a witness in this case. Additionally, some political figures from all military and civilian governments, including Blue Buba Migri in Cameroon and Dr. Abu Saleh in Sudan, participate in this framework.[49]

Fifth: Corruption in the armed forces is rampant, and military leaders are encouraged to use public resources for personal enrichment. This is evidenced by Transparency International in the following:

-Profiting from purchases (eg buying from friends and acquaintances; non-compliance with the rules of competitive bidding; taking bribes and commissions).

—Profiting from the soldiers' salaries (example: taking a percentage of the salaries; collecting salaries for fictitious soldiers; adding close people to the secret salary list).

-Profiting from state-owned assets (example: selling state property at cheap prices; selling excess equipment; privatizing at low prices).

-Using the budget and resources for personal interests. (Example: collecting undue consulting fees personally or for close ones; using or renting cars, apartments, or equipment for personal interests).

-Obtaining personal benefits from the private sector companies that deal with it.

-Abuse of rewards, promotion, and disciplinary processes. (Examples: nepotism; favoritism; favoritism; blackmail or persecution of subordinates to achieve private interests).[50]

This was evident. in Sierra Leone after the 1992 military coup, complaints were repeated that soldiers were involved in theft and looting, especially during the night during curfew periods. In addition to reports about soldiers harassing people at checkpoints on public roads, nd about extortions they carry out.[51]

High levels of corruption in the FARDC have, in some cases, directly helped the rebels they are supposed to fight.. Moreover, ex-FDLR combatants confirmed that nearly 95% of the weapons they used were supplied by the Armed Forces of the Democratic Republic of the Congo.[52] According to one study, military personnel deployed near mining areas extort about 50% of miners' income through illegal means. The reported military intervention in at least 265 mines in 2013 yielded generous benefits while enjoying near-immunity.[53] Senior officers of the Guinea-Bissau army also began selling weapons and landmines to the Casamance rebels before resorting to drug smuggling.[54]

5. CONCLUSION

- It is obvious that the political realities of these nations have continued to be dominated by the patterns of political corruption that have spread throughout African nations, and that these patterns have grown to be a significant aspect of them. The spread of corruption was not restricted to one form of government over others; rather, it was accelerated to a similar extent by both civil and military systems.

- Corruption and the extent and scope of its spread are in some ways reflected in the nature of the military regimes in Sub-Saharan Africa and the decisions and policies they make and put in place.

- After taking over, the military passed a wide range of laws and created committees to investigate and convict corrupt officials. However, these actions remained merely a front put up by the military rulers to intimidate political rivals or win over the populace.

- If corruption is a major factor in armies intervening and changing regimes, a study of the experiences of African nations that have seen military intervention in the political process and in which the military has used corruption in

governance and administration to justify their intervention suggests that the army is a major factor in the high levels of political corruption in Africa. By concentrating power in the hands of the military rulers, advancing their shared interests, increasing their financial allocations by utilizing public resources for personal enrichment, as well as the proliferation of corruption at the level of the army forces and the corrupt behaviors of its elements.

6. Margins:

1- Mahmoud Ragab, Fathallah, "Corruption: Its Definition, Causes, Effects and Means of Combating it". Seen on April 10, 2022, at 23:20 :
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=622799
2- Mohammed Jumaa, Abdo, **Corruption (its causes.. phenomena..effects..prevention).** Benghazi: National Book House. p. 35.
3- Abu Deyyah, Ahmed, et al.,(June 2014), **Political Corruption in the Arab World (case study)**. A report issued by the Publications Coalition for Integrity and Accountability (AMAN). Palestine. p.5.
4- Khouas Mustapha (June 2016), "Political Corruption: Concept and Historical Path". **Algerian Journal of Social and Human Sciences**, No. 6. p.59.
5- Mahmoud Ragab, Fathallah, Op.Cit.
6- "The concept of corruption and its effects". Seen on April 11, 2022, at 14:00 :
https://www.elmizaine.com/2021/05/blog-post.html
7- Abu Deyyah, Ahmed, Op.Cit. p.4.
8- Al-Zubaidi, Bassem (September 2001), **Corruption in Palestine**. (Nablus: Center for Palestinian Research and Studies. p. 42.
9- Ibid. p.43.
10- Ibid. p.51.
11- Hamdi, Abdel Rahman (1993), **Political Corruption in Africa**. Cairo, The Arab Reader House, 1st edition. p. 65
12- Ibid. p.70
13- Benaouda, Houria (2014), "Political Corruption: Its Causes and Effects." **Journal of Legal and Political Research**, N° 2. p. 207.
14- Al-Zubaidi, Bassem, Op.Cit. p.41.
15- Hamdi, Abdel Rahman (1996), **Military and Governance in Africa: A Study of the Nature of Civil-Military Relations**. Cairo,Center for African Future Studies, 1st edition. p. 21.
16- Abdel Halim, Amira, Governance in Africa: From Military Coups to Peaceful Deliberation. Seen on April 11, 2022, at 23:18 :
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=319
17- Hamdi, Abdel Rahman, (Military...), Op.Cit. P.61.

18- Al-Saouri, Hassan Ali, The Military and Civilian Governance: Historical Experiences. Seen on April 11, 2022: 23:18 **https://docslide.com.br/documents/-55cf9abd550346d033a32f25.html**
19- Abu Farha, Essayed Ali (September 2012), The future of the African state between military power and the feasibility of democracy. **African readings journal**, N° 13.p. 48-50
20- Hamdi, Abdel Rahman, (Military...), Op.Cit. p. 22.
21 - Weinande, Peter, "Democracy and the One-Party State: The African Experience", translated by Hala Djamel Thabit. In a book: Okwidiba, Nnoli (2003), **Governance and Politics in Africa**, Part One, translated: A group of researchers. Cairo: The Supreme Council of Culture, 1st edition,. p. 160.
22 – Hamdi, Abdel Rahman, **Guevara the African: A Study in the Political Thought of Thomas Sankara**. Cairo: Al-Ward Island Library. p. 69.
23- Hamdi, Abdel Rahman, (Military...). Op.Cit. p.128.
24- Ibid, P. 117.
25- Hamdi, Abdel Rahman, (Corruption..), Op.Cit. p.96.
26- Ibid. p.58.
27- Abdel Halim, Amira, Op.Cit.
28- Modula, Dan, "The Role of the Army in Society: Lessons from Uganda", translated by Hala Djamel Thabit. In a book: Okwidiba Nnoli, Part One. Op.Cit. p. 209.
29- Hamdi, Abdel Rahman, (Corruption...), Op.Cit. p. 123-124
30- Magyaeli, S. Fail, The Army and Civil Society in Sierra Leone, translated by Hala Djamel Thabit. In a book: Okwidiba Nnoli, Part One. Op.Cit. p. 246.
31- "Sudanese Armed Forces: There was Corruption and Mismanagement in the Institutions of Governance". Seen on May 13, 2022, at 15:10 : **https://www.elwatannews.com/news/details/4106974**
32- Abd Rabbo, Ahmed, "Civil-military relations and the problems of democratic transition (a study in modern theoretical trends)." In a book: Hamdi, Abdel-Rahman, and others (2015), **Armies and Democratic Transition in Africa**. Qatar: Forum on Arab and International Relations, 1st edition. p. 28.
33- Hussein Ali, Ahmed Badr Eddine (December 2009), **Challenges of Democratic Transition in Africa, Sudan as a Model**. Khartoum: National Library. p. 79.
34- Hamdi, Abdel Rahman, (Military...), Op.Cit. p. 102-103.
35- Ibid,p. 94.
36- Ibid,p. 139
37- Ibid,p. 94-95
38- Adebayo Olukoshi, "Economics and Politics in the Nigerian Transformation Process", in book: Okana, B. Ikbe (2002), **The African Renaissance**. Cairo: African Political Science Association. p. 247.
39- Hamdi, Abdel Rahman, (Military...), Op.Cit. p. 79, 80.

40- Ibid,p. 117
41- Sidi, Oueld Abdelmalek, "Has Africa Started Its Battle Against Corruption?". Seen on May 24, 2022, at 21:46 :
https://www.aljazeera.net/opinions/2018/2/26/
42- Okana b. Ekbi, Op.Cit,P. 203.
43- Bruce, Bueno de Mesquita, Alastair Smith (2014), **Corruption as a Way to Seize and Maintain Power: A Handbook of Tyranny and Tyrants**, translated by: Dr. Fatima Nasr. Cairo: General Book Authority. p. 151.
44- Ibid, p.160
45- Sorensen, Georg (2015), **Democracy and Democratization (Processes and Hopes in a Changing World)**. Translation: Afaf Bataynah. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies. p. 174-175.
45- Martin, Michel, "Militaries and Politics: Military 'Life Cycle' in Francophone Black Africa." In a book: Daniel, T. Bach et al., **States and Societies in Francophone Africa**. The Jamahiriya House for Publishing, Distribution and Advertising. p. 106.
46- Hamdi, Abdel Rahman, (Military...), Op.Cit. p. 102-103.
47- Hussein Ali, Ahmed Badr Eddine, Op.Cit. p. 79-80.
48- Le Mbaye, **The Problem of Transition of Power in Africa (With Application to Nigeria)**. Sudan, International University of Africa, Center for African Research and Studies. p. 141.
49- "Confronting corruption and promoting integrity in the defense sector" (February 2007). **Working Paper**, Transparency International. p.3
50- Maggielli, Op.Cit, p. 249.
51- "The Fifth Column: Understanding the Relationship Between Corruption and Conflict" (July 2017). **A report,** issued by Transparency International for Defense and Security. p.29.
52- Ibid, P.14
53- "Obstacles to Military Professionalism in Africa". Seen on May 13, 2022, at 16:20 :
https://africacenter.org/ar/publication/obstacles-military-professionalism

Journal of Political Orbits

ISSN: 2588-1825 EISSN: 2710-8341

Volume: (07)/ N°: (01), (2023), p 465 - 476

The Role of Psychological Capital in Improving Job Performance of the organization

Gacem Aissa[1*], Mihoubi Fouzi[2]

[1] Blida2 Ali Lounici University (Algeria), ea.gacem@ubiv-blida2.com

Laboratory of mental health, education, talent and creativity

[2] Blida2 Ali Lounici University (Algeria), Fawzimihoubi66@gmail.com

received: 20/05/2023 **Accepted:** 10/06/2023 *Published*: 16/06 /2023

Abstract:

This research paper sheds light on the impact of psychological capital on the individual's job performance in the organization and on how it improves the organization's performance, administration, and productivity since psychological capital has become, in addition to physical capital and social capital, a significant factor in institutional performance.

Several elements have been discussed in this paper. The first element includes the definition of psychological capital and the most prominent factors thereof. The second element deals with job performance, its components, and the factors on which it is based in the organization. The third element analyses the relationship, whether positive or negative, between the organization's job performance and psychological capital by investigating the impact of psychological capital on the organization's outcome.

Keywords: psychological capital; job performance; individual; dimensions; organization; impact.

Corresponding author

1. INTRODUCTION:

Several research studies carried out in the field of human resources and organizational behavior suggest that the impact of psychological capital plays a significant role in the employee's job performance and quality of work. Therefore, many institutions and organizations have paid attention and focused on such capital since it boosts the efficiency of employees making them feel satisfied and enhancing their creativity. The organization is not only material resources. Psychological capital can be positively viewed as a tool by which the organization can invest in human resources to make a progress and achieve a competitive advantage in the market making it a pioneer in the performance of its tasks, in addition to the employees' feeling of comfort, optimism, happiness and hope at work, which reflects positively on them and the organization.

As such, this research paper explores the impact of psychological capital, which includes four basic elements (self-efficacy, optimism, hope, and resilience) on improving the organization's job performance.

Problem Statement:

Although there are many studies that have established that there is a positive relationship between psychological capital and the improvement in the organization's job performance, especially in Western countries that have made a progress in this aspect, there are limited studies in the Arab business world that have dealt with the nature of this impact by examining the relationship between psychological capital and the improvement of job performance. Thus, this research paper attempts to examine the relationship between the two variables by asking the following key question: **To what extent does psychological capital contribute to improving the organization's job performance?** Some sub-questions follow: What is psychological capital? How was it invented? Does it affect the organization's performance positively?

To answer the aforementioned questions, the descriptive analytical approach shall be adopted to examine psychological capital and understand its most prominent components and characteristics, especially when discussing psychological capital and job performance and the dimensions thereof and determining the relationship and impact therebetween.

2. Psychological Capital

Psychological capital appeared in the economic field in 1997 when Gold Smith suggested that there were personality-related factors that might enhance productivity and competitiveness in the market [1]. To fully understand psychological capital, one has to understand its source and position in modern sciences (psychology, human development, human resource management, business administration) and how the interest in human traits has emerged in this regard through growing attention to the positive elements of the individual's personality that highlight their talents and abilities. Psychological capital has been around for as long as human beings have, but attention thereto has steadily increased in recent years due to the emergence of many challenges and complexities in this world, and to the shortcomings that affected the mere focus on the material aspect without giving attention to the value of the individual and their behaviors and personality. As such, Psychology appeared by a group of researchers, most notably "Martin Seligman" in his book "Authentic Happiness", who defined Psychology as: "the science of positive personal experience, positive individual traits, and positive institutions." He argues that Psychology consists of three main aspects:

-The first aspect includes the positive personal experience that consists of happiness, state, pleasure, hope, optimism, and positive feelings.

-The second aspect is represented in the positive traits and the investment in talents, interests, and elements such as creativity, values, wisdom, strength of character, growth, courage, and will.

-The third aspect relates to positive institutions that include schools, companies, communities, and societies. [2].

As regards the relationship between psychological capital and the organizations' organizational aspect, Fred Luthans and his colleagues were the first to consider it as a pivotal element in improving the organization's performance through several studies they conducted in the United States of America [3]. Thus, it is a recent concept that has been introduced in the field of business and human resources management. It is also called positive organizational behavior which focuses on how to positively improve the organization's productivity. It is, therefore, an essential element that helps the administration achieve a competitive advantage in a fast-changing work environment. Psychological capital is also defined as follows:

- Li leng and Hua- Li define it as positive psychological factors (in general), and societal situations in standards of behavior (in particular), bypassing the

concept of human and social capital to achieve a competitive advantage by developing and investing in the concept of "who are you?"

- It can also be defined as the answer to "Who are you?" The answer here refers to the indicators related to the individual's personal and psychological state, which leads to a clear vision of what the individual possesses in psychological capabilities that can be determined based on the following question: Who is the individual becoming? [4]

- It is also known as the developed positive psychological state of the individual, which is characterized by efficiency, development, optimism, hope, and resilience. [5]

Psychological capital, therefore, attempts to focus on human strengths rather than weaknesses. It enhances job performance by boosting the individuals' strength, ability, and health to motivate and realize themselves. It is also an important aspect through which positive results can be achieved in the development of human resources and performance management. Psychological capital increases the pursuit of working individuals towards achieving organizational goals, hence their own goals, enhancing the cooperation of individuals and developing the organizational culture which improves the employees' behaviors. This, in turn, encourages the consolidation of the right and proper practices of working individuals, hence, the feeling of job satisfaction.

Furthermore, when employees' behaviors and performance are improved, these characteristics and abilities will turn into creativity that enables the organization to improve its performance and competitive advantages. Consequently, developed countries such as Japan, South Korea, and the United States of America have become interested in investing in psychological capital to improve the organizations' outcomes [6].

2. The Dimensions of Psychological Capital

Researchers and scholars differed in determining the most prominent dimensions of psychological capital, their number or names. The following figure shows the most prominent dimensions of psychological capital according to some of them.

Figure 1: A table showing some researchers' opinions on the dimensions of psychological capital

Source	Dimensions
Luthans and Yousef	Positivity, optimism, measurability, Development, performance-related self-efficacy, hope, and resilience.
Donohue	Self-efficacy, optimism, hope, resilience, work engagement, psychological state, psychological ownership, wisdom, courage, and tolerance.
Luthans and al	Resilience, motivation, hope, optimism, self-belief, confidence, self-worth, and energy.
Hun	Hope, optimism, determination, and goal-setting.

Source: prepared by the researcher based on: Ihsan Dahesh Jalab, and Youssef Musa Sebti Al Ta'in, The impact of positive psychological capital on creative performance: an analytical study of the opinions of a sample of teachers at the Universities of Al-Qadisiyah and Muthanna, Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Dossier 17, Volume 3, 2015, p. 14.

Most studies agree on four basic dimensions of psychological capital. They are as follows:

- **Self-efficacy**:

This term is one of the most prominent terms that researchers have addressed in several fields to refer to several points, including organizational behavior. In 1977, Albert Bandura put forward a theory on this concept in which he identified the dimensions, elements, and sources of self-efficacy. This theory has been discussed in social psychology literature to explain several variables, including the motivation to learn. This term has also been used in psychology and nursing [7].

In determining the criterion of self-efficacy, many researchers suggest that a high self-efficacy individual can be characterized by five important characteristics:

- Having a goal that indicates difficult duties.
- Having a clear goal, otherwise avoid it.
- Maintaining motivation at a high level.
- Determining the necessary actions and avoiding ineffective ones.
- Perseverance despite different problems [8].

- Optimism:

It is a very important dimension that has a direct impact on human life; it greatly improves the psyche of a person. Optimism has attracted great attention from researchers due to its positive impact on the individual's health and its link to happiness, perseverance, achievement, and a positive view of reality. On the contrary, pessimism is a variable that frustrates a person and makes them feel despair, failure, and sickness, and gives a negative view of life. Seligman defines optimism by describing optimists as those individuals who have inner peace and are positive toward negative situations. Thus, it is an important component of psychological capital that involves positive emotions [9].

- **Resilience**:

It is the positive reactions and responses not only to negative situations but also to positive situations that can cause counterreactions on the part of the individual. It is also the form of pressure to which the individual is exposed [10]. It can also be defined as the positive reaction shown by the individual when exposed to different problems and crises.

- **Creativity**:

It is a vital point that refers to the individual's ability to generate creative ideas and achieve outcomes that contribute to boosting performance, which allows for strengthening the competitive capabilities on the individual, group, and organizational level if the environment and appropriate requirements are available [11].

3. Job Performance of the Organization

3.1 Job Performance

Performance is the outcome obtained in a specific field of work, such as the results achieved when doing professional, physical, or mental work [12]. Job performance, on the other hand, refers to the employee's implementation of their responsibilities and tasks assigned thereto by the organization [13]. It is also defined

as the impact of an individual's efforts through abilities and the perception of their role 14. Job performance consists of three basic elements. They are as follows:

Figure 02: Job performance components

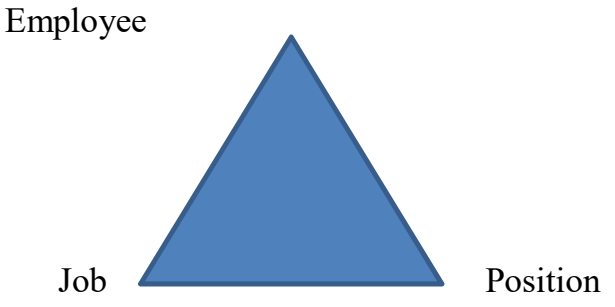

Source: designed by the researcher

The employee represents the individual who occupies a profession and possesses a set of skills, interests, and values. The job is the work done by the employee; it involves many requirements and challenges. The position, however, is the organizational environment or work environment and the different human and material resources and systems to which the employee belongs [15].

3.2 Types of Job Performance:

Job performance can be classified into three types:

Task performance:

It relates to behaviors that affect the essential processes in the organization such as productivity and service delivery.

- Contextual performance:

It refers to the behaviors that indirectly contribute to the transformation and consideration of processes. Such behaviors contribute to creating the organization's general organizational environment and culture. The performance here is an extra dimension and is outside the scope of the job's basic tasks. It depends mainly on the circumstance in which different processes are being processed.

- Counterproductive work behavior:

It involves negative behaviors at work such as tardiness, laziness, or absenteeism; misbehavior, deviation, aggression, violence, and attack [16].

3. Job Performance Factors:

Job performance is the impact of an individual's efforts through abilities and the perception of the different roles or tasks. Performance is determined based on a set of factors; they are as follows:

- **Effort**: it is the energy expended by the employee in performing their duties. Such an effort depends on several criteria that push the employee to improve their performance, including remuneration, motivation, incentives, and promotion. The effort is measured by the employee's outcome.
- **The individual's abilities and experience:** it refers to the individual's personal experiences and expertise in the field of work and the performance of their job that determines the effectiveness of their efforts. This involves the training, education, and experiences acquired in the field.
- **The individual's role perception**: it refers to the extent to which the employee is familiar with their work and tasks which is manifested in their perception of how to perform their tasks and role in the organization [17].

4. The Relationship Between Psychological Capital and Job Performance:

Many studies and field research conducted in several organizations and institutions, especially in the developed world, have shown that psychological capital has a very positive impact on improving the organization's performance and outcomes, which makes many organizations integrate it into organizational behavior so that the positive aspects are developed. Investing in psychological capital boosts the job constantly. Luthans and al argue that psychological capital has many benefits; they are as follows:

- It achieves good outcomes by enhancing performance.
- It increases creativity and the employees' sense of stability and job commitment, which can boost job performance.
- It boosts the employee's motivation to feel happy and aspire to provide the best by improving their performance which enhances their job performance.
- It helps employees handle the pressure and strive more which allows for enhancing competitiveness with other organizations [18].

On the other hand, many researchers such as Luthans and Cole argue that psychological capital represents the positive psychological capabilities that help make a progress in job performance since it gives a positive impression to the employee and directs their behaviors by searching for elements of strength, stability, and personality. Organizations, thus, can achieve very high levels of performance as psychological capital transforms capabilities into a tangible practical reality, representing identical intellectual cases and specifications of

positive organizational behavior. Consequently, investing in it is very rewarding as it enables organizations to improve their performance and competitive advantage [19].

Psychological capital has become a vital factor that can be used alongside other factors to encourage positive behaviors and desirable sound practices which helps to develop skills and improve the outcomes of organizations in various fields. Psychological capital is not only limited to economic and administrative institutions but also can be integrated into public and private institutions to achieve the desired goals and the suitable environment that stems mainly from complex psychological concepts and cognitive strategies that attempt to psychologically understand individuals. Psychological capital is a vital component for the great outcomes of individuals and organizations. Therefore, the concerned authorities must enhance its role to ensure good performance just like the organizations in the developed world that have made a progress in this regard. Most of the organizations and institutions that have integrated psychological capital into the organizational and administrative process have been able to achieve very positive results compared to previous periods when they focused merely on traditional aspects (physical capital, old types of human capital), which contributed to improving the organizations on many levels.

5. Conclusion:

Psychological capital plays a major role in improving the organization's job performance. It has a positive impact on the individuals' performance, tasks, and health, which contributes to creating a very suitable work environment that can be bettered by improving the organization's outcomes administratively and structurally. It is an important aspect that is overlooked by many organizations. Developed countries, unlike the southern world countries, have realized early on the importance of this capital in addition to other capitals (physical capital, social capital). The high levels of psychological capital encourage desirable and sound behaviors and practices which help to develop skills and make the optimal investment in competencies to achieve goals and boost competitiveness in the market which leads to significantly improving the organization's performance.

In light of this, some recommendations can be provided as follows:

- Organizations should be aware of the need to adopt positive psychological capital that contributes to fixing deviant behaviors and problems that undermine institutional performance.

- Research on psychological capital and its relationship with the organization should be expanded by academics by conducting more theoretical and field studies on them.
- The organizations' administrative leaders should be aware of the need to provide a suitable environment for the integration of psychological capital and focus on its dimensions in the administrative process to provide better services.
- The concerned parties should benefit from the experiences of the leading countries and organizations in integrating psychological capital into the organizational and administrative process to improve their performance, outcome, and services.
- The individuals' human and behavioral components should be focused on within the organization instead of focusing only on the financial and service aspect, as the relationship between employees and the nature of their behavior and psychology - positive or negative - has significant effects on the organizations' job performance.

6. Refrences

1. Rus. C, Psychological Capital, Group Processes/ emergent States and Work Perform, Doctoral Thesis, BAŞBEŞ- BOYLAYI University, Faculty of Psychology and Education Science, 2012, p 13.
2. Ali Abdullah Al-Hakim, Ahmed Ezz El-Din Mohamed Chit (2012), The Impact of Psychological Capital on Organizational Trust: An Empirical Study on Employees of the Ministry of Communications of the Republic of Iraq, Journal of Human and Natural Sciences, Volume 3, Number 8, 2012, p 143.
3. Savuş Mustafq , and ayşe Göken, Psychological Capital: Definition, Components and effects, British Journal of Education, Society and Behavioral Sciences, 2015, V 3, p 245.
4. Rawya Hussein , Human Resources Management - A Future Vision, Egypt: University House, 2001, p 4-5.
5. Kenneth Cole, and others, Good for The Soul: The Relationship between works, Well-being and Psychological Capital, The Journal of Socio-Economics, 38 (5), 2009, p543
6. Saadoun Hammoud Jatheer Al-Rabeawi , and Hussein Walid Hussein Abbas, Intellectual Capital, Amman: Dar Ghaida for Publishing and Distribution, 2015, pp 142-143.
7. Ihsan Dahesh Jallab, and Youssef Musa Sabti Al-Taeen, The Impact of Positive Psychological Capital on Creative Performance: An Analytical Study of the Opinions of a Sample of Teaching Personnel at the Universities of Al-Qadisiyah and Al-Muthanna, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 17, Issue 3, 2015, p 14.

8. Ali Abdullah Al-Hakim, Ahmed Ezz El-Din Mohamed Chit, The Impact of Psychological Capital on Organizational Trust: An Empirical Study on Employees of the Ministry of Communications of the Republic of Iraq, Journal of Human and Natural Sciences, Volume 3, Number 8, 2012, p 566.
9. Ibid, pp144-146.
10. Norman, Steven and others , Positive Psychological Capital: Measurement and Relationship with Performance and Satisfaction, Personnel Psychology, Vol 60, 2007, p 543-544.
11. Ihsan Dahesh Jallab, Opcit, p 16.
12. Rawya Hussein, Opcit, pp 5-8.
13. Ibid, p 223.
14. Kamel Brier, Human Resources Management and Organizational Performance Efficiency, Lebanon: University Foundation for Studies and Publishing, 1997, p 156.
15. Zahra Mustafa, The Impact of Organizational Culture on Human Resources Performance in Economic Institutions, Journal of Economics and Human Development, Volume 5, Issue 2, 2014, p251.
16. Lubna Ziyad Khaled Al-Saket, The Impact of Work Stress on Job Performance, An Applied Study on the Jordan Telecom Group Master's Thesis in in Public Administration, Amman Arab University, 2014, p34.
17. Ibid, pp 35-36.
18. Asmaa Jabara Jafari, The Relationship of Positive Psychological Capital with the Performance of Employees in Palestinian Universities Operating in the Southern West Bank, Master's Thesis in Business Administration, Graduate School at Hebron University, 2018, 20.
19. Bosanta Fatima , Positive Psychological Capital and its Impact on Job Performance, Volume 8, Issue 1, 2018, pp. 1-8.

7. Bibliography List:

1. Aino Abdullah, Psychological Capital, Suluk Magazine, Issue 2, 2015, p. 143.

2. Ali Abdullah Al-Hakim, Ahmed Ezz El-Din Mohamed Chit (2012), The Impact of Psychological Capital on Organizational Trust: An Empirical Study on Employees of the Ministry of Communications of the Republic of Iraq, Journal of Human and Natural Sciences, Volume 3, Number 8, 2012.

3. Asmaa Jabara Jafari, The Relationship of Positive Psychological Capital with the Performance of Employees in Palestinian Universities Operating in the Southern West Bank, Master's Thesis in Business Administration, Graduate School at Hebron University, 2018.

4. Bosanta Fatima , Positive Psychological Capital and its Impact on Job Performance, Volume 8, Issue 1, 2018.

5. Ihsan Dahesh Jallab, and Youssef Musa Sabti Al-Taeen, The Impact of Positive Psychological Capital on Creative Performance: An Analytical Study of the Opinions of a Sample of Teaching Personnel at the Universities of Al-Qadisiyah and Al-Muthanna, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 17, Issue 3, 2015.

6. Kamal Kazem Taher Al-Hassani , Psychological Asmaal and its Impact on Job Engagement, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Issue 5, 2013.

7. Kamel Brier, Human Resources Management and Organizational Performance Efficiency, Lebanon: University Foundation for Studies and Publishing, 1997.

8. Kenneth Cole, and others, Good for The Soul: The Relationship between works, Well-being and Psychological Capital, The Journal of Socio-Economics, 38 (5), 2009.

9. Lubna Ziyad Khaled Al-Saket, The Impact of Work Stress on Job Performance, An Applied Study on the Jordan Telecom Group Master's Thesis in in Public Administration, Amman Arab University, 2014.

10. Norman, Steven and others , Positive Psychological Capital: Measurement and Relationship with Performance and Satisfaction, Personnel Psychology, Vol 60, 2007.

11. Rawya Hussein , Human Resources Management - A Future Vision, Egypt: University House, 2001.

12. Rus. C, Psychological Capital, Group Processes/ emergent States and Work Perform, Doctoral Thesis, BAŞBEŞ- BOYLAYI University, Faculty of Psychology and Education Science, 2012.

13. Saadoun Hammoud Jatheer Al-Rabeawi (2015), and Hussein Walid Hussein Abbas, Intellectual Capital, Amman: Dar Ghaida for Publishing and Distribution, 2015.

14. Savuş Mustafq , and ayşe Göken, Psychological Capital: Definition, Components and effects, British Journal of Education, Society and Behavioral Sciences, V 3, 2015.

15. Zahra Mustafa, The Impact of Organizational Culture on Human Resources Performance in Economic Institutions, Journal of Economics and Human Development, Volume 5, Issue 2, 2014.

16. Zaid Salih Hasan Sami, The Impact of Organizational Culture on Job Performance, Master's Thesis in at Helwan University, Yemen, 2009.

Journal of Political Orbits

ISSN: 2588-1825 EISSN: 2710-8341

Volume: (07) / N°: (01), (2023), p 477 - 507

La reconstruction Postconflit en Côte d'Ivoire et la quête de la « Paix Positive »

Postconflit Reconstruction in Côte d'Ivoire & the Challenge of « Positive Peace »

TOUATIT Lotfi

Université Alger 3, (Algérie), lotfi_touatit@yahoo.com

Reçu: 06/05/2023 *Accepté : 30/05 /2023* *Publié : 16/06 /2023*

Résumé :

La présente contribution a pour ambition d'analyser le processus de reconstruction Postconflit en Côte d'Ivoire, cette dynamique englobant plusieurs chantiers et acteurs et ayant pour finalité la « Paix Positive ». En d'autres termes, une action sur l'origine profonde de la conflictualité, qui transcende les solutions conjoncturelles et les rhétoriques médiatiques. Cette approche regroupant les fondamentaux des *Peace Studies* devait être implémentée en Côte d'Ivoire, dans le sillage du conflit armé de 2011, mais les résultats furent mitigés : dans quelle mesure les différents intervenants ont-ils contribué à donner vie aux principes de paix et de réconciliation ? Quels sont les écueils se dressant sur cette voie ? C'est en somme les questions auxquelles la présente contribution tente d'apporter certains éléments de réponse.

Les mots clés : Gbagbo; Ouattara; Reconstruction Postconflit; Réconciliation; Paix Positive.

Abstract:

This contribution aims to analyze the process of post-conflict reconstruction in Côte d'Ivoire, this dynamic encompassing several projects and actors and having as a purpose "Positive Peace". In other words, an action on the deep origin of conflictuality, which transcends short-term solutions and media rhetoric. This approach bringing together the fundamentals of Peace Studies was to be implemented in Côte d'Ivoire, in the wake of the 2011 armed conflict, but the results were mixed: to what extent did the various stakeholders contribute to giving life to the principles of peace and of reconciliation? What are the pitfalls on this path? These are the questions to which we attempt to provide some answers.

Keywords: Gbagbo; Ouattara; Post-Conflict Reconstruction; Reconciliation ; Positive Peace.

1. INTRODUCTION

L'irénologie est ce champ de recherche né en Occident durant les années 1960, sous l'impulsion du norvégien John Galtung, avec pour objet de recherche les causes profondes de la violence. Cette « science de la paix », connue également sous le label *Peace Studies*, propose de transcender la conception traditionnelle de la violence (et de la guerre), où l'on accorde une grande importance aux manifestations physiques du phénomène, pour orienter la recherche sur d'autres aspects moins visibles mais qui restent décisifs. Cette approche qui s'inscrit dans une perspective politique et psychosociologique, propose de préparer l'avenir en agissant sur l'origine multiple de la conflictualité, sans négliger les aspects non-physiques de cette dernière (discursifs, symboliques, etc.). C'est aussi une approche qui transcende le paradigme réaliste en se présentant comme un « guide pour l'action », avec pour point de départ de comprendre les mécanismes régissant la violence, et pour finalité, de prodiguer un remède. Les organisations internationales se sont saisi de cette philosophie et on procéda même à son intégration dans les discours et pratiques onusiennes, même si un net décalage est parfois constaté entre objectifs déclarés et réalisations.

Objectif de l'article

L'ambition à travers la présente contribution est d'analyser le continuum pensée-rhétorique-action, dans la mesure où (dix ans après les faits) l'expérience ivoirienne de reconstruction postconflit peut être analysée sous divers angles, notamment l'impact sur le monopole effectif de la violence légitime, le triptyque vérité, justice et réconciliation et la question fondamentale de la redistribution des ressources (physiques et immatérielles), principal défi se dressant face à la « Paix Positive » en Côte d'Ivoire.

Problématique de la recherche

L'intervention internationale de 2011 en Côte d'Ivoire s'étant déroulée sous le signe de la « Responsabilité de Protéger » (R2P)[1], formule regroupant les fondamentaux de la philosophie galtunienne et certains des principes de la théorie de la Guerre Juste[2], il devient ainsi intéressant d'analyser son issue, notamment la dynamique de reconstruction postconflit qui en découla, à l'aune de la quête de la « Paix Positive », d'autant plus que ce fut l'objectif initialement annoncé. Les

différents intervenants ont-ils réussi à donner vie à la pensée galtunienne, notamment ses idéaux pacifistes et développementalistes ? Ou, *a contrario*, avions-nous assisté à un avatar du « Droit d'ingérence »[3], cette philosophie interventionniste des années 1970, plaidant pour un droit d'intervention débridé ? C'est en somme les questions qui serviront de fil conducteur pour notre analyse.

Les axes de la recherche

- Agir sur les sources profondes de la conflictualité : le prisme galtunien ;
- L'enjeu du monopole de la violence légitime ;
- Le continuum vérité, justice et réconciliation dans une société en transition ;
- Au-delà de la redistribution des ressources physiques : l'enjeu des ressources symboliques.

2. Agir sur les sources profondes de la conflictualité : le prisme galtunien

Le concept de « paix positive », fait partie de la « jungle conceptuelle » proposée par John Gatung dans sa théorie de la transformation des conflits, s'inscrivant dans une perspective poststructuraliste[4]. Il découle d'un regard critique porté sur la genèse et les implications des conflits et se présente comme un dépassement de la conception traditionnelle de la violence. Ainsi, il n'est plus question de se limiter aux aspects purement physiques de cette dernière, les relations sociales étant également minées par d'autres formes de violence moins visibles, plus subtiles, mais tout aussi destructrices qui se dressent entre les groupes et les objectifs qu'ils tentent de réaliser (cas de la marginalisation et de l'exploitation).

Pour Galtung, la « paix positive » renvoie à toutes les « bonnes choses dans la communauté mondiale, en particulier la coopération et l'intégration entre les groupes humains, en mettant moins l'accent sur l'absence de violence »[5]. Le processus de construction de la paix ne se limite donc pas à faire taire les armes, puisqu'il va au-delà, vers la création d'une dynamique de coopération entre acteurs (anciens belligérants), en vue d'endiguer la conflictualité en amont. Il est ainsi question d'une approche proactive, appelant à agir sur les rivalités naissantes « qui se poursuivent en temps de paix […] par d'autres moyens »[6]. Le postulat réaliste cher à Raymond Aron, selon lequel les relations internationales se dérouleraient à l'ombre de la guerre, est ainsi battu en brèche, remplacé par un regard teinté d'idéalisme, mais un idéalisme qui est loin d'être naïf. En fait, la

paix n'est plus assimilée à une simple absence de guerre, mais à la satisfaction des besoins humains. Aussi, sur le plan global, elle n'est plus l'émanation de l'équilibre des puissances, ou le fruit d'une entente stratégique (trêve ou rapport de domination)[7], mais l'expression de l'accomplissement d'une quête commune.

En ce sens, la paix n'est pas l'ordre, ni la stabilité, ni encore l'absence de violence physique. Elle est plus que cela, car elle englobe l'absence de violences collectives organisées, l'absence de rapports d'exploitation et de domination, l'absence de peur, le bienêtre matériel, le développement, l'égalité, la justice et la liberté. Elle se présente ainsi comme un concept « parapluie », une dynamique plurielle visant à « étouffer dans l'œuf » toutes formes de conflictualité.

Dans sa typologie, Galtung établit une distinction entre trois formes de la violence (directe, structurelle et culturelle/symbolique), tout en accordant une importance particulière à la dernière dimension où l'aspect discursif, ainsi que les expressions non-verbales, sont prédominants[8]. On y décèle d'ailleurs les éléments d'une réflexion psychosociologique, puisque la compréhension de la violence passe pour cet auteur par les ressorts de la nature humaine. En effet, les Hommes étant ces êtres qui s'observent, se comparent, se jalousent (et éventuellement s'entretuent)[9], il devient donc nécessaire d'analyser leurs interactions en se référant à ces caractéristiques fondamentales.

Notons par ailleurs que Galtung est loin d'être un pionnier en matière d'analyse psychosociologique de la violence, puisque Jean-Jacques Rousseau s'est lui-même penché sur la question en analysant l'amour propre de l'Homme, cette passion obscure qui le mène vers la violence. Quant à Hobbes, il a pointé du doigt l'impulsion humaine naturelle à la violence[10]. Alors qu'Ibn-Khaldoun s'est intéressé à la construction sociale de l'égoïsme chez l'Homme[11], à travers les rangs sociaux brigués et les valeurs convoitées. Les ressorts psychosociologiques de la mobilisation sont ainsi bien connus et richement documentés.

Pour Galtung, la concurrence sociale qui génère la conflictualité est une réalité importante qui fut pourtant négligée, en raison de sa nature abstraite. D'ailleurs, elle gagnerait à être prise en considération, notamment pour ce qui est de l'étiologie de la violence. Toutefois, il serait excessif d'appréhender cette partie obscure de la nature humaine comme étant un horizon indépassable, les éléments factuels observables (et physiques) ayant eux aussi une grande importance. L'irénologue se gardera en tout cas de faire l'impasse sur cette réalité.

Pour expliquer les mécanismes régissant le passage vers l'action violente, Galtung tiendra aussi à faire certains éclaircissements conceptuels, tout d'abord, pour dissocier « conflit » et « violence », et ensuite, pour comprendre la logique régissant les deux phénomènes. Le premier intervient lorsqu'une contradiction résulte d'un jeu à somme nulle. Autrement dit, l'objectif d'un acteur est en opposition avec celui d'un autre et il n'y a pas de place aux compromis. Le second intervient lorsque l'un des acteurs (ou les deux) passe à l'action pour réaliser son objectif, ou solder le contentieux sans prendre en considération les besoins et les attentes de l'autre. Le mode opératoire est donc la force brute, ou une certaine forme de coercition (aussi subtile soit-elle). En ce sens, il serait pertinent, voire judicieux, de parler de prévention de la violence, comme il serait illusoire de parler de prévention des conflits[12].

Pour simplifier l'image de l'action violente en société (notamment son origine), Galtung fait appel à la figure du triangle (Triangle de la violence)[13], forme géométrique dont les extrémités sont le comportement, l'attitude et la contradiction. Comme pour un iceberg, seul est visible le sommet du triangle, qui se prête aisément à l'observation. Il s'agit du « comportement ». En revanche, la base du triangle est faite des deux extrémités que sont « l'attitude » et « la contradiction », éléments moins visibles et difficiles à observer, en dépit du fait qu'ils soient potentiellement identifiables, car déduites des interactions violentes.

Dans sa typologie, Galtung suggère trois catégories de la violence. La première est une « violence personnelle directe », touchant principalement les besoins de survie. Sans être exhaustif, il y a lieu de mentionner l'atteinte à la vie individuelle (assassinat) ou collective (génocide), les mutilations, la maltraitance, la malnutrition, ainsi que d'autres formes moins agressives de la violence (injures, humiliations et harcèlements)[14], mais qui risquent également de constituer de réels freins pour l'accomplissement de l'Homme. En somme, il s'agit de violences physiques ou/et psychologiques, aisément assimilables à des actes, de nature factuelle, observables, voire quantifiables.

La seconde est une « violence structurelle indirecte », caractérisée par la difficulté d'identifier ses auteurs, mais qui -en dépit de cela- peut engendrer d'énormes souffrances et un important nombre de victimes. Cette catégorie concerne les atteintes à la dignité humaine et aux droits fondamentaux (bien-être, identité et liberté), atteintes résultant de stratégies ouvertement assumées, émanant d'individus ou de structures politiques et économiques. La violence qui en

découle a pour outils l'accès inégalitaire aux ressources et au pouvoir, sans oublier l'éducation, la santé et la justice[15], et pour mode d'expression l'exclusion, la stratification sociale et la ségrégation dans toutes ses formes.

La troisième catégorie de violence est « culturelle », pouvant être associée à un patrimoine transmis par la voie de la culture (de manière inconsciente), perçu comme étant légitime aux yeux de ceux qui le perpétuent, car socialement approuvée à l'aune de la culture de référence, celle du groupe dominant[16]. Les expressions de cette violence sont nombreuses, elles résident dans des normes sociales imposées, tout en étant contestées, et dans les idéologies nationalistes exclusives. D'ailleurs, dans plusieurs sociétés, on assiste à l'effacement culturel des faibles, exclus par la suprématie des dominants, présentés comme étant supérieurs. Il en découlera un sentiment d'infériorité, du fatalisme et parfois de la frustration et des ripostes violentes.

Incontestablement, on ne saurait comprendre la violence sans s'attarder sur les notions de domination, exploitation et hégémonie, mais cette compréhension passe aussi par l'assimilation de la violence que ces notions elles-mêmes génèrent : résistance, insurrection et processus révolutionnaire. La voie de l'émancipation est donc elle aussi maculée de violence, une violence salutaire née de l'exclusion et d'attentes sciemment refusées « *nourrissant un potentiel de mécontentement et d'action collective. La 'frustration' engagerait donc un écart négatif entre ce que des individus se considèrent comme en droit d'attendre et ce qu'ils reçoivent effectivement* »[17].

La vision galtunienne se présente ainsi comme une approche holistique, centrée sur les différentes sources de la violence, comme le révèle d'ailleurs sa dimension curative, impliquant plusieurs acteurs dans le champ de la construction de la paix. Cette dynamique implique non seulement des réformes profondes, mais aussi un remodelage des sociétés récipiendaires et l'instauration de mesures de confiance au sein des États.

3. L'enjeu du monopole de la violence légitime

Avant d'aborder l'état d'avancement de la dynamique de reconstruction postconflit en Côte d'Ivoire et l'évaluation de sa mise en conformité avec la doctrine onusienne à l'œuvre, notamment la quête de la « Paix Positive » telle qu'énoncée dans la pensée galtunienne, il serait utile de présenter succinctement

certains faits liés, d'une part, à la sociogenèse de la crise ivoirienne, et d'autre part, à son issue tragique.

De manière générale, ce qui fut connu comme étant la crise politico-militaire ivoirienne à partir des années 2000, n'est en fait que l'ultime épisode d'une crise politique plus générale, ayant pour cause profonde l'absence d'un projet de société consensuel qui réunirait le « pays des 60 ethnies », en raison d'un pouvoir clientéliste affidé à l'ancienne métropole. Ainsi, le pays fut, d'une part, prisonnier d'une relation de dépendance accrue envers la France, et d'autre part, fragilisé par des clivages politiques internes nés entre deux blocs régionaux : l'un relativement prospère (Est/Centre), l'autre défavorisé (Nord/Ouest).

Le paysage politique ivoirien sera le résultat des alliances de conjoncture, tissées entre les représentants des différents groupes ethniques. Ainsi, durant les années quatre-vingt, l'opposition fut dominée par les laissés-pour-compte de la jeune « République cacaoyère » qui étaient alors les Krous de l'Ouest et les ethnies sahéliennes (Mandés, Sénoufos, Dioulas, etc.). Or, depuis l'accession au pouvoir du Bété Laurent Gbagbo en 2000, représentant du Grand Ouest, une nouvelle alliance fut conclue entre la bourgeoisie Akan (de l'Est) et les ethnies du Nord désormais sous le leadership d'Alassane Ouattara, ancien cadre du FMI.

Les luttes autour du pouvoir, ainsi que l'hostilité ouvertement assumée des Bétés à l'égard de la présence étrangère, notamment celle française, vont conduire le pays à une impasse politique qui précipitera la Côte d'Ivoire dans la guerre civile. La tentative de coup d'État ratée en 2002, organisée depuis le Burkina-Faso, sera le déclencheur d'une instabilité durable, de tensions politiques, de votes ouvertement communautaires et d'ingérences étrangères qui gagneront en intensité, notamment à l'approche des rendez-vous électoraux.

L'élection de 2010, sensée mettre fin à la crise par la désignation d'un nouveau président, va engendrer un conflit armé entre les partisans du président déchu Laurent Gbagbo et ceux d'Alassane Ouattara, président de 2011 à nos jours. Face à cette énième crise, les représentants de la communauté internationale prodigueront une solution qui s'inscrira dans la violence, au nom de la « protection des civils et de la démocratie », mais avec l'accompagnement juridique nécessaire de la part du Conseil de sécurité de l'ONU. Ce dernier va voter la Résolution 1975, autorisant une opération militaire contre le pouvoir de l'ex-président Gbagbo, une action qui viendra légaliser un engagement français

des plus contestés. L'ONUCI[18], créée en vertu de la résolution 1528, soutiendra ladite action et contribuera au renversement du président déchu, mais au prix d'une guerre civile qui se soldera par plusieurs milliers de victimes.

En vertu de ses pouvoirs régaliens, l'État doit s'acquitter d'une multitude de missions, à commencer par produire le droit, rendre justice, consolider sa souveraineté économique, assurer ses missions diplomatiques, mais aussi défendre les populations et le territoire, cette tâche régalienne de premier ordre, renvoyant à l'enjeu du monopole de la violence légitime. Or, ces tâches qui sont naturellement enchevêtrées, se compliquent davantage durant l'ère postconflit, cette phase critique de l'évolution des États où l'agencement des priorités s'avère vital.

Habituellement, défendre les populations et le territoire s'avère la principale mission régalienne de l'État, mission qui justifie d'ailleurs sa volonté de maximiser sa puissance[19], qu'il s'agisse de ses capacités de dissuasion face à ses adversaires externes, ou des conflits sociaux qu'il serait amené à gérer. À ce titre, il est le détenteur du monopole de la violence légitime, un monopole dont le principal outil demeure l'armée et les forces de l'ordre. En effet, ces entités ont pour mission de défendre les principales valeurs que sont la population, le territoire et les ressources, valeurs menacées par des risques endogènes ou exogènes et à des menaces liées aux stratégies d'acteurs. C'est d'ailleurs à l'aune de ces critères que sera évaluée la reconstruction postconflit en Côte d'Ivoire, dans son volet lié au monopole de la violence légitime.

En Côte d'Ivoire, les différents Gouvernements qui se sont succédé au pouvoir depuis 2011, furent contraints à négocier avec une multitude d'acteurs le monopole que l'État était sensé détenir en matière de violence légitime. Il y avait, d'abord, les contingents internationaux présents en vertu d'accords de défense et de résolutions onusiennes (qui ne représentaient pas de menaces en soi), ensuite, les différentes organisations criminelles et bandes de quartiers, toujours liées à certains cercles du pouvoir, et pour finir, les milices qui constituent l'héritage encombrant d'une décennie de guerre civile. Ces dernières bénéficient parfois de présence quasi-officielle, avec tout ce que ceci implique en termes d'effets pervers sur la vie sociale et l'évolution de la dynamique de reconstruction.

Ainsi, en attente d'une réelle Réforme du Secteur de la Sécurité (RSS)[20], le Gouvernement ivoirien fait toujours face à un environnement des plus instables, marqué par des menaces pouvant être qualifiées de « *hard* » et d'autres « *soft* »,

mais dont les effets néfastes sont également non-négligeables. Parmi ces menaces nous aborderont : les acteurs du crime organisé, les milices dégénérées et les groupes terroristes.

Parmi les principaux défis sécuritaires auxquels est confrontée la Côte d'Ivoire, figure en effet la montée en puissance des acteurs du monde de la criminalité, un phénomène encouragé depuis près de dix ans par les pressions socio-économiques sans précédents et les effets néfastes d'une instabilité politique endémique. Les principales figures de cette criminalité demeurent les bandes de quartier, ou les gangs de rue, qui figurent parmi les entités les plus dangereuses dans l'actuelle Côte d'Ivoire, un pays qui va assister à l'apparition de groupes particulièrement violents, dont les tristement célèbres « Enfants Microbes ». Ces « communautés » de délinquants et de criminels violents et assez jeunes (moins de 25 ans), s'organisent en petits groupes armés de machettes, évoluant dans des quartiers abidjanais où ils font régner un climat de terreur. Ils se spécialisent essentiellement dans le trafic de stupéfiants, le racket et les agressions et adoptent des modes opératoires assez violents, pouvant allez jusqu'au meurtre.

Bien que le phénomène des « Microbes » soit né bien avant la crise postélectorale, il évoluera continuellement dans son sillage pour devenir un réel phénomène de société, voire un problème de sécurité publique[21]. Son apparition est à situer à Abobo, commune abidjanaise contrôlée par l'opposition armée depuis 2002, où se sont progressivement regroupés des enfants et des adolescents issus de divers horizons, ayant pour points communs l'origine ouestafricaine et la perte de repères. Ces laissés-pour-compte, victimes de déracinement et d'exclusion, vont être récupérés durant les années 2000 par une opposition désireuse de conquérir le pouvoir, ce qui explique leur rapide montée en puissance. Ils évolueront ultérieurement en milice ethnique proche du pouvoir et préserveront ce statut même une fois la stabilité retrouvée.

Commentant l'apparition et l'instrumentalisation des enfants « Microbes » par des figures politiques ivoiriennes, l'Imam Diaby Almamy, président de l'ONG caritative abidjanaise « Nouvelle Vision », indiquera que le phénomène concerne trois catégories d'enfants. D'abord, des délinquants qui avaient opté pour ce choix sans conviction. Ensuite, des enfants mobilisés depuis la crise postélectorale de 2011, ayant participé en tant que sentinelles au profit du camp Ouattara. Et pour finir, des enfants-soldats démobilisés des différents conflits ouestafricains, notamment celui du Liberia voisin[22].

Pour ce qui est de l'instrumentalisation politique de ces groupes de jeunes, sciemment maintenus en marge de la société, il y a lieu de mentionner les tâches précises et ponctuelles qu'ils avaient à exécuter lors des marches organisées par les partis de l'opposition, mais également les différents rendez-vous électoraux. Cette thèse se confirme d'ailleurs par leur réapparition régulière en marge de ces rendez-vous comme agitateurs, avec pour mission de semer le désordre et de terroriser les partisans de l'opposition. Leurs différentes intrusions débouchent très souvent sur des agressions, voire des assassinats.

Leur existence constitue ainsi un frein évident pour la consécration de l'État de droit, mais aussi une preuve évidente de la dérive autoritaire du régime. Ces groupes ont d'ailleurs un mode de fonctionnement similaire à celui des « Tontons Macoutes », cette milice haïtienne mise sur pied durant les années 1960 par le président François Duvalier, afin de défendre son régime, mais au prix d'une ère de terreur qui fera près de 30.000 victimes[23]. L'existence des enfants « Microbes » atteste aussi de la volonté du régime en place à garder le pouvoir par la force, au lieu de s'imposer par des moyens légitimes et légaux. Son obstination à maintenir mobilisés des enfants-soldats sans aucune volonté de les réinsérer socialement, s'inscrit justement dans cette optique.

Outre les « Microbes », il y a également lieu de mentionner l'existence d'une constellation de milices rurales et urbaines, nées durant la guerre civile s'étalant de 2002 à 2011, refusant de se démobiliser en dépit des différents appels des autorités et de la société civile et s'alimentant grâce à une économie de prédation installée depuis une décennie. Sur ce plan, le cas de la milice Dozo est très parlant, car reflétant l'absence quasi-totale de l'État dans certaines zones rurales, alors que c'est en s'appuyant sur ces régions là que l'actuel pouvoir a pu s'organiser pour la conquête du Sud[24]. Les conditions socioéconomiques ayant conduit à la mobilisation de ces miliciens étant toujours d'actualité et la voie de l'informel toujours rentable, le choix de la démobilisation reste non-envisageable, faute de contrepartie économique satisfaisante.

Aujourd'hui encore, les membres de cette milice tentaculaire survivent grâce au racket et aux différentes activités criminelles héritées de la décennie de guerre civile, sans que ses chefs ne soient interpellés, ni questionnés. Pour rappel, cette milice de « chasseurs traditionnels » aux ramifications régionales (Burkina-Faso et Mali[25]), reconvertis dans la sécurité et le gardiennage, fut impliquée dans des crimes de masse dans l'Ouest de la Côte d'Ivoire (massacre de Duékoué en

2011) et leurs victimes furent les opposants de l'actuel régime, ou les personnes assimilées en tant que telles. Cependant, et en dépit des exactions rapportées par plusieurs ONG (la Croix-Rouge rapporta le chiffre de 817 victimes[26] et Caritas évoqua près de 1.000[27]), l'impunité restera de mise durant près d'une décennie, les principaux instigateurs desdits massacres étant toujours en liberté. Aucune instruction judiciaire n'est d'ailleurs lancée contre le camp Ouattara, à l'exception du cas du milicien Amadé Ouérémi, condamné en 2021 à la réclusion à perpétuité pour les crimes de Duékoué. Dix ans après les faits, l'ancien chef dozo clamera qu'il ne fut qu'un exécutant[28], tout en fustigeant l'impunité dont bénéficieront ses supérieurs hiérarchiques toujours au pouvoir. Pour rappel, le règles du Droit Pénal International stipulent que la responsabilité du supérieur (celui ayant un pouvoir effectif sur les exécutants) demeure engagée et que même les immunités ne sont pas applicables devant la justice en cas de crimes contre l'Humanité.

On notera donc qu'en dépit des crimes enregistrés, les dozos continuent à jouer le même rôle politico-sécuritaire, entravant le retour effectif de l'État et de ses institutions régaliennes dans les zones sous leur contrôle, à commencer par la police et la gendarmerie, ces deux corps dont les moyens, les effectifs et les prérogatives furent réduits à leur plus simple expression. En effet, non seulement cette milice n'est pas touchée par le processus de Désarmement, Démobilisation et Réinsertion (DDR), mais elle se substitue toujours aux gendarmes et aux policiers qui restent sous-équipés et stigmatisés. Les Dozos continuent à jouer un rôle de « police parallèle », vu qu'ils insistent toujours à perpétuer les pratiques héritées de la décennie de guerre civile. Les « faux barrages » sécuritaires sont toujours dressés sur les routes, les business rackettés et les petits villages du Nord soumis à l'ordre instauré par ces miliciens qui se sont substitués aux agents de l'État[29]. Se présentant comme des forces supplétives à côté de celles régulières, leurs interventions constituent aujourd'hui un sérieux problème de sécurité entachant la crédibilité de l'État.

La multiplication et la montée en puissance de ces milices proches du Gouvernement, qui jusque-là furent utilisées pour la conquête du pouvoir, ont consacré l'insécurité dans plusieurs communautés, ce qui encouragera l'apparition de nouveaux groupes d'auto-défense autonomes, ayant pour mission une quête de sécurité motivée par l'absence de l'État. Pour ce qui est des communes d'Abidjan, notamment celles concernées par les activités des « Enfants Microbes », on notera l'apparition de milices populaires (ou de quartier), à l'instar de la Cellule Anti-

Microbes[30]. Ces dernières ont pour vocation de se prémunir des effets pervers de la délinquance, face à un État démissionnaire, ou peu désireux de mettre hors d'état de nuire ces entités qui pourtant sapent son monopole de la violence.

D'un certain point de vue, l'existence de milices d'autoprotection peut être appréhendée comme étant légitime, si leurs actions se limitent réellement à la défense de communautés régulièrement prises pour cibles. Or, force est d'admettre que ceci créera une cacophonie sécuritaire contreproductive, d'une part, et d'autre part, une autonomisation progressive desdites communautés qui pourrez, à terme, fragiliser davantage la Nation.

En réalité, la montée en puissance des milices et des acteurs de la criminalité est le reflet d'un autre phénomène encore plus inquiétant, qui n'est autre que la faiblesse chronique des forces de l'ordre, et à leur tête l'armée. Cette fragilité transparait d'abord à travers la faible couverture du territoire national, ensuite par la récurrence des purges et des mutineries et la multiplication des revendications professionnelles non satisfaites au sein de ces instituions régaliennes sensibles. Désormais, après la dissolution des FDS (Forces de Défense et de Sécurité) constituées de militaires de carrière, les FACI (héritières des FN, FAFN et des FRCI) qui sont au demeurant une armée d'ex-rebelles, peinent à se présenter en tant qu'alternative viable, étant régies par une logique ethnique en net décalage avec la rhétorique légaliste et républicaine mise en avant depuis 2011.

En effet, la nouvelle armée montre plusieurs signes de faiblesse, puisque c'est désormais une institution où l'on se compare beaucoup (conflits récurrents même entre ex-rebelles) et où les sentiments de frustrations sont omniprésents, voire de plus en plus intenses, du fait du poids du clientélisme, de l'absence de critères clairs pour l'évolution dans les carrières (promotions, attribution de postes, etc.), mais aussi le caractère ethnique de l'institution, désormais dominée par l'élément dioula, ethnie du Président.

Ainsi, ni les promesses de réformes faites par le haut commandement de l'armée, ni celles inhérentes à l'implémentation des normes de la bonne gouvernance dans le secteur de la sécurité, ni même les signes d'apaisement en direction de certains opposants, n'ont eu d'effets bénéfiques sur le fonctionnement des institutions sécuritaires. Ces dernières restent toujours minées par la quête d'un rattrapage ethnique qui accentue les clivages, augmentant inlassablement les

sentiments de frustration de plusieurs communautés, dont les membres vivent amèrement ce qu'ils jugent comme étant une injustice.

Ces insuffisances ont sérieusement pénalisé la population ivoirienne et fragilisé l'État, rendant au passage le territoire national durablement exposé aux diverses formes d'insécurité. Il en résultera une anarchie sécuritaire, la multiplication d'offres de sécurité alternatives et, parallèlement, une violence qui évolue crescendo et de manière qualitative. En effet, la société ivoirienne qui fut déstabilisée par une violence milicienne s'alimentant des contingents de combattants non-démobilisés, sera également livrée au terrorisme, source de violence extérieure qui viendra menacer davantage la paix en Côte d'Ivoire.

Ce phénomène nouveau toucha le pays initialement le 13 mars 2016, à Grand-Bassam, région doublement symbolique puisque renvoyant à l'ouverture sur l'extérieur (début des explorations européennes), mais aussi à l'extension du terrorisme vers les côtes atlantiques, en l'occurrence la région du Golfe de Guinée, un espace jusque-là jamais touché. Au-delà de sa dimension symbolique, l'attaque fera 18 morts, un lourd bilan touchant essentiellement des étrangers[31].

L'attentat terroriste interviendra dans un contexte de repositionnement français au Sahel, alors que le G5-Sahel éprouvait déjà de sérieuses difficultés politiques et opérationnelles. Lesdites difficultés sont à associer à la montée en puissance de plusieurs groupes terroristes, dans le sillage de l'instabilité régnant en Libye, l'échec des opérations militaires franco-maliennes et, plus au Sud, l'insécurité caractérisant le Niger, pays dont les massifs à l'Ouest constituent de fait des zones échappant à tout contrôle. En bref, ceci a constitué l'environnement propice pour la prolifération au Sahel de différents groupes terroristes issus d'autres régions (cas de l'EIIL né en Irak)[32], mais aussi pour un dangereux rapprochement entre les différents groupes terroristes déjà présents dans cette espace. C'est notamment le cas pour AQMI et les groupuscules gravitant autour de lui (*Ansar-Eddine*, *Katibate Macina* et *Al-Mourabitoûn*), nébuleuse djihadiste qui donnera naissance à *Jamaât Nusrat Al-Islam Wal'muslimin*[33], dont le rayon d'action va au-delà de la zone Sahel-Sahara, car touchant certains pays du Golfe de Guinée, à l'instar de la Côte d'Ivoire.

Le pays subira aussi une attaque terroriste qui coutera la vie à 12 militaires, le 11 juin 2020 à la frontière burkinabé. Cette dernière interviendra lorsque le Gouvernement entreprît une opération conjointe en coordination avec l'armée

burkinabé, durant laquelle des djihadistes seront neutralisés. À cela s'ajoutent d'autres attaques non-revendiquées, pouvant être reliées à diverses forces. Soit à des extrémistes religieux, ou à des trafiquants spécialisés dans l'orpaillage clandestin, ou encore simplement à des soldats mécontents d'une démobilisation vécue comme un déclassement, dans un pays où l'accès aux forces de sécurité est synonyme d'accès à la rente.

Il parait donc évident que le Gouvernement ivoirien peine toujours à s'assurer le monopole de la violence légitime, étant donné que les principaux acteurs de l'insécurité que sont les groupes armés, les groupes criminels et les milices, n'éprouvent aucune difficulté à mobiliser dans les différentes catégories sociales, notamment dans celle des ex-combattants. En effet, la démobilisation n'a que très rarement dépassé le stade de rhétorique, ce qui objectivement ne plaidera pas pour une intégration pleine et entière de ces derniers dans la société civile ivoirienne. Ces « quasi-citoyens » seront bien entendu intéressés par les avantages offerts par les zones grises de l'économie, une nouvelle position qui leur assurera un accès privilégié aux ressources disputées.

Ce type d'ascension sociale est courant chez les Dozos, ces « agents quasi étatiques » qui, tout en faisant partie de la « société incivile » ont bien intégré certains cercles du pouvoir, ces derniers ayant pu assurer à ceux qui gouvernent la maximisation de leurs pouvoirs pour un contrôle social effectif[34]. Ceci se fera évidemment au détriment des institutions de l'État, qui en seront fragilisées, et au détriment de la confiance du citoyen envers les organes de sécurité de son pays, qui en sera encore plus dégradée. En fait, nous sommes loin de la conception la plus basique d'un régime républicain, ou encore d'une conception machiavélienne de la milice[35], où cette entité se présente comme un outil aux mains du Gouvernement et non un acteur réfractaire à son autorité.

In fine, il en ressort que l'État ivoirien demeure incapable de solutionner le dilemme de la reconstruction postconflit dans son volet politico-sécuritaire, étant sclérosé par ses contradictions internes et dans incapacité de répondre aux défis sécuritaires externes auxquels il fait face, notamment la montée en puissance du terrorisme et de la milicianisation, périls qui résument à eux seuls la crise sécuritaire que traverse le pays, la plus grave de son histoire.

4. Le continuum vérité, justice et réconciliation dans une société en transition

L'analyse du processus vérité, justice et réconciliation en Côte d'Ivoire peut être appréhendée à travers deux phases, l'une marquée par l'extraversion du processus de Justice Transitionnelle, à la faveur d'une intervention de la Cour Pénale Internationale (CPI), suite à une demande formulée par le Gouvernement Ouattara. L'autre marquée par une prise de distance vis-à-vis de cette Cour, en raison d'une volonté de prise en charge locale de la justice postconflit.

Le processus de Justice Transitionnelle a pour objectifs communs d'assurer le « droit à la justice », le « droit à la vérité », le « droit aux réparations », mais aussi le « droit aux réformes », qui auront pour finalité de guérir les maux profonds dont souffrent les sociétés postconflit, suivant une logique d'abord « curative » et ensuite « proactive ». Ainsi, au bout du processus, l'idéal est d'atteindre une résilience sociétale, cette faculté permettant aux sociétés d'apprendre de leurs échecs, de se remettre des chocs, de renforcer leurs capacités de résistance, tout en développant les capacités leur permettant de se prémunir de pareilles situations.

L'invocation de la justice pénale internationale pour le cas ivoirien s'est d'abord faite suite à l'évocation de crimes graves par le camp Ouattara, on assistera alors au vote par le Conseil des Droits de l'Homme, de la Résolution A/HRC/16/25 du 25 mars 2011[36], appelant à la création d'une Commission d'enquête internationale pour examiner les allégations de crimes perpétrés durant l'élection présidentielle du 28 novembre 2010[37], l'évènement déclencheur de la crise ivoirienne de 2010-2011.

Dès l'arrestation de l'ex-président Laurent Gbagbo par une force conjointe à sa résidence d'État, le 11 avril 2011, le procureur argentin Luis Moreno-Ocampo évoqua avec enthousiasme sa traduction devant la CPI. Ce dernier formulera aussitôt une demande auprès de la Chambre préliminaire de la Cour pour ouvrir une enquête sur des crimes qu'on qualifia déjà de systématiques et généralisés[38]. Cependant, en dépit de l'activisme de M. Ocampo, la compétence de la Cour pour le cas ivoirien sera d'abord fondée sur une demande ivoirienne, même si le pays ne faisait pas partie du Traité de Rome instaurant la CPI.

Ladite compétence sera en effet fondée sur une Déclaration de reconnaissance de la Compétence de la Cour Pénale Internationale, formulée par

le président Ouattara, le 4 mai 2011. Ce dernier adressa une lettre au procureur Ocampo, lui autorisant à enquêter sur des crimes commis depuis le 28 novembre 2010[39]. Ce sera ainsi la seconde demande formulée pour le cas ivoirien, après celle faite le 18 avril 2003 par Laurent Gbagbo en vertu du même Statut (l'Art. 12 § 3 du Statut le lui autorise)[40]. Ainsi, les deux protagonistes n'éprouvaient aucune réticence à se référer à la CPI, même si leur pays n'était pas partie au Statut de Rome, l'acte d'engagement de la compétence de cette Cour s'étant traduit (uniquement) par une lettre d'acceptation écrite reconnaissant sa compétence.

Une fois ledit acte exprimé, la CPI procéda à l'envoi d'enquêteurs en Côte d'Ivoire[41], mais aussi à l'incarcération de Laurent Gbagbo, qui sera amené le 30 novembre 2011 à la Haye en tant qu'accusé de crimes contre l'Humanité et crimes de guerre[42]. Plus concrètement, le Document Contenant les Charges (DCC) présenté par le procureur lui reprochera quatre faits : une attaque visant une marche de femmes, une attaque visant une marche vers la Radiodiffusion Télévision Ivoirienne, le bombardement d'un marché et un massacre[43]. On présentera ainsi un président « génocidaire », à la tête d'unités chargées de terroriser les populations, pour assurer son maintien au pouvoir. Les faits allégués (qualifiés de crime contre l'Humanité par la procureure Bensouda[44]) auraient couté la vie à 1.080 civils[45].

La suite du procès révélera cependant la fragilité du dossier à charge, ainsi que les innombrables irrégularités et faiblesses caractérisant la stratégie judiciaire de la Cour, concernant le cas traité.

Concernant le cas de la « marche pacifique des femmes d'Abobo »[46], où l'on reproche à l'ex-président d'avoir ordonné à des militaires d'ouvrir le feu sur des manifestantes désarmées[47], les juges décideront de l'innocence de l'accusé, au bout de dix ans de procédures, puisqu'aucun fait matériel n'est venu soutenir la thèse de la procureure Bensouda. On précisera au passage que ladite manifestation ne fut guère pacifique, ni de femmes, ni un « massacre prémédité », mais une marche visant à piéger un convoi de l'Armée qui a finalement dégénéré[48]. Pour rappel, c'est en se référant à ce fait (et à d'autres) que le Conseil de Sécurité avait justifié le vote de la résolution 1975, autorisant l'escalade militaire contre la Côte d'Ivoire. Les mêmes conclusions furent d'ailleurs tirées pour le cas de la « marche sur la RTI »[49], où les rebelles FN avaient tenté de prendre d'assaut l'unique télévision publique ivoirienne[50]. Dans les deux cas, le mode opératoire consistait à

utiliser des manifestants comme boucliers humains, pour faciliter des opérations de subversion, voire du terrorisme[51].

S'agissant du troisième fait allégué, le présumé « bombardement d'un marché » à Abobo (Abidjan) avec des obus de mortiers, non seulement les zones touchées n'ont pas été identifiées, ni les identités ou le nombre des victimes[52]. Idem pour le quatrième cas concernant les « massacres de Yopougon » (Abidjan). Lors de ce dernier cas, la procureure sera également dans l'incapacité de préciser le cadre spatio-temporel des faits allégués, ni les identités de leurs auteurs.

En somme, les charges retenues durant plus de dix ans de procédures seront battues en brèche par l'équipe de la défense des accusés, ce qui conduira les juges à abandonner les accusations. La fragilité du DCC et la faiblesse des plaidoyers des procureurs conduiront à l'acquittement des accusés (Gbagbo et son ministre de la jeunesse), ce qui confortera le processus de Justice Transitionnelle dans ses volets justice et vérité, même si la question des réparations ne sera guère évoquée. Quant au droit à la vérité pour les victimes ivoiriennes, celles concernées par les quatre faits soulevés supra, cette quête restera sans réponse, faute d'une réelle volonté à la CPI. Les juges se contenteront d'innocenter les prévenus, mais sans que les procureurs ne soient chargés d'élargir le cercle de leurs investigations pour lever le voile sur les vrais auteurs, qui pourraient éventuellement faire partie du camp des vainqueurs. Ainsi, le soupçon d'une justice de vainqueurs planera toujours sur la CPI, dans sa gestion du cas ivoirien.

De manière générale, on reprochera à la CPI des faiblesses liées à l'instruction du dossier, la mise en avant de récits incompatibles avec les éléments factuels, des témoignages contradictoires, des lenteurs procédurales, ainsi qu'une proximité douteuse entre les procureurs et le camp des vainqueurs. Dans ce sens, la partialité de cette Cour, sensée refléter une justice irréprochable, fut évidente.

Suite au procès controversé de l'ex-président Gbagbo à la CPI, on assistera à une prise en charge locale de la justice postconflit, un choix motivé par plusieurs facteurs. Officiellement, la raison invoquée fut la capacité des Ivoiriens à prendre le relai, pour s'acquitter de cette mission, en vertu des pouvoirs régaliens et légitimes de ceux qui gouvernent, mais aussi de la subsidiarité régissant la relation entre la CPI et la justice ivoirienne. À cela s'ajoute aussi le fait que cette Cour a clairement fait comprendre à l'opinion internationale qu'elle ne comptait plus

engager d'autres poursuites concernant le cas ivoirien (ou n'était plus en mesure de le faire), faute de moyens financiers, ce qui est évidemment discutable.

Contrairement à la justice internationale qui avait pour vocation de juger uniquement les faits les plus graves, la justice ivoirienne devait quant à elle aller au-delà en s'intéressant à l'ensemble des faits, et ce, dans un contexte de tensions politiques, de justice partiale (voire partisane) et d'un arrêt évident du processus de réconciliation nationale, réduit à sa plus simple expression.

Le résultat de cette dynamique ne sera évidemment pas à la hauteur des attentes internationales, puisque jusqu'en 2018 on se limitera à traiter une trentaine de cas, sanctionnés par 149 condamnations et 33 acquittements, mais sans que l'on puisse remonter aux commanditaires. Plusieurs associations de défense des droits des victimes vont d'ailleurs fustiger une justice « à la carte », car politisée et ne s'intéressant qu'à un seul camp. Dans cette mesure, elle fut incontestablement partiale et partielle[53].

Pour riposter à ces critiques (soutenues par une pression internationale de plus en plus importante), le Gouvernement ivoirien procédera à la libération de certains détenus politiques, une mesure qui concernera 300 militants détenus au moins depuis 2015[54], mais également à l'accélération du procès du milicien Burkinabé Amadé Ouérémi, chef dozo proche du pouvoir d'Alassane Ouattara. Ledit milicien sera condamné à perpétuité en 2021, mais ce ne fut -pour les principaux observateurs- qu'un changement tactique en matière de stratégie judiciaire, puisqu'aucun autre haut responsable dozos ou Com'zones[55] ne sera inquiété, au même titre que les responsables politiques de la rébellion.

La Justice Transitionnelle devait intégrer une dynamique de réconciliation nationale, afin de pacifier les esprits, à défaut de pouvoir réparer toutes les injustices. Et pour arriver à cette fin, on tentera de reproduire le modèle des Commissions de Vérité et de Réconciliation, expériences qui avaient déjà fait leurs preuves. C'est ce qui explique d'ailleurs la mise sur pied de la Commission Dialogue, Vérité et Réconciliation de Côte d'Ivoire (CDVR-CI), instance sensée contribuer à l'instauration d'une paix positive entre les Ivoiriens[56].

Cependant, et contrairement aux attentes, la Commission ivoirienne ne complètera pas les lacunes de la Justice Transitionnelle, ni les faiblesses d'un processus politique à l'arrêt depuis des années. Le constat amer qui va s'imposer

est celui d'un processus exclusif, marqué par une concurrence mémorielle, des récits fragmentés et une volonté affichée d'encourager l'impunité pour certains acteurs. On retiendra aussi que la CDVR-CI était intervenue dans un contexte marqué par un profond sentiment de méfiance et d'insécurité né chez plusieurs communautés, en raison de l'absence d'enquêtes sérieuses face à la multiplication des exactions. Les sentiments prédominants étaient d'ailleurs, la frustration pour les victimes et l'impunité pour les vainqueurs. En effet, la dynamique de réconciliation ne fut guère animée par une réelle volonté de rupture avec les conditions à l'origine de la crise ivoirienne. Pire encore, on tentera même de forcer le passage d'une société meurtrie vers une société réconciliée, sans pour autant se livrer à l'exercice nécessaire et incontournable qu'est la quête de vérité, dynamique exigeant d'abord des confessions et ensuite de la repentance.

Au moment où l'on a exigé beaucoup d'efforts de la part des victimes, les grands absents de la CDVR-CI seront les tortionnaires, ceux qui avaient commis des crimes et causé des préjudices et qui ont refusé de prendre part aux travaux de la Commission. Principalement pour cette raison, la CDVR-CI ivoirienne fut vidée de son contenu, car elle restera incapable de mettre autour d'une même table l'ensemble des Ivoiriens. Dès lors, les Ivoiriens seront dans l'incapacité de transcender la logique de conflictualité, ni les contradictions ayant donné lieu aux différentes crises qui avaient cadencé l'histoire de leur pays. Ce n'est d'ailleurs pas un hasard si ce dernier reste rythmé par les sentiments « d'humiliation, de victimisation, de culpabilité, de rage, de vengeance et une perte de confiance ou de foi »[57].

Certes, la dynamique de réconciliation sera contrariée par la méfiance d'une classe politique en quête de stabilité (et de sécurisation des gains matériels et symboliques), mais le manque de volonté politique ne peut à lui seul expliquer l'évolution dramatique de la dite dynamique. En effet, les chances des Ivoiriens de mettre sur pied une société tolérante et pacifique furent également compromises par l'absence de « gestion créative » du conflit, une gestion qui exige certes des moyens non-violents, mais plus important encore, de l'innovation[58].

5. Au-delà de la redistribution des ressources physiques : l'enjeu des ressources symboliques

Au cœur de sa pensée, Galtung propose de transcender la conflictualité par un changement social inclusif et durable, s'appuyant sur l'empathie, la non-

violence et la créativité[59]. Ainsi, il met de côté la question de la culpabilité, tout en privilégiant celle de l'inclusivité, suivant une logique d'avenir partagé, mais qui ne néglige pas l'action sur les causes profondes des conflits. Pour cet auteur, le plus important est d'éviter un « naufrage sociétal » lourd de conséquences.

La crise politico-sécuritaire ivoirienne peut justement s'apparenter à ce type de « naufrages », un bouleversement qui a mis sur les routes des milliers de déplacés internes et qui risque de se répéter périodiquement, si les Ivoiriens n'arrivent toujours pas à gérer leurs contradictions sans violence. Ces dernières concernent d'abord l'élément matériel, lié à la question du foncier rural, étant donné que le cacao demeure la première source de richesse du pays, mais l'élément symbolique a également son importance, car il demeure étroitement lié aux questions de l'identité et de la stratification sociale, dans une société profondément traditionnalistes.

Si la question des ressources matérielles peut, dans une certaine mesure, être cantonnée à la course aux terres arables et à la fonction publique, les principales sources de revenues et de prestige social en Côte d'Ivoire, celle des ressources symboliques demeure quant à elle plus difficile à cerner, car liée à des mécanismes psychologiques difficilement observables.

Historiquement, l'imbroglio foncier en Côte d'Ivoire s'est d'abord invité sur la scène politique comme une question socioéconomique, dans le sillage des migrations agraires qui avaient marqué le « miracle économique » ivoirien[60]. Ultérieurement, il s'imposera comme une thématique incontournable avec le début de la crise économique des années 1980 et le mouvement de retour vers la terre, engagé par des citadins d'origine rurale qui s'étaient heurtés aux obstacles bureaucratiques en matière d'emploi, liés notamment à l'ethnicité et au clientélisme. Cet imbroglio est également lié à la multitude des systèmes juridiques en Côte d'Ivoire, un pluralisme qui évoque les clivages ethniques, mais aussi l'incapacité des pouvoirs publics à assimiler des cultures juridiques très variées sans donner l'impression d'un parti-pris.

L'une des principales questions soulevées en relation avec la problématique du foncier rural fut celle du tutorat, ce régime agricole autochtone qui permet aux étrangers d'accéder à la terre, en échange du respect de certaines obligations envers leur nouvelle communauté d'accueil, notamment leur tuteur. Ce contrat « collectif », censé protéger les droits autochtones, en maintenant une certaines

forme de maîtrise foncière, va progressivement être remis en question alors qu'avant qu'il ne soit juridique, il est profondément moral aux yeux des communautés d'accueil. En effet, selon les termes de ce contrat moral, « *tout bénéficiaire d'une délégation de droits fonciers, ou même d'une vente de terre, contracte un devoir permanent de reconnaissance vis-à-vis de son tuteur, qui devient son père ou son patron, même si le nouveau venu dispose de ressources et d'un capital social sans commune mesure avec ceux dont dispose le petit paysan cédeur de terre* »[61].

Cette reconnaissance des droits du tuteur était bien établie et respectée, même par les étrangers. D'ailleurs, elle se transmettait de génération en génération, sans contestation[62]. Or, avec le début du basculement démographique en faveur des migrants à partir des années 1980, notamment dans le monde rural, des différends commençaient à voir le jour. Ces derniers vont rapidement évoluer en heurts interfamiliaux, voire intercommunautaires (notamment dans le monde krou), engendrant continuellement davantage de litiges et de contestations à peine voilées du droit autochtone. Il en résultera une politisation accrue de la question, de la frustration et du ressentiment entre communautés.

En somme, le foncier rural fut, d'abord, l'instrument d'une ascension sociale pour les migrants avant la crise économique des années 1980. Ensuite, il sera au centre des rhétoriques partisanes des années 1990. Ultérieurement, il deviendra le carburant d'une guerre civile. Et pour finir, de 2011 à nos jours, il se présente comme un butin de guerre que les vainqueurs tentent de conserver, ces derniers qui se sont transformés en hauts fonctionnaires ou en entrepreneurs.

C'est en somme l'une des principales sources de la crise ivoirienne, une question critique à laquelle les travaux de la CDVR-CI et de la CONARIV n'ont apporté aucune réponse satisfaisante. En effet, le premier rapport (2014)[63] de la CDVR-CI présidée par Konan Banny évacuera cette question[64], tout en résumant la crise ivoirienne à des considérations macro-économiques. Quant aux résultats de la Commission heuristique, constituée d'experts chargés de mener des réflexions sectorielles autour des origines de la crise, ces derniers ne feront que corroborer un discours officiel déjà établi, au détriment de la quête de vérité et de réconciliation. La question des réparations sera donc ajournée (ou écartée), alors que le phénomène des terres spoliées par des migrants et d'anciens rebelles, dans le sillage du conflit armé de 2011, avait atteint des proportions inquiétantes. La question n'est évidemment pas purement économique, étant donné que la

propriété relève avant tout de la symbolique, une dimension quasiment mystique pour le monde autochtone, univers dans lequel la terre (même cédée) reste une propriété collective, de la famille, du lignage, ou simplement de la communauté.

Le principal enjeu de la dynamique de reconstruction en Côte d'Ivoire était d'encourager les Ivoiriens à avancer dans la voie de l'assainissement des stigmates du passé, celle d'une transformation durable qui agirait sur les causes profondes de la violence. En d'autres termes, transférer la violence de la rue vers l'arène politique, pour pouvoir ensuite la transformer en une concurrence saine, afin d'entamer sereinement le processus de guérison (individuel et collectif) nécessaire à toutes les sociétés en de pareilles situations.

L'autre constat accablant pouvant être dressé à l'issue de douze années de reconstruction concerne l'état des pratiques démocratiques en Côte d'Ivoire et l'impact de la réconciliation nationale sur les libertés fondamentales. À ce propos, il y a lieu de rappeler que le présent président fut élu sur un programme libéral, accompagné d'une promesse de réformes démocratiques et de l'implémentation des normes de la bonne gouvernance dans tous les secteurs de la vie. Or, en observant les modes de participation à la vie politique ivoirienne, notamment à l'approche des principaux rendez-vous électoraux, ainsi que la qualité des débats publics, on constate que ces objectifs sont contrariés par plusieurs éléments. Et sur ce point, les sondages présentent des réalités peu encourageantes : seulement 34% des Ivoiriens (enquêtés sur un échantillon de 1200 personnes)[65] sont assez ou très satisfaits de la pratique démocratique chez eux, 76% affirment être souvent, ou toujours, traités inégalement devant la loi, 50% pointent du doigt le non-respect de leurs libertés fondamentales, 49% ne s'estiment pas du tout libres et 53% estiment que les médias sont dans l'incapacité de commenter l'actualité en raison de la censure gouvernementale.

Une analyse de *l'Economist Intelligence Unit*, entité de recherche contrôlée par le groupe *The Economist* (auquel appartient le quotidien du même nom), abondera dans le même sens en publiant un rapport très critique à l'égard de la Côte d'Ivoire. Ledit texte fustigera le niveau très modeste de la pratique démocratique, tout en pointant du doigt les multiples fragilités caractérisant le système politique. Le pays sera d'ailleurs classé 111^{éme} (sur 167) et rangé dans la catégorie des « régimes hybrides », ces systèmes à mi-chemin entre démocratie et autoritarisme[66]. Et pour cause ! La corruption, la partialité de la justice, l'absence de la liberté d'expression, les pressions gouvernementales sur l'opposition, ainsi

que les pressions exercées sur les médias. De plus, le rapport pointera du doigt une faiblesse généralisée de l'État de droit, ainsi qu'une pratique électorale marquée par d'importantes irrégularités. En d'autres termes, le régime qui s'est imposé *manu militari* en 2011, au nom des idéaux démocratiques, manque aujourd'hui, et de manière cruelle, de légitimité démocratique.

6. CONCLUSION

À en juger par les éléments factuels présentés supra, la Côte d'Ivoire ne serait donc pas en voie de rémission, au sens démocratique du terme. Pire encore, le pays connait une régression, puisqu'il avait déjà connu une expérience d'ouverture démocratique durant les années 1990 qui, bien qu'imparfaite, avait pourtant encouragé la libre expression des opposants politiques et des médias. En dépit du constat policé dressé par *l'Economist Intelligence Unit* (et d'autres observateurs), on peut d'ailleurs affirmer que la Côte d'Ivoire d'aujourd'hui peut aisément être catégorisée comme un pays doté d'un régime autoritaire dur, qui limite drastiquement les libertés et le pluralisme politique, parfois de manière subtile (structurée et institutionnalisée) et dans certains cas dans la violence. Dès lors, le sentiment qui prédomine chez la majorité silencieuse est celui d'une frustration qui évolue crescendo, signe avant-coureur d'une mobilisation qui risque de s'inscrire dans la violence.

Il serait donc plus précis de parler de « démocratie de façade » en Côte d'Ivoire, une démocratie réduite à une dimension mimétique, voire théâtrale. En d'autres termes, la rhétorique libérale est bien entretenue, les institutions sont bien là, les élections se tiennent de manière régulière, mais la violence reste omniprésente sous diverses formes : directes, structurelles et symboliques.

Après plus de dix années de reconstruction, les rendez-vous électoraux (qui constituent la forme la plus basique de la participation politique) demeurent entachés de violences physiques et d'irrégularités et le constat reste valable à toutes les élections : locales, législatives et présidentielles. Aussi, si l'on se réfère aux résultats de ces rendez-vous politiques, il s'avère évident que le principal parti de l'opposition qu'est le PPA-CI opte pour le boycott comme choix stratégique, choix assumé et clairement revendiqué en raison du verrouillage de la scène politique (CEI partiale), mais aussi la dérive présidentialiste d'Alassane Ouattara qui gouverne en s'appuyant sur des cercles de plus en plus restreints. En effet, dans la gestion des affaires publiques le dernier mot revient désormais au

clan et à la famille élargie, ce qui rappel de près les dérives de l'houphouïsme, auquel on a substitué le « Ouattarisme » ; nouveau mode de gouvernance exclusif, clientéliste, huntingtonien et largement extraverti, en raison d'un droit de regard permanent de l'ex-puissance coloniale.

En effet, sortir du giron de la France en vue d'une gouvernance souveraine, qui fut le rêve nourri par Laurent Gbagbo, n'est désormais plus une option, puisque les principaux choix sociétaux sont faits dans des cercles restreints, conformément à des normes exportées, mais qui engagent pourtant l'ensemble de la Nation. Dès lors, naturellement, les thématiques et les priorités en matière de gouvernance seront assignées de manière peu transparente, sans débats publics. Ainsi, on parlera plus de croissance, de lutte contre le terrorisme, de coopération internationale et de parité hommes/femmes et moins de développement durable, d'autonomie de défense, d'interdépendance régionale et de concorde sociale.

Au bout d'un processus de reconstruction postconflit qui aura duré près de douze années, les dividendes de cette dynamique se font toujours attendre. En effet, la phase postconflit sera d'abord entamée par une violence directe, en l'occurrence génocidaire (charniers et actes de prédation), qui bouleversera de manière irréversible la société ivoirienne. Ensuite, les communautés ciblées seront également écartées des principaux lieux de la gouvernance et privées des principaux leviers de l'ascension sociale. Ainsi, on parlera de moins en moins de violences physiques directes et de plus en plus de violences indirectes, consistant à entraver l'accès de certains groupes à certaines ressources physiques ou symboliques.

Aujourd'hui, l'idéal pour assurer la stabilité du régime est de consacrer une hégémonie sociale en Côte d'Ivoire, qui se traduirait (selon la conception gramscienne) par une « *combinaison de la force et du consentement qui s'équilibrent selon une gamme variée, sans que la force écrase par trop le consentement, au contraire en cherchant à obtenir que la force apparaisse appuyée sur le consentement de la majorité, exprimée par les prétendus organes de l'opinion publique -journaux et associations qui, dans ce but, se trouvent, en certaines occasions, multipliés artificiellement* »[67]. Or, il est évident que cette hégémonie convoitée reste hors de la portée du pouvoir en place, dont les modes d'action varient entre violence directe et violence structurelle. De plus, l'issue en question contredit l'esprit même de la doctrine internationale de la reconstruction postconflit et la philosophie galtunienne qui lui a servi de cadre théorique.

Agir sur la violence en Côte d'Ivoire c'est donc, et avant tout, agir sur les politiques gouvernementales, notamment les idées violentes qui ont engendré d'importants sentiments de frustration chez les laissés-pour-compte de la reconstruction qui, du fait de leur condition, disposent d'un important potentiel de mobilisation. Dès lors, le premier chantier de cette reconstruction aurait dû être le désarmement des esprits à travers les travaux de la CDVR-CI, conformément à la philosophie de la paix positive, mais cet important rendez-vous fort en symboles fut manqué.

Outre la question de la quête de la vérité et de la justice, d'autres questions sont également restées sans réponses, alors qu'elles sont déterminantes pour l'avenir du pays. À ce niveau, il y a lieu de s'interroger sur la pertinence d'une politique qui s'obstine à miser sur un rattrapage ethnique qui accentue les clivages sociaux et qui évacue continuellement les questions du droit au retour et aux réparations, questions au cœur de la Justice Transitionnelle. Ces dernières restent toujours posées au moment où les contestations augmentant inlassablement, animées par les ressentiments de plusieurs communautés s'estimant injustement traitées.

In fine, il y a lieu de relever que l'actualité ivoirienne est aujourd'hui rythmée par des manifestations anti-pouvoir et pro-russes. Les dernières en date s'étaient déroulées en mars 2023, organisées par le PPA-CI, principal parti de l'opposition. Plusieurs personnes (parmi lesquelles des militants arborant le drapeau russe) s'étaient regroupées pour réclamer la libération de détenus politiques, mais vingt-sept d'entre elles furent arrêtées et vingt-six condamnées à deux ans de prison pour troubles à l'ordre public[68]. Ceci rappelle, d'une part, la force toujours mobilisatrice de la frustration des laissés-pour-compte et la dimension symbolique et culturelle de leur contestation, puisque les militants désormais détenus dans la tristement célèbre MACA[69] appartiennent à la classe moyenne (CSP+). Et d'autre part, ceci rappelle le caractère nomade du conflit en Ukraine, puisque la géopolitique eurasiatique s'est invitée ces derniers mois au Sahel et qu'elle tend ces derniers jours à s'inviter en Golfe de Guinée, une région où l'influence française commence à décliner. Ainsi, l'avenir de la Côte d'Ivoire risque de s'inscrire (encore une fois) sous le signe de l'ingérence, un phénomène générateur de violence et d'instabilité.

[1]Jean-Baptiste Jeangène Vilmer, « De la mythologie française du droit d'ingérence : une clarification terminologique », consulté le 09 mai 2023, bit.ly/3NUmUZm

[2]L'auteur américain Michael Walzer puisera dans la pensée romaine chrétienne et ressuscitera certains préceptes, pour les formaliser en une théorie moderne. Il mettra en avant la dichotomie « *Jus ad Bellum*, *Jus in Bello* et *Jus post Bellum* » (droit d'entrer en guerre, droit pendant la guerre et droit postconflit. Andréani Gilles et Hassner Pierre, *Justifier la guerre ? De l'humanitaire au contre-terrorisme* (Paris : Sciences-po, 2005), 123-124.

[3]Mario Bettati, « Du droit d'ingérence à la responsabilité de protéger », Outre-Terre, n°20 (2007/3) : 381-389.

[4]Flynn C., Damant D., Bernard J. et Lessard G., « Entre théorie de la paix et continuum de la violence : réflexion autour du concept de la violence structurelle », *Revue canadienne de service social*, Vol. 33, n°01 (2016) : 54. URL : bit.ly/3nNK8Wc

[5]Galtung John, *Theories of Peace: A Synthetic Approach to Peace Thinking* (Oslo: International Peace Research Institute, 1967) 20.

[6]Lachaux C., « La 'guerre économique' n'est pas la guerre », *Revue des deux mondes* (Avril 1995) : 95.

[7]Galtung John, *Theories of Peace: A Synthetic Approach to Peace Thinking (2nd edition),* 06-09.

[8]Galtung John, *Theories of Peace: A Synthetic Approach to Peace Thinking (2nd edition),* 20.

[9]François Dubet F., « Frustration relative et individualisation des inégalités »*, Revue de l'OFCE*, n°150 (2017/1) : 12, bit.ly/3LONuAj

[10]Mansfield N., *Theorizing War: From Hobbes to Badiou.* (London : Palgrave MacMillan, 2008), 10.

[11]رءوف عزت. « فكر :منطق العمران بين التأنس والتوحش.» .مجلة الوعي الإسلامي (الكترونية). تاريخ التصفح 30 جويليا 2020. الرابط. bit.ly/3BbiENC

[12]Galtung John, *Repenser le conflit : l'approche culturelle,* (Conseil de l'Europe, 2002), p.06, bit.ly/42Hmr0A

[13]Galtung John, « Cultural peace: some characteristics », dans, *From a culture of violence to a culture of peace,* dir., Symonides, J. et Singh, K. (et autres) (Paris: UNESCO Publishing, 1976) 79.

[14]Catherine Flynn, Dominique Damant, Jeanne Bernard et Geneviève Lessard, « Entre théorie de la paix et continuum de la violence : réflexion autour du concept de la violence structurelle », *Revue canadienne de service social*, Vol.33, n°01 (2016), bit.ly/3nNK8Wc

[15]Dijkema Claske (et autres), *Transformation de conflit : Retrouver une capacité d'action face à la violence* (Paris : Charles Léopold Mayer, 2017) 25, bit.ly/42joVCH

[16]Catherine Flynn, Dominique Damant, Jeanne Bernard et Geneviève Lessard, « Entre théorie de la paix et continuum de la violence : réflexion autour du concept de la violence structurelle », 51-52.

[17]Corcuff Philippe, « Frustrations relatives », dans, *Dictionnaire des mouvements sociaux*, dir., Fillieule, O. (et d'autres) (Paris : Presses de Sciences Po, 2019) 243.

[18]Opération des Nations Unies en Côte d'Ivoire.

[19]Ellen Grigsby, *Analyzing politics: an introduction to political science (4th Ed).* (USA: Wadsworth, 2009), 80.

[20]La RSS, en tant que concept, puise son origine dans l'Europe postcommuniste, contexte marqué par une profonde refonte des appareils sécuritaires, afin de satisfaire aux standards américains, et ce, au nom de la « bonne gouvernance ». Le concept connaitra ultérieurement un réel succès et une généralisation dans plusieurs domaines. Stephane Callens (dir.), *Gouvernance : exercices de pouvoir,* (Paris : Harrnattan, 2009), 11.

[21]Aya Laurie Kouadio, *Les microbes : Nouveau visage de la criminalité urbaine à Abidjan.* (Paris : Harrnattan, 2020), 08.

[22]Abraham Kouassi/soir Info, « Microbes/Touré Almamy : 'de grosses têtes qui ont combattu au niveau de la rébellion, sont derrière ces enfants' », publié le 5 Août 2014, bit.ly/3BcM9i2
[23]Danielle Domergue Cloarec et Jean-François Muracciole, *Milices du Seizième siècle à nos jours*. (Paris : Harmattan, 2010), 203.204.
[24]Alla Kouamé, « Désarmement - Bamba Mamoutou (Président des dozos de Côte d`Ivoire) : 'Celui qui nous désarme ne durera pas au pouvoir' », publié le 7 juillet 2009, bit.ly/41l7z79
[25]Au Mali, le Gouvernement avait décrété la dissolution de *Dan Na Ambassagou,* l'une des principales milices du pays. Or, dans les faits, ses adeptes refuseront de désarmer et restent d'ailleurs présents dans le paysage sécuritaire du pays dogon. A l'instar des Dozos, ils dressent des check-points leur permettant de contrôler les mouvements des populations. Moïse Mounkoro, « Au centre du Mali, des groupes d'autodéfense ont remplacé l'État ». Publié le 25 février 2020, bit.ly/3M90Tok
[26]Théophile Kouamouo, *J'accuse Ouattara* (Paris : Books On Demand, 2012), 91.
[27]Cyril K. Daddieh, *Historical Dictionary of Côte d'Ivoire (the Ivory Coast) (Third Edition)*, lxxv.
[28]Georges Ibrahim Tounkara, « Massacre de Duékoué : Amadé Ouérémi devant la justice », publié le 26 mars 2021, https://p.dw.com/p/3rC6k
[29]Les Dozos s'accordent souvent sur des arrangements sécuritaires régionaux et des systèmes juridiques coutumiers en vue d'organiser leurs business, auxquels ils confèrent une dimension mystique : « *Ils ont proposé une liste de crimes chacun étant accompagné d'une amende à payer, le tout selon la gravité de l'offense […] Peu à peu, les dozos ivoiriens ont répandu ce système judiciaire […] les dozos faisaient ce que les agents de sécurité de l'État avaient déjà fait : ils ont privatisé la sécurité nationale en faisant fi des lois et de la Constitution, ce qui n'est pas forcément surprenant, compte tenu des manipulations de la Constitution effectuées par la quasi-totalité des présidents ivoiriens […] La seule manière de résoudre le problème dozo -leurs actions armées, leurs atrocités, leurs habitudes extralégales, leur conduite peu transparente- est finalement de contrôler ces mêmes 'bavures' au niveau des hommes politiques qui dirigent le pays* ». Joseph Hellweg, « La chasse à l'instabilité : Les dozos, l'état et la tentation de l'extralégalité en Côte d'Ivoire », *Migrations Société*, n°144 (2012/6) : 163-182, bit.ly/41jw0lu
[30]Prince Beganssou, « Abobo : immersion dans l'antre de la milice antimicrobes ». Consulté le 15 octobre 2021, https://www.ivoiresoir.net/abobo-immersion-dans-lantre-de-la-milice-anti-microbes/
[31]CAERT/Union Africaine, « Analyse Préliminaire : l'attaque de la station balnéaire de Grand Bassam-République de Côte d'Ivoire », Publié le 14 mars 2016, https://urlz.fr/lO2X
[32]Géopolis, « Al Baghdadi, le 'fantôme de Daech' annoncé aux confins du Tchad et du Niger ». Publié le 30 janvier 2018, https://urlz.fr/lO2V
[33]Ledit Groupe est une coalition de groupes affidés à AQMI, annoncée en mars 2017, regroupant les dirigeants de plusieurs groupes terroristes, évoluant notamment au Mali, au Niger et au Burkina Faso. European Council on Foreign Relations, Mapping armed groups in Mali and the Sahel - The Group for the Support of Islam and Muslims (*Jama'at Nusrat al-Islam wa al-Muslimeen*, JNIM), Mai 2019, https://urlz.fr/lO33
[34]Joseph Hellweg et Nicolas Médevielle, « Zakaria Koné et les transformations des chasseurs dozos en Côte d'Ivoire : de la société civile comme stratégie politique », *Afrique contemporaine*, n° 263-264, (2017/3-4) : 41-58, https://urlz.fr/lO34
[35]Lucien Noullez et Bernard Wicht, *L'idée de milice et le modèle suisse dans la pensée de Machiavel*. (Lausanne: L'Âge d'Homme, 1995), 208.
[36]Jacques Fomerand, *Historical Dictionary of Human Rights (Second Edition)* (Maryland: Rowman & Littlefield, 2021), lxiii.
[37]Cyril K. Daddieh, *Historical Dictionary of Côte d'Ivoire (the Ivory Coast) (Third Edition)* (New York: Rowman & Littlefield, 2016), lxxiii.

[38]« La CPI envisage d'ouvrir une enquête sur des massacres commis en Côte d'Ivoire », publié le 6 avril 2011, https://urlz.fr/lO36
[39]Bureau du Procureur/CPI, « Côte d'Ivoire : le Procureur de la CPI est sur le point de demander aux juges l'autorisation d'ouvrir une enquête », publié le 22 juin 2011, https://urlz.fr/lO39
[40]ICC-CPI, « Déclaration de reconnaissance de la *Compétence* de la Cour Pénale Internationale », consulté le 16 avril 2021, https://urlz.fr/lO3a
[41]« Côte d'Ivoire – CPI : Moreno-Ocampo à Abidjan pour rencontrer Ouattara et le camp Gbagbo », publié le 15 octobre 2011, https://urlz.fr/lO3b
[42]La Croix, « Luis Moreno-Ocampo accuse le camp Gbagbo des crimes les plus graves », publié le 3 juin 2012, https://urlz.fr/lO3d
[43]Laurent Gbagbo et François Mattei, *Libre : pour la vérité et la justice* (Paris : Max Millo, 2018), 264.
[44]Le crime contre l'Humanité est un crime imprescriptible, englobant des actes atroces perpétrés à grande échelle contre des civils. Il se distingue du crime de guerre, puisqu'il s'applique aussi bien en temps de guerre qu'en temps de paix. Françoise Feugas, *Israël,* « Palestine, que peut le droit international ? Juger les criminels », *Le Monde diplomatique*, Mars (2009) : 13.
[45]Laurent Gbagbo et François Mattei, *Libre : pour la vérité et la justice* (Paris : Max Millo, 2018), 264.
[46]Cyril K. Daddieh, *Historical Dictionary of Côte d'Ivoire (the Ivory Coast) (Third Edition)*, lxxiv.
[47]Cour Pénale Internationale, « Situation en Côte d'Ivoire : Affaire le Procureur c. Laurent Gbagbo et Charles Blé Goudé (ICC-02/11-01/15) (Extraits) », publié le 28 septembre 2018, https://urlz.fr/lO3f
[48]Ibid.
[49]Cour Pénale Internationale, « Situation en Côte d'Ivoire : Affaire le Procureur c. Laurent Gbagbo et Charles Blé Goudé (ICC-02/11-01/15) (Extraits) ».
[50]Gbagbo Laurent et Mattei François, *Libre : pour la vérité et la justice*, 249.
[51]Cour Pénale Internationale, « Situation en Côte d'Ivoire : Affaire le Procureur c. Laurent Gbagbo et Charles Blé Goudé (ICC-02/11-01/15) (Extraits) ».
[52]Laurent Gbagbo et François Mattei, *Libre : pour la vérité et la justice*, 273.
[53]VOA Afrique/AFP, « 150 condamnations pour les crimes post-électoraux en Côte d'Ivoire », publié le 10 mai 2018, https://urlz.fr/lO3i
[54]Alexis Adélé, « Qui sont les 300 prisonniers politiques de Côte d'Ivoire ? », publié le 27 janvier 2016, https://urlz.fr/lO3j
[55]Les Com'zones sont les Commandants de Zones, une poignée de chefs militaires qui se reconvertiront en hauts responsables politiques et sécuritaires après 2011. Leur influence restera donc intacte.
[56]On procédera d'abord à l'établissement de la Commission Dialogue, Vérité et Réconciliation « CDVR » (Ordonnance n°2011-167, du 13 juillet 2011), ensuite de la Commission Nationale pour la Réconciliation et l'Indemnisation des Victimes « CONARIV » (Ordonnance n°2015-174, du 24 mars 2015), sensée consolider la dynamique de réconciliation.
[57]Bruno Charbonneau, « Côte d'Ivoire : possibilités et limites d'une réconciliation », *Afrique contemporaine*, n°245 (2013/1) : 141.
[58]Batic Natascha, « L'invité du mois : Johan Galtung », *Le Courrier de l'Unesco* (Janvier 1997) : 04.
[59]Galtung John, Cultural peace: some characteristics, 79.
[60]Fabrice Courtin, Florence Fournet et Philippe Solano, « La crise ivoirienne et les migrants burkinabés : l'effet boomerang d'une migration internationale », *Afrique contemporaine*, n°236 (2010/4) : 15.
[61]Jean-Pierre Chauveau, « Question foncière et construction nationale en Côte d'Ivoire : les enjeux silencieux d'un coup d'État », *Politique africaine*, n°78 (2000/2) : 106.

[62]Jean-Pierre Chauveau, *Question foncière et construction nationale en Côte d'Ivoire : les enjeux silencieux d'un coup d'État,*106.
[63]République de Côte d'Ivoire/CDVR, *Rapport final*. publié en décembre 2014, consulté le 27 juillet 2021, https://lc.cx/xkTLAh
[64]La nature et les convictions du personnage étaient incompatibles avec sa mission au sein de la CDVR-CI, notamment ses convictions anti-évangélistes. Il jugea d'ailleurs inutile de nommer un représentant des évangélistes à la CDVR, ce qu'il ne refusera pas aux catholiques et aux musulmans. Marie Miran-Guyon, « Apocalypse patriotique en Côte d'Ivoire : le pentecôtisme de la démesure », *Afrique contemporaine*, n°252 (2014/4) : 84.
[65]Pétanhangui Arnaud Yéo, Kaphalo Ségorbah Silwé et Joseph Koné, « Démocratie en Côte d'Ivoire : Mythe ou réalité ? », *Document de Politique Afrobarometer*, n°64 (2020), https://urlz.fr/lO3r
[66]The Economist Intelligence Unit, "Democracy Index 2015: democracy in an age of anxiety". *The Economist Intelligence Unit*, 2016, 45-46. URL : https://urlz.fr/lO3s
[67]Gramsci A. (Traduit de l'italien par Moget G. et Monjo A.), *OEuvres choisies* (Paris : Éditions sociales, 1959), 287.
[68]Parmi eux figurent un Professeur de philosophie, un juriste et un consultant en énergie. Marine Jeannin, « En Côte d'Ivoire, la condamnation de militants pro-Gbagbo tend le climat politique ». Publié le 11 mars 2023, https://urlz.fr/lO3u
[69]Maison d'Arrêt et de Correction d'Abidjan.

Bibliographie

Ouvrages

1. Andréani Gilles et Hassner Pierre, *Justifier la guerre ? De l'humanitaire au contre-terrorisme*, Paris : Sciences-po, 2005.
2. Aya Laurie Kouadio, *Les microbes : Nouveau visage de la criminalité urbaine à Abidjan.* Paris : Harrnattan, 2020.
3. Callens Stephane (dir.), *Gouvernance : exercices de pouvoir.* Paris : Harrnattan, 2009.
4. Cloarec Danielle Domergue et Muracciole Jean-François, *Milices du Seizième siècle à nos jours*. Paris : Harmattan, 2010.
5. Corcuff Philippe, « Frustrations relatives », dans, *Dictionnaire des mouvements sociaux*, dir., Fillieule, O. (et d'autres), Paris : Presses de Sciences Po, 2019.
6. Daddieh Cyril K., *Historical Dictionary of Côte d'Ivoire (the Ivory Coast) (Third Edition),* New York: Rowman & Littlefield, 2016.
7. Dijkema Claske (et autres), *Transformation de conflit : Retrouver une capacité d'action face à la violence.* Paris : Charles Léopold Mayer, 2017.
8. Galtung John, « Cultural peace: some characteristics », dans, *From a culture of violence to a culture of peace,* dir., Symonides, J. et Singh, K. (et autres), Paris: UNESCO Publishing, 1976.
9. Galtung John, *Theories of Peace: A Synthetic Approach to Peace Thinking*. Oslo: International Peace Research Institute, 1967.
10. Gbagbo Laurent et Mattei François, *Libre : pour la vérité et la justice.* Paris : Max Millo, 2018.
11. Gramsci A. (Traduit de l'italien par Moget G. et Monjo A.), *OEuvres choisies.* Paris : Éditions sociales, 1959.

12. Grigsby Ellen, *Analyzing politics: an introduction to political science (4th Ed)*. USA: Wadsworth, 2009.
13. Jacques Fomerand, *Historical Dictionary of Human Rights (Second Edition)*. Maryland: Rowman & Littlefield, 2021.
14. Kouamouo Théophile, *J'accuse Ouattara.* Paris : Books On Demand, 2012.
15. Mansfield N., *Theorizing War: From Hobbes to Badiou*. London : Palgrave MacMillan, 2008.
16. Noullez Lucien et Wicht Bernard, *L'idée de milice et le modèle suisse dans la pensée de Machiavel*. Lausanne : L'Âge d'Homme, 1995.

Articles de périodiques

1. Batic Natascha, « L'invité du mois : Johan Galtung », *Le Courrier de l'Unesco* (Janvier 1997).
2. Bettati Mario, « Du droit d'ingérence à la responsabilité de protéger », Outre-Terre, n°20 (2007/3).
3. Charbonneau Bruno, « Côte d'Ivoire : possibilités et limites d'une réconciliation », *Afrique contemporaine*, n°245 (2013/1).
4. Chauveau Jean-Pierre, « Question foncière et construction nationale en Côte d'Ivoire : les enjeux silencieux d'un coup d'État », *Politique africaine*, n°78 (2000/2).
5. Courtin Fabrice, Fournet Florence et Solano Philippe, « La crise ivoirienne et les migrants burkinabés : l'effet boomerang d'une migration internationale », *Afrique contemporaine*, n°236 (2010/4).
6. Dubet François, « Frustration relative et individualisation des inégalités », *Revue de l'OFCE*, n°150 (2017/1).
7. Feugas Françoise, *Israël,* « Palestine, que peut le droit international ? Juger les criminels », *Le Monde diplomatique*, Mars (2009).
8. Flynn C., Damant D., Bernard J. et Lessard G., « Entre théorie de la paix et continuum de la violence : réflexion autour du concept de la violence structurelle », *Revue canadienne de service social*, Vol. 33, n°01 (2016).
9. Galtung John, *Repenser le conflit : l'approche culturelle,* (Conseil de l'Europe, 2002).
10. Hellweg Joseph et Médevielle Nicolas, « Zakaria Koné et les transformations des chasseurs dozos en Côte d'Ivoire : de la société civile comme stratégie politique », *Afrique contemporaine*, n° 263-264, (2017/3-4).
11. Hellweg Joseph, « La chasse à l'instabilité : Les dozos, l'état et la tentation de l'extralégalité en Côte d'Ivoire », *Migrations Société*, n°144 (2012/6).
12. Lachaux C., « La 'guerre économique' n'est pas la guerre », *Revue des deux mondes* (Avril 1995).
13. Miran-Guyon Marie, « Apocalypse patriotique en Côte d'Ivoire : le pentecôtisme de la démesure », *Afrique contemporaine*, n°252 (2014/4)
14. Pétanhangui Arnaud Yéo, Kaphalo Ségorbah Silwé et Joseph Koné, « Démocratie en Côte d'Ivoire : Mythe ou réalité ? », *Document de Politique Afrobarometer*, n°64 (2020).
15. رءوف عزت. « فكر :منطق العمران بين التأنس والتوحش.» .مجلة الوعي الإسلامي (الكترونية).

Articles web et rapports

1. « La CPI envisage d'ouvrir une enquête sur des massacres commis en Côte d'Ivoire »
2. « Côte d'Ivoire – CPI : Moreno-Ocampo à Abidjan pour rencontrer Ouattara et le camp Gbagbo »
3. Adélé Alexis, « Qui sont les 300 prisonniers politiques de Côte d'Ivoire ? »
4. Beganssou Prince, « Abobo : immersion dans l'antre de la milice antimicrobes »
5. Bureau du Procureur/CPI, « Côte d'Ivoire : le Procureur de la CPI est sur le point de demander aux juges l'autorisation d'ouvrir une enquête »
6. CAERT/Union Africaine, « Analyse Préliminaire : l'attaque de la station balnéaire de Grand Bassam-République de Côte d'Ivoire »
7. Cour Pénale Internationale, « Situation en Côte d'Ivoire : Affaire le Procureur c. Laurent Gbagbo et Charles Blé Goudé (ICC-02/11-01/15) (Extraits) »
8. European Council on Foreign Relations, Mapping armed groups in Mali and the Sahel - The Group for the Support of Islam and Muslims (*Jama'at Nusrat al-Islam wa al-Muslimeen*, JNIM)
9. Géopolis, « Al Baghdadi, le 'fantôme de Daech' annoncé aux confins du Tchad et du Niger »
10. ICC-CPI, « Déclaration de reconnaissance de la *Compétence* de la Cour Pénale Internationale »
11. Jeangène Jean-Baptiste Vilmer, « La mythologie française du droit d'ingérence »
12. Jeannin Marine, « En Côte d'Ivoire, la condamnation de militants pro-Gbagbo tend le climat politique »
13. Kouamé Alla, « Désarmement - Bamba Mamoutou (Président des dozos de Côte d`Ivoire): celui qui nous désarme ne durera pas au pouvoir »
14. Kouassi Abraham /soir Info, « Microbes/Touré Almamy : 'de grosses têtes qui ont combattu au niveau de la rébellion, sont derrière ces enfants' »
15. La Croix, « Luis Moreno-Ocampo accuse le camp Gbagbo des crimes les plus graves »
16. Mounkoro Moïse, « Au centre du Mali, des groupes d'autodéfense ont remplacé l'État »
17. République de Côte d'Ivoire/CDVR, *Rapport final*.
18. The Economist Intelligence Unit, "Democracy Index 2015: democracy in an age of anxiety". 2016.
19. Tounkara Georges Ibrahim, « Massacre de Duékoué : Amadé Ouérémi devant la justice »
20. VOA-Afrique/AFP, « 150 condamnations pour les crimes post-électoraux en Côte d'Ivoire »

Journal of Political Orbits
ISSN: 2588-1825 EISSN: 2710-8341
Volume: (07) / N°: (01), (2023), p 508 - 535

Le rôle des services de renseignement dans la guerre économique en France
The role of intelligence services in the economic war in France

Salah Eddine Amirech

Université Alger 3, (Algérie), amirechesalaheddine@gmail.com

Reçu: 29/04/2023 *Accepté: 07/06/2023* *Publié: 16/06/2023*

Résumé:

Depuis le début des années 1990, le gouvernement français a procédé à la mise en place d'un dispositif de guerre économique, composé d'un Haut responsable à l'intelligence économique (HRIE), nommé auprès du Premier Ministre et rattaché directement au Secrétariat général de la défense nationale (SGDN). Elle dispose aussi d'une Délégation générale à l'IE au sein du ministère de l'Economie. Les ministères des Affaires Etrangères et de la Défense ont nommés chacun un HRIE. À partir des années 2000, plusieurs Directions de renseignement ont été engagées pleinement dans cette mission, à l'instar de la DCRI, la DGSE, la DRSD, la DRM, ou encore la DGGN.

Les mots clés: Guerre économique; renseignement économique; intelligence économique; patriotisme économique; compétition économique; espionnage économique; espionnage industriel.

Abstract:

Since the beginning of the 1990s, the French government has implemented an economic warfare mechanism, composed of a High Level Economic Intelligence (IE) officer, appointed to the Prime Minister and report indirectly to the General Secretariat of National Defence. It also has a General Delegation to (EI) within the Ministry of Economy. The Ministries of Foreign Affairs and Defence have each appointeda senior official to (EI). Since the 2000s, several Intelligence Departments have been fully engaged in this mission, like the DCRI, DGSE, DRSD, DRM or DGGN.

Keywords: Economic War; Economic intelligence; economic patriotism; economic competition; economic espionage; industrial espionage.

1. Introduction :

La fin de la confrontation géostratégique et le déclin de l'affrontement idéologique entre les deux blocs hégémoniques américain et soviétique, de l'époque, ont bouleversé l'ordre établi des relations internationales. La problématique militaire Est-Ouest est devenue obsolète et a laissé la place à une logique économique. L'objectif, aujourd'hui, n'est plus la conquête territoriale ou coloniale, par la guerre militaire. Il s'agit bien de la conquête des marchés par la « guerre économique ».

Face à cette nouvelle donne complexe, les Etats ont mis tous leurs moyens (administration, diplomatie … etc.) au service des entreprises et leurs "services secrets" ont été réorientés vers le renseignement économique, pour assister les décideurs à comprendre les nouvelles tendances commerciales et garantir la sécurité de leurs périmètres économiques.

En France, la Direction centrale du renseignement Intérieur (DCRI), la Direction Générale de la sécurité extérieure (DGSE) et la Direction du renseignement et de la sécurité de la défense (DRSD) … etc., usent des méthodes et techniques les plus déloyales, pour la conquête des marchés et consacrent une part croissante de leurs activités à l'intelligence, au renseignement et au contre-espionnage économique.

Problématique :

La problématique que nous aurons à traiter sera axée sur le questionnement suivant : « Quel rôle pour les services de renseignement français dans le soutien des acteurs économiques, publics et privés, dans leur lutte contre les différentes formes de guerre économique ? ».

Hypothèse :

Nous allons essayer de répondre à cette problématique et démontrer le rôle des différentes structures, publiques et privées, engagées dans les actions de renseignement économique en France, tout en adoptant l'hypothèse suivante

« Nous estimons que le renseignement est une fonction primordiale dans la guerre économique ».

Intérêt et importance du thème :

Le renseignement économique est considéré comme une arme d'influence et de contre influence dans la guerre économique, ce qui nécessite une réflexion pour décrypter le rôle primordial et l'importance de cette fonction dans le soutien des acteurs économiques dans leur concurrence pour l'octroi de nouveaux marchés à l'échelle internationale. A ce propos, le cas français nous semble être le laboratoire de prédilection quant à l'analyse de cette pratique.

Approches méthodologiques :

Lors de cette étude, il nous a été évident, d'utiliser une approche analytique, recouvrant l'analyse approfondie des différentes questions liées au renseignement économique en France (champs d'actions, objectifs, contraintes … etc.). Aussi, nous avons utilisé une approche historique, pour cerner le cadre d'évolution de la guerre économique et du renseignement économique en France et une approche comparative, recouvrant le rôle de chaque structure de renseignement engagée dans ce domaine.

Principales subdivisions :

Pour tenter d'apporter certains éléments de réponse à la problématique posée, cet article sera scindé en deux parties essentielles :La première est celle relative à l'évolution de la guerre économique et du renseignement d'intérêt économique en France, quant à la seconde partie, celle-ci, a été consacrée à l'analyse du rôle des différentes structures de renseignement en France dans le soutien des acteurs économiques dans leurs conflits commerciaux, où, nous tenterons aussi de dresser un aperçu sur quelques affaires y afférentes.

2. Guerre économique et renseignement en France :

2.1. La guerre économique en France :

La réflexion sur la guerre économique en France est engagée depuis le XXᵉsiècle et l'expérience en la matière a souvent inspiré les autres pays occidentaux, en particulier les modèles allemand et anglais. Le gouvernement français s'est toujours affiché, sans réserve, dans le soutien des entreprises nationales dans la conquête des marchés internationaux, en valorisant le rôle primordial des fonctions de renseignement et d'intelligence économique.

En effet, le premier dispositif de guerre économique en France est apparu durant la Première Guerre mondiale avec la création de la Commission chargée de la collecte d'informations sur les ressources disponibles, l'industrie et les importations alimentaires (en 1914) et le Service de recueil des renseignements économiques du 2ᵉ Bureau de l'Etat-Major des Armées (à partir de 1916), puis la création de la Compagnie française du pétrole (rebaptisée Total), par le ministère de l'Armement (en 1921) [(1)].

Depuis la fin de la Première Guerre mondiale, l'Etat français a créé le Réseau d'informations sur le commerce extérieur, pour permettre la gestion des affaires liées à l'export et a chargé l'appareil consulaire, le ministère de l'Economie et la Chambre de commerce de Paris, pour accompagner les entreprises nationales et veiller sur les intérêts économiques de la France à l'étranger[(2)].

Après la fin de la Seconde Guerre mondiale, le Général Charles de Gaulle a créé la Direction des relations économiques extérieures (DREE), pour soutenir les entreprises françaises dans la compétition internationale.

Dès 1945, l'Etat français a créé la Compagnie française d'assurance pour le commerce extérieur (COFACE), chargée du soutien technique aux pays en voie de développement et au milieu des années 1950, il a engagé une politique industrielle de défense (nucléaire, aéronautique, missiles … etc.) orientée vers la recherche de l'autonomie et la réduction du déficit pétrolier[(3)].

Durant les années 1960, la France a développé une stratégie de prêts-achats, pour conditionner les crédits d'achat des produits français.Dès 1964, le Commissaire général du Plan de la République FrançaisePierre Massé (ingénieur des Ponts et Chaussées) avait initié les fondements du modèle français d'intelligence économique.

À partir des années 1970, la France a adopté des politiques d'aides publiques à l'exportation et a contribué au financement des technologies de pointe(4), avant de définir pour la première fois les armes de guerre économique comme étant la productivité, l'innovation, la recherche, la formation, la normalisation, l'espionnage industriel et la diplomatie(5).

À la fin du XX^{e} siècle, le gouvernement français a élargi sa présence dans le continent africain, par la promotion de la francophonie, la coopération et la normalisation pour se protéger de la concurrence étrangère et s'imposer dans les domaines technologiques et économiques(6). Puis, avec l'arrivée du libéralisme du marché en 1990, l'Etat français a réorganisé l'ensemble de ses institutions publiques économiques, commerciales et financières pour faire face aux nouvelles exigences de la compétition internationale et défendre les intérêts économiques du pays(7).

2.1.1. La politique nationale d'intelligence économique en France :

En 1994, les premiers fondements du système national d'intelligence économique avaient été fixés en France, dans un rapport du commissariat au Plan sur l'intelligence économique et la stratégie des entreprises (rapport Henri Martre), qui regroupe l'ensemble des moyens et des actions de l'Etat, notamment des services de renseignement (en particulier l'ex-Direction à la sécurité du territoire – ex-DST), pour soutenir les acteurs économiques dans la conquête des marchés mondiaux(8).

En 1995, le Comité pour la compétitivité et la sécurité économique (CCSE) fut créé et rattaché directement au Secrétariat général de la défense nationale (SGDN). Il regroupait six (06) responsables de grandes entreprises d'industrie en plus du Professeur Montagnier (découvreur du virus du Sida).

Le (CCSE) avait pour mission d'avertir le gouvernement des tentatives d'atteintes aux intérêts économiques français[9] et de contrecarrer les opérations de guerre économique, avant qu'il ne soit dissous, en 1997[10].

Entre 1996 et 1997, l'intelligence économique apparaît officiellement comme un nouveau paradigme en France et le gouvernement avait, dès lors, découvert l'importance stratégique de cette fonction dans la stratégie de guerre économique. Dans ce registre, l'ancien Président Jacques Chirac au même titre que son ministre des Finances à l'époque, avaient orienté les chefs d'entreprises et de l'administration française, pour développer et rationnaliser l'intelligence économique[11].

En 1998, le Mouvement des entreprises de France (MEDEF) a été créépour représenter les dirigeants de nombreuses entreprises françaises issues de divers secteurs d'activité, dont l'objectif principal est de promouvoir la place et les valeurs des entreprises françaises compétitives, dont il a joué un rôle primordial dansla politique d'intelligence économique en France[12].

En 2003, le député Bernard Carayon avait reconnu ouvertement l'existence d'une guerre économique et son rapport adressé aux autorités françaises avait débouché sur l'installation en 2004 du Haut responsable à l'intelligence économique (HRIE), en l'occurrence Alain juillet, qui était ex-Directeur du renseignement à la DGSE, à cette époque et qui fut rattaché à la Présidence de la République via le Secrétariat général de la défense nationale (SGDN).

Le HRIE coordonnait les activités des secteurs économiques publics et privés et de l'ensemble de la communauté française (hauts fonctionnaires, entrepreneurs, médias … etc.) en matière d'intelligence économique[13] et rédigeait des référentiels de formation, pour initier les bases de l'enseignement de cette nouvelle discipline dans les universités et les grandes écoles[14]. Il a également, participé à la création de deux fonds d'investissement français, pour contrecarrer les opérations de rachat des entreprises stratégiques françaises par des fonds étrangers comme il avait enquêté sur les investissements étrangers en France[15].

En 2004, la politique d'intelligence économique a été régionalisée en France et les préfets ont été instruits par le ministère de l'Intérieur, pour assurer la direction d'un Comité stratégique d'intelligence territoriale (CSIE) et d'un groupe de travail de sécurité économique (GTSE), afin d'établir les listes des entreprises et des établissements scientifiques sensibles implantés au niveau régional et les cartographies des risques et des menaces pouvant les atteindre(16).

En 2005, chaque Comité territorial a été soutenu par un Chargé de mission régionale d'intelligence économique (CRMIE) qui coordonne les activités avec les représentants des services de sécurité et de renseignement locaux, pour assurer la sécurité, la protection et le développement des entreprises stratégiques(17).

Durant la fin de l'année 2005, l'Assemblée des chambres françaises de commerce et d'industrie (ACFCI) avait lancé un plan national pour l'intelligence économique, dit « Plan National des CCI » qui visait la formation des collaborateurs, pour instaurer une doctrine dynamique en matière d'intelligence économique et exercer une influence dans la concurrence internationale et la croissance économique française(18).

En 2006, le gouvernement a réorienté sa mission diplomatique vers les intérêts économiques et a redéployé ses ambassades à l'étranger pour accroître la présence française dans les zones de forte croissance économique(19).Durant la même année, Bernard Carayon a adressé au Premier ministre, son deuxième rapport connu sous "Le rapport Carayon Bis", à travers lequel, il avait plaidé pour « une politique de protectionnisme », basée sur la « stratégie industrielle » et le « patriotisme économique », afin de pouvoir préserver les intérêts économiques français(20).

Bernard Carayon avait opté pour une politique offensive, en proposant entre autres, la création auprès du Président de la République, d'un Conseil de compétitivité et de sécurité économique (CCSE) et la nomination auprès du Premier ministre, d'un ministre délégué en charge de la politique d'intelligence économique (MDCPIE). Il avait aussi, insisté sur le rôle de la diplomatie française dans la préservation et la conquête des marchés au profit des entreprises françaises(21).

Pour sa part, le Conseil économique et social (CES) a publié un rapport sur l'intelligence économique, à travers lequel, il a opté, aussi, pour une politique offensive dans la guerre économique, en insistant sur le rôle des institutions de l'Etat dans le soutien des acteurs économiques français et le renforcement de leurs capacités d'innovation et de compétitivité à l'échelle l'internationale(22).

En 2008, face à la crise financière internationale, le gouvernement s'est lancé avec le Fond stratégique d'investissement(FSI), pour soutenir les entreprises françaises performantes, ciblées par les groupes étrangers qui veulent leur rachat(23).

En 2009, il a misé sur la politique de « patriotisme économique », en créant l'Agence de l'innovation industrielle (AII), pour soutenir les grands projets industriels prometteurs. Il a également mis sur pied, un complexe d'aides publiques pour protéger les secteurs stratégiques liés notamment à la sécurité et à la défense des convoitises et attaques étrangères(24).

Durant la même année, il a créé la Société de prise de participation de l'Etat (SPPE) et la Société de financement de l'économie française (SFEF), pour permettre aux institutions financières étatiques d'injecter les crédits aux PME et PMI françaises(25), avant de remplacer le HRIE par le Délégué interministériel à l'intelligence économique (DIIE),qui fut placé directement sous tutelle de la Présidence de la République via le Coordinateur national du renseignement (CNR), qui collabore avec les services de la Direction centrale du renseignement intérieur (DCRI) (26).

Le DIIE a été nommé officiellement en 2011 et appuyé par le Coordinateur des politiques régionales d'intelligence économique (CPRIE). Il avait pour mission l'élaboration des politiques publiques d'intelligence économique et l'accompagnement des entreprises dans leur environnement économique concurrentiel international. Il a été chargé aussi, pour veiller au renforcement des capacités d'influencede la France dans les institutions internationales économiques, pour sceller ses positions commerciales dans le marché mondial(27).

En effet, plusieurs experts et spécialistes du domaine estiment que malgré les multiples réformes engagées pour la mise en œuvre d'une politique publique efficiente d'intelligence économique, celle-ci, n'avait pas apporté de résultats probants. Dans ce registre, la Délégation parlementaire au renseignement du Sénat français a estimé que les premières tentatives entamées par la CCSE, puis le HRIE, portaient en elles-mêmes les raisons de leur échec, en raison de leur rattachement au (SGDN) qui était faiblement reliée aux entreprises et que le (DIIE), rattaché au Premier ministre a été lui-même supprimé en 2016[28].

Selon Christian Harbulot[*], ce n'est qu'en 2016, soit après le choc provoqué par les mesures prises par l'ancien Président américain Donald Trump à l'égard de la Chine, que la France a pris conscience des retombées d'une éventuelle guerre économique durable entre ces deux principaux acteurs du marché mondial et a engagé de sérieuxtravaux, pour la réorganisation des structures concourant à la production et au traitement du renseignement d'intérêt économique, en créant le Commissariat à l'information stratégique et à la sécurité économique (CISSE)[29].

Le CISSE a été créé par décret, le 29 janvier 2016, au sein du ministère de l'Economie, de l'Industrie et du Numérique, en remplacement du DIIE, pour assurer le pilotage interministériel de la politique publique en matière de protection et de promotion des intérêts économiques, industriels et scientifiques de la France[30].

La création de cette nouvelle structure s'est accompagnée de la rénovation des dispositifs territoriaux d'intelligence économique, qui reposent sur deux structures essentielles, à savoir le Comité régional à l'intelligence économique territoriale (CRIET), regroupant entre autres, des représentants régionaux de la direction Centrale de la sécurité intérieure (DCRI) et la Direction générale de la gendarmerie nationale (DGGN) et un Comité régional de sécurité et d'information stratégique (CRSIS), qui facilite la coordination avec les services de renseignement, notamment en matière d'identification d'entreprises innovantes devant faire l'objet d'une vigilance particulière et de traitement d'informations réservées[31].

2.2. Le renseignement économique en France :

Le renseignement économique est d'une grande importance dans la conduite des guerres conventionnelles en France depuis l'ère napoléonienne, dont le premier fut inventé au XIX^{e} siècle par Vidocq, pour le renseignement commercial et le recouvrement de créances.

Durant la Première guerre mondiale, l'Etat-Major des Armées (EMA) en France avait instauré un système de renseignement économique, pour mener une offensive économique et répondre aux besoins stratégiques de la guerre.

Aussi, les sections « renseignement » et « contrôle » au 2^{e} Bureau de l'EMA avaient projetés la création d'un service commercial spécial, pour la coopération avec les agences de sécurité privées, afin de recueillir les renseignements sur les entreprises françaises appelées à exercer ou à conclure des marchés avec le ministère de la Guerre(32).

L'époque entre les deux guerres mondiales, la France avait entrepris des réflexions sur la belligérance économique entre les puissances, où elle s'est intéressée aux études des techniques et stratégies de renseignement économique et commercial et à la manière de mener sa guerre économique en temps de paix, notamment celles élaborées par les allemands(33).

Durant les années 1950 et juste après la découverte des grands gisements pétroliers dans la région de Hassi Messaoud, en Algérie, le gouvernement français avait mis en place un service de renseignement privé, intitulé « Protection, sécurité, administration »(34), composé d'anciens agents des services de renseignement, pour soutenir l'effort des entreprises pétrolières françaises dans leur concurrence dans le marché pétrolier international.

En 1960, le général Charles de Gaule, Président de la République, à cette époque, avait chargé son Conseiller Jacques Foccart, homme politique et responsable du Service de documentation extérieure et de contre-espionnage (SDECE) de maintenir les pays d'Afrique francophone sous la tutelle française et de préserver les intérêts géopolitiques et économiques de la France, dans cette région(35).

Pour y faire, Jacques Foccart avait mis en place un vaste réseau interpersonnel (des proches de l'administration coloniale, d'anciens militaires français, des agents correspondants du SDECE … etc.), à la tête des pays africains nouvellement indépendants, à l'instar d'Ahidjo au Cameroun, Eyadema au Togo et Bongo au Gabon. Il avait, aussi, instauré un arsenal d'accords militaires et économiques (secrets) qui garantissent la suprématie française en Afrique et assurent aux entreprises françaises le monopole sur les matières premières stratégiques et l'avantage commercial de leurs produits(36).

Au début des années 1990, une prise de conscience progressive des enjeux du renseignement économique est apparue en France, qui s'est intéressée peu à peu, à l'identification des menaces de la compétition économique internationale et à la création des sociétés de sécurité économique(37), avant d'annoncer officiellement, en 1995, la création du Comité pour la compétitivité et la sécurité économique (CCSE) qui avait en plus de la mission principale supra-citée, la tâche liée à l'analyse du renseignement au profit du gouvernement et des entreprises françaises dans l'objectif de les permettre de protéger leurs secrets économiques et les conseiller sur les stratégies commerciales adoptées(38).

Toutefois, plusieurs experts et spécialistes estiment que l'appareil étatique de renseignement était totalement déconnectés des problématiques de la guerre économique, à cette époque, en étant concentré sur la lutte antiterroriste et que les multiples efforts répétés de certains Directeurs de renseignementne permirent pas de reconnecter leurs services à ce nouveau champ conflictuel.

Ce n'est qu'en 2014, que le Renseignement économique et financier (REF) a été retenu comme premier axe de travail de la Délégation parlementaire au renseignement (DPR) qui a qualifié cette fonction de composante déterminante de la politique publique du renseignement en France.En 2015, les services spécialisé sont bénéficié de la possibilité de recourir aux techniques de renseignement pour la défense et la promotion des intérêts économiques, industriels et scientifiques majeurs de la France(39).

En 2017, la (DPR) s'est penchée sur le renseignement d'intérêt économique qu'elle considère comme un instrument essentiel pour la mise en œuvre d'une politique publique ambitieuse de protection et de promotion des intérêts économiques, industriels et scientifiques majeurs de la nation.

Durant la même année, cette fonction a été rénovée en profondeur dans le cadre du Plan national d'orientation du renseignement (PNOR) en l'accordant une place beaucoup plus centrale avec une double finalité, à la fois défensive et offensive(40).

2.2.1. Les objectifs du renseignement économique en France :

Le champ d'action du renseignement économique s'articule autour de « la recherche de l'information » et peut prendre, aussi, la forme de « renseignement clandestin » considéré comme étant une activité « d'espionnage industriel ». Toutefois, ces fonctions sont indispensables à la sécurité des Etats et aux dynamismes de leurs acteurs économiqueset permettent de savoir, de prévoir et d'agir contre les différentes formes d'attaques de la guerre économique. Selon les fondamentaux du renseignement économique français, ces fonctions permettent(41):

- la prise de connaissance des pratiques, des besoins, des intérêts, des intentions, des objectifs et des stratégies des adversaires commerciaux ;

- la connaissance de la situation, du rôle et des cercles d'influence des acteurs économiques et financiers afin de mesurer leurs poids, leurs moyens d'intervention, leurs objectifs et leurs menaces potentielles ;

- le contrôle des stratégies d'implantation et des opérations de rachat envisagées par les entreprises étrangères ;

- la prévention contre les offensives inamicales et la résistance aux lobbies et aux groupes de pression économiques et financiers ;

- l'adaptation aux différentes mutations technologiques et l'acquisition des nouveaux procédés d'innovation dans le domaine de la Recherche-Développement ;

- le suivi des tendances générales des économies des marchés nationaux et internationaux (taux d'inflation et d'intérêt, cours des matières premières, évolution des PIB, endettement des pays et des entreprises … etc.) ;

- la récupération des informations utiles sur les stratégies particulières des entreprises partenaires et concurrentes (histoire économique, situation et place dans le marché d'activité, prévisions et menaces … etc.) ;

- la défense contre les menées subversives et les activités clandestines de certains acteurs économiques subversifs activant sous couvert d'entreprises licites (multinationales du crime organisé, mafias et réseaux de trafic … etc.) ;

- la lutte contre les actions des entreprises manipulatrices, à savoir, les compagnes de désinformation, de pression, de chantage, de menaces et d'agressions commanditées par des milieux économiques hostiles (les organisations spécialisées dans le banditisme transfrontalier, la délinquance financière, le trafic de drogue, le blanchiment d'argent, le commerce d'armes, de l'or et des devises … etc.) ;

- l'anticipation de l'évolution des enjeux et des tendances économiques des mouvements des systèmes des marchés bancaires, monétaires et financiers internationaux.

2.2.2. Les contraintes du renseignement économique en France :

La France se caractérise par une méfiance vis-à-vis du renseignement en général, que l'on associe souvent à l'espionnage et à la surveillance policière, dont il est souvent constaté l'existence de plusieurs contraintes et problèmes liées à cette fonction. On peut citer les principaux problèmes suivants[(42)] :

- le problème de pratique dans la mise en application du renseignement économique, où souvent, les agences de renseignement considèrent les structures compétentes en matière économique et commerciale comme des acteurs secondaires de la communauté du renseignement ;

- le problème de communication et de coordination entre les services de renseignement et les services compétents en matière économiques ;

- le problème de qualité du renseignement économique collecté et des analyses fournies aux décideurs du gouvernement.

3. Structures et pratiques du renseignement économique en France :

3.1. Les structures du renseignement économique en France :

Le renseignement économique en France est une mission assignée principalement à deux (02) ministères. Il s'agit des :

3.1.1. le ministère de l'Intérieur : englobant sous son autorité deux piliers du renseignement, à savoir : la Direction centrale du renseignement intérieur (DCRI) (née en 2008 de la fusion de l'ex-DST et de l'ex-DCRG) et la Direction générale de la gendarmerie nationale (DGGN).

3.1.1.1. la Direction centrale du renseignement intérieur (DCRI) : assure entre autres, la protection du patrimoine économique, scientifique et technologique, en particulier des secteurs clés de l'industrie de défense, de l'aéronautique, de l'énergie nucléaire, des TIC, des biotechnologies, ainsi que des secteurs dits d'avenir (nanotechnologies, neurosciences et agroalimentaire), notamment ceux liés aux technologies duales(43).

Cette direction est chargée de la lutte contre l'espionnage industriel et le soutien des entreprises françaises et leurs managers confrontés à la guerre économique. Ses agents de l'ex-DST organisent des sessions de sensibilisation sur les menaces au sein des grandes sociétés (séminaires, conférences et formations sur les mesures minimales de protection contre les agressions et les actions d'ingérence économique, à savoir, la gestion des micros ordinateurs portables et des téléphones mobiles, les précautions à prendre lors des déplacements à l'étranger... etc.).

La DCRI est chargée, aussi, de la surveillance des cabinets et des sociétés d'intelligence économique, prestataires de services au profit des multinationales et PME françaises, à travers des prérogatives liées aux agréments et à la certification des activités de ces cabinets et de leurs salariés(44).

3.1.1.2. la Direction générale de la gendarmerie nationale (DGGN): la politique publique d'intelligence économique développée par le gouvernement français depuis les années 1990 a imposé à la gendarmerie nationale française de s'insérer dans cette dynamique et d'agir pour favoriser une

prise de conscience générale au sein de son administration, afin de mieux coordonner son action en matière de sécurité globale et de reconnaissance des méthodes de cette politique comme principaux outils de sécurité économique.

Toutefois, considérée comme force de sécurité intérieure armée, engagée pour la défense des intérêts du pays, la DGGN a été chargée du volet défensif de l'intelligence économique(45) et assure entre autres, la mission de défense des points et réseaux sensibles, des industries de défense ou à caractère stratégique, de gardiennage, des installations et grandes entreprises et aussi les missions de sécurité et d'intervention en cas d'agressions matérielles ou immatérielles directes sur les acteurs économiques.

Par ailleurs, la DGGN s'est spécialisée dans la recherche du renseignement économique nécessaire aux actions de prévention contre les risques ciblant le patrimoine scientifique, technique et économique et à la protection des règles de la concurrence, comme elle s'est spécialisée dans le domaine des enquêtes économiques, financières et informatiques(46).

En 2014, elle a créé une Sous-direction de l'anticipation opérationnelle (SDAO), pour mieux prévenir les atteintes à la sécurité économique et renseigner sur les menaces qui pèsent sur les entreprises.

3.1.2. le ministère de la Défense : regroupe sous son autorité, la Direction générale de la sécurité extérieure (DGSE), la Direction du renseignement et de la sécurité de la Défense (DRSD) et la Direction du renseignement militaire (DRM).

3.1.2.1. la Direction générale de la sécurité extérieure (DGSE) : est active dans le domaine économique, où elle est compétente en dehors des frontières du territoire français et chargée essentiellement, de la recherche et de l'exploitation des renseignements, ainsi que des missions visant à détecter et à entraver, hors du territoire français, les activités d'espionnage dirigées contre les intérêts de la France.

La DGSE est habilitée aussi, à réaliser des missions d'espionnage des télécommunications, d'interception des images spatiales, pour l'appui

au renseignement humain et des opérations militaires et dispose d'un système d'écoute dit Ensemble mobile écoute et recherche automatique des émissions (EMERAUDE) (47).

A noter qu'avant qu'il ne soit rebaptisé en DGSE, en 1982, le Service de documentation extérieure et de contre-espionnage (SDECE) regroupait un service appelé « Y », composé d'une vingtaine de personnes chargées du renseignement économique, technologique et industriel.

3.1.2.2. la Direction du renseignement et de la sécurité de la défense (DRSD) : est chargée de la collecte des renseignements économiques touchant aux domaines des armes et des informations relatives aux actions d'atteintes à la sûreté de l'Etat et l'habilitation des personnels pouvant avoir accès aux informations "classifiées" dans les entreprises publiques et privées liées au secteur de l'armement.

La DRSD assure aussi, les missions d'intelligence économique, notamment la lutte contre les activités d'espionnage, la protection des entreprises qui traitent des marchés avec le ministère de la Défense et l'habilitation des personnels en relation avec les secteurs de la défense nationale(48).

3.1.2.3. la Direction du renseignement militaire (DRM) : chargée du renseignement sur le trafic d'armes et de contre-espionnage à côté de la Délégation générale pour l'armement (DGA)*.

En plus des deux (02) ministères supra-cités, d'autres structures publiques sont chargées du renseignement économique en France. Il s'agit de :

3.1.3. Le Secrétariat général de la défense nationale (SGDN) :

Il s'agit d'un organisme placé auprès du Premier Ministre et chargé de la coordination interministérielle en matière de défense et de sécurité nationale. Il produit des synthèses et des analyses sur les sujets d'actualité sensibles, sur la base des données recueillies par les services de renseignement.

Il assure aussi, la mission de renseignement économique à travers le Comité pour la compétitivité et la sécurité économique (CCSE), supra-cité.

Le SDGN a joué un rôle important dans la lutte contre la compagne de boycott des produits français, déclenchée en 1995 en réaction à la volonté de l'ancien Président Jacques Chirac, d'effectuer de nouveaux essais nucléaires dans le Pacifique, dont il a été procédé à cette époque, à la création d'une cellule de crise, pour évaluer l'impact économique de cette compagne et agir contre les atteintes pouvant toucher les intérêts économiques français(49).

3.1.4. Le Commandement des opérations spéciales (COS) :

Le (COS) a été créé au début des années 1990 (après la fin de la guerre du Golf), par le gouvernement et le ministère de la Défense, pour lancer les commandos des forces spéciales françaises qui ont participé à des opérations militaires à l'extérieur, dans les affaires économiques et instaurer des réseaux relationnels (des ingénieurs civils, des hommes d'affaires, des chefs d'entreprises … etc.) et les formés en intelligence économique, afin de les actionnés dans le domaine des contrats et des marchés économiques.

Ce commandement avait instauré un bureau d'officiers militaires spécialisés appelé « G-5 » en ex-Yougoslavie, qui avaient entrepris des contacts avec les populations civiles avant de se tourner à nouveau vers ces derniers lorsque la paix s'est instaurée dans la région et dont plusieurs projets et affaires économiques ont été monté par les réservistes de ce bureau(50).

3.1.5. Le Service central de prévention de la corruption (SCPC) :

Il s'agit d'un service créé en 1993 et rattaché auprès du ministre de la Justice, pour collecter et centraliser les informations nécessaires à la détection et à la prévention des faits de corruption actives ou passives, de trafic d'influence, de concussion, de prise illégale d'intérêts ou d'atteinte à la liberté et à l'égalité des candidats dans les marchés publics.

Pour ce qui est du reste du tissu administratif, de très nombreuses structures spécialisées dans la répression de la délinquance financière, du blanchiment d'argent, des trafics d'armes ou de drogues, sont également engagées dans la collecte directe ou indirecte du renseignement économique. Il s'agit des :

- la Direction centrale de la police judiciaire (DCPJ) : qui englobe entre autres, l'Office central pour la répression de la grande délinquance financière (OCRGDF)[51], spécialisé dans la lutte contre les infractions à caractère économique, commercial et financier liées à la criminalité professionnelle ou organisée, en plus des autres services de la Police de l'air et des frontières ;

Pour sa part, le Service central du renseignement territorial (SCRT), rattaché à la Direction centrale de la sécurité publique (DCSP) appréhende le renseignement économique sous plusieurs angles et bénéficie d'une compétence sur l'ensemble du territoire français, y compris dans les secteurs de gendarmerie nationale.

- la Direction générale des douanes et droits indirects (DGDDI) : qui est fortement investie dans la lutte contre la contrefaçon et la surveillance des flux de marchandises et l'identification des trafics illicites et des fraudes ;

Aussi, les préfets, les divers services des impôts, les ambassades, la Direction des relations économiques extérieures (DREE), le Centre français du commerce extérieur (CFCE), les Postes d'expansion économique (PEE), les Chambres de commerce (CC) … etc., jouent un rôle important dans le recueil de renseignement économique en France.

3.2. Quelques affaires de renseignement économique en France :

Les affaires de renseignement économique ont marqué de nombreuses fois l'actualité en France, dont la plupart des cas sont désignés comme étant des actions d'espionnage industriel qui ont touché plusieurs secteurs stratégiques liés aux industries duales civils et militaires, en particulier ceux du nucléaire, de l'aéronautique et de l'industrie automobile.

Ci-après, certaines affaires rendues publiques et qui constituent des cas d'école, selon certains experts et spécialistes du domaine.

3.2.1. Le secteur du nucléaire :

En 2007, le groupe nucléaire français « Areva », dont l'Etat français détenait la majorité des actions a acheté la petite société minière canadienne,

dite « UraMin », qui prétendait posséder des gisements d'uranium dans plusieurs pays africains. En 2010, une première enquête diligentée par la direction du groupevia la société dite « APIC » a révélé que la société canadienne n'avait aucune ressourcede valeur et qu'aucun gisement d'uranium n'est exploitable.

Grace au cabinet d'intelligence économique suisse « Alp Services », basé à Genève, les résultats de l'enquête ont été confirmés et l'opération d'escroquerie ayant touché la direction d'Areva et par conséquent l'Etat français a été suivie d'une action judiciaire enclenchée en 2011, pour établir le rôle de chaque acteur impliqué dans ce scandale(52).

En 2010, après l'enlèvement des otages au Niger, le groupe « Areva » a créé une « société militaire privée », dirigée à cette époque, par un ancien Colonel de la DGSE, pour défendre ses intérêts en Afrique(53).

3.2.2. Le secteur de l'aéronautique :

Dans les années 1960, le projet de développement du modèle russe de l'avion supersonique russe « Tupolev Tu-144 » avec sa conception typiquement similaire au « Concorde franco-britannique » est l'exemple le plus cité dans l'histoire de l'espionnage industriel en France.

Il s'agit d'une affaire impliquant le directeur du « bureau d'études d'Aeroflot », à Paris, qui fut arrêté avec dans sa mallette des plans détaillés (freins, train d'atterrissage et cockpit), ayant permis au prototype soviétique développé de devancer « le Concorde »de deux mois et de devenir le fleuron de l'industrie aéronautique soviétique et le premier avion commercial de transport aérien russe, à cette époque.

En 1977, un autre agent de l'ex-KGB ayant activé pendant des années sous couvert d'homme d'affaires et dirigeant d'un bureau d'études qui avait pour clients plusieurs constructeurs européens de l'aéronautique fut arrêté, pour avoir acheté de nombreux documents des avions civils supersoniques classés confidentiels, au profit de l'ex-URSS(54).

Au début des années 1990, les services secrets américains ont usé des moyens d'écoute et intercepté des fax et communications sur les négociations

d'un marché entre « Airbus » et la compagnie « Saudi Arabian Airlines », ce qui a permis au gouvernement américain, à cette époque, de favoriser une contre-proposition à son profit et pousser la compagnie saoudienne à choisir l'avionneur américain « Boeing », peu avant la signature du contrat.

En 1998, les forces de l'air américaines (l'US Air Force) avait attribué à « Boeing » un marché de construction d'un lanceur spatial, en défaveur de son principal concurrent européen « Airbus », ce dernier, l'avait accusé d'avoir dérobé des documents confidentiels liés à ce marché via deux ingénieurs et un cadre dirigeant.

En 2010, la branche de la compagnie aérienne « Scandinave SAS » au Norvège a été condamnée par la justice pour avoir utilisé frauduleusement, le système de réservation dit « AMADEUS » entre septembre 2002 et mars 2004, à des fins d'exploitation illégale de données sur les offres de sa concurrente Norvégienne. En 2015, une autre affaire a été révélée, faisant état que durant la période entre 2008 et 2010, les services de renseignement allemands ont réalisé des écoutes téléphoniques pour le compte de la NSA américaine contre le groupe « EADS », dont la France possédait12% de son capital, à cette époque(55).

3.2.3. Le secteur de l'automobile :

3.2.3.1. L'Affaire de l'équipementier automobile « Valeo » :

Il s'agit de l'affaire de l'étudiante chinoise "Li li Whuang", condamnée en France, après avoir téléchargé sur son disque-dur personnel, plusieurs fichiers confidentiels, à partir du réseau informatique interne de l'entreprise « Valeo », durant son stage en 2005(56).

3.2.3.2. L'Affaire Renault :

Il s'agit d'une présumée affaire d'espionnage fomentée par un ex-militaire chargé de la sécurité du groupe « Renault » en janvier 2011, en complicité d'un salarié du groupe de sécurité et d'intelligence économique dit « GEOS », basé à cette époque à Alger et qui avaient recouru à une

« escroquerie au renseignement », pour manipuler le groupe et lui soustraire de l'argent.

En effet, les deux fonctionnaires supra-cités avaient adressé une lettre anonyme accusant à tort, trois hauts cadres supérieurs, occupants des positions stratégiques dans le groupe, d'avoir vendu aux chinois des documents confidentiels sur les programmes de véhicules électriques « Renault » contre de gros virements bancaires effectués à Dubaï, avant de confirmer les faits par une enquête interne lancée par le même groupe et qui a conduit au licenciement, sans preuves, par la direction des trois accusés.

3.2.3.3. L'Affaire Michelin :

Il s'agit de l'affaire impliquant un ingénieur franco-libanais, ex-responsable au sein du fabricant français du pneumatique « Michelin », qui avait proposé à la firme japonaise « Bridgestone », la vente de données industrielles confidentielles liées aux secrets de fabrique d'une nouvelle génération de pneus poids lourds, pouvant conférer à son détenteur jusqu'à cinq ans d'avance technologique, qu'il aurait préalablement copiées sur un disque dur externe, avant sa démission en 2007[(57)].

Par souci de transparence, « Bridgestone »a fait preuve de ce qui est appelé « fair-play économique » et a alerté son principal concurrent de l'action projetée par cet ingénieur, chose qui a conduit à son arrestation en janvier 2008[(58)] et sa condamnation en juin 2010, à deux ans de prison, pour abus de confiance[(59)]. Pour sa part, « Michelin » avait nommé à quelques mois plus tard, un nouveau directeur chargé de la sécurité du groupe, qui était ex-général et ancien adjoint du directeur technique de la DGSE.

3.2.3.4. L'affaire Bolloré-Autolib:

En 2013, la société allemande « BMW » était sur le point de mettre sur le marché sa première voiture 100% électrique lorsque deux techniciens allemands de très haut niveau qui se faisaient passer pour des agents de maintenance du groupe « Bolloré », opérateur d'Autolib ont été pris en flagrant délit, entrain de trafiquer des bornes de rechargement de voitures électriques d'Autolib, marque d'automobile, mises en libre-service en France, à cette époque.

Les investigations menées par la Brigade d'enquêtes sur les fraudes aux technologies de l'information (BEFTI) ont révélé que les deux ingénieurs travaillaient au profit d'un groupe sous-traitant de la société BMW(60).

3.2.3.5. L'affaire Kia Motors en Europe :

En 2007, une autre affaire moins médiatisée en Europe concernant l'espionnage dans le domaine de l'automobile a eu lieu en Asie, où cinq anciens collaborateurs du constructeur automobile sud-coréen « Kia Motors », du groupe « Hyundai » ont été arrêtés pour avoir vendu, un nombre de près de cinquante-sept secrets industriels à des entreprises en Chine(61).

4. Conclusion :

La guerre économique est un phénomène complexe pour la majorité des experts et spécialistes des relations internationales qu'ils considèrent comme étant une « guerre cachée » qui fait rage avec ses formes, ses cibles et ses règles d'influence exercées par les différents acteurs intervenants dans la gestion des rapports de forces économiques, notamment les Etats, pour la quête de puissance.

Les services de renseignement (bras armés des Etats) sont considérés comme les acteurs de l'ombre dans cette guerre. L'interconnexion efficiente entre les procédés de cette guerre et les pratiques du renseignement est devenue primordiale, d'où l'élargissement de leur champ d'activité vers le domaine économique est devenu une réalité incontestable.

En effet, avec ce que l'on a vu plus haut dans cet article, la dimension économique dans la quête de puissance est devenue essentielle pour la France, qui s'est souvent trouvée dans l'obligation d'assister l'activité des services de renseignement, pour préserver ses intérêts économiques contre les menaces acharnées, déloyales et sans éthique de la concurrence commerciale internationale et la conquête de nouveaux marchés.

Dans ce registre, les pratiques déjà anciennes des services de renseignement français, se font toujours renouveler dans le souci d'intensifier les actions de sensibilisation des acteurs économiques et commerciaux aux menaces pesant sur leurs intérêts, ainsi que pour l'identification des opportunités et l'amélioration du bien-être économique de l'Etat.

Pour ce qui est de l'Algérie, celle-ci, avait accueilli au courant du mois de février 2023, les travaux de la 2ème Conférence internationale sur l'intelligence économique, tenus à Alger, sous l'égide du Premier ministre, dans l'objectif de renforcer la fonction de l'IE et qui a débouché sur la présentation de trois publications référentielles élaborées par le secteur de l'industrie en collaboration avec des experts, dans l'objectif de permettre aux entreprises d'acquérir les compétences et qualifications requises en la matière.

A notre sens, cette initiative doit être généralisée dans tous les autres secteurs stratégiques et consolidée par une prise de conscience profonde de la nécessité d'instaurer une véritable communauté d'intelligence économique qui regroupe l'ensemble des acteurs, publics et privés et dans laquelle, la politique de renseignement, devra être orientée davantage, vers le soutien des entreprises locales et la préservation des intérêts de l'économie algérienne, afin de faire face à toute forme de guerre économique.

5. Notes bibliographiques :

1 Jean-Marc HUISSOUD et Frédéric MUNIER, La guerre économique : Rapport Anteios 2010, Presses Universitaires de France, (Paris, 2009), p.184.

2 Ali LAIDI, Aux sources de la guerre économique : fondements historiques et philosophiques, (Paris : Armand Colin, 2012), p.195.

3 Jean-Marc HUISSOUD et Frédéric MUNIER, op. cit., p.186.

4 Ali LAIDI, op. cit., p.196.

5 Jean-Marc HUISSOUD et Frédéric MUNIER, op. cit., p. 188.

6 Ibid., p. 185.

7 Abdelkader BAAZIZ, Luc QUONIAM, David REYMOND, "Quels modèles d'intelligence économique pour l'Algérie ? Quelques pistes de réflexion", séminaire

international sur l'intelligence économique : Un enjeu majeur de Compétitivité, (Mai 2014, Alger, Algérie). p.20.

8 Ali LAIDI, op. cit., p.197.

9 Ibid., p.198.

10 Ali LAIDI, Les États en guerre économique, (éd. seuil, France, 2010), p.288.

11 Charles PELLEGRINI, Histoire d'espions : les renseignements à l'heure de l'espionnage économique, (Paris : La Manufacture de livres, 2012), p.34.

12 "Le monde change, changeons la France !, les réformes à mener pour la France de demain", Livre bleu du MEDEF, (février 2017).

13 Ali LAIDI, Aux sources de la guerre économique : fondements historiques et philosophiques, op. cit., p.198.

14 Ali LAIDI, Les États en guerre économique, op. cit., p.289.

15 Ibid., p.290.

16 Ibid., p.292.

17 Ibid., p. 295.

18 Christian MARCON, Nicolas MDINET, L'intelligence économique, (Paris : Dunod, 2011), p.107.

19 Ali LAIDI, Les États en guerre économique, op. cit., p.299.

20 Ibid., p.300.

21 Ibid., p.301.

22 Ibid., p.302.

23 Ali LAIDI, Aux sources de la guerre économique : fondements historiques et philosophiques, op. cit., p.214.

24 Jean-Marc HUISSOUD et Frédéric MUNIER, op. cit., p.188.

25 Ali LAIDI, Les États en guerre économique, op. cit., p.65.

26 Ali LAIDI, Aux sources de la guerre économique : fondements historiques et philosophiques, op. cit., p.199.

27 Ali LAIDI, Les États en guerre économique, op. cit., p.291.

28 Philippe BAS, "Activité de la délégation parlementaire au renseignement pour l'année 2017 - rapport d'informationn° 424 (2017-2018)", publié le 12 avril 2018 :https://www.senat.fr/rap/r17-424/r17-4241.pdf.

* Christian Harbulot, stratège français spécialiste en intelligence économique. Il est directeur de l'École de guerre économique et directeur associé du cabinet de conseil « Spin Partners », spécialisé en intelligence économique et lobbying.

29 Christian Harbulot, "La mutation du renseignement économique", revue prospective et sécurité,APORS éditions, n° 10 (décembre 2019), p. 59.

30 Cf2R, Information stratégique, "Service de l'information stratégique et de la sécurité économique (SISSE)", publié en mai 2017 : https://urlz.fr/m8Dv.

31 Philippe BAS,op. cit.

32 Emmanuelle BRAUD, "Le renseignement économique militaire en France à partir de 1916", revue historique des armées, n° 242, (2006), p.84-93.

33 Pierre LACOSTE, "Approche française du renseignement : y-a-t-il une culture nationale ?", revue de la fondation pour les études de défense, Paris, (1997), p.89.

34 Brigitte HENRI, "De la guerre économique à l'intelligence économique", revue regard sur l'actualité, Paris : La documentation française, mensuel n° 197, (janvier 1994), p.8.

35 Pascal LE PAUTREMAT, Les Guerriers de la République : forces spéciales et services secrets français 1970-2009, (Paris : Choiseul, 2006), p. 92.

36 Tristan GASTON-BRETON, "Jacques Foccart, la France et l'Afrique" : www.elzear.com.

37 Samuel D. PORTEOUS, "La montée en puissance du renseignement économique", intelligence, économie, défense : revue de la fondation pour les études de défense, Paris : France, n° 7, (1997), pp.1-10 ;

38 Ibid.

39 Loi n° 2015-912 du 24 juillet, relative au renseignement, Journal officiel électronique authentifié n° 0171 du 26/07/2015 : https://www.legifrance.gouv.fr/download/pdf?id=2o2t_W7NSulC8Gu332M4Ep96WAkxk7JLKoUd3uP63A4=.

40 Philippe BAS, op. cit.

41 Brigitte HENRI, op. cit., p.5.

42 Samuel D. PORTEOUS, loc. cit.

43 Ali LAIDI, Les Etats en guerre économique, op. cit., p.303.

44 Ibid., p.304.

45 Serge PERRINE, Intelligence économique et gouvernance compétitive, (Paris : La Documentation française, 2006), p.80.

46 Ibid., pp.84-85.

47 François JAKOBIAK, L'intelligence économique, la comprendre, l'implanter, l'utiliser, (Paris : Editions d'Organisation, deuxième tirage, 2006), p.19.

48 Ali LAIDI, Les États en guerre économique, op. cit., p.305.

* Rapport Carayon, p.41.

49 Didier LUCAS, Guerre économique et information : les stratégies de subversion, (Paris : Ellipses, 2001), p.207.

50 Jean GUISNEL, Guerres dans le cyberespace : services secrets et internet, (Paris : La découverte, 2013), p.279.

51 Myriam QUEMENER, Jean-Paul PINTE, Cybersécurité des acteurs économiques : risques, réponses stratégiques et juridiques, (Paris : Lavoisier, 2012), p.189.

52 Jean-Michel BEZAT, "Areva et la ténébreuse affaire UraMin", publié le 10.12.2014 (12h55) : https://urlz.fr/m8DG.

53 Charles PELLEGRINI, op. cit. p.90.

54 Bruno GODARD, "Espionnage industriel : les affaires qui ont fait trembler l'économie", publié le 05.10.2015 (12:35), mis à jour le 06.11.2015 (16:39) : https://urlz.fr/m8D9.

55 Ibid.

56 C. M. lefigaro.fr avec AFP, "Deux mois ferme pour l'espionne de Valéo", publié le 18.12.2007 (13:04), mis à jour le 19.12.2007 (13:07) : http://www.lefigaro.fr.

57 Olivier DE MAISON ROUGE, "L'affaire Michelin fera-t-elle jurisprudence en matière d'espionnage industrielle ?", publié le 05.05.2010 (21:45) : https://urlz.fr/m8Gv.

58 Perrine CRÉQUY, "un espion présumé chez Michelin", publié le 16.01.2008 (11:19) : https://urlz.fr/m8GE.

59 Manuel ARMAND, Clermont FERRAND, "L'accusation d'espionnage contre un ex-cadre de Michelin n'a pas été retenue", publié le 22.06.2010 (16h11) : https://urlz.fr/m8G6.

60 Bruno GODARD, loc. cit.

61 Ibid.

6. Bibliographie :

1. Livres :

- Ali LAIDI, Les États en guerre économique, (éd. seuil, France, 2010).

- Ali LAIDI, Aux sources de la guerre économique : fondements historiques et philosophiques, (Paris : Armand Colin, 2012).

- Charles PELLEGRINI, Histoire d'espions : les renseignements à l'heure de l'espionnage économique, (Paris : La Manufacture de livres, 2012).
- Christian MARCON, Nicolas MDINET, L'intelligence économique, (Paris : Dunod, 2011).
- Didier LUCAS, Guerre économique et information : les stratégies de subversion, (Paris : Ellipses, 2001).
- François JAKOBIAK, L'intelligence économique, la comprendre, l'implanter, l'utiliser, (Paris : Editions d'Organisation, deuxième tirage, 2006).
- Jean GUISNEL, Guerres dans le cyberespace : services secrets et internet, (Paris : La découverte, 2013).
- Jean-Marc HUISSOUD et Frédéric MUNIER, La guerre économique : Rapport Anteios 2010, Presses Universitaires de France, (Paris, 2009).
- Myriam QUEMENER, Jean-Paul PINTE, Cyber sécurité des acteurs économiques : risques, réponses stratégiques et juridiques, (Paris : Lavoisier, 2012).
- Pascal LE PAUTREMAT, Les Guerriers de la République : forces spéciales et services secrets français 1970-2009, (Paris : Choiseul, 2006).
- Serge PERRINE, Intelligence économique et gouvernance compétitive, (Paris : La Documentation française, 2006).

2. Revues :

- Brigitte HENRI, "Le renseignement économique et financier", revue regard sur l'actualité, Paris : La documentation française, mensuel n° 197, (janvier 1994).
- Christian Harbulot, "La mutation du renseignement économique", revue prospective et sécurité, APORS éditions, n° 10 (décembre 2019).
- Emmanuelle BRAUD, "Le renseignement économique militaire en France à partir de 1916", revue historique des armées, n° 242, (2006).
- "Le monde change, changeons la France !, les réformes à mener pour la France de demain", Livre bleu du MEDEF, Medef et l'éditeur Cithéa communication, (février 2017).
- Pierre LACOSTE, "Approche française du renseignement : y-a-t-il une culture nationale ?", revue de la fondation pour les études de défense, Paris, (1997).

3. Documents institutionnels :

- Loi n° 2015-912 du 24 juillet, relative au renseignement, Journal officiel électronique authentifié n° 0171 du 26/07/2015 : https://www.legifrance.gouv.fr/download/pdf?id=2o2t_W7NSulC8Gu332M4Ep96WAkxk7JLKoUd3uP63A4=
- Philippe BAS, "Activité de la délégation parlementaire au renseignement pour l'année 2017 - rapport d'information n° 424 (2017-2018)", publié le 12 avril 2018 : https://www.senat.fr/rap/r17-424/r17-4241.pdf.

4. Sites internet :

- Bruno GODARD, "Espionnage industriel : les affaires qui ont fait trembler l'économie", publié le 05.10.2015 (12:35), mis à jour le 06.11.2015 (16:39) : https://urlz.fr/m8D9.
- Cf2R, Information stratégique, "Service de l'information stratégique et de la sécurité économique (SISSE)", publié en mai 2017 : https://urlz.fr/m8Dv.
- C. M. lefigaro.fr avec AFP, "Deux mois ferme pour l'espionne de Valéo", publié le 18.12.2007 (13:04), mis à jour le 19.12.2007 (13:07) : http://www.lefigaro.fr.
- Jean-Michel BEZAT, "Areva et la ténébreuse affaire UraMin", publié le 10.12.2014 (12h55) : https://urlz.fr/m8DG.
- Manuel ARMAND, Clermont FERRAND, "L'accusation d'espionnage contre un ex-cadre de Michelin n'a pas été retenue", publié le 22.06.2010 (16h11) : https://urlz.fr/m8G6.
- Olivier DE MAISON ROUGE, "L'affaire Michelin fera-t-elle jurisprudence en matière d'espionnage industrielle ?", publié le 05.05.2010 (21:45) : https://urlz.fr/m8Gv.
- Perrine (CRÉQUY), "un espion présumé chez Michelin", publié le 16.01.2008 (11:19) : https://urlz.fr/m8GE.
- Tristan GASTON-BRETON, "Jacques Foccart, la France et l'Afrique" : www.elzear.com.

5. Séminaires :

- Abdelkader BAAZIZ, Luc QUONIAM, David REYMOND, "Quels modèles d'intelligence économique pour l'Algérie ? Quelques pistes de réflexion", séminaire international sur l'intelligence économique : Un enjeu majeur de Compétitivité, (Mai 2014, Alger, Algérie).

Journal of Political Orbits

ISSN: 2588-1825 EISSN: 2710-8341

Volume: (07) / N°: (01), (2023), p 536 - 559

Le cadre stratégique de la politique de défense en Algérie
The strategic framework of the defense policy in Algeria

Smail Djouhri

Faculté des Sciences Politiques et Relations Internationales, Université d'Alger3, (Algérie)

nacersmail58@yahoo.com

reçu: 04/03/2023 *Accepté : 07/04/2023* *Publié : 16/06/2020*

Résumé :

Une politique de défense est un cap ou une destination que les décideurs politico-stratégiques doivent définir pour orienter l'effort de défense identifier les vraies menaces et rationaliser les dépenses militaro-sécuritaires.

Elle doit être un projet national porté pour toute une nation et qui cristallise sa volonté d'être et de rester au tant qu'entité stratégique autonome.

L'Algérie prise la substance de sa politique de défense de ses fondements historiques. Les résistances populaires à toutes les campagnes d'annexion pour nier le territoire et l'existence de la nation.

A cet égard, la guerre patriotique (1954- 1962) constitue le creuset qui structure la politique de défense depuis le recouvrement de l'indépendance.

Cependant, l'histoire n'est pas linéaire, une cascade des ruptures stratégiques post- indépendance ont infecté le projet de défense algérienne, et constituent également des marqueurs lourds de la politique de défense nationales.

Mots clés : Politique de défense; projet de défense nationale; fondements historiques; résistances populaires, guerre patriotique.

Abstract:

A defense policy is a course or a destination that political and strategic decision-makers must define in order to direct the defense effort, identify the real threats and rationalize military-security expenditures.

It must be a national project for the whole nation, crystallizing its will to be and remain an autonomous strategic entity.

Algeria takes the substance of its policy of defense of its historical foundations. The popular resistances to all the annexation campaigns to deny the territory and the existence of the nation.

In this respect, the patriotic war (1954-1962) is the crucible that structures the defense policy since the recovery of independence.

However, history is not linear, a cascade of post-independence strategic ruptures has infected the Algerian defense project. Also, they are heavy markers of the national defense policy.

Keywords: Defense policy; national defense project; historical foundations; popular resistance; patriotic war.

1. INTRODUCTION:

Un projet de défense est une situation finale que le gouvernement se propose d'atteindre. C'est une orientation générale, une direction dans laquelle la nation a décidé de s'engager et qui la motive et répond à des attentes et des besoins exprimés. Il vise à changer son environnement d'une situation stratégique donnée vers une situation souhaitée. Etabli à partir d'un consensus, il devient le facteur mobilisateur commun, car il engage l'ensemble des forces vives de la nation. Construit ensemble, ce projet exerce un effet rassembleur et mobilisateur sur l'ensemble de la population et chacun citoyen doit s'y identifier, s'impliquer et assumer sa part de responsabilité dans sa concrétisation.

Cependant, même si le projet est assis sur un socle de légitimité populaire doit être souple, adaptable et révisable pour lui conserver toute sa pertinence. En effet, il n'existe pas de projet de défense en totale apesanteur, c'est-à-dire, déconnecté d'un certain contexte géographique, historique, géopolitique, technologique et stratégique. Dès lors, tout projet de défense nationale doit être en accord avec tous ces déterminants majeurs qui lui donnent finalement le sens, la substance et l'identité propre. Aussi, une politique de défense nationale n'a de sens que dans la mesure où elle propose des réponses sans cesse renouvelées et plus ou moins cohérentes par rapport aux défis sécuritaires identifiés en tant que tels et aux attentes exprimées en la matière par la population en matière de sécurité dans toutes ses déclinaisons. Ce paradigme de base exclut d'office tout dogmatisme qui consacre le statuquo alors que l'environnement de défense et de sécurité du pays, censé au demeurant l'objectiver, a connu et connait une succession de mutations stratégiques qui en appellent une révision constante et méthodique. Qu'en est-il du projet de défense nationale en Algérie ?

Il est indiqué de mentionner d'abord que la politique de défense algérienne est particulière étant-donné qu'elle puise ses racines dans les fondements

historiques propres à l'Algérie, notamment la guerre de libération, qui, jusqu'au jour d'aujourd'hui, constitue le référent majeur de la politique de défense nationale. En effet, la guerre de libération, une guerre totale et de haute intensité pendant plus de sept années avec son lot de destructions, de traumatismes et de souffrances doit, et encore pendant longtemps, structurer l'acte de défense en Algérie. En effet, nos choix politico-stratégiques étaient et sont encore fortement influencés par la sortie de guerre de libération. Effectivement, la période postindépendance était fortement marquée par un souci majeur : préserver notre être politique à travers la sanctuarisation d'un territoire plusieurs fois « nié » à travers l'histoire moderne et sécuriser également une population traumatisée par un colonialisme négationniste qui l'a privée de son droit d'exister sur son propre territoire, qui l'a spolié de ses droits et de ses libertés les plus basiques.

Toutefois, en plus de cet élément fondateur de notre perception de la défense, vient se greffer une succession d'événements lourds qu'a connue l'environnement stratégique de l'Algérie et qui va à son tour impacter nos choix de défense nationale. Dès lors, la présente contribution, aussi imparfaite soit-elle, se fixe comme objectif de recherche, l'analyse du cadre stratégique propre à notre pays pour essayer de comprendre la politique de défense algérienne dans ses variants et invariants majeurs, dans ses éléments de permanence et de ruptures. Cependant, un tel objectif aussi vaste ne peut être cerné par une seule contribution aussi exhaustive soit-elle. C'est pour cette raison qu'on a jugé plus indiqué de limiter notre intervention à l'analyse du seul segment du contexte stratégique et ses différentes déclinaisons afin de mieux comprendre les choix de notre pays en matière de défense nationale.

Aussi, l'approche choisie consiste à essayer de connaitre et comprendre la politique de défense en Algérie à travers l'analyse des événements majeurs qu'a connus l'Algérie depuis son accession à l'indépendance et la renaissance de l'Etat algérien en 1962. Ces événements lourds ont constitué incontestablement de véritables ruptures dont la lame de fond va impacter certainement sur la conception

de notre projet de défense. Ceci est le premier volet, dans un second temps, on propose une lecture analytique des nouvelles vulnérabilités stratégiques qui, couplées aux ruptures stratégiques vont façonner notre politique de défense et lui donner sens.

02)- L'impact des ruptures stratégiques structurantes sur la politique de défense nationale algérienne

A travers son histoire, l'Algérie au regard de son positionnement géostratégique a toujours aiguisé les convoitises impériales des puissances européennes, traduites plusieurs fois en campagnes militaires pour l'annexion de son territoire et le pillage de ses ressources. La grande guerre patriotique (1954-1962) constitue le creuset où se sont épanoui le sentiment national et l'exacerbation de la volonté farouche de préserver son être stratégique sur l'ensemble de son territoire hérité de la colonisation. Aussi, la guerre de libération constitue incontestablement le paroxysme de la volonté de défense nationale et un marqueur basique. Cependant, depuis le recouvrement de l'indépendance, d'autres marqueurs stratégiques s'y sont greffés pour contribuer à donner corps à la politique actuelle de défense algérienne. Parmi ces événements de ruptures, on va évaluer les effets de la sortie de guerre froide et l'avènement du terrorisme en tant que menace stratégique afin de mesurer leurs impacts sur le projet de défense nationale.

a) – La sortie de guerre froide

L'Algérie était au lendemain de l'accès à l'indépendance, animé d'une volonté politique farouche couplée à une mobilisation citoyenne pour interdire définitivement la reproduction d'une agression militaire ayant pour objectif de remettre en question les frontières héritées de l'ère coloniale. La fusion entre une direction politique, une population résiliente par le cumul de siècles de résistances et une armée [(1)] (qui a réussi sa conversion d'une armée de guérilla à une armée régulière de défense nationale) porteuse de cette volonté de préserver le territoire et mettre en échec tout projet d'agression d'autant plus que notre posture géopolitique nous rend particulièrement vulnérables. La guerre des sables (octobre 1963) contre

un Etat ennemi limitrophe (le Maroc) qui voulait remettre en cause le tracé des frontières, bien que déséquilibrée en termes de rapports de forces, traduit justement cette détermination de tout un peuple à défendre et préserver ce qui relève désormais de la sphère vitale (2).

Le lendemain de l'indépendance, la politique de défense reposait donc tout naturellement sur un paradigme simple et consensuel, garantir en tout temps, en toutes circonstances et contre toutes formes de menaces, l'inviolabilité de notre territoire et faire échec à toute entreprise d'agression d'autant plus que géographiquement notre pays se trouve encastré au milieu de pas moins de sept pays riverains. L'enjeu de notre défense se trouve dès lors largement visible et identifié : il s'agit de composer avec une menace centrale à caractère existentiel. Ceci autorisait naturellement une visibilité et une connaissance parfaite du comportement stratégique à adopter. En outre, le système de sécurité international qui reposait sur une régulation bipolaire, offrait de surcroît des garanties de protection à certains pays du Sud à l'instar de l'Algérie, ce qui renforçait plus le «confort» stratégique dans lequel baignait l'Algérie au lendemain de l'indépendance.

En effet, en dépit d'une posture de non alignement à caractère plutôt déclaratoire, l'Algérie s'est alignée franchement sur le bloc dit socialiste et a noué un partenariat stratégique avec l'Etat- pivot de cette coalition : l'URSS. C'est une posture qui découle naturellement du choix stratégique au lendemain de l'indépendance de la voie « contre- capitaliste » dès l'instant où l'ennemi colonisateur d'hier relevait du bloc occidental et surtout de l'OTAN (3). Cet ordre bipolaire et ses mécanismes de régulation garantissait à l'Algérie une protection contre toute atteinte à sa souveraineté de la part d'une puissance occidentale ou même d'une alliance comme celle de l'Otan (4).

En cas d'agression majeure, l'Algérie avait la certitude de ne jamais être seule et comptait en partie sur le poids et l'influence d'un partenaire stratégique majeur,

et également sur la solidité et l'intransigeance du système international pour l'aider à mieux dissuader et prévenir toute agression dissymétrique, d'autant plus que le prisme bipolaire consacrait le principe de l'inviolabilité de la souveraineté et la centralité de l'Etat en tant qu'acteur exclusif des relations internationales.

En effet, la sortie de guerre froide, que certains analystes estiment sans effet sur le projet de défense de l'Algérie, constitue en fait le premier facteur lourd impactant réellement sur sa sphère de défense et de sécurité. Comme toutes les fins de guerres, la sortie de la guerre froide a induit des conséquences et des recompositions de l'ordre mondial qui vont marquer le projet de défense algérien. L'URSS, principal partenaire stratégique de l'Algérie, a perdu la guerre froide et a également perdu l'essentiel de ses marqueurs de puissance au point de se retrouver reléguée à un statut de pays du Tiers Monde (5).

Elle ne garde désormais que la modeste ambition de maîtriser sa propre sécurité nationale. En effet, les autorités russes recentrent leur préoccupation stratégique sur les menaces d'ordre interne. L'analyse des menaces contre la sécurité nationale de la Fédération de Russie montre que « les principales d'entre-elles, actuellement et dans l'avenir proche,…revêtent un caractère essentiellement interne et sont concentrées dans les domaines de la politique intérieure, économique, sociale, écologique, de l'information et spirituel et les risques inhérents à la montée des nationalismes et des particularismes ethniques et religieux, la dégradation des relations civilo-militaires et la prolifération de la corruption et de la criminalité »(6).

Le déclin, voire l'extinction d'un pôle de puissance a favorisé un passage d'un bipolarisme stratégiquement confortable pour la majorité des pays du seuil à l'instar de l'Algérie, au profit d'un unilatéralisme porteur de tous les dangers pour la stabilité du monde et la sécurité des Etats périphériques. Par conséquent, le contexte stratégique de la guerre froide, si rassurant pour un pays vulnérable comme l'Algérie a connu une nette dégradation induite par la fin de la guerre froide. Comme toute sortie de guerre, la guerre froide a incontestablement généré des

dividendes d'une paix sélective, valable uniquement pour les pays de l'hémisphère Nord qui animaient justement cette guerre froide. Les autres, à l'instar de l'Algérie, figurent parmi ceux qui ont perdu la guerre froide en dépit du fait qu'ils n'étaient pas partis prenantes. Dès lors, la sortie de guerre froide, que certains analystes estiment sans effet sur le projet de défense algérien, constitue en fait, un facteur supplémentaire de vulnérabilité stratégique, car elle prive désormais le pays d'un refuge protecteur.

L'Algérie a ainsi, perdu sa police d'assurance et se trouve désormais confrontée au risque d'atteinte à sa souveraineté, qui au demeurant s'effrite inexorablement et perd de plus en plus son caractère sacré pour subir à dessin une érosion voulue et planifiée par l'adoption de concepts tel que la souveraineté limitée, la sécurité humaine, le droit ou le devoir d'ingérence humanitaire ou encore la responsabilité de protéger (R2P). Pire, les systèmes militaires occidentaux, désormais affranchis de la mission de garde contre une menace venant de l'Est, revendiquent une nouvelle fonctionnalité pour leurs armées privées d'ennemi désigné et en « chômage technique » après la guerre froide (7).

Cette tendance interventionniste et le recours illimité à l'emploi de l'outil militaire pour ordonner le monde se retrouve très forte après la sortie de guerre froide aux Etats-Unis, désormais puissance unique. Le Président américain B. Clinton, après son accession au pouvoir a déclaré que son pays ferait l'usage qui lui semblerait approprié de la force militaire, de manière multilatérale si possible, mais de manière unilatérale si nécessaire, autrement dit sans l'accord préalable du Conseil de Sécurité de l'ONU, chaque fois que leurs intérêts vitaux sont en jeu (8) . Et par intérêts vitaux, il entendait décrire un accès sans entraves aux marchés clés, aux sources d'énergie et aux matières premières. Il suffirait donc que le décideur américain juge que ces intérêts sont menacés, pour qu'un Etat récalcitrant est stigmatisé « voyou », et serait passible d'une agression militaire pour le déstabiliser

et lui imposer un nouveau régime politique plus enclin à préserver les intérêts de l'hyperpuissance en question.

Pour cela, l'Amérique s'est dotée d'un système militaire high-tech, affichant une mobilité stratégique inédite à travers l'histoire qui autorise une projection de forces et de puissance sur des théâtres d'action lointains et visant à ordonner et (dést) stabiliser certains Etats de la périphérie. Les armées des autres pays occidentaux adoptent la même doctrine d'emploi des forces armées en reproduisant à des échelles moindres le modèle militaire américain. Dès lors, le contrat opérationnel des armées occidentales consiste à stabiliser la périphérie de l'espace occidental, ce qui conduit à plus d'emploi de la force militaire en mode expéditionnaire. En outre, les missions des forces armées occidentales s'adaptent à ces nouveaux défis « construits » et développent de nouvelles capacités militaires interventionnistes à des fins coercitives afin de contrôler certains pays riches du Sud avec pour perspective de piller leurs richesses.

En plus de l'outil militaire américain, transformé par un effort capacitaire en un vecteur au service d'une politique de domination globale, L'OTAN est également mobilisée pour les mêmes objectifs. Cette organisation, jadis bridée par le jeu bipolaire, s'est dotée d'un nouveau concept stratégique pour rendre licite des interventions militaires hors zone destinées à pacifier ou ordonner une périphérie, passée d'une zone de confrontation durant la guerre froide à un espace de production de menaces et risques à l'encontre du centre. La menace communiste est vite remplacée par une autre menace venant du Sud et dont la prévention consiste à ériger une première ligne de défense, loin du monde occidental [(9)].

En conséquence, la sortie de guerre froide et l'effondrement de l'ordre bipolaire a rendu le monde plus dangereux pour des nations vulnérables comme l'Algérie où désormais le risque d'une agression dissymétrique (du fort au faible) devient une hypothèse plausible d'autant plus que les antécédents irakiens (2003) et libyen (2011) la conforte largement. Dès lors, la politique de défense de l'Algérie doit résolument intégrer cette probabilité et réfléchir aux voies et moyens

susceptibles de trouver les parades pour à défaut de dissuader tout projet d'agression, faire échec, à toute attaque visant la suppression de la souveraineté nationale.

b)- **L'avènement du terrorisme islamiste**

La seconde rupture stratégique qui a remis en question les fondamentaux de l'ordre de défense classique de l'Algérie renvoie à l'irruption brutale et imprévisible du terrorisme en tant que menace stratégique durant les années 1990. Il s'agit d'un ennemi interne inédit (bien qu'arrimé à des ramifications internationales), qui a provoqué une véritable surprise stratégique d'autant plus qu'il ne répond pas au schéma stratégique conventionnel construit autour de l'hypothèse d'une menace monolithique constituée par un Etat ennemi militaire. Ni le discours stratégique post- indépendance, ni l'articulation organisationnelle et fonctionnelle de l'appareil militaire n'ont été préparé pour répondre à ce genre de menace lourde et atypique. La violence du choc était telle que l'Etat algérien a failli s'effondrer et favoriser conséquemment l'avènement d'une situation chaotique et de désordre total. L'ANP, en dépit de son impréparation pour contenir cette forme d'agression irrégulière, a pu, en première phase, absorber la violence du premier choc et organiser sereinement toute une stratégie de riposte en impliquant progressivement toutes les forces vives de la nation.

En seconde phase, elle s'est attelée en coopération avec les autres forces de sécurité à démanteler les réseaux internes de soutien multiformes au terrorisme et à stabiliser la situation en attendant de passer résolument à l'offensive qui a finalement aboutit à la réalisation d'un succès tactique incontestable. Cependant, notre politique de défense doit s'atteler à conforter ce succès tactique en une victoire stratégique qui mettra définitivement le pays à l'abri d'un retour possible de l'intégrisme et son corollaire le terrorisme.

Ceci suppose une approche globale associant le segment militaro-sécuritaire à une vision politique globale afin d'extirper les racines profondes et autres causes

structurelles susceptibles de réactiver le phénomène du terrorisme au sein de notre société. Parmi les axes de travail prioritaires en la matière, il faudrait s'attaquer à l'intégrisme et à toutes formes de radicalisation et d'extrémismes religieux, véritables matrices idéologiques du terrorisme, qui reste, au demeurant, une manifestation violente de l'intégrisme (10). Cela passe obligatoirement par la réforme du secteur de l'éducation et de l'enseignement pour favoriser une révolution culturelle apte à reconstruire les mentalités sur la base du rejet du fondamentalisme et l'adoption des valeurs de tolérance et d'acceptation des différences.

Il s'agit aussi dans le cadre de la politique de défense de conserver une posture de veille et d'alerte pour anticiper toutes tentatives de retour du terrorisme. A cet effet, la réforme des services de renseignement et leur constante adaptation permet de détecter les signes, y compris les plus faibles, d'une probable résurgence du phénomène et disposer toujours d'un préavis qui permet de réagir efficacement et maintenir toujours une longueur d'avance sur cette nébuleuse. Enfin, et au regard du caractère transnational du phénomène, il faudrait consacrer le principe de solidarité et de coopération, notamment régionale, afin de mutualiser les efforts et de multiplier les capacités de résistance et de traitement des effets violents du terrorisme.

c)- les événements du 11 septembre 2001

La troisième rupture stratégique renvoie aux événements du 11 septembre de par leur caractère inédit qui dénote encore une fois la capacité des réseaux terroristes à s'adapter et innover et réaliser des entreprises de destruction énormes à moindres coûts. Ces attaques ont produit des effets structurants sur la sécurité du monde et sur le système des relations internationales. Cependant, il n'existe pratiquement pas de réflexions stratégiques pour évaluer l'impact de ces événements sur la problématique de défense et de sécurité de l'Algérie.

Pourtant, l'avant et l'après 11 septembre n'ont pas forcément la même signification. L'après 11 septembre est chargé d'effets qui vont impacter la donne

sécuritaire en Algérie. Alors que pratiquement durant toute une décennie, l'Algérie luttait seule contre un phénomène d'évidence transnational qui bénéficiait en plus de bases arrière un peu partout en Europe, en Afrique, au Golfe et même aux Etats-Unis (11). Les sponsors médiatiques et les lobbies d'influence ont produit des discours pour déformer la nature du combat que livrait l'Algérie, alors affaiblie et impuissante à produire un contre-discours pour rétablir la vérité et expliquer au reste du monde la réalité du terrorisme.

Les attentats du World Trad Center ont réveillé la conscience du monde et induit l'implication totale de l'hyperpuissance américaine dans une guerre mondiale contre le terrorisme. Confortée enfin dans sa posture, l'Algérie a tiré profit de cette coalition mondiale sous le parrainage des Etats-Unis pour s'intégrer dans l'effort mondial pour l'éradication du terrorisme. Cependant, bien que cette situation favorable a généré des dividendes politico-stratégiques considérables, elle a, en revanche, produit un effet collatéral pervers pour la sécurité nationale de l'Algérie dont les conséquences se font encore sentir aujourd'hui. En effet, le démantèlement des bases arrière d'entrainement et de logistique du terrorisme a induit une délocalisation de cette mouvance de l'Afghanistan vers la zone du Sahel. Cette zone grise caractérisée par la faiblesse, voire l'absence de l'autorité des Etats est hautement vulnérable à la pénétration des groupes terroristes et où ils risquent même de fusionner avec des systèmes de menaces prédateurs comme les organisations criminelles, les narcotrafiquants et autres entités chaotiques (12).

d)- la prolifération de la conflictualité dans la sous-région du Sahel

Enfin la quatrième rupture stratégique relève de la prolifération des conflits et autres instabilités infra-étatiques à caractère sociologique, ethnique et confessionnel au sein de l'espace sahélo-sahélien proche de l'Algérie et le risque de contagion qu'elles comportent. Le Maghreb en particulier et beaucoup d'autres pays du monde arabe ont connu et connaissent des changements politiques majeurs en dehors des institutions construites par les régimes en place. Ces changements non

contrôlés sont en majorité accompagnés par des violences et des désordres qui remettent en question la stabilité des pays en question et menacent par contamination celle de leur voisinage. Ce phénomène dit de « printemps arabe » reste flou dans la mesure où il est difficile de faire la part des choses entre ce qui est spontané d'essence citoyenne, dont le but de rétablir la démocratie et la bonne gouvernance et ce qui est planifié par des forces occultes, une manipulation extérieure d'ordre géopolitique, à l'effet de fragiliser toute une région pour mieux l'intégrer dans la zone exclusive d'intérêt de l'Occident et exclure in fine les concurrents chinois et russes (13).

Quel que soit les tenants et aboutissants de ce séisme géopolitique en cours, L'Algérie se retrouve encore dans l'œil du cyclone et doit à ce titre adopter le bon comportement pour prévenir toute contagion. Dès lors, l'enjeu pour elle reste double : d'abord se protéger des influences néfastes et des effets de contagion de ces « insurrections souvent militarisées à dessein» qui vont droit vers le désordre et le chaos (14), voire, vers une guerre civile généralisée et l'éclatement des sociétés; ensuite faire en sorte qu'au-delà de la préservation de la paix sociale, amorcer un processus de réforme politique serein et progressif de tel sorte que le changement démocratique soit voulu, planifié et ordonné, autrement dit, complètement contrôlée et non subi.

Il s'agit donc, ce qui s'apparente à un acte de défense nationale, de créer un effet d'immunité. Le peuple, traumatisé par des épreuves répétées et plus ou moins dramatiques depuis l'indépendance doit faire le choix d'une transition sereine et pacifique loin de toute manipulation et d'apologie de la violence insurrectionnelle. Une action de sensibilisation sur l'impératif d'un changement gradué, encadré et contrôlé par un dispositif juridique et institutionnel approprié est de mise, l'échec des expériences de nos voisins (15) doit servir de guide pour mieux gérer ces situations particulièrement difficiles. Cette entreprise ne saurait faire l'économie d'un accompagnement médiatique, qui au-delà des particularités éditoriales, doivent observer un consensus sans faille, pour sensibiliser les masses sur

l'impératif de vigilance citoyenne et sur les conséquences graves sur la sécurité nationale d'une insurrection urbaine, d'une désobéissance civile ou de toute contestation en dehors du cadre institutionnel existant.

02)- les vulnérabilités stratégiques nouvelles et leur impact sur la politique de défense nationale

La signature stratégique de ces ruptures est indéniable sur notre politique de défense et de sécurité qui doit intégrer ces convulsions (l'histoire n'a pas une trajectoire linéaire) pour mieux identifier les vulnérabilités qui en découlent et qui peuvent se transformer en risques et menaces à notre sécurité nationale. En effet, chaque rupture génère des fragilités à qui il faudra non seulement apporter les réponses adéquates, mais surtout les anticiper pour agir en amont en mode prévention et protection.

Une lecture renouvelée de notre environnement de défense et de sécurité autorise en effet d'introduire dans notre politique de défense des inflexions et des adaptations structurelles. Doit-on encore se figer sur une hypothèse de menace unique qui nous viendrait d'une entité étatique ennemie qui s'en prendra à l'intégrité de notre territoire ? Une telle hypothèse bien que réelle, reste néanmoins hautement improbable. Caler notre système de défense sur une hypothèse déclinante, voire aléatoire serait une aberration stratégique d'autant plus que l'ennemi extérieur symétrique s'estompe progressivement au profit de menace stratégique asymétrique d'ordre interne, plus plausible et qui pèse plus sur notre sécurité nationale.

a)- La lutte contre l'intégrisme et son corolaire le terrorisme

Parmi ces défis internes, lourds et préoccupants, le terrorisme figure en bonne place. L'Algérie sort d'un long affrontement avec ce phénomène désormais transnational et aujourd'hui nos forces de sécurité et de renseignement sont formées pour anticiper et lutter contre le risque terroriste. Pourquoi alors faut-il aller plus loin et intégrer la menace terroriste dans la politique de défense de l'Algérie ? Parce

que la menace sur notre pays persiste et n'a jamais été aussi forte, et notre pays n'est nullement à l'abri d'autant plus qu'il constitue une cible de choix. Pour assurer la sécurité des citoyens il est devenu impératif de mieux connaître (encore) cette menace, évolutive et changeante et dont la matrice idéologique reste intacte.

Il s'agit en premier lieu de mieux connaître le fonctionnement des groupes terroristes. Nous savons qu'ils s'appuient dans les pays « fragiles » qui ceinturent notre pays, notamment par le Sud, sur de véritables chaînes opérationnelles allant des prédicateurs extrémistes aux filières qui envoient des jeunes gens vers les camps d'entraînement terroriste et les terres de combat, jusqu'aux organisateurs des attentats et aux poseurs de bombes. Seule une connaissance approfondie des réseaux, des relais et des outils de ces groupes peut nous permettre de protéger notre territoire et nos concitoyens.

Cependant, il serait suicidaire d'occulter la dimension idéologique du phénomène et de focaliser uniquement sur ses manifestations extérieures. En effet, l'intégrisme et les extrémismes religieux constituent la matrice qui produit le terrorisme et lui donne sa légitimité et sa force. Contrairement à une idée reçue, au demeurant très répandue, le terrorisme ne relève pas d'une construction stratégique, il s'apparente plutôt à une tactique, c'est-à-dire à des modes opératoires dont la combinaison en termes d'espace, de temps, d'intensité et de fréquence, frappent les esprits et provoquent des désordres dans les sociétés et des ruptures graves dans le fonctionnement des institutions. En effet, le terrorisme est une praxis, autrement dit, un mode d'action et une façon d'opérer. Pour Jean Paul Charnay, il y a confusion entre stratégie et praxis en matière de terrorisme, c'est-à-dire entre l'action et le but ou la fin et les moyens. De cette ambiguïté fondamentale résulte l'amalgame à l'origine de la difficulté qu'éprouvent les Etats à s'accorder sur une définition consensuelle du terrorisme (16).

Dès lors, une posture de vigilance s'impose, car combattre le terrorisme et tolérer la dissémination de l'intégrisme dans tous les rouages de la société, serait un non-sens (17). Il s'agit là d'un risque stratégique énorme qu'il faudra prendre en

charge au travers une politique de défense qui oriente clairement l'effort vers l'extirpation du fondamentalisme religieux et prévenir, à moyen et long termes la reproduction et la régénération du terrorisme. Une approche stratégique renouvelée suppose d'agir sur les causes structurelles et porter le combat du champ militaire vers le champ idéel (celui des idées) afin d'enraciner une culture de tolérance, de modération et promouvoir les valeurs de solidarité et de paix sociale. La réalisation d'un tel projet suppose en plus d'une vision cohérente, la contribution de la société civile, de l'école, de la mosquée, des médias, des associations et ainsi que d'autres leviers à caractère institutionnel et citoyens.

Une attitude de prudence est d'autant plus de mise au regard de la transformation du terrorisme qui désormais tire profit de la dynamique de mondialisation pour démultiplier son potentiel de nuisance. Son architecture organisationnelle marquée par une logique de réseaux transnationaux parrainés par Al-Qaïda comme une organisation mère (18). L'Algérie qui reste une cible de choix, ne doit pas baisser la garde. A ce titre, elle doit inscrire cette donne dans sa politique de défense et élaborer à titre d'application, une planification stratégique pour connaitre, prévoir et prévenir sa reproduction.

Par conséquent, une politique de défense doit énoncer les grands axes d'action qu'il faudrait définir plus par le biais d'une stratégie de riposte et de lutte adaptée à la menace. Cette stratégie doit prendre en compte les nouveaux outils technologiques et les moyens de communication modernes utilisés par les groupes terroristes. Elle permettra également d'ouvrir de nouvelles pistes d'action en matière de coopération internationale. C'est indispensable pour lutter contre des groupes qui sont reliés par des ramifications mouvantes et pour appréhender les circuits de financement sur lesquels ils s'appuient (19).

Parallèlement, il faut développer une diplomatie de défense plus « agressive » afin de criminaliser plus le payement de rançons notamment de la part des pays occidentaux. La promotion d'une coopération régionale et internationale réelle et

sans à priori, notamment en matière d'échange bilatéral, voire multilatéral du renseignement, pour mutualiser les efforts et agir ensemble contre une menace commune et partagée et dont le caractère transnational est avéré, reste au demeurant incompressible en la matière. Il faudra tout aussi, par une démarche globale et concertée, tarir les bassins de recrutement, de financement, de soutien, et surtout interdire toute collusion avec les organisations criminelles, pour isoler ce phénomène, prélude à sa destruction finale. La refonte et la réorganisation de la sphère du renseignement participe aussi de cette logique de maintien d'une disponibilité opérationnelle pour anticiper le phénomène dans sa dynamique et garder toujours une longueur d'avance. Il s'agit tout aussi de doter l'ANP de capacités, d'aptitudes spécifiques, tactiques et techniques pour répondre efficacement à ce type de menace.

b)- les mouvements de foules urbaines et le risque de désobéissance civile

En plus de la menace stratégique incarnée par l'intégrisme et son corollaire le terrorisme, une politique de défense doit en outre intégrer, comme préoccupation majeure de défense ce qu'on peut appeler « le risque insurrectionnel interne » susceptible de mettre en péril la sécurité et la stabilité du **pays** et ses équilibres internes. Plusieurs facteurs croisés risquent d'exacerber cette menace **et** l'inscrire comme donne fondamentale dans notre représentation de la défense et de la sécurité à court et moyen termes.

En fait, l'ordre public peut être gravement troublé par des mouvements de foules, par des émeutes ou des grèves insurrectionnelles. Les réseaux sociaux servent aujourd'hui de support pour rassembler et catalyser des manifestants autour de mots d'ordre choisis afin de déstabiliser le régime en place par des mouvements de foules violents à l'instar de ce qui s'est passé en Tunisie, en Egypte, en Libye et surtout en Syrie. Les révoltes dans ces pays montrent que les TIC passent du rôle de vitrine de développement à un outil de mutation politique et malgré les tentatives importantes, notamment en Tunisie, pour contrôler ces accès ou restreindre la

diffusion des informations. La massification de ces médias fut trop intense pour en permettre le contrôle.

Les écosystèmes numériques dotés de multiples composantes (internet et ses applications, la téléphonie mobile et les chaines satellitaires) se transforment en support pour véhiculer le changement et transformer les sociétés [(20)]. En effet, plusieurs études ont confirmé le lien de causalité entre le niveau d'accès aux réseaux sociaux et la densité des TIC et le risque de désobéissance civile dans les pays de la périphérie sud. Cela s'avère en fait fondé pour des pays comme l'Egypte et la Tunisie dont le poids du secteur des TIC est parmi les plus avancé dans le monde arabe. Seulement, cela n'explique pas que des pays qui connut des révoltes comme la Syrie, la Lybie et le Yémen, dont le nombre d'affiliés au réseau Facebook est le plus faible (4,5% en Lybie, et seulement 1% au Yémen et moins de 1% en Syrie.[(21)]

Les autorités du pays se retrouve en général impuissantes à contrarier les plans de soulèvement des masses, ce qui laisse aux cyberdissidents toute latitude à organiser et coordonner les actions de soulèvements et d'émeutes et les maintenir jusqu'à la chute du régime en place. Internet et les réseaux sociaux sont donc devenus un vecteur de puissance et d'influence qui dégage une capacité phénoménale de mobilisation et d'orientation des masses. Ces innovations technologiques qui ont accélérés l'avènement de la société de l'information dans les pays en développement échappent-t-il pour autant à des tentatives de manipulation et de pilotage pour provoquer des situations de chaos ? La tentation est grande au sein des officines de certains services de renseignement occidentaux pour instrumentaliser ces outils et provoquer des changements violents et anticonstitutionnels au sein des sociétés, notamment celles du Sud de la Méditerranée.

L'implication des grandes puissances est trop manifeste pour na pas la remarquer. En 2009, lors des émeutes iraniennes, Hilary Clinton, la Secrétaire d'Etat américaine, déclarait que « Twitter était important pour la liberté

d'expression iranienne » [22]. Le développement d'outils informatiques et la circulation rapide de l'information autorisent le contournement de la censure et la cybersurveillance étatique. Les émeutiers du net en Egypte et en Tunisie ont même bénéficié d'un cyber-programme d'assistance pour fortifier leur résistance. Des concepteurs de programme comme Jacob Aplebaum ont sillonné le monde arabe pour donner des formations. Il a été prouvé qu'il a travaillé en étroite collaboration avec les cyberdissidents tunisiens et égyptiens au plus fort des émeutes qui ont touché ces deux pays [23].

Début février, lorsque les autorités égyptiennes ont complètement coupé internet, Madame Clinton avait déclaré : « les autorités doivent permettent les manifestations pacifiques et mettre fin aux mesures sans précédent qu'elles ont prises pour bloquer les communications [24]. Afin d'aider les activistes égyptiens à communiquer avec l'extérieur malgré la suspension d'internet, Google et Twitter ont développé en un temps record un service nommé Speak2Tweet. Cette application permet de composer des numéros de téléphone mis gratuitement à la disposition des cyberdissidents et d'y laisser des messages vocaux qui sont automatiquement reconvertis en messages Twitter pour être ensuite diffusés via Internet.

Ainsi, tous les moyens ont été utilisés pour permettre l'utilisation optimale des réseaux sociaux par les cyberdissidents en Iran ou dans le monde arabe pour déstabiliser leurs gouvernements [25]. La chaine satellitaire d'Al-Jazzera recours même à la distribution de téléphones portables à des fauteurs de troubles pour filmer et envoyer en instantané les images vers les Studios de la chaine à Doha [26].

Le risque de récupération et d'instrumentalisation de ces cyber-émeutiers par des manipulateurs internes et/ou externes se trouve démultiplié par le caractère contagieux de ces contestations sociales. L'Algérie qui comptait, début 2011, 1,6 millions d'utilisateurs du réseau social Facebook, soit 4,6% de la population, est classée huitième dans le monde arabe en fonction d'un taux ramené au nombre total de la population [27]. Jusqu'ici, les Algériens utilisent beaucoup plus les réseaux

pour se divertir que pour s'adonner aux activités politiques d'après l'animateur du Blog Algérie politique. Ils sont restés imperméable à tous les appels à des mouvements de protestation lancés sur la toile. Même les partis politiques n'ont pas cherché à investir le cyberespace pour mobiliser les internautes atour de mots d'ordre choisis, communiquer autrement et améliorer leurs sites archaïques.

On est encore loin de l'E-citoyen, cependant la situation sera appelée à évoluer. Une politique de défense perspicace doit, dès maintenant, engager une réflexion sur les moyens de prévenir l'apparition d'émeutes violentes et généralisées par l'exploitation des capacités de mobilisation qu'autorise Internet. L'enjeu consiste à connaitre et agir le plus en amont possible sur les causes déclencheurs de ces cyber-émeutes et sensibiliser la population, notamment les catégories de jeunes, sur l'inanité de tels comportements et travailler constamment pour affaiblir la réceptivité des jeunes, catégories à risque, à ce genre de révolte.

Bien que toute porte à croire que les algériens ont développé ce qu'on peut appeler « le syndrome de saturation des révoltes », cependant le risque d'insurrection se trouvent le plus important parmi les pays du Maghreb [(28)]. Trois enjeux majeurs peuvent être à l'origine de ces colères populaires : le déficit d'avenir (plus de 200 émeutes concernent directement la jeunesse en 2012, la protestation contre les mesures d'austérité (plus de 300 émeutes) et l'inefficacité croissantes des réformes politiques [(29)]. C'est dire l'importance du potentiel de déstabilisation interne de l'Algérie suite à une reproduction probable d'émeutes généralisés d'octobre 1988, où l'armée était obligée pour la première fois à tirer à balles réelles sur les insurgés. Ce risque doit constituer une préoccupation centrale des concepteurs de notre politique de défense, surtout que les masses de contestation et de refus peuvent basculer subitement dans des violences urbaines et provoquer des destructions et s'adonner à des actes de pillage de grande envergure. Le danger viendrait également du fait que ces émeutes et quelque soient les motifs, peuvent faire l'objet d'une manipulation extérieure à dessein.

La collusion avec le terrorisme reste très forte sur ce registre. En effet, dans un souci de diversifier ses modes opératoires, les acteurs du terrorisme peuvent recourir, via internet, à la provocation de soulèvements populaires massifs ou au déclenchement de grèves insurrectionnelles qui paralyserait le pays et le pousser vers le désordre et le chaos. Des services spéciaux étrangers peuvent également organiser et piloter de mouvements de foules violents afin d'attenter à l'ordre constitutionnel et nuire aux institutions de l'Etat. Il s'agit là d'une réactivation d'une pratique colonialiste consacrée dans la doctrine de guerre contre-insurrectionnelle, qui consistait à utiliser la masse comme une arme militaire pour troubler gravement l'ordre public. A titre d'exemple, on peut citer la fameuse « directive Salan » dont l'objet consiste à organiser par l'OAS une insurrection généralisée pour faire échouer le cessez-le-feu en Algérie et empêcher les passations de consignes au FLN(30). La population en effervescence est poussée alors dans la rue, encadrée par des instigateurs en mission commandée.

Cet avatar tragique ne présenterait que peu d'intérêt, si aujourd'hui certaines officines occultes ne cherchent à réactiver cette pratique et l'utiliser comme arme psychologique, pour fragiliser tout pouvoir politique juger récalcitrant. L'ennemi intérieur devra constituer la menace centrale que la politique de défense doit prendre en charge et lui trouver la parade pour prévenir le risque, ou à défaut afficher un degré de préparation tel que la réaction et les capacités de réponse seraient efficaces et adaptées.

Conclusion :

La politique de défense, en dépit de son caractère global, doit focaliser sur le cadre général et doit également construire sa matrice autour des ruptures stratégiques majeures qu'a connues l'Algérie depuis son accession à l'indépendance jusqu'aujourd'hui. Ces ruptures peuvent offrir une grille de lecture pour mieux identifier et connaitre les vulnérabilités nouvelles, et mettre en œuvre les voies et moyens pour mieux les contrer. Il en découle une politique de défense cohérente où chaque acteur de la défense, notamment l'institution militaire, qui doit

s'adapter en permanence pour mieux répondre aux défis sécuritaires à venir. La réussite de la réforme de l'organisation et du fonctionnement du système militaire est largement tributaire de notre capacité à connaitre et comprendre le contexte stratégique de la défense en Algérie.

Références :

(1)-Depuis l'indépendance, le mot d'ordre dominant à l'occasion des manifestations, dans les stades ou réunions publiques consiste justement à coupler entre armée (Djeich, peuple (Echâab) et le Président (Boumediene et Chadli notamment). Ceci reflète la structure de toute politique de défense qui consiste à produire la cohérence entre mobilisation citoyenne, l'institution militaire et une forte volonté politique.

(2)- Jean François Dagusan, Le dernier rempart, forces armées et politiques de défense au Maghreb, éd. Publisud, 1997, p. 165.

(3)- Cette tendance contre-capitaliste a été clairement énoncée dans la Charte Nationale de 1976.

(4)- Durant la guerre de 1967 entre les Arabes et Israël, l'ex-URSS a clairement affiché son intention d'intervenir militairement pour aider la Syrie dont Damas la capitale, a été menacée par les divisions blindées de Tsahal. Ceci a eu pour effet de stopper net la progression des unités de Tsahal et la conclusion d'un Cessez-le-feu.

(5)- Philippe Langloit, « Quelle puissance pour la Russie de demain ? », in Revue Défense et Sécurité Internationale (DSI), numéro hors-série, n° 17 avril 2011, p.8

(6)- Isabelle Facon, « La sécurité nationale de la fédération russe : les enjeux internes », In : « La politique de sécurité de la Russie, entre continuité et rupture», sous la dir. de Yves Boyer et Isabelle Facon, Ed. Ellipes, 2000, P.33. (254 pages)

(7) - Eric de Lamaisoneuve, « l'institution militaire en crise », in Agir, automne 2001, p.46.

(8) - Sami Makki, « Projection de puissance des Etats-Unis dans le Sud », in Cahier d'Etudes Stratégiques, n° 25, 1998-1999, p. 67.

(9) - Dominique David, « Les Européens entre leur Ouest et leur Sud », in Confluence-Méditerranée, hiver 2002, p.216.

(10) -Voire à ce sujet Liess Boukra, Algérie, la terreur sacrée, éd. Favre, Lausanne, 2002, p. 118.

(11) -On rappelle que l'attentat à la voiture piégée du Boulevard Colonel Amirouche à Alger, qui a fait des dizaines de victimes innocentes a été revendiqué par Anouar Haddam, membre du Bureau Politique du FIS dissous à partir des Etats-Unis.

(12) - Voire à ce sujet l'excellent ouvrage de Samuel Laurent, Sahelisation, de la Libye au Mali, au cœur du nouveau Djihad, éd. Du Seuil, Paris, 2013.

(13) - La Russie et la Chine par le biais de leur Véto au Conseil de sécurité, se sont opposés à toute résolution qui condamne unilatéralement le régime syrien et ménage une opposition militarisée. Par cette opposition, ils veulent éviter la reproduction d'une erreur stratégique commise en Libye en 2011 où la résolution 1973 du Conseil de Sécurité a été instrumentalisée pour changer le régime politique en Libye.

(14) - La Tunisie, l'Egypte et encore moins la Libye traversent encore des périodes de turbulence et aucun de ces pays n'a réellement retrouvé la paix civile et la stabilité. Pire l'installation de la culture de l'émeute a grandement affaibli l'autorité de l'Etat, paralysé l'action de développement, dégradé les conditions de vie et de sécurité de la population. Pour la Libye, elle s'apparente actuellement à une guerre civile.

(15) - Curieusement, notre élite, l'université, les médias et les analystes chez nous ont occulté de faire ressortir le potentiel de risque et surtout les conséquences graves sur la sécurité du pays, que comporte le changement par l'émeute. Certains séminaires à propos du printemps arabe, loin de toute distanciation critique, ne font que reproduire le discours ambiant des Occidentaux.

(16) - Jean-François Dagusan , « Qu'est-ce que le terrorisme ? Catégories et concepts », in Sécurité Globale, automne 2007, p.24.

(17) - Mohaned-Réda Mezoui, « Idéologie totalitaire violente de l'islamisme intégriste », in Les actes du colloque international sur le terrorisme : le précédent algérien, Tome 1, éd. ANEP, A lger, 2002, p. 162-163.

(18)- Jean François Clair, La prévention du terrorisme, in Actes du Colloque Etat et terrorisme, éd. Lavauzelle, 2002, pp. 109-118.

(19) - L'effort au demeurant louable, en dépit des résistances affichées par certains pays occidentaux, fourni par la diplomatie algérienne pour produire des normes internationales liées à la criminalisation des payement des rançons exigées par les terroristes kidnappeurs, participe justement de cette stratégie globale visant à assécher par un effort international concerté, les sources de financement du phénomène.

(20) -David Fayon, Géopolitique d'Internet, qui gouverne le monde ? Éd. ECONOMICA, Paris, 2013, p. 101.

(21)- Selon une étude réalisée par l'institut de prospective économique du monde méditerranéen (IPEMED) et publiée dans la revue de l'institut, cité par le Quotidien d'Oran dans sa livraison du 21 août 2011, p.2.

(22) - AFP, « Hilary Clinton: Twitter important for Iranian free speech », in http://www.alternet.org

(23) - John Moroney, « Mass. Company helps activists avoid online government censorship », in http://www.necn.com

(24)-Le point.fr, « Hilary Clinton appelle l'Egypte à réfréner les forces de l'ordre », in http://www.lepoint.fr

(25) - Il est curieux de constater que cette complicité avec les émeutiers du monde arabe n'est plus opérante quand il s'agit d'un pays occidental. Les émeutes londoniennes du mois d'aout 2011 ont permis de mieux saisir l'ambivalence du discours occidental sur les émeutes d'Orient ou d'Occident. Le premier ministre britannique a notamment déclaré : lorsque des gens utilisent les réseaux sociaux pour les actions violentes, nous devons les empêcher. Nous travaillons avec la police, les services de renseignement et les industriels pour étudier la manière dont nous pourrions empêcher ces personnes de communiquer via ces sites » voir à ce sujet : Le Monde.fr, « David Cameron souhaite priver les émeutiers de réseaux sociaux, in http://www.lemonde.fr

(26)- En février 2011, les services de sécurité algériens ont saisi 500 téléphones portables estampillés avec le logo de la chaine de télévision satellitaire d'El-Jazzera, chez des émeutiers algériens, voir à ce sujet, l'article de Mounir B. « Le jeu dangereux du Qatar en Algérie », in Liberté, du 21 aout 2011 p. 4.

(27)- Selon une étude réalisée par l'institut de prospective économique du monde méditerranéen (IPEMED) et publiée dans la revue de l'institut.

(28)- Parmi les 16 émeutes recensées en Afrique durant l'année 2012, 8 ont été enregistrées en Algérie, source : L'Année stratégique 2014, éd. Armand Colin 2013, p.84.

(29) - Alain Bertho, Emeute dans le monde, l'instabilité s'installe, L'Année stratégique 2014, éd. Armand Colin 2013, p.83.

(30) - Il s'agit d'une directive n°29, signée le 23 février 1962 par le général Salan, commandant en chef de l'OAS, citée par François Géré, La guerre psychologique, éd. ECONOMICA, 1997, p.288.

Bibliographie :

1)-Ouvrages

- Boukra, Liess, **Algérie, la terreur sacrée**, éd. Favre, Lausanne, 2002.

- Clair, Jean François, La prévention du terrorisme, in **Actes du Colloque Etat et terrorisme**, éd. Lavauzelle, 2002, pp. 109-118.

- Dagusan, Jean François, **Le dernier rempart, forces armées et politiques de défense au Maghreb**, éd. Publisud, France 1997.

- Facon, Isabelle, «La sécurité nationale de la fédération russe : les enjeux internes», In : «**La politique de sécurité de la Russie, entre continuité et rupture»,** sous la dir. de Yves Boyer et Isabelle Facon, Ed. Ellipes, Paris 2000.

-Fayon, David, **Géopolitique d'Internet, qui gouverne le monde?,** Éd. ECONOMICA, Paris, 2013.

-Géré, François, **La guerre psychologique**, éd. ECONOMICA, Paris 1997

-Laurent, Samuel, **Sahelisation, de la Libye au Mali, au cœur du nouveau Djihad**, éd. Du Seuil, Paris, 2013 ;

2)-Revues et Annuel

- Bertho, Alain, Emeute dans le monde, l'instabilité s'installe, **L'Année stratégique 2014**, éd. Armand Colin 2013.

- Dagusan, Jean-François, « Qu'est-ce que le terrorisme ? Catégories et concepts», in Sécurité Globale, automne 2007.

-De Lamaisoneuve, Eric, « l'institution militaire en crise », in Agir, automne 2001.

-Dominique David, « Les Européens entre leur Ouest et leur Sud », in Confluence-Méditerranée, hiver 2002.

- Langloit, Philippe, « Quelle puissance pour la Russie de demain ? », in **Revue Défense et Sécurité Internationale (DSI),** numéro hors-série, n° 17 avril 2011.

-Makki , Sami, « Projection de puissance des Etats-Unis dans le Sud », in **Cahier d'Etudes Stratégiques**, n° 25, 1998-1999.

- Mezoui, Mohaned-Réda, « Idéologie totalitaire violente de l'islamisme intégriste », in **Les actes du colloque international sur le terrorisme : le précédent algérien,** Tome 1, éd. ANEP, A lger, 2002, p. 162-163.

- **L'Année stratégique 2014**, éd. Armand Colin 2013.

3)- Sites électroniques

- AFP, « Hilary Clinton: Twitter important for Iranian free speech », in **http://www.alternet.org**

- John Moroney, « Mass. Company helps activists avoid online government censorship », in **http://www.necn.com**

- Le point.fr, « Hilary Clinton appelle l'Egypte à réfréner les forces de l'ordre », in **http://www.lepoint.fr**

- Le Monde.fr, « David Cameron souhaite priver les émeutiers de réseaux sociaux, in **http://www.lemonde.fr**

3)- **Journaux**

- Mounir B. « Le jeu dangereux du Qatar en Algérie », in Liberté, du 21 aout 2011 p. 4.

- Le Quotidien d'Oran dans sa livraison du 21 août 2011.

Democratic People's Republic Of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientic Research

Cognitive Orbit For Researches And Studies

MADARATE SIASSIA

Periodical And International Academic Vefereed Journal

Journal of Political Science and International Relations

L.D: June 2017 ISSN :2588-1825 EISSN: 2710-8341

Volume: (07) – Issue: (01) – June 2023

website: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/429